

مجموعۃ الرّسائل المهمّة

حول الرّيدية

مجموعۃ الرّسائل المهمّة حول الرّيدية

لا يَستغني عنها البّاحث وطّالِب العلم

تأليف

الكّاظم الرّيدي

غفرَ الله له ولوالديه وللمؤمنين

الجزء الأول

قرّضه السيد العلامة الحجة عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيدي

وكوكبة من علماء أهل البيت «عليهم السّلام

مُفْرَقُ الطَّبِيعِ وَمُحْفَظَةُ

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

محمد عبد الرحمن أبو طالب

تنسيق وإخراج

رقم الإيداع (٢٠١٤/٩٨)



تقریظ السید العلامة الحجة عبدالرحمن بن حسین شایم المؤیدی الحسني رحمه الله تعالى

Date : _____

السید الرحمن الرحیم

طلب
اطلعت علی هذا المؤلف العظیم المسمى مجموع علماء رسال الجوال الرید و
بني مؤلفه عامه ان الکتب فی شانہ فاقول قد قرضت لعالم ان الکبير
سید النولی محمد محمد المصنوع محمد وکتب الی محمود عبد الکریم بن محمد
للکتاب وکالتیر با صایة الصور وخط ابقتہ اراء و عقاید ویرثه الکتب
ومن شهد له فریفته فهو حسیبه واما الی یقین ان المؤلف عامه وناقد و
ووفی بالمداد وانا یب الورد و یغیض المسود فی ایه امیر الخیر وکافاه
بالشرا یلاسنی بالاسلام ان یمنع به کما یمنع باصوله واصل علی سیدنا محمد و
الطاهرین وعلیه

السید الرحمن الرحیم
عبد الرحمن

تقريظ السيد العلامة محمد بن محمد المنصور، والسيد العلامة حمود بن عباس المؤيد حفظهما الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اطلعت على المجموع العظيم الموسوم في ريباجته باسم
مجموعة رسائل حول الزيدية
لايستغنى عنها الباحث

اعداد الشريف ابوالحسن الرضى فهد بن حسن بن عباس شام الشريف
ولقد احسن كثيراً كثيراً اولاً الى نفسه ما كتب الله له من اجور على اخادته لطال ليل
المعرفة والحقيقة لمذهب الزيدية الذي يكرهه كثير من الجاهلين لحقيقته واحقيقته
واتصاله بنطوق كتاب الله سبحانه ومفاهيمه الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه واتصاله بما صرح عن خاتم المرسلين صلى الله عليه وعلى اله الذين اذهب الله
عنهم وظنهم تطهيراً وبقيتة الحجة اهل الكساء والائمة الراشدين من ذريتهم الذين جعلهم الله
حجة على العالمين كلما اقل منهم نجم بدا آخر حتى تاتي الساعة ويرفع التكليف واهل من الارض
فاد اذهب اهل الارض ذهب ارباب الحجة البالغة لله على الناس واتاهم ما وعدون
كما احسن المؤلف الى الباحثين عن الحق والحقيقة في كل زمان ومكان
واسال الله ان يرفع به طلاب العلم الشريف والكارهين له امين
والله اعلم بالصواب
حادي الاخرة ١٤٢٨ هـ

محمد بن محمد بن اسمعيل قطيبي
المنصور

محمد بن محمد بن اسمعيل قطيبي
المنصور

١٤٢٨ هـ وكتب حمود بن عباس المؤيد
حادي الاخرة

تقريظ السيد العلامة القاسم بن أحمد المهدي حفظه الله

حضرت العلامة القاسم بن أحمد المهدي حفظه الله
 1. يا حنين يا ابن الكاظم والخير من نور على نور لما يأنه العلم
 فمن قد سما واختار كل فضيلة فطوره السعوى وبالجنة النور
 ياتج عن دين الولاية مجاهدًا وعن سنة الخفاء بالهدى والامر
 بتوحي بالعرفان والفضل والهدى وبالعلم والزهيم الذكر وبالصبر
 وفائق على الاقران من كل محفل وفازونا باللسان مغنوة الفخر
 وفي صنيح القرآن فهو قرينة برتله دو ما الى مطلع العجيب
 وزينة الخنار اضحى منيرة فيفوح شدا جلته الى منتهى الدر
 تزين بالخلق والطيب والتمنى وفي صالح الاعمال صيحه الصدر
 تصيب على علف النواصب نجية تشوق قلوبها لغير الغش والخير
 وسرهانه كالسفن للناس نورا ومن صنيح القرآن اقواله تفسري
 وارشى تراش الاثر بالنيور الهدى ولم ينشئه شئ امر من الصبر
 وبالقلم العواج بالحق والهدى يسجل اقواله حيا رنة النشر
 وقد خصه الرحمن عسى تواضع كما حبه الخنار والظنير العلم
 عليه صلواته ما لا يحصى وال وصحبه ذوالفضل والامر
 ابارك سيدى وولدى اليم الزهر والنور اليا هرتاج العلاء وزينة الملا الشرف الاكل العلاء وكفى حوز
 ابي الحسن في هذا سر عده له طر شريف على شام الراس الحسين حسن له حاله وبلغه من رضاء آصاله وزيادته وانياته
 واحديه هذه الطائفة العواجيف فهو سيق اساء اعلام مع حبي وتقديرى لعلومه الدينية التي انشاها لعلبوي الى
 في حراسه تبارك له تعالى منة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وغيرته لدميته العزم وجرأته المستعتم سنا بلائه صيا
 لنا وله الشبان من الامر والقول بالحق والصبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم حرم الله عليه وبأمره وبأمره وبأمره
 سيدنا محمد وآله الطاهرين وكتبه العبد المذنب الى الله تعالى (وكان) احمد بن المهدي عفا الله عنهما ربهما والبر والبر والبر والبر

تقريب السيد العلامة عبدالسلام بن عباس الوجيه حفظه الله

شهدت الزيدية (المدرسة والمذهب والطائفة والفكر والتراث الخالد الزاخر بكل ما يوحد الأمة الإسلامية ويجمع شملها حرباً لا هوادة فيها من تجاهل ونسيان وغمط وإهمال وطمس وتشويه ومسخ وهجوم وتحامل لم يتعرض له اي مذهب أو طائفة إسلامية أخرى.

فقد شنت على هذا الفكر والمنتهم إليه الغارات عبر تاريخه العريق، ولُوحق حاملوه تشريداً وتنكيلاً وحسباً وقتلاً في أصقاع الأرض، حتى انحصر في بقعة ضيقة من رقعة العالم الإسلامي هي أرض اليمن العزيز والتي وجد فيها الملاذ الآمن، ووجدت فيه الحق والعدل والخير والسلام، فبقي تراثه الخالد محصوراً مدفوناً في زوايا الإهمال والنسيان مهدداً، وعرضة للضياع في آخر معاقله لظروف كثيرة، منها: ضعف وإهمال وتقاعس المنتهم إليه من جهة، وقلة الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكنه من الانتشار والهجمة الشرسة التي يتعرض لها اليوم من الحكام والفرق والطوائف والجماعات المختلفة التي تماثلت على حربه وطمسه تحت شعارات ولافتات ومسميات شتى، ولأسباب سياسية واجتماعية متعددة، وفي غمرة التناولات المضللة والجاهلة لهذا الفكر خلال السنوات الماضية في مواقع النت ومنتدياته، وفي الإصدارات المتوالية الممولة خارجياً الهادفة إلى تشويه هذا الفكر والتراث العظيم، ومحاولات التصدي لهذا التضليل والتجهيل والتحريف المتعمد.

برز اسم (الكاظم الزيدي) باحثاً ومحاوراً متعمقاً في أصول المذهب وفروعه، ونصوص وأقوال أئمتة، فأخرس المتطاولين ورد على المعاندين، ودفع أوهام وشكوك الجاهلين، وكان الفارس السباق في الكشف عن حقيقة هذا الفكر، فاستقرأ مخزون التراث الإسلامي الزيدي العظيم، وانطلق في الرد على أولئك الذين كتبوا عن الزيدية، وحاولوا تعريفها بأهوائهم وجهلهم، أو اعتمادهم على كتابات من خارجها غير معتمدة على كتبها

المعتمدة، ولا نصوص أئمتها الظاهرة الواضحة، أو أولئك الذين تعمدوا الإساءة إلى هذا الفكر كل حسب نوازعه وأهوائه ومنطلقاته العقدية والفكرية والمذهبية، ومن حاولوا الخلط بين أفكارها ومنطلقاتها وأصولها ونسبتها إلى هذه الفئة أو تلك، إلى آخر قائمة الكتابات المتجنية، والشبه المثارة، وهي كثيرة ومتشعبة المباحث والنوازع والدوافع.

فرد علي من نسب الزيدية إلى المعتزلة يريد أن يفصل خلف الزيدية عن سلفها وفكرها الأصيل.

وتحاور مقنعاً بالحجج الساطعة والأدلة الواضحة مع من حاول الخلط بين الزيدية والإمامية في رسائل كثيرة منها (المهدوية) و(العصمة) و(الاصطفاء) و(الإمامة) وغيرها.

وفند حجج أولئك الذين كتبوا لدوافع سياسية وعقدية عن منهج الإمام زيد وفكره، زاعمين مخالفة الزيدية لمنهج الإمام زيد بن علي، فكتب الرد الجلي على صاحب القول الجلي في الذب عن الإمام زيد بن علي، وهو الكتاب الذي كتبه أحمد ناصر مجمل، مبتسراً ومشوهاً، وحاطباً لنصوص من أقوال من كتب الزيدية.

فبين الكاظم حقيقة عقائد الزيدية أصولاً وفروعاً وأثبت أن منهج الزيدية هو منهج الإمام زيد بن علي، وفند مزاعم المخالفين الزاعمين مخالفة الزيدية لإمامها الأعظم زيد بن علي عليه السلام، كما رد على كثير من المعاصرين والمتقدمين فرد على إسماعيل الأكوخ في كتيبه عن الزيدية وفي كتابه عن نشوان الحميري، وعلى الدكتور علي الحربي في كتابه (ابن الوزير وآرائه الاعتقادية)، وألقى الضوء على بعض عقائد السيد محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) ومختصره وكتاب (إيثار الحق) وذلك عندما وجد بعض الباحثين بل والعلماء يتزينون بنسبة الحافظ ابن الوزير إلى المنهج السني، وأنه قد عرف الحق وانتسب إلى المحدثين فخلطوا الحابل بالنابل، وغرروا بأقواله على غير المطلع والجاهل، فأثبت أن الحافظ ابن الوزير لا يقول بخلق الله لأفعال العباد ولا إرادته لمعاصي العباد، ولا يثبت الرؤية لله تعالى، كما كتب عشرات الأبحاث التي يصعب الإحاطة بها في هذه المقدمة المتواضعة.

وكان المؤلف سيدي الكاظم وما زال في قمة عطائه مرجعاً لكل شبابنا في أبحاثه وردوده على الشبه المثارة، ولقد أثنى بحق المكتبة الزيدية المعاصرة بأبحاثه ورسائله، منها ما تضمنه هذا الكتاب ومنها ما يزال مخطوطاً. وأستميح سيدي الكاظم العذر بأن أختتم هذه العجالة السريعة بمقتطفات من ترجمته في كتابي (أعلام المؤلفين الزيدية)-الطبعة الثانية-تحت الطبع:

[الشريف أبو الحسن فهد بن حسن بن عبدالله بن حسين بن علي بن صلاح شايم المؤيدي ، يرجع نسبه إلى الإمام الهادي عز الدين بن الحسن عليه السلام ، ولد في التاسع من شوال عام ١٤٠٣ هـ ، الموافق للتاسع عشر من شهر يوليو عام ١٩٨٣ م ، بنجران ، نشأ وترعرع في تلك البلاد ودرس في المدارس الحكومية حتى حصل على البكالوريوس هندسة مدنية عام ٢٠٠٧ م من جامعة الملك سعود بالرياض . وخلال فترة الدراسة كان باحثاً متعمقاً وكاتباً لامعاً أخذ في الأصول والفروع حتى شهد له كبار علمائنا فأجازوه إجازة عامة ومن أجاز له السيد العلامة محمد بن محمد المنصور ، والسيد العلامة عبدالرحمن شائم رحمه الله ، والسيد العلامة القاسم بن أحمد المهدي ، والسيد العلامة محمد بن حسن العجري رحمه الله ، والعلامة محمد مهدي الغيل ، ووالده الشريف حسن عبدالله شايم رحمه الله ، والقاضي العلامة مفتي اليمن محمد بن أحمد الجرافي رحمه الله] .

وفي خاتمة هذه العجالة؛ لا يسعني إلا الاعتذار عن إعطاء المؤلف حقه، فكتابه بأبحاثه ومواضيعه يستحق إطلالة متعمقة تفهيه ومؤلفه حقها.

عبدالسلام عباس الوجيه

صنعا-١٧/١/٢٠١٤م

تقريظ السيّد العلامة أحمد درهم عبدالله حوريه حفظه الله

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الأطهار ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد :

فإن هذا الكتاب الذي جمعه ورفض مبانیه الولد العلامة الهمام الكاظم فهد بن حسن بن عبدالله شایم حفظه الله، يُعتبر توضيحاً ومُجلياً لصورة المذهب الزيدي الذي طالما تعاوَرَه الزمان بغباره ودُخانهِ حتى صار عند كثير من العوام غير ظاهر المعالم، ونَقَبَ في بطون الكتب، وبحث عن أدلته الناصعة من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله، وأقوال الأئمة الأطهار سلام الله عليهم، وطرحه طرْحاً جيّداً يبيّن الفوارق بينه وبين المذهب الاثني عشري، والمذهب المُعتزلي في أهم ما يعتقد من لا قدّم له ثابتٌ في معرفة المذهب الزيدي فيلتبس عليه صورة المذهب الزيدي بالمذهب الاثني عشري تارة وبالمعتزلي تارة أخرى، فيبيّن معالِمه ويبدو أنه سهر الليالي وشغل كثيرا من وقته في البحث والتنقيب حتى أوصله إلى هذه الصورة الناصعة الواضحة المعالم التي لا تلتبس على المتأمل من أي طائفة كان الفوارق الواضحة التي تميزه عن سائر المذاهب بها له من معالم واضحة بيّنة زادها وضوحا كلام المؤلف وتوضيحه، فجزاه الله عن المذهب الزيدي وأهله خير الجزاء، والمذهب الزيدي كما يعرف ذلك المُطّلع والباحث اللبيب الأجدر به أن يسمّى مدرسة ومنهجاً وليس بمذهب، لأن المذهب بمسّمَاه يحصره في دائرة ضيقة ورأي وطريقة ولذلك يلتبس على الكثير إذ يراه تارة يوافق في أصل من الأصول طائفة من الطوائف، ثم يراه في أصل آخر يوافق طائفة أخرى، وكذلك في المسائل الفقهية، فيحسب من لا باع له

في الأصول ولا في الفقه أنه عالة على طائفة ما في هذه المسألة، وعلى طائفة في مسألة أخرى، وما ذلك إلا لأنه يأخذ أصوله وفروعه عن الأدلة التي قد يوافقها على تصحيحها والعمل بها طائفة وتخالفه طوائف، وهكذا. فهذا المؤلف يكشف للمطلع هذه الأشياء بأدلة وبراهين حتى يعلم المطلع بأنه ليس عالة على أحد، لا طائفة ولا أفراد، فكتب الله أجر المؤلف وجزاه خيراً، وزاده بسطة في العلم، وصحة في الجسم، وأصلح له عقبه .

وكتب المفتقر إلى عفو الله ومغفرته

أحمد بن درهم بن عبد الله حوريه

٢٧ ربيع الأول عام ١٤٣٥هـ

مقدمة المؤلف

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، سُفنُ النجاء وعلاماتُ الاهتداء، ورضوانه على الصحابة المتقين، معقل الدين وحصنه الحصين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ الهدي هدي نبينا محمد بن عبدالله ﷺ، وخير الزاد التقوى، والله تعالى يقول: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ويقولُ جلَّ شأنه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٠٩]، ويقولُ رسول الله ﷺ: «نَصَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَا شَيْئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فُرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ» .

فهذه أخي القارئ والباحث عن الحق مجموعة من الرسائل تناولت مسائل مهمّة، وشبهاً قديمةً وحديثةً حول فكر أهل البيت ﷺ، اجتهدنا في طلب الحق والبحث عنه من خلالها، وأكثرها نتاجُ مُحاورات ومُناظراتٍ حقيقيّة، كُتبت على فترات زمنيّة مُتباعدة، مُتحرّرين فيها من قيود التبعيّة والتقليد، مُلزمين أنفسنا كتاب الله تعالى، وصحيح سنّة رسول الله ﷺ، وما أجمع عليه وأقرّه وأثبتّه أهل البيت ﷺ، ثقل الله الأصغر في الأرض، فإن لم يجدني الباحث خرجتُ عن منهج الزيدية في هذا المجموع فإنّ التحرّر وعدم التقليد ليس شرطه الخروج عن المنهج الحق، وإنّما شرطه إِبلاء الجهد في البحث والنظر فيما لا يستقيم من الأدلّة والعقائد، فيدينُ بالحق، وينبذُ ما وراءه، هذا ونحن مُعترفون بقلّة البضاعة، وقصر الباع، وأنّ الفضل قد ناله السابِقون من علماء أهل البيت ﷺ وشيعتهم الكرام، وأنّ لهذا الفنّ أهله وفُرسانه، إلّا أنّنا نجتهدُ في جمع وإظهار مكنون علمهم لطالبيه والمتعطّشين له، وذلك أنّنا وجدنا للأسف أكثر المُكلّفين لا يكلف نفسه عناء الرّجوع إلى المصادر للإجابة عن الشبه وما يُثيره المُخالف، فيكونُ بهذا كورق

الشجر يميلُ به الهواءُ يميناً وشمالاً، لا تجدُ له مبدئاً ولا دليلاً، ونُشيرُ إلى أن الآخر هو مَنْ اضطررنا لمناقشة فكره لما أكثر في التدليس والكتابة والتعريض بفكر آل محمد أئمة الزيدية، فكان واجباً التبيين للحقِّ ومحقِّ الشبه، وإلا فإننا ندعو الجميع لعدم التطرف المذهبي، والاحترام للآخر، والتعايش تحت مظلة احترام الاختلاف، وأن لا نكون ورقة طائفية في يد أعداء المسلمين المشركين من الكفار، وواجبنا الاجتماع ونبدأ الخلاف سنةً وشيعةً، هذا والله نسأل أن يجعل أعمالنا وأعمارنا خالصةً له، فلا نبتغي من وراء هذا إلا رضاء ربِّ العالمين، ودعوةً صالحةً في ظهر الغيب لكاتبه ووالديه والمؤمنين، ومن لا يشكر ويُقر لأهل الفضل لا يشكره الله تعالى، فالشكر لله تعالى ثم للعلماء الذين زادوا في سمتنا وعلماً بتوجيهاتهم فيما كنت أتردد عليهم به من المسألة والمراجعة تلو المراجعة، أخص سيدي وقُدوتي عالم آل محمد، وشامة بني الحسن الأصوليِّ المحقق، والفقير الأعمى، والقاضي المبرز، والوالد الرحيم، الباذل نفسه ونفيسه في نشر فكر آل محمد، سيدي العلامة الحجة عبد الرحمن بن حسين شايم المؤيدي، وسيدي العلامة القاسم بن أحمد بن الإمام المهدي محمد بن القاسم، من كان ملازماً لي بالتصحيح والتنقيح والمراجعة والمدايسة لسنوات طويلة على ضيق وقته وكثرة مشاغله، وسيدي العلامة محمد بن محمد المنصور، وسيدي العلامة حمود بن عباس المؤيد، من أحيا الله ببركتها أرجاء اليمن علماً ودرساً وقضاءً وسمتاً، وسيدي العلامة عبدالسلام بن عباس الوجيه صاحب الفضل وأول من ساهم في توجيهي وإرشادي إلى البحث وأمهات المصادر، وسيدي العلامة أحمد درهم حورية المؤيدي الذي ما أزال أستلهم مفاتيح العلم من بيانه وشرحه وجوابه، وسيدي الوالد العلامة الشريف حسن بن عبدالله شايم المؤيدي (ت ١٤٢٩هـ)، من استلهمت من روحه الجِدَّ والعلم ومن قسّمت وجهه القوة والتفاؤل والفتح الرباني، رفيق الأئمة والعلماء وكهف الضعفاء، -رضوان الله وسلامه عليهم أجمعين-، والشكر موصول لكل من ساهم مع الكاظم الزيدي بفكرة، أو ترجمة لغة، أو دعوة صالحة في ظهر الغيب، وأنبه على أن ما بين دفتي هذا المؤلف حاكم على المباحث الماثلة لنا في مواقع التواصل الاجتماعي.

الشريف أبو الحسن فهد بن حسن بن عبدالله شايم الرسي

يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤ / ٧ / ٢٥ هـ

أولاً : المهدوية عند الزيدية والجعفرية

قال الإمام أمير المؤمنين القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام: «أذركتُ مَشِيخَةَ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ وَكَلِدِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمْ اخْتِلاف»

المهدوية عند الزيدية والجعفرية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الغر الميامين، ورضوانه على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد :

فإن قضية الإمام المهدي عليه السلام وظهوره في آخر الزمان، قضية اتفق عليها سواد وجمهور أمة محمد بن عبدالله عليه السلام، السنة والشيعنة بجميع تياراتها، واختلفوا في كيفية الظهور، وأولاده في آخر الزمان فظهور، أو ظهوراً في آخر الزمان بولادة مسبقة تحللتها فترة الغيبة، والكل اتفق على صفته عند الظهور سواء كان من هذا الفريق أو ذاك، فهو بحميد الصفات التي كان عليها جده عليه السلام متحل، وبكريم السجايا متخلق، به يجتم الله كما بدأ بجده وسميه وشبيهه في خلقه - عليه وعلى آله أتم الصلاة والتسليم -، وقد وجدنا كتابة هذه الرسالة للتعريف بإمام الحق والهدى المهدي محمد بن عبدالله عليه السلام، من وجهة نظر الشيعة الزيدية، والتطرق لما جاء فيه من الأخبار التي رواها محدثوا الزيدية بأسانيدهم المتصلة والمرسلة إلى رسول الله عليه السلام وإلى أهل البيت عليهم السلام عيون الأمة المحمدية، واكتفينا بها عن الروايات التي روتها العامة من الفرقة السننية لتوفرها وانتشارها في مظاهرها، والغرض من ذلك إثبات مهدي آخر الزمان (محمد بن عبدالله عليه السلام) عن طريق الزيدية ومن كتبها الحديثية والعقائدية المعتبرة عندهم. أيضاً تطرقنا بعد ذكر الروايات إلى ذكر صفات المهدي التي يكون عليها في آخر الزمان، ثم تطرقنا إلى الكلام عن الإمام المهدي عليه السلام بما يعتقد فيه الشيعة الجعفرية، وخصصنا الأخيرة بهذا؛ لأننا والفرقة السننية نكاد نتفق على كونه شخصه وحاله عليه السلام، فتكلمنا عن المهدي عندهم وعرفنا به برواياتهم، ثم تكلمنا عن الغيبة وفلسفتها وأسبابها، وبيننا أهم الإشكالات المكتنفة لها، ثم أضفنا حواراً ممثلاً مع الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام (ت ٦١٤هـ)، يدور رحاه حول

الغيبية والتكليف واللطف ومدى موافقة الغيبة لإتمام الحجّة على العباد، ثم ناقشنا بعض الاحتجاجات التي يتمسك بها الجعفرية لإثبات الغيبة، وتطرّقنا لحديث الاثني عشر خليفة من طرق الفرقة السنيّة، وبيننا أقصى ما قد يترتب عليه، وناقشنا بعض ما يثيره الجعفرية حوله من احتجاجات، ثم تطرّقنا لحديث الاثني عشر خليفة وإماماً من طرق الجعفرية، مركزين على قضية عدم تبلور النص فيما قبل عصر الغيبة بعدد معين من الأئمة، وجَهْلِ المقرّبين بعدد الاثني عشر إماماً، وربطنا مضمون روايات الجعفرية بمضمون روايات الفرقة السنيّة وبيننا التناقض، وكان جلّ اعتمادنا على مرويات محدّثي الجعفرية، أيضاً استفدنا من كتاب (تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية) لمؤلفه السيّد العلامة عبدالله بن محمد حميد الدين وفقه الله ونبهنا على ذلك، وبعد الحديث عن حال الروايات الدالة على ضعف خبر الاثني عشر وعدم معقوليته، أشرنا إشارة سريعة إلى موقع الإمام زيد بن علي عليه السلام من الجهل بالأئمة وبأعدادهم وأسائهم، ثم واصلنا الكلام على الاحتجاجات التي يتمسك بها الجعفرية حول الغيبة، وفيها ناقشنا عدداً من الشبه التي أثارها أحد المستبصرين ضدّ الزيدية فيما يتعلق بالغيبة، ثم تكلمنا عن الغيبة والمدة والظهور لدى الجعفرية وعلّقنا على بعض رواياتهم فيها، وفيها أشرنا إشارة سريعة لا يستغني عنها الباحث حول عقيدة البداء عند الجعفرية، ثم عدنا للكلام عن المهدي عليه السلام عند الزيدية، فبيننا ما معنى أن يكون كل إمام فاطمي هو مهدي هذه الأمة، وفيها أشرنا إلى عددٍ من الترجيحات العقلية لصحة مذهب الزيدية، ومنها تفرّع الكلام باختصار إلى قضايا متعدّدة ليس لها علاقة بالمهدوية في آخر الزمان، منها حصر الإمامة في البطنين والتعذر بالعنصرية العرقية، ومنها إمامة المفضول بوجود الفاضل وتفنيد هذا الادعاء على الزيدية، ومنها القول والتصحيح لإمامة من تقدّم أمير المؤمنين عليه السلام من المشائخ، ومنها إثبات تفضيل بني فاطمة -عليها وعليهم السلام- لأمر المؤمنين على أبي بكر فمن بعده، ثم عملنا على تجميع الكلام وربط أوله بأخره بالعود إلى الكلام على الموقف الذي يجب أن يتخذه العاقل في حال عدم وجود المهدي عليه السلام، وبه نختم رسالتنا المتواضعة، التي اتبعنا فيها أسلوب ترويض الكلام في عددٍ من المواضع، والتأكيد تلو التأكيد، والتذكير

تلو التذكير، وإن كان هذا من الممقوت عند أهل هذا الشأن، ولكن حاجة في نفس يعقوب، حرصنا على هذا الممقوت، وأسأل الله العلي القدير أن يُيسرَ ويُحققَ ما انطوت عليه نفس يعقوب، وأن يجمعنا على العقيدة المحمدية الصحيحة، وأن يزين القلة المؤمنة في أعيننا، ولا يفتنا بالاغترار بالكثرة المبطلة، وأن يجمع كلمتنا على العدل والتوحيد، ويجعلنا من أتباع محمد وآل محمد، وأن يبلغنا نصره ولد رسوله محمد بن عبد الله مهدي هذه الأمة - عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام -. وهذا فأوان الشروع.

مدخل:

تذاكرت مع أحد الإخوة من المعتزلة - رحمه الله تعالى -، حول مسألة المهدي المنتظر عليه السلام، فقال: إن الزيدية لا تقول بخروج مهدي بعينه آخر الزمان، وأن كل إمام قائم منهم هو مهدي زمانه، وأن المتأخرين دون المتقدمين من الزيدية هم من تكلم وأثبت وجود مهدي في آخر الزمان بعينه ورسمه، ولم يكن مستندهم أقوال أهل البيت بل أقوال وروايات العامة من أهل الحديث، وأضاف أن مصادر الزيدية إنما تكلمت عن المهدي دراية بدون رواية، بمعنى تقريراً واستنتاجاً وفهماً من أفعال أشخاص أئمتهم دون قولهم وروايتهم، كموقف أهل البيت مع النفس الزكية عليه السلام، واستدل بنص اقتبسه من كتاب (الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات) للسيد العلامة عبد الله بن محمد حميد الدين - وفقه الله -، وكان نص كلامه ما يلي:

«من اللافت للانتباه أنه لو بحث في قديم مؤلفات الزيدية لن يجد الباحث الكثير عن المهدي، بل لعله لن يجد أكثر من بضع صفحات. وأمّا ما روي عنه في فترات متأخرة فمأخوذة من كتب الحديث التي رواها غير أهل البيت، بل غير الزيدية عموماً. والظاهر من النصوص أن أهل البيت يقولون بأن هناك مهدياً مخصوصاً، هذا يظهر من موقفهم من محمد بن عبد الله النفس الزكية، فقد اعتقد فيه أنه هو المهدي، فلعل أمر المهدي مما يتناقل بينهم معرفة وليس رواية.. كما تكلم فيه الإمام القاسم بن إبراهيم، وأشار إليه وإلى كريم أوصافه الإمام الهادي يحيى بن الحسين، ولكن أيضاً نجد أن الزيدية لم تكثر من وضع

المؤلفات عنه وعن أحواله، ولعل السبب يعود إلى رؤية الزيدية لمفهوم المهديّة. هذه الرؤية نجد أصلها في كلام إبراهيم بن عبد الله بن الحسن (ت ١٤٥ هـ) لما سئل عن أخيه، أهو المهدي؟ فقال: «المهدي عدة من الله لنبيه وعده أن يجعل من أهله مهدياً لم يسمه بعينه ولم يوقت زمانه، وقد قام أخي بفريضته عليه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أراد أن يجعله الله المهدي الذي يذكر فهو فضل الله يَمُنُّ به على من يشاء من عباده، وإلا فلم يترك أخي فريضة الله عليه لانتظار ميعاد لم يؤمر بانتظاره» يدل النص على أن موضوع المهدي ليس إلا فضلاً من الله يسعد به من جاءه، ولكنه ليس الأمل الوحيد المعقود عليه في إحداث التغيير، وبالتالي فإن حضوره في الثقافة الزيدية لم يتجاوز كونه فضلاً من الله يؤتاه من يشاء، بخلاف المهدي عند الفرق الأخرى التي أصبح هو الأمل المنشود والوحيد للتغيير في المجتمع المسلم. إن الحق يمكن أن يعود، والعدل يمكن أن يقام بغياب المهدي. توجب الزيدية السعي إلى أن يكون لكل عصر مَهْدِيَّهُ الذي يملأ زمانه عدلاً وقسطاً. (١) انتهى بحروفه.

وهنا سنحاول جاهدين توضيح غامض الكلام المقتبس قدر المستطاع، على أن الكلام ما خلا من إشارات لوجود نصوص زيدية تُثبت إماماً مهدياً في آخر الزمان، وليس فيه ما يجعل الباحث يقطع بانتفاء مثل هذه العقيدة عن سادات أهل البيت عليهم السلام، فنقول وعلى الله التكلان:

(١) الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات، ص ١٢٣-١٢٤.

الإمام المهدي عند سادات أهل البيت الزيدية

اسمه: محمد بن عبدالله، من ولد فاطمة الزهراء عليها السلام. من أبناء الحسن أو الحسين عليهما السلام.

قال الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام، لما تظاهرت الروايات فيه هل هو من أبناء الحسن أو الحسين: «وقد أجمل كثير من الأئمة عليهم السلام في هذا الباب، وذكروا أن المهدي من ولد فاطمة عليها السلام، ولم يعنوا بما وراء ذلك، وهل هو من ولد الحسن أو من ولد الحسين عليهما السلام؛ لأن الكُلَّ معدن الإمامة ومحل الرئاسة والزعامة»، وقد سُئِلَ عن ذلك الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام، قال أبو خالد: سألنا زيد بن علي عليه السلام عن المهدي أكائن هو؟ فقال: نعم، فقيل له: أم من ولد الحسن أم من ولد الحسين؟ فقال زيد عليه السلام: «أما إنه من ولد فاطمة -صلوات الله عليها-، وهو كائن ممن شاء الله من ولد الحسن، أم من ولد الحسين -صلوات الله عليهم-»^(١).

ولادته ومكان ظهوره: يوكد في آخر الزمان، ويُظهره الله وينصره على عدوه، وهو أحد علامات الساعة الكبرى، ويظهر في اليمن، وقيل: في مكة.

مدة ملكه واستحكامه: يعيش بعد أن يملك ويستحكم على الأرض، سبع سنين، وقيل: ثمان، وقيل: عشرين سنة^(٢).

(١) رواه علي بن الحسين الزيدي بسنده في كتابه المحيط بالإمامة، وعنه نقل الإمام عبدالله بن حمزة في كتابه العقد الثمين: ١٩٦.

(٢) العقد الثمين: ٢١٨.

روايات سادات أهل البيت الزيدية في المهدي

أ- ما أثر عن الرسول ﷺ

١. عن أبي رافع مولى النبي ﷺ، قال: دخل رسول الله ﷺ على نفرٍ من أهل بيته فبكى، فقال بعضهم: ما أبكاك يا رسول الله؟ فقال: «إنا على ذلك أهل بيتٍ اختار الله تعالى لنا الآخرة على الدنيا، إن أهل بيتي سيلقون بعدي أثره، وبغضاً من الناس، وتشريداً في البلاد، ثم يفرج الله عنهم برجلٍ منا»^(١).

٢. عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «نَحْنُ سَبْعَةٌ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: أَنَا، وَأَخِي عَلِيُّ، وَعَمِّي حَمْرَةُ، وَجَعْفَرُ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، وَالْمُهْدِيُّ»^(٢).

٣. عن فاطمة عليها السلام أن رسول الله ﷺ، قال لها: «المُهْدِيُّ مِنْ وَكَدِكَ»^(٣).

٤. عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِعُ اسْمُهُ اسْمِي، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مَلَأْتُ جَوْزًا وَظُلْمًا»^(٤).

٥. عن أم سلمة، قالت: قلتُ: يا رسول الله، مِمَّنِ المُهْدِيُّ؟ قال: «مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، قُلْتُ: مِنْ أَيِّ وَكِدِ بَنِي هَاشِمٍ؟ قال: مِنْ وَكِدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قالت: قلتُ: مِنْ أَيِّ وَكِدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قال: مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ»^(٥).

(١) رواه الإمام الناصر الأطروش في كتاب الإمامة، عن أبيه علي بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن زين العابدين عليه السلام، نقله عنه الإمام عبد الله بن حمزة في العقد الثمين: ١٩٩.

(٢) رواه الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري، في الأمالي الاثنيية. وأورده الأمير الحسين بن بدر الدين في ينابيع النصيحة ص ٤٢٠، وذكره السيد مجد الدين المؤيدي في لوامع الأنوار ٩٧/١، مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٣) رواه الإمام المرشد بالله، في الأمالي الاثنيية.

(٤) أورده الأمير الناصر للحق شرف الدين الحسين بن بدر الدين عليه السلام في كتابه ينابيع النصيحة، ص ٤٢٠، ونقله عنه العلامة أحمد بن محمد الشرفي في عدة الأكياس شرح معاني الأساس ٣٨٠/٢.

(٥) رواه الإمام أبو طالب، تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٣٩.

٦. عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أول سبعة يدخلون الجنة: أنا، وحمزة، وجعفر، وعلي، والحسن، والحسين، والمهدي محمد بن عبدالله»^(١).

٧. عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ مَرَضَ مَرَضاً شديداً، فاشتدَّ عليه مَرَضُهُ، فَدَخَلَتْ عليه ابنته فاطمة تَعُوذُهُ، وَقَدْ كَانَ نَاقِهَاً مِنْ مَرَضِهِ، فَلَمَّا رَأَتْ مَا بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ الْجَهْدِ خَنَقَتْهَا الْعَبْرَةُ حَتَّى جَرَّتْ دَمْعَتُهَا عَلَى خَدِّهَا، فَقَالَ لَهَا...: «يَا فَاطِمَةُ، إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ أَعْطَانَا اللَّهُ سَبْعَ خِصَالٍ، لَمْ يُعْطِهَا أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِينَ، وَلَكِنْ يُدْرِكُهَا أَحَدٌ مِنَ الْآخِرِينَ غَيْرَنَا: نَبِيُّنَا أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ أَبُوكَ، وَوَصِيَّتَنَا خَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ وَهُوَ بَعْلُكَ، وَشَهِيدُنَا خَيْرُ الشَّهَدَاءِ وَهُوَ حَمْزَةُ عَمِّكَ، وَمِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَانِ خَضِييَانِ يَطِيرُ بِهِمَا فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ يَشَاءُ، وَهُوَ جَعْفَرُ ابْنِ عَمِّكَ، وَمِنَّا سِبْطَا هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهُمَا ابْنَاكَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، وَمِنَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَهْدِيُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(٢).

٨. عن أبي الطفيل، عن عليٍّ عليه السلام، أن النبي ﷺ قال: «لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ، لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلؤها عدلاً كما مُلِئَتْ جَوْرًا»^(٣).

٩. عن عليٍّ عليه السلام، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَهْدِيٌّ أُمَّتِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي جَوَادٌ بِالْمَالِ رَحِيمٌ بِالْمَسَاكِينِ»^(٤).

١٠. وبرواية القاسم بن إبراهيم، قال رسول الله ﷺ: «المهدي اسمه باسمي، واسم أبيه باسم أبي، سَخِيٌّ عَلَى الْمَالِ، شَدِيدٌ عَلَى الْعَمَالِ، رَحِيمٌ بِالْمَسَاكِينِ»^(٥).

(١) أورده الأمير الناصر للحق شرف الدين الحسين بن بدر الدين عليه السلام في كتابه ينابيع النصيحة، ص ٤٢٠، وذكره الإمام

الحجة مجد الدين بن محمد المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٧

(٢) الكامل المنير المنسوب للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، ص ٧١، وذكره الإمام الحجة مجد الدين بن محمد المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٤، مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٣) رواه حافظ العترة ومُحَدِّثُهَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيحَانَ الْكُوفِيِّ -رحمه الله-، في كتابه مناقب الإمام علي بن أبي طالب ٢/ ١٧٣، ح ٦٥٠.

(٤) رواه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، في المناقب ٢/ ١٦٠، ح ٦٣٦.

(٥) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي: ٢/ ٢١٥.

١١. وعن الأمير شرف الدين الحسين بن بدرالدين عليه السلام، ينقل العلامة أحمد بن محمد الشرفي عليه السلام، قول الرسول ﷺ: «يُخْرِجُ الْمَهْدِي فِي أُمَّتِي، يَبْعَثُهُ اللَّهُ غِيَاثًا لِلنَّاسِ، تَنْعُمُ الْأُمَّةُ وَتَعِيشُ الْمَاشِيَةُ، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ نَبَاتَهَا، وَيُعْطَى الْمَالُ صَحاحًا»^(١).

١٢. وعن الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام، ينقل العلامة أحمد بن محمد الشرفي عليه السلام، قول: «يُظْهِرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رَجُلٌ يُسَمَّى أَمِيرَ الْعَضْبِ لِلَّهِ (وَقِيلَ: أَمِيرَ الْعَضْبِ)، لَهُ أَصْحَابٌ مَنْحُونٌ مَطْرُودُونَ عَنْ أَبْوَابِ السُّلْطَانِ، مُقْصُونَ يَجْتَمِعُونَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ كَمَا يَجْتَمِعُ قَرْعُ الْخَرِيفِ، يُمَلِّكُهُ اللَّهُ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا»^(٢).

ب- مَا أُثِرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام

١٣. عن علي عليه السلام، أنه قال: «الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، يَصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ»^(٣).

ج- مَا أُثِرَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام

١٤. عن الشَّعْبِيِّ، عن سفيان بن أبي الليل: أنه أتى حسنًا بالمدينة حين انصرف من عند معاوية، فوجده بفناء داره، فلما انتهى إليه قال: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذَلَّ الْمُؤْمِنِينَ!، قال: فقال: وَمَا ذِكْرُكَ لِهَذَا؟ قال: فَذَكَرْتَهُ الَّذِي كَانَ مِنْهُ مِنْ تَرْكِهِ الْقِتَالَ وَرَجُوعِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فقال له الحسن: يَا سُفْيَانَ، أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: لَا تَذْهَبِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامَ حَتَّى يَجْتَمِعَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَجُلٍ وَاسِعِ السَّرْمِ، صَخْمِ الْبُلْعُومِ، يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، لَا يَمُوتُ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ فِي السَّمَاءِ عَاذِرٌ، وَلَا فِي الْأَرْضِ حَامِدٌ، وَإِنَّهُ مُعَاوِيَةُ، وَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ. وَتُؤَدِّي بِالصَّلَاةِ، فقال: هَلْ لَكَ - يَا سُفْيَانَ - فِي

(١) عدّة الأكياس في شرح معاني الأساس، ٣٨١ / ٢

(٢) عدّة الأكياس في شرح معاني الأساس، ٣٨١ / ٢.

(٣) رواه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، المناقب ١١٢ / ٢، ح ٦٠٣.

المسجد؟ قال: قلت: نعم، قال: فخرجنا نمشي، فمَررنا على حالبٍ له يَحلب ناقة، فتناول منه قدحاً، فشرب قائماً، ثم سقاني، ثم أتينا المسجد فصلينا، ثم قال: ما جاء بك -يا سفيان-؟ قال: قلت: حُبكم، والذي بعث محمداً بالهدى ودين الحق. قال: فأبشر -يا سفيان- إني سمعتُ علياً يقول: قال رسول الله ﷺ: «يَرِدُ عَلَيَّ الحوض أهل بيتي ومن أحببني من أمتي كهاتين، وسوى بين أصابعه»، قال: وكو شئت لقلت: كهاتين السبابة والوسطى ليس لأحدٍهما فضل على الأخرى. أبشِر يا سفيان، فإن الدنيا ستسع على البر والفاجر حتى يبعث الله إمام الحق من آل محمد»^(١).

د - ما أُثِرَ عن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام

١٥. عن أبي خالد، قال: سألتنا زيد بن علي عليه السلام عن المهدي أكاثنٌ هو؟ فقال: نعم، فقيل له: أمِنُ ولَدِ الحسَنِ أم مِن وَلَدِ الحُسَيْنِ؟ فقال زيد عليه السلام: «أما أَنَّهُ مِن وَلَدِ فَاطِمَةَ -صلوات الله عليها-، وهو كائنٌ مِمَّنْ شاءَ اللهُ مِن وَلَدِ الحسَنِ، أم مِن وَلَدِ الحُسَيْنِ -صلوات الله عليهم-»^(٢).

١٦. حدثنا سفيان بن خالد الأعشى، قال: دخل نفر من أهل الكوفة على زيد بن علي حين قدِمَ الكوفة، فقالوا: يا ابن رسول الله، أنت المهدي الذي بلغنا أنه يملؤها عدلاً؟ قال: لا، قالوا: فنخشى أن تكون علينا مفتاح بلاء، قال: ويحكم! وما مفتاح بلاء؟ قالوا: تُهدمُ دورنا، وتُسبى ذرارينا، ونُقْتلُ تحتَ كلِّ حَجَرٍ، قال: «ويحكم! أما عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِن قَرْنِ تَمَشُوا إِلَّا بَعَثَ اللهُ -عز وجل- مِنَّا رَجُلًا، أو خَرَجَ مِنَّا رَجُلٌ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ القَرْنِ، عَلِمَهُ مِن عِلْمٍ وَجَهَلَهُ مِن جَهْلٍ»^(٣).

(١) رواه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، في المناقب ٢/ ١١٢، ح ٦٠٣.

(٢) رواه علي بن الحسين الزيدي بسنده في كتابه المحيط بالإمامة، وعنه نقل الإمام عبدالله بن حمزة في كتابه العقد الثمين: ١٩٦.

(٣) رواه الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري، نقله عنه الإمام عبدالله بن حمزة في العقد الثمين: ١٩٧.

١٧. حدثنا قاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب، قال: قال زيد بن علي: «المهدي حق، وهو كائن منّا أهل البيت، ولكن تُدرّكوه وذلك يكون عند انقطاع من الزمن، فلا تنكّلوا عن الجهاد مع الدّاعي منّا إلى كتاب الله وسنة رسوله القائم بذلك الموثوق به، إمامكم وحجّة عليكم فاتبعوه تهتدوا»^(١).

هـ - ما أثار عن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام

١٨. روى أبو العباس الحسني بسنده إلى رجل من أصحاب عبد الله المحض عليه السلام، أنه قال: «أتينا -يعني عبد الله بن الحسن- وهو في المحمل وقد حمّله أبو جعفر، فقلنا له: يا ابن رسول الله، محمد ابنك المهدي، فقال: يخرج محمد من هاهنا وأشار إلى المدينة فيكون كلحس الثور أنفه حتى يقتل، ثم يخرج إبراهيم من هاهنا فيكون كلحسة الثور أنفه حتى يقتل، ولكن إذا سمعتم بالمأثور قد خرج بخراسان فهو صاحبكم»^(٢).

و- ما أثار عن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام

١٩. عن طاهر بن عبيد، عن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، أنه سئل، عن أخيه محمد عليه السلام، أهو المهدي الذي يُذكر؟، فقال عليه السلام: «المهدي عدّة من الله تعالى لِنبيّه، وعدّه أن يجعل من أهله مهدياً، لم يُسمّه بعينه، ولم يُوقت زمانه، وقد قام أخي الله بفريضة عليه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أراد الله تعالى أن يجعله المهدي الذي يُذكر، فهو فضل من الله يمن به على من يشاء من عباده، وإلا فلم يترك أخي فريضة الله عليه، لانتظار ميعاد لم يؤمر بانتظاره»^(٣).

(١) رواه المرشد بالله عليه السلام، نقله عنه الإمام عبد الله بن حمزة في العقد الثمين: ١٩٨.

(٢) رواه أبو العباس الحسني، المصابيح: ٤٣٦.

(٣) رواه الإمام أبو طالب، تيسير الطالب في أمالي أبي طالب: ١٩٤.

قال الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام:

«وقول الإمام إبراهيم بن عبدالله عليه السلام: المهديّ عدّة من الله وعدّها نبيّه، أن يجعل من ذريّته رجلاً مهدياً، لم يُسمّه بعينه، ولم يُوقت زمانه، ولا إشكال فيه، نقول: إنّه لم يُعيّنه، فيقول: هو محمّد هذا، ولا يقول: إنّه يُخرج لسنة كذا وكذا»^(١).

قلتُ: والسؤال وجّه للإمام النفس الرضية عليه السلام، قبل أن يُقتل أخوه النفس الزكية عليه السلام.

ز- ما أثار عن إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام

٢٠. وذلك أنه قال في رسالته الشهيرة لأهل المغرب، مُتكلِّماً عن المهديّ العباسي: «ثم ملك بعده ابنه الضال، فانتَهك الحرّمات، واتّبع الشّهوات، واتّخذ القينات، وحكّم بالهوى، واستشار الإمّاء، ولعبت به الدنيا، وزعم أنّه المهديّ الذي بشرت به الأنبياء..»^(٢).

ح- ما أثار عن القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام

٢١. قال القاسم بن إبراهيم عليه السلام: «ودلّ [الرسول] على المهديّ باسمه ونسبه وفعله»^(٣).

٢٢. أنشأ الإمام القاسم عليه السلام متأملاً دولة المهديّ عليه السلام:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ عَاجِلاً
وَبِالْمُسْتَدَلِّ الْمُسْتَضَامِ سَيْنُصْرُ

إلى قوله عليه السلام:

عَسَى اللهُ لَا تِيَّاسَ مِنَ اللهِ إِنَّهُ
يَسِيرٌ عَلَيْهِ مَا يَعِزُّ وَيَكْبُرُ

(١) العقد الثمين: ٢١٩.

(٢) روى هذه الرسالة أبو العباس الحسيني بإسناده إلى إدريس بن عبدالله، في كتابه المصابيح: ٥٠٩.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي: ١٩٢/٢.

إلى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ عَاجِلاً بَدْوَلَةَ مَهْدِيٍّ يَقُومُ فَيُظْهِرُ^(١)

ط - ما أثارَ عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

٢٣. قال يحيى بن الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، بعد أن تشكَّى من الزمان، وظهور علامات الفساد: «فكأنِّي بيعسوبُ الدينِ قد ضربَ بَدَنه، وَجَارَ إلى رَبِّه، فأجابَ اللهُ دَعْوَتَهُ،... بِرَجُلٍ من أهلِ بيتِ نبيِّه،... وَيُحْيِي اللهُ بِبَرَكَه الطَّاهِرِ المَهْدِيِّ دَعْوَةَ الحَقِّ، وَيُعلنُ بِهِ كَلِمَةَ الصِّدْقِ»^(٢).

٢٣- أنشأ الإمام الهادي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يمتدحُ المهدي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ :

كَرِيمٌ هَاشِمِيٌّ فَاطِمِيٌّ جَامِعُ القَلْبِ	رُؤُوفٌ أَحْمَدِيٌّ لَا يَهَابُ المَوْتَ فِي الحَرْبِ
تَرَى أَعْدَاؤَهُ مِنْهُ حَذَارَ الحَنْفِ فِي الكَرْبِ	شُجَاعٌ يُتَلَفُ الأرواحَ فِي الهِجَاءِ بِالصَّرْبِ
رَحِيمٌ بِأَخِي التَّقْوَى شَدِيدٌ بِأَخِي الذَّنْبِ	حَكِيمٌ أَوْقَى التَّقْوَى وَفَصَلَ الحُكْمَ وَالخُطْبِ
بَعْدَ ذَلِ القَوائِمِ المَهْدِيِّ غَـوْثُ الشَّرْقِ وَالغَـرْبِ ^(٣)	

صفات الإمام المهدي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وحاله حال خروجه:

* قال الإمام الهادي إلى الحق عَلَيْهِمَا السَّلَامُ :

«فكأنِّي بيعسوبُ الدينِ قد ضربَ بَدَنه، وَجَارَ إلى رَبِّه، فأجابَ اللهُ دَعْوَتَهُ، وَرَجِمَ

(١) لوامع الأنوار، ١/٩٩.

(٢) الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق، ٢/٦٨ وما بعدها.

(٣) الأحكام، ٢/٤٧٠.

فَاقْتَهُ، وَكَشَفَ غَمَّتَهُ، وَأَنْزَلَ نُصْرَتَهُ، وَأَظْهَرَ حُكْمَهُ، وَاتْتَعَشَهُ بَعْدَ هَلَاكِهِ، وَأَحْيَاهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَقَوَّاهُ بَعْدَ ضَعْفِهِ، بَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ، فَيُظْهِرُهُ فِي بَعْضِ أَرْضِهِ، وَيُقِيمُ بِهِ عَمُودَ الدِّينِ، وَيُعِزُّ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُقِلُّ الْكَافِرِينَ، وَيُذِلُّ الْفَاسِقِينَ، وَيَحْكُمُ بِكِتَابِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، يُمَكِّنُ اللَّهُ لَهُ فِي أَرْضِهِ وَطَاتَهُ، وَيُظْهِرُ كَلِمَتَهُ، وَيُعِزُّ دَعْوَتَهُ، وَيُشَبِّعُ بِهِ الْبُطُونَ الْجَائِعَةَ، وَيَكْسُو بِهِ الظُّهُورَ الْعَارِيَةَ، وَيُقَوِّي بِهِ ضَعْفَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَيُزِيلُ بِهِ ظُلْمَ الظَّالِمِينَ، وَيُرْدُّ بِهِ الظُّلُمَاتِ، وَيَنْفِي بِهِ الْفَاحِشَاتِ، وَيُطْفِئُ بِهِ نَارَ الْفِسْقِ، وَيُعَلِي بِهِ نُورَ الْحَقِّ، وَيُؤَيِّدُهُ بِالنُّصْرِ، وَيَنْصُرُهُ بِالرُّعْبِ، وَيُعِزُّ أَوْلِيَاءَهُ، وَيُذِلُّ أَعْدَاءَهُ، فَكُلُّ مَا مَلَكَ مَنْ الْأَرْضِ بِلَدَاءٍ، دَعَاهُ الْغَضَبُ لِرَبِّهِ إِلَى طَلَبِ غَيْرِهِ حَتَّى يَمْلِكَ الْبِلَادَ كُلَّهَا، وَيَطَأُ الْأُمَمَ بِأَسْرِهَا، بَعُونَ اللَّهِ وَتُوفِيقِهِ، وَنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطًا، كَمَا مِلَّتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَعْوَانُهُ وَيَلْتَمِسُ إِلَيْهِ أَنْصَارُهُ مِنْ مَنَاكِبِ الْأَرْضِ كُلِّهَا، كَمَا يَجْتَمِعُ قَرْعُ الْخَرِيفِ فِي السَّمَاءِ.

هَاهُ هَاهُ !! كَأَنِّي بِهِ يَقْدُمُ الْأَلُوفَ، وَيَجِدُّعُ مِنْ أَعْدَائِهِ الْأَنْوَفَ، وَيَخُوضُ الْخُتُوفَ، وَيَقْبُضُ الصُّفُوفَ، بِعَسَاكِرِ كَثِيرَةِ الْغَوَائِلِ، فِيهَا حُمَاهُ اللَّيُوثِ الْقَوَاتِلِ، تَطِيرُ بِالضَّرْبِ ذَوَاتُ الْأَنْامِ، وَتَقْرِي بِالْبَيْضِ شَهَبِ الْمَحَافِلِ، حَتَّى إِذَا تَنَازَلَ الْفُرْسَانَ، وَظَهَرَتْ دَعْوَةُ الرَّحْمَنِ، وَدَعَا إِلَى الْحَقِّ كُلِّ إِنْسَانٍ، وَتَنَاقَشَ الْأَقْرَانَ، وَاخْتَصَبَ الْمُرَانَ، وَحَمِيَ الطَّعَانَ، وَطَاحَ الْهَامَ، وَاخْتَلَطَ الْأَقْوَامَ، وَقَهَرَ الْإِسْلَامَ، وَظَهَرَتْ دَعْوَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَنُصِرَ هُنَالِكَ الْمُؤْمِنُونَ، وَخُذِلَ الْكَافِرُونَ، وَمَنْ بَغَى عَلَيْهِ لَيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ.

فَحِينَئِذٍ يَتِمُّ نَصْرُ اللَّهِ لِلْمُحِقِّينَ، وَيَصْحُ خِذْلَانُهُ وَهَلَاكُهُ لِلْفَاسِقِينَ، وَيَجْتَثُّ اللَّهُ أَصْلَ أُمَّةِ الْجَوْرِ الصَّالِينَ، وَيُجِيبِي اللَّهُ بِبَرَكَاتِهِ الطَّاهِرِ الْمَهْدِيِّ دَعْوَةَ الْحَقِّ، وَيُعَلِّنُ كَلِمَةَ الصِّدْقِ، وَيَمُنُّ بِذَلِكَ وَيَتَفَضَّلُ بِهِ عَلَيْهِ، وَيُحَسِّنُ تَأْيِيدَهُ وَتُوفِيقَهُ فِيهِ» (١).

الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ وفلسفة الغيبة

ثبت ظهورُ المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ، في آخر الزَّمان عن طريق الشيعة الزيدية، وعن طريق العامة من الفرقة السنية والإمامية في غير مقام، واختلِفَ في الكيفية لهذا الظهور، أهو ظهورٌ بدون حياةٍ وغيبةٍ مُسبِّقة، أو ظهورٌ بغيبَةٍ وحياةٍ مُسبِّقة، والأخيرُ هو قولُ الإمامية، وهو محورُ كلامنا، لأننا وأهل السنة نتفق في كيفية الظهور، فيتوجَّهُ الكلامُ إلى الإمامية من الشيعة، القائلين بغيبَةِ الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري .

وبادئ ذي بدء، يجب أن يَعْلَمَ الجاهل، ويتذكَّرَ المتعلِّم، ويُركِّزَ المثقَّف، أن قضية المهديَّة والغيبية، ما ادَّعاهها قومٌ في إمام لهم، إلاَّ وشنَّعت عليهم الأمة بأسرها، أيما تشنيع، لأنَّه لا دليلَ عليها لا من الكتاب، ولا من السنة، ولا من العقل، ولا يضيرنا أن نعت من اعتقد بهذا الاعتقاد من شواذَّ الزيدية من غيبة النفس الزكية عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو محمد بن القاسم الطالقاني عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو الحسين بن القاسم العياني عَلَيْهِ السَّلَامُ، بأشد وأرذئ التَّعوتات؛ لأنَّهم خالفوا المعلوم ضرورةً من الدين، وما لهؤلاء الأئمة من ذنبٍ إلاَّ أن هؤلاء الغلاة أتباعهم، والله المُستعان. وهذه ردة فعل الإمامية الجعفرية أنفسهم، على من قال بغيبَةِ الإمام جعفر الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو قال بغيبَةِ موسى الكاظم عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو قال بغيبَةِ الإمام علي الرضا، ولعلَّ هذه الفرقة من الشيعة أكثرُ فرقةٍ ادَّعت المهديَّة والغيبية في أئمتها، إلى أن استقرَّ بها النَّوى بالقول بغيبَةِ ومهدوية ابن الحسن العسكري، وكل مهديَّة من مهديَّاتهم تُبطلُ التي قبلها، وهذا والله من أكبر ما يُصادم مصداقيَّة نصِّهم الاثني عشري في أئمة أهل البيت، إذ هو يُعبَّر عن جهل مُركَّب صادرٍ من أتباع هؤلاء الأئمة، عندما يَقفون على غيبَةِ الإمام بعد الإمام، وكأنتهم لم يسمعوا عن نصِّ ظاهرٍ مشهورٍ تزعمه الإمامية في أئمتهم بأسمائهم وأعيانهم، فيا ليت قومي يعلمون، ويشحذون العقول، بما فطرها عليها ربِّها، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مدخل:

[المهدي (محمد بن الحسن)، عند الإمامية]:

١- اسمه: محمد بن الحسن.

٢- ولادته: سنة ٢٥٥ للهجرة.

٣- أمّه: نرجس، وقيل: سوسن، وقيل: صقيل، وقيل: ريحانة، وقيل: حكيمة، وقيل: مليكة، وقيل: مريم^(١)!!، فهل بلغ الغموض إلى هذه الدرجة معشر الإمامية في اسم أم المهدي!!.

٤- الحمل، والولادة، وما بعد الولادة:

قبل إيراد ما جاءت به الأخبار الإمامية عن ولادة المهدي محمد بن الحسن العسكري، نطلب استلهاً مقولة: «إنّ دين الإمامية بالمنقول، والزيدية بالمعقول».

* قال الشيخ الطبرسي، في كتابه (إعلام الورى)، في ميلاد المهدي عليه السلام:

١- «فمن الأخبار التي جاءت في ميلاده عليه السلام: ما رواه الشيخ أبو جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن الحسين بن رزق الله، عن موسى بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: حدثني حكيمة بنت محمد بن علي الرضا عليه السلام، قالت: بعثت إليّ أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام، فقال: «يا عمّة، اجعلي إفطارك الليلة عندنا، فإنّها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تعالى سيظهر في هذه الليلة الحجة، وهو حجته في أرضه».

(١) انظر هذه الروايات: كمال الدين، ٢٨٩، ٣٩٦، ٣٩٧، غيبة الطوسي، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٦٤، ٢٤١، الإرشاد، ٣٤٦، عيون الأخبار، ٢٤، البحار، ٣٦/١٩٤، ٢/٥١، ١٣، ٥، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ١٢١، ٢٩٣، ٣٦٠، ١٦/٥٢، إثبات الهداة، ١/٤٦٩، ٣/٣٦٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، إعلام الورى، ٣٩٤، الوسائل، ١٦/٢٤٤، جامع الرواة، ٢/٤٦٧، دلائل الإمامة، ٢٦٤، منتخب الأثر، ٣٢٠، ٣٢١.

قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: وَمَنْ أُمُّهُ؟

قال: «نَرْجِس».

قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، مَا بِهَا أَثْر!

فَقَالَ: «هُوَ مَا أَقُولُ لَكَ».

قَالَتْ: فَجِئْتُ فَلَمَّا سَلَّمْتُ وَجَلَسْتُ، جَاءَتْ تَنْزِعُ حُفَّي، وَقَالَتْ لِي: يَا سَيِّدِي

كَيْفَ أُمْسَيْتِ؟

فَقُلْتُ: بَلْ أَنْتِ سَيِّدِي وَسَيِّدَةُ أَهْلِي.

قَالَتْ: فَأَنْكَرْتُ قَوْلِي، وَقَالَتْ: مَا هَذَا؟!!

فَقُلْتُ لَهَا: يَا بَيْتِي، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَيَهَبُ لَكَ فِي لَيْلَتِكَ هَذِهِ غُلَامًا سَيِّدًا فِي

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قَالَتْ: فَخَجَلْتُ وَاسْتَحَيْتُ، فَلَمَّا أَنْ فَرَعْتُ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، أَفْطَرْتُ

وَأَخَذْتُ مَضْجَعِي، فَرَقَدْتُ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَفَرَعْتُ مِنْ

صَلَاتِي وَهِيَ نَائِمَةٌ لَيْسَ بِهَا حَادِثٌ، ثُمَّ جَلَسْتُ مُعَقِبَةً، ثُمَّ اضْطَجَعْتُ، ثُمَّ انْتَبَهْتُ فَرِزَعَةَ

وَهِيَ رَاقِدَةٌ، ثُمَّ قَامَتْ فَصَلَّتْ وَنَامَتْ.

قَالَتْ حَكِيمَةٌ: وَخَرَجْتُ أَنْفَقَدُ الْفَجْرِ، فَإِذَا أَنَا بِالْفَجْرِ الْأَوَّلِ كَذَنْبِ السَّرْحَانِ، وَهِيَ

نَائِمَةٌ، قَالَتْ حَكِيمَةٌ: فَدَخَلْتَنِي الشُّكُوكُ، فَصَاحَ بِي أَبُو مُحَمَّدٍ مِنَ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: «لَا

تَعْجَلِي يَا عَمَّةُ، فَهَآكَ الْأَمْرُ قَدْ قَرُبَ».

قَالَتْ: فَجَلَسْتُ فَقَرَأْتُ «آلِمِ السَّجْدَةِ» وَ«يَس» فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ، إِذْ انْتَبَهْتُ فَرِزَعَةَ

فَوَثَبْتُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: اسْمُ اللَّهِ عَلَيْكَ، ثُمَّ قُلْتُ لَهَا: هَلْ تَحْسِنُ شَيْئًا؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهَا: اجْمَعِي نَفْسَكَ، وَاجْمَعِي قَلْبَكَ، فَهُوَ مَا قُلْتُ لَكَ.

قَالَتْ حَكِيمَةٌ: ثُمَّ أَخَذْتَنِي فِتْرَةً وَأَخَذْتَهَا فِتْرَةً، فَأَنْتَبَهْتُ بِحِسِّ سَيِّدِي، فَكَشَفْتُ الثَّوْبَ

عَنهُ، فَإِذَا بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَاجِدًا يَتَلَقَّى الْأَرْضَ بِمَسَاجِدِهِ، فَصَمَّمَتْهُ إِلَيَّ، فَإِذَا أَنَا بِهِ نَظِيفٌ مُنْظَفٌ، فَصَاحَ بِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«هَلُمَّ إِلَيَّ ابْنِي يَا عَمَّةَ»، فَجِئْتُ بِهِ إِلَيْهِ، فَوَضَعَ يَدَيْهِ تَحْتَ إِيْتِيهِ وَظَهْرَهُ، وَوَضَعَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ أَدْلَى لِسَانَهُ فِي فِيهِ، وَأَمَرَهُ يَدُهُ عَلَى عَيْنَيْهِ، وَسَمِعَهُ وَمَفَاصِلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «تَكَلَّمْ يَا بُنَيَّ».

فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»، ثُمَّ صَلَّى عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إِلَى أَنْ وَقَفَ عَلَى أَبِيهِ، ثُمَّ أَحْجَمَ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا عَمَّةَ، أَذْهَبِي بِهِ إِلَى أُمِّهِ لِيُسَلِّمَ عَلَيْهَا، وَاتَّبِعِي بِهِ»، فَذَهَبَتْ بِهِ فَسَلِّمَ، وَرَدَدَتْهُ وَوَضَعَتْهُ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا عَمَّةَ، إِذَا كَانَ يَوْمَ السَّابِعِ فَاتَّبِعِينَا».

قَالَتْ حَكِيمَةٌ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ جِئْتُ لِأَسَلِّمَ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَشَفْتُ السِّتْرَ لِأَتَفَقَّدَ سَيِّدِي فَلَمْ أَرَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! مَا فَعَلَ سَيِّدِي؟

قَالَ: «يَا عَمَّةَ، اسْتَوَدَعَنَاهُ الَّذِي اسْتَوَدَعْتَ أُمَّ مَوْسَى مَوْسَى».

قَالَتْ حَكِيمَةٌ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ السَّابِعِ، جِئْتُ وَسَلَّمْتُ وَجَلَسْتُ، فَقَالَ: «هَلُمَّ إِلَيَّ ابْنِي»، فَجِئْتُ بِسَيِّدِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي الْحِرْقَةِ، فَفَعَلَ بِهِ كَفَعَلْتَهُ الْأُولَى، ثُمَّ أَدْلَى لِسَانَهُ فِي فِيهِ كَأَنَّمَا يُعْذِيهِ لَبَنًا أَوْ عَسَلًا، ثُمَّ قَالَ: «تَكَلَّمْ يَا بُنَيَّ».

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَتَنَسَّى بِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَلَى الْأَئِمَّةِ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُكَلِّمُنَا فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥-٦].

قَالَ مَوْسَى: فَسَأَلْتُ عُقْبَةَ الْحَادِمِ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: صَدَقَتْ حَكِيمَةٌ^(١). انتهى بحر وفه.

(١) إعلام الوري بأعلام الهدى، للشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، ٢/ ٢١٥-٢١٦.

٢- قال الطبرسي:

«قال إبراهيم بن محمد: وَحَدَّثَنِي نَسِيمُ الخادم، قَالَ: قَالَ لِي صَاحِبُ الزَّمَانِ - وَقَدْ دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْلِدِهِ بَلِيلَةَ !!، فَعَطَّسْتُ - فَقَالَ: «يَرْحَمُكَ اللهُ»، قَالَ نَسِيمٌ: فَفَرِحْتُ بِذَلِكَ. فَقَالَ: «أَلَا أُبَشِّرُكَ بِالْعُطَّاسِ؟»، فَقُلْتُ: بَلَى. فَقَالَ: «هُوَ أَمَانٌ مِنَ المَوْتِ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ»^(١) انتهت بحروفه.

تعليق: التعليق لأولي الحجا والنهس، على هذه الولادة التي لا بيان فيها لأثر الحمل، إلا في عشية وضحاها، بل ولادة مباشرة!!، والرسول مكث في بطن آمنة بنت وهب - رضي الله عنها-، ما شاء الله أن يمكث، وتأمل الكلام من محمد!! في المهدي مع أبيه، ومع نسيم الخادم، والله المستعان. والعجب والله كل العجب، من العقلاء يردون أحاديث وضع الرب - جل وعلا- قدمه في النار، إلى أن تقول: "قط قط"، ولا يتخيّلون هذا، ويؤمنونه إلى الإسرائيليات، وهم يصدقون بهذا الحديث وأمثاله، وكلما عشت أراك الدهر عجباً إلى عجب.

٣- ثم انظر حكيمة تزور الحسن العسكري أبا محمد بعد أربعين يوماً من ولادة الحجة المهدي، فتقول: بعد أن كان أربعون يوماً دخلت عليه فإذا أنا بصبي متحرك، يمشي بين يديه، فقلت: سيدي، هذا ابن ستين؟ فتبسّم ثم قال: «إن أولاد الأنبياء والأوصياء إذا كانوا أئمة، ينشؤون بخلاف ما ينشأ غيرهم، وإن الصبي منا إذا أتى عليه شهر كان كمن يأتي عليه سنة، وإن الصبي منا ليتكلم في بطن أمه، ويقرأ القرآن، ويعبد ربه - عز وجل -، وعند الرضاع تطبعه الملائكة، وتنزل عليه كل صباح ومساء. فلم أزل أرى ذلك الصبي كل أربعين يوماً، إلى أن رأيت رجلاً قبل مضى أبي محمد بأيام قلائل، فلم أعرفه، فقلت لأبي محمد: من هذا الذي تأمرني أن أجلس بين يديه؟ فقال: ابن نرجس، وهو خليفتي من بعدي»^(٢).

(١) إعلام الوري بأعلام الهدى، ٢/ ٢١٥-٢١٦، غيبة الطوسي: ح ٢٠٠.

(٢) كمال الدين، ٢/ ٤٢٩.

تعليق: انظر هذا الأثر عن الحسن العسكري عليه السلام، وكيف أن الإمامية اضطروا لاختلافه على لسانه، عندما عرفوا أن في قولهم بإمامة فتى مات والده وهو في الخامسة من عمره ما يدخلهم في دوامات لا انقطاع لها، أمام عقلاء الأمة، سنيها وشيعيها، فأتى هذا النص الذي ينمو فيه أبناء الأوصياء في الشهر بقدر السنة، ليحل الإشكال، فيكون المهدي عند موت والده، قد بلغ مبلغ الرجال، وبه يرد على المشكك من هذا الوجه. ولكننا نتساءل إن كان أبناء الأوصياء ينمون في الشهر بقدر السنة، فكم بلغت أعمار أجداد المهدي، الحسن العسكري، و محمد الجواد، و جعفر الصادق، و زين العابدين؟!، هل وصلت أعمارهم إلى المئات أو الآلاف من السنين؟!، أم أن هناك رواية جعفرية تقول: إن أعمارهم تتوقف في النمو شهرياً إذا بلغوا مبلغاً معيناً من العمر!.

٥- المهدي، وعدم التصريح باسمه:

١- روى الإمامية عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «سأل عمر أمير المؤمنين عن المهدي قال: يا ابن أبي طالب، أخبرني عن المهدي ما اسمه؟ قال: أما اسمه فلا، إن حبيبي وخليلي عهد إلي أن لا أحدث باسمه حتى يعثه الله - عز وجل - وهو مما استودع الله - عز وجل - رسوله علمه»^(١).

تعليق: تأمل كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وكيف أن الرسول عهد إليه، عدم التصريح باسم الإمام الثاني عشر، ثم نجد بعد ذلك ادعاءات كثيرة حول الأحاديث التي تدل على الأئمة الاثني عشر بالاسم والعدد، والله المستعان.

٢- وعن أبي خالد الكابلي قال: دخلت على محمد بن علي الباقر، فقلت: جعلت فداك! قد عرفت انقطاعي إلى أبيك وأنسي به ووحشتي من الناس، قال: صدقت - يا أبا خالد -، تريد ماذا؟ قلت: جعلت فداك! قد وصف لي أبوك صاحب هذا الأمر بصفته لو رأيته في بعض الطرقات لأخذت بيده، قال: فتريد ماذا - يا أبا خالد -؟

(١) بحار الأنوار: ٣٣/٥١، كمال الدين: ٦٤٨/٢.

قال: أريد أن تسميه لي حتى أعرفه باسمه، فقال: سألتني والله -يا أبا خالد- عن سؤال مجهد، ولقد سألتني عن أمر، ما لو كنت محدثاً به أحداً لحدثتك، ولقد سألتني عن أمر لو أن بني فاطمة عَرَفُوهُ حَرِصُوا عَلَى أَنْ يُقَطَّعُوهُ بِضَعَّةٍ بِضَعَّةٍ^(١).

تعليق: أينَ علمُ الغيب، أو الإلهام الغيبي، الذي تدعيه الإمامية، في الباقر وغيره من الأئمة، حتَّى قام يُكرِّرُ اللماذا على الكابلي لمعرفة سؤاله؟ ثمَّ انظر الكلام في أنه لو عرفه بنو فاطمة لقطَّعوه، والله المستعان، فإن دَلَّ هذا فإنَّما يدلُّك على عقيدة سيئة في بني فاطمة عند سلف الإمامية، وحتماً نحنُ لا نعني به الباقر؛ لأنَّه منه براء، وإنَّما عَنِينَا واضعَ هذا الأثر عن الباقر، والله المستعان، ولا يفوتك جهل الكابلي باسم المهدي، ففيه مغمزٌ على النَّصِّ، هذا على انقطاعه وملازمته لزِين العابدين، والله المستعان.

٣- وعن المفضل بن عمر قال: كنت عند أبي عبد الله في مجلسه ومعني غيري فقال لي: يا أبا عبد الله؛ إياكم والتنويه، يعني باسم القائم^(٢).

تعليق: تأمل قول الصادق عليه السلام، الحجَّة الظاهرة المشهورة على أهل عصره، الذي بمعرفته يموت المرء ميتة أهل الإسلام، وباقتفاء نهجه يأمن المرء من العذاب والخسران، كيف يَحِثُّ النَّاسَ عَلَى إِخْفَاءِ أَمْرِ كَهَذَا، وكأنَّ الله لن يتكفَّلَ بنصرة مهديِّ عباده، وكأنَّ الصادق حائفٌ على المهدي أن يُقْتَلَ، كما خافَ الباقر في الرواية السابقة عليه من بني فاطمة أن يُقَطَّعُوهُ قِطْعَةً قِطْعَةً، وكيفَ للمعصومين أن يقولوا هكذا مقال، وهم على علمٍ من أن أمة لا إله إلاَّ الله لن تستطيع أن تردَّ أمرَ الله، بقتلهم ابن الحسن العسكري مهديِّ هذه الأمة، ثمَّ لا يفوتك أن تتأمَّلَ أنَّ الأئمة بخوفهم على القائم المهدي من القتلِ عندما لم يُشْهِرُوا وَيُظْهِرُوا اسْمَهُ، ينفونَ نظرية الغيبة المزعومة، فالمعصومون يجوزون عليه القتل عند الاشتهار، فلو أنَّه اشتهر لُقُتِلَ، فأين الغيبة يا أصحاب الغيبة حينها؟ إلاَّ أن تقولوا: إنَّه سيعودُ بعد القتل، فنقول: قد انقلبَ الغيابُ رجعةً!، والله المستعان.

(١) غيبة الطوسي: ٣٣٣، غيبة النعماني: ٢٨٨، بحار الأنوار: ٣١/٥١.

(٢) كمال الدين: ٤٣٧/٢.

٤- وعن أبي عبدالله أنّه قال: المهدي من ولدي الخامس من ولد السابع يغيب عنكم شخصه، ولا يحل لكم تسميته^(١).

تعليق: وهل النص الظاهر المشهور على الأئمة بأسمائهم وأعدادهم، التي شحّن بها القمي كتابه (كفاية الأثر)، وادّعى ورودها من عدّة طرق مُعتبرة، بحاجة إلى هذا التعقيم من الإمام الصادق -روحي له الفداء-.

٥- وعنه أيضا قال: صاحب هذا الأمر رجل لا يسميه باسمه إلا كافر^(٢).

٦- وعن الكاظم أنه قال: يخفى على الناس ولادته، ولا يحل لهم تسميته^(٣).

تعليق: انظر هذا الخبر، ظاهر الوضع، إذ أنّ النَّاسَ فعلاً قد اشتبّهت عليهم ولادته، فهم بين موقنٍ وشاكٍّ ونافٍ، فجاءت هذه الرواية، تمويهاً على الأغمار، وسدّاً للفجوة وموضع الخلل.

٥- وعن الرضا قال: لا يُرى جسمه، ولا يُسمّى باسمه^(٤).

تعليق: انظر هذا الخبر، وتأمل البعض من الجعفرية يزعم أنّه قد رأى الإمام المهدي، وانظر الأخبار الآتية في عدم رؤية الناس له.

٦- وعن الجواد قال: القائم هو الذي يخفى على الناس ولادته، ويغيب عنهم شخصه، ويحرم عليهم تسميته، وهو سمي رسول الله ﷺ وكنيته^(٥).

تعليق: انظر الإمام الجواد عليه السلام، يُحرم تسميته على الناس، ثم يقول هو سمي رسول الله. لله ذرّ العقول! ولو قال القائل! قد يصحّ هذا اللفظ، فنقول: نعم! إنه قد يصح، ولكن أعزّ الله ابن علي الرضا منه ومن ركافته!.

(١) كمال الدين: ٢/ ٣٣٣.

(٢) كمال الدين: ٢/ ٦٨٤.

(٣) كمال الدين: ٢/ ٣٦٨.

(٤) كمال الدين: ٢/ ٣٧٠.

(٥) كمال الدين: ٢/ ٣٧٧.

٧- وعن أبي هاشم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن العسكري يقول: الخلف من بعد الحسن ابني فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف، قلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحل لكم ذكره باسمه، قلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجة من آل محمد^(١).

٨- بل روى الإمامية ذلك عن المهدي نفسه، عن علي بن عاصم الكوفي أنه قال: خرج في توقيعات صاحب الزمان: ملعون ملعون من سباني في محفل من الناس^(٢).

٦- الغيبة، فلسفتها وأسبابها:

فلسفتها:

١- غيبته الصغرى: بدأت بعد موت والده سنة (٢٦٠هـ)، حيث كان في هذه الفترة على اتصالٍ خاصٍّ مع أربعة أشخاص من شيعته، يُطلق عليهم السُّفراء الأربعة، وهم عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان بن سعيد العمري، والحسين بن روح النوبختي، و علي بن محمد السمرى، وعن طريقهم يتواصل مع شيعته.

مدتها: في الفترة التي توفِّي فيها الإمام العسكري (٢٦٠هـ)، إلى أن مات آخر سفيرٍ وهو علي بن محمد السمرى (٣٢٩هـ). فتكون ٦٩ سنة، مع العلم أنه قد غاب عن النَّاس قبل الغيبة الصغرى حيث كان الحسن العسكري عليه السلام قد أخفاه مدة خمس سنوات بعد ولادته.

٢- غيبته الكبرى: وهي الغيبة التي تلت الغيبة الصغرى مباشرةً، والتي نعيشها اليوم، وعاشها أجدادنا من قبلنا، وسيعيشها أبنائنا من بعدنا !!، الغيبة التي يظهر فيها في آخر الزمان فيملؤها عدلاً كما مُلئت جوراً.

(١) كمال الدين: ٣٨١/٢

(٢) كمال الدين: ٣٨٢/٢

مُدتها : من (٣٢٩ هـ إلى....).

أسبابها:

السبب الأول: الخوف من القتل

١- روى الإمامية عن رسول الله أنه قال: « لا بدَّ للغلام من غيبة، فقيل له: ولم يارسول الله؟ قال: يخافُ القتل »^(١).

٢- وعن زرارة قال: سمعت أبا جعفر يقول: إنَّ للغلام غيبة قبل ظهوره، قُلتُ: ولم؟ قال: يخافُ وأوصى بيده إلى بطنه، قال زرارة: يعنى القتل^(٢).

تعليق: أمَّا خوف الأئمة من القتل، فقد استوفينا الكلام حوله في رسالة حجج العقول، وخلاصتها أن الإمام المعصوم، المرسل بأمر الله، وبه يعش الله دين الإسلام، بعد أن يكاد يندثر، وقد أخبر به رسول الله، والله ورسوله صادقان، لا يُردُّ لهما قول ولا تقرير، وبهذا فإنَّ التعلُّل بالخوف على النفس من القتل باطل، لأنَّه لو اجتمعت قريش على قتل محمد بن عبد الله ﷺ لما استطاعت حتماً؛ لأنَّ في قتله قهراً ورداً لأمر قد سطره الله تعالى في علمه الأزلي الذي لا يتغيَّر ولن يتغيَّر بقدرة إنسانٍ حقيرٍ ذليلٍ مملوكٍ مغلوبٍ على أمره، وكذلك مع الأئمة الاثني عشر بعموم، والإمام الثاني عشر المهدي المنتظر خصوصاً، فإنَّ الأمة الإسلامية وغير الإسلامية لو اجتمعت على قتله ما استطاعت، كيف لا ورسول الله يُجبرُ ويُبشِّرُ به وبظهوره في آخر الزمان، وهو الصادق المصدِّق الذي لا ينطق عن الهوى، وكيف يفوت هذا على الصادق ﷺ فيتعلَّل بهذا العذر، بل كيف يفوت على الرسول ﷺ، وبمعنى أصحَّ وأدقَّ، كيف فات هذا على من وضع هذا الحديث؛ لأنَّ الرسول والصادق - صلوات الله عليهما - منه بريئان، أمسك أيها الإمامي: هل تستطيع قوة اليوم أن تقتل المهدي ﷺ؟ لو حوصِرَ في بيتٍ كما حوصِرَ رسول الله ﷺ في بيته، هل كان

(١) علل الشرائع: ٢٣٤/١.

(٢) أصول لكافي: ١/٣٣٧، غيبة النعماني: ١٦٦، غيبة الطوسي: ٣٣٣، كمال الدين: ٣٤٦/٢.

المُحَاصِرُ سَيَقْدِرُ عَلَيْهِ؟ فَأَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ: لَا؛ لِأَنَّ فِي قَتْلِهِ وَقَتْلِ الرَّسُولِ ﷺ رَدًّا لِأَمْرِ
كَانَ مَفْعُولًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

السبب الثاني: لثلاثاً يكون في عنقه بيعة لأحد

١- روى الإمامية رسالة من المهدي المنتظر على يد سفيره محمد بن عثمان، تقول
الرواية: عن إسحاق بن يعقوب أنه قال: «إِنَّهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ عَلَى يَدِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ: وَأَمَّا عَلْتُهُ مَا وَقَعَ مِنَ الْغَيْبَةِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ
تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: ١٠٢]، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ آبَائِي
إِلَّا وَقَعَتْ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ لَطَاقِيَّةٍ زَمَانِهِ، وَإِنِّي أَخْرَجُ حِينَ أَخْرَجُ وَلَا بَيْعَةَ لِأَحَدٍ مِنَ
الطَّوَاغِيَتِ فِي عُنُقِي»^(١).

٢- وعن أبي عبد الله قال: صاحب هذا الأمر تعمى ولادته على الخلق؛ لثلاثاً يكون لأحد
في عنقه بيعة إذا خرج^(٢).

تعليق: هذا عُذْرٌ مَعَ ذِمِّ خَفِيِّ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ جَلِيٌّ عِنْدَ الزَّيْدِيَّةِ، وَلَنْ يَعْرِفَ مَقْدَارَ هَذَا
الذِّمِّ إِلَّا الَّذِي عَرَفَ مَعْنَى الْحُجِّيَّةِ وَالصَّبْغَةِ الْقُدْسِيَّةِ الَّتِي أَحَاطَ الْإِمَامِيَّةُ أُمَّتَهُمْ بِهَا، وَلَنْ
يُعَلِّقُوا هَذَا الْعُذْرَ إِلَّا بِالْقَوْلِ بِالتَّقِيَّةِ كَالْعَادَةِ!، مُتَنَاسِينَ أَنَّ أَفْعَالَ الْأُئِمَّةِ حُجَّةٌ، مُتَنَاسِينَ أَنَّ
لَنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِمْ، فَنُبَايِعَ الطَّغَاةَ وَنُسَالِمَهُمْ، لِأَنِّي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ قَدْ بَايَعَ الصَّادِقَ
وَالكَاطِمَ طَغَاةً وَهُمْ خَيْرٌ أَسْوَةٌ!! وَهَذَا تَسْقُطُ فَرِيضَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ
بِأَعْلَى مَرَاتِبِهَا وَأَفْضَلِهَا، وَهَذَا نُسْقُطُ الْأَجْرَ الْجَزِيلَ مِنَ الرَّبِّ الْجَلِيلِ، بِقَوْلِ: اتَّقِ اللَّهَ
لِلْمُسِيِّ، لَا لِسَبَبٍ يُذَكَّرُ! إِلَّا هَذِهِ الرَّوَايَةُ وَأَمْثَالُهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الْمَهْدِيِّ عَلَى

(١) غيبة الطوسي: ٢٩٠، غيبة النعماني: ١٧١.

(٢) كمال الدين: ٤٩٧/٢.

لسان السفير أنه ما من أحدٍ من آبائه إلا وَقَعَتْ في عُنُقِهِ بيعةٌ لطاغية، فأين بيعة الحسين
عَلَيْهِ السَّلَامُ ليزيد اللعين؟!.

السبب الثالث: ما حَجَبَهُ إِلَّا سوء أعمال العباد

وبهذا يؤمن بعض الجعفرية، وفيه أن العباد يجب أن يكونوا مهَيَّئين لقيام المهدي،
ونصرتة، وأن يكونوا أصحاب أعمالٍ صالحة، وسيرٍ حسنة، واجتماعٍ لا اختلافٍ وتشرذم.
تعليق: عودٌ إلى التناقض، فالرسول باتفاق الأمة، يقول بما معناه: إن الإمام المهدي
يظهرُ آخرَ الزمان وقد مُلئت الأرض جوراً فيملؤها عدلاً، والإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ يذكرُ
علامات الساعة، فيذكرُ علامات الفساد على أهل الزمان، والأمة مُتَّفقة على ظهور الفساد
آخرَ الزمان، وأن القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر، والشيعية الجعفرية تجعلُ
علامات الصلاح والاستقامة بين الناس علاماتٍ لظهور المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإن كان ذلك
كذلك، فأَيُّ فائدةٍ في ظهوره، أليس أهل الإسلام حينها على طريق الصلاح والاستقامة،
ولن يكونوا كذلك إلا وهم على الإسلام حريصون، وعلى أعدائهم وأعداء ربهم ورسوله
ظاهرون، وهم إلى القوَّة أبعدُ منهم إلى الضعف، وهذا قولٌ من الجعفرية باطلٌ يعارضه ما
أجمعت عليه الأمة من صفة المهدي -صلوات الله عليه- وخروجه في آخر الزمان،
والله المُستعان.

السبب الرابع: لا ندري ما السبب!؟

١- يروي الإمامية: أن الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري قال: «أغلقوا أبواب
السؤال عما لا يعينكم، ولا تتكلفوا على ما قد كفيتم، وأكثرُوا الدعاء بتعجيل
الفرج»^(١).

(١) كمال الدين: ٢/ ٤٨٥. غيبة الطوسي: ٢٩٠.

تعليق: وبعدَ كلِّ الروايات السابقة المتناقضة، تأتي هذه الرواية على لسان المهدي وتنقضها جميعاً، وتأمّر الجميع بالسكوت عن السؤال، والإيمان المُبهم بالغيبة، والانقياد الأعمى لها، والدعاء بتعجيل الفرج!.

والعجيبُ أنَّ الروايات في سبب الغيبة كثيرة، ذاتُ معانٍ ومشاربٍ مُتعدّدة، كُلُّ سببٍ ومشرب بعيدٌ عن الآخر، بل ويُناقضه في بعض الأحيان، ولا يكادُ حملهُ على محملٍ مقبولٍ يصحُّ إلاّ ويظهرُ ما يعيبه، فيتمّ اللجوء إلى غيره، حتّى استقرّ النوى بهذه الرواية الأخيرة التي يأمر فيها المهدي الغائب شيعته بالسكوت!.

مع المنصور بالله أمير المؤمنين عبدالله بن حمزة

ابن رسول الله

رحلة قصيرة مع إمام المعقول والمنقول، عبدالله بن حمزة عليه السلام، من خلال بعض كتبه (العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين) و (شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة)، والأسئلة حول الغيبة بتصرّفنا، والإجابات منه عليه السلام.

المنصور بالله عبدالله بن حمزة يُجيب:

١ - قيل: ما قول الإمام المنصور بالله في مَنْ أثبت الغيبة للإمام، وأثبت حاجة الأمة إليه، ولزوم طاعته؟

قال المنصور بالله عليه السلام: «نقول ولا قوة إلا بالله: الذي يدُلُّ على بطلانِ دعوى الانكتم والغيبة مع شدة الحاجة إلى الإمام قول الله - سبحانه وتعالى - فيه خصوصاً، وفي العلماء عموماً: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]، وهذا غاية التهديد والذم كما ترى، والأئمة من أخشى الناس لله تعالى، والمعصية عند المخالف لا تجوز عليهم.

وعندنا فيما تعلّق به الوعيد تسقط إمامتهم، والبيان لا يكون مع الانكتم عند جميع العقلاء، وعندنا أنه أريد لأمر شرعية لا يقوم بها سواه، وعندهم أنه منوط به مصالح الدين والدنيا، حتى لا يستغنى عنه في شيء من الأشياء، فالحاجة كما ترى إلى ظهوره واشتهاره على قلوبهم أقوى، ويؤدي إلى أن لا يجوز عليه الانكتم طرفة عين، إذ ما به وقت إلا والحاجة إليه داعية لاستغراق الحوائج في الدين والدنيا بجميع الأوقات،

والْحَكِيمُ -سُبْحَانَهُ- لَا يُخْرِجُنَا إِلَى أَمْرٍ فِي دِينِنَا إِلَّا وَيَجْعَلُ لَنَا إِلَيْهِ سَبِيلًا؛ ولأنَّ الاقتداءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ واجبٌ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ وَلَدِهِ -عليه وآله السلام- -خُصُوصًا، ولمْ لا!! وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]؟!، والأمرُ يَشْمَلُ القَوْلَ والفِعْلَ، وَذَلِكَ مَعْنَى الاقتداءِ. وَعُلِمَ وَجُوبُ اتِّبَاعِ مَنَاجِحِهِ مِنْ دِينِهِ صُرُورَةً، ولمْ يَزَلْ ﷺ شَاهِرًا لِنَفْسِهِ، دَاعِيًا إِلَى رَبِّهِ، بِأَحْسَنِ المَوْعِظَةِ، والدَّعَاءِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِ تَعَالَى، وَكَذَلِكَ عَلِيٌّ وَوَلَدَاهُ ﷺ شَهَرُوا نَفُسَهُمْ لِإِيحَابِ الْحُجَّةِ عَلَى الْأُمَّةِ حَتَّى لَقُوا اللَّهَ -تَعَالَى- وَكَيْفَ يَكْتُمُونَ أَنْفُسَهُمْ وَهُمْ الْمَفْرُوعُ فِي الغَوَامِضِ وَالْمَشْكِلَاتِ لِطُلَابِ الدِّينِ؟!، فَلَوْ كَيْدَ الدِّينِ لَمْ يُكَدِّ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَغِيبِ أَرْبَابِهِ، وَوَرَثَةِ كِتَابِهِ، وَكَيْفَ يُضَافُ ذَلِكَ إِلَى اخْتِيَارِهِمْ أَوْ اخْتِيَارِ اللَّهِ فِيهِمْ؟!».

٢- قِيلَ: إِنَّ الْإِمَامَ المَهْدِيَّ الْمُتَنَظِّرَ، حَيٌّ غَائِبٌ، يَرَى وَلَا يُرَى، حَاضِرٌ مَعَ الجَمَاعَةِ، وَأَنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمُتَقَدِّمٌ مِنَ الْهَالِكِ وَالْوَبَالِ؟ فَمَا تَقُولُ يَا إِمَامَ؟

قَالَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ: «فَأَيُّ ذَنْبٍ عَلَى الْمُتَحَيِّرِ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ صِفَةً الْحُجَّةِ، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَى الْإِتِّصَالِ بِهَا، فَمَا جُرْمُهُ عِنْدَ رَبِّهِ، وَعَلَى أَنْ الْأُمَّةَ يَجِبُ عَلَيْهَا إِقَامَةُ الْحُجَّةِ وَنُصْحِ الْأُمَّةِ، وَلَا سِيَّيَا مَنْ كَانَ رَاغِبًا فِي حُضُورِهَا، سَاعِيًا فِي تَغْلِيظِ جُمْهُورِهَا».

٣- قِيلَ: رَوَى النِّعْمَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى رَشِيدِ بْنِ ثَعْلَبٍ، عَنْ أُمِّ هَانِيَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحُنْسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾؟ [التكوير: ١٥، ١٦]، فَقَالَ لِي: «يَا أُمَّ هَانِيَةَ، إِمَامٌ يَحْنَسُ نَفْسَهُ، حَتَّى يَنْقَطِعَ عِلْمُهُ عَنِ النَّاسِ سَنَةً سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ يَبْدُو كَالشَّهَابِ الْوَاقِدِ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، فَإِنْ أَدْرَكَتِ ذَلِكَ الزَّمَانَ قَرَّتْ عَيْنُكَ».

قَالَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ: «أَمَّا الْحَدِيثُ.. الَّذِي رَوَوْا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحُنْسِ﴾ [التكوير: ١٥]، وَإِنَّهُ إِمَامٌ يَحْنَسُ، فَتَقُولُ: لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْعَقْلِ أَوْ النُّقْلِ أَوْ اللُّغَةِ، فَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى هَذَا وَلَا غَيْرِهِ، وَأَمَّا النُّقْلُ فَهُوَ مَا

جاء من رسول الله لأنه يأتي به من الله تعالى، وأما اللغة فبحرهما مسجور، وعلمها مشهور، في المنظوم والمنثور، فلا يُسمَّى الإمام خنساء لغة ولا عرفاً ولا شرعاً، ولأنه تعالى قال: ﴿الجوار الكنس﴾ [التكوير: ١٦]، فجعله بلفظ الجمع، ولو كان واحداً لقال: الخانس أو الخناس، وهذه صفة الشيطان شرف عنها أولياء الرحمن، وكذلك في قوله: والجوار: جمع جارية، الكنس: لازمات الكناس، وقد قيل في تفسير الآية: إن المراد بها النجوم، وكُنوسها غيبوبتها في النهار، كما تغيب بقر الوحش في الكناس، وبعضهم قال: إنها بقر الوحش، وهي خنس الأنوف، وهن موصوفات بالجري، وتُشبه العرب بها المهاري وهو في الشعر كثير، ولزومهن للكناس معروف، وفائدة القسم بهن ما يتضمن خلقهن وأحوالهن من الدلائل على الله تعالى؛ لأن في خلقهن عجباً عجيباً يدل على الصانع الحكيم كل لبيب، وكذلك في تعيينه لغيرته سنة ستين ومائتين، هو فرع على وجوده، والخلاف واقع في أمره على ما ذكره في موضعه، ولأن الإمام لا يجوز له أن يخنس عن الأمة؛ لأنه يريد تقويمها، فكيف يقومها ويصلحها مع الخنوس عنها؟!، فهذا مما يدل على ضعف الخبر؛ لأنه معارض للكتاب والسنة؛ لأن الله تعالى أمر الأئمة خاصة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمر المسلمين عامة، وأمر الأئمة خاصة دون غيرهم بإقامة الحدود، وحفظ البيضة، وسياسة الجمهور، وسد الثغور، والغيبة تنافي ذلك كله».

٣- إن قيل: روى الإمامية عن عبدالله بن عطاء أنه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن القائم؟، قال: والله ما هو أنا ولا الذي تمدون أعناقكم إليه، ولا يعرف ولا يؤبه له، قلت: فبم يسير؟ قال: بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله هدر ما قبله واستقبل.

قال المنصور بالله: «والكلام على هذا الخبر على نحو ما تقدم؛ لأئمتهم رؤوا عنه عليه السلام أنه قال: لا يعرف ولا يؤبه له، ومتى لم يعرف لم يلزم فرضه الكافة؛ لأن الله لا يتعبد الخلق بما لا يعلمون، إذ التعبد بما لا يعلم قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح لعلمه بقبحه، وغناؤه عن فعله، وعلمه باستغناؤه عنه».

٤- **فإن قيل:** روى الإمامية عن إسحاق بن عمار الصيرفي، أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «للقائم غيبتان: إحداهما: طويلة، والأخرى: قصيرة، فالأولى منها: يعلم بمكانه فيها خاصة من شيعته، والأخرى: لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة من موالي دينه».

قال المنصور بالله: «[فهذه] رواية كما ترى لا تصح ما لم يقيم الدليل على جواز الغيبة وصحة الإمامة معها، ثم يقع الحديث في ذلك بسقوط الفرض عن الأمة باعتقاد إمامته، لأنه لا يجوز لهم اعتقاد ما لم يعلموا، ولا يلزم ذلك إلا من علمه من شيعته أولاً، ومن مواليه ثانياً، ولا قائل بذلك إلا أن تكون الجماعة من الشيعة والموالي عداً يلزم بخبرهم العلم، فإن من بلغه ذلك لزمه فرضه، ومن لم يحصل له العلم سقط عنه، ولا قائل بهذا، فإذا الحديث محتل لمناقضة الأدلة، والأدلة لا تتناقض».

٥- **فإن قيل:** روى أبو بصير، أنه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكان أبو جعفر يقول: لقائم آل محمد غيبتان إحداهما أطول من الأخرى؟ فقال: نعم، ولا يكون ذلك حتى تختلف سيف بني العباس، وتضيق الحلقة، ويظهر السفيناني، ويشتد البلاء، ويشمل الناس موت وقتل، ويلجئوا فيه إلى حرم الله، وحرم رسوله.

قال المنصور بالله: «[هذا] كما ترى تحقيقاً وفروع الغيبتين عند اختلاف سيف بني العباس، وظهور السفيناني، وإلى الآن لم يظهر السفيناني، فإذا لا وقوع للغيبتين بعد، وهذا خلاف مذهب القوم، فتأمل ذلك.. تجده كما قلنا - إن شاء الله تعالى-».

قلت: يُريد الإمام، أن الخبر لم يتقن وضعه من وضعه؛ لأن الصادق يُشير إلى أن الغيبتين لا تكونان إلا عند اختلاف سيف بني العباس وظهور السفيناني، والسفيناني إلى الآن لم يظهر، إذا فالغيبة لم تحصل بعد !!

٦- **قيل:** إن الإمام لطف، وكان المنع في ظهوره من قبل الأمة.

قال المنصور بالله: إنه لا بُدَّ إمّا من حصول اللطف، أو من التمكين منه، كما تعلم أن الله

تعالى قد مكَّن الكافر من المعرفة فأتى من قبل نفسه في ترك الاستدلال، وليس كذلك الإمام، فإننا نحن والإمامية في نهاية ما يكون من طلب الإمام على الوجه الذي ذكرناه بكل وجه، فما تمكنا نحن ولا هم من ذلك، فهل يجوزُ حصولُ لطفٍ لا طريق للمكلفين إليه، ولا يفعله الله تعالى ابتداءً؟ هذا ما لم يقل به أحدٌ من أهل العلم، وقد تقرَّر من مذهب أهل العلم بالأصول أن اللطف إذا وقف على فعل الغير، وعلم الله أن ذلك الغير لا يفعل ذلك الفعل، فإن الله تعالى لا يتعبد المكلف بذلك التعبد، إلا أن يكون قد فعل له ما يقوم مقامه، إن كان ذلك في المعلوم، وأهل المعرفة بالأصول منهم لا ينكرون هذه الجملة».

٧- إن قيل: إن النبي ﷺ، قد غاب في الغار، فإذا جاوزتم ذلك في المدة القصيرة، فجاوزوه في المدة الطويلة.

قال المنصور بالله: «لا يجوز أن يتعلَّق بظهوره ﷺ في تلك المدة مصلحة، بل لا يمتنع أن يكون ظهوره ﷺ في تلك الحالة يُنافي المصلحة،...، ولأن الغيبة القليلة، لأتساوي الكثيرة فيما نعلم في المشاهدة؛ لأنَّ الرئيس المهيب متى غاب غيبةً يسيرة لم يمتنع أن تكون هيئته في القلوب أعظم من هيئته حال حضوره، فإن غاب غيبةً طويلة، وتمكَّن فيها عدوه من كلِّ مُراد، فإنَّ ذلك يسقط هيئته فيما يعلمه العقلاء، وينسبونه إلى الإهمال، أو إلى العجز المنافي للهيبه الموجبة للتعظيم والإجلال».

٧- إن قيل: يجب بقاء الإمام للحاجة إليه، لأجل جواز الخطأ على الأمة، فلا بُد من إمام معصوم يردهم إلى الصواب.

قال المنصور بالله: قد ثبت وجوب تكليفهم [أي الأمة] مع غيبته عنكم، وفقد التنبه، والرد عن الخطأ، فهلاً ثبت التكليف مع موته؟.

قلت: يريد الإمام ﷺ، أن الغائب في هذا الحال والميت سواء، والله أعلم.

٨- قيل: فماذا ترى -أيها الإمام- في الغيبة في حق الإمام، وماذا تقول للجعفرية في هذا، باختصار؟!.

قال المنصور بالله: «أَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْإِمَامَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْإِمَامَةِ لَوْ اِخْتَجَبَ عَن رَعِيَّتِهِ حِجَابًا غَلِيظًا لَبَطَلَتْ إِمَامَتُهُ، وَلَوْ أَهْمَلَهَا مِنْ تَعْلِيمِ مَا يَلْزَمُ تَعْلِيمُهُ مِنْ مَعَالِمِ دِينِهَا لَبَاءَ بِأَثْمِهَا، وَلَوْ عَطَلَّ الْحُدُودَ لَخَالَفَ الْحُكْمَ، وَعَصَى الْأَمْرَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي أَحَادِ الْمُسْلِمِينَ فَكَيْفَ فِي إِمَامٍ مُرْتَضَى.

وَقَدْ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى انْحِرَافِ الْأُمَّةِ عَنْهُ، وَاسْتِبْدَادِهَا بِالْأَمْرِ دُونَهُ، لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَحَافِلِ، وَلَا يُغْضِي فِي الْمَقَامَاتِ عَنِ إِبْرَادِ الْحُجَّةِ، وَإِبْلَاحِ الْمَوْعِظَةِ، وَالنَّصْحِ فِي التَّذْكَرَةِ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ مُدَوَّنٌ فِي خُطْبِهِ، وَمَقَامَاتِهِ، وَمَوَاعِظِهِ، وَرِسَالَاتِهِ، فَمَا يَكُونُ حُكْمُ إِمَامٍ لَا يَقْفُو أَثْرَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ مَا يَكُونُ حُكْمُهُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ؟».

المنصور بالله عبد الله بن حمزة يسأل:

١ - قال المنصور بالله: هَلْ اِعْتَقَادُ الْغَيْبَةِ، وَالْإِمَامَةِ، وَالْاِنتِظَارِ فَرَضٌ خَصَّكُمْ اللَّهُ بِهِ - مَعَشَرَ الْإِمَامِيَّةِ -؟، أَمْ هُوَ فَرَضٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ؟.

فإن قالوا: خَصَّهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَهُ.

قلنا: فَلَا تُلْزِمُوا الْعِبَادَ مَا لَمْ يَكْلَفُوا بِهِ.

وإن قالوا: فَرَضٌ عَامٌ.

قلنا: فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْصَبَ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ دَلِيلًا مَعْلُومًا لَا يَعْلَمُهُ بَعْضُ الْمُكَلَّفِينَ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا يُخَالَفُ فِي وَقُوعِهِ، وَإِنْ خَالَفَ فِي مَعْنَاهُ، وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي رَوَاهَا عَلَى كَثْرَتِهَا لَمْ تَجْمَعْ شُرُوطَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ!!، فَكَيْفَ تُوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ الْمَوْجِبِ لِلْاِعْتِقَادِ؟! وَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِي بَعْضِهَا مِنَ التَّنَاقُضِ وَالِاخْتِلَالِ!.

٢ - قال المنصور بالله: هَلْ تَقُولُونَ بِاسْتِمْرَارِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ بِالشَّرِيعَةِ مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ، أَمْ لَا؟

فإن قالوا: بِاسْتِمْرَارِ التَّكْلِيفِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ.

قيل: فقد استغني عن الإمام.

وإن قالوا: لا تكليف علينا بالشيعة، خرجوا من دين الإسلام، ولا قائل بذلك.

٣- قال المنصور بالله: لما يراؤ الإمام؟

فإن قالوا: لإقامة الحدود، وحفظ البيضة، وإقامة الجمعة، وأخذ الأموال طوعاً وكرهاً.

قلنا: فالغيبه تُنافي ذلك كله بالاضطرار، وما يكون حكم الإمام إن ضيع حداً من حدود الله تعالى وترك إقامته؟ أو فرط في صلاة الجمعة؟ أو في أمرٍ بمعروفٍ أو في نهْيٍ عن منكرٍ؟ أو ترك إرشادٍ ضالاً؟ أو جواب سائل؟ ما يكون حكمه؟ لأن هذا فرض الله عليه، ومن ترك الفرض عصي!!

فإن قالوا: إنما تركه لعدم الناصر والمعين.

قلنا: عليه تبين مكانه، ليجب على الأمة نصرته، فإن تأخرت [الأمة] كان الإثم عليها دونه، وإن كنتم أنفسه كان الإثم عليه دونها.

فإن قالوا: لا يجد مكاناً يظهر فيه نفسه.

قلنا: هذا لا يصح مع سعة الدنيا، وتباين أطرافها، وكثرة الأولياء لأهل البيت عليهم السلام في كثير من أقطارها، وقد قام كثير من آل رسول الله من ولد الحسن والحسين عليهم السلام، وأنفذوا الأوامر، وأمضوا الأحكام، وأقاموا الحدود، في كثير من البلدان، ولم يتمكن منهم الظالمون من الجنود العباسية، وما زالوا غالبين على جهاتهم حتى صاروا إلى رحمة الله.

نعم! إلى هنا -أخي الباحث-، نتوقف مع الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان عليه السلام، والذي اقتبسنا كلامه من سفره العظيم (العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين) (شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة)، ونتوجه لذكر شبيه حديثه وقديمته، يحتج بها القوم، غير ما قد ذكر أعلاه، لإثبات حياة وغيبه محمد بن الحسن العسكري المنتظر، ومنها:

حجج يتمسك بها الإمامية لإثبات الغيبة

بدلالة خبر الثقلين

١- قالت الإمامية: قال رسول الله: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، أحدهما أكبر من الآخر، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وهذا الحديث يخبر عن ملازمة الكتاب للعترة، والكتاب اليوم موجود، وإذا فالعترة مُثَلَّةٌ في محمد بن الحسن العسكري موجودة حية غائبة؛ لأنَّ الرسول ﷺ لا يكذب، ولا يصحَّ أن يُخبرَ بغير الواقع.

قالت الزيدية: إنَّ حديث الثقلين معلومٌ مشهورٌ بين الموالف والمخالف، سنَّةٌ وشيعةٌ الزيدية منها والإمامية والإسماعيلية، والخلاف وقع حول مَنْ هُم الثقل الأصغر الملازم للكتاب؟ فالفرقة السنية يزعمون أنَّه منهم مَنْ وافق نهجهم ومذهبهم، والإمامية زعمت أنَّه في الاثني عشر بدءاً بأمر المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بابن الحسن العسكري، وأتهم أبناء الحسين دون الحسن، والإسماعيلية تدعيه في أئمتهم بدءاً بأمر المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بنسل وذرية محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وأتهم أبناء الحسين عليه السلام، والزيدية جَزَمَت أنَّه في أصحاب الكساء الخمسة وذريتهم أبناء الحسن والحسين، وأنَّ تأويل الخبر الصحيح المتماشي مع العقل والنقل والإقرار من أكابر سادات آل رسول الله وعلى رأسهم أبناء الحسين عليه السلام!، فتقول: إنَّ العترة عليه السلام مُلازِمُونَ للكتاب لا يفترقون عنه، ولا يفترق عنهم، وأنَّه لا يخلو زمانٌ من قائمٍ من أهل البيت عليه السلام، مشهوراً كان أو غير مشهور (مغموراً)، يعملُ بما احتوى عليه الكتاب الكريم، وبما أُرسِلَ به النَّبي العظيم، يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، قدر استطاعته، يُقيمُ الحدود، ويُقسِّمُ الأفياء والصدقات على المحتاجين والمساكين، يحفظُ بيضة الإسلام، ويُذللُّ أعداء الله والرسول، يرُدُّ المسلمين إذا ما زادوا في الدين، ويُقيمُ الحجَّة بالإعذار والإبلاغ عن شناعة التبديل والتغيير والزيادة على

ما جاء به رسول الأمة، فيركبهم الحجة بعد الإعدار، وعلى ذلك كان أئمة أهل البيت عليهم السلام، القائمين والمقتسطين منذ عهد علي عليه السلام إلى يوم الناس هذا، فهم ملازمون للكتاب، يظهر منهم القائم تلوا القائم، الإمام تلوا الإمام، الداعي تلوا الداعي، لإحياء ونعش الدين كي لا يثوى ويندرس، على اختلاف في الظروف المحيطة بهم، وعلى اختلاف في النصرة والقبول من العباد لهم وكذلك أهل العلم، منهم.

وأما دلالة النقل على صحة ما ذهبنا إليه، فقول الرسول ﷺ: «مَنْ سَمِعَ وَاعَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَلَمْ يُجِبْهَا كَبَّهَ اللَّهُ عَلَى مَنْخَرِيهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^(١)، والواعية هو: العالم الداعي، وقوله ﷺ: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بَدْعَةٍ تَكُونُ مِنْ بَعْدِي يُكَادُ بِهَا الْإِسْلَامُ، وَلِيًّا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مُوَكَّلًا يُعْلِنُ الْحَقَّ وَيُنَوِّرُهُ، وَيُرَدِّدُ كَيْدَ الْكَائِدِينَ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ»^(٢).

قال المنصور بالله ﷺ: «فَأخْبِرَ أَنَّ الْوَلِيَّ الْمُوَكَّلَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يُعْلِنُ الْحَقَّ وَيُنَوِّرُهُ، فَهَلْ يُنَوِّرُهُ إِلَّا وَهُوَ حَاضِرٌ غَيْرُ غَائِبٍ؟! مُقَاوِمٌ غَيْرُ هَارِبٍ! يَرُدُّعُ أَهْلَ الْبِدْعِ بِالْبُرْهَانِ، وَأَهْلَ السُّطُورَةِ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ؟! وَلَا فَرَضَ عَلَى الْقَائِمِ أَنْ يَقَهَّرَ الْخَلْقَ، وَأَنْ يَمْلِكَ الْأَرْضَ، وَإِنَّمَا فَرَضُهُ إِبْلَاءُ الْعُدْرِ فِي إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، فَقَدْ يُعْبَدُ اللَّهُ تَعَالَى بِبَدَلِ الْجَهْدِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ، وَصَلَاحِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا تَوَارَى عَنِ الْأُمَّةِ، وَغَابَ عَنِ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، كَانَتْ لَهُمُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ!!، أَمَّا أَوْلِيَاؤُهُ فَيَقُولُونَ: لَوْ أَتَيْتَ لَفَعَلْنَا وَصَنَعْنَا وَبَدَلْنَا أَرْوَاحَنَا وَأَمْوَالَنَا، وَأَمَّا أَعْدَاؤُهُ فَيَقُولُونَ: لَوْ ظَهَرْتَ حُجَّةُ اللَّهِ لَأَطَعْنَا»^(٣) انتهى كلامه ﷺ، ونحسب، أن كلام الإمام واضح ووضوح الشمس رابعة النهار.

(١) العقد الثمين : ٢٤٤.

(٢) رواه الإمام أبو طالب، تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٧٨، ورواه الكليني الجعفري في أصول الكافي: ١/ ٥٤. والمفيد في الاختصاص ص ٤.

(٣) العقد الثمين : ٤٢١.

وأما دلالة إقرار كبار سادات أهل البيت عليهم السلام على الدعوة في كل زمان، إقرار من لا يمتري فيهم وفي دينهم إلا شقيي مُعَانِد، هو خروجهم زرافاتٍ زرافاتٍ، الإمام بعد الإمام عليُّ بعد الرسول ﷺ، والحسن بعد علي، والحسينُ بعد الحسن، والحسن بن الحسن بعد الحسين، وزيدُ بن علي بعد الحسن المثنى، والثائر الحسيني يحيى بعد أبيه، والنفس الزكية بعده، فالنفس الرضية، فالحسين الفخي، فصاحب الديلم يحيى بن عبدالله، فإدريس صاحب المغرب، فمحمد بن إبراهيم طباطبا .. إلخ، يُغْنِينَا الإسْهَابُ فِي ذِكْرِهِمْ وَذَكَرَ مَوَاقِفَهُمْ مَا زَبْرَتُهُ كُتُبُ التَّوَارِيخِ الزَّيْدِيَّةِ، فَرَاجِعْهَا، وَفِي هَذَا الْفَعْلِ مِنْهُمْ عليهم السلام يَصْدُقُ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ بَدْعَةٍ رَجُلًا مَوْكَلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»، وَقَوْلُهُ: «مَنْ سَمِعَ وَاعَيْتَنَا»، وَهُؤْلَاءُ هُمُ الْوَعَاةُ الدَّعَاةُ، وَمَنْ سَارَ بِسِيرَتِهِمْ مِنْ سَادَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي الْجِيلِ وَالدَّيْلِمِ وَطَبْرِسْتَانَ وَالْيَمَنِ وَالْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ وَالْمَغْرِبِ، وَكُوِّمَ يَكْفٍ هُؤْلَاءُ شَرَفًا إِلَّا مَعْرِفَةَ أُمَّتِهِ الْمُرَادُونَ بِتَصْرِيحِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ سَيَلْقَوْنَ بَعْدَهُ قِتَالًا وَتَشْرِيدًا، وَسَتُظْلِمُهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِيهِمْ أَوْضَحُ مِنْهَا فِي التَّسْعَةِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ، زَيْنُ الْعَابِدِينَ فَمَنْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ سَادَاتِ أَوْلَادِ الرَّسُولِ مِنْ أُمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ عَلَى رَفْعَةِ مَكَانَتِهِمْ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِمْ هُمْ مَنْ شَرُّدُوا وَطُورِدُوا وَظَلِمُوا، بِسَبَبِ رَفْضِهِمْ سُنَنَ خُلَفَاءِ السُّوءِ، وَإِصْرَارِهِمْ عَلَى الْبَقَاءِ مَعَ الْكِتَابِ وَمَعَ مَا جَاءَ فِيهِ، حَتَّى بَلَغَتْ دَعْوَاتُهُمْ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، حَتَّى قَالَ الْقَائِلُ:

يَا أُمَّةَ السُّوءِ مَا جَازَيْتِ أَحْمَدَ عَن	حُسْنِ الْبَلَاءِ عَلَى التَّنْزِيلِ وَالسُّورِ
خَلَفْتُمُوهُ عَلَى الْأَبْنَاءِ حِينَ مَضَى	خِلَافَةَ الذُّبِّ فِي أَبْقَارِ ذِي بَقَرٍ
وَلَيْسَ حَيٌّ مِنَ الْأَحْيَاءِ نَعْلَمُهُ	مَنْ ذِي يَمَانٍ وَمِنْ بَكْرٍ وَمِنْ مُصْرٍ
إِلَّا وَهُمْ شُرَكَاءُ فِي دِمَائِهِمْ	كَمَا تَشَارَكَ أَنْسَارٌ عَلَى جِزْرِ
قِتَالًا وَأَسْرًا وَتَحْرِيقًا وَمَنْهَبَةً	فَعَلَ الْغَزَاةَ بِأَرْضِ الرُّومِ وَالْحَزَرَ
أَرَى أُمَّةَ مَعْدُورِينَ إِنْ قَتَلُوا	وَلَا أَرَى لِبَنِي الْعَبَّاسِ مِنْ عُذْرِ

وهذا لا يعني أن الثامنة من ولد الحسين عليه السلام، لم يُظْلَمُوا عَلَى أَيْدِي ولاة الجور، فنحنُ

مُفَرِّونَ بذلك، ونبرأ إلى الله منه، ولكننا ننكرُ على مَنْ أرادَ حصرَ صفةِ الرسولِ في أهلِ بيته بالتشريدِ والقتلِ في هؤلاءِ الثامنةِ دونَ غيرِهِم، واللهُ المُستعان؛ لأنَّ الإمامية ما يرونَ أهلَ البيتِ إلا هؤلاءِ الاثني عشرَ فقط، فرحمةُ الله على الصّادقِ والنفسِ الزكية، وترحاً وتعساً لقومٍ فرّقوا بينكما، وخلقوا فجواتٍ بينكما وصلتْ إلى الحقدِ والسّباب، واللهُ المستعان!!، فأرادوا أن يمدحوا الصّادقِ بذمّهم النفسِ الزكية، وما علّموا أنّ مذمّةِ النفسِ الزكية مذمّةٌ للصّادقِ، فأهلُ البيتِ ذريةٌ بعضها من بعض، وبعضها لبعض، ودينها واحد، وما أجمعوا عليه من قولٍ وعمَلٍ فهو الحجّة، سلامُ الله عليهم أبناءِ الحسنِ والحسين، وعليّ وفاطمة، اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِ محمد.

نعم! بعد ذكرِ دلالةِ النقلِ والإقرار، نذكر دلالةِ العقلِ على صحّةِ ما ذهبنا إليه في النقلِ الأصغرِ المُلازمِ للكتاب، وأتمّهم الدّعاة من أهلِ البيتِ عليهم السلام، دونَ الغائبِ المهدي، وذلك أنّ الغائبَ المهدي في الحقيقة غير مُلازمٍ للكتاب؛ لأنّه لم يعمل بما فيه، فلم يُطبّق أحكامه على البلادِ والعباد، ولم يأمر بالمعروفِ ولم ينه عن المنكر، ولم يردّد بدعَ المُبتدعة في الدّين، بل لم يُشر إلى ذلك، واللهُ المُستعان، دَعَوْنَا في الغيبة الكبرى -معشر الإمامية- وانظروا بعينِ العقلِ قبلِ القلبِ والهوى، فمَنْ علّا على هواه عقله فقد نجا إن شاء الله، هل خدم الغائب المهدي أمة جدّه عليه السلام، هل اقتدى بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله في الدّعوة؟ هل اقتدى بسيرة جدّه علي عليه السلام في الأمر بالمعروفِ والنهي عن المنكر؟ هل خرج إلى الزيدية والفرقة السنيّة والخوارج وقام عليهم خطيباً، يعظهم ويبلغهم ويُقيم عليهم الحجّة، ويوكلهم إلى أنفسهم بعد البلاغ؟ هل أجهد نفسه ولو قليلاً في رفع الظلم عن الأمة الإسلاميّة، التي هو حجّة عليها، وهو إمامهم الذي يُساقون وراءه يوم القيامة، إلا أن تقولوا: إنّه لا يوجد ظلمٌ في يومنا هذا! وقد بات الكثير يرقبُ دنو الساعة لما نراه من تحقّق علاماتها من فشو للفساد وأسبابه، وبُعدٍ عن الدين وأربابه، وتقربٍ ونصرٍ للباطل وأحزابه، يا لله ويا للحجّة التي سيُحتج بها على هذا الغائب يوم القيامة، بين يدي ربّ جليل!!، فيقولُ المُحتج: عبدك وابن عبدك يارب، ربيّ في أحضان بيئته مجبرة يُمملونك آثام العباد، ربيّ في بيئته مُشبهة يُلصقون بك صفات النقص والهوان، ربيّ في بيئته تسبّ

الصحابة، ربيت في بيئة ترى الرقص والتطير في المساجد، ربيت في بيئة لا تقول بهلال يوم رمضان، ربيت في بيئة تقول بالمتعة، فمتعت عبادك بمحارمي، ربيت في بيئة لا تحرم الخمر والمراقص، ربيت في بيئة لا يزرع فيها الظلمة، ربيت في بيئة صار معاشها وقوتها من الحرام والربا ولا يرون بذلك بأساً، يارب وأنا أنضرع إلى المهدي الغائب أن يعجل فرجه علينا بالخروج، ليملاً الأرض عدلاً، ويُقيم سنة رسولك الكريم ﷺ، فلم يمدد يده لي، ولا لغيري من المحتاجين له، بل ظل غائباً بعيداً عنا، لا يسمعنا ولا يعي قولنا، وإن سمعنا وسمع تضرعنا إليه لم يحرك ساكناً، وهذه ظلامي طرحتها بين يدي من لا يجوز ولا يظلم.

فيا لله وللعقول!!، كيف يُصرف حديث الثقلين إلى الإيمان بحياة وغياب المهدي، ولا يُصرف أن هناك فرقة ظاهرة من أهل بيت الرسول ﷺ مُلازمةً للكتاب، والكتاب مُلازمٌ لها! فهذه دلالة العقل على عدم ملازمة الكتاب للمهدي الإمامي الحي الغائب، وبها وبما سبق يسقط قول من تعلل بهذا الحديث.

واختصاراً للقول، فإن القوم قد يتعللون بنفس هذا التعليل، بالنسبة لحديث السفينة «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى»، فأين سفينتنا اليوم -أيها الإمامية-؟!، وأين نوح السفينة كي يدلنا عليها ويركبنا إيها؟! ومثله حديث النجوم: «النجوم أمان لأهل السماء..»، وأمثال هذه الأحاديث الواردة في التمسك بأهل البيت كثيرة، ولكن القوم موهوا على الأغمار بكثرتها واتفاق سواد الأمة على صحتها عن رسول الله، فعملوا على صرفها إلى ما يُجونه ويهون، ولا ندري هل المهدي الغائب المنتظر راض عنهم أم لا؟ لأنهم لا يعرفون له طريقاً، فهو إمام حي بينهم يشمون في روايات الكليني والطوسي والمفيد فقط، والله المستعان.

وإذا ضلت العقول على علمٍ فإذا تقولوه النصحاء

بدلالة خبر الاثني عشر خليفة

٢- قالت الإمامية: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة». وفي هذا دلالة على الغيبة للثاني عشر ابن الحسن العسكري؛ لأن الأمر لم يمض بعد، فيبقى الثاني عشر حياً موجوداً غائباً.

قالت الزيدية: إن حديث الاثني عشر عليه من دوائر الشك والغموض ما يجعلنا نقطع بظنيته وعدم اعتقاده كدليل لأهم طريق يوصل إلى أصول الدين المحمدي الصحيح، أعني الإمامة والهداية، لأسباب منها: أنه قد جاء بصيغ وألفاظ عديدة، معظمها عن طريق جابر بن سمرة -رضي الله عنه-، هذا في مسانيد الفرقة السنية، وسنأتي عليها، وأما ما أورده القمي صاحب كتاب (كفاية الأثر) من روايات عن طريق كبار الصحابة -رضوان الله عليهم-، بأعداد الأئمة وأسمائهم، فمختلف مردود، يدل على تناقضها واختلافها انحصاراً انتشارها بأتباع وخواص الأئمة الاثني عشر دون غيرهم، مع أن عدد روايتها بلغ ستة وعشرون صحابياً كما أفاد القمي، ومع ذلك لم تنتشر بين الناس كانتشار خبر الثقلين، والمنزلة، والغدير، وفي هذا إشارة للعقول النيرة، أن الاختلاق على لسان الصحابة ما جاء إلا متأخراً، وإلا فما رأي أولي النهى بخبر رواه: عبد الله بن العباس، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وأبو أمامة، ووائل بن الأسقع، وأبو أيوب الأنصاري، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن أسيد، وعمران بن الحصين، وسعد بن مالك، وحذيفة ابن اليمان، وأبو قتادة الأنصاري، وعلي بن أبي طالب، وابنيه الحسن والحسين عليهما السلام، ومن النساء أم سلمة، وعائشة، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ!!، رواه كل هؤلاء ثم ما انتشر، بل ولم ينحصر على شيعة الاثني عشر، بل على خاصة خاصتهم!! والله المستعان، هذا والمتبع للأخبار الإمامية يجد التناقض فيها رهيباً، حتى أنني أكاد أجزم، بل أجزم أنني لم أر مسانيد حملت ما حملته مسانيد الجعفرية من التناقضات الكثيرة، ولولا مخافة التطويل، لسردنا ما وقع بين أيدينا وعلقنا عليها بما يقطع

الشك باليقين، ويكفينا الإشارة بالقول: إنَّ هذه الروايات مع كثرة رواياتها لم يعرفها أمثال زرارة بن أعين، وأصحاب الأئمة المُقربين، فما أن يموت الإمام حتى تختلف الشيعة فيه أمات أم غاب، أم إسماعيل الإمام من بعده أم موسى، أفلان أو فلان، واقفة وقطعية وإسماعيلية وفتحية، وجهالات مُركبة، ثم يأتي فلان ويقول: إنَّ خبر الاثني عشر متواتر! وهو ما روي عن طريق الفرقة السنية إلا عن طريق قلة من الصحابة لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الخمس! وهم جابر بن سمرة، وسفيينة، وابن مسعود وابن أبي جحيفة، مع ما في آثارهم من اختلاف واختلال في الألفاظ عن الراوي الواحد! ثم يبدأ التدليس على الأعمار وحشر الاثني عشر من روايات الجعفرية القميّة الاسميّة، مع روايات أهل الحديث حول الاثني عشر بالعدد، ثم يأتي دور الزخرفة والمقارنة والرّبط والاستنتاج في الحديث، وأنّه لا ينطبق إلا على الإمامية، وهُنا سنناقش روايات أهل الحديث حول الاثني عشر خليفة، لكي تتضح الصورة في ذهن القارئ قدر المستطاع، ثم سنناقش روايات الجعفرية لخبر الاثني عشر من مصادرهم.

روايات أهل الحديث في الاثني عشر خليفة

١ - عن طريق جابر بن سمرة

أ- روى مسلمٌ في (صحيحه)، عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يوم الجمعة عشية رجم الأسلمي يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، وسمعتُه يقول: عصية من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض بيت كسرى أو آل كسرى، وسمعتُه يقول: إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم، وسمعتُه يقول: إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه وأهل بيته، وسمعتُه يقول: أنا الفرط على الحوض»^(١).

تعليق: تأمل الجزئية المتعلقة بالاثني عشر، تجد الرسول وكأنه يذم هؤلاء الاثني عشر، حيث إن هذا الدين لا يزال قائماً إلى يوم القيامة، أو يكون هناك اثنا عشر خليفة، ففيه إيهام بسقوط أمر الإسلام إذا كان هؤلاء الاثنا عشر، أيضاً هذه العبارات فيها من الإيهام الشيء الواضح الجلي، فكيف يُقطع أنه أراد بها اثني عشر الجعفرية، هذا على افتراض صحة اللفظ الذي ذهب إليه الإمامية في هذا الأثر من صفة المدح.

ملاحظة: هذا الخبر ليس دلالة كافية على حجية أو حتى فضل هؤلاء الاثني عشر خليفة، وليس فيه دلالة على الاتباع والافتداء.

ب- روى البخاري في (صحيحه)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي يقول: «يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش»^(٢).

تعليق: وهذا الخبر عن جابر لا يُفيد الحجية لهؤلاء الأمراء الاثني عشر، وانظر كيف

(١) صحيح مسلم ح ١٨٢٢.

(٢) صحيح البخاري ح ٦٧٩٦.

يتعارض مع الرواية السابقة، إذ أنَّ جابر سَمِعَ كَلامَ الرِّسولِ كاملاً عندما قال فيه: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»، وفي هذه الرواية أَصْبَحَتْ كلمة خليفة، أميراً!، ولم يَسْمَعْ أَتَمُّمٌ مِنْ قُريشٍ، وإنَّما أَخْبَرَهُ وَالِدُهُ بذلك.

ملاحظة: هذه الرواية أيضاً، لا نستطيع من خلالها أن نبني اعتقاداً مُعَيَّناً في هؤلاء الأمراء الاثني عشر، إذ أنَّها مبهِمَةٌ للغاية.

ت- وروى الترمذي في (السنن)، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله: «يكون من بعدي اثنا عشر أميراً، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فسألت الذي يليني، فقال: قال: كلهم من قريش»^(١).

تعليق: انظر قول جابر، فسألت الذي يليني، والتي قبلها، يقول: فسألتُ أبي!، أيضاً حتى في هذه لم يَسْمَعْ ما جاء في الرواية الأولى من أنَّ الدين يبقى قائماً أو يكون اثنا عشر خليفة، أيضاً لا يفوتك أن تستنتج أنَّ الرسول كان يقول بهذا الخبر في محضرٍ من الصحابة، والدليل سؤال جابر مرّةً لأبيه، ومرّةً للذي يليه، ومع ذلك لم يرو أحدٌ من الصحابة هذا الخبر بهذه الطريقة إلا جابر بن سمرة، على عكس ما حصل يوم الغدير مع أمير المؤمنين، فإنَّ الصَّحابةَ حَدَّثُوا بما سمعوه من رسول الله في ولاية علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهُنَا اختفى التحديث من الصحابة الحاضرين لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع جابر.

ملاحظة: هذا الحديث كالذي قبله، لا يدلُّ على حجِّية معينة لهؤلاء الأمراء الاثني عشر، ولا يُفيد حتى الاتباع.

ث- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: جئتُ أنا وأبي إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقول: «لا يزال هذا الأمر صالحاً حتى يكون اثنا عشر أميراً، ثم قال كلمة لم أفهمها فقلتُ لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٢).

(١) سنن الترمذي ح ٢٢٢٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٤١٦.

تعليق: وفي هذه الرواية، جابرٌ يسألُ أبيه، وليس الذي يليه، أيضاً هذه الرواية تُفيدُ أنّ رسول الله حال دخول جابر وأبيه، كان يُحدّثُ جمعاً من الصحابة، ومع ذلك لم يُحدّث بهذا الخبر بهذا الوجه إلا جابر دون الصحابة، بل حتى دون أبيه؟!، أيضاً هذه الرواية تُفيدُ الذمّ لا المدح، فظاهرها أنّ هذا الأمر لا يزالُ صالحاً حتى يكون اثنا عشر خليفة، أي أنّ أمر الإسلام لا يزال عزيزاً إلى أن يكون اثنا عشر خليفة، فلو قلتُ: لا تزالُ إيران قائمةً قويّةً منيعة حتى يقوم الرئيس الفلاني! أليس في هذا دليلٌ أنّ عزّة وقوّة إيران تذهب عندما يقوم هذا الرئيس؟. وكذلك الحال مع الأمراء الاثني عشر الذين صورّتهم لنا الرواية.

ملاحظة: هذا الخبر أيضاً، لا يُفيد الحُجّة على المكلفين، ولا يجوز عليه أن يبنى عليه المكلف أيّ اعتقاد.

ج- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله يقول في حُجّة الوداع: «لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه، لا يضره مخالف ولا مفارق، حتى يمضي من أمّتي اثنا عشر أميراً كلهم، ثم خفي من قول رسول الله، قال: وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله مني، فقلت: يا أبتاه، ما الذي خفي من قول رسول الله؟ قال: يقول: كلهم من قريش»^(١).

تعليق: انظر هذه الرواية، سمعها جابر في حُجّة الوداع، وليس عشية رجم معاز!، وانظر كأنه يُشير إلى وجود جمع من الصحابة عندما قال إنّ أبيه كان الأقرب إلى راحلة النبي ﷺ، ومع ذلك لم يُحدّث بهذا إلا جابر، وعلى افتراض أن جابراً سمع هذا الخبر مرتين مرّةً عشية رجم معاز، ومرّةً في حجة الوداع، فهل يُعقلُ أنّه في كلتا الحالتين ما سمع لفظة: كلهم من قريش، إلا عن طريق أبيه، أو الذي يليه؟!، أيضاً هذا الحديث يُفيد المدح والذم معاً، فاعرف معني (حتى) وغص في أعماق اللغة العربية، ثم اعرف أنّ الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد، ليس بحاجة إلى أن يجعلنا نتوه كلّ هذا التوهان، في تفسير معاني كلامه بهذه العبارات، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بعقيدة أصيلة في الدين.

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٢٠٢٩٣.

ملاحظة: وهذه الرواية أيضاً، لا يصح أن نبني عليها اعتقاداً، ولا يصح أن نجعل من هؤلاء الأمراء حججاً على العباد بموجِبِها.

ح- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة: أنه سَمِعَ رسول الله يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً، ثم لا أدري ما قال بعد ذلك، فسألتُ القوم كلهم فقالوا: قال: كلهم من قريش»^(١).

تعليق: وفي هذا الحديث يسأل جابر القوم كلهم !!، وفي رواية سابقة سأل أبيه !، وفي رواية أخرى سأل الذي يليه !، وسؤال جابر للقوم دلالة على كثرة الحاضرين لمجلس رسول الله حينها، ومع ذلك لم يُحدِّث بهذا الخبر بهذه الطريقة إلا جابر.

ملاحظة: وهذه الرواية أيضاً، لا ينبغي بناءً أدنى أصلٍ من أصول الدين على أمرائها الاثني عشر، لما فيها من الإبهام في حالهم.

خ- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال هذا الأمر ماضياً حتى يقوم اثنا عشر أميراً، ثم تكلم بكلمة خفيت عليّ فسألت عنها أبي ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٢).

تعليق: أيضاً انظر الذم في الأمراء الاثني عشر، حيث إن أمر الإسلام يبقو ماضياً حتى يقوموا، فإن قاموا تلجج الإسلام وانصدع، وحتماً ما هذه صفة أئمة الجعفرية عندهم.

ملاحظة: وهذه الرواية، لا يجوز بناءً اعتقاداً معيناً على أمرائها الاثني عشر.

د- وروى أبو داود في (السنن)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله يقول: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة، فسمعت كلاماً من النبي لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: كلهم من قريش»^(٣).

(١) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٣٤٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٤١٧.

(٣) سنن أبي داود ح ٤٢٧٩.

تعليق: انظر لفظه (كلهم تجتمع عليه الأمة)، انظر حال أئمة الجعفرية هل اجتمع عليهم كل الأمة، أو بل حتى ربعها، لا نقول ولاءً وحُباً، ولكن اعتقاداً بإمامية ربانية وحيية مطلقة، بل انظر حال المهدي الغائب الثاني عشر هل اجتمعت عليه الأمة، بل هل اجتمعت عليه الشيعة؟ بل هل اجتمع عليه من انسلخ من الإمامية أنفسهم من الواقفة والمحمدية؟، وهنا ننبه أن الاثني عشر المقصودين هنا غير من قصدته الإمامية، فرسول الله ﷺ لا ولن ينطق عن الهوى.

ملاحظة: أيضاً هذا الحديث ليس دليلاً على اعتقاد أي عقيدة جعفرية ذات شأنٍ بالغ الأهمية في الدين.

ذ- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله: «لا يزال هذا الأمر مؤاتياً أو مقارباً، حتى يقوم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(١).

تعليق: وفي هذا الحديث من علة الغموض في اللفظ ما لا يخفى؛ لأنه على المحملين مأخوذ، محمل المدح والذم، ورسول الله ﷺ منزه عن مثل هذا الغموض في بيان عقائد الناس، وخصوصاً إذا كان هؤلاء الاثنا عشر، هم من يؤمن به الإمامية.

ملاحظة: وهذا الحديث أيضاً، ليس دليلاً على اعتقاد قطعيٍّ معينٍ يوجب على المكلف الاعتقاد بها فيه.

٢- ما جاء عن طريق عبد الله بن مسعود

ر- وروى أحمد في (المسند)، عن مسروق قال: كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود، وهو يقرأنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله كم تملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألتني أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله ﷺ فقال: «اثنا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل»^(٢).

(١) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٥٢٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٣٧٧٢.

تعليق: تأمل لفظة (كم تملك هذه الأمة من خليفة؟)، ثم طَبَّقْ عليه أقوال جابر بن سمرة السابقة، بافتراض صفات المدح للحديث طبعاً، ستجد أن الإسلام يُعزُّ بهم، ويظَلُّ منيعاً، لا يضرُّه من ناوَاهُم ولا مَنْ خَالَفَهُمْ، حتى يمضوا فيكون الهرج والمرج^(١)، فنقول: ما دام أن الإسلام يبقى عزيزاً ومنيعاً وقائماً في عهد هؤلاء الاثني عشر، وعلى رأسهم إمام الزمان المهدي الغائب المنتظر، ما بأل عقلاء الأمة في أعصارهم يرون شرائع الإسلام تكادُ تندرُس، ما من لاحقٍ إلَّا ويرى أن زمانه أسوأ الأزمنة، تعطيلًا للحدود، وفساءً للفساد، وإنكاراً لأهل البيت عليهم السلام، وهذا مُتَمَدُّ إلى زماننا هذا، فإننا نجدُه أسوأ الأزمنة على الإطلاق، ونجدُ الإسلام يعيش مراحلَ التقوقع على المشائخ ورجال الدين، ونجدُ التسرِّبات تلو التسرِّبات العلمانية والاستشراقية تغزو عقولَ القراء قبل الجهَّال، ونجدُ الفتوى في الدين تكادُ أن تكون أسهلَّ من شُرْبِ الماء، من غير علم ولا كتابٍ مُنير، فنحنُ نرجو الله أن يكون موعِدُ قيام المهدي عليه السلام قد قَرَّب، محمد بن عبدالله وليس محمد بن الحسن؛ لأنَّ أصحابَ مُحَمَّد بن الحسن على ضوء الرواية التي عن ابن مسعود ورواية جابر بن سمرة ليسوا بحاجته؛ لأنَّ الإسلام في أوقاتهم كما شَهِدَت الروايات السابقة لا يزال قائماً شامخاً عزيزاً ظاهراً، وبما أنَّ المهدي الغائب حيٌّ موجود لم يمضِ بعد فالإسلام لا شكَّ في عزة وإباء!!، فأبى بُعِدِ يُتَصَوَّرُ مَعَهُ نسبة هذه الأحاديث السنئية إلى أشخاص أئمة الجعفرية، ففي هذا القول تحمیلٌ لروايات جابر وابن مسعودٍ فوق طاقتها!، إذ كيف يخرجُ في آخر الزمان ليملاً الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، ويتنصرُ لمحمدٍ وآل محمدٍ؟! فالروايات المتضاربة تجعلنا مترددين بين أمرين، إمَّا أن يكون الإسلام ظاهراً منيعاً بدون جور في فترة وجود المهدي الغائب، فيردُّ هذا الاعتقاد كثيراً من الأحاديث التي روتها الأمة في خروجه في آخر رمقات الإسلام، وإمَّا أن يكون خافياً مُستضعفاً فيه الجور والظلم في فترة وجود المهدي الغائب، فيردُّ هذا الاعتقاد روايات جابر وابن أبي جحيفة عن بكرة أبيها!.

(١) روى أحمد بن حنبل في المسند ٢٠٣٤٧، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ أو قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، قال: ثم رجع إلى منزله فأنته قريش، فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون الهرج.»

٣- عن طريق أبي جحيفة

ز- وروى الحاكم في (المستدرک)، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: كنت مع عمي عند النبي ﷺ، فقال: «لا يزال أمر أمّتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة، ثم قال كلمة وخفض بها صوته فقلت لعمي، وكان أمامي: ما قال ياعم؟ قال -يا بني-: كلهم من قريش»^(١).

تعليق: انظر هذه الرواية طبق الأصل، عن روايات جابر بن سمرة السابقة، إلا أنه أُبدل اسم جابر بأبي جحيفة، ولفظة أبي بعمي، أمسك! قال جابر في الروايات السابقة: جئتُ أنا وأبي، وقال أبو جحيفة: كنت أنا وعمي!. قال جابر: قال كلمة خفيت عليّ، وقال أبو جحيفة: قال كلمة خفض بها صوته!. قال جابر: فقلت لأبي: ما قال؟! قال: كلهم من قريش!! وقال أبو جحيفة: فقلت لعمي، وكان أمامي: ما قال ياعم؟ قال -يا بني- كلهم من قريش!!، قلت: وعلو القارئ الحكم.

(١) مستدرک الحاكم ح ٦٥٨٩.

خلاصة الكلام في حديث الاثني عشر المروي عن طريق أهل

الحديث

هذا ونختم الكلام بالخلاصة، فنقول: إنَّ حديث الاثني عشر خليفة بالعدد لا بالاسم، الوارد عن طريق الفرقة السنيّة: يحتمل احتمالين اثنين لا ثالث لهما:

الاحتمال الأول: أنه صحيحٌ عن رسول الله ﷺ، وتُقِلُّ وفُهَمَ على غير مراد رسول الله ﷺ، ففرغَ هذا الخبر أسع الإمامية قبلَ عصر الغيبة الكبرى، أيامَ كانَ النصُّ على عدد الأئمة غير مستقر، فتارةً عدد الأئمة ستة، وتارةً سبعة، وتارةً ثمانية، وتارةً أحد عشر، فصادفَ قلباً خالياً منهم فتمكَّنَ، فاستفادوا من هذه الروايات السنيّة العديدة، فألصقوا أسماء أئمتهم بها، فزعموا أنَّ الأئمة اثنا عشر، ووقفوا على الثاني عشر ابن الحسن العسكري، ومن هنا بدأت التصانيف واستقرَّ النصُّ، فغذَّاه الكليني ومشائخ قم حتَّى ترعرعَ وكونوا له قاعدةً من لاشيء، ثمَّ جاء الشيخ المفيد والطوسي فأحكما تربيته وتحصينه، ثمَّ الطبرسي قامَ بواجبه تجاهه، واليوم نجدُ التصانيف الهائلة الصغيرة والكبيرة، وإدخال الفلسفات في العبارات، والتلاعب بالألفاظ والعواطف لجعل المستحيل معقولاً، والغمر تلو الغمر مُنجراً مُنقاداً والله المُستعان.

ثمَّ إنَّ هذه الأخبار المروية عن أهل الحديث لو آمنَّا بها بذاتها فهي لا تدلُّ على عقيدة ذات أهمية بالغّة في الدين، وقد تعمَّدنا إيراد الملاحظات تحت التعليقات، لربطِ الفكرة في مَنْ يُصحِّح هذه الأحاديث، ويعتمدُ عليها ويجعلها مرجحاً على عقيدة القوم، فراجعها، هذا وللإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام كلامٌ عجيب عن سبب الانتحال والتفريق بين الإمامين زيد وجعفر عليه السلام، فقال في ذلك -صلوات الله عليه-: «وإنَّما فرَّق بين زيد وجعفر قَوْمٌ كانوا بايعوا زيد بن علي، فلَمَّا بلغَهُم أنَّ سلطان الكوفة يطلبُ مَنْ بايعَ زيدا ويُعاقبُهُم، خافوا على أنفسهم فخرَّجوا من بيعة زيد ورَفَضوه مخافةً من هذا السلطان، ثمَّ لم يدروا بِمَ يحتجُّون على مَنْ لا مَهْمَ وعاب عليهم فعَلَهُم، فقالوا بالوصية

حينئذٍ، فقالوا: كانت الوصية من علي بن الحسين إلى ابنه محمد، ومن محمد إلى جعفر، ليُموَّهُوا به على الناس، فَصَلُّوا وَأَصَلُّوا كَثِيرًا، وَصَلُّوا عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ، اتَّبَعُوا أَهْوَاءَ أَنْفُسِهِمْ، وَأَثَرُوا الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ مَنْ أَحَبَّ الْبَقَاءَ وَكَرِهَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ مِنْ بَعْدِ أَوْلَيْكَ فَوَجَدُوا كَلِمًا مَرْسُومًا فِي كُتُبٍ وَدَفَاتِرٍ، فَأَخَذُوا بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِ تَمْيِيزٍ وَلَا بُرْهَانَ، بَلْ كَابَرُوا عُقُوبَهُمْ، وَنَسَبُوا فِعْلَهُمْ هَذَا إِلَى الْأَخْيَارِ مِنْهُمْ؛ مِنْ وَكَلِدِ رَسُولِ اللَّهِ -عليه وعليهم السلام-، كَمَا نَسَبَتِ الْحَشَوِيَّةُ مَا رَوَتْ مِنْ أَبَاطِيلِهَا وَزُورِ أَقَابِيلِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِيُثَبَّتَ لَهُمْ بِأَطْلَهُمْ عَلَى مَنْ اتَّخَذُوهُ مَأْكَلَةً لَهُمْ، وَجَعَلُوهُمْ خَدَمًا وَخَوَلَاءً... إلخ»^(١). هذا وقد وجدنا أيضاً كلاماً بديعاً ناطقاً بما أشرنا إليه قريباً، وهو للسيد الفاضل عبد الله حميد الدين حفظه الله في كتابه (تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية)، فقال بشأن رواية الفرقة السنية لخبر الاثني عشر، وما يترتب على من آمن به، فقال باختصارٍ في اللفظ:

«أما حديث: الخلفاء اثنا عشر ونحوه، فالاحتجاج به على أمرٍ خطيرٍ كالإمامة بعيد، وذلك لأمرٍ سأذكرها بإيجاز:

١- الحديث لا يُشيرُ إلى وُجوبِ طاعتِهِمْ، ولا إلى صِفَتِهِمْ، ولا أُنْتَهُمْ من ذرية الحسين، ولا إلى أُنْتَهُمْ مُتَعاقِبُونَ.

٢- أيضاً نلمسُ من عبارات الحديث: أن المراد تعيين فترةٍ زمنيةٍ يكون فيها الإسلام عزيزاً، وأن هذه الفترة حُدِّدَت لفترة اثني عشر خليفة، ولا يظهرُ من ألفاظها أيُّ إشارةٍ إلى وُجوبِ طاعة هؤلاء الاثني عشر»^(٢).

الاحتمال الثاني: أنه غير معمول به لضعف الاحتمالات الموصلة إلى اليقين من خلاله، فإن كان رسول الله ﷺ ألقى هذا الخبر على مسامع الصحابة، إمّا عشية رجم معاز، أو

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق، كتاب معرفة الله عز وجل.

(٢) تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية، ص ٦٧

في حجة الوداع، أو في عرفات، ومع ذلك لم يروه إلا جابر وأبو جحيفة مع وهن رواية الأخير، فإنَّ في هذا مغمزاً فظيماً، انظر أمير المؤمنين عليه السلام الأذن الواعية لكلام أخيه وابن عمه سيد المرسلين، لم يتفوه بخبرٍ من طرق غير الإمامية بمثل هذا الخبر، مع العلم أنَّ إنباءاته بما يحدث من الفتن مُدَوَّنةٌ مزبورة فراجعها، فلو صحَّ أنَّ الاثني عشر هؤلاء هم أئمة الإمامية، لما توانى في الإخبار به على الملأ، كما أخبر رسول الله الناس بهذا في رواية جابر، أيضاً انظر إجابة ابن مسعود على السائل عن عدد من يملكون أمر الأمة؟ أن قال: «و لقد سألنا رسول الله فقال: «اثنا عشر، كعدة نعباء بني إسرائيل»، فيدلك جواب ابن مسعود أنَّه ما سمع ذلك كما سمعه ابن سمرة، وإنَّما سأل عنه الرسول ابتداءً منه، وخصوصاً في تلك الرواية التي تُفيدُ بإخبار الرسول بهذا في حجة الوداع؛ لأن ابن مسعود كان أحد أفراد حجاج بيت الله في ذلك الزمان، وأخصَّ منها تلك الرواية عن جابر التي تُفيدُ أنَّ الرسول صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم أخبر بهذا في عرفات؛ لأنَّ ابن مسعود حتماً لن يكون ذلك اليوم إلا بين يدي رسول الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم. فأوجه القدح في هذه الروايات كثيرة تقلُّ عند اعتقاد أنَّ هذا الخبر لم يفهم كما أراد الرسول صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم، وتزادُ عند اعتقاد أنَّ هؤلاء الاثني عشر هم أئمة الإمامية، وتذهبُ الزيدية إلى عدم اعتماد هذا الخبر في إثبات أصول الدين، الذي إن تنازلنا جدلاً ومراءً الحفنه بالآحاد الظنيات التي لا يُعملُ بها في إثبات العقائد، كيف لا والإمامة تعني حفظ بيضة الإسلام والمسلمين، وتطبيق حدود الله على التمام، والعمل بعمل سيد الأنام - عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم -.

روايات الجعفرية في الاثني عشر خليفة

هذا وللإنصاف والإفهام، ولتبرئة الرأية من اتهامنا للروايات الجعفرية الواردة عن مشائخ قم وغيرها، بالاختلاق والحشو، وأيضاً لأنه يترتب على إبطال نظرية النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم وأعدادهم، انهيار عقيدة الغيبة التي هي محور بحثنا، وإبطال شبهة من تمسك بالاستدلال بحياة المهدي بخبر الاثني عشر السابق الذكر في أول المسألة. فنقول روى الإمامية:

الجعفرية والنص و الإمام الباقر (ع)

١- عن أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر: جعلت فداك! إذا مضى عالمكم أهل البيت، فبأي شيء يعرفون من يجيء من بعده؟ قال: «بالهدي والإطراق وإقرار آل محمد له بالفضل، ولا يسأل عن شيء مما بين صديها إلا أجاب عنه»^(١).

تعليق: انظر أبا الجارود -رحمه الله-، لا يعرف النص الذي رواه علي القمي عن ستة وعشرين صحابياً من أكابر الصحابة، وانظر رد الباقر عليه بالتلميح دون التصريح، وفي هذا الفعل من المعصوم من التبجح ما لا يخفى على العاقل، فلو أنه قال بالنص من رسول الله ﷺ لأغناه ذلك؛ لأنك لو سألت اليوم جعفرياً كيف عرفت إمامة الصادق بعد الباقر، لسرد لك أحاديث النص عن رسول الله ﷺ، ولما قال: إن آل محمد تُقر له بالفضل، وإنه يُسأل فيما بين صديها (فيما يخص المكلف من أمور دُنياه ودينه) فيجيب عنه؛ لأن الزيدية هي من تقول هذا لا الإمامية، ولعل هذه الرواية صحيحة عن الباقر عليه السلام فتكون دليلاً على زيدية!، ثم تذكر جهل أبي الجارود بالنص على رتبته في التشيع، وفي هذا دلالة على أنه لا يوجد نص صريح بعدد وأسماء الأئمة في تلك الآونة، والله المستعان.

(١) الخصال: ٢٠٠/١، غيبة النعماني: ٢٤٢، بصائر الدرجات: ٤٨٩.

٢- عن أبي خليفة ، قال: دخلت أنا و أبو عبيدة الحذاء على أبي جعفر ، فقلت: كيف لنا بصاحبِ هذا الأمرِ حتَّى نَعْرِفَ ؟ قال: «قول الله: ﴿الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]»، إذا رأيتَ هذا الرجل مِنَّا فَاتَّبِعْهُ، فَإِنَّهُ هُوَ صَاحِبُكَ^(١).

تعليق: انظر الجهل بالنص من أصحاب الباقر عليه السلام، يُؤكِّدهُ أسئلتهم المتكررة له، عن صاحب الأمر، وانظر إجابة الباقر بالتلميح والصفة، دون النص المسبق عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وانظر -أيها الزيدي- وازدد إيماناً بعتيدة أهل البيت عليهم السلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن هذه الآية صفة أتمتكم الزيدية، دون أئمة الجعفرية، ولو يسر الله لنا، جمعنا أقوال الأئمة الاثني عشر الموافقة لمذهب الزيدية من كتب الجعفرية أنفسهم، لأننا لا ندعي أنهم قد حرّفوا جميع النصوص، بل بقي بصيص أمل في تصفية هذه الأقوال، واستخراج الصحيح من السقيم، وإن كان هذا الخبر روي عن فرات الكوفي وهو زيدي المذهب، على عدم شهرة عند الزيدية، فالخبر الذي يسبقه رواه أساطين الإمامية!، نعم، وهذا الخبر يُوحى بغياب النص بالاسم والعدد! والله المستعان.

٣- قال الكُميت بن زيد شاعر أهل البيت عليهم السلام: دخلت على سيدي أبي جعفر، فقلت: يا ابن رسول الله، إني قد قلت فيكم أبياتاً أتأذن لي في إنشادها؟ فقال: إنها أيام البيض، قلت: فهو فيكم خاصة، قال: هات، فأنشأت أقول:

أضحكني الدهر وأبكاني الدهر ذو صرف وألوان

إلى أن قال:

متى يقوم الحق فيكم متى يقوم مهديكم الثاني؟

قال: سريعاً -إن شاء الله- سريعاً، ثم قال: يا أبا المستهل، إن قائمنا هو التاسع من ولد الحسين؛ لأن الأئمة بعد رسول الله اثنا عشر، الثاني عشر هو القائم، قلت: فمن هؤلاء

(١) تفسير فرات الكوفي، ص ٢٧٤، ضمن تفسير سورة الحج.

الاثنا عشر؟ قال: أولهم علي بن أبي طالب، وبعده الحسن والحسين، وبعده الحسين، علي بن الحسين، وأنا، ثم بعدي هذا، ووضع يده على كتف جعفر، قلت: فمن بعد هذا؟ قال: ابنه موسى، وذكر بقية الأئمة^(١).

تعليق: انظر جهل الكُميت بن زيد - رحمه الله - وأسكنه جنان الخلد، بالنص على الاثني عشر، ولسائل أن يقول: كيف عرف الكُميت إمامة محمد الباقر؟ ولمجيب أن يجيب فيقول: بالنص المتسلسل بالأئمة وأسماهم إلى المهدي، ولذلك تجده يقول في شعره (متى يقوم مهديكم الثاني، ويقصد أن المهدي الأول رسول الله ﷺ)، فهو مُستدلّ بإمامة الباقر عليه السلام بالنص؛ لأنه من خُلص الشيعة، والخبر مُنتشر لا يجهله أمثال الكُميت، ولسائل أن يعود فيسأل؟ فإن كان عرف إمامة الباقر والمهدي بالنص، فلماذا عاود السؤال فقال: (من هم الاثنا عشر؟)، تأمل -أيها القارئ- بدأت روائح الوضع تفوح!، ومن السائل؟ إنه الكُميت بن زيد شاعر أهل البيت، صاحب المنزلة الكبيرة عند الباقر عليه السلام، ومع حُجْم وكِبَر هذه المنزلة فهو جاهل بالنص على الأئمة بعد الباقر، ومُتَشِيعٌ أيضاً في الباقر هكذا خبط عشواء، لا بنص ولا بغيره!، والله المستعان.

٤- عن عبد الأعلى مولى آل سام، عن الصادق قال: «إن أبي استودعني ما هناك، فلما حَضَرَتْهُ الوفاة، قال: «ادع لي شهوداً، فدعوت أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبد الله بن عمر، فقال: «اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾» [البقرة: ٤٨]، و أوصى محمد بن علي، إلى جعفر بن محمد، وأمره أن يكفنه في بُرْدِه الذي كان يصلي فيه يوم الجمعة، وأن يُعمِّمه بعمامته، وأن يرفع قبره، ويرفعه أربع أصابع، وأن يحل عنه أطماره عند دفنه، ثم قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله، فقلت له: يا أبت! ما كان في هذا أن يُشَهد عليه!، فقال: يا بني! كرهت أن تُغلب، وأن يُقال: لم يوص إليه، وأردت أن تكون لك الحججة»^(٢).

(١) كفاية الأثر: ٢٤٩، بحار الأنوار: ٣٦/٣٩١.

(٢) أصول الكافي: ١/٣٠٧، الإرشاد: ٢/١٨١، كشف الغمة: ٢/١٦٧.

تعليق: كيف أن الباقر عليه السلام خاف أن يُغلب الصادق على أمره، فيُنكرُ الناسَ إمامته، فأوصى إليه!، فمن متى والوصية فيما بين الأئمة أظهر من النص الظاهر المشهور، بل لماذا يحتاج الصادق إلى وصية مع وجود النص؟ أليس النص يُعني؟، فإذا عرفت فساد هذا الحديث، فاعرف أن من وضع هذا الحديث وضعه قبل تبلور النص على الاثني عشر كاملاً، وضعه في فترة لم يكن يُعرف بين الشيعة ما يُعرف بالنص من رسول الله صلوات الله عليه وآله، بل بالوصية فيما بين الأئمة يعرفون أئمتهم، والله المستعان.

الجعفرية والنص والإمام الصادق عليه السلام

٥- عن داود بن كثير قال: قلت لأبي عبد الله: جعلت فداك وقد مني للموت قبلك! إن كان كون فإلى من؟ قال: «إلى ابني موسى»، فكان ذلك الكون فوالله ما شككت في موسى طرفة عين قط، ثم مكث نحواً من ثلاثين سنة، ثم أتيت أبا الحسن موسى فقلت له: جعلت فداك! إن كان كون فإلى من؟ قال: «إلى علي ابني»^(١).

تعليق: انظر جهل داود بن كثير بالنص، صاحب الصادق والكاظم، ولو تعدد أحد بالتقية، فإنه لا وجه ولا مكان لها البتة، ويدل ذلك الخبر أن ابن كثير من المقربين لدى الصادق والكاظم، أن قاما بإخباره بمن بعدهما من الأئمة، والغريب أن يكون شخص بهذا القرب من أئمة الهدى والحجج على السورى، لا يعرف هذا النص الاثني عشري المسلسل بالاسم والعدد الظاهر المشهور الذي لا نستبعد أن يكون الجعفرية أحقوه بالمتواتر فظلموا المتواتر وأهانوا أمثال حديث الغدير.

نعم! وفي هذا الفعل من ابن كثير والأئمة دلالة على عدم وجود نص في تلكم الأيام، وأنه لم يتبلور ويتشكّل بعد في عددٍ مُعيّن، وإثما الوصية هي الأمّ والمرجع!، إن كان ثمة وصية في الأصل!؛ لأنّ الجميع عندنا مكذوب على أعلام الهدى، لا الأخبار الدالة على الإمام بعد الإمام بالوصية، ولا الدالة عليهم بالنص.

(١) عيون أخبار الرضا: ٢٢/١، بحار الأنوار: ١٤/٤٨.

٦- عن المفضل بن عمر، قال: دَخَلْتُ على سيدي جعفر بن محمد، فقلت: يا سيدي، لو عَهَدْتَ إلينا في الخَلْفِ مِن بَعْدِكَ؟ فقال لي: «يا مفضل الإمام من بَعْدِي ابني موسى»^(١).

تعليق: انظر لفظة "لو عَهَدْتَ"، وما شابهها من الألفاظ السابقة، تدلُّك أنَّ النَصَّ ليس له خاتمة البتة عند أهل ذلك الزمان، وإلَّا كيف يسوغ للمفضل بن عمر أن لا يعرف إمامه بعد الصادق إلا بالوصية، أليس النص ناطقاً بهذا؟ بدون حاجة لكلام الصادق؟ بل وبدون الحاجة إلى العهد من الصادق للكاظم؛ لأنَّ الأمر ليس للصادق يعهد إلى مَنْ يشاء! بل هو أمرٌ قد زُبر في عالم الأزل، على مقتضى مذهب الجعفرية، فيا لله ويا للنص! الذي لم يشتهر بين أصحاب الأئمة المُقرَّبين، ومع ذلك يدعون أنه رواه كبار صحابة الرسول وحدثوا به!، والشيعَة أنفسهم لا يعلمون بهذا، والله المُستعان.

٧- وعن عبدالرحمن بن الحجاج، قال: دخلتُ على جعفر بن محمد في منزله، وهو في بيت كذا من داره في مسجد له، وهو يدعُو، وعلى يمينه موسى بن جعفر يُؤمِّن على دُعائه، فقلتُ له: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ! قَد عَرَفْتَ انْقِطَاعِي إِلَيْكَ وَخِدْمَتِي لَكَ!، فَمَنْ وِيَّ الأَمْرِ بَعْدَكَ؟ قال: «يا عبدالرحمن، إنَّ موسى قَد لَبَسَ الدَّرْعَ فَاسْتَوَتْ عَلَيْهِ، فقلتُ له: «لا أحتاجُ بَعْدَهَا إلى شَيْءٍ»^(٢).

تعليق: لَنْ يبقَى بعدَ هذا الأثر، في معرفة عدم وجود النص بالكلية حتَّى في بيت الصادق، حتَّى على مَنْ قطعَ عُمُرَهُ في خدمة سيده! نعم! لَنْ يبقَى بعدَ هذا إلا أن نبتغي سُلماً إلى السماء كي نُقنِعَ المُخالف، بفسادِ هذه العقيدة المُسَلَّسلة على لسان رسول الله ﷺ، وأنَّه ليس هناك خاتمة للنص بل للوصية وفي هذا من التصادم ما لا يخفى على أهل التشمير والتحميص والتدقيق، ولو لم يكن لك إلا استحضار ما جرى بين الشيعة الإمامية بعد جعفر الصادق من الاختلاف في شخص الإمام، فمنهم مَنْ وقفَ على الصادق وقال: إنَّه المهدي المنتظر، ومنهم مَنْ قال بإمامة إسماعيل وولده وأشار إليه وعهد إليه وهم الإسماعيلية، [و] منهم مَنْ قال: إنَّ الصادق عهدَ إلى الكاظم وهم الجعفرية، ولو

(١) كمال الدين : ٣٣٤ / ٢.

(٢) أصول الكافي، ٣٠٨ / ١، الإرشاد : ٢ / ٢١٧، كشف الغمة : ٢ / ٢٢٠.

تأملت احتجاجات الإمامية على الإسماعيلية في إمامة الكاظم ، لوجدتهم يحتجون عليهم في ذلك الزمان بالوصية من دون النص! وليت شعري! لو كان هناك نصٌ مُسبقٌ على الاثني عشر، أكان سيحصل هكذا اختلاف، كيف إذا عرفت أن من حاج الإسماعيلية بالوصية لموسى اختلفوا بعدهم في الكاظم عليه السلام أهو المهدي الغائب المنتظر، أم أنه مات، وانتقلت الإمامة بعده إلى علي الرضا عليه السلام، وهكذا سلسلة من التصدعات الرهيبية التي توحى بل تؤكد أن النص قبل عصر الغيبة لم يكن له وجود، وأنه ما تشكل إلا على أيدي المتأخرين.

نعم! ثم انظر إلى إجابة الصادق عليه السلام: إن الدرغ قد استوى على الكاظم!، ولم يقل لخدمه والمقرب منه في دخلاته وخرجاته واجتماعاته، قال رسول الله: الأئمة من بعدي اثنا عشر تسعة من ولد الحسين، وتاسعهم قائمهم!. وهذا آخر تعليق سأسوقه على النصوص الجعفرية التي نسوقها؛ لأن في الإكثار إملاً، ولأننا قد استحينا من تكرار الكلام، ولكن لعل وعسى، أن يملأ هذا أعين من يرون القذى في العيون، ولا يرون جذوع النخل فيها، والله المستعان.

٨- وعن صفوان الجمال قال: سألت أبا عبد الله عن صاحب هذا الأمر، قال: «صاحب هذا الأمر، لا يلهو ولا يلعب!»، وأقبل أبو الحسن وهو صغير، ومعه هممة عناق مكية، ويقول لها: اسجدي لربك، فأخذ أبو عبد الله وضمه إليه، وقال: «بأبي أنت وأمي!! من لا يلهو ولا يلعب»^(١).

ملاحظة: كان بالودد إكمال بقية جهالات أتباع الأئمة، بأسماء وأعداد أئمتهم، الكاظم فالرضا فالجواد، إلى الغائب المهدي، وفي هذا من الإطالة ما لا يخفى، ولذا نُحيل القارئ إلى مصادر الجعفرية الحديثية على رأسها (بحار الأنوار)، فهو سفر جامع، وهنا ننقل شيئاً مما ترويه الجعفرية عن الإمام الشهيد السعيد أمير المؤمنين وليث العرين زيد بن علي -عليه وعلى آباءه السلام-، وتدل على جهله بالنص وهو من هو رُوحى له الفداء، وفائدة ذلك إثبات جهله بالنص، وبالتالي انتفاء النص.

(١) أصول الكافي: ٣١١/١، الإرشاد: ٢١٩/٢، كشف الغمة: ٢٢١/٢.

روايات عن زيد بن علي عليه السلام في عدم معرفة النص

٩- يروي الإمامية: أن الباقر عليه السلام عند الوفاة، دَعَا بابنه الصادق ليعهدَ إليه عهداً، فقال له أخوه زيد بن علي عليه السلام: «لو امثلت في تمثال الحسن والحسين، رجوت أن لا تكون آتيت منكراً!»، فقال له: «يا أبا الحسين، إن الأمانات ليست بالتمثال ولا العهود بالرّسوم، وإنما هي أمورٌ سابقة عن حُججِ الله - عز وجل -»^(١).

تعليق: انظر جهل حليف القرآن عليه السلام بالنص على الاثني عشر، وذلك عندما طلب من أخيه الباقر عليه السلام: أن يتمثل بتمثال الحسن والحسين، يُريد أن يجعل الإمامة والعهد والوصية فيه لا في ابنه، كما فعل الحسن مع الحسين وهما أخوان، على رأي الإمامية لا على رأي الزيدية طبعاً؛ لأنّ الزيدية لا تؤمن بالوصية فيما بين الأئمة خصوصاً في وجود النص، لأنّ في وجوده استغناءً عن الوصية، وفي هذا الطلب من زيد بن علي عليه السلام جهلٌ مُركّبٌ ظاهرٌ بمدى معرفته بالنص عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه دلالةٌ على أنه لا نصّ موجود البتة، نعم! ثم انظر عدم إيمان حليف القرآن عليه السلام بحجية وعصمة أخيه الباقر عندما جَوَزَ عليه المنكر بقوله: «رجوت أن لا تكون آتيت منكراً»، وفي هذا من الفساد ما لا يخفى على كل جعفريّ.

١٠- يروي محمد بن يعقوب الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان، قال: أخبرني الأحول: أن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بعث إليه وهو مُستخفٍ، قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إذا (إن) طرقتك طارقٌ منّا أخرج معه؟ فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه، فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم، فأخرج معي، قلت: لا ما أفعل! جعلت فداك! فقال لي: أترغب بنفسك عني؟ فقلت له: إنما هي نفس واحدة، فإن كان الله في

(١) عيون أخبار الرضا: ٤٠/١، كمال الدين: ٣٠٥/١.

الأرضِ حُجَّةٌ فَالْتَخَلَّفُ عَنْكَ نَاجٍ وَالخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اللهُ حُجَّةً فِي
 الأَرْضِ فَالْتَخَلَّفُ عَنْكَ وَالخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ
 أَبِي عَلِيِّ الخَوَانِ، فَيُلْقِيَنِي البِضْعَةَ السَّمِينَةَ، وَيُبَرِّدُ لِي اللُّقْمَةَ الحَارَّةَ، شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ
 يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ؟! إِذْ أَخْبَرَكَ بِالذِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟! فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ!!
 مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ،
 وَأَخْبِرْنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ!، ثُمَّ قُلْتُ
 لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءِ، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ
 لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ
 كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، ثُمَّ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَا
 أَبُوكَ! كَتَمَكَ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَكُنْ قُلْتُ ذَلِكَ، لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ
 بِالمَدِينَةِ: أَنِّي أَقْتُلُ وَأَصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ، وَأَنَّ عِنْدَهُ صَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي، فَحَجَجْتُ
 فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي: «أَحَدْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ،
 وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرِكْ لَهُ
 مَسْلَكَاً يَسْلُكُهُ»^(١)، وَعَقَّبَ الخَوَئِي فِي (مَعْجَمِهِ) عِنْدَ تَرْجُمَتِهِ لَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّ سِنْدَ هَذَا
 الْحَدِيثِ قَوِيٌّ!

تعلیق: انظر هذا الحديث كيف حمل في طياته من الحقائق ما لا يخفى على اللبيب، انظر
 الإمام زيدا يطلب من مؤمن الطاق (الأحول) أن يخرج معه؟ ومؤمن الطاق يرفض ذلك
 بقوله: «لا ما أفعل! جعلت فداك»؟ فهل جهل مؤمن الطاق على جلاله قدره عند الأئمة
 المعصومين، وعند الشيعة الجعفرية، أن الإمام زيدا إنما خرج داعياً لأئمة المعصومين باسم
 الرضا من آل محمد، وليس لنفسه؟ وأن أئمة المعصومين راضون عن خروج زيد عَلَيْهِ السَّلَامُ؟
 أم أن مؤمن الطاق في زمانه لم يكن يعرف ما عرفه الكليني والصدوق من أن «زيداً لو ظفر
 لوقي»، أيضاً يدل ذلك رفض مؤمن الطاق الخروج مع زيد، أن زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فعلاً كان

(١) أصول الكافي: ١/ ١٧٤، ونقله عنه الخوئي في معجمه (ترجمة زيد بن علي)، وقال: سنده قوي، الاحتجاج: ٢/ ٣٧٦.

يدعو لنفسه بالإمامة دون أخيه وابن أخيه، وهو قول الزيدية، والثابت عن زيد بن علي!، ويدل على ذلك تعقيب الأحوال بأن ليس معك حجة والخارج معك والقاعد عنك سواء، وهو تلميح بل تصريح بعدم وجود الإذن مع زيد من الصادق عليه السلام بالخروج، وإن قيل: قد يكون الأحوال حينها لا يعرف بإذن إمام الزمان له بالخروج والدعوة لهم باسم الرضا من آل محمد؟، نقول: يدل تشجيع الصادق عليه السلام للأحوال عندما أخبره بخبره مع زيد، على أن الصادق كان مسروراً بفعل مؤمن الطاق الأحوال، وبهذا يستقيم ما قلناه آنفاً، أيضاً انظر اعتراف زيد بجهله بالحجة عليه في زمانه، وأن أباه لم يُخبره بذلك مع حرصه عليه، وانظر حليف القرآن، وخزيج بيت زين العابدين و الباقر، يجهل من كتاب الله، ما يعلمه مؤمن الطاق!!، بل انظر تعليل مؤمن الطاق، لعدم تعليم زين العابدين ابنه زيدا من هم الحجاج، بأن خاف عليه ألا يقبل هذا؟!، ولا أرى شناعة في القول بعد قول شيطان الطاق هذا، حتى إن السيد الخوئي في (معجمه) استنكر هذا المقال فقال عنها: «بيان ذلك: أن الأحوال كان من الفضلاء المبرزين، وكان عارفاً بمقام الإمامة ومزاياها، فكيف يمكن أن ينسب إلى السجاد عليه السلام أنه لم يُخبر زيدا بالإمام بعده شفقة منه عليه، وهل يجوز إخفاء الإمامة من جهة الشفقة النسبية، على أن زيدا -والعياذ بالله- لو كان بحيث لو أخبره السجاد عليه السلام بالإمام بعده لم يقبله، فهو كان من المعاندين!، فكيف يمكن أن يكون مع ذلك مورداً لشفقة الإمام عليه السلام، أقول: سيدي الخوئي يبدو أن كلام الأحوال صحيح! حيث إن الأئمة المعصومين لم يُخبروا أبناءهم بإمامة إخوتهم؟ لكن أقول بالنص الظاهر المشهور المسلسل الذي لا يصح أن يجمله عوام الشيعة فضلاً عن أبناء الأئمة!، ولكن أقول بالوصية كما تعودت عليه الإمامية حينها، ووجه الصحة في قول الأحوال، أن زيدا لم يكن يعلم إمامة أخيه الباقر وابن أخيه الصادق، وعبدالله الأبطح، وعلي العريضي، ومحمد بن جعفر لم يكونوا يعرفون إمامة أخيه الكاظم، وكذلك إبراهيم الجزار لم يكن يعرف إمامة أخيه علي الرضا!، أما عن التساؤل عن كيفية كون زيد من المعاندين المنكرين للإمامة الربانية النصية في أهلها، في نفس الوقت الذي يكون فيه مورداً لشفقة الإمام عليه السلام، وكذلك رويت -أيها السيد- في معجمك أن جعفر الصادق عليه السلام كان يبكي شفقة على الإمام النفس الزكية محمد بن عبدالله عليه السلام، مع أنه من المعاندين المنكرين

لإمامة الصادق الإمامة الزبانية، بل من المدّعين للإمامة في ذلك الزّمان، وذلك بإثباتك وجزمك عليه^(١)، والله المستعان. نعم! نعوذ للحديث المروي عن الأحول، فنقول: أنّه يدلّ على عدم وجود نصّ على الأئمة الاثني عشر، بل إنّ محور القضية تدور حول الوصيّة.

وبهذا القدر نكتفي في الكلام عن حديث الاثني عشر خليفة، وتكون خلاصته، معرفة أقصى ما يحتمله المروي من طريق أهل الحديث، وعدم صحّة ثبوته عن الجعفرية من خلال إثبات عدم اشتهاؤه، وتطبيقه في أوقات أئمتهم عليهم السلام، وأنّه ما تبلور كنصّ اثني عشريّ متسلسل إلاّ في عصر ما بعد الغيبة، وبهذا يبطل الاحتجاج به كدليل على صحّة الغيبة للإمام المهدي عليه السلام.

بدلالة خبر الميتة الجاهلية

عودٌ للكلام على احتجاجات الإمامية لإثبات الغيبة

٣- قالت الإمامية: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، وفي هذا دلالة على أنّه يجب أن يكون في كلّ عصرٍ إمام، وفي هذا ما يُعَضَّدُ قولنا في غيبة المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

قالت الزيدية: إنّ هذا الحديث من أشهر ما يتمسك به أهل الغيبة من الجعفرية في دعواهم، والحقّ أنّ رأي أئمة أهل البيت عليهم السلام، يُخالف ما فهمه الإمامية من هذا الحديث، عندما استدّلوا به على الغيبة؛ لأنّ أهل البيت يقولون بأنّ الإمام الذي يجب معرفته، إمامٌ حيٌّ، ظاهرٌ وليس غائب!!، انظر قول أئمة الجعفرية أنفسهم عليهم السلام:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام: «مَنْ مَاتَ وَكَانَ عَلَيْهِ إِمَامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ! مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، قِيلَ: إِمَامٌ حَيٌّ؟ قَالَ: إِمَامٌ حَيٌّ، إِمَامٌ حَيٌّ»^(١).

(١) انظر معجم رجال الخوئي، ترجمة محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) بحار الأنوار ٢٣/٩٢، مستدرک الوسائل ١٨/١٧٧، الاختصاص: ٢٦٩.

تعليق: تأمل لفظة (ظاهر)، وهل الظهورُ إلا عكس الغياب والخفاء، يا معشر الجعفرية!، أيضاً كلام الإمام الصادق عليه السلام هنا يتوافق مع رأي الإمام الهادي إلى الحق يحين بن الحسين عليه السلام والذي سنذكره عند الكلام على رأي الزيدية في هذا الحديث. نعم! فلا دليل على أن إمام زماننا يجب أن يكون هو ابن الحسن العسكري عليه السلام، لانتفاء النص الدال على إمامته كما تقرّر سابقاً، ولا دليل أيضاً على أنه إمام زماننا؛ لأنه غائبٌ مُحْتَفٍ غير ظاهر، ولا يُقال: إن معنى (ظاهر) في كلام الإمام الصادق عليه السلام هو عكس الإبهام، لا عكس الاختفاء، فكلامه عليه السلام لا يحتمل ذلك وسيظهر لك ذلك من قوله القريب.

٢- عن يعقوب السراج قال: قُلْتُ لأبي عبد الله: تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ عَالَمٍ مِنْكُمْ حَيٌّ ظَاهِرًا! تَفْرَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي حَلَالِهِمْ وَحَرَامِهِمْ؟ فَقَالَ: «لَا، إِذَا لَا يُعْبَدُ اللهُ يَا أبا يوسُف»^(١).

تعليق: وهنا تصريحٌ بأن إمام كل زمان لا بُدَّ أن يكون حياً ظاهراً، يفزعُ إليه الناس في حلالهم وحرامهم، فيما اشتبه والتبس عليهم من الدين، ثم يقول الإمام جعفر -روحي له الفداء-: إذا لا يُعْبَدُ اللهُ، بغير هذا الإمام الظاهر، والسؤال للجعفرية: هل تستطيعون أن تفزعوا إلى إمام زمانكم، فتخبروه بأمر دينكم، وما التبس عليكم فيه، يفزعُ إليه الناس في الحلال والحرام؟ يفزعُ إليه الناس في التخلص من الظلم والطغاة وكيفية التعامل مع الجور والجائرين؟، فإن قلتم: لا نستطيع -ولن تقولوا إلا هذا-، فأعيدوا التدبر في رواية الصادق السابقة، وابعثوا عن الإمام الظاهر كيلا تموتوا ميتة أهل الجاهلية، والعياذُ بالله، نعم! وفي هذا القول أيضاً تدبر أن معنى كلمة الظهور في كلام الصادق عليه السلام ليست عكس الإبهام، بل هي عكس الاختفاء والغياب، بدليل قوله عليه السلام: «حَيٌّ ظَاهِرٌ تَفْرَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي حَلَالِهِمْ وَحَرَامِهِمْ»، فالفزع بالمسألة والمهّمات لا يكون قرينةً على عدم الإبهام بل على عدم الاختفاء والظهور العيني الحقيقي بمخالطة من سيسأله الناس.

(١) بصائر الدرجات: ٤٨٧، علل الشرائع: ١/١٩٥، دلائل الإمامة: ٢٢٩.

٣- وعن الصادق عليه السلام أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَدْعُ الْأَرْضَ إِلَّا وَفِيهَا عَالِمٌ يَعْلَمُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، فَإِذَا زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً رَدَّهْمُ، وَإِذَا نَقَّصُوا أَكْمَلَهُ لَهُمْ، فَقَالَ: خُذُوهُ كَامِلاً، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَاتَّبَسَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَمْرُهُمْ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ» ^(١).

تعليق: تأمل قول الصادق عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ لَا يَدْعُ الْأَرْضَ إِلَّا وَفِيهَا عَالِمٌ، يردّ ما زاده المسلمون وليس من الشّرع، ويكمل ما قصّروا فيه بتعليمهم وإرشادهم، وأتته لولا ذلك الفعل من الإمام لاتبس على المؤمنين أمر دينهم، وحلّط الحقّ بالباطل. فهل توفّرت في إمامكم هذه الصفات معشر الجعفرية، هل علمتم إمام زمانكم الغائب! قام محتطاً يوم الجمعة يحثكم فيها على الصّلاح؟ هل علمتم إمام زمانكم الغائب! يجلس بعد إمامته لكم في الصلاة للتدريس والتفهم وإرجاع الفروع للأصول، وردّ العقائد الباطلة، والإفتاء، والفصل بين المتخاصمين، وتبيين الأحكام في الحلال والحرام؟ هل علمتم إمام زمانكم يتقدّمكم عند لقاء أعداء الله والرّسول صلوات الله عليهم، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، يقيم الحدود، ويجمع الزكوات؟ فإن قلتم: لا نعلم ذلك - ولن تقولوا إلا ذلك -، فأقول: ابحثوا عن الإمام الظاهر المستحقّ لهذا الأمر من آل رسول الله، المقتدي بالرسول و أمير المؤمنين والحسين وأفاضل سادات أهل البيت عليهم السلام، وساندوه وكونوا أعواناً له، تنجوا من ميتة الجاهلية.

٤- وعن عمر بن يزيد، عن أبي الحسن الأول قال: «مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، إِمَامٌ حَيٌّ يُعْرَفُ!، فَقُلْتُ: لَمْ أَسْمَعْ أَبَاكَ يَذْكُرُ هَذَا، يَعْنِي إِمَاماً حَيّاً، فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ قَالَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ يَسْمَعُ لَهُ وَيُطِيعُ! مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» ^(٢).

تعليق: تأمل لفظة: (يسمع له ويطيع)، فإن كان غائباً فكيف أسمع له وأطيع؟ لو أمر رجل طفلاً أن يسمع كلام والده، ويتعلّم منها حميد الأخلاق، ووالداه عنه مُسافرين إلى بلدٍ بعيد، ومع ذلك فهما يُراقبان ولدهما، ويحصيان تحركاته وسكناته، عن طريق تقنيات

(١) الاختصاص: ٢٨٨، بصائر الدرجات: ٣٣١، دلائل الإمامة: ٢٣٢، علل الشرائع: ١/١٩٥، بحار الأنوار: ٢٣/٢١.

(٢) الاختصاص: ٢٦٨، بحار الأنوار: ٢٣/٢-٩٢.

ووسائل حديثه، بحيث يرونه ولا يراهم، فكبر الطفل وبلغ أشده، ونشأ على المعاصي والفساد الأخلاقي، فأتاه نفس الرجل بعد عشرات السنين! وسأله: ماذا تعلمت من والديك في هذه الفترة يا بني؟ فردّ عليه الصبي، قائلاً: لم أرهما حتى أتعلّم منهما؟ فعاود الرجل السؤال قائلاً: ولماذا تخلّقت بهذه الأخلاق المشينة، وارتكبت من المعاصي ما يُغضبُ الله؟ فأجابهُ الصبي: هذه البيئة التي نشأت فيها، أدارتني حيث دارت، تركني والدي، ولم يُقومًا بحقّ الله عليّ، من التعلّم وحسن التأديب! فقال الرجل: فكيف يا بني، لو علمت أن والديك كانا يُراقبانك ويريانك من حيث لا تراهم، وأنت تنشأ على الفساد، وترتكب المحرمات، وتنخرط فيما عاقبته عند الله نيران الجحيم، فيتكلّم الصبي قائلاً: ما أقبح ما فعل والديّ معي، يرياني أهلك، وأغرق في لجاج المعاصي ومتغطم الضلالات ولا يمدّان لي يد العون، أو يرشدان، وهذا حال أهل الغيبة من الجعفرية، الصبيّ مثله مثل الأتباع، والوالدان هم الإمام، والرجل هو العقل والكتاب والسنة. والله المُستعان.

فإن قيل: فما رأي الزيدية في هذا الحديث؟

قلنا: سيأتي الكلام عليه قريباً، فيما يُثار على الزيدية من أراجيف حول الغيبة.

أراجيف حول المهدي (ع) والغيبة عند الزيدية

١ - قالت الإمامية:

قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في (نهج البلاغة):

«اللَّهُمَّ بَلَى! لَا تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لَكَ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، وَإِمَّا خَائِفاً مَعْمُوراً، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ»^(١).

* ألا يدلّ قول أمير المؤمنين عليه السلام: «خائفاً معموراً»، على الغيبة للإمام المهدي؟

(١) نهج البلاغة، للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام.

قالت الزيدية:

أما عن قول الإمام علي عليه السلام: «اللَّهُمَّ بَلِّغْ! لَا تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا، وَإِمَّا خَائِفًا مَغْمُورًا، لِيَتَلَّأَّ تَبْطُلَ حُجُجُ اللَّهِ وَيَبْنَأَتْهُ»، فَإِنَّ الظَّاهِرَ المشهور، هُوَ الإمام القائم من آل محمد عليهم السلام، المحيي لسنن رب العباد، والشاهر لعقيدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مَنْ ساعدته وَسَمَحَتْ له الظروف باجتماع الأنصار، وقوبلت دعوته العادلة بالقبول والإيجاب، واختُطِبَ له على المنابر، وُجِّعَتْ له الأفياء والزكوات، والتزم بالانتصاف للمظلوم من الظالم، وتطبيق حدود الله على الشريف والوضيع، وبإقامة الجُمُوع والجماعات، وإرساء الأمن والعدل في سائر العباد، وبالإرشاد والتعليم في الأغوار والأنجاد، ومثل هذا عند الزيدية، مثل الإمام علي بن أبي طالب حال التمكّن، والحسن بن علي عليه السلام حال التمكّن، والإمام الحسين عليه السلام، والإمام الرضا الحسن بن الحسن، والإمام زيد وابنه يحيى عليه السلام، والنفس الزكية محمد بن عبدالله وإخوته الكرام البررة -عليه وعليهم سلام الله-، وغيرهم من نجوم الآل وأئمتهم، الذين زبرت مواقفهم الدعوية أمهات الكتب، على اختلاف ما تيسر لهم من صلاحيات في الظهور والاستحكام، إذ لا مقارنة بين ظهور واستحكام الهادي إلى الحق والحسين الفخي، ولكننا نقول: إنَّ النِّيَّةَ معقودة، وأنَّ دَعَوَاتِهِمْ إلى أمة محمد ناطقة بهذا، فهذا وغيره ما يقصد به الإمام أمير المؤمنين -كرم الله وجهه-، عندما قال: «لَا تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا»، ألا ترى أنَّ الإمام ربط الظهور والغمور معاً بالحجبة، وألحجية من الإمام على العباد لن تكون إلا بالظهور قدر الإمكان، لا بالغيب والاستتار والاكتمام، والبعد عن الضعفاء والمظلومين والمساكين، وسيأتي الكلام على الحجبة المغمور وما معناه عند أهل البيت عليهم السلام.

نعم! فَإِنَّ الحجبة على العباد من الإمام لا تكون حُجَّةً إلا إذا بذل الإمام وسعه وطاقته في إعلاء كلمة الله وتطبيق أحكامه وشريعته، قال الإمام القاسم الرسي عليه السلام: «وإنما صِفَةُ الإمام الحَسَنُ في مَذْهَبِهِ، الرَّاهِدُ في الدُّنْيَا، العَالِمُ في نَفْسِهِ، بِالمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ، يَأْخُذُ على يَدِ الظَّالِمِ، وَيَنْصُرُ المَظْلُومَ، وَيُفَرِّجُ عَن الضَّعِيفِ، وَيَكُونُ لِلتَّيْمِ كَالأبِ الرَّحِيمِ،

وللأرملة كالزوج العطوف، يُعادي القريب في ذات الله، ويوالي البعيد في ذات الله، لا يبخل بشيء مما عنده مما يحتاج إليه الأمة، من أتاه من مسترشد أرشده، ومن أتاه متعلماً علمه، يدعو الناس مجتهداً إلى طاعة الله، ويُبصرهم عيوب ما فيه غيهم، ويرغبهم فيما عند الله، لا يحتج عن من طلبه، فهو من نفسه في تعب من شدة الاجتهاد، والناس منه في أدب، فمثلُه كمثل الماء الذي هو حياة كل شيء، حياته تمضي، وعلمه يبقى، يصدق فعله قوله، يعرف منه الخاص والعام، لا ينكر فضله من خالفه، ولا يجحد علمه من خالطه، كتاب الله شاهد له ومصدق له، وفعله مُصدق لدعواه^(١). وقال حفيده الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام: «يجب لله على الإمام، أن يقوم بأمره، ويأمر به، وينهى عن نهيه، ويقيم حدوده على كل من وجبت عليه من شريف أو ذني، قريب الرحم أو بعيدها»^(٢).

وقال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قريباً من قول القاسم الرسي، فيما رواه عنه محدث الإمامية محمد بن يعقوب الكليني: «إن الإمام زمام الدين، ونظام المسلمين، وصالح الدنيا، وعز المؤمنين، إن الإمامة أس الإسلام النامي، وفرع السامي، وبالإمام توفير النعم والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف، الإمام يُحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، والحجة البالغة، وهو الأمين الرفيق، والوالد الرفيق، والأخ الشفيق، ومفرغ العباد، أمين الله في أرضه، وحجته على عباده، وخليفته في بلاده، الداعي إلى الله، والذاب عن حرم الله، عز المسلمين، وغيظ المنافقين، وبوار الكافرين»^(٣). وقال الإمام جعفر الصادق عليه السلام، فيما روثه عنه الإمامية: «إن الله - عز وجل - أعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل، إن زاد المؤمنون شيئاً ردّهم، وإن نقصوا شيئاً أتمهم، وهو حجة الله على عباده»^(٤)، فهذا - كما ترى - إجماع ليس من الزيدية والإمامية فحسب

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي: ٥٧٨/١.

(٢) الأحكام ٢/٤٦٧.

(٣) أصول الكافي: ١/١٩٨، الاحتجاج: ٢/٤٣٤، أمالي الصدوق: ٦٧٤.

(٤) أصول الكافي: ١/١٧٨.

بل من سواد الأمة، على الصفات الواجب توفرها في الإمام وإن لم نذكر أقوالها وهي موجودة في مظانها، فإن أراد الإمامية أن الحجج الظاهرة المشهورة بهذه الصفات، هم أئمتهم الأحد عشر، فهذا خيالٌ غاب؛ لأن أئمتهم عليهم السلام لم تنطبق عليهم هذه الصفات على جلالته قدرهم حتى يخرطوهم في سلك الظاهر المشهور، فلا زين العابدين جُيِّبَتْ إليه أموال الشام واليمن، ولا محمد الباقر أرسل الدعاة إلى مصر والبحرين، ولا جعفر الصادق قبل بيعات مسودة أهل خراسان، ولا موسى الكاظم عملاً بأسمى مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد والسيف، بل كيف يسوغ للإمامي جعلهم من الحجج الظاهرة، وأقرب المقرين إليهم، لا يعلمون شيئاً عن حُجِّيَّتِهِمْ، أمسك، أبناؤهم: كمحمد وعلي ابني جعفر الصادق، وإبراهيم بن موسى الكاظم، أبناء عمومتهم: عبدالله الكامل وأبناؤه النفس الزكية فمن دونه، والحسين المثلث وأبناؤه، وزيد بن علي وأبناؤه، بل حتى ربيب الصادق وتلميذه وخريجه الحسين ذي الدمعة خرج مع عدوه اللدود!! محمد بن عبدالله النفس الزكية وأخيه إبراهيم! وهذا كله على رأي الإمامية، تلامذتهم والرواة عنهم: أبو حنيفة النعمان، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، شيعتهم المقربون: زرارة بن أعين، والهشامان، ومؤمن الطاق، فهل يحق لعاقل بعد هذا أن يقول: إن أمير المؤمنين عليه السلام عنى بالحجج الظاهرة المشهورة الأئمة الأحد عشر؟!، أم إنه سيقول بما قالت به الزيدية من أن الحجج الظاهرة المشهورة هم أئمة الآل القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قدر الإمكان، مع فعل الأسباب؟!.

إذا تقرّر هذا، فإن الكلام على قوله عليه السلام: «وَأَمَّا حَاقِثًا مَعْمُورًا، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجْجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ»، يدور حول معنى المعمور، فالشريف الرضي -رحمه الله- يقول أي: «عَمَرَهُ الظلم حتى غطاه فهو لا يظهر». وصاحب (لسان العرب) يقول: «والمعمور من الرجال: الذي ليس بمشهور»، وفي (القاموس المحيط): «والمعمور: الخامل»، ونحن نقول: هو عكس الظاهر المشهور من أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلا دعوة له أُجيبَتْ، ولا أنصاراً التفوا حوله، ولا حاكماً جائراً خفف الوطأة عليه، ولا إمكانية لرفع الجور والحيث باليد إن لم يكف اللسان!، ومع ذلك فهو يفعل الأسباب تلو الأسباب، للتمكن من

التغيير والتبديل والتعديل لما يراه من أمورٍ مُخالفةٍ لمنهج الباري - عزّ وجلّ -، ومنهج رسوله الكريم ﷺ، وهذا حال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في عهد الثلاثة، وحال الحسين بعد صلحه لمعاوية الطليق، وحال الحسين قبل خروجه على رأس الطغاة يزيد، وحال القاسم بن إبراهيم عليه السلام مع ولادة بني العباس بعد أن شدّوا عليه في الطلب، ونكث بيعته أهل مصر، وهو حال إمام الزيدية في هذا الزمان، وحال المقتصددين، والله المستعان، وعلى هذا ينطبق تفسير الشريف الرضي وأهل اللغة لعنى المغمور.

وأما الشيعة الإمامية، فإن كان ولا بدّ من أن يقولوا بإمامة أئمتهم، الأئمة الربانيّة النصيّة، فلا حظّ لهم من هذا النصّ سوى جعلهم أئمتهم التسعة من الحجج الخائفة المغمورة؛ لأنّ تفسيره بالمهدي العسكري الغائب لا يجوز؛ لأنّ الإمام علياً - كرم الله وجهه -، صرح بحجّية المغمور، والحجّة لا بدّ أن تكون حاضرة غير غائبة، إذ كيف يكون الغائب المنتظر حجّة عليّ في هذا العام (١٤٢٧ هـ) بل وعلى عز الدين بن الحسن عليه السلام (ت ٩٠٠ هـ)، بل، وعلى الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام (ت ٢٩٨ هـ)!!، ولم يبلغهم وهم قريبوا العهد به من استبسالة في ردّ الظلم والحيف والجور عن أمة محمد بن عبد الله عليه السلام، بل لم يشموا له رائحة تُذكرُ إلاّ في خيالات السفراء الأربعة الإمامية، دون غيرهم والله المُستعان، نعم! فالخائف المغمور من أئمة الزيدية حجّة الله على الأرض علمه من علم، وجهله من جهل، كما قال زيد بن علي عليه السلام لأهل الكوفة: «ويحكم! أما علمتم أنّه ليس من قرن تمشوا إلاّ بعث الله - عز وجل - منّا رجلاً، أو خرج منا رجلٌ حجّة على ذلك القرن، علمه من علم وجهله من جهل»، وكما قاله أمير المؤمنين عليه السلام في مقالته السابقة من (النهج)، وليس للإمامية أن يقولوا: والمهدي حجّة الله على الأرض علمه من علم، وجهله من جهل؛ لأنّ الغائب حكمه حكم العدم، والعدم لا يصنع شيئاً، ألا ترى كتاب الله تعالى لو كان مجوّفاً خالياً من الحروف والسور، كأن يكون بياضاً بين دفتين، وكان مع ذلك مُتداولاً بين أيدي الناس، أكان عالمٌ أو جاهلٌ سينتفع به؟!، وكذا المهديّ الإماميّ الغائب المنتظر فإنّه وإن كان حياً في مخيلة الإمامية، فإنّه بتخليه عن أمة جده التي هو حجّة الله عليهم، يُعدّ من العبت الذي نُنزّه عنه أئمة الهدى أولي النهى والحجا، ولا ينتفع به لا القريب ولا البعيد. وفي المقابل نقول: إنّ الحاضر المغمور من أئمة أهل البيت الزيدية وإن

لَمْ تَقْرَعِ دَعْوَتَهُ مَسَامِعَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، فَإِنَّ أفعالِهِ سُنْبُحٌ عَن حُجِّيَّتِهِ، وَتَسْعَى إِلَى الْإِنْتِشَارِ بَدَأَ بِالْقَرِيبِ فَالْبَعِيدِ فَالْأَبْعَدِ، قَالَ الْإِمَامُ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْزَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَا فَرَضَ عَلَى الْقَائِمِ أَنْ يَقَهَّرَ الْخَلْقَ، وَأَنْ يَمْلِكَ الْأَرْضَ، وَإِنَّمَا فَرَضُهُ إِبْلَاءُ الْعُذْرِ فِي إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا الْوُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، فَقَدْ يُعْبَدُ اللَّهُ تَعَالَى بِبَذْلِ الْجُهْدِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ، وَصَلَاحِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ»، وَعَلَى النَّاطِرِ النَّظَرَ وَتَحْكِيمِ الْعَقْلِ لَا الْهَوَى، فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْجَامِعَةِ، فَإِنْ أَجَابَ فَالْحِظْ لَهُ، وَإِنْ عَابَ فَالْتَبُورَ لَهُ، وَأَمَّا الْمَعْدُومُ الْغَائِبُ فَلَا ائْتِشَارَ لِدَعْوَتِهِ، وَلَا سَعِيًّا مِنْهُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَنْ يَكُونَ إِمَامًا حَقًّا، إِلَّا وَلَهُ أَفْعَالٌ وَاجْتِهَادَاتٌ وَطُمُوحَاتٌ تَمَيِّزُهُ عَنِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَهَذَا مَا لَمْ يَتَوَفَّرْ فِي مَهْدِيِّ الْإِمَامِيَّةِ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَعْلِيلِ غَيْبَتِهِ وَائْتِمَانِهِ، كَمَا سَبَقَ وَأَشْرْنَا، فَقَائِلٌ بِسَبَبِ الْخَوْفِ وَلَا نَدْرِي مَتَى سَيَزُولُ هَذَا الْخَوْفُ، خُصُوصًا وَأَنَّ شَيْعَتَهُ لَيْسُوا بِالْقَلَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، لَا بِالْمَالِ وَلَا بِالْعِتَادِ وَلَا بِالْأَنْفُسِ، وَلَا بِالصَّرَاحِ وَالْهَتَافِ بِاسْمِهِ فِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ وَمَحْفَلٍ، وَقَائِلٌ وَقَائِلٌ... وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. فَهَذَا مَا اقْتَضَتْهُ أُدْلَةٌ الْعُقُولِ دُونَ النُّقُولِ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ حُجَّجٌ عَلَى النُّقُولِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لِلْمَعْمُورِ مِنْ مَزَالِقِ أَهْلِ النُّقُولِ؛ وَصَدَقَ الْقَائِلُ: إِنَّ اعْتِمَادَ الْإِمَامِيَّةِ فِي دِينِهَا عَلَى الْمَنْقُولِ، وَاعْتِمَادَ الزَّيْدِيَّةِ فِي دِينِهَا عَلَى الْمَعْقُولِ.

وَرَأَيْنَا هُنَا أَنَّ الْمَقَامَ جَدِيدٌ بِالتَّكَلُّمِ عَلَى الْحَدِيثِ، الَّذِي قَالَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، وَنُتِمَّ مَا قَدْ وَعَدْنَا بِهِ سَابِقًا، فَنَقُولُ:

قَالَ الْإِمَامُ الْمَهَادِي إِلَى الْحَقِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ:

«إِذَا كَانَ فِي عَصْرِ هَذَا الْإِنْسَانِ، إِمَامٌ قَائِمٌ زَكِيٌّ تَقِيٌّ عِلْمٌ نَقِيٌّ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَمْ يَنْصُرْهُ، وَتَرَكَهُ وَخَذَلَهُ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ بِاسْمِهِ، مَفْهُومٌ بِقِيَامِهِ، فَالْإِمَامُ الرَّسُولُ، وَالْقُرْآنُ، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبِمَنْ عَلَى سِيرَتِهِ وَفِي صِفَتِهِ مِنْ وُلْدِهِ، فَتَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا ذَكَرْنَا عَلَى جَمِيعِ الْأَنْامِ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ إِمَامٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي وِلْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصًّا دُونَ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَعْدَمُ فِي

كُلَّ عَصْرِ حُجَّةً لَهِ يَظْهَرُ مِنْهُمُ، إِمَامٌ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِذَا عَلِمَ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا، وَكَانَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ كَمَا شَرَحْنَا، ثُمَّ مَاتَ فَقَدْ نَجَا مِنَ الْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَاتَ عَلَى الْمِيتَةِ الْمَلِيَّةِ، وَمَنْ جَهَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ، وَلَمْ يَعْتَقِدْهُ، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمِيتَةِ الْمَلِيَّةِ، وَمَاتَ عَلَى الْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، هَذَا تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ»^(١) انتهى بحروفه.

والإمام الهادي عليه السلام، يُشِيرُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ إِلَى الْحُجَّةِ الظاهر المشهور، المعروف باسمه ورسمه، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فَإِنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَتُهُ وَلَمْ يُجِبْهُ وَيُبَايِعْهُ حَقًّا عَلَيْهِ حَدِيثُ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ.

ثُمَّ يُشِيرُ عليه السلام إِلَى الْحُجَّةِ الخائف المغمور، غير المشهور ولا المعروف باسمه، وَلَمْ تَصِلْ دَعْوَتُهُ إِلَى الْأَمْصَارِ وَالْبُلْدَانِ، وَأَنَّ عَلَى الشَّيْعَةِ فِي هَذَا الْحَالِ، أَنْ يُؤْمِنُوا بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ -الإمامة- فِي أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام دُونَ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شَخْصٍ مِنْهُمْ يَحْمِلُ صِفَاتِ الزَّعَامَةِ فِي زَمَانِ الْفِتْرِ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى حَابِسٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَسَبَبُ الْفِتْرِ قَهْرُ الظُّلْمَةِ»^(٢)، وَأَنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ الْمُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ، مَا تَوَانُوا عَنِ الْخُرُوجِ، وَالتَّحْوِيلِ مِنْ طَوْرِ الْغَمُورِ إِلَى الظهور، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَمْلَأُوا أَنْفُسَهُمْ إِيمَانًا بِنُصْرَةِ هَذَا الْإِمَامِ الْمَغْمُورِ إِنْ كَانُوا يَعْرِفُونَهُ بِاسْمِهِ، كَمَا نَعَرَفْنَا إِمَامَنَا الْيَوْمَ عَلَى عَدَمِ ظُهُورِهِ وَاشْتِهَارِهِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ أَحَدًا بِاسْمِهِ فَالْقَوْلُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْإِمَامِ الْهَادِي عليه السلام مَعَ الْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ بِالنُّصْرَةِ لِمَنْ قَامَ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْهُمْ، بِالْمَالِ، وَالنَّفْسِ، وَالْوَالِدِ.

ثم يشير عليه السلام بعد هذا، إِلَى الْإِتِّمَامِ بِالْقُرْآنِ وَالرَّسُولِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأئِمَّةِ مِنْ وَلَدِهِ السَّابِقِينَ، إِذْ أَنَّ الْخَائِفَ الْمَغْمُورَ، غَيْرَ الْمَعْرُوفِ بِالْأَسْمِ لِبَعْضِ، وَالْمَعْرُوفِ لِبَعْضِ مِمَّنْ يَعِيشُ قَرِيبًا مِنْهُ، لَنْ يُخَالَفَ حَتَّى كِتَابَ اللَّهِ وَلَا سَنَةَ جَدِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا دَعْوَةَ أَبِيهِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَلَا دِينَ آبَائِهِ مِنَ الْأئِمَّةِ الْكَرَامِ الْبُرَّةِ. وَحَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ عَلَى كَلَامِنَا ضَامِنٌ. وَبِهَذَا يَمُوتُ الْعَبْدُ مِيتَةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَيَكُونُ كُلُّ هُوْلَاءِ لَهُ ذَخْرًا وَوَسِيلَةً عِنْدَ الْمَلِكِ الدِّيَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَ مَعَهُمْ. اللَّهُمَّ، أَمْتَنَا مِيتَةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَانْفَعْنَا بِوَلَايَةِ مُحَمَّدٍ

(١) الأحكام ٢/٤٦٦ - ٤٦٧

(٢) الإيضاح شرح المصباح، مخطوط.

وآل محمد، واجعلنا من أنصارهم وأعاونهم، لا من خاذليهم وأعدائهم، آمين اللهم آمين.

ثم علّق الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني الحسني عليه السلام على تفسير الإمام الهادي السابق للحديث، فقال: «وهذا هو الصحيح، دون ما ظن بعض الناس، من أنه يدلّ على أنه لا بُدَّ في كلِّ زمانٍ من إمامٍ تلتزمُ معرفته؛ لأنَّ هذا في نهاية البعد».

تعليق: [يريد الإمام أنه لا يُشترطُ في كلِّ زمانٍ إمام، إذا كانت دعوة العترة في طور الاقتصاد وعدم الاشتهار، لما في ذلك من التكليف بما لا يُطاق، وهو غايةٌ في البعد في أن يكونَ واجباً مع الغمور وعدم الاشتهار، وعدم قرع المسامع للدعوة العادلة الجامعة، وعلى من هذا حاله الائتمام بالقرآن والرسول وأمير المؤمنين والأئمة من ولده السابقين، والتشخّط والتحلّي بعزيمة تحمسه للقيام مع داعي آل محمد عليهم السلام من أبناء الحسن والحسين، وأن يكونَ في حاله هذا مُقتدياً في دينه وقيله، بأئمتهم السابقين علي فالحسن والحسين فزين العابدين فزيد بن علي عليهم السلام فما دون، وألا يُخالِفهم فيما اجتمعوا عليه من الأصول، ففي هذا يدخلُ العبد في ميتة أهل الإسلام، وإن لم يعرف إمامَ زمانه بعينه ورسمه؛ لأنَّ تكليفَ ما لا يُطاق كما تطلبُ الجعفرية من العباد فهذا مُحال، وفي كلام الجعفرية بإمامة الغائب بعدُ عن الصواب والواقع، وقولُ الزيدية أعدلُ الأقوال، ولا يدخلُ هذا في بابِ شهادة الجارِ لنفسه، وإنَّما يشهدُ لتوسط قولها من سبرِ أقوال الفرق وتعليقاتهم لهذا الحديث الشريف، فهم بينَ مُلحقٍ له، بسلاطين الدول على جورهم وظلمهم وعدم تحقُّق عدالتهم، وأنِّي يكونُ هؤلاء حُجّة؟ وبينَ مُهمِّلٍ له، لا يُلقي له ولاهميته بالاً، وبينَ مُلحقٍ له، بأئمة الأوهام والخيالات من لا ينفعون ولا يضرّون، ولا يخلّون ولا يربطون، لا لضعيفٍ انتصفوا، ولا لضائعٍ انتشلوا، ولا لحقّ انتصروا، ولا لباطلٍ غَضِبوا، فأنِّي تكونُ هؤلاء إمامة الزمان والحجّة على العالمين، وأنِّي يجبُ على العباد الإتيانَ الإيجابيَ بمن هذه صفته؟ فتوسط أهل البيت عليهم السلام بين هؤلاء في مقالاتهم، فلا هم أهملوا وجوزوا وأخلوا الأرض من حُجّة ظاهرة شاهرة أو مغمورة خائفة غير مشهورة ولا غائبة، ولا هم أوجبوا على العباد معرفة المغمور غير المشهور من علماء آل محمد عليهم السلام، فجعلوا هم منهنج الكتاب والسنة وأمير المؤمنين عليه السلام وولده أبناء الحسن والحسين علامات إلى الموتِ بميتة أهل الإسلام،

مع السعيّ منهم قدرَ المُستطاع لإيجاد مَنْ صِفَتُهُ صِفَةُ أئمةِ أهلِ البيتِ السابقين من بني فاطمةِ اللاحقين، فإن لم يجدوا، فلا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً إلاّ وُسْعها، والمرءُ مع مَنْ أحبّ].

عودٌ لكلام الإمام الناطق بالحق الهاروني عليه السلام.

فإن قال قائل: أئمةُ الأرض من الأئمةِ أئمةٌ كثيرةٌ؟

قيل له: إن أردتَ بهذا القول، أن الأرضَ تخلو ممّن يصلح للإمامة، وسياسةِ أمرِ الأئمةِ من أفاضلِ أهلِ بيتِ الرسول ﷺ، فهذا يمتنع منه الزيدية، ولا يُجوزونه^(١)، وإن أردتَ بذلك أنّها تخلو ممّن يقوم بالأمر ويتولاه لأسبابٍ عارضة، وأحداثٍ مانعة، فهذا غيرُ ممْتنع^(٢) [٣] اهـ كلام الناطق بالحق الهاروني.

وإلى هذا القول الأخير، يُشير الإمام الحسيني مانكديم أحمد بن الحسين عليه السلام، فيقول: «اعلم أنّ من مذهبنا أنّ الزمان لا تخلو عن إمام، ولسنا نعني به أن لا بُدَّ من إمامٍ مُتصرّف، فالمعلوم أنّه ليس، وإنّما المرادُ به ليس يجوزُ خلوّ الزمان ممّن يصلح للإمامة»^(٤).

تعليق: قال عليه السلام: فالمعلوم ليس يُريدُ أنّ الخائف المغمور الغير مشهور الظاهر الغير غائب، لا تنطبق عليه علاماتُ التصرّف في الأئمة، إذ لو انطبقت عليه لكان ظاهراً داعياً مشهوراً.

واعلم أنّ هذا التأويل للحديث، مع اجتماعِ سوادِ الأئمةِ على صحّةِ صدوره عن رسولِ الله ﷺ، نجده أقربَ التأويلاتِ والتفسيراتِ المطابقة للعقل، والنقل، ويُعزّزه قولُ الرسول ﷺ: «من سَمِعَ وَاَعْيَتَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَلَمْ يُجِبْهَا كَبَّ اللهُ عَلَى مَنْخَرِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»،

(١) قلت: وهو عينُ كلامِ أمير المؤمنين في النهج: «اللَّهُمَّ بَلِّغْ لَنَا تَحْلُو الْأَرْضِ مِنْ قَائِمٍ لَلَّهِ بِحُجَّةٍ..».

(٢) قلت: وهو عينُ كلامِ أمير المؤمنين في النهج: «وَإِمَّا خَائِفًا مَغْمُورًا»، والغمور بسبب الخوف والظلم، وعدم توفر الأنصار.

(٣) الدّعامّة، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٤) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، وشرحها للإمام المستظهر بالله أحمد بن الحسين بن أبي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن - والحسن هذا جد الإمام الناصر الأطروش - بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ص ٥١٤.

والواعية هو: الدّاعية، والدّعوة لَنْ تكون إلاّ مع الظهور، وهي مُتوفّرةٌ في الظاهر المشهور والخائف المغمور، على اختلافٍ توسّعها وانتشارها، وقوله عليه السلام: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ بَدْعَةٍ تَكُونُ مِنْ بَعْدِي يُكَادُ بِهَا الْإِسْلَامُ، وَلِيًّا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، مُوَكَّلًا يُعَلِّنُ الْحَقَّ، وَيُنَوِّرُهُ، وَيَرُدُّ كَيْدَ الْكَائِدِينَ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ وَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ»، وحتماً لن يكون هذا الويُّ إلاّ ظاهراً غير غائب، كما قد تفرّر، وصفة الظهور مُتوفّرةٌ في المشهور والمغمور، والاختلاف في الشّهرة من عَدَمِهَا.

وهذا كلّهُ مدخلٌ للردّ على القول التالي.

٢- قالت الإمامية:

قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في (الأحكام):

«الْمُنْتَظَرُ لِلْحَقِّ وَالْمُحَقِّينَ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَفِي ذَلِكَ مَا بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «مَنْ حَبَسَ نَفْسَهُ لِدَاعِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَوْ كَانَ مُنْتَظَرًا لِقَائِمِنَا، كَانَ كَالْمُتَشَحِّطِ بَيْنَ سَيْفِهِ وَتَرْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِدَمِهِ»^(١).

* ألا يدلّ قول الهادي إلى الحق عليه السلام: «حبس نفسه، منتظراً لقائمتنا»، على قائمٍ حيٍّ بعدَ غيابِ تَنْتَظَرُهُ النَّاسُ مَشْحَطَةً سَيُوفِهَا، اسْتِعْدَادًا لظهوره في أيّ وقتٍ؟

قالت الزيدية:

وهذا الحديث يُحمل على وجهين اثنين:

الوجه الأول:

أن يكون المراد بالقائم هو الحجة المغمور، الخائف المقهور، الحاضر غير الغائب!، لأنه قال: «مَنْ حَبَسَ نَفْسَهُ لِدَاعِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ»، فيكون المعنى: مَنْ وَطَّنَ نَفْسَهُ لِنَصْرَةِ دَاعِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، والدّاعي حتماً لن يكون إلاّ مشهوراً، فحظّه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام:

(١) الأحكام، ٢/٥٠٢

في (النهج)، حظَّ الحجج الظاهرة المشهورة، ثم قال عليه السلام: «أَوْ كَانَ مُنْتَظَرًا لِقَائِنَا»، فيكون المعنى: أَوْ كَانَ مُسْتَعَدًّا مُتَأَهِّبًا لِإِجَابَةِ دَعْوَةِ الْإِمَامِ اللَّابِدِ الْمَغْمُورِ، مَتَى مَا دَعَا وَتَوَفَّرَ لَهُ الْأَتْبَاعُ وَالْعِتَادُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُهُ بِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَيَكُونُ الشَّخْصُ مُتَأَهِّبًا لِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، مَتَى مَا عَلِمَ قِيَامَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَأَنْ يَكُونَ لِهَذَا مُتَشَوِّقًا، وَأَنْ يَسْعَى الْجَاهِلُ بِعَيْنِ الْإِمَامِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بَيْنَ آلِ رَسُولِ اللَّهِ قَدَرَ الْمُسْتَطَاعِ، وَالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَأَنَارِ أَئِمَّةِ الْهُدَى السَّابِقِينَ لَهُ خَيْرٌ مُعِينٍ فِيمَا يَبْحَثُ عَنْهُ مِنْ شَخْصِ الْإِمَامِ الْمَغْمُورِ، وَإِنْ حَصَلَ وَمَاتَ عَلَى هَذَا، كَانَ بِهَيْمَتِهِ وَعَزْمِهِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالنَّصْرَةِ لِلْإِمَامِ، كَمَا تُتَشَخَّطُ بَيْنَ سَيْفِهِ وَتَرْسِهِ فِي سَبِيلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَمِنْ مِيتَةِ غَيْرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ نَجَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الوجه الثاني:

أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَائِمِ هُوَ الْمَهْدِيِّ عليه السلام، وَالدَّاعِي مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، بِالْإِمَامِ الظَّاهِرِ أَوْ الْمَغْمُورِ عِنْدَمَا يَدْعُو، وَلَا مُشَاحَّةَ هُنَا فِي اللَّفْظِ، إِذْ أَنَّ لَفْظَةَ «الْقَائِمِ» لَيْسَتْ دَلِيلًا قَاطِعًا جَازِمًا عَلَى قِيَامِ بَعْدِ حَيَاةٍ وَغِيَابِ إِمَامِيَّةٍ، لِأَنَّنا نَسْتَطِيعُ إِطْلَاقَ لَفْظَةِ الْقَائِمِ عَلَى الْمَهْدِيِّ عليه السلام وَهُوَ لَمْ يُولَدْ بَعْدَ، لِأَنَّنا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ قَائِمٌ لَا مَحَالَةَ، أَنْظُرْ مَا نَقَلْتِ الْإِمَامِيَّةَ فِي مَسَانِيدِهِمْ، عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْقَائِمِ أَهْوَى إِمَامٌ؟ فَقَالَ عليه السلام: نَعَمْ إِمَامٌ ابْنُ إِمَامٍ^(١). أَقُولُ: تَأَمَّلِي نَعْتِ السَّائِلِ لِلْمَهْدِيِّ بِالْقَائِمِ! مَعَ أَنَّ الْمَهْدِيَّ فِي عَهْدِ الصَّادِقِ لَيْسَ حَيًّا وَلَا غَائِبًا، بَلْ إِنَّهُ لَمْ يُولَدْ بَعْدَ!، وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ «الْقَائِمِ» فِي حَدِيثِ الْهَادِي عليه السلام فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ حَيٍّ غَائِبٍ. وَرَوَايَةُ أُخْرَى عَنِ الْجَعْفَرِيَّةِ يَسْأَلُ فِيهَا أَبُو بَصِيرٍ الْإِمَامَ الصَّادِقَ عليه السلام فَيَقُولُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، مَنْ الْقَائِمُ مِنْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ عليه السلام: يَا أَبَا بَصِيرٍ، هُوَ الْخَامِسُ مِنْ وَلَدِ ابْنِي مُوسَى^(٢)، فَانظُرِي نَعْتِ أَبِي بَصِيرٍ الْمَهْدِيِّ بِالْقَائِمِ، وَهُوَ مَا زَالَ فِي صُلْبِ أَبِيهِ، لَا حَيًّا وَلَا غَائِبًا، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي أَحَادِيثِ الْجَعْفَرِيَّةِ كَثِيرَةٌ، أَعْنِي نَعْتِ الْمَهْدِيِّ بِالْقَائِمِ مِنْ قِبَلِ الْأَئِمَّةِ أَوْ أَتْبَاعِهِمُ الْمُعَاصِرِينَ لِمَا قَبَلَ

(١) إثبات الهداة، ١/١٠٩

(٢) كمال الدين، ٢/٣٤٥، بحار الأنوار: ١٤٦/٥١.

المهدي، والغريبُ أَنَا وَجدنا هذه الشبهة تُثارُ على الزيدية من أحد الإخوة المُستبصرين المُتحوّلين إلى مذاهب الإمامية، ولا أدري هل حقَّق في هذه المسألة، التحقيق الذي ينبغي أن يكون عليه مَنْ يتخذُ هذا القرارَ الخطير، هل فعلاً يستحقُّ هذا الخبر عن رسول الله ﷺ المورَدُ عن طريق الهادي عليه السلام إلى تحميله أكبرَ ممَّا يتحمل بجعله دليلاً على الغيبة والحياة للإمام القائم؟، أو لم يعلم ويطلع المُستبصرُ أن أمثال هذه الرواية كثيرٌ عن أئمة الجعفرية وشيعتهم، أعني عدم ضرورة أن يكون نعتُ القائم يدلُّ على الحياة والغيبة، أم أن المُستبصرَ لا يرى إلا القذى في العيون دون الجدوع، والله المُستعان.

نعم! ويدلُّ على ذلك أيضاً أَنَا قَدْ نُسِمِي المهدي بالمنتظر، فهل في هذا القول تصريحٌ بحياةٍ وغيابٍ فانتظار؟، وهو فعلاً المُنتظرُ لأنَّه موعودٌ به على لسان الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، ألا ترى الهادي إلى الحق عليه السلام يقول: «ترجو أن يكون الله قَرَبَ ذَلِكَ وأدناه»^(١)، يعني ظهور المهدي عليه السلام، فهل في هذا القول ما يجعلُ العاقلَ يجزمُ بالحياة والغيبة على مقتضى الإمامية؟ وكذلك القيام في حق المهدي عليه السلام، فلو قال قائلٌ: «اللهم، عجل بظهور قائم آل محمد، واجعلنا من أنصاره وأعوانه»، أكان في هذا ما يقطعُ بعقيدة الرجل من كلامه، من أنه كان يقصدُ قائماً حياً غائباً؟ والجواب: حتماً لا، وليس أدلُّ على بطلانه من قول جعفر الصادق عليه السلام الذي روته عنه الجعفرية، فقال: «يوم النيروز هو: اليوم الذي يظهر فيه قائمنا أهل البيت، وما من يوم نيروز إلا ونحن نتوقع فيه الفرج؛ لأنه من أيامنا حفظته الفرس وضيعتموه»^(٢)، ولكن أعودُ وأقول: تأمل إطلاق لفظة «القائم» على غير الحيِّ وغير الغائب، ولن أعودُ وأقول: تأمل لفظة «الفرج» بالقائم، مع العِللِ السابقة، عدم الحياة وعدم الغيبة، وفي هذا يدخلُ قول الإمام الهادي عليه السلام: «ترجو أن يكون الله قَرَبَ ذَلِكَ وأدناه».

نعم! ولزيادة البيان انظرُ أمثلةً حيةً أخرى، على تسمية الإمام المهدي عليه السلام بالقائم، من غير اعتقاد حياةٍ أو غيبة، وفيه يقول الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، مُنشأً:

(١) الأحكام ٢/٤٦٨

(٢) وسائل الشيعة: ١٧٣/٨، بحار الأنوار: ٣٠٨/٥٢.

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ عَاجِلاً بدوْلَةِ مَهْدِيٍّ يَقُومُ فَيُظْهِرُ

وانظر أيضاً نعت الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام، المهدي بالقائم، من غير اعتقاد بحياته أو غيبته، فجاء في بعض قصائده: «بِعَدْلِ الْقَائِمِ الْمَهْدِيِّ عَوْثُ الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ». وبشعر الهادي عليه السلام نختم الكلام على هذه الشبهة.

٣- قالت الإمامية:

روى الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «ستأتي من بعدي فتنةٌ متشابهةٌ كقطع الليل المظلم، فيظنُّ المؤمنون أنَّهم هالكون فيها، ثم يكشفها الله عنهم بنا أهل البيت برجلٍ من ولدي، حامل الذكر، لا أقول خاملاً في حسبه ودينه وحلمه، ولكن لصغر سنه وغيبته عن أهله، واكتنامه في عَصْرِهِ على منهاجي ومنهاج المسيح في السَّيَاحَةِ والدَّعْوَةِ والعِبَادَةِ، يُؤَيِّمُ عرسه، ويُخْلِصُ نفسه، ويكُنُّ بدءُ ناصريه من أهل اليمَن»^(١).

قالت الزيدية:

إنَّ هذه الرواية صدرت من إمامٍ عَظِيمٍ، ووجهُ تأويلها وتفسيرها بردّ الفروع للأصول، وتطبيقها على ماصحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله من النقول، وأقرت به العقول، كما ستأتي بيانه، وهو المطلوب. فنقول وعلى الله التكلان:

تأويل هذا الأثر عند أهل الشأن، أنَّه ستأتي على الناس فتنةٌ كقطع الليل المظلم، فيختلطُ الصالح بالطَّالِح، وينغمُرُ الحقُّ ولا يكادُ يظهر^(٢)، ثم يكشفُ الله هذا البلاء برجلٍ من أهل البيت عليه السلام من أبناء الحسن أو الحسين عليه السلام، حامل الذكر، أي أنَّه قد يُولدُ في

(١) عدَّة الأكياس في شرح معاني الأساس، ٢/ ٣٨٠

(٢) وفي هذا إشارة إلى إبطال قول من استدلَّ بأنَّ روايات الاثني عشر خليفة من طرق الفرقة السنية، والذي يبقى الدين بهم عزيزاً منيعاً، تدلُّ على عقيدة الإمامية في الأئمة، إذ أنَّ الفتن المظلمة، والجور والفساد، يتشرُّ والمهدي حيٌّ غائب، على رأي الإمامية، فلا يكون الدين عزيزاً ولا منيعاً حينها.

بيئة ليس له ذكرٌ فيها، ولا يُعرفُ بأنه المهدي المبشَّرُ به، هذا في حال الصبا وعدم ظهور العلامات عليه، وليس خمولاً في نسبه بل هو ممن يُعرفُ عنه ولادة الرسول ﷺ ونسبه إلى حيدرة الكرار شاهرٌ معروف، وليس خمولاً في الدين والحلم، إذ أن علامتها ظاهرة عليه، يُشارُ بها عليه، بل هو خمولٌ في عدم معرفة أحد له عند ولادته وبداية نشأته.

أولاً: خمولٌ بسبب صغر سنّه، فلا يكادُ أحدٌ يظنُّ أن هذا هو المهدي المبشَّرُ به على لسان الرسول ﷺ.

ثانياً: خمولٌ بسبب اكتتامة في عصره، فلا يكادُ يختلطُ بالناس، ولا يكادُ يكونُ له ذكرٌ بينهم، مُعزَّلٌ عنهم، ولا يُشترطُ في الانعزال والاكتمام عدم رؤية الناس له وعدم التحدُّث معهم، فإنَّ عيسى بن زيد بن علي ؑ اكتتم عن جماعةٍ ومكث عند جماعةٍ، ولكن الاكتمام من المهدي ؑ هو الانطواء وعدم الإكثار من المخالطة للناس، وبهذا يتحقق فيه الخمول.

ثالثاً: خمولٌ بسبب غيبته عن أهله، إذ أنه يرحلُ عن أهله، فيتنقل بين البلدان، على خمولٍ في شخصه من عدم معرفة أهل تلك البلدان بهذا الجائل بينهم، وبينَ ظهرانيهم، ويُعاوِدُ التنقلَ تلوَ التنقلِ مُحَمَّلاً بالعزم على الإصلاح، وإبادة الجور والظلم عن أمة جده ﷺ، وإقامة الحجة بالدعوة إلى الله، كما فعل الرسول ﷺ عند هجرته إلى الطائف ويثرب طلباً منه لعائني يعينه على هذا الدين، وكذلك المسيح عيسى ؑ، على اختلافٍ في الشهرة والخمول فيما بينهم وبين المهدي ؑ، فيصُرُ ؑ على إتمام الحجة بنشر الدين، وتعليم من يُمُرُّ بهم حلال دينهم وحرامه، ومثله في هذا مثلُ إمام اليمن الهادي إلى الحق ؑ، عندما تغرَّب وتغيَّب عن أهله ووطنه وأبناء عمومته في المدينة المنورة وانتقل إلى اليمن، وقال: «والله لئن لم يستولي في اليمن، أمرٌ لا رجعتُ إلى أهلي، أو أضرِبَ الشَّرق والغرب، حتَّى أُقيمَ لله حُجَّتَه»^(١)، فيعمل المهدي قدرَ المُستطاع، على نشر العلوم في البلدان، وبهذا يعرفُ النَّاسُ فضلَه، ويستقطبُ الأنظارَ نحوه، ويكثرُ حُبُّه وناصروه، من

(١) سيرة الإمام الهادي إلى الحق، ص ٥٠.

بلد إلى بلد، حتى يجتمع على فضله ما شاء الله أن يجتمع، وبهذا يكون قد مهد لدعوة حق تقوم، وهذا التنقل هو المقصود بتأييم العرس، وتخليص النفس في الحديث، فيقوم معلناً الإمامة في الدين، فيطلب البيعات من المسلمين المتقين، فيعينه أهل تلك البلدان، ورجال الدين، ويكون أول مناصريه هم أهل اليمن السعيد، أهل الحكمة والإيمان، من قال فيهم رسول الله ﷺ: «الإيمان يمان، والحكمة يمانية»، وهذه والله العلي العظيم، صفة أئمة الزيدية، التي يدعونها في أئمتهم، ولا تنبسط على من سواهم، ولا أدل عليها من انتشار أئمتهم في البلدان والأمصار، بنفس الأهداف التي سيجملها المهدي محمد بن عبدالله ﷺ في دعوته الجامعة إلى الله، انظر زيد بن علي ﷺ في الكوفة، والنفس الزكية ﷺ في الحجاز، ويحيى بن عبدالله ﷺ في الديلم، وإدريس ﷺ في المغرب، والحسين الفخري ﷺ في مكة، وعلي الرضا ﷺ في خراسان، والقاسم الرسي ﷺ في المدينة، ويحيى بن عمر ﷺ في الكوفة، والحسن بن زيد ﷺ في طبرستان، والهادي إلى الحق ﷺ في اليمن، والناصر الكبير الأطروش ﷺ في أمل طبرستان، وغيرهم من الأئمة الأعلام، وفي آخر الزمان سيواصل المهدي ﷺ مسيرة هؤلاء الأئمة الأبرار، في إعزاز الدين، وإزالة الظلم والجور، والقسم بين الناس بالصحاح، وسيؤيده الله بتأييده، ويُنزلُ لطفه وتسديداته على هذه الدعوة، فيتمهدها لها ما لم يتمهدها لدعوة إمام فاطمي حسي أو حسي في قبله، فيعز الإسلام ويتعش، وبهذا تقرب الساعة، ويدنو النفخ في الصور، فتأزف الآزفة، وتذهل العقول، من هول يوم عظيم. أعاذنا الله وإياكم من الخسارة فيه، وهذا أقصى ما قد يُقال هنا.

فائدة:

نعم! فالله.. الله يا طالب النجاة، لا تتبع مُشابهة الحديث، وألفاظ الغيبة والاكتمام، فتجعل هذا دليلاً على صحة قول القوم في مهديهم ابن العسكري، لأن الحق يعلو ولا يُعلى عليه، فلو كان قوتهم في المهدي بالخصوص، وبقية الأئمة التسعة بالعموم، هو قول الله والرسول ﷺ، ما واجهت الأمة جمعاء كل هذا الغموض في هذه العقيدة، وفي هذه

الغيبه المهدوية، والأمة حتماً لن تُجوع على باطل، ألا ترى الصلاة والصيام كيف ظهرت فيها النصوص من الله والرسول ﷺ، لما لها من الأهمية في حياة الفرد المسلم. ألا ترى فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وأخبار توليته وأحقيته يوم الغدير، ومنزلته من محمد، وأخوته لأحمد، وتزويجه من سيده نساء العالمين، الذي أمر به ملك الملوك تبارك وتعالى، وحضره جبريل وميكائيل ومعهم ملائكة السماء عليه السلام، ألا ترى كيف لم تُكتم عن الأمة هذه الأخبار وطارت في أرجائها ودونتها دواوينهم، وخطتها ريشهم، واستلهمتها عقولهم وقلوبهم، واختلَفَ في تطبيقها وفهمها، والخلل ليس من الله تعالى ولا من الرسول ﷺ، عندما اختلفَ فيها الناس، فالله صرح بأحقيته في كتابه الكريم وولاه يوم سأل السائل، والرسول ﷺ صرح بتوليته يوم الدوح العظيم، غدير خم، ونشر فضائله أمام الصحابة الكرام، فاتفقَ الناس على صحّة الأحاديث، وصحّة صدورها عن رسول الله ﷺ، ومع هذا أخطأوا الاستدلال، والخطأ عليهم وارد، إذ كان لهم أئمة في الدين أمثال معاوية وأذنابه، وهم علماء فضلاء في أنفسهم أهل غفلة، ومنهم غير ذلك لم يُحسنوا الاستدلال بها على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، فدّونوا ما اجتهدوا فيما يعتقدون أن فيه رداً وصرفاً لهذه الأحاديث عن ولاية المرتضى عليه السلام، فجاء بعدهم أقوام ساروا على خطى هؤلاء العلماء، وأخذوا الدين عن أفواه الرجال دون التفكر في الكتاب والصحيح من الآثار، فجعلوا من ذلك ديناً لله وللرسول ﷺ. ثم انظر رحمة الله بالعباد، وعلمه الأزلي بما يؤول إليه أمر العباد من التفرق في الدين، فجعل لهم ثقلاً يرجعون إليه، ويحكمونه فيما بينهم، فكان أيضاً في علم الله المُسبق الأزلي أن الناس ستختلف في تأويل وتفسير القرآن إلى مذاهب ومشارب متعدّدة، فعصّد ثقل القرآن الأكبر بثقل أهل البيت عليه السلام الأصغر، وجعلها علامات على الحق، وأنزل فيهم قرآناً يُتلى، يُنزههم فيه عن العقائد الفاسدة، وفي هذا من رحمة الله على العباد ما لا يخفى على أولي النهى، وعمل الرسول ﷺ على إشهار فضائل أهل بيته عليه السلام أبناء الحسن والحسين، وحثّ الناس على اتباعهم واقفاء آثارهم، ومع ذلك حصل الخطأ في الاستدلال، والتفريط في قرناء الكتاب، مع الاتفاق على ورود هذه الألفاظ فيهم من الرسول ﷺ، فتوجه العتاب على من حضرته نصوص الكتاب

في أهل البيت عليهم السلام، ونصوص الرسول صلى الله عليه وآله فيهم، ثم أتبع أقوال الرجال دون إعمال العقل والفكر في الاستدلال. ثم انظر -يا طالب النجاة- إلى أقوال الإمامية، التي انفردت بها عن أمة لا إله إلا الله، فادّعت نصوصاً على أئمة أهل البيت، لم ينزل بها قرآن، ولم يُخبر بها رسول الله صلى الله عليه وآله أصحابه الكرام، ولم تنتشر عند غير الكليني والقمي والمفيد، أعني أحاديث الأئمة الاثني عشر برسومهم وأسمائهم، بل حتى شيعة أئمتهم والمُقرّبين منهم لا يعلمون عنها شيئاً، فكيف لو طال الجهل أبناء الأئمة؟! فكيف لو طال الجهل الأئمة أنفسهم؟!، ثم حصروا لفظه «أهل البيت» في هؤلاء الاثني عشر، وألصقوا بهم جميع ما مدّحهم به رسول الله صلى الله عليه وآله وادّعو أئمتهم المعنيون بأهل البيت في الأحاديث الشريفة الكثيرة، والله المستعان، فحورّوا مقصد الرسول صلى الله عليه وآله وفرّقوا بين أبناء أصحاب الكساء، الذي غطى الحسن عليه السلام كما غطى الحسين عليه السلام. وحاولوا الاستظهار بهذه الأحاديث على عقيدتهم الجعفرية، والسؤال للعقول: لماذا لم يجعل الله والرسول لنا قاعدة نعوّل عليها، ونستدلُّ بها على هؤلاء الاثني عشر؟ كما حصل مع فرائض الصيام والصلاة، وولاية أمير المؤمنين والآيات والأحاديث في ذلك، وفضل أهل البيت بني الحسن والحسين ووجوب التمسك بهم وإنزال الله ذكرهم في القرآن الكريم، فلماذا هذا الغموض في عدم استطاعة استخراج حديث واحد يدل على الاثني عشر بأسمائهم في مسانيد الزيدية أو السنية أو حتى الخوارج!!، أليس فرض الإمامة خطيراً؟! أليست الولاية واجبة على المكلفين من الذكور والإناث؟! فلماذا، لا نجد لها ذكراً في أمّهات مسانيد أئمة الإسلام إلا في كتبكم -معشر الإمامية-؟ إن قلتم: بلى! لها ذكر، انظر حديث الثقلين وحديث السفينة، وحديث النجوم، وحديث حطّة، وهي مزبورة في كتب المسلمين الحديثية!، قلنا: ومن سلّم لكم أن أهل البيت المعنيين في هذه الأحاديث، هم الاثنا عشر أئمتكم؟ فإن قلتم: روى الكليني، وقال القمي، وبلغ المفيد، وحدّث الطوسي. قلنا: شهادة غير مقبولة! فشهادة الجار لنفسه مردودة. فخبّر كهذا الخبر انفردتم به عن الأمة، إدانة عليكم لا لكم. والعجب كل العجب! من قول بعض الجعفرية: (إنّ مذهباً، يُستدلُّ عليه من كتب خصومه، هو الأولى بالاتباع)، والله المستعان، وكيف لا أعجب،

والجعفري لا يستطيع أن يسرد لي النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم إلا من كتبهم أو بما لا يفيد العلم فضلاً عن القطع من كتب المتأخرين؟ وليجرب هذا، فإن حاول وما استطاع، فلا بأس أن يخدع نفسه بترديد التواتر، والدندنة بالعبارة السابقة، وعند الله تلتقي الخصوم.

٧- الغيبة، المدة والظهور:

زيادة في بيان فساد عقيدة الغيبة، أو فلنقل: النص على الاثني عشر، لأن الجميع مترابط، سنذكر روايات ظاهرة الزيف، والكذب على أئمة الهدى، ثم فليعمل الناظر نظره في مدى استحالة أن تكون هذه الروايات قد صدرت عن أمثال جبال العلم، الباقر، والصادق، والكاظم وغيرهم -عليهم سلام الله-، لأنها روايات يمقت ويستهجن العقل أن تصدر من الجاهل فضلاً عن العالم، فضلاً عن جهابذة آل رسول الله ﷺ، ثم فليقس بقية مرويات الجعفرية، فإنها لا تبعد عنها.

١- عن محمد بن الفضيل، عن أبي جعفر قال: «ستبقون ستة من دهركم لا تعرفون إمامكم، قلت: وكم الستة -جعلت فداك-؟ قال: ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين، أو ستون سنة»^(١).

تعليق: لن أقول: إنه قد مضى أكثر من ألف سنة، فضلاً عن الستين!، ومع ذلك لا يعرف الإمام، ولكن سأقول: انظر لفظ الصادق بـ «ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين، أو ستين سنة»، وكأنه غير متأكد، وهو الملهم بالغيب، وعالم آل محمد في زمانه ومعصومهم (على رأي الجعفرية).

٢- عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله قال: «في القائم سنة من موسى بن عمران، فقلت: وما سنته من موسى بن عمران؟ قال: خفاء مولده وغيبته عن قومه، فقلت: وكم غاب موسى عن أهله وقومه؟ قال: ثانياً وعشرين سنة»^(٢).

(١) إثبات الهداة ٣/ ٥٧٦، وقريب منه في أصول الكافي ١/ ٣٣٨.

(٢) كمال الدين ١/ ١٥٢.

٣- عن الثمالي قال: قلت لأبي جعفر: إن علياً كان يقول: إلى السبعين بلاء، وكان يقول: بعد البلاء رخاء، وقد مضت السبعون، ولم نر رخاء؟ فقال أبو جعفر: يا ثابت، إن الله تعالى كان وَقَّتَ هذا الأمر في السبعين، فَلَمَّا قُتِلَ الْحُسَيْنِ اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ على أهل الأرض فَأَخْرَهُ إلى أَرْبَعِينَ وَمِائَةَ سَنَةٍ فَحَدَّثْنَاكُمْ فَأَدْعَتُمُ الْحَدِيثَ، وَكَشَفْتُمُ قِنَاعَ السِّرِّ فَأَخْرَهُ اللَّهُ»^(١).

تعليق: تأمل يا صاحب النص على الاثني عشر وصاحب الغيبة والمهدي، كيف أن الأمر كان قد وقَّته الله!! في السبعين، أي حين ولادة جعفر الصادق تقريباً عليه السلام أي أن الصادق كان من المفترض أن يكون هو المهدي لهذه الأمة، وقد قال الصادق عليه السلام: «كان هذا الأمر في فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء»^(٢) تأخر الأمر غضباً من الله لقتل الحسين عليه السلام ربطاً مع رواية أبي جعفر السابقة، والصادق عليه السلام هو السادس من الاثني عشر، والرسول صلى الله عليه وآله قد مات قبل أن يقتل الحسين عليه السلام، وبلغ الخبر بالاثني عشر إماماً قبل أن يغضب الله لقتل الحسين، ورواه علي القمي في (كفاية الأثر) عن ستة وعشرين صحابياً، ومع ذلك يقول الصادق: إن الأمر كان فيه، و الباقر عليه السلام يقول: كان في السبعين، وهما متأخران عن الرسول صلى الله عليه وآله، والرسول صلى الله عليه وآله والصحابة قد حدثوا بالاثني عشر بالأسماء والأعداد، فما هذا التناقض؟ ولكن لا بأس، لعل في هذا عبرة لقوم يعقلون، إذ لو كان أمر المهدي الإمامي الغائب ثابتاً ما احتيج إلى كل هذا التأخير من السبعين إلى المائة والأربعين والذي هو زمن الصادق أيضاً، لأن الصادق توفي سنة (١٤٨هـ)؛ لأن مسألة ظهور المهدي مسألة حتمية الوقوع، وعلم الله بوقت ظهوره واحد محتوم، وعلم الله لا يتغير ولا يتبدل في المحتوم عند الإمامية اليوم، ولكنه مع عقيدة البداء الفاسدة، سيتبدل ولو زينو القول فيه! يتبدل فيجوز أن يعلم الله أن المهدي يخرج سنة (٧٠هـ)، ثم يراجع الله عن هذا العلم فيعلم علماً جديداً أن المهدي يخرج سنة (١٤٠هـ)،

(١) أصول الكافي: ١/٣٦٨، مستدرک الوسائل: ١٢/٢٠٠، بحار الأنوار: ٤/١١٤، تفسير العياشي: ٢/٢١٨، غيبة

الطوسي: ٤٢٨، غيبة النعماني: ٢٩٣.

(٢) غيبة الطوسي: ٤٢٨، بحار الأنوار: ٥٢/١٠٦.

ثمّ يتراجعُ اللهُ عن هذا العلم فيؤخّره إلى أيّ وقتٍ يشاء!، وقد يُنكرُ الإمامية اليوم وقوع البدء في الأمور الأزليّة المحتومة الوقوع، خصوصاً في قضية انتقال الإمامة وبُدُوّ البدوات لله في إسماعيل فنقلها إلى أخيه موسى الكاظم عليه السلام، وهذه العقيدة تُفسدُ النصّ على الاثني عشر إفساداً كلياً، بل تنسفه نسفاً، لأنّها تُناقضُ مصداقيّة ما تحدّث الرسول صلّى الله عليه وآله به، ولكن لا مجالاً لإنكارها، كيف لا وداود بن محمد بن أبي القاسم، يقول: قلتُ لأبي جعفر -محمد الجواد- عليه السلام: «هل يبدوُ اللهُ في المحتوم؟ قال: نعم!!»^(١)، كيف لا ورسالة الشيخ البلاغي في البدء ناطقةٌ بحدوث البدء في أشخاص الأئمة فراجعها كلّها وتأمل جهل الشيعة بأئمتهم بعد أئمتهم فيها، فإن كان سيبدوُ اللهُ في المحتوم كما أخبر الجواد عليه السلام، فما الذي يضمنُ لكم -معشر الجعفرية- أنّ الله قد يبدو له في أمر المهدي الغائب فلا يُخرجه أبداً، ويُقيمُ السّاعة بدونِ علامة ظهور المهدي عليه السلام، والله يفعلُ ما يشاء؟! فإن قلتُم: يلزمُ من هذا تكذيب الله للرسول صلّى الله عليه وآله، فلن يحدث، قلنا: أليس في خير الصادق السابق تكذيبٌ للرسول صلّى الله عليه وآله؟ عندما قال إنّ الأمر فيه ولكن الله أخره، أليس في هذا تكذيبٌ لخبر الاثني عشر؟ والله المستعان.

نعم! أيضاً لا يفوتك أخي الباحث أن تربطَ تعلل الصادق في الرواية السابقة بالتأخير في المدّة على الثمالي، وذلك لأنهم أفسحوا حديث أئمتهم وأذاعوه، انظر هذا والصادق الحجّة على أهل زمانه يمنع أصحابه أن يحدثوا الناس بما يُخبرهم به، أليس من حقّ جميع المكلفين أن يسمعوا قول الصادق الحجّة عليهم يوم القيامة، كما سمعهُ الثمالي وخاصّة شيعة الأئمة؟ وكأني أرى الجعفريّ يمدّ صوته بأن هذا بسبب التقيّة!، فضاعَت العقول بين البداء والتقيّة، والله المستعان.

٤- وعن مهزم الأسدي قال: سألتُ أبا عبد الله: -أخبرني جُعِلتُ- فإدراك متى يكون هذا الأمر الذي تنتظرونه فقد طال؟ فقال: «يا مهزم، كذب الوقّاتون، وهلك المُستعجلون»^(٢).

(١) غيبة النعماني، ٣٠٢، بحار الأنوار، ٥٢/٢٥٠.

(٢) أصول الكافي، ١/٣٦٨، غيبة الطوسي، ٤٢٦.

تعليق: انظر هذه الرواية، تُنبئك عن قطع التوقيت بظهور المهدي الحّي الغائب، ولقد كان واضعها على لسان الصادق عليه السلام ذكياً بليداً، فقد كان ذكياً عندما عرف أن أتباع مذهبه من الجعفرية كانوا يُمنون أنفسهم، فيضربون الموعدَ تلو الموعد لقيام القائم، فلا يقوم فيه، فيضطرب الشيعة، ثم يضربون موعداً آخرًا يوقتون فيه قيام المهدي، فلا يقوم فيه، وخصوصاً بعد ما كثرت التوقيتات، فمرة بعد سقوط بني العباس^(١)، ومرة عند خروج نار تحرق دور بني أمية^(٢)، ومرة قريب من خروج محمد بن إبراهيم طباطبا الزيدي في الكوفة^(٣)، فعمل واضع هذا الحديث على وضع نهاية لهذه التمديدات، فوضع عدة روايات على السنة أكثر من إمام من أهل البيت وراو من شيعتهم، تشاركت معظمها في لفظة (كذب الوقاتون، كذب الموقتون)، فأخرج الجعفرية من هذا المزلق، هذا ما كان من شأن ذكائه. فأما بلادته ففي متن روايته عن جعفر الصادق -روحي وروح أبي له الفداء- إذ أن مهزم الأسدي يقول: (متى يكون هذا الأمر الذي تنتظرونه فقد طال؟)، انظر كيف ألقى مهزم صفة الانتظار بالصادق عليه السلام، وانظر رد الصادق بأن: «هلك المستعجلون»، أفلا يكون الصادق على ضوء هذه الرواية من المنتظرين المستعجلين، يدل ذلك على الانتظار مع الاستعجال قول مهزم (فقد طال)، أيضاً فإنه يلزم من تهليك الصادق عليه السلام للمستعجلين على ظهور أمر المهدي، تهليك من قال في دعائه: «اللهم، عجل فرج محمد وآل محمد!!»، وعليه سيهلك جعفرية اليوم، بلا أدنى شك، والله المستعان.

وبهذا، نختم الكلام في مفهوم المهدوية والغيبة، التي يدعيها الجعفرية في الإمام الثاني عشر، محمد بن الحسن العسكري، وفيها تبين نفي إمامته ومهدويته وغيبته، وبإلادة الاحتجاجات التي يحتج بها الجعفرية لإثباتها، وركاكة واضطراب ما نُقل من كتب ومسانيد الجعفرية في أمره وأمر غيبته. والحمد لله رب العالمين.

(١) بحار الأنوار: ٢٧٥/٥٢.

(٢) تفسير القمي، ٣٧٤/٢، البرهان، ٣٨١/٤، نور الثقلين، ٤١٢/٥، الصافي، ٢٢٤/٥، البحار، ١٨٨/٥٢ إثبات الهداة، ٥٥٣/٣.

(٣) بحار الأنوار: ١٨٢/٥٢.

عُودٌ لِلْكَلامِ عَلَى الإِمَامِ المَهْدِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الزَّيْدِيَّةِ

أثبتنا في بداية الرسالة، رواية وإثباتِ الزيدية لظهور المهدي عليه السلام في آخر الزمان، من روايات أئمتهم المُعْتَبَرِينَ، من غير طُرُقِ أهل الحديث والمحدثين من الفرقة السنيَّة، وأشرنا إلى ولادته، ومكان ظهوره، ومبلغ استحكام أمره، ثمَّ أشرنا إلى صفات الإمام المهدي عليه السلام عند الزيدية على لسان الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام.

وهنا نُضَيِّفُ مَا مَعْنَى أَنَّ تَنْظُرَ الزَّيْدِيَّةِ إِلَى كُلِّ إِمَامٍ قَائِمٍ بِفَرْضِ الإِمَامَةِ مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ عليها السلام، عَلَى أَنَّهُ مَهْدِيٌّ زَمَانِهِ.

كُلُّ إِمَامٍ فَاطِمِيٌّ هُوَ مَهْدِيٌّ أَهْلُ زَمَانِهِ

قال السيّد عبد الله حميد الدين في كلامه عن المهدي عند الزيدية: «توجب الزيدية السعي إلى أن يكون لكل عصر مَهْدِيُّهُ الذي يملأ زمانه عدلاً وقسطاً»، وهو كذلك، ألا ترى الرسول صلوات الله عليه وآله كَانَ مَهْدِيًّا هَذِهِ الأُمَّةَ وَمُرْشِدُهَا فِي زَمَانِهِ، وَأَلَا تَرَى أَنَّ الإِمَامَةَ خَلْفُ النُّبُوَّةِ وَتَحَلُّ مَحَلِّهَا مَعَ حِفْظِ الْفَوَارِقِ، إِذْ أَنَّ الإِمَامَ يَحِلُّ مَحَلَّ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله، فِي تَدْبِيرِ شُؤُونِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِقَامَةِ الْعَدْلِ بَيْنَهُمْ، وَالْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، يُحَسِّنُ لِلْفُقَرَاءِ وَالضَّعْفَاءِ، وَيُنْفِقُ عَلَى الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى، وَيَنْشُرُ الْعِلْمَ وَيُشَجِّعُ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وَقَدْ نَقَلْنَا مِنْ صِفَاتِ الْأئِمَّةِ عَلَى لِسَانِ الزَّيْدِيَّةِ وَالْجَعْفَرِيَّةِ مَا يَكْفِي وَيُشْفِي فَرَاغَهُ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنَ الْأئِمَّةِ، فَإِنَّهُ بِحَقِّ يَكُونُ مَهْدِيًّا هَذِهِ الأُمَّةَ، وَإِنَّ مَهْدِيًّا هَذِهِ الأُمَّةَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ لَنْ يَكُونَ إِلَّا مُتَحَلِّياً بِهَا، حَازِماً عَلَيْهَا، وَلَعَلَّ فِي تَطَابُقِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَشْتَرِطُهَا الزَّيْدِيَّةُ فِي أئِمَّةِ أَعْصَارِهِمْ، وَالصِّفَاتِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا رَسُولُ اللهِ صلوات الله عليه وآله أَنَّ مَهْدِيَّ آخِرِ الزَّمَانِ يَكُونُ عَلَيْهَا، دَلِيلاً خَفِيّاً وَجَلِيّاً، عَلَى إِكْمَالِ الإِمَامِ المَهْدِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ عليه السلام لِمَسِيرَةِ سَلْفِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام، وَعَلَى اتِّصَالِهِ بِتَسْلِسُلِ أئِمَّتِهِمْ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ، أَيْضاً يَجِبُ الْأَيُّهُمَلِ عَدَمِ التَّفَكُّرِ فِي تَخْصِيصِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله أَنْ يَكُونَ إِمَاماً وَمَهْدِيًّا هَذِهِ الأُمَّةَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ عليها السلام، وَفِي

اجتماع أهل البيت من بني الحسن والحسين سادات الزيدية على حصر الإمامة في بني فاطمة أبناء الحسن والحسين، واجعل هذا التطابق في النسب الفاطمي والتطابق في الصفات لدى الزيدية في أئمتهم الفاطميين مع الصفات المبسّر بها في المهدي عليه السلام، مُرَجَّحاً لك على صفاء العقيدة الزيدية في منهج الإمامة، وأن نظرة مَنْ نظرَ إلى بشاعة احتكار الزيدية لفرض الإمامة في بني فاطمة عليها السلام دون غيرهم من الناس، وغالباً ما يكون القائلون بهذا القول من التحرّر في اختيار الإمام من سائر الناس، مُتنازِلين عن الشروط التي شرّطتها الزيدية في أئمتها، والشروط التي شرّطتها الزيدية في أئمتها هي الشروط التي ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله سيرضى لأتمه خليفة إلا مُتَحَلِّياً بها، وفعلاً قد رضي رسول الله صلى الله عليه وآله بني فاطمة الجامعين لهذه الشروط الحميدة والفعال الحسنة، أئمة للمسلمين، فأشارَ إلى مُلارَمَتِهِم للكتاب، وأشارَ إلى أنهم لا يجتمعون على الباطل وبذلك نزلت آية التطهير، وأشارَ إلى الاقتداء بهم والركوب في سفينتهم، وإلى نُصرتهم والقيام معهم، والإتيان بواجب مودّتهم، وأنه لا يخلو زمانٌ من قائمٍ بالحقّ منهم.

نعم! ولكن علماء السلاطين يغضون الطرف عن صفات الكمال الواجب توفرها في الإمام، مع علمهم بها، وعلمهم بمن يستحقها دون سلاطينهم، وأحياناً العاطفة وادعاء السواسية بين الناس، وعدم التفرقة القبلية بين الفاطمي وغير الفاطمي إلا بالتقوى، وهذه الظاهرة وإن كانت موجودة في عهد نشوان الحميري، إلا أنّها اليوم مُستفحلة، وما سبب ذلك إلا الجهل بعظيم ثمرتها، والجهل بمقدار الفضل والتفضيل في الإسلام، إذ لو جازَ وصف الزيدية بالعنصرية في حصر الإمامة، لجازَ وصف الرسول صلى الله عليه وآله بالعنصرية عندما مدحَ أهل بيته وأثنى عليهم كَلَّ هذا الشاء الذي زبرته مُصنّفات الحديث دون غيرهم، ولجازَ وصف الرسول صلى الله عليه وآله بالعنصرية عندما حدّد هاشمياً علوياً فاطمياً لقيادة الأمة في آخر الزمان، وعلى هذا فقس ادعاء البعض تعنصر الزيدية بحصرهم الإمامة في البطنين دون سائر الناس، وكو حِرَصَ الناس على الالتفاف حولهم والتعرّف على عظيم فضلهم وعبادتهم وحُسن سيرتهم، لما قدّموا المفضول على الفاضل، وزعموا بهذا أنهم زيدية غير مُنغَلِقة! وأنّ أساس التفضيل لم يعد هذا الزمان زمانه والله المُستعان. والخطابُ

هنا لشرائح زيدية معروفةٍ بسببها، إذ زَعَمُوا أَنَّ القَوْلَ بِإِمَامَةِ المَفْضُولِ مع وجودِ الفاضل مذهب أهل البيت عليهم السلام من الزيدية، وليس لهم إمامٌ ومُعْتَمَدٌ في هذا إلا كُتِبَ المِلَلُ والنحل والنشأتُ التعريفية بهذا المذهب المتداولة في طَيِّاتٍ وحواشي كُتِبَ العامَّةُ^(١)، وشواذ الزيدية المعروفون بالاضطراب في كثيرٍ من قواعدها، حتَّى بلغنا أن البعض يقول: إنَّ الزيدية ما اعتقدت هذا الأصل إلا لتتملص من سبِّ المشائخ أبي بكرٍ وعمَرَ وعُثمان، ولكي نَجِدَ عذراً لتصحيح إمامتهم مع أفضلية علي عليه السلام عليهم!، وهذا يَحْمِلُ في طَيِّاتِهِ بُهتاناً على الزيدية ما بعده من بُهتان، فلا الزيدية تُؤْمِنُ بِإِمَامَةِ المَفْضُولِ دونَ الفاضل، ولا الزيدية تُصَحِّحُ وتؤمِّنُ بِإِمَامَةِ المشائخ الثلاثة، ولعلَّ أكثرَ ما يختلط على مَنْ وصَمَّ الزيدية بالقول بِإِمَامَةِ المَفْضُولِ مع وجودِ الفاضل، هو تعريف أهل الملل والنحل لفرقة السليمانية من الزيدية، أتباع سليمان بن جرير -رحمة الله عليه-^(٢)، فيجعل البعض هذا مذهباً للجميع، والبعض يعتمدُ في هذا على قول الإمام زيد بن علي عليه السلام عندما أتته جماعةٌ من الشيعة: «فَقَالُوا لَهُ: مَا قَوْلُكَ -يَرْحَمُكَ اللهُ- فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ فَقَالَ: عَفَرَ اللهُ لَهْمَا، مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي تَبْرَأَ مِنْهُمَا، وَأَنَا لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا خَيْرًا، قَالُوا: فَلِمَ تَطْلُبُ إِذَا بَدَمَ أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ وَلَكِنَّ الْقَوْمَ اسْتَأْثَرُوا عَلَيْنَا بِهِ، وَدَفَعُونَا عَنْهُ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ عِنْدَنَا بِهِمْ كُفْرًا، قَدْ وُلُّوا فَعَدَلُوا وَعَمَلُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»^(٣)، فيتوهم أن هذا القولُ منه عليه السلام، تصحيحٌ لإمامتهم وخلافتهم، عندما لم يتبرأ منهم، وعندما نعتهم بالعملِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وما في هذا ما يدلُّ على ما ذهب إليه القوم، نعم أبو بكرٍ وعمَرَ كما قال الإمام زيد، استأثروا على حقِّ ليس لهم بوجه، وتقدّموا مقاماً كان علي عليه السلام أحقَّ وأجدَرَ وأليقَ به منهم، ومع ذلك وُلُّوا أمرَ المسلمين بغير وجهٍ حقٍّ، فعَدَلُوا وحكّموا بكتاب الله وسُنَّةِ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في غالب أمرهم، وأمّا قول الإمام زيد بن علي عليه السلام، أن هذا التقدّم منهم على الإمام علي عليه السلام لم يبلُغْ كُفْرًا، فهو كذلك، إذ أنَّ الزيدية

(١) انظر مثلاً، مقدمة ابن خلدون ١/١٩٧.

(٢) انظر كتاب التعريفات ص ١٦٠، والملل والنحل للشهرستاني ص ١٢٨

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ٩/٣٣٠، تاريخ الطبري ٤/٢٠٤

تعتقد أن المشائخ أخطأوا عند عدم استدلالهم واستلهاهم وتفهمهم واستحضارهم تولية الرسول يوم الغدير، ومنزلة هارون من موسى، والأخوة في الدنيا والآخرة، وآيات براءة النبي لا يبلغها إلا الرسول ﷺ أو علي، وخاصف التعل، وغيرها الكثير الكثير، فلم نعلم مقدار هذا الخطأ منهم، وهل يُعدون به من الفساق أم لا؟ فآثر الزيدية السكوت في أمرهم، وجهورهم على التوقف بعدم السب ولا الترضية، والبعض منهم ذهب إلى الترضية، لما للقوم من حميد الفعال مع الرسول ﷺ في بدء الدعوة، إذ ناصروه بالمال والعتاد والأنفس، وحضروا موافقه ومشاهده، وكانت لهم يدٌ طويلة في الذب عن الإسلام، نعم! فهذا أقصى ما يُستتج من الرواية، ولا وجه فيه للقول بإمامة المفضول دون الفاضل، ويُبطل هذا القول، تصريح إمام الزيدية يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام عندما قال مُتكلماً عن التفضيل: «ولا يجوزُ العدولُ عن الأفضل فيها - الفضائل والصفات - أو من هو كالأفضل، بالإمامة إلى من هو دونه على وجه من الوجوه... الدليل على ذلك إجماع الصحابة على أن الإمامة لا يستحقها إلا الأفضل»^(١)، وكذلك سُئل نجم آل الرسول القاسم الرسي عليه السلام عن وجود إمامين في عصرٍ واحد فأشار إلى أحقية الفاضل دون المفضول، فقال عليه السلام: «أما الإمامان، فلا يجلوان من أن يكون أحدهما أفضل من الآخر، فيكون المفضول بفضل الآخر عليه قد زالت إمامته، ويلزمه تقديم الفاضل في الدين والعلم وطاعته، وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]^(٢)، وإلى هذا أيضاً ذهب الشافعي من الفقهاء فيما ذكره عنه أبو عاصم العبادي^(٣)، وإلى ذلك أيضاً يُشير أحمد بن عبدالله الطبري في كتابه (الرياض النضرة في فضائل العشرة)^(٤). وبهذا يزول الإشكال، في بطلان جواز ولاية المفضول مع وجود

(١) الدعامة، ليحيى بن الحسين بن الحسين الهاروني ص ١٠٢، ص ١٠٥، وهو الكتاب المطبوع تحت عنوان الزيدية، والمنسوب

لصاحب بن عباد - رحمه الله -، وهو غلط.

(٢) انظر مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي: ٢/ ٦٤١.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ١٢١.

(٤) الرياض النضرة، ٢/ ١٧٣.

الفاضل، ويعضدهُ كلام وإقرار سادات أهل البيت الآتية، والدّالة على عدم الرضا بإمامة المفضول على الفاضل.

ومع ما سبق من كلام أئمة الزيدية على عدم صحّة إمامة المفضول مع وجود الفاضل، يذكر المولى الحجّة السيد مجد الدين إجماع أهل البيت عليهم السلام، على عدم قولهم بصحة بيعة وإمامة أبي بكر، فقال المولى أيداه الله: «وكيف تصحّ البيعة وقد أجمع أهل بيت النبوة، أوهم وأخرهم، وسابقهم ولاحقهم، على عدم صحّتها، وإنما اختلفوا في التأويل للمشائخ الثلاثة، أمّا أنّها صحّت البيعة وتمت الإمامة، فلم يقل بذلك أحد منهم»^(١)، ويُعضد الإجماع الذي حكاه المولى أسعده الله، الإجماع الذي حكاه قبله، فخر الآل وفضيهم الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، عندما قال: «أجمع علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله أن عليّ بن أبي طالب كان أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأولاهم بمقامه، ثم من بعد أمير المؤمنين الحسن، والحسين أولى الناس بمقام أمير المؤمنين، ثم من بعد ذلك علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله، وأتقياؤهم»^(٢)، أيضاً نجد إبراهيم بن عبد الله الحنجبي يثبت أن سادات بني هاشم في زمانهم لم يكونوا يقولوا بتفضيل المشائخ على علي عليه السلام، فيقول مخاطباً للإمام الشافعي -رحمه الله-: «ما رأيت هاشمياً قد قدم أباً بكر وعمر على علي -رضي الله عنه- غيرك!»^(٣)، ويزيد هذا قوّة من الواقع، ما رواه البخاري في (صحيحه) عن أم المؤمنين عائشة، من إظهار موقف الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من بيعة أبي بكر ومبايعة أهل السقيفة له، عندما مكثت ستّة أشهر وهو مغاضب لا يستثار القوم عليه بالخلافة، وهو من أتت توليته يوم الغدير أمام الجمع الغفير من المسلمين، وكان معه جمع من الصحابة فيهم طلحة والزبير، وفي هذا التأخر عن البيعة إشارة بعدم رضاه عن إمامة وخلافة من تمت له، كيف لم يكن معارضاً وساخطاً وهو يرى أن القوم استبدوا عليه،

(١) مجمع الفوائد، ص ٣٩٣

(٢) روى هذا الخبر مسند أهل الكوفة الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البطحاني الحسني العلوي عليه السلام، في كتابه الجامع الكافي ٦/ ١٧٨، وعنه نقل العلامة محمد بن حسين الحوثي، في مختصره المختار من الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأبرار ص ٧٢٣، وعنه نقلنا.

(٣) الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، ص ٢٦٤، وهو عن طبقات السبكي ١/ ١٩٤.

وأنه أحق بهذا الأمر بهم، وهو الأحق، فقد أورد البخاري في (صحيحه) مخاطبة حامل آيات البراءة لأبي بكر، فكان من قوله له: «إِنَّا لَمْ نُنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْراً سَأَفَهُ اللهُ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّا نَرَى لَنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ نَصِيباً، فَاسْتَبَدَدْتَ!! بِه عَلَيْنَا، فَوَجَدْنَا!! فِي أَنْفُسِنَا»^(١). وكذلك كان موقف ربحانة رسول الله الحسن بن علي عليه السلام عندما أرسل كتاباً إلى أهل البصرة يُصرِّح فيه أنهم (عليٌّ وولده) أحق بمقام رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه، فقال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا وَكَانَ النَّاسُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَهَدَى بِهِ الْخَلْقَ، ثُمَّ قَبَضَهُ وَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ بِمَكَانِهِ!!، غَيْرَ أَنَّ أَقْوَامًا تَقَدَّمُونَا وَاجْتَهَدُوا فِي طَلْبِ الْحَقِّ، فَكَفَفْنَا عَنْهُمْ تَحْرِيماً لِإِطْفَاءِ نَارِ الْفِتْنَةِ، حَتَّى جَاءَ قَوْمٌ غَيْرُوا وَبَدَلُوا فَحَارَبْنَاهُمْ»^(٢)، وجاء في رسالة أخرى للإمام الحسن عليه السلام، أرسلها إلى معاوية بن أبي سفيان: «وَقَدْ تَعَجَّبْنَا لِتَوَثُّبِ الْمُتَوَثِّبِينَ عَلَيْنَا فِي حَقِّنَا وَسُلْطَانِ نَبِيِّنَا صلوات الله وسلاماته عليه، وَإِنْ كَانُوا ذَوِي فَضِيلَةٍ وَسَابِقَةٍ فِي الْإِسْلَامِ فَأَمْسَكْنَا عَنْ مُنَازَعَتِهِمْ مَخَافَةَ عَلَى الدِّينِ..»^(٣) ويُعَضِّدُ الإِجْمَاعَ الَّذِي رَوَاهُ فِقْهِهِ الْآلُ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى وَالْعَلَامَةُ الْمُؤَيَّدِيُّ عليه السلام، مَا سَبَقَ وَأَنْ ذَكَرَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّهِيدِ السَّعِيدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا كُنَّا أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ وَلَكِنَّ الْقَوْمَ اسْتَأْثَرُوا عَلَيْنَا بِهِ، وَدَفَعُونَا عَنْهُ»، وَيُعَضِّدُهُ أَيْضاً فِعْلُ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عليه السلام مَعَ شَاعِرِ بَنِي فَاطِمَةَ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ، عِنْدَمَا ارْتَجَلَ الْأَخِيرُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَائِلاً:

ويوم الدَّوْحِ دَوْحِ غَدِيرِ حُمٍّ أَبَانَ لَهُ الْوَالِيَةَ لَوْ أُطِيعَا
ولكنَّ الرِّجَالَ تَبَايَعُوهَا فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خَطِراً مَبِيعَا
ولمَّ أَبْلَغْ بِهِمْ لَعْنًا وَلَكِنْ أَسَاءَ بِذَلِكَ أَوْ هُمْ صَنِيعَا

فَقَرَّرَهُ الْبَاقِرُ عليه السلام بِالسُّكُوتِ، وَفِي هَذَا مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ إِيَابَانِهِ عليه السلام بِصَحَّةِ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ يَعِدُّهَا مِنْ أخطر البيعات، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَرَى أَنَّ فِعْلَهُ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ اللَّعْنَ، وَهَذَا الشَّعْرُ عَنِ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللهُ - ثَابِتٌ، وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْجَعْفَرِيَّةِ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ سَبِّ أَكْبَرِ سَادَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام لِلْمَشَائِخِ وَمِنْهُمْ الْبَاقِرُ عليه السلام. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَزَانَ فِي كِتَابِهِ (الصَّحَابَةُ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ) دَلَائِلَ كَثِيرَةً

(١) صحيح البخاري ح ٣٣٩٨.

(٢) الصحابة عند الزيدية، لمحمد سالم عزان، نقله عن منهاج القرشي - مخطوط، و مآثر الأبرار ١/ ٢٣٢

(٣) الصحابة عند الزيدية، لمحمد سالم عزان، نقله عن الحدائق الوردية ١/ ١٦٩. مقال الطالبين ٥٦.

على صحّة الإجماع على عدم رضا آل رسول الله ﷺ بإمامة أبي بكر ومن بعده، كذلك على إجماعهم على عدم السبِّ لهم، فُنْحِيلُ المُهْتَمَّ عليه. نعم! فإن ثبتَ هذا بطلَ قول مَنْ رمى الزيدية بالقول بإمامة المفضول مع وجود الأفضل^(١)، استناداً على تصحيحهم لإمامة المشائخ وتحقيق بيعتهم على الوجه المرصّي عند سادات أهل البيت ﷺ، لأنَّ صحّة الإمامة والرضا بها عن أهل البيت غير ثابت، ولا دليل على ثبوته البتة.

عودُ إلى الكلام عن الإمام المهدي ﷺ، إذ أننا قد وقفنا على حثِّ العقول لاستشفاف مدى المطابقة بين الصفات التي جعلها أئمة الزيدية من أهل البيت ﷺ، بما في هذه الصفات صفة النسب الفاطمي، وبين الصفات التي بُشِّرَ بها في المهدي ﷺ وبما فيها النسب الفاطمي، وأنَّ الأخير المنتظر ﷺ يكمل مسيرة سلفه الأئمة من أبناء عليٍّ وفاطمة ﷺ. وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ كونَ الزيدية تطلبُ أن يكون كلُّ إمام من أئمتها هو مهديٌّ زمانه لا يتنافى مع كونهم يُقرّون بظهور إمامٍ في آخر الزمان وصدِّقَهُ ودلَّ عليه رسول الله ﷺ، يُصلحه الله في ليلة، أي يبيءُ له أسباب القبول والنصر وما يحتاج إليه لقيادة الأئمة ويجعله يقوم ويدعو في ليلة أو ليلالي قليلة.

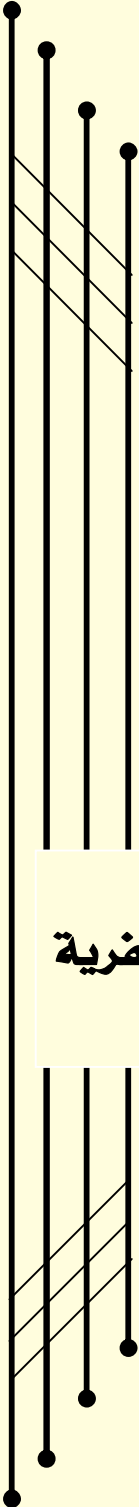
وقبل إتمام الكلام في هذه الرسالة، يجب أن نُشيرَ إلى أنَّ الإمام المهدي ﷺ أملٌ منشودٌ ترجوه الأئمة الإسلامية ككلِّ ليعزَّ دين الله والرسول ويُظهره على الدِّين كلاً، وفي نفس الوقت لا يجب أن نتواكل ونهمل ونُدعي العجزَ عن الإصلاح للنفس وللمجتمع وللأمة الإسلامية ككلِّ، ببذل الجهد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأيِّ مرتبةٍ من مراتبه الثلاث توفّرت لك، وليسع الجميع أن يكونوا مهديّين أزمتهم، بأن يتحلّوا بأخلاق المهدي ﷺ التي هي أخلاق الحبيب المصطفى - صلوات الله عليه وعلى آله -.

وبهذه النكتة، نختمُ رسالتنا عن الإمام المهدي ﷺ، وما تفرَّع على شخصه من العقائد الباطلة، المُعتَقَد بها فيه، وهُنا أدعو الله تعالى بدعاء إمام الزاهدين والعابدين علي

(١) لمزيد تحقيق وإطلاع في المسألة، انظر كتاب الدعامة ص ٩٩ فما بعدها، أيضاً انظر الإشارة إلى هذا في المختار من

بن الحسين عليه السلام والرحمة والرضوان: «اللَّهُمَّ، أَنْطِقْنِي بِأَهْدَى، وَأَهْمُنِي التَّقْوَى، وَوَقِّنِي
لِلَّتِي هِيَ أَزْكَى، وَاسْتَعْمِلْنِي بِمَا هُوَ أَرْضَى. اللَّهُمَّ، اسْلُكْ بِي الطَّرِيقَةَ الْمُثَلَّى، وَاجْعَلْنِي عَلَى
مِلَّتِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا، وَمَتَّعْنِي بِهَدْيِ صَالِحٍ لَا أَسْتَبْدِلُ بِهِ، وَطَرِيقَةَ حَقٍّ لَا أَرِغُ عَنْهَا، وَنِيَّةٍ
رُشِدٍ لَا أَشْكُ فِيهَا، وَأَكْمِلْ ذَلِكَ لِي بِدَوَامِ الطَّاعَةِ، وَلِزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَرَفْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ،
وَمُسْتَعْمِلِ الرَّأْيِ الْمُخْتَرَعِ. اللَّهُمَّ، وَفَّقْنِي إِذَا اشْتَكَلَتْ عَلَيَّ الْأُمُورُ لِأَهْدَاهَا، وَإِذَا تَشَابَهَتْ
الْأَعْمَالُ لِأَرْكَاهَا، وَإِذَا تَنَاقَصَتِ الْمَلَلُ لِأَرْضَاهَا». اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا
كثيرًا، وَسَلَامًا عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ.

١٠/١/١٤٢٧هـ



ثانياً: العصمة عند الزيدية والجعفرية

العِصْمَة عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ وَالْجَعْفَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، النبي الأمين المعصوم من كبائر الظنون والذنوب، وعلى آله الطيبين الطاهرين، المعصوم أصحاب كسائهم، والمعصومة جماعة ذريتهم، ورضوانه على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن موضوع العِصْمَة، موضوعٌ شغل طائفةً من الباحثين، بل حتى المُقلِّدين من العامة، وهو الموضوع الوعرُ في مسالكه، المُتمقُّ في حُجَج أصحابه، وهذا بحثٌ يُسهم بإذن الله تعالى في بيان العِصْمَة من منظورٍ قد يكون غائباً عن بعضنا، وقد خصصنا الكلام فيه على فرقتين من الشيعة، وهما الزيدية والجعفرية، وإنما خصصنا الجعفرية بكلامنا هنا لأنها هي الطائفة التي حققت في هذا تحقيقاً كثيراً، وغلت فيه غلوّاً ظاهراً، وفي المقابل عرَضنا رأياً آخر لجماعة أهل البيت عليهم السلام من سادات بني الحسن والحسين أئمة الزيدية، لأن الجعفرية استعرضوا رأي أفراد أهل البيت الاثني عشر فقط، ولسنا نتكلم في هذا كله عند هؤلاء وهؤلاء إلا بُعِيَة الوصول إلى القول الحق في موضوع العِصْمَة بإذن الله تعالى، ورداً على ما يثيره المخالف، فكان للبحث ثلاثة فصول، الفصل الأول: في بيان عقيدة الزيدية في العِصْمَة. والفصل الثاني: في بيان عقيدة الجعفرية في العِصْمَة. والفصل الثالث: في استعراض شبه يثيرها الجعفرية على نظرية العِصْمَة عند الزيدية.

الفصل الأول:

بيان عقيدة الزيدية في العصمة

وكلامنا في العصمة عند الزيدية ينقسم إلى أربعة أوجه، منها:

الوجه الأول: أن تعلم أن الزيدية في مسألة العصمة على عقيدتين وكلها متينة (بالدليل): أولها: عصمة الأفراد. وثانيها: عصمة الجماعة. فأما عصمة الأفراد، فإنها لا تكون إلا فيمن ثبت النص عليه، وتواترت القرائن من الكتاب والسنة حوله، وقد ثبت النص على عصمة عليٍّ عليه السلام والحسين عليه السلام، فأثبت الكتاب والسنة عصمته وعصمتها -سلام الله عليهم أجمعين-، وذلك في آية التطهير، وهذا الكلام فيما يخص الأئمة الثلاثة، وإلا فالكلام عامٌّ في أصحاب الكساء الخمسة، ولكن المقام هنا مقامُ الكلام على عصمة الأئمة منهم. قال الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، فيما سمعه عنه إسماعيل بن إسحاق، أنه سُئِلَ: «عَنْ رَجُلٍ تَجَوَّزَ شَهَادَتَهُ وَحَدَهُ؟ فَقَالَ [أحمد بن عيسى عليه السلام]: لا، إلاَّ عَلِيًّا وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، فَقِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا تَهْمُ مَعْصُومُونَ»^(١)، وفي ذلك ما روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي -رحمة الله عليه- في كتابه (مناقب أمير المؤمنين) بسنده عن الإمام زيد بن علي عليه السلام أنه قال: «المعصومون من خمسة: النبي صلوات الله عليه وآله، وعليٍّ، وفاطمة، والحسن، والحسين»^(٢)، ورواه عنه عليه السلام أيضاً ابن عساكر في (تاريخ دمشق)^(٣)، وروى الحافظ محمد بن سليمان -رضي الله عنه-، عن الباقر عليه السلام أنه قال: «المعصومون من خمسة: رسول الله، وعليٍّ، وفاطمة، والحسن، والحسين -صلوات الله

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام.

(٢) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، للحافظ محمد بن سليمان الكوفي عليه السلام: ج ٢/ ص ١٥٣/ ح ٦٢٨.

(٣) تاريخ دمشق: ١٩/ ٤٦٤.

عليهم أجمعين»^(١). وقال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام، مُتَكَلِّمًا عن العِصْمَةِ الفرديّة في كتابه (الرسالة النافعة بالأدلة الواقعة): «وَلَمْ تَقَعِ الْعِصْمَةُ فِي مَن عَلِمْنَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ إِلَّا لِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَابْنَيْهَا - سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -»^(٢).

الوجه الثاني: أن تعلم أنّ المنصوص عليهم من الأئمة الذين هم أصحاب الكساء عليّ وولدها، بل حتى الأنبياء - صلوات الله عليهم -، ليسوا معصومين عند الزيدية إلا عن موافقة الكبائر المخلة، فأما ما دونها من مُقَارَفَاتٍ للذنوب الصغيرة فليسوا بمعصومين عنها، بل لا يخلو مخلوق عنها، كالأخطاء غير المتعلقة بالتبليغ بالنسبة للأنبياء - صلوات الله عليهم -، وهي من أنواع الظلم الذي قال عنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يُغْفَرُ فَظُلْمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْهِنَاتِ»^(٣)، والهنات هي: العوارض الحياتية المؤدية إلى ارتكاب الصغائر، ويقول المولى العلامة السيد الحسين بن يحيى الحوثي - حفظه الله - مُبَيِّنًا الفرق بين عقيدة الزيدية في العصمة وعقيدة الجعفرية: «والعِصْمَةُ عِنْدَنَا عَنِ الْكِبَائِرِ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ عَنِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، وَحُجَّتُنَا: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مَعْصُومُونَ وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِمُقَارَفَةِ الذُّنُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وَقَالَ فِي مُوسَى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وَقَالَ فِي يُونُسَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وَفِي دَاوُدَ: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]، وَفِي آدَمَ: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]. وَالْعِصْمَةُ عِنْدَنَا: الْأَطَافُ وَتَنْوِيرُ يَحْتَارُ صَاحِبِهَا مَعَهَا تَرَكَ الْمَحْرَمَاتِ، وَفَعَلَ الْوَاجِبَاتِ، وَلَيْسَتْ بِالْإِجْبَارِ وَإِلَّا لَمَا كَانَ لِصَاحِبِهَا مَزِيَّةٌ وَفَضْلٌ، وَلَمَا اسْتَحَقَّ الْجَزَاءُ»^(٤) اهـ كلامه عليه السلام. وقال السيد العلامة محمد عبدالله

(١) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ج ٢/ ص ١٦٢/ ح ٦٣٩.

(٢) الرسالة النافعة بالأدلة الواقعة.

(٣) نهج البلاغة، خ ١٧٦.

(٤) الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس، ويليهِ الجواب الراقي عن مسائل العراقي.

الضحّياني - حفظه الله - في كتابه (نظرات في ملامح المذهب الزيدي): «وَمِنْهَا: أَنَّ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مُتَزَهِّوْنَ عَنِ ارْتِكَابِ الْكَبَائِرِ، وَمَا فِيهِ خِسَّةٌ وَضِعَةٌ مِنْ الصَّغَائِرِ، وَمَا يُرَوَى فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، أَمَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ عِصْيَانِ بَعْضِهِمْ فَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ عَلَى جِهَةِ الْخَطَأِ وَالتَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ عَلَى جِهَةِ التَّجَرِّيِ وَالْعِصْيَانِ» (١) اهـ.

نعم ! فهذا ما كان من الأنبياء - صلوات الله عليهم -، وهم عند الزيدية أعظم درجة من أصحاب الكساء الخمسة، - عدا نبينا محمداً ﷺ، وسنأتي هنا على إثبات عدم عصمة المنصوص عليهم عليٌّ وولديه (ع) من صغائر الذنوب التي لا تضر ولا تؤهم خلافاً لطريق الحقّ ومنهجه، كأخطاء الأنبياء ﷺ السابقة الذكر، فنقول متكلمين على الله: إنَّ منها في حقِّ أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ، ما نجدُه جلياً من خلال دُعاءه الذي قال فيه: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، فَإِنْ عُدْتُ فَعُدْ لِي بِالْمَغْفِرَةِ. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا وَآيْتُ مِنْ نَفْسِي، وَلَمْ تَجِدْ لَهُ وِفَاءً عِنْدِي. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا تَقَرَّبْتُ بِهِ إِلَيْكَ بِلِسَانِي، ثُمَّ خَالَفَهُ قَلْبِي. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي رَمَزَاتِ الْأَلْحَاطِ، وَسَقَطَاتِ الْأَلْفَاطِ، وَشَهَوَاتِ الْجَنَانِ، وَهَفَوَاتِ اللُّسَانِ» (٢)، فإنَّ هذا كله جائزٌ على أمير المؤمنين الوقوع فيه، وليس هذا يُنافي العِصْمَةَ، فإنَّ العِصْمَةَ من كبائر الذنوب، والله قد عصمه منها عندما أوجب طاعته، وما وقع على أمير المؤمنين حُكْمَ به على ابنه الذي هو خيرٌ منهما، ومن ذلك ما رواه محمد بن منصور المرادي، بسنده، عن أبي جعفر الباقر ﷺ، أنه قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ فِي حَاجَةٍ، فَسَأَلَهُ أَنْ يَقُومَ بِهَا؟. فَقَالَ: إِنِّي مُعْتَكِفٌ، فَجَاءَ إِلَى الْحَسَنِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَنْتِ أبا عبد الله ليقوم معي في حاجة، فقال: إِنِّي مُعْتَكِفٌ، فَقَامَ مَعَهُ الْحَسَنُ فِي حَاجَتِهِ، فَجَعَلَ طَرِيقَهُ عَلَى الْحُسَيْنِ، فَقَالَ: يَا أَخِي، مَا مَعَكَ أَنْ تَقُومَ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي مُعْتَكِفٌ، قَالَ الْحَسَنُ: لِأَنْ أَقُومَ مَعَ أَخِي الْمُسْلِمِ فِي حَاجَتِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اعْتِكَافِ شَهْرٍ» (٣)، وهنا فتأمل -رحمك الله- كيف

(١) نظرات في ملامح المذهب الزيدي، للعلامة الضحّياني.

(٢) نهج البلاغة، خ ٧٨.

(٣) أمالي أحمد بن عيسى ﷺ.

عاتب الحسن الحسين، على خطأ صغير للحسين فيه عُذْرُهُ، ولم يكنُ المانعُ له من القيام مع الطالبِ للحاجة إلا التأويل بالاعتكاف، فصَحَّحَ له الحسن المجتبي -صلوات الله عليه وعلى أخيه-، وهذا فصغيرٌ من الخطأ، ليست العصمة تضمنُ عدم وقوعه على الأئمة المنصوص عليهم علي وولده، وغير هذا فأمثلة كثيرة، ولكننا نختصرُ المقال بهذا البيان، وسيأتي عليه مزيد بيان عند الكلام على عقيدة الجعفرية في عصمة أئمتهم الاثني عشر، بإذن الله تعالى.

الوجه الثالث: يخصّ عقيدة الزيدية في عصمة جماعة أهل البيت عليهم السلام، وفيه نتكلم عن مَنْ هُمْ أهل البيت بعد الحسين، وفيه اعلم -رحمك الله-، أنه لم يثبت لغير علي والحسين نصّ اسمي لإثبات الإمامة، من طريق الزيدية، ولا يصحّ عندنا ما انفردت به الجعفرية دون الأئمة!! من النصّ على التسعة من ولد الحسين، وإن كانوا في الحقيقة مُجمعين معنا على إمامة الثلاثة، ونحن غير مُسلمين هُم بإمامة التسعة الإمامة الربانية النصية. ثمّ أجمعنا وإياهم على حجية قول الرسول صلّى الله عليه وآله: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنّهم لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»، وقوله صلّى الله عليه وآله: «مثلُ أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرقٌ وهوى»، ومنها حديث النجوم، وأمثاله وأمثالها من الأحاديث الدالة على حجية أهل البيت عليهم السلام، وعلى استحالة مفارقتهم للحق. ثمّ اختلفنا وإياهم في مَنْ هُمْ أهل البيت.

نعم! وبعد الإجماع على حجية هذه الأحاديث اختلفنا مع الجعفرية في مَنْ هُمْ أهل البيت المقصودين بالأحاديث، فهُم ذهبوا إلى أنّهم الاثنا عشر، علي والحسن والتسعة من ولد الحسين، ونحن ذهبنا إلى أنّهم الأئمة والمقتصدون من ذرية الحسن والحسين إلى يوم القيامة، ومما نعيبهُ ويعيبهُ العقل على الجعفرية، هو تخصيصهم لفظة «أهل البيت» وحصرها في اثني عشر شخصاً، بالرغم من اشتغال لفظة «أهل البيت» على بني الحسن والحسين، فهُم بهذا جعلوا الاثني عشر كلّ أهل البيت، وعليه فإنّه لا يصحّ أن يكون هناك

اليوم سادة ولا أشراف يُطلق عليهم أهل البيت، لأنَّ أهل البيت لا بقاء لهم إلاَّ في الإمام الثاني عشر الغائب؟!، وعندني (وأشكُّ أنَّ يُخَالَفَ فِي هَذَا عَاقِل) أنَّ في هذا إفراطاً في القول، فالحقُّ أن تخصيص الجعفرية وابتزازهم قدسيَّة أحاديث الثقلين والنجوم والسفينة، وجعلها في اثني عشر شخصاً مجازفةً سببها النصُّ الجليُّ الاثني عشري عند الجعفرية والخفيِّ (بل المعدوم) عند الزيدية، بل وعند الأُمَّة الإسلاميَّة قاطبة!! . فإن قيل: مهلاً عبتونا، بما أنتمُّ به مؤمنون، إذ كيف خصصتم الأئمة والمقتصدين من ذريَّة الحسن والحسين بهذه الأحاديث دون الظالمين من هذه الذريَّة؟ فإنه على قولكم يجب أن يكون الظالمون من ذرية الحسين داخلين في قداسة هذه الأحاديث وما تدلُّ عليه؟، ولكنكم استثنيتموهم هكذا بلا مخصص! .

قلنا: نحنُ فضلنا أهل البيت ﷺ بعموم ذريَّة الحسن والحسين، لتفضيل الله واصطفائه لهم، وهم في أصلاب آبائهم، فمن وُلِدَ منهم، وبلغ التكليف، فإنه لن يكون إلاَّ واحداً من ثلاث طوائف، فإما أن يكون ظالماً لنفسه، يرتكب ما يرتكبه النَّاس من المعاصي، وإما أن يكون مُقتصداً عابداً زاهداً، وإما أن يكون سابقاً بالخيرات، وهذا الرَّجل الحسني أو الحسيني هو أفضل سابقيه من الذريَّة، إذ هو الإمام الأمر بالمعروف والنَّاهي عن المنكر، وهو العابد والزاهد.

فإن قلتم: بقيَ الزمانا لكم قائماً، لماذا استثنيتم الظالمين من الذرية؟، قلنا: لم نستثنِ إلاَّ من استثناهُ الله تعالى منهم، والله سبحانه وتعالى استثنى طائفة الظالمين، وذلك في قوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وحال الآية يقول: إنَّ الإمامة يا إبراهيم ستكون في ذريَّتكَ، وذريَّتكَ سيكون منهم الصَّالحون (السَّابقون بالخيرات) والإمامة فيهم، وسيكون فيهم ظالمون وهؤلاء الإمامة عنهم بمعزل. ولا خلاف بيننا وبين الجعفرية أنَّ المقصود بذريَّة إبراهيم في الآية هم ذريَّة محمد، وذريَّة محمد هم ذريَّة علي، وذريَّة علي هم ذريَّة الحسن والحسين، لا أنَّهم ذريَّة الحسين دون الحسن، ولا أنَّهم التسعة

من ولد الحسين دون بقية ذرية الحسين، بل إن ذرية إبراهيم هم ذرية الحسن والحسين بدون تفريق، وهذا كلام العقل والنقل، ويعضد ما سبق من كلامنا حول اصطفاء الله لعموم ذرية إبراهيم (ذرية الحسن والحسين)، وانقسامهم إلى ثلاث طوائف، قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، نعم! فنحن استثنينا الاقتداء بالظالمين وعدم اشتغالهم على خصوص قدسية ثقل الله الأصغر، ووجوب التبعية لهم، ومع هذا فإننا لا ننفي اشتغال لفظه «أهل البيت» عليهم، ولكننا نميزهم بطائفتهم التي اختاروا الانضواء تحتها، فنقول: هذا ظالم لنفسه، والله لم يحنأ على الاقتداء بالظالم، ولفقيه أهل البيت ومقتصديهم الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، في معنى كلامنا الأخير كلاماً رائعاً، احتواه (جامع علوم آل محمد) للشريف الحسيني فليراجع.

وخلاصة كلامنا في هذا الوجه: أن تخصيص الجعفرية أئمتهم الاثني عشر بلفظة "أهل البيت" الواردة في الأحاديث النبوية، دون بقية الذرية الحسينية الحسينية باطل، وأن تعميم هذه اللفظة على الصالحين (المقتصدين والأئمة) من ذرية الحسن والحسين دون الظالمين هو الأليق بالدليل، وهو الأقوى في الحجة. وإن عارضنا الجعفرية في هذا، قلنا: أخبرونا -هدانا الله وإياكم- من هم عباد الله الذين اصطفاهم الله، فكان منهم الظالمون والمقتصدون والسابقون بالخيرات؟ على أنه قد ثبت من طريق الجعفرية بروايات كثيرة أن هذه الآية خاصة بذرية الحسن والحسين، وننبه هنا من الوقوع في شرك تخصيص التسعة من ولد الحسين بصفة السابق بالخيرات وجعل صفة الظلم للنفس والاقتصاد من نصيب بني الحسن والحسين من غير التسعة، فلنا في هذا مداخل ومدخل. ثم نطلب منهم تدبر قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فيه استنتاج لطيف، ينحو نحو ما انتحيناها قريباً، ونجعل استنباطه للقارئ.

الوجه الرابع: يَخْصُّ عقيدة الزيدية في عِصْمَةِ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وفيه نتكلم عن معنى عِصْمَةِ الْجَمَاعَةِ، وذلك بعد أن أشرنا قريباً إلى عدم ورود نصوصٍ ربانيةٍ اسميةٍ خاصةٍ في إمامة أفراد هذه الذرية بعد الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأشرنا إلى مَنْ هُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ أَهْلُ الزَّعَامَةِ وَالْإِمَامَةِ وَأَتَمُّ الصَّالِحُونَ مِنْ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، واختصاصهم بأحاديث الثقلين والنجوم وأمثالها، وهُنَا نتكلم عن أبعاد وأهمية أحاديث الثقلين والسفينة والنجوم، و تدعيم عقيدتنا في وصف إجماع جماعة أهل البيت بالعصمة، فأما أهمية ودلالة الأحاديث فهي غير غابية ولا خافية، وَلَكِنَّا نَقُولُ مُخْتَصِرِينَ: إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْلَمُهُ الْأَرَبِي، عَلَّمَ أَنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعد انقطاع النبوة والوحي بموت رسولها الخاتم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سينالها ما نال الأمم السابقة، من التفرق والتشردم، فأراد سبحانه وتعالى بعظيم رحمته أن يجعل لهذه الأمة علاماتٍ إلى الحق، فنصب فيهم أهل بيت نبيهم، ذرية فاطمة، ذرية الحسن والحسين، وقرتهم على لسان رسوله الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابه الكريم، وجعلهم كسفينة نوح، فكان الحق في هذه الذرية الحسنية الحسينية، ومع أئمتها وعلمائها، وفي أصولها وتقريراتها. فَإِنْ قِيلَ: وكيف ذلك ونحن وأنتم واقفون على اختلاف بين علماء بني فاطمة أئمة الزيدية، في الأصول والفروع؟.

قلنا: في هذا الطرح تضخيم لهوة الاختلاف بين أئمتنا، أئمة أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إذ ليسوا عند التحقيق بمختلفين في أصول دينهم العقديّة، بعكس فروع الشريعة مما للاجتهاد فيه مسرح ومرتع، فإن أئمة الزيدية لا يرون بذلك بأساً مادامت اجتهاداتهم مُقَيَّدَةً بِالسُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، على أنه جديرٌ بالذكر هنا، أن نُذَكِّرَ الْقَارِئَ أَنَّ هُنَاكَ قَطْعِيَّاتٍ فُرُوعِيَّةٍ فَفَهْمِيَّةٍ ثَابِتَةٌ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا مُجْتَهِدُو أئمة الآل في الغالب الكثير، كالجهر بالبسملة في الصلوات الجهرية، والتأذين بحَيٍّ على خير العمل في الأذان، وتثنية الإقامة، وعدم المسح على الخفين، وعدم القول بالمتعة، ولا بجواز نكاح دُبر المرأة، وشرط الولي والشهود في عقود الأنكحة،.. الخ، وفي المقابل نذكر نماذج اجتهادية قد يختلف فيها الاجتهاد من إمام

لآخر، كالقنوت في الفجر قبل الركوع أم بعده، ورفع اليد عند تكبيرة الإحرام، وقليل الماء وكثيره في النجاسة، وأمثالها من الأمور التي لا تخل بالعقيدة المحمدية ذاك الإخلال، خصوصاً أن لكل إمام مستنداً من الكتاب أو السنة في اجتهاده هذا، على أن الجميع اتفقوا في التوحيد والعدل والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإمامة، وعلى أركان الإسلام الأصيل كالصلاة والزكاة والصوم والحج. فإن قيل: فإن اجتهاد إمام من أئمة الزيدية في الأصول وخالف سابقه، فهل قوله فيما خالف فيه حجة؟ وهل لغيره أن يقلده في خلافه هذا؟.

قلنا: هنا يأتي تفسير إلحاقنا معنى العصمة فيمن هم دون الحسين، وجعلنا لها في جماعة أئمة أهل البيت الزيدية، فمن ثبت عنه مخالفة ما أجمع عليه أرباب سفينة نوح من أئمة آل، فإنه لا يؤخذ بقوله فيه، وعلى الأئمة الآتين بعد هذا الإمام أن يبينوا مخالفة ذلك الإمام في تلك المسألة، وذلك بعد الإحاطة بمقصد الإمام المخالف باجتهاده، فلربما كان هذا غير ثابت عنه، أو فهم على غير قصده، وأمّا الغير، فإنه يبين بطلان الخلاف متى ثبت، ويجعل من إجماع أهل البيت عليهم السلام حاكماً، وسنورد هنا أدلة على أصالة الإجماع تقرُّ بها عين الإنصاف، وهي لمذهب الزيدية شاهدة، ولمذهب الجعفرية مبطلّة، فمنها ما سئل عنه إمامنا وقُدوتنا وعلمنا ونبراسنا وياقِر علوم نبينا محمد بن علي -صلوات الله عليهما-، عندما قيل له: إنكم تختلفون؟! فقال عليه السلام: «إنا نختلف ونجتمع، ولكن يجمعنا الله على صلاة»^(١)، وقال الإمام فقيه آل رسول الله الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام (ت ٢٦٠هـ) في الإجماع الحسيني الحسيني: «كُلُّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَتْرَارُ الْعِتْرَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ، فَقَدْ لَزِمَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ الْعَمَلُ بِهِ»^(٢) وقال الحسن بن يحيى عليه السلام أيضاً، بما لو كتبت بقاء الذّهب لكان ألبق: «وإذا روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خبر، فرواه علماء آل رسول الله

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٢) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام.

عَلَى غَيْرِ مَا رَوَتْهُ الْأُمَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ الْحِجَّةُ فِيمَا رَوَاهُ آلُ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَثْبَتُوهُ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ الرَّوَايَةُ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِذَا رَوَتْ الْأُمَّةُ عَنْهُ خِلَافَ مَا رَوَى
خِيَارُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ الْحِجَّةُ وَصِحَّةُ النَّقْلِ مَا رَوَاهُ عُلَمَاءُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ، فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ بَعْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَحْكَامِ، فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالسَّنَنِ،
كَانَ مَا صَحَّ عَنْ عُلَمَاءِ آلِ رَسُولِ اللَّهِ أَوْجَبَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ، وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرُوا أَنْ
يَتَمَسَّكُوا بِهِمْ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ، فَإِنْ جَاءَ عَنْ أَهْلِ الْعِتْرَةِ مَا خْتَلَفَ الرَّوَايَةَ فِيهِ فِي
النَّقْلِ وَالْأَخْبَارِ، أَخَذْنَا مِنْ ذَلِكَ بِأَوْثَقِ مَا جَاءَنَا عَنْهُمْ وَأَحْوَطِهِ لِلدِّينِ، وَأَبْعَدِهِ مِنْ
السَّبْهَةِ.. إلخ»^(١).

فإن قيل: كيف مُحاجونا بما تروونه في كتبكم، فلسنا نروي هذا في مسانيدنا الحديثية؟.

قلنا: قد حاججتُمونا سابقاً وحاضراً باثني عشر اسماً من أهل بيت النبوة روتها كتبكم،
لم نروها في مسانيدنا، بل ولم تروها الأمة في مسانيدها، ومع ذلك فإنه لا احتجاج لكم
علينا هنا، فإنكم رويتم عن أئمتكم المعصومين ما يشهد لرواياتنا السابقة، بخصوص
حجية الإجماع الفاطمي الحسيني الحسيني، دون حجية الأفراد الفاطميين الحسينيين
الحسينيين، وما يشهد لمعقولية الخلاف بين أفرادهم عليهم السلام، فقد روى صاحب (بصائر
الدرجات) محمد بن الحسن الصفار بسنده إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: إن
رسول الله ﷺ قال: «مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لَازِمٌ، لَا عُدْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِهِ، وَمَا
لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَانَتْ فِيهِ سُنَّةٌ مِنِّي، فَلَا عُدْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِ سُنَّتِي، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُنَّةٌ
مِنِّي، فَمَا قَالَ أَصْحَابِي (تأمل) فَخُذُوهُ، فَإِنَّمَا مِثْلُ أَصْحَابِي فِيكُمْ كَمِثْلِ النُّجُومِ، فَبِأَيِّهَا أَخَذَ
اهْتَدَى، وَبِأَيِّ أَقْوَابِلِ أَصْحَابِي أَخَذْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي (تأمل) لَكُمْ رَحْمَةٌ،
قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ أَصْحَابُكَ؟. قَالَ: أَهْلُ بَيْتِي»^(٢). وهذا بين والحمد لله.

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبد الله محمد بن علي العلوي عليه السلام.

(٢) بصائر الدرجات: ١١، الاحتجاج: ٢/٣٥٥، بحار الأنوار: ٢٢٠.

ومنه عرفنا وعرفت -أخي في الله- أن الحجة والعصمة فإيها ليست إلا في جماعة أهل البيت عليهم السلام، وأن الاختلاف في أفرادهم وارد، وليس الجعفرية يُنكرون اختلاف فُتيا أئمتهم في المسألة الواحدة، يقولون لسبب التقيّة، وهذا خللٌ في نظرية العصمة الفرديّة، ومَن تتبّع سيرَ أهل الكساء -صلوات الله عليهم-، عليّ وولديه، لم يجدهم أصحاب فتاوى مُختلفة، ولا أصحاب أقوالٍ مُتضادة، مع أن مظاهر الخطر حوهم موجودة مُتوافرة، والله المُستعان. وبهذا القدر من تلك الأوجه أكتفي على رجاء أن تكون عقيدة الزيدية في العصمة قد اتّضحت بإذن الله تعالى، ولعلّها تزيد وضوحاً وجلالاً عندما نستعرض الفصل الثاني الذي يتكلّم عن عقيدة الجعفرية في العصمة.

الفصل الثاني:

بيان عقيدة الجعفرية في العصمة

وفيه نُقَدِّمُ بِمُقَدِّمَةٍ نقول: إنَّ على القارئ أن يعلم، وعلى الباحث الحاذق أن يتنبه، أنَّ عقيدة العصمة الجعفرية على أفراد الأئمة إنما هي حِبْرٌ على وَرَقِ الشُّرَاحِ، وصوتٌ في هواءِ الحُطْبَاءِ والواعظين، ونظرياتٍ بلا تطبيق، ومسانيدهم الحديثية ستُدينهم، فنقول: إنَّ الجعفرية قد أحدثت في العِصْمَةِ أقوالاً لم يكن أوائلهم مُتَبِّينِ لها، نعي قوهم: إنَّ الأئمة معصومون من الخطأ في أمور دينهم ودنياهم، صغيرها وكبيرها، العمد منها والسَّهْوِ، وهذا قولنا، والبرهان علينا، فنقول مُتَكَلِّينَ على مَنْ لا يسهو!!، مُتَكَلِّمِينَ من عدَّة أوجه:

الوجه الأول: تُبَيِّنُ فيه اختلافَ سلف الجعفرية أئمة ومشائخاً فيما يخصَّ تعريف العصمة الجعفرية، فمن علماء الجعفرية المتأخرين يقول العلامة المجلسي: «إنَّ الإمامية أجمعوا على، عِصْمَةِ الأنبياء والأئمة مِنَ الذُّنُوبِ الصَّغِيرَةِ والكَبِيرَةِ، عَمْداً وَخَطَأً وَنَسِيَانًا قَبْلَ النُّبُوَّةِ والإمامة وبعدها، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله سبحانه»^(١)، ففي الوقت الذي نجدُ العلامة المجلسي يجعل من إثبات عدم سهو الأنبياء والأئمة، والذي منهم الرسول ﷺ، إجماعاً للإمامية، الذين هم أتباع أهل البيت - كما يزعمون-، نجد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام الذي هو إمامهم!!، يلعن من لا يؤمن بأن الرسول ﷺ قد يسهو، في رواية الشيخ الصدوق في (العيون): «عن أبي الصلت الهروي، قال: قلتُ للرَّضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، إنَّ في سوادِ الكوفة قوماً يزعمون أنَّ النبي ﷺ لم يقع عليه السَّهْوُ في صلَّاته!، فقال: كَذَّبُوا لَعَنَهُمُ اللهُ، إنَّ الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو»^(٢)، أقول: والكوفة بيتُ الإمامية، ولا مجالٌ للتقيَّة هنا، فليس الأمرُ يتعلَّقُ بالسياسة ولا هو يتعلَّقُ بمحظور حتى يُتَقَيَّ لأجله، نعم! فوجدنا الإمام الرضا في هذا الموضع يلعن من لا

(١) بحار الأنوار، ١٧/١٠٨، ٢٥/٣٥٠.

(٢) عيون أخبار الرضا: ٢/٢٠٣، بحار الأنوار: ١٧/١٠٥.

يُثبت السهو مُطلقاً للرَّسول ﷺ، وهُنَا نجدُ الشيخَ المفيد (ت ٤١٣هـ)، يُنكر سهو الرسول ﷺ، فيقول: «الحديث الذي روته الناصبة، والمقلِّدة من الشيعة أن النبي ﷺ سها في صلاته... من أخبار الآحاد التي لا تثمر علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم ويقين»^(١)، فكيف يُخالف المجلسي والمفيد وجماعة الجعفرية إمامهم الرضا المعصوم عند لعنه لمن لم يُثبت السهو على الرسول ﷺ؟! ثم نجدُ الشيخ الصدوق على عظم قدره عند الجعفرية يُبين عقيدة العصمة على مذهب الجعفرية، ولا يدخل السهو فيها فيقول: «إنَّ جميعَ الأنبياء والرسل والأئمة، أفضل من الملائكة!!، وإنهم مُطهَّرون من كلِّ دَسٍّ، ورجس، لا يهْمون بِذنبٍ صغيرٍ ولا كبيرٍ ولا يَرتكبونَه»^(٢)، ويُصرِّح الصدوق أيضاً (ت ٣٨١هـ) (وهو المتقدِّم على المفيد) بأنَّ الرسول ﷺ قد يسهو، فقال في كتابه (من لا يحضره الفقيه): «إنَّ الغلاة! والمفوضة لعنهم الله -! ينكرون سهو النبي ﷺ ويقولون: لو جاز أن يسهو ﷺ في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ؛ لأنَّ الصلاة عليه فريضة كما أنَّ التبليغ عليه فريضة... وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد -رحمه الله- يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ»^(٣).

فَمَنْ المُعَبَّر عن دين أهل البيت -معشر الجعفرية- أعلي الرضا و الصدوق وابن الوليد أم الشيخ المفيد و المجلسي و مُتأخروكم؟! هذا و من راجع و تأمل المجلد الثاني، باب أحكام السهو، لكتاب (تهذيب الأحكام) لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، سيجد ما يؤيد كلام الإمام الرضا ﷺ من ثبوت السهو في الصلاة عن الرسول ﷺ.

(١) عدم سهو النبي، للشيخ المفيد، ص ٢٠.

(٢) أمالي الصدوق: ٦٣٩، بحار الأنوار، ١٠/٣٩٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/٣٥٩، بحار الأنوار: ١٧/١٠٢.

الوجه الثاني: نُبِّئَ فِيهِ وَجَهَ الْخَلَلِ، وَعَدَمَ انْطِبَاقِ التَّعْرِيفِ الْجَعْفَرِيِّ لِلْعِصْمَةِ، عَلَى مَا دَوَّنَتْهُ أَيْدِي نَحَارِيرِهِمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَوْ كَانَتْ قَلِيلَةً، أَوْ حَتَّى تَقْبَلَ التَّأْوِيلَ، لِأَوْلَانِهَا لَهُمْ، بَلْ لَوْ كَانَتْ تَقْبَلُ التَّقِيَّةَ لَسَلَّمْنَا لَهُمْ، وَسَنَأْتِي عَلَى نَمَاذِجٍ مِنْهَا، مَا:

١- ما رواه العلامة الخبير عبد علي العروسي الحويزي في تفسيره (نور الثقلين): «عن الفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنَّ جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وآله، وقال له: يا محمد، قال: لبيك - يا جبرئيل -، قال: إنَّ فلاناً سَحَرَكَ!، وَجَعَلَ السَّحْرَ فِي بئرِ بني فلان، فابعث إليه، يعنى البئر، أو ثَقَّ النَّاسَ عِنْدَكَ وَأَعْظَمَهُمْ فِي عَيْنِكَ، وَهُوَ عَدِيلُ نَفْسِكَ حَتَّى يَأْتِيكَ بِالسَّحْرِ، قال: فبعث النبي صلى الله عليه وآله علي بن أبي طالب، وقال: انطلق إلى بئر أزوان، فإنَّ فيها سِحراً سَحَرَني به لبيد بن أعصم اليهودي، فأتني به، قال عليه السلام: فَانْطَلَقْتُ فِي حَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَهَبَطْتُ فَإِذَا مَاءُ الْبئرِ قَدْ صَارَ كَأَنَّهَا الْحِئَاءُ مِنَ السَّحْرِ، فَطَلَبْتُهُ مُسْتَعْجِلاً حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى أَسْفَلِ الْقَلْبِ فَلَمْ أَظْفِرْ بِهِ، قَالَ الَّذِينَ مَعِي: مَا فِيهِ شَيْءٌ فَاصْعَدْ، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ مَا كَذَّبْتُ وَمَا كُذِّبْتُ، وَمَا نَفْسِي بِهِ مِثْلَ أَنْفُسِكُمْ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وآله، ثُمَّ طَلَبْتُ طَلَباً بِلُطْفٍ فَاسْتَخْرَجْتُ حُقّاً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ: افْتَحْهُ، فَفَتَحْتُهُ وَإِذَا فِي الْحَقِّ قِطْعَةٌ كَرَبِ النَّخْلِ فِي جَوْفِهِ وَتَرَ عَلَيْهَا أَحَدَ وَعِشْرُونَ عَقْدَةً، وَكَانَ جَبْرئيل عليه السلام أَنْزَلَ يَوْمَئِذٍ الْمُعْذَتَيْنِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: يَا عَلِيُّ، اقْرَأْهَا عَلَى الْوَتْرِ، فَجَعَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَلِمًا قَرَأَ آيَةَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهَا، وَكَشَفَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَن نَبِيِّهِ مَا سَجَرَ وَعَافَاهُ»^(١).

تعليق: تأمّل -أخي الجعفري-، بعين الإنصاف أليس هذا مُنَافِياً لِلْعِصْمَةِ الَّتِي تَوْمَنُونَ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ أُمَّتِكُمُ الْإِثْنِي عَشَرَ، وَلِنَا أَنْ نَقُولَ: إِنْ كُنْتُمْ -مَعِشَرِ الْإِمَامِيَّةِ- مُحَاجِّونَا بِمَعْقُولِيَّةِ اشْتِرَاطِ الْعِصْمَةِ فِي الْإِمَامِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُخْطِئُ أَبَداً، بَلْ وَلَا

(١) تفسير نور الثقلين ٧١٨/٥، وله طريقٌ أخرى عن الصادق عليه السلام، انظر ٧١٩/٥.

يسهو أبداً، وأنه لو كان يُخطئ ويسهو لما ضَمِنّا كونه على الحقّ، ولكنّا مُقلّدين له على الظنّ!!، فإنّ ذلك منكم حِبْرٌ على ورق الشّراح والأصوليين، وهو أمرٌ استرحتمُ إليه، ليس يُشيرُ إليه واقع أئمتكم، ولا تراثهم الحديثي المنتشر في أمّهات مسانيدكم الحديثية، وما بُني على الوهم، فليس يصحّ أبداً، ألا ترى أنّ الإمام الصادق عليه السلام بإثباته لوقوع السّحر على الرسول صلى الله عليه وآله، يجعلنا نقول: إنّ في هذا تشكيكاً في صدق رسالة الرسول صلى الله عليه وآله، وأنا لا نأمنُ أن يكون مسحوراً فيما أتانا به من عقائد إسلامية؟، وهذا عينُ ما ستحتجّون به علينا -معشر الزيدية-، عند تجويزنا على الإمام الزيدي الحسيني أو الحسيني، السّحر لعدم العصمة!!، أليس كذلك؟.

فإن قلتم: هذا ليس لكم، فرسول الله صلى الله عليه وآله صحيح الإتيان بالرسالة الربانية، ولو سُحر، لأنّ الله هو المتعهد بحفظ رسالته صحيحة سليمة، فإنّه سيكشف عن الرسول هذا السّحر، ثمّ إنّ هذا السّحر الذي وقع على رسول الله صلى الله عليه وآله لم يؤثّر على أمور الدّين، بقدر ما كان يؤثّر على أحوال الرسول الشخصية، كأن يظنّ أنه فعل وهو لم يفعل.

قلنا: فأنتم بدفاعكم هذا عن صدق تبليغ الرسول صلى الله عليه وآله، حتّى ولو كان مُعرّضاً للسّحر، مؤمنون بعدم معصوميته في غير أمور الدّين وكبائر الذنوب، وبما دافعتم وأجبتتم به عن سحر الرسول صلى الله عليه وآله، وأنّ الله لا بُدّ أن يُبيّن ذلك، فإننا نقول: إنّ الإمام الفاطمي الحسيني أو الحسيني لو سُحر، فأخطأ في تطبيق الدّين، فإنّا عارفون لخطأه، وعارضوه على كتاب الله تعالى، ثمّ على إجماع أهل البيت عليهم السلام الذين هم أوعية صحيح أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله، فما وافق من فعل الإمام المسحور، وافقنا عليه، وما خالف خالفناه فيه.

نعم! ولسنا نُوردُ هذا الرّبط هنا إلاّ ليتبيّن للقارئ أنّ الجعفرية يمتّون أنفسهم بحجج عقلية أصولية حول بطلان أن يكون الإمام غير معصوم، لأنّ هذا قد يُعرّض إلى الاتباع بمجرد الظنّ!، وليس لهذا مجالٌ عند الزيدية وإن كانوا لا يشترطون العصمة في أئمتهم، فإنّ هناك ثوابت يُعرّض عليها فعل الإمام، الكتاب وصحيح السنّة وإجماع سادات بني الحسن والحسين الذين هم ثقلُ الله الأصغر في الأرض، فليست وظيفة الإمام عندنا إلاّ

اقتفاء وتطبيق ما أصله القرآن والسنة والإجماع، فليس ينطبق عليه ما اعتل الجعفرية لأجله، من أنه قد يأتي بما يخالف، فيتبع، فيحصل اللبس والالتباس على الناس، ألا ترون معشر الجعفرية أن سلفكم من الجعفرية المعاصرين للباقر يكفيهم الإيذان بما أصله لهم الباقر عليه السلام، وبما وصلهم من حديث السجاد والحسين والحسن وعلي والرّسول صلى الله عليه وآله، إذا فدينهم الإلهي مُكتمل، سواء جاء الصادق والكاظم وبقية السلسلة من بعد هؤلاء أم لم يأتوا، لأنّ الصادق ومن بعده من الأئمة ليسوا إلاّ مُبلّغين لما قد بلّغهُ الباقر ومن قبله من الأئمة عليهم السلام، فليس الصادق ولا من بعده سيأتون لمعاصريهم بأصول في الدين جديدة لا يعرفها المعاصرون لأبائهم، وما وظيفة الصادق والكاظم ومن بعدهم من الأئمة إلاّ تطبيق وتوطيد تلك الأصول التي طبّقها ووطّدها آباؤهم السابقون، وليس هذا إلاّ قولنا -معشر الزيدية- في وظيفة الإمام الحسيني والحسيني، فإنّ دين الله قد أصل من قبل سادات أهل البيت عليهم السلام بني الحسن والحسين، وعلى رأس الموطّدين له رسول الله صلى الله عليه وآله، وأجمعوا على أصوله قولاً واحداً، وانتشر وزُبر وعُرف هذا الإجماع بينهم، توحيداً وعدلاً ووعداً ووعيداً وأمرأً بالمعروف ونهياً عن المنكر وإمامة، فمتى خالف الإمام القائم من هؤلاء السادة إجماع العترة، فقد خالف حتماً كتاب الله، لارتباط الاثنين ببعضهما البعض إلى أن يردّ الحوض على الرّسول صلى الله عليه وآله، وستعرف مخالفته لإجماع سلفه، فلن يحصل اللبس أبداً على مقتضى مذهب الزيدية، فمتى وقع الخطأ عرف، وبهذا يسقط التعليل الذي لأجله أوجب الإمامية عصمة الإمام. فإن قالوا: فإنّ هناك أموراً حادثة ليس يثبت فيها إجماع عند الزيدية، بل أمورٌ يثبت فيها الإمام بقرارته في الحال، كالاجتهد في الفروع، أو إعلان الجهاد والثورة على طائفة من الطوائف، فإنّ هذا يحتاج لعصمة تكون في الإمام، وإلاّ كيف تضمنون وبضمن الإمام صحّة اجتهاداته ووقعاته وحروبه؟! قلنا: قد أصبتم في مقتل، وليست هذه الإصابتة فيه على الزيدية تنطبق!!، بل عليكم -معشر الجعفرية-، وعليه فإنّا مُجيبون بما يفتّ عضد الباطل بإذن الله تعالى، فنقول: خبرونا عن حالكم -معشر الجعفرية- في زمن الغيبة، أعلى الحق أنتم أم على الباطل؟، إن قلتم: على الحق.

قلنا: وكيف عرفتم؟، فإن قالوا: لاّ تبعنا آثار أهل بيت النبوة، وما صحّ عنهم من إجماع وتقرير واجتهد في أصول الدين وفروعه.

قلنا: فإن لم يصحّ عنهم إجماعٌ في شيءٍ من هذا كله، كأن تقع عليكم أمورٌ حادثةٌ تحتاج للاجتهاد والنظر، ويحتاجها الناس في أمورهم اليومية تأتي على شكل فتاوى في الدين، وكالخروج والثورة، وعن قريب خرج الإمام الخميني في ثورة زكّاهها جُلّ الجعفرية المتأخرين، فكيف تعلمون بصحة ما أنتم عليه من هذه الاجتهادات والخروج والجهاد؟
إن قلتم: نسأل عنها إمامنا المعصوم المهدي ابن الحسن العسكري؟.

قلنا: لا سبيل إليه، وليس هو بكم يابّه!! **فإن قالوا:** نلجأ إلى فقهاءنا وعلمائنا، ونتبع اجتهاداتهم، وتوجيهاتهم، فما أفتوا به عملنا به، **فإن قالوا:** يجب الخروج على الطائفة الفلانية خرجنا، وإن قالوا: البِدوا لبدنا، فنحن مُقلِّدون لمرجعياتنا الدينية.

قلنا: أصاب السهم المقتل، فأخبرونا أيضاً عن مرجعياتكم الدينية التي تُقلِّدونها أواحدةٌ هي في فتاوها، أم هي عدّة مراجع يُقلِّد الناس أيهم ركنوا إلى علمه وفهمه، ثم أخبرونا، هل هؤلاء المراجع معصومون؟.

فإن قلتم: بل هم مرجعياتٌ متعدّدة، وقد تتفق اجتهاداتهم، وقد تختلف، وليسوا هم بمعصومين!.

قلنا: الآن اخترق السهم المقتل، وافتضح ما زيرهُ الشراح والمتكلمون، وبان الوهم الذي اعتمدوا عليه لإيجاب العصمة على الإمام، فقولكم: باللجوء إلى فقهاءكم غير المعصومين، فيما طرأ عليكم من أمورٍ دينيةٍ مُستجدة، يُثبِت أنكم لستم إلا على الظنّ، لا على اليقين، وأن من هلك منكم فإنه هالكٌ لا على دين أهل البيت الجعفري، فإن هناك احتمالاً بأن يُخطئ المرجعية الجعفرية في فتاواه واجتهاداته، بما لا يُوافقهُ عليه الإمام المعصوم المهدي الغائب، بل ولا يرتضيه، ودعك من هذا -أخي الجعفري-، ولكن هلّم بنا إلى الشهداء من الجعفرية في ساحات الحروب، وأقربهم أصحاب الخميني الراحل، هل اتبعوا الخميني على اليقين، هل أيقنوا بعصمة رأي الخميني في الخروج والثورة، أم أنهم جنّدوا أنفسهم على الشكّ والريبة، وخرجوا على غير بيّنةٍ من إمامهم المعصوم الغائب، فلربّما كان هذا الغائب المعصوم غير راضٍ عن خروج الخميني في ثورته تلك، فعندها ماذا

سيكون موقفُ الحُميني عند الله وعندَ الرَّسول ﷺ وأئمتِهِ من أهل البيت، وعلى رأسِهِم المعصوم المهدي الذي هُوَ إمامُ عصرِهِ؟!، وما حالُ أولئك الشَّهداء الذين ماتوا وهُم على غير يقين، ماذا سيقولون لإمامهم الحجة المهدي عندما يُساقون إلى المحشر وهو إمامُهُم؟!، وما حال فقهاء الشيعة ومرجعياتهم المُؤازرون للخميني بعد موته بالإشادة والافتخار به، أهل على يقينٍ يُنددون أم على ظنٍّ منهم بذلك، ثمَّ أخبرونا -معشر الجعفرية- عن مراجعكم الدينية المُختلفة في فتاواها، أجمعُ فتاواهم المُتناقضة صحيحة؟!، فمثلاً نجدُ بعضُهُم يُفتي بجواز نكاح المرأة من دُبُرِها، والبعض الآخر لا يُفتي بذلك، فيقلِّدُهم الأتباع!!، فما حالُ المُفتي بالباطل، وما حالُ المُقلِّد؟ فبالله عليكم -معشر المُنصفين- بعد كلِّ ما مضى، أَلِلْعِصْمَة في حياة الجعفرية تطبيقٌ من حوالي أربعة عشر قرناً؟!، إلا في الدفاتر والأوراق والأوهام، ثمَّ اعلم -أخي المُنصف- أن الجعفرية لن يُطبَّقوا العِصْمَة التي يؤمنون بها في زمان الغيبة إلا إذا عطلوا الإفتاء، وتركوا اتخاذ القرارات التي هي للإمام، من قبضٍ للزكوات، ومن جهادٍ في سبيل الله، ومن إقامةٍ للجُمعات، ومن استنباطٍ أحكامٍ من الكتاب والسنة.. إلخ، إن قالوا: إنَّما على المرجعية أن تُفتي بما وصلت إليه أنظارُهُم بعد التأمل في الكتاب والسنة الصحيحة وآثار أهل البيت الاثني عشر، فإن وافقَ فله أجرٌ في هذا، وإن خالفَ، فإنَّما يُخالفُ في فروع الدِّين، وأمَّا أصوله فقد ثبتَ عن طريق أهل البيت ثبوتاً كاملاً لا يُحتاجُ إلى الاجتهاد فيه بعده.

قلنا: فأنتم بهذا تُبتون أنه لا حاجة للفقهاء المرجع بأن يكون معصوماً، وإنَّما عليه الاقتداء بالكتاب وصحيح السنة وآثار أهل البيت ﷺ، حتَّى وإن خالفَ في اجتهاداته الفروعية فليس هذا بالضارِّ في الدين المحمَّدي، وعندَها نوجَّه الخطاب لكم -معشر الجعفرية-، فنقول: إنكم ما عدَيْتُم قولنا في الإمام الفاطمي الحسني الحسني، فإنَّما عليه عندما ينتصبُ لهذا الأمر أن يطبَّق ما قد أصله الكتاب وصحيح السنة وإجماع سادات أهل البيت بني الحسن والحسين، في العقيدة المحمَّديَّة، وأن يجتهدَ للأمة بما وافق الكتاب والسنة فيما لم يُؤثر فيه إجماع، وليس هُوَ مُحْتَاجاً إلى العِصْمَة ليكونَ إماماً، لأنَّ الأمة بحاجةٌ إلى إقامة الجُمع والجماعات، وإقامة الحدود، والقضاء بين النَّاس، وتجييش الجيوش والردِّ

على أعداء الله والرّسول ﷺ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا كله يستقيم على شرط الزيدية في الإمام لعدم اشتراطهم للعصمة فيه، وليس هو يستقيم على شرط الجعفرية، لاشتراطهم العصمة في الإمام، فكل هذه الأمور السابقة لا يقوم بها على شرط الجعفرية إلاّ المأمون المعصوم عن الخطأ فيها، ولهذا السبب أوجبوا العصمة لكي يأمن الأتباع جازمين لا ظانين بما يقلّدون فيه أئمّتهم، وبما أنّه لا أئمة -على مذهب الجعفرية- في هذا الزمان، إذاً لا خيار لمنكلمي الجعفرية، فإمّا أن يُطلوا تعليلهم عدم صحّة الإمامة في من ليس معصوماً لاحتمالية وقوع الخطأ منه، وإمّا أن يسقطوا فروض الله تعالى، ويُعطّلوا أحكامه، ولا يفتوا بجواز تقليد واتباع مراجع غير معصومين، الأخطاء عليهم واردةٌ محتملة، وهذا والله قولٌ عظيم. وبهذا أختم أطروحتي التي أعتدّ فيها من أهل الشأن لترديدي للكلام فيها، بما أخاف أن يكون مُملاً، ولكن ليس هذا إلاّ لمزيد تفهيم إن شاء الله. نعم! وبعد هذا كله تبين لنا أنّ نظرية العصمة الجعفرية، لا تطبق لها على أرض الواقع في زمان الغيبة، وهنّا نواصل بيان أنّ هذه النظرية لم يكن لها أيضاً أيّ أساس من الصحّة قبل عصر الغيبة، أي في أزمنة الأئمة عليهم السلام:

٢- ما رواه العلامة الخبير عبد علي العروسي الحويزي في تفسيره (نور الثقلين): أنّ يهود خيبر شتموا رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك الرّسول ﷺ «فقال رسول الله ﷺ: يا علي، لعلهم شتموني، إنهم لو رأوني لأذهم الله، ثمّ دنا رسول الله ﷺ من حصنهم، فقال: يا إخوة القردة والخنزير، وعبد الطّاغوت، أتشتموني، إننا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباحهم، فأشرف عليهم كعب بن أسيد من الحصن فقال: والله -يا أبا القاسم- ما كنت جهولاً فاستحيا رسول الله حتى سقط الرداء من ظهره حياء مما قاله»^(١).

تعليل: هنا تأمل إقدام الرّسول ﷺ على أمر استحيا منه، وليس ﷺ يستحي إلاّ من أمرٍ ظهر له خطأ فيه، وعليك النّظر -أخي الجعفري- في جواز هذه الصغيرة على الرّسول ﷺ.

(١) تفسير نور الثقلين، ٤/٢١٦.

٣- ومنها ومما اتفق على صحَّته الشيعة بعموم، يقول الإمام علي عليه السلام في (النهج): «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، فَإِنْ عُدْتُ فَعُدْ لِي بِالْمَغْفِرَةِ. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا وَآيْتُ مِنْ نَفْسِي، وَلَمْ تَجِدْ لَهُ وَفَاءً عِنْدِي. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي مَا تَقَرَّبْتُ بِهِ إِلَيْكَ بِلِسَانِي، ثُمَّ خَالَفَهُ قَلْبِي. اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي رَمَزَاتِ الْأَحْظِ، وَسَقَطَاتِ الْأَلْفَاطِ، وَشَهَوَاتِ الْجَنَانِ، وَهَفَوَاتِ اللِّسَانِ»^(١).

٤- ما رواه المجلسي في (البحار)، «عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنَّ أبي ضربَ غلاماً له، قرعة واحدة بسوط، وكان بعته في حاجة فأبطأ عليه، فبكى الغلام، وقال: الله! يا علي بن الحسين، تبعثني في حاجتك، ثمَّ تضربني، فبكى أبي وقال: يا بني، اذهب إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فصلِّ عنده ركعتين ثمَّ قل: اللهمَّ، اغفر لعلي بن الحسين خطيئته يوم الدين، ثمَّ قال للغلام: اذهب فأنت حرٌّ لوجه الله، قال أبو بصير: فقلتُ له - للباقر - جعلتُ فداك! كان العتق كفارة الضرب؟! فسكت»^(٢).

تعليق: وهنا تأمل إثبات زين العابدين عليه السلام الخطيئة على نفسه، وطلبه الله أن يغفرها له يوم الدين، تجد في هذا أنه يقدم على الله، وله أخطاء متفاوتة في الصغر والكبر، ثمَّ تأمل ندْمه عليه السلام على ضربه للغلام، تجده يدلُّ على أنه أخطأ، ولو مع نفسه في هذا الضرب للغلام.

٥- وعن حمران قال: قلت لأبي عبد الله: «أنبياء أُنتم؟ قال: لا، قلت: حدثني من لا أتهم أنك قلت: إنكم أنبياء؟ قال: من هو - أبا لخطاب -؟ قلت: نعم، قال: كنت إذا أهجرت»^(٣).

(١) نهج البلاغة، خ ٧٨.

(٢) بحار الأنوار، ٣٢/٤٦.

(٣) البصائر، ١٣٤، بحار الأنوار: ٣٢٠/٥٢، ٥٦/٢٥.

٦- وعنه [الصادق] أيضاً قال: فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحماً فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشرون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون^(١).

٧- وعنه [الصادق]: إنا لنذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متاباً^(٢).

نعم! وبهذا القدر من النقولات نكتفي، على كثرة من النماذج المؤيدة لما نقول، فهذا كما ترى -أخي في الله- نقض وتنزيه لهؤلاء الأئمة الأطهار من ادعاء العصمة من الأدناس والأرجاس الصغير منها والكبير، بل هم -صلوات الله عليهم- منزهون من ادعاء الإمامة النصبية، وكفيهم شرفاً دون ذلك المدعى عليهم، أن يكونوا فروعاً من دوحه نبوية حسنية وحسينية، طابت شنائلهم بأفعالهم، وشهد لهم القاصي والداني، وليس حالهم عندنا إلا كحال الإمام الحسن بن الحسن السبط، والإمام زيد بن علي بن الحسين السبط، والإمام شيخ آل الرسول في زمانه عبدالله المحض بن الحسن بن الحسن، في الاعتبار والقدوة.

مَنْ تَلَّقَ مِنْهُمْ تَقُلْ لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي

وبهذا نختم كلامنا في هذه المقدمة، بعد أن عرفنا أن العصمة الجعفرية، نظرية لم تُصغ جيداً، وجميع الإمامية مُتهمون في أديانهم بوجودها، كما بينا ذلك في موضعه، والله المستعان.

(١) رجال الكشي، ١٤٧، بحار الأنوار: ٢٨٩/٢٥.

(٢) بحار الأنوار ٢٥/٢٠٧.

الفصل الثالث

شبه يثيرها الجعفرية حول الزيدية

في هذا الفصل نتكلم بإذن الله تعالى، عن شبه يثيرها الجعفرية ضدّ الزيدية فيما يخصّ موضوع العَصْمَة، ولسنا نعيهم لهذا، لأننا لا نأمل ولا نتوقّع أن يعيونا في أبحاثنا المُخاطِبة المذهب الجعفري، وهم علينا الإجابة بالدليل، وأين ما مالّ الدليل نميل وإياهم معه، فمّا أوردّه الجعفرية على الزيدية:

قالت الجعفرية:

قد قال بالعصمة في حقّ الإمام، وأثبتها حافظ الزيدية أبو الحسن أحمد بن إبراهيم الحسني عليه السلام (ت ٣٥٣هـ)، صاحب (المصابيح)، وفي هذا دلالة على أصالة العصمة التي أثبتتها الجعفرية.

قالت الزيدية:

أمّا ما يخصّ حافظ الزيدية ومُحدّثها أبا العباس أحمد بن إبراهيم الحسني عليه السلام (ت ٣٥٣هـ)، من إيجابه للعصمة في الإمام، فإنّ هذا يُؤوّل، خصوصاً مع تيقننا من زيديته، ونفيه النصّ على الأئمة بعد علي والحسين -صلوات الله عليهم-، فكلّ زيديّ يقول بالعصمة، فإنّه يُحال أن يكون مقصده ما ذهب إليه الجعفرية من معناها، الذي هو: العَصْمَة من الصغائر والكبائر والسّهو والتسيان، إن قيل: لماذا؟!، قلنا: لأنّه زيديّ العقيدة في الإمامة، والزيديّ ينفي النصّ عن الأئمة بعد الحسين، ويؤمّن بأنّ طريق الإمامة الدّعوة مع اجتماع الشروط الواجبة في الدّاعي الحسني أو الحسيني، فكيف يقول بإيجاب العصمة -بالمعنى الجعفري- على شخصٍ ليس بمنصوصٍ عليه، وهل هذا إلاّ من تكليف ما لا يُطاق، بل من المحال معرفة في الإمام، وهذا كلّهُ، مع معرفتنا لمنزلة أبي العباس الحسني، وعلوّ شأنه ومرتبته في الزيدية، يجعلنا ننفي أن تكون العصمة الجعفرية

مُبتغاه من تصريحه هذا، فالعِصْمَةُ كلمةٌ تختلف باختلاف المشارب، فمحمد بن محمد المفيد من الجعفرية يجعلها شاملة للكبائر والصغائر والسّهو والنسيان، بينما يجعلها الشيخ الصدوق وابن الوليد من الجعفرية أنفسهم في الكبائر والصغائر من دون السّهو والنسيان، والزيدية تجعلها في حق أصحاب الكساء والأنبياء، عِصْمَةً من الكبائر والإصرار على الصغائر، وأن العِصْمَةَ في مَنْ دون أصحاب الكساء من الأئمة إنما هي في إجماعاتهم، وكذلك يجب أن نقول مع قول أبي العباس الحسيني عليه السلام، فإن زبيدته تمنعه من القول فيها بقولي الجعفرية، فكان علينا التأويل بقدر المعقول، وهو أنه صلوات الله عليه، ما عنى إلا أن الإمام القائم من بني الحسن أو الحسين، يجب أن تكون معه عِصْمَةٌ توفيق من الله، فيكون بها في أكثر أعماله إن لم يكن كلها صائباً، وهذه العِصْمَةُ الإلهية التوفيقية لن نعلمها في هذا الإمام إلا بسلامته ظاهره، وبظهور علامات الصلاح عليه وعلى تصرفاته في رعيته المؤمن به، بأن يظهر العدل، وتأمين البلاد والعباد، ويُنْتَصِرُ للضعيف، ويؤخذ الحق من الشريف، وتقام الحدود، وعليه نضرب مثلاً سيرة الهادي والناصر الأطروش - صلوات الله عليهما -، فإن الخطيئة الكبيرة، والجور الفادح ما نُسب إلى أحدهما، فهؤلاء حقيق أن يُقال: إثمهم معصومان توفيقاً من الله تعالى، بسلامته اتخاذ القرار، وبدخل في قول أبي العباس أيضاً أن من يتصدى لهذا الأمر من بني فاطمة لو كان مُبْطَلًا في الباطن، لَحَجِبَ عن النصر والتوفيق من الله، فليس ينال رضوان الله وتوفيقه إلا مَنْ كانت همته العلياء، والارتقاء بكلمة الرحمن، إلى أعالي الشَّمَمِ والقِمَمِ، فكان زيد بن علي عليه السلام، يُنادي أصحابه إلى الجنة، مُناداة الواثق، مع أنه يعلم - صلوات الله عليه - أنه ليس بمعصوم، ولكن أيادي الله الخفية التوفيقية مُحِيطَةٌ بزبيد عليه السلام من حيث لا يعلم، فَصَلِبَ وَتَحَقَّقَتْ ثِقَةٌ زيد في دعوته، بأن ظهرت كرامات الله عليه بعد استشهادهِ وتحريقه، وكان كذلك الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، فإنه ما بات في أمة جدّه إلا داعياً مُحْطَطًا، مُدْبِرًا، مُفْتِيًا، مُجَاهِدًا، كل هذا وثوقاً منه في دعوته التي اقتبسها من أسلافه سادات بني الحسن والحسين، وكان عليه السلام يعمل هذا كله وهو يعلم أنه ليس بمعصوم تلك العِصْمَةُ الجعفرية، ولكن أيادي الله الخفية التوفيقية كانت تُحِيطُ به وترعاه، فاستشهد وهو

النَّفْسَ الزَكِيَّةَ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا الرَّسُولُ ﷺ «بأنَّ دَمَهَا يَسِيلُ إِلَى أَحْجَارِ الزَّيْتِ» فَلَوْ اتَّبَعْنَا قَوْلَ الْجَعْفَرِيَّةِ فِي اشْتِرَاطِ الْعِصْمَةِ مِنْ جَمِيعِ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ وَالنَّسِيَانِ، وَرَفَضْنَا دَعْوَةَ هَذَا الْحَسَنِيِّ الْقَرْمِ وَلَمْ نَجِبْهُ، مُتَعَذِّرِينَ بِهَذَا أَعْدَارٍ، مِنْ أَنَّهُ قَدْ يُحْطَى وَيُصِيبُ فَكَيْفَ نَخْرُجُ عَلَى الظَّنِّ مَعَهُ!!، لَفَاتِنًا حَظَّ عَظِيمٍ، وَأَجْرٌ مِنَ اللَّهِ كَبِيرٍ، وَهُوَ الْحَالُ مَعَ بَقِيَّةِ الْأُمَّةِ - صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، فَحَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ وَالسَّفِينَةِ وَالنَّجُومِ فِي حَقِّهِمْ تَضَمَّنُ بَقَاءَ الصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ فِيهِمْ دَائِمًا أَبَدَ الدَّهْرِ، وَكُنَّا قَدْ سَمِعْنَا عَالِمَ آلِ مُحَمَّدٍ وَنَجْمَهُمُ السَّيِّدَ الْعَلَامَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ شَايِمِ الْمُؤَيَّدِيِّ الْحَسَنِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -، يَقُولُ بِهِ أَوْ بِمَا مَعْنَاهُ: إِنَّ لِعُلَمَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ عِصْمَةً تَوْفِيقَ فِيمَا يَعْمَلُونَ بِهِ. وَصَدَقَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ -.

قالت الجعفرية:

ذكر السيد مجد الدين المؤيدي في (مجمع الفوائد) عن الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يُحْطَى الْإِمَامُ بِلا خِلَافٍ فِي ذَلِكَ»، فَكَيْفَ يَصَحُّ مِنَّا الْإِيْمَانُ بِأُمَّةٍ يُصَيَّبُونَ وَيُحْطُونَ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُمْ عَلَى الشُّكِّ وَالظَّنِّ؟!.

قالت الزيدية:

قد سبق مناقشة احتمالية خطأ الإمام [راجع الفصل الأول]، وأن هذا عُذْرٌ يُضَخَّمُ حَسَبَ الْمِيلِ وَالْهَوَى، وَإِلَّا فَإِنَّ الْوَاقِعَ الْعِلْمِيَّ الْبَحْثِيَّ يَجْعَلُهُ صَغِيرًا، خُصُوصًا إِذَا أُرْفِقَ بِالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ حَالَ الْاِخْتِلَافَاتِ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ أَتْبَاعِ غَيْرِ الْمُعْصُومِينَ، وَالْجَعْفَرِيَّةِ أَتْبَاعِ الْمُعْصُومِينَ!، عَلَى أَنَّ مِنْ سَيِّئَاتِهِ فِي هَذَا الْمَجَالِ، لَنْ يَجِدَ إِلَّا اِخْتِلَافَاتٍ فَرُوعِيَّةَ فَهْيَّةٍ فِي الْغَالِبِ الْكَثِيرِ بَيْنَ أُمَّةِ الزَيْدِيَّةِ، وَقَدْ أَشْرْنَا أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ مَا دَامَ مُحَاطًا وَمُسْتَنْدًا عَلَى أَدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْهَدْيِ الْفَاطِمِيِّ، وَبِمَعْنَى آخَرَ: إِنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لَا يَمَسُّ الْعَقِيدَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ، وَمَنْ ثَبَتَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْأُمَّةِ كَالْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْقُضَاةِ وَالشَّيْعَةِ مِمَّنْ يَشْمَلُهُمْ اسْمُ الزَيْدِيَّةِ، مُخَالَفَةَ الْعُقَائِدِ الزَيْدِيَّةِ، فَإِنَّهُ فِي الْغَالِبِ الْكَثِيرِ، يَقُولُ بِقَوْلِهِ وَاجْتِهَادِهِ، وَليْسَ مَعَهُ مُسْتَنْدٌ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ فِي اجْتِهَادِهِ الْمُخَالَفِ هَذَا، وَأَمَّا الْأُمَّةُ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي عُقَائِدِهِمُ الْمُحَمَّدِيَّةِ "أصول الدين"، وَمِنْ أَخْطَأَ (عَلَى الْاِفْتِرَاضِ)، فَإِنَّ

الإجماع يُصَحِّح خطأه، ولكن أخبرني -أيها السائل الجعفري- كيف تعرف دين أئمتك الأحد عشر، إن كانت تأتي الروايات عنهم مُتخَلِّفة، بل ومُتضادَّة؟!، ويشهدُ بتضادها منكم شيخ الطائفة الطوسي في مقدمة كتابه (التهذيب) أن سبب تأليفه لهذا الكتاب، هو: «مَا وَقَعَ فِيهَا -أحاديث الجعفرية- مِنَ الْاِخْتِلَافِ، وَالتَّبَايُنِ وَالتَّنَافَاةِ وَالتَّضَادِّ، حَتَّى لَا يَكَادُ يَتَّفِقُ خَبْرٌ إِلَّا وَبِإِزَائِهِ مَا يُضَادُّهُ، وَلَا يَسْلَمُ حَدِيثٌ إِلَّا وَفِي مُقَابِلِهِ مَا يُنَافِيهِ !!»^(١).

نعم! كيف تعرف دين أئمتك عندما تجد رواية رواها النعماني: «عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نَبَاتَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: " كَأَنِّي بِالْعَجَمِ، فَسَاطِطُهُمْ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْقُرْآنَ كَمَا أَنْزَلَ!!، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ لَيْسَ هُوَ كَمَا أَنْزَلَ؟ فَقَالَ: لَا!، لِحِي مِنْهُ سَبْعُونَ مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ!، وَمَا تَرَكَ أَبُو لَهَبٍ إِلَّا إِزْرَاءً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ عَمَّهُ " ^(٢)، وهي رواية صريحة في تحريف القرآن، وعندما تجد رواية أخرى وأقوال مشائخ ينفون التحريف، فهنا اختلاف وتضاد في عقيدة أصيلة يُصبح بها الإنسان كافراً والعياذ بالله؟!، إن قلت: بأقوال المشائخ وترجيحاتهم؟!.

قلت: هم غير معصومين، والروايات عن المعصومين مُتخَلِّفة ومُتضادَّة، فترجيحهم واختيارهم وتصحيحهم وتضعيفهم ليس بمُعتمَد في ردِّ وقبول هذه الآثار المتعارضة عن أئمتكم المعصومين، لأنَّ هؤلاء الفقهاء بشرٌ يُصيبون ويُخطئون، فلربما ضَعُفُوا صَحِيحاً، وَصَحَّحُوا ضَعِيفاً، بما له نواتج وخيمة كمسألة التحريف مثلاً، فإن قلت: كلامك فيه مُجازفة، وتضييق شديد؟!.

قلت: وكلامكم في أن جميع الأمة مؤمنة على الشكِّ والريب عند اتِّباعهم غير المعصومين، أليس فيه تضييق شديد؟، فقد وقعتُم فيما عبتم به على الأمة!، وأصبح يلزمكم في زمن اللامعصومين أن تكونوا مثلهم بحاجة إلى معصومين، يُقرِّرون لكم أصول الكتاب والسنة، ويُعلِّمونكم صحيح الأحاديث وضعيفها الموجودة في كتبكم،

(١) تهذيب الأحكام ١/ص ٢.

(٢) الغيبة للنعماني: ٣١٨، بحار الأنوار: ٥٩/٨٩.

وهي كثيرة جداً، حتى صرَّحَ المُحدِّثُ البحراني بأنَّ نصفَ كتاب (الكافي) لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني محكومٌ عليه بالضعف^(١)!!، فكيفَ حكمَ الغيرَ معصومين على نصف كتاب أمضى فيه صاحبه حوالي عشرين سنة^(٢) وهو يجمعُ أحاديثه بالضعف؟!.

إن قلتم: بالاجتهاد، وإرجاع الأصول للكتاب والسنة، ففيها كلُّ شيء.

قلنا: هذا لا يسقطُ احتجاجنا عليكم، من أن الاجتهاد مهمة المعصومين من أئمتكم دون الفقهاء والعلماء، ولكن سنسلم لكم جدلاً، حتى لا يطول النقاش بما نعتقد أنه تكرار، فنقول: الاجتهاد الجعفري هذا، هل يحتمل الاختلاف؟!، إن قلتم: لا، كذبتكم الواقع. وإن قلتم: نعم، قلنا: فلمَ تعيينَ علينا -رُحِمَتَ بوازيكم-، فأنتم من خلافٍ في خلافٍ، ومن تناقضٍ إلى تناقض، فهلاً أجبتكم، وأجاب السائل على نفسه بما يُمليه عليه بحثه المتبصر المتبحر، والله الرقيب.

(١) نقل الشيخ السبحاني، عن المُحدِّثِ البحراني، عن مشائخه، ما نصّه: «أما الكافي فجميعُ أحاديثه حُصِرَت في ستّة عشر ألفَ حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً (١٦١٩٩ حديثاً)، الصَّحِيحُ مِنْهَا (تأمل) باصطلاح مَنْ تَأَخَّرَ، خَمْسَةُ آلافِ واثْنانِ وسبعون حديثاً (٥٠٧٢ حديثاً) والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً (١٤٤ حديثاً)، والمؤثَّق مائة حديث وألف حديث وثمانية عشر حديثاً (١١١٨ حديثاً)، والقوي منها اثنان وثلاثمائة (٣٠٢ حديث)، والضعيف! (تأمل) منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً!! (٩٤٨٥ حديثاً)». ص ٣٠٧.

(٢) كليات في علم الرجال: ٣١٢.

فائدته وخاتمة لهذا المبحث حول العِصْمَة

بعد الذي كان وذكّر حول العِصْمَة، فإنّي كُنْتُ أَكْتُبُ ما يُمْلِيه عليّ قبل نقلي، فأحببت الاستزادة من الخير، وإيصال الفكرة لمن يطلبها قدر المستطاع، فبحثت في مكتبي فإذا بحث رائق عظيم للأخ الفضال ياسر الوزير الحسيني -أسعده الله-، بعنوان «الإمامة الدينية والسياسية عند أهل البيت (عليه السلام)»، وجدته فيه نطق على لسان الحق، ولم يُخالف استنتاجنا العقلي استنتاجه، وهو هذا ننقله كاملاً للفائدة، وما كان بين [] فهو مُضَافٌ مِنَّا على البحث:

إن قيل: لا بد أن يكون الإمام معصوماً وإلا وقع الاختلال في أمور الدين والدولة، وأمر بالمحذور ونهى عن الواجب، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وكذلك القياس على النبي. ردّ على هذا.

قلنا: العِصْمَة في الإمام هي أحد ما يعترض به بعض المخالفين مدعين ضرورتها، ونحن نجيب عليهم إجابة كافية شافية -إن شاء الله- فنقول وبالله التوفيق: هذه العِصْمَة المدعاة ليست إلا لأحد شيئين؛ الأول: الحفاظ على الدين، والثاني: القيام بأمر الدولة، ونحن نبطلهما ثم نبرز الشبهات الحائمة حول مدعى المخالف بناء على أصوله، والتي لا يجد سبيلاً إلى ردها.

أما كون الغرض من عِصْمَة الإمام الحفاظ على الدين فقد أغنى عنها نقل الشريعة بشكل عام، والنقل المتواتر فيما يتعلق بالعقيدة، فجميع المذاهب التي لا توجب العِصْمَة لا تشك في القرآن ونحوه وما ذاك إلا لتواتره عن الرسول بحيث يحيل العقل كذبه.

وكون أكثر المسائل الفقهية مروية بطرق أحادية لا تفيد إلا الظن ليس قادحاً لأن الشارع أوجب علينا العمل بالظن -مع مراعاة شروطه المعتبرة- فأوجب العمل بشهادة شاهدين عدلين في القصاص ونحوه مع كون شهادتهما لا تفيد إلا ظناً، ثم إن بعث

الرسول ﷺ بالآحاد لتبليغ الشريعة كما علم من فعله دليل على ما قلناه، إلى غير ذلك من الأدلة الموضحة في كتب الأصول، على أن ذلك لا يعني أن الأحكام قد تتبدل؛ لأن الله وعد بحفظها، كيف وأهل البيت - وهم الحجّة علينا مع القرآن - بين أظهرنا لا يخرج الحق عن أقوالهم على ما قدمناه، فلا نجوّز خفاء أو ضياع الأدلة الموصلة إلى مراد الله.

وأما كون الغرض منها القيام بأمر الدولة فهذا أوسع من مفهوم العصمة في حق الأنبياء أنفسهم - صلوات الله عليهم -، لأن النبي كان جائز عليه الخطأ في بعض الأمور الدنيوية ولا يعد ذلك قدحاً في دينه، يؤكد ما ذكرناه ما حدث في غزوة بدر عندما نزل قبل الآبار فسأله بعضهم: إن كان أمراً من الله أم رأياً رآه، فقال: إنه رأي رآه، فأشار عليه بالنزول بعد الماء حتى لا يجد الكفار ماء يشربونه، وكذلك استشارته المعلومة لأصحابه كما في الخندق عندما استشارهم، فأشار عليه سلمان الخير - رضوان الله عليه - بما رآه في بلده من حفر الخندق ففعل، وكذلك خروجه - صلوات الله عليه وآله - إلى الطائف ظناً منه أنه سيلقى استجابة من أهلها، ويدل عليه كذلك قوله ﷺ: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذنه فإنما أقطع له قطعة من النار»، على أن ذلك لا يعني جهل النبي أو الإمام بالأمور التي تحتاجها الدولة، بل المقصود أنه يجوز عليه الخطأ فقط لا أن حاله مطردة في الخطأ، فالإمام لو كان كذلك لم تصح إمامته إذ من شروطها القدرة على تدبير الأمور وذلك واضح فيه.

ثم نقول للمخالفين: قد صححنا قولنا وهاكم هذه الأدلة على بطلان قولكم فردّوها إن استطعتم.

قلتم: إن عصمة الإمام واجبة للحفاظ على الدين، فنحن اليوم بلا إمام معصوم، فالإمام بزعمكم غائب منذ ألف ومائة وستين عاماً فهل تقولون: إن الدين الصحيح باقٍ معنّا أم لا؟ إن قلتم: إنه غير باقٍ. فهل نحن مكلفون به أم لا؟ إن قلتم: إنّ لسنا مكلفين به - وحاشاكم من قولها -، فهذا انسلاخ عن الدين ومخالفة لما علم ضرورة منه، وإن قلتم: إنّنا مكلفين به. فهل هذا إلا تكليف ما لا يطاق وهو ظلم يتعالى الله عن فعله. وإن

قلتم: إنه باقٍ، لكن لا نستطيع معرفته إلا بواسطة الإمام. قلنا: وهل نحن الآن مكلفون به أم لا؟ إن قلتم: لا. كان انسلاخاً من الدين - وحاشاكم -، وإن قلتم: نعم. فهل نحن مكلفون بالدين الذي جاء به أبو القاسم - صلوات الله عليه وآله -، أم بما توصلنا إليه فقط؟ إن قلتم: إننا مكلفون بعين ما جاء به رسول الله ﷺ، فإما أن نعرفه من دون المعصوم وهو الذي نقول، وإما أن لا نعرفه إلا به وأنتم لا تقولون بوجوده فكان تكليفاً لما لا يُطاق، وإن قلتم: لسنا مُكَلِّفِينَ بعين ما جاء به الرسول، بل بما توصلنا إليه فقط كيف ما كان - مع كونكم أدخلتم القدح في الشريعة وفتحتم باباً للملاحدة واليهود لنقضها - . قلنا: إننا توصلنا إلى عدم اشتراط عصمة الإمام، ثم ما معنى دفاعكم عن مذهبكم وإيجابكم على الناس اتباعه؟! هل لأن الحق معكم؟ فكيف عرفتموه مع غياب المعصوم؟! .

وقلتم: إن عصمة الإمام واجبة حتى لا يخطئ في قيامه بأمر الدولة، فأى دولة هذه التي يُحَافِظُ عليها!، ولا يوجد إمامٌ لكم حَكَمَ دولة على مر التاريخ غير الإمام علي عليه السلام الذي ما حكم إلا خمس سنوات فقط، فلم تُفدِ عِصْمَةَ أولئك الأئمة بزعمكم شيئاً، وهما هو الإمام الحسن عليه السلام الإمام المعصوم، ألم يُرْسِلْ عبيد الله بن العباس المخذول - كافأه الله - في مُقَدِّمَةِ جيشه، فهل يُعَدُّ ذَلِكَ قَدْحاً في عِصْمَتِهِ؟!، وهما هو الإمام الحسين عليه السلام ألم يُحِطِ فِي إجابته أهل الكوفة المخذولين؟، ألم يكن أجدر به مُتَابَعَةُ ابن عمِّه عبد الله بن العباس - رضي الله عنهما - في الخروج إلى اليَمَنِ!!، ثم هلاً أوجبتُ عِصْمَةَ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ فِي الدَّوْلَةِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْوُزَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ لأنهم قد يُحِطُّون!! .

نعم! وأما بقية ما زعمتموه دليلاً فنقول فيه:

أما الآية وهي قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فلا تُفدِ العِصْمَةَ مِنْ قَرِيبٍ وَلَا بَعِيدٍ، فهل كلُّ مَنْ لَيْسَ مَعْصُوماً ظالمٌ؟!، وهل مَنْ أخطأ في حُكْمٍ مِنْ الأَحْكَامِ يُسَمَّى ظالماً؟ أليس هذا تكليفاً لما لا يُطاق؟! فإن قيل: إن غير المعصوم قد يكون مُبْطِئاً للشرِّ.

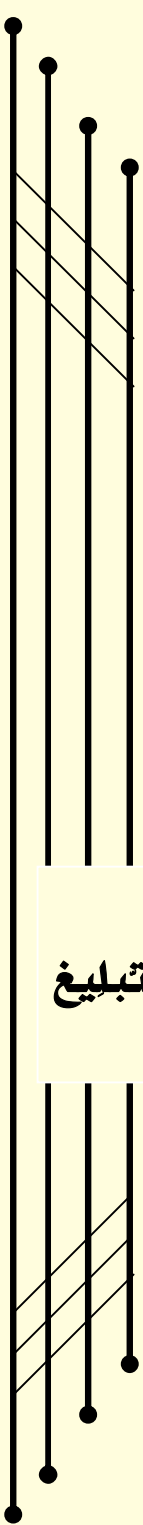
قلنا: نحن قد اشتَرَطْنَا العَدَالَةَ وَالْوَرَعَ، وهي أَمَارَةٌ عَلَى البَاطِنِ، واستدلَّيْنَا على هذا

بنفس الآية، فإن كان باطنه غير ظاهره، فلسنا مكلفين به، إلا إن أظهره، فإن أظهره بطلت إمامته، كما أن إمام الصلاة قد يكون كافراً، والزوج كذلك، فهل هذا الإمكان يعمل به في الشريعة أم أن الشارع حرم العمل بهذا الإمكان المجرد!

وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فالمقصود به الطاعة فيما يتعلق بالدولة إذ لا يتم المقصود بالإمامة إلا مع الطاعة، لا أن قول الإمام حجة قاطعة يحرم مخالفتها [فيما هو ليس بمعصوم منه]، يدل على هذا بقية الآية وهو قوله -عز وجل-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وأما قياس الإمامة بالنبوة فهو قياس مع وجود الفارق، فنحن إنما أوجبنا عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الخطأ فيما طريقه التبليغ حتى نعلم صحة جميع ما يبلغون، ولا نجوز خطأهم ونحوه، وقد أغنى عنه النقل المتواتر عن النبي المعصوم.

انتهى البحث، وبه نختم، مشيرين إلى أن عقيدة الجعفرية في العصمة منهارة عند التحقيق، ولن يعرف حقيقة كلامنا إلا من كان قريباً فكره من الجعفرية بسعة الاطلاع، ولو تأملنا ما طرأ على متأخري الجعفرية من إدخال أصل جديد ليس يعرفه متقدموهم، ولا حتى أئمتهم، نعني أصل ما يسمّى بـ «ولاية الفقيه»، فإننا سنقف منهم على نفي لأصل عقيدة العصمة التي احتجوا علينا بها، ومن أمها لا تُفید إلا الاتباع على الظن، وكنفتي بهذه الإشارة، التي لن يدرك أبعاد مغزاها إلا الحاذق الفطن، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الأحد ٨/٥/١٤٢٧ هـ



ثالثاً: حجج العقول في الدعوة والتبليغ

٣-٢-١

حُجَجُ الْعُقُولِ فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ
الْغُرِّ الْمِيَامِينَ مَنْ أَدَّهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً، وَرَضْوَانَهُ عَلَى الصَّحَابَةِ
الْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا وَهُمْ عَلَى يَقِينٍ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِخَيْرٍ وَإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
الْدِّينِ، وَارْضَ عَنَّا مَعَهُمْ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

وبعد:

فَإِنَّهُ اعْتَرَضَ لَنَا مُنَاقَشَةً أَخْ لَنَا فِي اللَّهِ وَالْإِسْلَامِ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَذْهَبِ الْجَعْفَرِيِّ، وَكَانَ مَا
سَنَسُرُّهُ هُنَا هُوَ خُلَاصَةٌ قَوْلِنَا وَقَوْلِهِ، وَقَدْ فَرَضَ عَلَيْنَا النَّقَاشَ اتِّجَاهاً مَعِيناً فِي الْكَلَامِ
حَوْلِ الْأُئِمَّةِ وَأَدْوَارِهِمُ الدَّعْوِيَّةِ، فَكُنَّا نَتَكَلَّمُ عَنْ سَادَاتِنَا أُئِمَّةِ الْجَعْفَرِيَّةِ بِمَا يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ
الْجَعْفَرِيَّةِ وَبِمَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ مِنْ خِلَالِهِ، أَوْ بِمَا يُنْظَرُونَ عَنْهُمْ وَيُؤْصَلُونَ، لَا بِمَا تَعْتَقِدُهُ
الزَّيْدِيَّةُ فِيهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، فَلَا يُظَنَّ بِنَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ اعْتِقَادِنَا فِيهِمْ عليهم السلام، وَقَدْ
بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ تَكَرَّراً وَتَذْكِيراً، وَلَكِنَّهُ مَا فَارَضَهُ عَلَيْنَا الْمَقَامَ وَاتِّجَاهَ النَّقَاشِ، وَهَذَا فَأَوْانِ
الشَّرْعِ فِي تَبْيِينِ الْمَقْصُودِ مِنْ هَذِهِ الرَّسَائِلِ فِي أَهْمِيَّةِ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ مِنَ الْأُئِمَّةِ عليهم السلام.

فَنَقُولُ لِكُلِّ إِمَامِي بَاحِثٍ عَنِ الْحَقِّ: مَا حَالُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عِنْدَكُمْ؟، وَكَيْفَ حَالُ
أُئِمَّتِكُمْ عِنْدَكُمْ؟، أُمْبَلَّغُونَ لِلْأَمَانَةِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي جَعَلْتُمُوهَا لَهُمْ؟، أُمَسْتَحَقُّونَ لِلْهَالَةِ
الْعَظِيمَةِ الَّتِي رَسَمْتُمُوهَا لَهُمْ؟ فَإِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُونَ فَأَجِيبُونَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

١ - رَوَى ثِقَّةُ الْجَعْفَرِيَّةِ الْكَلِينِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ
زَيْدٍ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ سَاعَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَ
جَلَّ -: ﴿كَفَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ

شَهِيدًا [النساء: ٤١]، قَالَ: نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً، فِي كُلِّ قَرْنٍ مِنْهُمْ إِمَامٌ مِّنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَ مُحَمَّدٌ ﷺ شَاهِدٌ عَلَيْنَا^(١).

والسؤال لأهل العقول: لماذا محمد ﷺ شاهدٌ علينا؟!.

والجواب: لأنه ﷺ، قَامَ فِيْنَا دَاعِيًا مُظْهِرًا لِكِتَابِ اللَّهِ، مُفَصَّلًا لِآيَاتِهِ، مُخْبِرًا لَنَا بِأَدَقِّ التَّفَاصِيلِ فِي الدِّينِ، يُرْسَلُ الرُّسُلَ إِلَى أَصْقَاعِ الْأَرْضِ لِيُعَلِّمُوهُمْ أُمُورَ دِينِهِمْ، تَقَدَّمَ الْمُسْلِمِينَ فِي حُرُوبِهِمْ، وَقَفَّ مَعَهُمْ مَوْقِفَ الْأَبِّ، مَوْقِفَ الْأَخِّ، مَوْقِفَ الْمُبْلَغِ عَنِ اللَّهِ، مَوْقِفَ الْهَادِي إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ.

والسؤال للجعفرية: كَيْفَ صَارَ الْأُتَمَةُ الْإِثْنَا عَشَرَ عَلَيْنَا شُهَدَاءَ؟ بِمَاذَا ضَحَّوْا مِنْ أَجْلِنَا؟ وَمَاذَا قُتِلُوا وَعَذِّبُوا، أَمِنْ أَجْلِنَا وَمِنْ أَجْلِ نَشْرِ الْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ وَإِرْسَاءِ مَعَالِمِ الدِّينِ، كَمَا عَذَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأُخْرِجَ مِنْ دَارِهِ فِي سَبِيلِ إِقَامَةِ حُجَّةِ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَلَكِي يَكُونَ شَهِيدًا عَلَيْنَا عِنْدَ اللَّهِ، فَلَهُ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ- أَنْ يَقُولَ لَنَا وَيَحْتَجَّ عَلَيْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَلَمْ أَقُمْ فِيكُمْ -أَيُّهَا النَّاسُ- مُبَلِّغًا رَغَمَ تَكَالُبِ الْمِحْنِ عَلَيَّ وَرَغَمِ اسْتِضْعَافِي، أَلَمْ أُعَلِّمَكُم مَبَادِي دِينِكُمْ، أَلَمْ أُرْسِلِ الرَّسُولَ تَلُو الرَّسُولَ إِلَى الْأَمْصَارِ لِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَلِتَأْذِيَةِ الْأَمَانَةِ وَلِإِتْمَامِ الْحُجَّةِ، أَلَمْ أَفْعَلْ وَأَفْعَلْ.... إلخ. فَمَاذَا سَيَقُولُ الْأُتَمَةُ الْمَعْصُومُونَ لِلَّهِ إِذَا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَانَ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ، وَيَمَّ سِيحْتَجُّونَ عَلَى النَّاسِ؟!.

٢- رَوَى ثِقَّةُ الْجَعْفَرِيَّةِ الْكُلَيْنِي عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَائِي، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنِ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنِ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قَالَ: نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوَسْطَى، وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَ حُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ. قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَثَلَةٌ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]؟!.

(١) أصول الكافي: ١/ ١٩٠.

قَالَ: إِيَّانَا عَنَى خَاصَّةً، هُوَ سَأَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَصَّتْ وَفِي هَذَا الْقُرْآنِ؛ لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَ صَدَقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

تعليق: تأمل -أخي القارئ-، واربط هذا الكلام بسؤالِي السابق، تأمل هذه اللفظة من أبي عبدالله -روحي له الفداء-: «فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغْنَا عَنِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-»، وتأمل قول أبي عبدالله ﷺ: «وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ»، بماذا صارَ الأئمة المعصومون الاثنا عشر شهداء على النَّاسِ؟!، الرَّسُولُ صارَ شهيداً علينا؛ لِأَنَّهُ دَعَا النَّاسَ وَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَهَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ. وَهُنَا قَدْ يَعْتَرِضُ عَلَيْنَا مُعْتَرِضٌ وَيَقُولُ: إِنَّ التَّبْلِيغَ مُهِمَّةُ الرُّسُلِ دُونَ الْأئِمَّةِ، وَإِنَّمَا مُهِمَّةُ الْأئِمَّةِ هِيَ الْهُدَايَةُ!! وَهُنَا نُعِيدُ السُّؤَالَ السَّابِقَ: فَنَقُولُ: مَا الَّذِي فَعَلَهُ الْأئِمَّةُ الْمَعْصُومُونَ لِهَدَايَةِ النَّاسِ؟.

فإن قلت أخي الكريم: إنَّ أكبر دليل على استماتة الأئمة المعصومين في هداية النَّاسِ هُوَ نَشْرَهُمُ لِلْعِلْمِ فِي مَدِينَةِ جَدَّهِمُ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى شَهِدَ لَهُمُ الْقَاصِي وَالدَّانِي بِتَحْدِيثِهِمْ وَاسْتِبْسَالِهِمْ فِي الدَّرْسِ وَالتَّدْرِيسِ، وَهَذَا قَدْرٌ كَافٍ فِي الْهُدَايَةِ.

قلنا: لاسواء، وَذَلِكَ أَنَّ نَشْرَهُمُ لِلْعِلْمِ فِي الْمَدِينَةِ وَتَدْرِيسِهِمْ لِفَطَّاحِلَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، يُشَكِّكُنَا هَلْ كَانُوا حَقّاً يُخْبِرُونَ مَنْ يَهْدُونَهُمْ وَيُعَلِّمُونَهُمْ؟، هَلْ كَانُوا يُخْبِرُونَ بِأَنَّ الْأئِمَّةَ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَطِيعُوهُمْ أَيُّهَا النَّاسُ، فَنَحْنُ فِي هَذِهِ الْحَوْزَةِ الدِّينِيَّةِ نَتَدَارَسُ مَعَكُمْ وَنَهْدِيكُمْ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ، فَعَلِي وَالحُسَيْنِ وَتَسْعَةَ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ آخِرَهُمُ الْمَهْدِيُّ الْغَائِبُ الْمُنْتَظَرُ أئِمَّةٌ، نَصَّ عَلَيْهِمُ اللَّهُ وَالرَّسُولُ ﷺ، وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ طَاعَتُهُمُ وَالْإِيمَانُ بِمَا أَتَوْا بِهِ مِنْ عُلُومٍ، عِنْدَهُمْ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَاسْمَعُوا مِنِّي فَمَا أَنَا إِلَّا هَادٍ لَكُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ، أَلَا اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتَ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ. أَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنَ الْهُدَايَةِ لِلنَّاسِ الْآتِيْنَ مِنْ أَقْصَايِ الْبِلَادِ إِلَى أَمَاكِنِ تَوَاجَدِهِمْ (تَوَاجَدَ الْمَعْصُومِينَ) لِيَتَعَلَّمُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ وَيَأْخُذُوا

(١) أصول الكافي: ١/١٩٢.

العلم من منابعه وموارده، أليست هذه الهداية التي ستقيم على الحاضرين لتلك الحوزات الحجة، ولكن هل فعلاً فعل هذا الأئمة الاثنا عشر المعصومون، هل فعلاً اهتموا بتدريس وهداية الناس الذين حولهم مبادئ الولاء والإقرار بإمامة أهل البيت المعصومين، كما تعتقد الجعفرية؟! أم أن الأئمة المعصومين اهتموا بهداية وتدريس من حولهم من الناس أصول العقيدة وتنزيه الله وأصول الفقه والحلال والحرام والنوافل والفرائض فقط!! فهل هذا إتماماً للهداية، فهل هذا إتماماً للحجة؟ ومتى تمت حجة الرسول ﷺ على الناس؟ أم تكن عند إشهارة خبر الولاية لابن عمه علي بن أبي طالب أمام الملأ من الناس؟ أم يقل الله فإن لم تفعل فما بلغت الرسالة يا محمد!.

فإن قلت: كلامك غير صحيح، فقد هدوا وأقاموا الحجة على جميع من حولهم من الناس، أخبروهم بالنصوص الاثني عشرية وواجبات الأئمة المعصومين، وأخبروهم بأصول الدين والفقه والحلال والحرام ولا صحة لما تقولونه: بأنهم حجبوا النص الاثني عشري عن الناس!؟

قلنا: جوابنا عليكم من وجهين اثنين:

الوجه الأول: لو كانوا فعلاً قد أتموا الحجة والهداية على من حولهم من الناس فضلاً عن من هم ناءون بعيدين عنهم، لوجدنا أبا حنيفة النعمان مقرأً معترفاً بإمامة الاثني عشر، وهو خريج جعفر الصادق تلميذه الذي أثبت الإمامية أنه مراده من قوله: (لولا السنتان هلك النعمان)، لولا الدراسة والتلمذ على يد جعفر الصادق لكنت (النعمان بن ثابت) من المالكين، وهذا أبو حنيفة -رحمه الله- لا يؤمن بالنص الإمامي ولا ينكر أن جعفرًا عليه السلام قد أتقذه بعلمه من الهلاك. فأين الخلل هنا: هل جعفر الصادق لم يبلغ ولم يعلم تلميذه بالولاية للاثني عشر وبالإمامة لهم؟! أم أنه اكتفى بتعليم أبي حنيفة الفقه؟! ولماذا قال وادعى أبو حنيفة أنه نجا وخرج من الهلاك؟! هل قال هذا لأن جعفرًا علمه الفقه والأصول؟ أم لأن جعفرًا علمه التمسك بأهل البيت والولاء للأئمة المعصومين؟ إن قلنا: لأنه علمه الفقه والأصول والحرام والحلال كان كلامنا قريباً للعقل. وإن قلنا: لأنه

عَلَّمَهُ الفقه والأصول والحرام والحلال والولاية والإقرار بالأئمة الاثني عشر، فهذا كلامٌ باطلٌ، لأنَّ أبا حنيفة لم يكن يؤمن به، ولا صدر عنه -رحمه الله- قولٌ بأنَّ جعفرًا قد أخبره هكذا خبر. وعلى أبي حنيفة فقس مالك بن أنس فقيه المدينة و سفيان الثوري وغيرهما.

فأما مالك بن أنس فهو من أهل المدينة، وأما سفيان فهو أحد الدارسين على يدي جعفر عليه السلام. وبهذا عرفنا أنَّ هداية الأئمة للناس وإتمام حُجَّتِهِمْ على من حولهم فقط!!، مِنْ نَشْرِ للعلوم وتحديث للناس ومُناظرة لأهل الباطل، إِنَّمَا كَانَ هذا منهم عليهم السلام في أمور التوحيد والفقه والفرائض والسنن والحلال والحرام، دونَ مسائل الولاء لأهل البيت والتعريف بإمامة وحجِّية الاثني عشر علي وأبنائه عليهم السلام، وهذا إخلالٌ منهم بالهداية، ونقصٌ في حُجَّتِهِمْ على النَّاسِ عندما لم يُخبروهم بحق أئمتهم عليهم، وهُنَا نجد أنَّ الرُّسُلَ قد بَلَّغُوا، ولكن الأئمة المعصومين لم يُبَلِّغُوا، ولم يَهْدُوا!!

والوجه الثاني الذي نرد به على القائل: بأن الأئمة بَلَّغُوا النَّصَّ والولاية وأقاموا حُجَّةَ الهداية على مَنْ أتاهم يطلبُ عِلْمَهُمْ، ويدرسُ على أيديهم، أمثال أبي حنيفة وغيره فنقول فيه: إنَّ نصوص الإمامية الحديثية التي رووها عن المعصومين أنفسهم، تُثَبِّتُ أنَّ عُلُومَهُمْ التي هي علومُ آبائهم، بما فيها الولاية لأهل البيت والنص الإمامي الاثني عشري، يجب ألاَّ تتجاوزَ الثِّقَات!!، كما يروي الإمامية أنَّه من أفسى حديث المعصومين فإنَّ له من الوعيد كذا وكذا!! وكما يروي الإمامية أنَّ المعصومين يطلبون من خاصَّة خاصة أتباعهم أن يكتموا سرَّهم ولا يُذيعوه!! وهذا كله يُؤكِّدُ لنا أنَّ الأئمة المعصومين كانوا حريصين على إخفاء هذا النص الاثني عشري إخفاءً رهيباً على عامة أتباعهم، فضلاً عن أن يُخبرَ به أناساً أتوا من الكوفة أو من اليمن ليدرسوا على أيديهم شهراً أو شهرين ثم يعودون لبلادهم، ونعودُ ونقول هنا: بأن الهداية من الأئمة المعصومين لهؤلاء النَّاسِ الواردين عليهم من أقاصي البلاد القارِعينَ باب بيوتهم الطَّالِبِينَ لِعِلْمِهِمْ، بأنَّ الهداية من الأئمة المعصومين لم تتم ولم تكتمل لعدم إخبارهم بأمور أئمتهم الواجب عليهم التمسك بهم الذين بهم ينجونَ وبهم يهلكون، وبجهلهم لهم يموتون ميتةً جاهليَّةً. فكيف سيكون

المعصومون حجّة على أمثال هؤلاء القارعين لأبواب بيوتهم والقاعدين معهم في مساجدهم؟! نعم! ومَن جهل بالنص ولم يبلغه ولم يهدهم أحد إليه هشام بن الحكم وهشام بن سالم وزرارة بن أعين فاحتاروا بعد موت أبي عبدالله عليه السلام، وكذلك كل أئمة الزيدية سادات بني الحسين والحسين ومنهم أبناء وإخوة الأئمة، فكيف يُقال: إنهم مُبلَّغون هادونَ للولاية للأئمة الاثني عشر.

فإن قلت: إن الأئمة إنما تكتّموا، وحذروا أتباعهم من إفشاء أمرهم وأمر إمامتهم، خوفاً على أنفسهم من السلاطين الجائرة، وخوفاً على ذريتهم، وخوفاً على دين الإسلام أن يندثر، وخوفاً على السلسلة الإمامية أن تُبتر؟!.

قلنا: يجب أولاً أن تُسلّم بصحة ومعقولية ما ذكرناه في الأعلى، بأن حجّة الأئمة المعصومين ناقصة، بمعنى أن تبليغ الأئمة المعصومين ناقص، بمعنى أن هداية الأئمة المعصومين لمن ورد عليهم من الناس ناقصة، ولا مناص لك من أن تُسلّم، فعندها نقول ولا قوة إلا بالله: نتفق إن شاء الله وإياكم أنه لو اجتمعت الإنس والجن على أن يُغيروا أمراً كان مفعولاً، أمراً كان مقضياً محتوماً من قبل الله - عزّ وجلّ - لما استطاعوا، ولو اجتمعت قريش وأجلاف العرب وقيصرة الروم بجنودهم وحاشيتهم وأكاسرة الفرس بجنودهم وحاشيتهم والجن بمن معهم من جنود، على أن يقتلوا محمد بن عبدالله - صلوات الله عليه وعلى آله -، وأن يدثروا دين الله، وأن يُطفئوا نور الله، وأن يردّوا أمر الله، لما استطاعوا ولما نالوا منه ولما قتلوه، فبقتله إطفاءً لنور الله، وهزيمةً لله وردّ لأمره والله المستعان، فالله حافظٌ نبيه مؤيِّده بالمعجزات الظاهرات والخفيات، مؤيدٌ له بروح القدس، يحفظه من بين يديه ومن خلفه لينشر دينه ويصدع بأمره، ويعلي كلمته، ويتم حجته على العالمين. وهنا نقول: لو اجتمعت الدولة الأموية بحواشيها، والدولة العباسية بحواشيها؛ بل حتى لو عُصّدت هاتين الدولتين بقوة الدولة العثمانية ودول السلاجقة والماليك؛ بل حتى لو عُصّدت هذه الدول بقوة أمريكا وإسرائيل اليوم، على أن يقتلوا الأئمة الاثني عشر، ويقطعوا نسلهم، ويبتروا السلسلة الاثني عشرية، على أن يدثروا دين الله ويُطفئوا نوره،

على أن يردوا أمراً قد قضاهُ الله من فوق سبع سماواتٍ لما استطاعوا، لأنَّ في بترٍ وقطع نسلهم تكديباً لله، وردّاً لأمرٍ قد أمرَ به وحتمه وقضاهُ والله المُستعان. فعذرُ القائلين بأنَّ التكتُم إنَّما كان خوفاً على أرواح الأئمة المعصومين وعلى دين الإسلام، وعلى النسل الإمامي من الفناء، قولٌ باطل.

فإن قيل: فبتسليمنا لكلامكم، من أنَّه يجبُ على الأئمة لإتمام الحجَّة على النَّاس من التبليغ والهداية أن يصدعوا بما أورثوه من علم، وألا يتستروا عليه تستراً دائماً، فإنَّه بنشرهم لهذا خطرٍ عليهم وعلى أتباعهم فقد يؤذون ويُعذَّبون ويُنكَل بهم.

قلنا: بهذا تمَّ الحُجُّجُ على النَّاس، ألا ترى أنَّ رسولَ الله ﷺ كانت تُرمى فوقه القاذورات والأوساخ وهو يُصلي، وألا ترى أنَّ الصبيان كانوا يرمونه بالحجارة حتى يسيل الدم من جسمه الشريف، وألا ترى أنَّه قد شجَّت رُباعيته في أحد، وألا ترى أنَّه قد تحمَّل الحصار والمقاطعة من قريش في الشعب، وهو من هو، محمد بن عبد الله ﷺ، أفضل البشر على الإطلاق، كلُّ هذا منه إيماناً منه بأنَّ الله لن يخذله وأنَّه سيتمُّ نوره وسينصرُ عبده، وسيتمُّ حُجَّتُه؛ لأنَّه الله ربُّ العالمين، ثم انظر إلى حال أصحاب محمد انظر إلى آل ياسر وما فعل بهم من كفار قريش، وانظر إلى حمزة كيف مُثِّل به أسوأ مثله بأن شقَّ بطنه وأخذت كبده، وانظر إلى بلال بن رباح -رحمه الله- وما لاقى من أنواع وأصناف العذاب، وانظر إلى جعفر بن أبي طالب قُطعت أعضاؤه في سبيل إرضاء الله أولاً، ثم في سبيل إرضاء قائده وإمامه محمد بن عبد الله ﷺ، وغيرهم كثير، منهم من نال أجر الشهادة بين يدي إمامهم ونبیهم محمد ﷺ، ومنهم من نال أجر الصبر على الأذى والألم، فلا بدُّ من التضحية لإتمام الحجَّة ونشر الرسالة الربانية، وعلى هذا فقس ما كان سيتعرَّض له الأئمة المعصومون من أنواع العذاب والويلات، وما سيتعرَّض له أتباعهم، ومن هنا فلا وجه لصاحب هذا العذر، في أنَّه يمنع من الصدوع والدعوة إلى الله، وإتمام الحجَّة، ولو بإفشاء هذا الخبر الإمامي على مسامع العلماء المبرزين أصحاب الحل والعقد في الأمة الإسلامية، ولك في البلاء والتطريد والتشريد الذي حصل لأئمة الزيدية أعظم شاهدٍ لو تدبَّرت.

فإن قيل: فإنَّ الأئمة المعصومين فعلاً قد نكَّل بهم، ووقع بهم أصناف العذاب، من سجنٍ وتضييقٍ وإذلال، وكلُّ هذا وقع بسبب نشرهم لحجة جدهم رسول الله، إتماماً لحجَّته.

قلنا: لماذا عُدِّبوا ونكَّل بهم؟ ألاَّهم دَعَوْا إلى أنفسهم باسم الإمامة؟ أم لأَهم نشروا الخبر الإمامي الاثني عشري في الأصقاع، فخشي السلاطين أن يُصدِّقَهم النَّاس ويَسْعُوا لتسليم الأمر إلى أصحابه، فيزيلوهم عن الكرسي والمنصب؟!!! فيا لله ويا لأولي العقول النيرات، وليس عندنا إيذاؤهم إلاَّ لأَهم كانوا أَعواناً وأنصاراً ومُبايعين لأبناء عُمومتهم وإخوانهم سادات بني الحسن والحسين عند التحقيق.

فإن قيل: فإنَّ هناك من الأئمة من سُمِّ وقُتِلَ وهذا يبطلُ لكلامكم السابق، من أنَّه لن يستطيع أحدٌ أن يردَّ أمر الله بقتل الأئمة المعصومين وبتر السلسلة الاثني عشرية التي قد قضاها الله وحتمها؟!.

قلنا: نعم، فأما أن يُقتلوا بسبب صدوعهم بدعوتهم، ونشرهم لرسالة جدهم، واستبسالهم في هداية الدارسين على أيديهم بنشر الخبر الإمامي الاثني عشري فيهم وتلقينهم الولاية الواجبة، فواردٌ. ولكن بعد ماذا، بعد أن يُعقَّب الإمام المعصوم الإمام الذي بعده، فهذا جعفر مات مسموماً (وموته بالسِّم بحاجة إلى تحقيق)، ولكن مات بعد ماذا؟ بعد أن أعقَّب الإمام اللاحق موسى الكاظم، وكلامنا في الأعلى، أنَّه لو اجتمعت الجن والإنس على أن يقتلوا جعفرًا قبل أن يُوكَّد له موسى، لما استطاعوا، ولعجزوا عن هذا، لأنَّ في استطاعتهم هكذا بترًا للسلسلة الإمامية وردًّا لأمر الله، بينما قُتِل جعفر بعد أن يُوكَّد له موسى، فهذه شهادة جعفر الصادق عليه السلام في سبيل إحياء دين الله وفي سبيل إتمام حجَّته وفي إتمام إخباره وإعلامه النَّاس بأُمور دينهم جهاراً لا خفاءً قدر الاستطاعة (إن كان هذا حصل)، وكما يقول بعضكم في المهدي الغائب اليوم: إنَّه خوفاً على نفسه من القتل.

فإن قيل: نعم، قد قِيلَنا لكلامكم السابق، ولكن ليس لكم أن تحكموا أنَّ الأئمة المعصومين تركوا السيف والخروج على الظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رغبةً

منهم، وإِنَّا عدم التمكّن وقلة الناصر هي التي جعلت الأئمة يقيمون الحجة بهداية الناس في صمت تحت سترٍ مُسدلٍ عن الخروج والجهاد بالسيف.

قلنا: نعم، توفّر الناصر شرطٌ في القيام، وفعل الأسباب شرطٌ لتوفّر الناصر، وفي هذا نقول: إنَّ الجواب يكون من وجوه أربعة:

الوجه الأول: أن الأئمة المعصومين ونخصّ التسعة، لم يُبلغوا الجهد في جمع الناصر والمعين، كما أبلغ الإمام الحسن بن علي عليه السلام حينما كان يبعث السفارة تلو السفارة على يد ابن عباس وغيره إلى رؤساء القبائل والعشائر يحثهم على النصرة والقتال بين يديه، كان يقف فيهم موقف المرغّب والمُشوّق بالجهاد والاستشهاد، رَغْمَ قلة الحيلة وتكالب المحنّ على الحسن السبط -عليه سلام الله-، فلمّا رأى انصراف النَّاس عن همّ الجهاد بين يديه، ورأى الخذلان من الرجال تلو الخذلان أثر الدعاء في صمتٍ وسكون، والأمر بالمعروف والنهي عن منكر بمرتبتي القلب واللسان، وأمّا التسعة من ولد الحسين أئمة الإمامية فلم يجهدوا ولم يُبلغوا الجهد في جمع الأنصار أو إرسال السفارات إلى المُحبين والمُتشيّعين كي يستقطبهم ويحثّوهم على الصدوع والخروج على الظلم والعدوان، بل آثروا الدعاء في صمتٍ من البداية، وآثروا نشر العلوم الدينية والفقهية والحديثية دون أخبار الولاية والإمامة كما قد تقرر هذا. ومنّ هذا فقول القائلين: إنهم كانوا راغبين في الخروج على اعتقاد الإمامية قول باطل، إذ كيف يكون راغباً ومُحباً أن يتمثّل بمثال أمير المؤمنين والحسين عليه السلام وهو لا يدعو منّ حوله، ولا يتألف قلوبهم، ولا يُرغّبهم في الخروج ولو في الخفاء، إلى أن تقوى الشوكة فيُعلن الخروج على المألأ.

الوجه الثاني: أن الأئمة المعصومين لو كانوا راغبين أن يتمثّلوا بمثال جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله في خروجه على الفساد، (وهم عندنا مُتأسّسون به صلى الله عليه وآله مُناصرون لأبناء عموّتهم)، وأن يقتدوا بمثال جدّهم علي بن أبي طالب عليه السلام في خروجه على الناكثين والمارقين والقاسطين، لخرجوا من ديارهم طلباً للناصر والمعين، لهاجروا كما هاجر محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله من مكة إلى الطائف طلباً للمعين والناصر، وكما هاجر محمد بن عبدالله

صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يثرب طلباً للناصر والمعين على أمر الدين، ومن هذا فقول القائلين: إنهم كانوا راغبين في الخروج على اعتقاد الإمامية قولاً باطلاً، إذ كيف يكون راعباً ومُحِبّاً أن يتمثل بمثال أمير المؤمنين والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وهو في بيته وفي مسجده وفي حلقات العلم جالس مُرَخٍ عليه ستره.

الوجه الثالث: أنّ الأئمة المعصومين لو كانوا راغبين في إنكار المنكر بأعلى مراتبه والتغيير باليد والسيف، راغبين في توفّر الإمكانيات والأتباع، لتألّفوا أبناء عمومتهم من ثوار الزيدية أبناء الحسن والحسين، ولدّعّموا ثوراتهم الأمرة بالمعروف والنّاهية عن المنكر، لحوّلوا أبناء عمومتهم دُعاةً لهم!! أو لخرجوا معهم!!، طبعاً بعد أن يُجبروا أبناء عمومتهم بالنص الاثني عشري ووجوب الإيمان به، لأنّ سادات أبناء الحسن والحسين كزيد بن علي، والنفس الزكية، والحسن بن الحسن، والنفس الرضية، وعبدالله المحض، والحسين الفخي، ومحمد بن جعفر الصادق كانوا جاهلين بالنص الاثني عشري، فيجب أولاً إخبارهم به وبِحُجَجِ المعصومين عليهم، وأنّ جدّكم الرسول صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الذي قال هذا النص!! ونحن حَفِظْنَاهُ وَأَنْتُمْ نَسِيتُمُوهُ وَنَحْنُ -يَابَنِي عَمَّنَا- نَذْكُرْكُمْ بِهِ الْيَوْمَ، وَنَطْلُبُ مِنْكُمْ الدُّعَاءَ فِي خُرُوجِكُمْ هَذَا بِاسْمِنَا وَبِأَمْرِنَا وَأَنْ تَسْتَبَسِلُوا فِي قِتَالِ الطَّغَاةِ الْمُفْسِدُونَ، وَنَحْنُ سَنُرْسِلُ خَوَاصَّنَا أَمْثَالَ مَوْمِنِ الطَّاقِ وَصَحْبِهِ لِيُقَاتِلُوا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، كَيْ تَقُومَ حُجَّتُنَا وَنَتَمَثَّلَ بِمِثَالِ آبَائِنَا وَنُتِمَّ حُجَّةَ رَبِّنَا عَلَى النَّاسِ. وَلَكِنَّ النُّقْلَ وَالتَّارِيخَ يُخْبِرَانَا أَنَّ الْأئِمَّةَ الْمَعْصُومِينَ عَلَى عِتْقَادِ الْإِمَامِيَّةِ كَانُوا مُنْكَرِينَ لَخُرُوجِ آبَاءِ عُمُومَتِهِمْ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ مَعْتَقِدِينَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهُمْ طُلَّابٌ هَوِيٌّ وَدُنْيَا، وَهَذَا عَلَى مَبَانِي الْجَعْفَرِيَّةِ لَا الزَّيْدِيَّةِ، فَفَرَّقُوا.

الوجه الرابع: لو كان الأئمة المعصومون يريدون الأتباع والأنصار، ويعتقدون أنّ حُجَّةَ اللَّهِ ستقوم عليهم إن لم يخرجوا لإزالة الظلم عن أمة جدّهم، بوجودهم أي بوجود الأنصار والإمكانات، لَقَبِلَ الإمام الرابع علي بن الحسين زين العابدين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بيعة محمد بن عبدالرحمن الكندي هو وأتباعه المعدادون بالآلاف!! وَلَقَبِلَ الإمام الصادق عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بيعة أبي مسلم الخراساني بجنوده العظيمة، لَقَبِلَ البيعة واستعان به على إزالة الفساد والظلم، وهذا ما لم يقع، فزين العابدين اعتذر، والصادق أحرق كتاب أبي مسلم

الخراساني وقال: هذا هُوَ الجواب!!، فَبَغِضَ النظر عن صدق أبي مسلمٍ في مناصرتِه للصادق فقد رَكِبَتْ أبا عبد الله الحُجَّةَ بأن توفَّرَ له الناصر والمعين والسلاح والرجال والمال والعتاد ولم يبدل نفسه لله وللأمر بالمعروف وللنهي عن المنكر ولإتمام الحجة الكبرى، هذا إن صحَّ هذا الخبر من أساسه وهو جعفريّ.

فإن قيل: إن لفعل أبي عبد الله ﷺ حكمةً، فقد كان يعلم أن أبا مسلمٍ الخراساني ومن معه ليسوا لهم بشيعة ولا مُمْتَمِنين لوعده ولا عهد، فكيف تريدون منه القبول بهذا، الأمر، والصادق بعلمه الغيبي أو بإلهامه يعرف أن أبا مسلمٍ ليس بكفؤٍ على أن يمد له يده ويخرج معه، ويعرف كذلك أنه سيغدر؟ ثم كيف تجعلون مجرد مبايعة أبي مسلمٍ للصادق حجةً على الصادق ستركبه يوم القيامة؟!.

قلنا وبالله التوفيق: إنَّ الإنسانَ غير متعبَّدٍ إلا بالظواهر دون ما كان في علم الله وغاب عنَّا، فظاهرُ الرِّسالة طلبُ البيعة والخروج على الظلم ووضع الحق والأمر في أهله وناسه، وأما باطن وغيب الأمور فذلك ما لا نستطيع معرفته ولَسْنَا مُكَلَّفِينَ بِمَعْرِفَتِهِ، وأما إن أردتم تصويب الصادق هنا وأنه قد رزق إلهاماً وعلماً غيبياً علّمه الله منه أن أبا مسلمٍ سيغدر بك ولن يفي لك، فحينها عليكم تحطُّة جده الحسين السبط ﷺ عندما اغتَرَّ ببيعة الآلاف من أهل الكوفة له، عندما اغتَرَّ بظاهر الدعوات والكتب المتواليه عليه، فلبى القوم ولبي نداءهم ولم يُقَلْ: إنَّهم قومٌ خذلوا أخي وأبي وليسوا لنا بشيعة، ولم يأتِ الإلهام الغيبي بأن هؤلاء القوم سيغدون به وينكثون بيعته، ولم يطلب من الله أن يُخبره بحال مَنْ بايعه من الكوفيين أساغدون أم يُحافظون على البيعة؟ فالأئمة على المعتقد الإمامي إذا شاءوا أن يعلموا شيئاً علموه، فالحسين ﷺ أخذ بظاهر الدعوات من أن الناس فعلاً يريدون الأصلاح لهم، وأنهم يريدون إزالة دولة يزيد الطاغية، وأما عن لماذا جعلنا مجرد البيعة والتشديد عليها حجة على المبايع، فلأنَّ الحسين السبط قد اعتبر أنَّه قامت عليه الحجة إن ردَّ هذه الآلاف المؤلفة من البيعات والكتب، وكذلك الإمام علي ﷺ عندما توافد عليه الناس طالبين بيعته وإمرته، ومن كلامه ﷺ في (النهج): «لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يُقَارُوا عَلَى كِطَّةِ ظَالِمٍ، وَلَا سَعَبٍ مَظْلُومٍ... إلخ كلامه ﷺ»، وكذلك حال الخراساني وبيعته مع الصادق، إذ

لو كان يُريد الخروج لكان أقلّ ذلك أن يستوثق أمر الخُرَّاساني، وعندي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يثق بهم لو صحَّ هذا الخبر.

ومن هذه الوجوه الأربعة يتضح لنا أَنَّ الأئمة المعصومين أو التسعة من ولد الحسين، لم يكونوا جادّين على مذهب الإمامية في فكرة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكونوا جادّين في فكرة أن يتوفّر لهم الإمكانيات والنصير.

هذا ولعلّك -أخي القارئ والباحث- تُراجع كتب الإمامية الحديثية الروائية، ستجد لكلامنا أكثر من شاهدٍ، من أَنَّ الأئمة المعصومين كانوا عازفين عن النهي عن المنكر بأعلى مراتبه والدعوة والخروج على الظلمة والطُغاة، هذا وفي الختام وقد قلنا ما قلنا في أبناء الحسين -روحي لهم الفداء- يجبُ أن نشهدَ الله شهادةَ حقٍّ نقول فيها:

اللهم، إِنَّا نُشْهِدُكَ أَنَّا نُوَالِي أئمة بني الحسين من أئمة الإمامية والإسماعيلية، والقائمين والقاعدين من أتقياء بني الحسن والحسين، ونؤمنُ بأنهم سَعَوْا سَعِيًّا حثيثاً لإظهار ونشر دين جدّهم، وأنَّ القائمين أفضل من القاعدين، والمجاهرين أفضل من المُخفين، ونؤمنُ بأنَّ قائمي أهل البيت أئمة العلم والجهاد لقاعديهم، وقاعديهم أئمة الاجتهاد والحلال والحرام لقائميهم، كلُّ مُكَمَّلٍ للآخر، ونقولُ في الجميع حسنيين وحسينيين ما قاله ربنا سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]، فالقائم المجاهد أفضل من القاعد، والكلُّ وعدهم الله الحُسنى، اللهم -إلهنا ومولانا- إِنَّا نبرأُ إليك من مقولةٍ قيلت في أبناء الحسين المُمتحنين، ومن غلوٍ في الدين نُسب إليهم، ومن أن نكونَ كما قال حبيبك محمدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأخيه علي المرتضى: «يا علي سيهلك فيك اثنين: مُحِبٌّ غالٍ، ومُبْغِضٌ قال»، أو كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيا أهلَ الحجى وأولي النهى النجاء... النجاء... الوحا... الوحا... لنا هممٌ و-العياذ بالله- قد تقاعست، وبينها وبين همم سلفنا فلا مقارنته، رضينا بالقليل في الدين، واتبعنا أهواء أنفسنا في الدين، غرّتنا الكثرة وصغرّت في أعيننا العُصبة القلّة ناسينَ ومُناسينَ قول رسول رب

العالمين - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم - : «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً فطوبى للغرباء»، ناسين ومتناسين قول أميرنا ومولانا أبي الحسين علي عليه السلام مخاطباً لجنوده وأتباعه عندما أظهروا التكاسل والتخاذل: «لله أنتم! أما ديني يجمعكم! ولا حمية تشخذكم! أوليس عجباً أن معاوية يدعو الجفأة الطغام فيتبعونه على غير معونة ولا عطاء، وأنا أدعوكم - وأنتم تريكة الإسلام، وبيئة الناس»، كلفنا أنفسنا بالبحث والتدقيق والتفتيش والتنبيش بحثاً عن القذى في العيون وتجاهلنا جذوع النخل في العيون، زاعمين أننا قد وجدنا ما لم يجده السابقون واللاحقون، وحققة الأمر أننا عماء، قد ركبنا سفينة هوجاء، وحكّمنا الأهواء دون العقول والحجج البيّنات، وليت شعري!! -يا محكم الهوى- إلى أين ستقذف بك سفينتك الهوجاء، أفي برّ الأمان؟! وجذوع النخل التي أغضيت عن البحث عنها في طريقك عاثقات، فاجهد في التمهيص والتدقيق، وإياك والتهاون والميل للرغبات والأحكام المسبقة الجارة للوبال والإغضاء عن الكبيرات، اجهد في سبيل تمهيد إرساء سفينتك الهوجاء، فكما استخرجت القذى من العيون وصغائر الشبه والظنون من بين السطور، فاستخرج -رعاك الله- جذوع النخل من الطريق وكبائر الشبه الواضحات للعيون، المنكرة من قبل العقول قبل النقول، فإن ضمنت لي البحث بتدقيق وتمحيص وترك للهوى وللأحكام المسبقة ضمنت لك برّ الأمان، وضمنت أن تكون ممن قال الله تعالى عنهم: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: 119]، ضمنت لك أن تكون من المعتدلين الذين يبرأون من فعل غلاة الغلاة، ومن فعل معتدلي الغلاة، ومن فعل معتدلي النواصب، ومن فعل نواصب النواصب، استلهم التاريخ قدر المستطاع، وقرأ سير أهل البيت السابقين، وعلى ماذا كان سوادهم وجمهورهم أعلى المنهج الإمامي كانوا؟! محص وتامل خطبهم المشهورات الظاهرات المتفق عليها بين أعلام المسلمين أكان فيها ما يدعي الإمامية من النصوص على الاثني عشر؟! أم أن ليث الكتائب كان يخاف ويتقي من أتباعه إن هو قال لهم أمثال هذا النص في المحافل؟! ولم لم يتق محمد بن عبدالله عليه السلام يوم الغدير؟ أليست التقيّة دينه؟! ولم لم يحتج أمير المؤمنين باستحقاقه الإمامة والخلافة على الصحابة بالنص عليه وعلى أبنائه الأحد عشر؟! واحتج فقط بالأخبار التي تخصّه لو حده كخبر الغدير؟ ولماذا... ولماذا... وإن عدنا اللهاذات والتساؤلات لفتت

المحبرة واحتجنا إلى مائةٍ مثلها، وهذا وأمثاله ما عَنَيْنَا بجذوع النخل، فالله الله... الحب أعمى يا سادة، وعينُ الهوى لا ترى العيوب، كَمَ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ عَلَبَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ فِتْنَةً كَبِيرَةً، وَكَمَ مِنْ قَابِضٍ عَلَى الْجَمْرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي كَثُرَتْ فِيهِ المِحَنُ وَالبَلَايَا، فَلَعَلَّ فَرَجاً يُعَجِّلُ بولادةً مهدي أهل البيت، الذي سيملاً هذه الأرض عدلاً كما مُلِئَتْ جوراً وظُلماً. اللهم، قوِّ إيماننا، وصفِّ نباتنا، وأعنا على إعلاء كَلِمَتِكَ. اللهم، أرنا الحقَّ حقاً وارزقنا اتباعه وأرنا الباطلَ باطلاً وارزقنا اجتنابه يا رب العالمين. اللهم، اشرح صدورنا لدين محمد وآل محمد، وأعنا بتوفيقك ولا تسلبه منا يا رب العالمين. إلهي، وإليك نبتهلُ ابتهال المُستضعفين المغلوبِ على أمرنا أن تنصر أمة الإسلام وأن تنصر إخواننا في فلسطين وفي أفغانستان وفي الشيشان وفي اليمن وفي كل صوبٍ ومكان. اللهم، وحِّد كلمتنا تحت كلمة التوحيد لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، وانزع ما في قلوبنا من العُلى، واجعلنا متحابين متوادين فيك يا رب العالمين. اللهم، واقهر الكُفر والكافرين. اللهم، وأزل الظلمَ والظالمين. اللهم، وادحر أعداءك أعداء الدين أينما كان كائهم يا رب العالمين. اللهم، وارحمنا وارحم صُغفنا، ونور قلوبنا وقبورنا، وأعنا ولا تُعن علينا يا أرحم الراحمين. اللهم، اغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان. اللهم، ومشائخنا في الدين فأعلِ كَلِمَتَهُمْ ووحد صفَّهُم وانصرهم ومَن تبعهم وارزقهم ومَن تبعهم واغفر لهم ومَن تبعهم. اللهم، وسيدي مجد الدين فأيد به الدين، وارزق به المعتدين، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وارفع شأنه، وأعلِ كَلِمَتَهُ، وأطل في عُمره، واجعلنا من أتباعه وشيعته، ومَن ينصره في المواقف كلها. اللهم، تقبل وأجب يا أرحم الراحمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله الغر الميامين، ورضوانه على الصحابة المتقين الذين خرجوا من الدنيا وهم من الدين على يقين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وارض عنا معهم يا رب العالمين.

حَجَجُ الْعُقُولِ فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله
الغر الميامين من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ورضوانه على الصحابة
المتقين، مَنْ خرجوا من الدنيا وهم على يقين، ورضوانه على التابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى
يوم الدين، وارضَ عنا معهم ياربَّ العالمين.

وبعد:

تكلّمنا في الرّسالة الأولى حجج العقول في الدعوة والتبليغ عن حُجّة الأئمة
المعصومين وعن مدى سعيهم في تبليغ الحجة الملقاة على عاتقهم من -ربّ العالمين-،
وعنْ عُدْر مَنْ قال: بأنَّ في خروج الأئمة ومجاهرتهم اندثاراً وهلاكاً للأئمة عليهم السلام، وعن
عُدْر من قال: بعدم توفّر النَّاصر والمُعِين للأئمة المعصومين. وهُنَا نعاوِدُ طرَحَ حُجَجِ
العقول، التي نُخاطِبُ بها كُلَّ ذِي لُبِّ سَلِيمٍ، وأمّا المعاندين المُكابرين فليس إلى هدايتهم
سبيل إلا بفعل المعجزات الخارقات. فنقول وبالله التوفيق:

إن قال قائلٌ: إنّه قد أنكر الحديث الاثني عشري مَنْ سَمِعَهُ مُشَافَهَةً من رسول الله
صلى الله عليه وآله عددٌ من الناس أمثال أبي بكر ومن شاكله، فكيف لا يُنكرُه ولا يُجحدُ به مَنْ سَمَعَ
هذا النص الحديثي من بقية التسعة من ولد الحسين أمثال أبي حنيفة النعمان، فليس هذا
بُعذرٍ لكم في أنّ الأئمة المعصومين إنّما طارَ صيتهم في البلدان والأمصار نظراً لتعليمهم
علوم آبائهم من أصول الدين والفقهِ والفرائض والحلال والحرام من دون الولاية
والإقرار بولاية الاثني عشر المعصومين.

قلنا: قولكم جحد التلميذ كلام أستاذه، أي جحد أبو حنيفة كلام الصادق باطلٌ من
أربعة وجوه:

الوجه الأول: أنه كلامٌ ليس عليه دليل، والدليل الذي نعني هو إثبات سماع أبي حنيفة للخبر الإمامي الاثني عشري من الصادق ثم إنكاره هذا الحديث وجحوده به، ألا ترى أنكم قلتُم: إنَّ عمرَ بن الخطاب سَمِعَ هذا الحديث النصي على الاثني عشر وجَحَدَه!! وعندما طالبناكم بالدليل قُلتُم: هذه الرواية الواردة في (كفاية الأثر) المتصلة بالسند بعمر بن الخطاب المُفصَّحة بالأئمة الاثني عشر التي سمعها من رسول الله ﷺ تؤكد لنا ولكم معرفته بالنص على الأئمة وتؤكد لنا ولكم جحوده بعدم تسليم الأمر لصاحب الأمر عليٍّ ؑ. فقلنا لكم: وهذا دليلٌ يقبلُهُ العقل. فأينَ الدليل على أن الإمام جعفر الصادق ؑ قد أخبر أبا حنيفة أثناء تعليمه وهدايته في المدينة المنورة أنه أخبره بأنَّ الحُجَجَ اثنا عشر حُجة، وهُم: علي، والحسين، والتسعة من ولد الحسين فإن لم تجدوا، ولن تجدوا، فأتوا لنا بخبرٍ ذكره أبو حنيفة النعمان يدلُّ على سماعه مثل هذا النص الاثني عشري من جعفر الصادق ؑ، ولن تجدوا مثله أبداً. فَمِنْ أَيْنَ أتيتُم بالجحودِ النعماني -معاشرَ الإمامية-؟ فقد أتيتُم بالجحودِ العمري بالرواية الأثرية عنه فما بال الجحودِ النعماني أتحمينُّ هو؟! أم رجمٌ بالغيب؟!، أم تمويهٌ على الأعمار؟!، ونعودُ ونقول: هذا أبو حنيفة قد أتى إلى جعفر في عقر داره بالمدينة وطلبَ عِلْمَهُ والهداية على يديه، فما كان من جعفرٍ ؑ إلا أن حَجَبَ النص الاثني عشري عمَّن أراد الهدى، فهل هذا إتمامٌ للهداية؟!.

الوجه الثاني: أنَّ أبا حنيفة النعمان -رحمه الله تعالى-، كان شديد الاحترام لجناب إمامنا جعفر بن محمد ؑ، وكان حريصاً على التعلُّم والأخذِ عنه، وكان يُجلُّه إجلالاً عظيماً، أترى مَنْ هذا حاله يحدُّ كلامَ جعفر الصادق في أن الأئمة اثنا عشر فيهلك، ثم ما هي مصلحة أبي حنيفة في إنكاره مثل هذا الخبر؟ أكان يطلبُ رئاسةً كما كان يريها عمرُ وصاحباه؟! أم أنه كان ناصبياً لآل محمد؟! وهو المُعذَّب من الخلافة الإسلامية في سبيلهم؟ وجعفرُ القائل فيه: «لقد تحققتُ حب أبي حنيفة لنا أهل البيت بمناصرتِه عمي زيد بن علي» أو كما قال جعفرُ ؑ، اللهم لك الحمدُ على نعمة العقل.

الوجه الثالث: مما يدلنا أن أبا حنيفة أثناء ملازمته لجعفر عليه السلام، كان لا يعلم أن قول واستنتاجات جعفر الدينية والفقهية هي الحُجَّة المعصومة، فقد كان أبو حنيفة يُعارضه ويُجادله، حتّى في بعض الأحيان يُحاول أن يُخطئ جعفر بن محمد عليه السلام!! كما تذكر الروايات الجعفرية، فهل من كان هذا حاله يعرف النّص الاثني عشري فضلاً عن أن يّجحد، والمُلفت للنظر أن اعتراضات ومخالفات أبي حنيفة كانت بحضور الصادق نفسه وعلى مسمعه وليس بتأليف الرسائل ونشر الفتاوى بعد المغادرة من المدينة إلى الكوفة ونقض كلام الصادق، وفي هذا فليتأمل المتأملون.

الوجه الرابع: أن اتهام شخص واحد بالجحود، مع وجود كل هذه الإشكالات الغامضة حول هذا الكلام، قد يجعلنا نغض الطرف، ولكن عندما يكون هناك شخص آخر غير أبي حنيفة مُتهماً بالجحود وهو من هو! سفيان الثوري من كان يُلقب بأمر المُحدثين، المشايخ لأهل البيت، المُلازم لجعفر الصادق فترة من الزمن، فإن صاروا ثلاثة جاحدين بانضمام سفيان بن عيينة وهو ممن روى الأحاديث عن الصادق عليه السلام، فإن صاروا أربعة جاحدين بانضمام شعبة بن الحجاج وهو ممن روى عن الصادق عليه السلام، فإن صاروا خمسة جاحدين بانضمام عالم أهل المدينة مالك بن أنس ومُسندهم، فإن صاروا ستة، وسبعة، وثمانية، باستحضار من احتار بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام، من كبار سلف الجعفرية كاهشاميين، والأحول، لا يعرفون إمامهم بعد إمامهم، وما ذلك إلا لجهلهم بالبلاغ بالنص الاثني عشري بالاسم والفعل!! فأين الخلل يا صاحب اللب السليم، أفي المُبلغ أم في المُبلّغ.

فمن هذه الوجوه الأربعة نستنتج ونستخلص أن الإمام الصادق عليه السلام على مذهب الإمامية لم يخرج ولم يدع إلى نفسه ولم يهد من أتاه يأخذ عنه ويتعلم على يديه إلى الولاء الإمامي الاثني عشري. وهذا أمرٌ جليل!!

فإن قال قائل: فأبو حنيفة كان يأخذ بالقياس، ويضرب بسنة الرسول صلى الله عليه وآله عرض الحائط، فكيف تستغربون من مثله إنكار الحديث النصي الاثني عشري وهو قد أنكر بعضاً مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله؟!.

قُلْنَا: مع التحفّظ على ما جاء في السؤال، طبّق كلامنا واحتجاجاتنا على غير أبي حنيفة ممن قد ذكّرنا، وابتحث عمّن لم نذكر فهناك غيرهم الكثير.

الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

فإن قيل: قد أبلغتم الجهد في سبيل تبيين أن أئمتنا المعصومين غير مُتَمِّين للحجة، تارة تقولون: لماذا لم يدعوا ويبلغوا ويُجاهروا بالحق؟ وتارة تقولون: لم لم يُعلّموا تلاميذهم الولاء لأهل البيت والولاء للاثني عشر المعصومين؟ ناسين أو مُتناسين أن لهم قدوة حسنة في جدّهم علي بن أبي طالب عليه السلام، عندما لم يخرج علي من تقدّمه من المشائخ ولم يدع إلى نفسه إلا في مواطن قليلة، وهكذا كان أئمتنا المعصومون.

قُلْنَا: لا سواء.

فالحق أن الإمام علياً عليه السلام، كان يُبصر بعين الحكمة، فالإسلام بُعيد موت الرسول صلّى الله عليه وآله، كان يعيش أسوأ المواقف، الأعراب الذين آمنوا ولم تطمئن قلوبهم بالإيمان ارتدّوا وشقّوا عصا الطاعة، والانشقاقات الحاصلة بين المهاجرين والأنصار ساعة السقيفة وما ولدت من إحنٍ ومحنٍ، الهنات التي كانت بين بني هاشم وبين أبي بكرٍ وعمر بن الخطّاب، تلك الاضطرابات التي حصلت في جيش أسامة بن زيد عندما رفض الطاعة لأبي بكر، كلُّ هذا كان كفيلاً بأن يتجشّم الإمام علي عليه السلام الصبر لأجله وألّا يقوم ويُنازع هذا وذاك، فقال مقولته المشهورة لفاطمة عليها السلام بما حفظته عن والدي -أطال الله بقاءه- وذلك عندما طلبت منه القيام: بأن لو قمت لما قام للإسلام قائمة!! أو بما معنى كلامه عليه السلام، فالإمام علي كان يعلم علم اليقين بأن خروجه سيفتح الباب على مصراعيه للحركات المتربسة بالمسلمين من المنافقين واليهود ومُسلمة الفتح أمثال أبي سفيان ومن معه، وبذلك يتفتّت عضد الإسلام، فقال عليه السلام: «لأسألن ما سلّمت أمور المسلمين».

فإن قيل: وكذلك فعل المعصومون، اتبعوا مقولة جدّهم: ليسألن ما سلّمت أمور المسلمين.

قلنا: الأمر ليس كذلك، فشتانَ ما بينَ حالِ المسلمين في عهدِ الخلفاء الثلاثة وبينَ حالِ المسلمين في عهدِ بني أمية وبني العباس، فإنَّ أمورَ المسلمين في اضطرابٍ دائمٍ، لا أمنٍ ولا عدلاً ولا كَلِمَةً حَقِّ يُنْتَهَرُ بها سُلْطَانُ جائرٍ، فالإسلامُ أصبحَ في خطرٍ فكريٍّ داخليٍّ، ولو كانت ثغوره قويّةً، ولعلَّ أهم نتائج ذلك الخطر الذي لم يجدْ له في ذينك العهدين مُصْلِحاً مُنَاصِراً ما نحنُ عليه اليوم من الاختلافِ في المذاهب والأقوال، فنقول: إنَّ تطبيقَ مبدأ: «لأسألنَّ ما سَلِمَتْ أمورُ المسلمين» انطبقَ حقاً على علي بن أبي طالب عليه السلام، بينما لم ينطبق على أبناء المعصومين لأسباب: منها: أنَّ أمورَ المسلمين لم تُسَلِّمْ، أما رأيتَ الإمامَ علياً عليه السلام يقول في شقشقيته: «أما وَالَّذِي فَلقَ الحَبَّةَ، وَبراً النَّسَمَةَ، لَوْ لا حُضُورُ الحَاضِرِ، وَقيامُ الحُجَّةِ بِوجودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَحَدَ اللهُ عَلَى العُلَماءِ أَلَّا يُقَارُوا عَلَى كِظَّةِ ظَلَمٍ، وَلَا سَعْبِ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلِهَا». ألا ترى له عليه السلام كيف علقَ الحُجَّةَ بوجودِ الناصر، وقد تكلمنا عن حالِ المعصومين وحولِ عدمِ رغبتهم في اجتماعِ الناصر من حولهم (على مذهب الإمامية)، ثمَّ ألا ترى كلامه فيما أَحَدَهُ اللهُ على العُلَماءِ فضلاً عن الأئمة الربانيين الشُّهداء، من عدمِ مُقارَرةِ الظلِّمة، وألَّا يسكتوا عن سغبِ المظلومين.

نعم! فكلُّ هذا يجب أن يجعلَ الأئمة المنصوص عليهم من الله يدافعوا وأن يقتدوا بجدهم علي عليه السلام في لزومِ الحُجَّةِ عندَ وجودِ الظُّلمِ والظُّلْمَةِ، إذاً من هذا نستنتج أنَّ الإمامَ علياً عليه السلام إنَّما سَكَتَ؛ لأنَّ أمورَ المسلمين في وقته كانت مُستقرَّةً أو إلى الاستقرارِ أقرب، بينما في عهدِ معاوية عندما وجدَ الانقسامَ والاختلافَ وكثرةَ الآراءِ وكيدَ الكائدين انتصبَ لإنقاذِ أحوالِ المسلمين من الهلاك، وحاربهم على ذلك، وعلى هذا فقَسَ أحوالَ التسعة من ولدِ الحسين، فإنَّ قلنا: إنَّ لهم عذراً في الجلوسِ والسكوتِ في عهدِ الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز لما أظهر العدلَ بين الناس فهل لهم أن يسكتوا في عهدِ هشام بن عبد الملك وأبي الدوانيق العباسي؟! إذاً فلا مشابهة ولا مماثلة لوضعِ علي عليه السلام بوضعِ المعصومين التسعة.

الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب

فإن قيل: قد تحقّق ما ذكرتموه من أمر عليّ عليه السلام، فإنّ لنا حُجّة في جلوس ابنه الإمام الحسن عليه السلام، وهو المعاصرُ لعهد أطعنى طواعيت بني أمية معاوية الطليق، فهاهو الإمام الحسن سالمٌ ولم تسلم أمور المسلمين.

قلنا: نعم، قد سكت الإمام الحسن عليه السلام واتّجه إلى إنكار المنكر بالقلب واللسان وباليد حال التمكّن، ولكن بعدَ ماذا؟ بعدَ أن قام واختطبَ في النَّاس وأعلنَ إمامته وزعامته، بعدَ أن أرسلَ الرسولُ تلو الرسول والسفارة تلو السفارة إلى قبائل العرب يستحثّهم على نصرته على عدوّهم وعدوّه معاوية بن أبي سفيان، بعدَ أن أبلغَ الجهد في الدعوة إلى نفسه، إذا فأبو محمد عليه السلام قد أقامَ الحُجّة على الخاذل، ولا ينبغي أن يُقال: لم يهاجر طلباً للنَّاصر والمُعِين؟ لأنّا سنقول: بأنَّ دعوته وحركته وحره ضدَّ معاوية قد عَلِمَ بها أمة لا إله إلاَّ الله، فلم يُجبه إلاَّ التفرُّ القليل فلو كانَ أحدُ ناصِرِه لحضَرَ وجاهدَ بين يديه أيامَ محنته مع جنوده التي لا تحفى على أهل التواريخ، فعندما وجدَ الحسن عليه السلام خذلانَ النَّاس وعدم توفّر النَّاصر أثر السكوت والجلوس والرجوع إلى المدينة المنورة، فلا سواء بين الحسن وبين أئمة الإمامية المعصومين التسعة، إذ أنه لم يحصل منهم دعاء ولا تنصيبٌ لأنفسهم، ولا استقطاب الأنصار وجمعهم وترغيبهم بالمناصرة، ولا الهجرة لطلب النَّاصر في أصقاع الأرض.

الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب

فإن قيل: أما وقد ثبتَ عدم متابعة المعصومين لعلي ولحسن عليه السلام، فقد تابعوا جدّهم الحسين عليه السلام عندما سكتَ فترةً من الزمن قبل خروجه.

قلنا: فأما أبو عبدالله الحسين عليه السلام، فقد أقامَ الحُجّة عليكم -معشر الإمامية- في هذا الشأن، فقد سكتَ حالَ عدم توفّر النَّاصر والمُعِين مع رغبته الشديدة في التغيير والإنكار لفعل معاوية ويزيد أصحاب الملك العَضُوض، ولكنَّ الحُجّة لم تَقم بتوفّر النَّاصر والمُعِين، فماذا فعلَ أبو عبدالله عليه السلام عندما وَصَلته بيعات أهل الكوفة وما حولها؟ أسكتَ وقال: لستم لنا بشيعة خذلتُم أبي عليّاً وأخي الحسن؟! أو قال: اذهبوا فقد آثرتُ البقاء

كي لا يندثر دين الإسلام بقتلي وبموتي؟! أو قال: لهم اذهبوا فقد آثرتُ تدريس الناس علوم دينهم واقتديتُ بفعل أبي علي حال سكوته في عهد الثلاثة؟!، واقتديت بفعل أخي الحسن حال مصالحته لمعاوية؟! أم أنه استمع لأولئك الناصحين له بعدم الخروج، المُحذِّرين له من الغدر الكوفي؟! أم أنه احتسب نفسه قائماً في سبيل الله مُتِّمّاً حُجَّةَ طَوَّقتِ عُنُقَهُ بتوفّر الناصر والمُبايع على الإصلاح لأمر أمة جدّه وإنقاذهم من برائن الطُّغاة، ولا شك في الأخيرة، وكيف لا يكون ذلك وهو القائل لأهل الكوفة في كتابه: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ إِلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَآنئَا وَسَعِيداً قَدِمَا عَلَيَّ بِكُتُبِكُمْ، وَكَانَا آخِرَ مَنْ قَدِمَ عَلَيَّ مِنْ رُسُلِكُمْ، وَقَدْ فَهِمْتُ كُلَّ الَّذِي اقْتَصَصْتُمْ وَذَكَرْتُمْ وَمَقَالَةَ جُلُكُم: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْنَا إِمَامٌ فَأَقْبِلْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَنَا بِكَ عَلَيَّ الْهَدَى وَالْحَقَّ، وَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ أَخِي وَابْنَ عَمِّي وَنَقَتِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، وَأَمْرُهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيَّ بِحَالِكُمْ وَأَمْرِكُمْ وَرَأْيِكُمْ، فَإِنْ كَتَبَ إِلَيَّ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ رَأْيِي مَلَيْكُمُ وَذَوِي الْفَضْلِ وَالْحِجَا مِنْكُمْ عَلَيَّ مِثْلَ مَا قَدِمْتَ عَلَيَّ بِهِ رُسُلِكُمْ، وَقَرَأْتُ فِي كُتُبِكُمْ، أَفَدِمْتُ عَلَيْكُمْ وَشَيْكاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، فَالْعَمْرِي مَا الْإِمَامُ إِلَّا الْعَامِلُ بِالْكِتَابِ، وَالْأَخِذُ بِالْقِسْطِ، وَالِدَائِنُ بِالْحَقِّ، وَالْحَابِسُ نَفْسَهُ عَلَيَّ ذَاتِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ»^(١)، فأين الاقتداء من المعصومين بفعل جدِّهم أبي عبد الله الحسين عليه السلام، أَسَكْتُوا ثُمَّ خَرَجُوا، أَسَكْتُوا إِلَى أَنْ تَشَدَّتْ شَوْكَتُهُمْ ثُمَّ أَعْلَنُوا الْخُرُوجَ فِي وَجْهِ الظُّلْمِ، أَأَجَابُوا مَنْ أَرَادُوا بِيَعْتَهُمْ أَمْ حَرَّقُوا كُتُبَهُمْ وَاعْتَذَرُوا مِنْهُمْ؟! فَيَا لِلَّهِ رَغَمَ التَّشْيِيعِ الْمُفْرِطِ لِأبي عبد الله مِنْ قَبْلِكُمْ - معشر الإمامية - إِلَّا أَنْتُمْ لَمْ تَفْقَهُوا مَعْنَى دَعْوَتِهِ، وَلَمْ تَفْقَهُوا فِقْهَهُ وَنَظَرَ أُمَّتِكُمْ.

ثم نقول: ومع هذا وذاك من المخالفات والمفارقات الدعوية بين التسعة من ولد الحسين وبين الثلاثة من سلفهم علي والحسين، فإنَّ هناك مفارقات الاكتتام المُفْرِطِ مِنْ قَبْلِ التسعة، والذي لم يوجد عند الثلاثة، ونعني بالاكتتام اكتتام خبر إمامتهم وعدم السعي في نشره بين النَّاسِ، فعليَّ يَحْتَجُّ أَمَامَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ الْبَدْرِيِّينَ وَغَيْرِ الْبَدْرِيِّينَ بِتَوَلِيَةِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله لَهُ يَوْمَ الْغَدِيرِ، وَيَحْتَجُّ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ، وَفَاطِمَةَ تَخْرُجُ وَتُعْلَنُ أَحْقِيَةَ زَوْجِهَا عَلَيَّ عليه السلام بِأَمْرِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الرَّسُولِ صلوات الله عليه وآله، وَالْحَسَنَ عليه السلام

(١) مقتل الحسين لأبي مخنف.

يَخْتِطُبُ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ وَيُجِيبُهُ الْجَمُّ الْغَفِيرَ، وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْرُجُ مُطَالِباً بِالْإِصْلَاحِ وَالتَّغْيِيرِ مُعَلِّناً نَفْسَهُ أَمَامَ الْمَلَأِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وإن قد تقرر ما ذكرناه في رسالتنا، فإنه لا عذر للحُجَجِ والشهداء على النَّاسِ المنصوص عليهم من رب العالمين ورسول رب العالمين ﷺ، فلا عُذْرَ لَهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ وَعَنِ فِعْلِ مُسَبِّبَاتِ الْخُرُوجِ كَجَمْعِ النَّاصِرِ وَفِعْلِ أَسْبَابِ التَّمَكُّنِ، وَعَنِ إِشْهَارِ النُّصُوصِ فِي الْمَلَأِ مِنَ النَّاسِ، عَلَى الْأَقْلِ أَنْ يَنْشُرُوهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَيْضاً نَقُولُ: إِنَّمَا أَلْزَمْنَا وَجُوبَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْهُمْ، لِأَتَمِّهِمُ الشَّهَادَةَ عَلَيْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْحُجَجِ عَلَيْنَا! فَيَا ذَا اللَّبِّ السَّوِيِّ مَا رَأَيْكَ فَيَمْنَنَ يَقُولُ: بَأَنَّ الشَّهِيدَ عَلَيْنَا بَيْنَ يَدَيْ رَبِّنَا غَدًا، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِبْلَاحُ وَالدَّعْوَةُ وَالْخُرُوجُ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ جَمْعُ النَّاصِرِ وَالْمُعِينِ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِشْهَارُ النَّصِّ وَإِعْلَانُهُ عَلَى الْمَلَأِ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ الدَّارِسِينَ عَلَى يَدِ الْمَعْصُومِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمُبْرَزِينَ جَحَدُوا حَقَّ الْأُمَّةِ عِنْدَمَا أَخْبَرُوهُمْ بِالنَّصِّ الْإِثْنِي عَشْرِيِّ؟! ثُمَّ يَقُولُ: بِأَتَمِّهِمْ حُجَجَ اللَّهِ وَشَهِدَاؤُهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ؟! وَأَنَّ مَنْ مَاتَ غَيْرَ مَوْقِفٍ بِهِمْ فَمَيْتَتَهُ جَاهِلِيَّةٌ؟! حَكَمَ عَقْلُكَ تَنْجُ مِنْ زَلَلِ النُّقُولِ وَالْآثَارِ الْمَرْسُومَةِ الْمَكْذُوبَةِ، وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ فِي قُرُونِهِمُ الْأُولَى كَالْكِيَانِ الْوَاحِدِ وَكَالْبِنْيَانِ الْمَرْصُوصِ، يَدُهُمْ وَاحِدَةٌ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَفِي هَذَا يَقُولُ إِمَامُنَا وَقُدُوتُنَا الْقَاسِمُ الرَّسِيَّ بِنِ إِبْرَاهِيمَ طَبَاطِبَا بِنِ إِسْمَاعِيلَ الدِّيَابِجِ بِنِ إِبْرَاهِيمَ الْغَمْرِ بِنِ الْحَسَنِ الْمَثْنِيِّ بِنِ الْحَسَنِ السَّبْطِيِّ بِنِ عَلِيِّ الْمُرْتَضِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبِ النَّاصِرِ لِدَعْوَةِ الْإِسْلَامِ، يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الْمَوْلُودُ عَامَ (١٦٩ هـ) وَالْمَتَوَفَّى عَامَ (٢٤٦ هـ)، مَا نَصَّهُ: «أَذْرَكْتُ مَشِيخَةَ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمْ اِخْتِلَافٌ».

هَذَا وَصَلَّ اللَّهُمَّ عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، الْمُبْلِغِ الْحُجَّةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ الْغُرِّ الْمِيَامِينَ الْقَائِمِينَ وَالْقَاعِدِينَ، سُنْفُنُ النِّجَاءِ، وَأَمَانُ الْمَلَأِ، وَرِضْوَانُهُ عَلَى الصَّحَابَةِ الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا وَهُمْ عَلَى يَقِينٍ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِخَيْرٍ وَإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَارْضَ عَنَّا مَعَهُمْ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

حُجَّجُ الْعُقُولِ فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الغر الميامين نجوم السماء وسُفُنُ النجاء، ورضوانه على الصحابة المتقين الذين خرجوا من الدنيا وهم على يقين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين، وارضَ عنا معهم ياربَّ العالمين.

وبعد.

فهذه رسالةٌ احتوت على العديدِ مما يُثْبِرُهُ الإمامية الاثنا عشرية من احتجاجات على نظرية الدعوة والتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المختصة بالأئمة الثلاثة علي والحسين عليهما السلام، كما أتمها احتوت على مقارناتٍ مُحْتَصِرَةٍ ومُطَوَّلَةٍ بين سكوت الثلاثة عليهم السلام في أعصارهم، وبين سكوت التسعة من أولاد الحسين في أعصارهم، وعن المفارقة فيما بين السُّكُوتَيْنِ. واحتوت أيضاً على احتجاجاتٍ عديدة على النظرية النصيَّة وعلى العقائد الإمامية في الأئمة مثل الوصية وعدم اجتماع كلمة النَّاسِ عليهم وعدم إبداء رغبتهم في الخروج على المنكر وأهله وحزبه، واحتوت على مقارناتٍ بين التضييق الذي حصل للحسين عليه السلام وبين التضييق الذي حصل على التسعة أئمة الإمامية، وعلى فوائد غيرها يستنبطها الباحثُ المُدْرِكُ الحاذق.

إن قيل: أنتم -يا معشر الزيدية-، تحتجون علينا -معشر الإمامية- بأن أئمتنا المعصومين عليهم السلام لم يُبَلِّغُوا ولم يُعَلِّمُوا النَّاسَ مِمَّنْ حَوْلَهُمْ أَنَّ الأئمة الواجب اتباعهم وطاعتهم اثنا عشر إماماً: علي، والحسان، وتسعة من ولد الحسين، وجعلتم هذا منهم نقصاً في الحجَّة والتبليغ! وقد فاتكم أن جدَّهم وقدوتهم الإمام علياً عليه السلام لم يُخْبِرْ النَّاسَ

أَنَّ الإِمَامَ بَعْدَهُ هُوَ الْحَسَنُ ثُمَّ الْحُسَيْنُ، وَكَذَلِكَ الإِمَامَ الْحَسَنُ لَمْ يُخَيَّرِ النَّاسُ أَنَّ الإِمَامَ بَعْدَهُ هُوَ أَخُوهُ الْحُسَيْنُ، فَمَقْتَضَى كَلَامِكُمْ أَنَّ الْحُسَيْنَ وَأَبَاهُمَا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا نَاقَصُوا حُجَّةَ غَيْرِ مُبْلَغِينَ؟! وَهَذَا مَا لَا تَقُولُونَهُ وَلَا تُؤْمِنُونَ بِهِ!!.

قُلْنَا: نَعَمْ! لَمْ يَصْعَدْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنَابِرَ وَلَا أَعْلَنَ إِمَامَةَ الْحَسَنِ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا صَعَدَ الإِمَامَ الْحَسَنَ مُعَلِّناً إِمَامَةَ الْحُسَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَنَحْنُ نَوَافِقُكُمْ فِي هَذَا وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ لَا نُسْقِطُ حُجَّتَنَا عَلَيْكُمْ!! فَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ إِمَامَانِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمَا مِنْ قَبْلِ جَدِّهِمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَيْسَ الْحَسَنُ بِحَاجَةٍ إِلَى وَصِيَّةٍ أَوْ نَصٍّ مِنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَ الْحُسَيْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى وَصِيَّةٍ أَوْ نَصٍّ مِنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ هُنَاكَ نَصٌّ مُسَبِّقٌ مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُخَيِّرُ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ إِمَامَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ هَذَا لَكُمْ، فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ هُنَاكَ نَصٌّ مُسَبِّقٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِأَسْمَائِهِمْ!!.

قُلْنَا: نَعَمْ! وَلَكِنَّا -مَعَشَرَ الزِّيْدِيَّةِ- لَا نُؤْمِنُ بِالنَّصِّ مِنَ الإِمَامِ السَّابِقِ إِلَى الإِمَامِ اللاحِقِ فِي أُمَّتِنَا مِنْ بَعْدِ عَلِيٍّ وَالْحُسَيْنِ وَهُمْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَا تَوْجَدُ عَلَيْهِمْ نَصُوصٌ مَخْصُصَةٌ بِأَسْمَائِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَمَا بِالْكَ بَأَوْلَئِكَ الَّذِينَ قَدْ جَاءَتْ فِيهِمْ نَصُوصٌ مِنْ لَدُنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَرْفُوضَةٌ عَقْلًا!! لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ هُنَاكَ نَصٌّ مُسَبِّقٌ فَالْوَصِيَّةَ لَيْسَ لَهَا خَانَةٌ الْبَتَّةَ. وَهُنَا نُعَاوِدُ إِزْمَانًا لَكُمْ -مَعَشَرَ الْجَعْفَرِيَّةِ- فَأَنْتُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِالنَّصِّ وَالْوَصِيَّةِ مِنَ الإِمَامِ السَّابِقِ إِلَى الإِمَامِ اللاحِقِ وَكُتِبَ لَكُمْ الْحَدِيثُ مَشْحُونَةٌ بِهَذَا، بَلْ إِنَّكُمْ لَا تَعْرِفُونَ إِمَامَةَ الإِمَامِ اللاحِقِ إِلَّا بِوَصِيَّةٍ مِنَ الإِمَامِ السَّابِقِ!!، فَنَقُولُ: لِمَاذَا لَمْ يُخَيَّرِ أُمَّتُكُمْ الْمُعْصُومُونَ مَنْ حَوْلَهُمْ فَضلاً عَمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْهُمْ أَنَّ هُنَاكَ إِثْنِي عَشَرَ إِمَاماً، وَلَكِي يَتَّضِحُ الْأَمْرُ هُنَا دَعْنَا نَضْرِبَ لَكَ مِثَالاً وَبَيَاناً:

جاء أبو حنيفة إلى جعفر الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ ودرس على يديه سنتين!! وخلال هذه السنتين لم يذكر الإمام الصادق لأبي حنيفة أنه إمامه المُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ عَلَيْهِ، ولذا نجد أبا حنيفة يردُّ بعض كلام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلو كان مؤمناً بحججته كلام الصادق عليه لما حاجه

وردّ عليه ولَقَبِلَ منه مُباشرةً وليسَ هذا ما نريدُ التنبيةَ عليه، والمراد تنبيه الغافلين وجعلهم يتساءلون لماذا لم يُخبر الصادقُ أبا حنيفةَ أنّه الإمامُ المُفترضُ عليه الطّاعةُ وأنّه معصومٌ من الله؟ إن قلتُ أخي الإمامي: النصّ الرّبانيّ الرّسوليّ مشهورٌ فلاحاجةُ بالصادق أن يُخبرَ أبا حنيفةَ بإمامةِ نفسه! قلنا: وهذا هو جوابُ احتجاجِكُم علينا بأنّ علياً لم يُخبرَ النَّاسَ بأنّ الحسينَ همُ الأئمةُ مِن بعده فالنّصُّ موجود. فنعودُ ونقول: لماذا لم يُخبرَ الصادقُ أبا حنيفةَ وغيره من الدّارسينَ على يديه أنّ الإمامةَ بعدهُ إلى موسى الكاظم؟ فإن قلتُ -أخي الإمامي-: النصّ الرّبانيّ الرّسوليّ مشهورٌ فلاحاجةُ بالصادق أن يُخبرَ أبا حنيفةَ بإمامةِ مَنْ يكونُ بعده!! قلنا: وهذا هو جوابُ احتجاجِكُم علينا بأنّ علياً لم يُخبرَ النَّاسَ بأنّ الحسينَ همُ الأئمةُ مِن بعده فالنّصُّ موجود. ونعودُ ونقول: على مبدأكم الإمامي الاثني عشري أنّ الوصيةَ لازمةٌ من الإمام السّابق إلى الإمام اللاحق، فهذا الباقر يُشيرُ إلى إمامة ابنه الصادق بأن يضعَ سلاحَ رسول الله ﷺ وكتبَ أمير المؤمنين عنده، وهذا الصادق يُشيرُ إلى إمامة ابنه موسى الكاظم بقوله: إنّ صاحبِكُم بعدي من لا يلهو ولا يلعب. وتارة يقول: هو ذاك النَّائم، ويُشير إلى موسى! وهُنا نرجو من الله أن يكون قد اتّضح مقصودنا من أنّ الأئمة المعصومين لم يُبلغوا من أتاهم راغباً في هدايتهم وعلوهم من أنّ الأئمة الواجب اتّباعهم هم اثنا عشر إماماً، وبمعنى آخر أقرب للفهم نقول: لم يُقم المعصومون بإعلام النَّاسَ منْ همُ الأئمة بعدهم. وهُنا سنجعلُ ما احتججتم به علينا من فعل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام الذي هو قدوتنا وقُدوتكم، احتجاجاً عليكم، فلماذا لم ينقل لنا المؤرخون والمُحدّثون خبراً فيه إيصاءٌ من أمير المؤمنين إلى الحسين بالإمامة، بل خبراً فيه إيصاءٌ إلى الأحد عشر من بعده!، بينما نجدُ أئمتكم التسعة المُقتدين به يوصون لأبنائهم من بعدهم؟ ثم نعاوِدُ الحُجّةَ عليكم -معشرَ الإماميّة- لماذا يوصي أئمتكم بأمر الإمامة فيما بينهم مع وجود النّصّ المُسبق الظاهر المشهور من رسول الله ﷺ؟ أليس في النّصّ الرّسوليّ غنيّةٌ عن الوصية كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام مع الحسين؟ أليس في النّصّ الرّسوليّ غنيّةٌ عن هذا الحديث الإمامي المروي عن جعفر عليه السلام: «لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه»، وهو في (أصول الكافي) للكليني .

وَمِنْ هَذَا فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَيْنَا نَحْنُ غَيْرُ الْقَائِلِينَ بِالْوَصِيَّةِ فِيمَا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ، فَالنَّصُّ يُغْنِي عَنِ الْإِبْصَاءِ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ مَعَشَرَ الْقَائِلِينَ بِالْوَصِيَّةِ فِيمَا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ !!

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ اتَّضَحَ مَقْصِدُكُمْ وَوَصَلَتْ رِسَالَتُكُمْ، فَيَبْتَغُوا لَنَا كَيْفَ أَنْ أُنْمَتَنَا الْمَعْصُومِينَ لَمْ يَقْتَدُوا بِفِعْلِ سَلَفِهِمْ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَعَلَى أَيِّ أُسَاسٍ رَمِيَتْهُمْ بِعَدَمِ الرَّغْبَةِ فِي الْجِهَادِ وَالْخُرُوجِ لِانْكَارِ الْمُنْكَرِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا عَلِيُّ طَالَتْ بِهِ الْمُدَّةُ وَهُوَ جَالِسٌ وَهَذَا الْحَسَنُ صَالِحٌ مُعَاوِيَةَ وَجَلَسَ؟! .

قُلْنَا: فَأَمَّا الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَنَذَكُرُ لَمَعًا مِنْ أَخْبَارِهِ الَّتِي أَنْكَرَ بِهَا الْمُنْكَرَ وَأَقَامَ بِهَا الْحُجَّةَ وَالَّتِي مِنْهَا:

أولاً: حال جلوسه في عهد من تقدمه

١- خروجه على الملأ من كبار الصحابة في الرحبة ويوم الشورى ومُنَاشَدَتِهِمْ بِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ وُلِّاهُ يَوْمَ الْغَدِيرِ.

٢- تأخره عن بيعة أبي بكر لمدة تُقَدَّرُ بِالشَّهْرِ.

٣- ردّه أحكام عمر بن الخطاب في كثير من المواضع.

٤- استنكاره الشديد لفعل عمر بن الخطاب يوم الشورى.

٥- الوقوف في وجه الخليفة في وقته عثمان بن عفان وتأييحه وتوبيخه.

٦- إقامته لحد شرب الخمر على الوليد بن عقبة، لما تهاون البعض في إقامة الحد عليه لقربه من الخليفة فقام أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقال: «لا يضيعُ اللهُ تعالى حدَّ وأنا حاضر».

٧- إظهار مقولات التشكي والتوجع مما حصل له من ظلمٍ وأخذٍ حق.

ثانياً: حال مُبايعة المُسلمين له على السمع والطاعة

وأفعاله في هذا أشهر من نارٍ على علم، يُغنينا عن ذكرها اشتهاها بين الملأ.

فإن قيل: ولم جلس ولم يخرج علي من أخذ حقه، عندما استأثر به أول الثلاثة أبو بكر؟.

قلنا: لسببين اثنين ذكرهما إمامنا الناطق بالحق يحيى الهاروني عليه السلام في كتابه (الدعاة):

١ - قلة الأنصار والأعوان.

٢ - خشية وقوع فتنة عظيمة مؤدية إلى الإضرار بالإسلام.

ولا خلاف بين العقلاء أن هذين السببين كفيلان بسكوت وإغضاء أمير المؤمنين عليه السلام عن الخروج، وخصوصاً أن ذلك العهد كان عهد انشقاقات في صفوف المسلمين، فهناك من الأعراب من آمن ولم يطمئن قلبه بالإيمان، فحاف وارتد عن الإسلام، ناهيك عما كان بين المهاجرين والأنصار عقب السقيفة، وناهيك عما كان بين بني هاشم ومعهم طلحة والزبير على أبي بكر وعمر ومن معهم، فلهذا آثر أمير المؤمنين السكوت والإغضاء خوفاً من فتنة الإسلام والمسلمين بخروجه ومطالبتيه بحقه.

فإن قيل: قد اتضح عذر أمير المؤمنين عليه السلام عن الخروج على أبي بكر، فما عذرُهُ في السكوت وعدم الخروج في عهد عمر بن الخطاب، وكلنا يعلم أن شوكة المسلمين في عهده قد قويت ولم يكن يُحاف على الناس الارتداد، فقد كان بوسع أمير المؤمنين جمع الناصر والمعين أو الهجرة إلى بلاد اليمن موطن الشيعة، ومن ثم الخروج لإنكار المنكر وأخذ حقه الشرعي من عمر .

قلنا: فمن شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ألا يغلب على الظن أن يُودي المنكر المنهي عنه إلى فسادٍ أعظم، فمن هذا الباب لجأ أمير المؤمنين إلى الصبر والسكوت وعدم إثارة الفتنة، فأمر المؤمنين بعين الحكمة أبصر ما سترتب على خروجه من انشقاقٍ لعصا المسلمين، ومن تأليبٍ لفتنةٍ نائمة، وخصوصاً أن أمور المسلمين قد كانت إلى

الاستقرار أقرب منها إلى الاضطراب والفوضى، كما أنَّ الجور والظلم لم يكن ذاك الذي يستدعي الخروج بالسيف، وهُنَا يتَحَقَّقُ قول أمير المؤمنين: «لأَسَالِمَنَّ مَا سَلِمَتِ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ»، هذا مع حِرْصِ أمير المؤمنين على التغيرِ قدر الاستطاعة لما يصدر من الخلافة العمرية من أحكامٍ خاطئة.

فإن قيل: قد اتَّصَحَ كلامكم في عُذْرِ أمير المؤمنين عن الخروج على عمر بن الخطَّاب، فما عُذْرُهُ في الخروج والإنكارِ للمُنْكَرِ وللأحداثِ التي حصلت ووقعت في عهدِ عُثْمَانَ بن عفان، وكُلْنَا يَعْلَمُ ماهيَّةَ تلك الأحداثِ وفضاعتها.

قلنا: يجب أن يُعْلَمَ أنَّ أول عهدِ عُثْمَانَ بن عفان كان شبيهاً أو شبه شبيهه بعهدِ عُمر بن الخطَّاب، فنقول في عُذْرِ أمير المؤمنين عن الخروج في بداية عهد ابن عفان هو الظنُّ أنَّ التَّهْيِ والخروج على هذا المنكرِ سيَجْرُ منكرًا أعظم وأكبر على الإسلام والمسلمين، وفي الفترة الأخيرة من عهد ابن عفان لما تكاثرت القبيل والقال وتكاثرت الأخطاء والزلات فإنَّ أمير المؤمنين كان يتعمد الإغلاظ في الكلام على ابن عفان يأمره بالحق، وَيَعْظُمُهُ وَيُرْشِدُهُ، وكانَ ﷺ يُقيم الحدودَ على من يتوانى في إقامتها عليهم من الشُّرَفَاءِ وأصحاب المناصب والجاه أمثال الوليد بن عُقبَةَ، وذلكَ عندما تمثَّلَ ﷺ وقال: «لا يَضِيعُ اللهُ تَعَالَى حَدُّهُ وَأَنَا حَاضِرٌ»، لم يَتَّقِ ﷺ مِنْ عُثْمَانَ بن عفان ولا من مروان بن الحكم وهو مَنْ هُوَ فِي القُرْبِ من عُثْمَانَ ابن عمِّه وزوج ابنته ومُدَبِّرِ أمره، ومعَ هذا فقد كانت الأيامُ حُبَالِي إذ قامت قائمة المسلمین على عُثْمَانَ وحاصروه في بيته وتهددوا وتوعدوا، ومعَ هذا فقد كانَ يهَمُّ أمير المؤمنين أمرُ المسلمين وكانَ يُؤْلِيهِ ما وصلَ حالهم إليه من الفتنة، فوقفَ ﷺ موقفَ المُحَايِدِ الغيرِ راضٍ بأفعالِ عُثْمَانَ، والغيرِ راضٍ عَن محاصرةِ عُثْمَانَ في بيته وقطعِ الماءِ عنه، فقد كان يرعى لعُثْمَانَ سَبَقَهُ بالإيمانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ونصرتِهِ بالمالِ والعَتَادِ، وأنَّ سَبَبَ فسادِ رأيهِ هُوَ مَنْ مروانَ وحاشيتهِ من بني عبد شمس. فإن قيل: وَلِمَ لَمْ يَتَّخِذْ مَوْقِفًا مُحَدِّدًا؟. قلنا: فَإِنَّهُ كَمَا يَرُوءِ (وهذا بحاجة إلى تحقيق) قد أرسلَ أبناءه الحسن والحسين ومحمدًا للوقوفِ وحراسةِ بابِ عُثْمَانَ بن عفان، ولعلَّ هذا الموقفَ منه ﷺ أكبرُ دليلٍ على أن أمر

المسلمين ووحدهم على الشريعة الإسلامية الحقّة كان أهمّ عنده من أن يأخذ حقه الشرعي في خلافة المسلمين، وإلا لا غنمنا ﷺ الفرصة وخرج مع المعارضين لعثمان، وكم من معارضٍ سيشتدّ ظهره بانضمام أمير المؤمنين لهم، وأمر آخر فإنّ عدم مشاركتنا ﷺ حكمةً منه لكيلا يُقال: حرّض وقاتل علي بن أبي طالب طلباً للخلافة كما قد قيل من بعد، فراجع (النّهج) تجده واضحاً جلياً.

نعم! فحصل ما حصل وقتل عثمان وأمير المؤمنين ﷺ بريء من دمه، فتدافع الناس إلى أمير المؤمنين يهرعون يطلبون البيعة والدخول تحت لوائه، والائتمار بأمره والانتهاه بنهيه، وفي تلك الأثناء نجمت الفرقة وخرجت الأحقاد والخبايا على أمير المؤمنين ﷺ، وأثيرت الفتن، فشمّر أمير المؤمنين إذ أنّ الناصر قد وجد، والظلم والدجل قد انتشر، والفتنة قد أيقظت، فكان القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه لازماً، فالسكوت عن المنكر سيجرّ منكراً أعظم وأدهى على خلاف ما سبق في عهد الشيخين، فأقام الحجة ﷺ على الناكث وعلى المارق وعلى القاسط وعلى الخاذل، تولّى أمور المسلمين فأحسن الولاية وحكم فعدّل وأمر بالمعروف فأغلظ في الأمر، وأنكر المنكر فشدّد في النكير، فسلام الله عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يُبعث حياً. وقبل أن يفوتنا التنبيه على سكوت الإمام علي ﷺ على المشائخ فإنّ من أعظم ما شجّعه على السكوت إضافة لما ذكرنا سابقاً هو إخبار الرسول ﷺ من أنّه سيضام في هذا الأمر من بعده.

فهذا ما كان من خير سكوت أمير المؤمنين علي ﷺ عن الخروج والإنكار للمُنكر في عهد المشائخ، وجاء دورُ المُقارنة -أيها الباحث المُنصف الباغي طريق الرشاد والنجاة-، أكان حال الأئمة المعصومين التسعة من ولد الحسين كحال جدّهم أمير المؤمنين؟! هل كان زمن بني أمية وبني العباس يتحقّق فيه شرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المانع لأمر المؤمنين من الخروج على المشائخ؟ بمعنى هل كان خروج أئمة الإمامية المعصومين على الأمويين والعباسيين سيجرّ منكراً وفتنةً أعظم ممّا المسلمون ودين الإسلام بأسره فيه

من خطر؟! هل كانت أمورُ المسلمين مُستقرّةً أو قريبةً من الاستقرار في عهدهم عهد بني أمية والعبّاس، حتّى يسكتوا ويسكنوا ويتّقوا؟! أم أنّ النّاصر والمُعِين غير مُتوفّرين! ثم بالله عليك كيف سيجتمع النّاصر والمُعِين والإمام مُرخٍ ستره غيرٍ راغبٍ في الخروج والإنكارِ للأحداث الرّهيبه الحادّثة في عصره المزلزلة للإسلام والعقيدة المحمدية الصحيحة؟! وارجع لما قد ذكرناه في رسالة سابقة تجد صدقَ كلامنا من أنّ أئمة الإمامية غيرٍ راغبين في الخروج والظهور. وبهذا فقد أبطلنا حُجّة القائل باقتداء المعصومين التسعة بجدهم أمير المؤمنين عليه السلام حال سكوته على المشائخ، وأنّ الموانع المانعة لأمير المؤمنين عن الخروج قد ارتفعت عن أئمة الإمامية المعصومين. والحمد لله رب العالمين.

فإن قيل: فبِمَ أنّكم أثبتم مخالفة سكوتِ المعصومين التسعة عن سكوتِ جدّهم أمير المؤمنين علي عليه السلام، فإنّ لهم أسوة حسنة في سكوتِ أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام حال سكوته على معاوية بن أبي سفيان، وهو من هو في الظلم والعدوان.

قلنا: فأما الحسن بن علي عليه السلام، فنقول في حاله: إنّه ما كان سكوتُهُ عليه السلام إلا لقلّة الناصر والمُعِين أو فلنقل: لخذلان النّاصر، وليس لقصور همته عن الخروج والدعوة والإنكارِ للمُنكر. فهو الإمام بعد أمير المؤمنين عليه السلام بالنّص والاستحقاق، كما أنّ الإمام المنصوص عليه من ربّ العالمين ليست عليه الدّعوة واجبة وليس عليه القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المُمثلة في الخروج والجهاد إلا حال التمكن وحال توفّر الناصر والمُعِين، وقد توفّر النّاصر والمُعِين للإمام الحسن عليه السلام عُقبَ وفاة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد كان الناس من أتباع أمير المؤمنين يحفظون للحسن هذه المنزلة من أنّه الإمام بعد وفاة أبيه أمير المؤمنين حتى وإن لم يُقَمَّ الحسن عليه السلام ويقول: أنا الإمام المنصوص عليه على لسان جدي رسول الله صلّى الله عليه وآله، لأنّ المقام لم يسمح له أن يقول هكذا مقال فالقوم قد اتّجهوا إلى بيعته والدخول تحت لوائه بعد أن أكمل خطبته التي ماخلت من إشاراتٍ منه بأنّه أفضل الأمة في وقته، فلو قلنا: إنّ أتباع أبيه قد اختلفوا في إمامته لجرّمنا بأنّ عليه أن

يُخْبِرُ الْجَاهِلَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ عَلَى لِسَانِ جَدِّهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا فَعَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الرَّحْبَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ إِمَامَتَهُ مِنْ أَتْبَاعِ مَعَاوِيَةَ الطَّلِيقِ فَهَمَّ قَدْ أَنْكَرُوا إِمَامَةَ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَمَعَ هَذَا فَمَا كَانَ يُخَاطَبُ مَعَاوِيَةَ إِلَّا بِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ أَحْسَنَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ)، فَفِي هَذَا إِظْهَارٌ لِمَنْ خَالَفَهُ فِي أَمْرِ إِمَامَتِهِ وَخِلَافَتِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَنَا مِنْ أَنَّ النَّاسَ كَانَتْ مُؤْمِنَةً مُسَلِّمَةً بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ بَعْدَ أَبِيهِ، هُوَ دُخُولُ الْمَدِينَةِ وَفِيهَا آلُ الزُّبَيْرِ وَكَذَلِكَ الْيَمَنَ وَالْعِرَاقِينَ وَالْبَصْرَةَ وَالْحِجَازَ وَمَكَّةَ وَالْيَمَامَةَ وَالْبَحْرَيْنِ كُلَّهَا دَخَلَتْ تَحْتَ طَاعَتِهِ وَإِمْرَتِهِ بِلَا مُنَازَعَةٍ وَأُرْسِلَ عُمَّالُهُ وَوَلَاتُهُ إِلَيْهَا. عَدَا الشَّامَ وَالْجَزِيرَةَ وَمِصْرَ فَإِنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي طَاعَتِهِ، فَأَمَّا الشَّامَ وَالْجَزِيرَةَ فَأَمْوَالُ مَعَاوِيَةَ مُعَدَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا مِصْرَ فَفِي يَدِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ مَبَايِعَةَ أَتْبَاعِ الْحَسَنِ لِلْحَسَنِ لَيْسَتْ مَبَايِعَةً بِالْإِمَامَةِ لِأَنَّ الإِمَامَةَ ثَابِتَةٌ لِلْحَسَنِ بِالنَّصِّ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يُبَايَعُوا، وَإِنَّمَا الْمَبَايِعَةُ كَانَتْ مَبَايِعَةً نُصْرَةً وَسَمْعٍ وَطَاعَةٍ، وَفِي هَذَا جَوَابٌ عَلَى مَنْ أَحْتَجَّ عَلَيْنَا بِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَدْعِ النَّاسَ إِلَى بَيْعَتِهِ بَلْ هُمُ مَنْ أَتَوْهُ حَتَّى آذَوْا الْحَسَنِينَ -عَلَيْهِمَا سَلَامُ اللَّهِ- فَالْإِمَامُ عَلِيُّ ﷺ إِمَامٌ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ بِالنَّصِّ وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَقَدْ قَامَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْقِفٍ وَنَبَّهَ مِنْ غَفْلٍ وَتَجَاهَلٍ وَخَالَفٍ، وَإِنَّمَا الْمَبَايِعَةُ مِمَّنْ أَتَوْهُ هِيَ مَبَايِعَةُ النُّصْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَالِائْتِمَارِ بِالْأَمْرِ وَالِانْتِهَاءِ بِالنَّهْيِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ لِمَنْ أَحْتَجَّ عَلَيْنَا بِأَنَّ الْحَسَنِينَ السَّبِيحَةَ ﷺ لَمْ يَدْعُ أَهْلَ الْكُوفَةِ بَلْ أَتَتْهُ كُتُبُهُمْ ابْتِدَاءً، بِأَنَّ الْإِمَامَ الْحَسَنِينَ هُوَ الْإِمَامُ بِالنَّصِّ وَالِاسْتِحْقَاقِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا الْمَبَايِعَةُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَلَى النُّصْرَةِ وَالْخُرُوجِ مَعَهُ عَلَى الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ فَقَطْ لَا أَتَتْهَا بِمَبَايِعَتِهِمْ لَهُ أَصْبَحَ إِمَامًا وَخَلِيفَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ حَاصِلَةٌ لَهُ بِالنَّصِّ الْمُسَبِّقِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَلِكَ مَعَ عَلِيٍّ وَالحَسَنِ. وَإِذْ تَقَرَّرَ هَذَا فَلْتَنْجِهْ إِلَى ذِكْرِ جِهَادِ الْحَسَنِ ﷺ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ فِي تَجْيِيشِ الْجِيُوشِ وَإِرْسَالِ السَّفَارَاتِ وَأَخْذِ الْبَيْعَاتِ مِنَ الْقَبَائِلِ وَرُؤُوسِ الْعَشَائِرِ الَّتِي تُغْنِينَا مُطَالَعَةَ كُتُبِ التَّوَارِيخِ عَنِ الْإِسْهَابِ فِيهَا، فَمِنْهَا إِرْسَالُهُ لِمَعْقِلِ بْنِ قَيْسِ الرِّيَّاحِيِّ،

وشريح بن هانئ الحارثي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، واستنفارهم لأربعين ألفاً من الناس، ومنها إرسال ابن عباس إلى رؤساء القبائل، ومنها اهتمامه بالإشراف على الجيوش وتوليته القادة والأمراء أمثال قيس بن سعد، وإن كُنَّا أجملنا هنا ففي كتب التاريخ التفصيل الممل فهذا ما كان من أمر الحسن حال توفر الناصر والمعين ووجود الظلم والعدوان، لم يأل جهداً في أمر الخروج على الظلمة والمفسدين، وأما ما كان من أمر صلح وسكوته فهو حقنٌ لدماء المسلمين ومعرفة منه -سلام الله عليه- بخذلان أصحابه وأنصاره وُضعف نفوسهم، لا يكاد يتألف قوماً منهم اليوم، حتى يشترهم معاويةً غداً بالمال والذهب، فأثر الحسن التسليم على أن يعود زمام الأمر والتصرف إليه بعد معاوية، فأثر الحسن التزام المواثيق والعهد الذي بينه وبين معاوية وأخذ يدعو الناس ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالقلب واللسان دون الخروج؛ لأنه إن قال قائل: لماذا لم يهاجر الحسن إلى أصقاع الأرض بحثاً عن الناصر والمعين؟. قلنا: قد كان هناك عهدٌ وميثاقٌ يأبى خُلُقُ أبي محمد أن يكون هو الناقض له. فإن قيل: قد نقضه معاوية وداسه بقدمه. قلنا: قد ضيق على الحسن تضييقاً فظيماً من قبل مروان وحاشيته ورصدوا الجواسيس على الأبواب والمداخل ليس لبيت الحسن فحسب بل لبيوت أهل المدينة ككل، ولو كان الناصر راغباً في نصره الحسن لنصره حال تواجده في ساحة المعركة أيام الكرب والفر، ولكن همم الناس قد تقاعست والله المستعان، والحجة من الحسن على الناس قد قامت كما أقامها أبوه من قبله لاستصراخه إياهم ولعرفتهم بحروبه مع الشاميين ولم يجيبوه ولم ينصروه، والله المستعان.

فهذا هو خبر الإمام الحسن بن علي عليه السلام وخبر سكوته بعد خروجه، فجاء الآن دور المقارنة بين سكوت المعصومين التسعة أئمة الإمامية وبين سكوت أبي محمد الحسن عليه السلام فنقول: لاحظ أن سكوت المعصومين التسعة هو سكوت لا يصحبه رغبة في الخروج على الظلم، فلو كانت هناك منهم على المعتقد الإمامي رغبة في الخروج على الظلم والإنكار للمنكر باليد والقوة للمسنن ذلك من خلال تاريخهم وأفعالهم، فهذا الإمام علي تتجلى لنا

رغبته في إنكار المنكر عندما كان يُظهرُ أمر إمامته من وقتٍ لآخر وعندما كان يُخالف الخلفاء في وقتهم ويُخطئهم وعندما استجاب لمن هرعَ إليه طالباً غوثه ومساعدته، وهذا الحسن عليه السلام تتجلى لنا رغبته في إنكار المنكر عندما صعد المنبرَ بعد وفاة والده، ثم يقوله بيعة الحاضرین من أنصار والده، ثم بتأمل نص بيعته التي كان يُبايعُ الناس عليها ونص البيعة قوله عليه السلام للمُبايع: «تبايع على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم سلم من سالم، وحرب لمن حاربت»، وكذلك تتجلى لنا رغبته في الإنكار للمُنكر من خلال ترغيبه جنوده المُتخاذلين في الجهاد، وتألفه للعشائر والقبائل للدخول في طاعته، وهذا الحسين عليه السلام يأخذ بيعات أهل الكوفة له بمحمل الجدبة والاهتمام، فأرسل الرُّسُلَ لاستيثاق الخبر، لم يجلس طرفه عين عندما توثق عليه السلام من المبايعين، محاربتة للطغاة والصبر على المحنة.

نعم! وهذا ما لم نلمسه من التسعة المعصومين بل إثمهم سكتوا حتى عن تنبيه الناس بأثم المعصومون المنصوص عليهم من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وسكتوا عن حث أتباعهم على الخروج لإنكار المنكر بالسيف واليد، فإن قالوا: قد قلنا: إن أمير المؤمنين والحسن قد أتهم البيعات من غير طلب منهم ثم خرجوا، ولم يطلبوا هم الأتباع فلا معنى لكلامكم بأنه يجب على المعصومين حث الناس على الخروج؟! فنقول: فما عسيتم أن يفعل أمير المؤمنين لو لم يأتهم الناس لمبايعته بالنصرة وذهبوا لمبايعته معاوية الطليق!! أكان سيسكت؟! وسيقول: أنا الإمام المنصوص عليه من الله والإمام الواجبة عليهم طاعتي، فيجب أن يأتوني هم ولن أخرج، ولن أدعو الناس، ولن أستقطب الأنصار، ولن أنكر المنكر بيدي وسيفي، وسأبقى في بيتي مُعتكفاً؟! أهكذا خُلِقَ أخي ووصي رسول رب العالمين؟! وهل عسيتم لو أن أتباع الحسن لم يتدأوه مباشرة عقيب موت والده أمير المؤمنين، بل ذهبوا لمبايعته معاوية الطليق!! فهل عسيتم أن يسكت الحسن عن بذل جهده في الدعوة إلى الله وإنكار المنكر باليد والسيف!! أم أنه سيقول: قد أخطأتم الاستدلال وأنا هنا جالس في بيتي، فمن أرادني فليأتني؟! أهكذا خُلِقَ الإمام المعصوم أبي محمد الحسن عليه السلام. أفيقوا رحمكم الله!! نعم، وإن كانت الدعوة من الإمام المنصوص عليه من الله غير واجبة عليه، ولكن بيان الأمر على من التبس عليه أمر الإمامة واجب، وكذلك

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ على الأئمة المنصوص عليهم وغير المنصوص عليهم. فتأمل ذلك موقفاً.

فإن قيل: إنكم أنبتم مخالفة سكوت المعصومين التسعة عن سكوت جدّهم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وعن سكوت أبي محمد الحسن عليه السلام، فإنّ لهم أسوة حسنة في سكوت أبي عبدالله الحسين بن عليّ عليه السلام قرابة العشر سنوات قبل خروجه واستشهاده على يد يزيد ابن معاوية -لعنه الله- وأخزاه، وهو من هو في الظلم والعدوان.

قلنا: فأما الحسين بن عليّ عليه السلام فإن العقل قبل النقل يُخبرنا أنّه ما منع الحسين عليه السلام من الخروج وإنكار المنكر إلاّ عذرٌ مقنعٌ كعدم توفر الناصر والمعين، ولنا على هذا استدلالٌ عقليٌّ قوياً وواضح: وهو أنّ الإمام الحسن عليه السلام بعد صلح معاوية ومعرفة جميع المسلمين بأن أمر الخلافة الإسلامية سيؤول للحسن من بعده (أي من بعد معاوية)، فإن معاوية قد أمر بالتضييق الشديد الذي لم يبلغ أئمة الإمامية التسعة المعصومين عشره ولا معشاره، لأنّ معاوية كان يعلم أنّ في بقاء الحسن حراً طليقاً في المدينة خطراً على الملك الأموي الذي كان يُحطّط له، ولذا فقد عمّل على التضييق على الحسن بصفة خاصّة وعلى بني هاشم وأهل المدينة بعموم، فلا يدخل المدينة شخصٌ إلاّ أقاموا عليه الجواسيس كما ضيقوا على الحسن عليه السلام مدخله ومخرجه، إلى أن خانته أقرب الناس إليه زوجته جعدة -أخزاه الله- بأمر من معاوية، ولعلّ في هذا جواباً على من قال: لم لم يخرج الحسن ولم يهاجر طلباً للناصر والمعين؟ أقصد بسبب التضييق الشديد عليه.

نعم! فانتهم عهد أبي محمد الحسن إلى رحمة الله تعالى، فاتجهت الأنظار إلى أبي عبدالله الحسين عليه السلام من دون ادعاء منه للإمامة وإعلانها على الملأ؛ لأنّ الناس يعلمون بأنّه الإمام بعد أخيه الحسن بالنص من رسول الله ﷺ، وبما أنّه المنظور له بعد الحسن فإنّ الحصار والتشديد كان سيقع عليه قطعاً من مروان وجنوده بأمر من معاوية طبعاً. ممّا جعل الحسين عليه السلام يجلس عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لانعدام الناصر والمعين. وممّا يجب التنبيه عليه أنّ روح الجهاد وحُب تغيير المنكر موجودة في نفس أبي عبدالله عليه السلام

وإنما الاستضعافُ منعه من إظهارها، ومن أكبر الدلائل على أنه كان راغباً في الخروج هو توافد الكتب والرسائل الكثيرة عليه من أهل الكوفة إذ لو كانوا يرون الحسين متقاعدساً وغير آبه بالخروج والنهي عن المنكر لما تحمّسوا وأرسلوا ببيعتهم يحثونه على الخروج وعلى النصرة له، كما أن هذا الموقف الابتدائي من أهل الكوفة يجعلنا نجزم بأنهم يعتبرون الحسين إماماً لهم بعد أخيه الحسن مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يقيم فيهم، ولم يدع الإمامة؛ لأن النص الرسولي قد أعنى عن هذا الفعل منه عليه السلام. وهذا ما لم يتوفّر عند التسعة أئمة الإمامية فإن الأغلبية الساحقة في وقتهم غير مؤمنين بإمامتهم الإمامة النصية!! فإن قيل: قد ناقضتم أنفسكم بأنفسكم!! قبل قليل تقولون: إنه كان مضيقاً عليه تضيقاً شديداً كالتضيق على أخيه من قبله، والآن تقولون: بأن الكتب والرسائل تتوالى عليه من أهل الكوفة، فأين هذا التضيق الرهيب الذي ترعمون؟ قلنا: إنه لا يخفى أن الحصار والتضيق يقل ويخفّ مع طول المدّة وخصوصاً إذا كان المراقب ساكن الحال غير مُشير لما يلفت الاهتمام والانتباه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تلك المحاصرة والتضيق على الحسين عليه السلام قد تخلّلتها موت معاوية وتسلّم يزيد ولاية المسلمين، وفي هذا قد تخفّف ما هيّة الحصار والتضيق وشدّته على الحسين وأتباعه. وإن كان قد تقرّر ما قلنا، فلنذكر لمعاً من أخبار أبي عبد الله الجهادية الآمرة بالمعروف والنهي عن المنكر وعن مدى حرصه حال توفّر الفرصة المناسبة بأن توفّر الناصر من أهل الكوفة حتّى بلغوا عشرات الآلاف، ومنها قبوله بهذه البيعات الكوفية من دون أن يقول: إنكم لستم لنا بشيعة أو أنكم خذلتكم أبي وأخي، إرساله لمسلم بن عقيل -رضوان الله عليه- للتوثق من أمر البيعات التي بايعه عليها أهل الكوفة، ومنها رفضه لمناشدة ابنته سكينه بالتوقف عن الخروج، وقال لها مقولته المشهورة: بأن لو ترك القطا لغفا ونام، ومنها صموده حال المعركة وحال منع الماء عنه عليه السلام، هذا وذكر موافقه البطولية الجهادية في ميدان المعركة تطوّل وتطول يُغنيننا اشتهاؤها عن ذكرها. فهذا هو الحسين بن علي وهذا سكوته وهذا جهاده ورغبته الإصلاحية للأمة المحمّدية، قد أقام الحجّة وبين المحجّة على الخاذل والجاحد، فسلام الله عليه يوم وُلِدَ ويوم يموت ويوم يُبعثُ حياً.

وإذ قد تقرّر ما ذكرنا فلنتجه إلى المقارنة بين سكوت الحسين عليه السلام وبين سكوت التسعة المعصومين أئمة الإمامية، فإن قيل: قد شدّد عليهم وضيّق من قبل الخلافتين الأموية والعبّاسية فجلسوا، كما ضيّق على جدّهم الحسين من الخلافة الأموية فجلس. قلنا: لا سواء ولا مقارنة بين التضييق على الحسين والتضييق على التسعة أئمتكم، فإنّ العلوية الفاطميّة أئمة الزيدية وثوار أهل البيت قد وجدوا أنصاراً وأعواناً رغم أنّ التضييق عليهم من الخلافة الإسلامية القائمة أكبر من التضييق على المعصومين، فهم المعروف عنهم الروح الثورية المنكّرة للمنكر والنّاقمة على الخلافة الإسلامية ظلّمها وجورها، بينما أئمة الإمامية مروحون سترهم لا يثيرون الثورات ولا يستقطبون الأنصار، فكان خطرهم أقلّ شأناً من خطر الزيدية، ومن هنا عرفنا أنّه لا تضييق على المعصومين التسعة إذ لو كان هناك تضييق شديد فعلاً لما استطاع الزيدية جمع الأنصار وجمع البيعات، مع الأخذ في الاعتبار أنّ التضييق الشديد قد يحصل في بعض المواطن على بني هاشم ككل وليس على المعصومين التسعة لوحدهم، ولكنّ هذا التضييق لا يدوم طويلاً إذ أنّه ينتهي بانتهاء المراد منه (أي المراد من هذا التضييق بأخذ أو إلقاء القبض على شخص بعينه) فإن قيل: سلّمنا لكم أنّه قد كان يستطيع أئمتنا الخروج من هذا التضييق الذي هم فيه، فإنّ الناصر والمعين لم يتوفّر لهم كما توفّر لأبي عبد الله الحسين عليه السلام، من أن جاءتهم كتب ورسائل تطلب منهم الخروج كما حصل لأبي عبد الله الحسين عليه السلام. قلنا: لو كان أئمتكم المعصومون الاثنا عشرية مشهورة إمامتهم كما كانت مشهورة إمامة أبي عبد الله الحسين لا تجّه الناس من الكوفة واليمن إليهم مبايعين بالنصرة والسمع والطاعة، ولا نهالت عليهم كتب ورسائل الناس من جميع الأصقاع، ولتركوا مبايعتهم لأئمة الزيدية من بني الحسن والحسين عليه السلام، فهذا يشكّكنا في وجود نصّ اثني عشري رسولي رباني عليهم، إذ لو تأملت تسليم الناس من أهل المدينة واليمن واليمامة والحجاز ومكة والبحرين لأبي محمد الحسن بعد موت والده والدخول تحت لوائه لوجدت فعلاً من أنّه كان هناك إيمان بإمامة الحسن بعد أمير المؤمنين الإمامة الشرعيّة، ولو تأملت تخصيص الكوفيين ببعاتهم لأبي عبد الله الحسين من دون بقيّة إخوته ومن دون محمد بن الحنفية -رضوان الله عليه-

لوجدت فعلاً من أنه كان هناك إيمانٌ بإمامة الحسين بعد الحسن الإمامة الشرعية، ومن هنا فإن مواقف الناس خلال المائة والتسعين سنة عقب استشهاد أبي عبد الله إلى مدة ابن الحسن العسكري، مواقف الناس تجاه التسعة من ولد الحسين لا تُبَسَّرُ بوجود نصٍّ شاهرٍ ظاهرٍ بإمامتهم الإمامة الربانية الرسولية كإمامة أجدادهم علي والحسين!! بل إن مواقف أقرب الناس إليهم بني عمومتهم أبناء الحسن بل وأبناء زين العابدين إمام الإمامية الرابع أمثال زيد وأبنائه يحيى والحسين وعيسى وموقف محمد بن جعفر الصادق إمام الإمامية السادس وإبراهيم بن موسى الكاظم إمام الإمامية السابع وغيرهم الكثير من أهل البيت، نجد أن مواقفهم تجاه المعصومين التسعة أئمة الإمامية غير مُبَشَّرَةٌ بوجود نصٍّ ظاهرٍ مشهور!! نعم! ثم نقول: نعم! قد سلّمنا لكم بأن الإمام المنصوص عليه من رب العالمين ليس عليه أن يدعو الناس إلى إمامته ولكن عليه أن يُقَيِّمَ حُجَّةَ الله في الأرض بالخروج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متى ارتفعت الموانع، بأن توفّر الناصر والمعين، ولن يتوفّر الناصر والمعين إلا بحث الناس وترغيبهم في الخروج أو على الأقل إظهار الرغبة في الخروج بالتحدّث بهذا بين الأتباع والأشياء، وهذا ما لم يحصل من أئمة الإمامية التسعة المعصومين على اعتقاد الإمامية، بل المُطَّلَعُ على حالهم من كتبٍ وروايات الإمامية الحديثة يجد أنهم قد وصلوا إلى أعلى مراتب الاتّقاء والخوف والتخفي!! حتّى وصلت الدرّجة ببعض الروايات الإمامية أن تصفَ بعضَ المعصومين التسعة بالإنكار على السائل لهم (أي للمعصومين) عن إمامتهم؟ فتجد المعصومين ينفون الإمامة عن أنفسهم!! من الخوف والتقية!! بل إنهم يُبالغون في التشديد على أصحابهم في عدم إفشاء سرِّ إمامتهم!! وهل النص المشهور يحتاج من المعصومين إلى طلب إخفائه، وهل يدخل العقل هكذا كلام، إلا عند من أعمت المذهبية والعصبية عقله وقلبه فإنها مجالاً!! انظر حديث الثقلين والسفينة والغدير والمنزلة والنجوم والظير وأمثالها، هل اختفت عن الناس أم اشتهرت حتى بُهر البعض بطرق إسنادها، ثم انظر حديث الاثني عشر المروي على حدّ زعم الإمامية من ستة وعشرين صحابياً بالاسم والعدد، وتأمّل مدى انحصاره وانتشاره في فئة قليلة من أتباع الأئمة المعصومين، بل انظر إلى تلك الرواية اليتيمة عن ابن عباس في

تجويزه المتعة كيف طارت في الأصقاع واحتوتها كُتُبُ المُحدِّثين والحُفَّاظ، واحكم على عدم رواج هذه الرواية الاثني عشرية المروية عن طُرُق كبار الصحابة أمثال عبد الله بن العباس، وعبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وأبي ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وجابر ابن سمرة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وأبي أمامة، ووائلة بن الأسقع، وأبي أيوب الأنصاري، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن أسيد، وعمران بن الحصين، وسعد بن مالك، وحذيفة بن اليمان، وأبي قتادة الأنصاري، وعلي بن أبي طالب، وابنيه الحسن والحسين عليهما السلام، ومن النساء أم سلمة، وعائشة، وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، كما تقول الجعفرية، فبالله عليك أين الخلل؟! أفي هؤلاء الصَّحابة الكرام؟! أم في الآخذين والمُحدِّثين عنهم؟! إن قلت: في الصحابة، فقد كتموها وحجبوها وقللوا من رواياتها! قلنا: جوابُ القارئ هو جوابنا عليكم فإن كان أمثال هؤلاء سيخفي نصاً كهذا فعلى سنة الرسول صلى الله عليه وآله العفاء. وإن قلتم: الخلل في مَنْ حَدَّثَ عنهم فقد كانوا حريصين على الإخفاء لهذا النص الاثني عشري المُلزِم. قلنا: وهذا ما لا يقوله ألوا العقول النيرات، فالأمة لن تُجمع على إخفاء أمر كهذا في الأهمية، كيف لا وهو يحملُ أمراً جليلاً به يتم الإيذان وبه يزول، به ينجو المرء وبه يهلك، ثم انظر فضائل أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام كحديث الثقلين والراية وبراءة والمنزلة والطير والسفينة والغدير والنجوم، رغم جهود بعض المُحدِّثين والحُفَّاظ في كتمها بأوامر الخلافات الإسلامية في وقتهم أو بهوى منهم والعياذ بالله، انظر إلى هذه الأحاديث وتأمل كيف خرج من بين الكِتمين ما ملأ الخافقين، وأما النص الاثني عشري فلا ندرى ما حاله؟! وهو الأهم والأوضح في العبارة والاستدلال من خبري الثقلين والسفينة وأمثالهما، ثم انظر إلى فضل زين العابدين وكيف أقرَّ به الموالف والمُخالف، وانظر إلى القصيدة الفرزدقية التي قيلت فيه كيف طارت في الأصقاع وكيف تناقلها العالم والجاهل، فلو أن زين العابدين مُحدِّثٌ بحديثٍ اثني عشري كهذا فما سيكون حاله؟! بل وتأمل خطبته عليه السلام بين يدي يزيد والمسلمون في المسجد هل نطق عليه السلام بحرفٍ واحد يُفيد بالخبر الاثني عشري، وهل ذكر أبناءه الثمانية في جملة مَنْ فُضِّلَ أهل البيت به عندما ذكر علياً

وجعفر الطيار وحمزة وخديجة وفاطمة الزهراء والمهدي والحسين، تأمل هل ذكرَ نَفْسَهُ أو ذكرَ ولده الباقر والصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والعسكري!! ثم لا يفوتك أن تتأمل ذبوعَ هذه الخطبة وصداهها الواسع بين الشيعة وغيرهم، ثم تأمل كيف تناقل المؤرخون خبرَ إخبارِ جعفر الصادق بمقتل محمد بن عبد الله النفس الزكية قبل المعركة، وهو ذاك الخبرُ الذي صَدَرَ من الصادق في ظروفٍ كانت أعين الأمويين تَرُقُبُ اجتماعات الفاطميين فيه، ثم تأمل عدم تناقل المؤرخين والمحدثين لحديث واحد صدرَ منه عليه السلام بخصوص إمامته أو إمامة الاثني عشر أو حتى خيرٍ واحدٍ يُفيدُ وصايته لابنه موسى الكاظم من بعده؟! فَسَتَجِدُ أَنَّهُ لَنْ تَجْتَمِعَ الأمة بأسرها على إجماع كهذا الذي تزعمه الإمامية من إخفاءٍ ودَفْنٍ لهذا النص الاثني عشري والله المُستعان!! أَضِفْ إلى هذا الإجماع من الأمة على جحدِ حقِّ أبناء الحسين التسعة إجماع أهل البيت من بني الحسن ومن بني الحسين على إخفائه والجحود به، وناهيك بإجماع هؤلاء القوم من إجماع!! وإن عَرَفْنَا هذا، جَزَمْنَا ببطلان مَنْ قال: إِنَّ الصحابة تواطؤوا على عدم التحديث بهذا الخبر، وعرفنا ببطلان قول القائل: بَأَنَّ الأمة قد تواطأت على إخفاء هذا النص الاثني عشري، فبقي أماننا احتمالاً واحداً لا ثاني له وهو أَنَّهُ لا يوجد نصٌ اثني عشريٌّ أبداً، وإن ما نشاهدُه اليوم في كتب الإمامية من رواياتٍ سببها الغلوُّ والخطأ والتدليس من الأولين والاتباع الأعمى من المتأخرين، ولنا شواهدٌ عديدةٌ على أَنَّ النص كان مُضطرباً غير مستقرٍ فيما قبل عصر الغيبة، مما يجعلنا نجزم بأن النص الاثني عشري ما تبلورَ ولا تكوّنَ إلا بعد عصر الغيبة. نعم! ومما ينبغي التنبيه عليه قبل أن نختم رسالتنا هذه هو قولنا: إِنَّ الإمام المنصوص عليه من الله لا يجب عليه الدعوة ولا يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا حال توفر الناصر والمعين، وإنما قلنا: لا يجب عليه الدعوة، أي لا يجب عليه أن يدعو الناس إلى إمامته؛ لأنَّ النص مُغْنٍ عن أن يقوم الإمام في الناس ويقول: أنا الإمام، ولكنه ينبغي للإمام أن يُخبرَ ويُرشِدَ من أخطأ الاستدلال على النص عليه، كما حصل وأن قام أمير المؤمنين في الرحبة يُشيرُ إلى إمامة نفسه وأنكم أخطأتم الاستدلال، وأبو محمد الحسن عليه السلام قد كان يُحاطِبُ المُخالف له ويصف نفسه بأمر المؤمنين تنبيهاً لهم بأنَّهُ هو أمير

المؤمنين لا معاوية، وأبو عبدالله الحسين فإنه ما خرج إلا وهو أمير المؤمنين، والأئمة التسعة المعصومون قد قصروا من هذه الناحية فلم يقتدوا بأمر المؤمنين علي ولا بأبي محمد الحسن ولا بأبي عبدالله الحسين -سلام الله عليهم أجمعين-، فلم يُخطئوا القائل بإمامة غيرهم تخطئةً ظاهرةً شاهرة، وإنما اقتصر الإمامية على رواية الأخبار التخطيئية عنهم روايةً سريةً فيما بينهم وبين أتباعهم، وفي هذا تأملٌ بارك الله فيك. وقلنا: لا يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا حال توفر الناصر والمعين، فإن لم تأت البيعات ابتداءً من الناس، فهذا لا يعني أن يجلس حجة الله والشهيد على الناس في بيته ويُرخي ستره، بل عليه أن يقوم بأعظم الفرائض وأفضلها فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يُرغب الناس في الجهاد والشهادة وإحياء الدين وإماتة البدع وهدم منابع الفتن، وأن يطلب النصير والمعين للخروج، ولا معنى لاحتجاج المحتج بأن أمير المؤمنين أتمت البيعات من الناس من غير طلب منه، لأننا نقول: بأنه يستحيل عقلاً وشرعاً أن يجلس أمير المؤمنين في بيته في المدينة ويترك المسلمين في يد ولاية ظالمة وأن يجعل أحكام معاوية وأضرابه تمر من أمامه دون أن يقوم وينهى عن الظلم والمنكر ويأمر بالإحسان والمعروف، ولو تأملت وصية أمير المؤمنين عليه السلام للحسن وإخوته لوجدت ما نصه: «والله الله في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم... والله الله في أمة نبيكم فلا يظلمن بين أظهركم... لا تخافوا في الله لومة لائم فإنه يكفكم من بغي عليكم وأرادكم بسوء، قولوا للناس حسناً كما أمركم الله... ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيولي الأمر عنكم وتَدعون فلا يُستجاب لكم...»، فهل من هذه وصيته سيتوانى عن بذل الجهد في سبيل إحياء دين الله ودين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟!.

نعم! وكذلك لا حجة لمن قال: بأن أبا محمد الحسن قد بايعه الناس على النصر والطاعة ابتداءً منهم دون أن يطلب الناصر والمعين، لأننا سنقول: بأنه يستحيل عقلاً وشرعاً أن يجلس أبو محمد عن إبلاغ الجهد والجهد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يُخالف وصية أبيه أمير المؤمنين بل ووصية جده محمد صلى الله عليه وآله وسلم من قبل وصية أبيه، ومع هذا فلو تأملت -أيها الباحث المنصف- أبا محمد وهو يُرسل أتباعه إلى القبائل والعشائر

يستحثونهم على الخروج معه لغيرت رأيك في أن للتسعة المعصومين قدوة به حال سكوتهم وعدم طلبهم للناصر والمعين، إذ لو كان الأمر كذلك لاكتفى أبو محمد بمن قد كان بايعه في البداية من أتباع أبيه ولم يُبلِّغ الجهد في جمع المزيد من الأنصار والأتباع بأن قام بإرسال السفارات والرُّسُلِ إلى القبائل ووجه العرب لِيَسْتَقْطِبَهُمْ وَيَضُمَّهُمْ إلى جيشه، وفي هذا فليتأمل المتأملون.

نعم! فالعُذر للإمام عن الخروج وتغيير المنكر حال إبلاغه الجهد في أن يتوفر له الناصر والمعين على الخروج ولكن دون جدوى، كما حصل لأبي محمد الحسن عليه السلام عندما خذله الناس بعد أن أبلغ معهم الجُهد في الدعوة فعندها آثر المصالحة.

هذا والله نسأل أن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق، إنَّه على ذلك قدير، والصلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الغر الميامين نجوم السماء وسُفنُ النجاء، ورضوانه على الصحابة المتقين الذين خرجوا من الدنيا وهم على يقين.



رابعاً: مناقشة مختصرة لرسالة الشيخ البلاغي في البداء

مناقشة مختصرة لرسالة الشيخ

البلاغي في البداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله
الطيبين الطاهرين، ورضوانه على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسان إلى يوم
الدين.

وبعد:

فهذه رسالة مختصرة تكلمت عن حقيقة عقيدة البداء الجعفري من واقع نظري
لموسى مُعَايشٍ في عهد أئمة الجعفرية، بعيدة عن التعقيد الكلامي العقائدي، لتعرف من
خلاله أن نظير المتأخرين لا ينطبق على أساس تأصيل المتقدمين، ولا يصلح معه أن يكون
تنظير المتأخرين مبرراً ودليلاً على قوة ذات عقيدة البداء التي كان عليها المتقدمون،
لاختلافها تماماً في المضمون، فإن البداء في زمن الأئمة يكون في ذات الأئمة المنصوص
عليهم على لسان رسول الله ﷺ، فيجوز أن يكون الإمام في النص هو إسماعيل بن
جعفر، ولكنه يبدو لله تعالى فيه البداء، فيكون الإمام بعد هو موسى بن جعفر؟!، وهذا
يهدم النص الاثني عشري برمته، وينسب الكذب إلى رسول الله ﷺ، ولن تثبت معه
قاعدة من قواعد أصول الدين وفروعه إذ قد يجوز فيها البداء الإلهي، كيف لا وداود بن
محمد بن أبي القاسم، يقول: قلت لأبي جعفر - محمد الجواد - عليه السلام: «هل يبدو لله في
المحتوم؟ قال: نعم!!»^(١).

نعم! وهذه فرسالة مختصرة ناقشت هذا المبدأ من هذه الزاوية لارتباطها بأصول

(١) غيبة النعماني: ٣٠٢، بحار الأنوار: ٢٥٠/٥٢.

المسائل الخلافية مع إخوتنا الجعفرية، وبتفهمها سيتفهم الباحث ويظهر له خيوط رفيعة تجعله يعرف الحق بإذن الله تعالى، مُبتعداً بذلك عن معنى البداء الكلامي العقائدي الذي نظره المتأخرون، وربطوه بعقيدة النسخ، فهذا ليس بمرادي هنا، وهذا فأوان الشرع.

البداء عند الإمامية هو قول القائل:

ظهر الله من المشيئة ما هو مخفي على الناس، وعلو خلاف ما يحسبون

وقد اضطرب الإمامية اضطراباً شديداً، في البداء وفي سببه، فجماعة منهم اتبعوا سبيل التأويل والتماس المخارج، فقالوا: إن البداء إنما كان في موت إسماعيل!! واتجه عدد من الإمامية إلى القول بأن البداء إنما حصل في إمامة إسماعيل. فالقائلون بالقول الأول عرفوا خطورة أن يحصل البداء في أمر مهم كالإمامة وأنه سينقض نظرية النص الاثني عشرية، بينما القائلون بالقول الأخير وهو البداء في الإمامة نجد أنهم اتبعوا طريق التسليم بالأمر الواقع.

والحقيقة أنني قد قرأت رسالة لشيخ إمامي، يتكلم فيها عن البداء، فوجدته قد تكلم بكلام حسن، واتبع سبيل الطائفة التي لم تكابر العقول، واعترف بأن الإمامة إنما كانت في إسماعيل، ولو كان هذا الاعتراف منه بطريق غير مباشر.

تفسير بعض الإمامية لحادثة البداء التي حصلت في عهد الإمامين جعفر الصادق وعلي الهادي كما جاء في: [رسالة البداء للشيخ محمد جواد البلاغي]، فجاء ما نصه [ص ٢٢]:

«قد كان الناس يحسبون أن إسماعيل بن الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لما علموه من أن الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهة، ولأن الغالب في الحياة الدنيا وأسباب البقاء أن يبقى إسماعيل بعد أبيه عليه السلام، فبدأ وظهر بموت إسماعيل أن الإمام هو الكاظم عليه السلام، لأن عبد الله كان ذا عاهة، فظهر لله وبداء للناس ما هو في علمه المكنون. وكذا في

موت محمد بن الهادي عليه السلام، حيث ظهر للشيعة أن الإمام بعد الهادي الحسن العسكري عليه السلام. وهذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي أحدثه الله بموت محمد، كما قال الهادي للعسكري عليه السلام عند موت محمد: «أحدث الله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً». فالإمامة ثابتة للكاظم والعسكري منذ الأزل، وقد جاء في الأحاديث البالغة حدّ التواتر -أو ما يقاربه- عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام ما يتضمن النصّ على إمامتهما في جملة الأئمة عليهم السلام، وقد ذكرنا [نا] بعض هذه الأخبار بنحو الإشارة إليها في كتاب (نصائح الهدى)، انتهى كلامه.

تعليق: كلام قريب للواقع من ساحة الشيخ محمد البلاغي، ولكن لنا وقفات مع كلامه كي يكون مطابقاً للواقع، إذ أنه قال ما نصه: «قد كان الناس يحسبون أنّ إسماعيل بن الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لما علموه من أنّ الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهة».

أقول: من هنا نجد أن أصحاب الصادق يجهلون من هو الإمام بعد الصادق، فضلاً عن بقية الأئمة الاثني عشر، بدلالة حسابهم أنّ إسماعيل هو الإمام بعد أبيه، ولولا موته لاعتقدوا بإمامته، كما حصل فعلاً من الفرقة الإسماعيلية التي سلكت مسلكاً في إسماعيل وولده محمد، ومن هنا نتساءل حول اشتهاار النصّ على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم وعن مدى ذيوعه، وعن مدى وجوده أصلاً، وعن مدى فائدة هذا البداء في ظلّ وجود النصّ الاثني عشريّ؟!، لن يغفل العاقل عن هذه الانحرافات التي هي ألطافٌ وتنويرٌ له لمعرفة الحقّ من الباطل في مسألة الاثني عشر بعموم.

وجاء في كلام الشيخ ما نصه:

«فبدا وظهر بموت إسماعيل أنّ الإمام هو الكاظم عليه السلام، لأنّ عبد الله كان ذا عاهة، فظهر لله وبدا للناس ما هو في علمه المكنون».

أقول: بدا للناس ما هو في علمه المكنون، يعني هذا أن أمر إمامة موسى الكاظم عليه السلام كان مُثبتاً لدى الله في الأزل لم يتغير، ولكنه كان مخفياً عن الناس! فجاء البداء فأظهر

للناس ما هو في علم الله الأزلي، وكان هذا الذي ظهر لهم بعكس ما كانوا يتوقون إليه من إمامة إسماعيل عليه السلام. ولنا هنا نفس الإشكال السابق وهو جهل هؤلاء الناس بمن سيكون إمامهم بعد الصادق عليه السلام لو لم يظهر لهم علم الله المكنون (نظريّة البداء). كما أن هذا يُعارض تلك الأخبار المروية على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله بتصريحه بالنص على الاثني عشر إماماً بأسمائهم صراحةً كما تعتقد الجعفرية، إذ أنه من المفترض ألاّ يختلف اثنان من أتباع الصادق عليه السلام على إمامة موسى الكاظم عليه السلام، وذلك لأن نص الرسول (البالغ حدّ التواتر!!) يقول بعد جعفر موسى، فما هذا التخبط الذي حصل لأصحاب الصادق عليه السلام بعد وفاته؟!، ناهيك عن ادعاء محمد ابن الإمام المنصوص عليه من الله جعفر الصادق عليه السلام الإمامة وخروجه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فانخرط في سلك الزيدية، والإمام محمد بن جعفر الصادق عليه السلام هنا ينطبق عليه إحدى حالتين:

الحالة الأولى: أنه عبدٌ جاحدٌ مُنكرٌ لإمامة أخيه المنصوص عليه على لسان أبيه الصادق! وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله، بل المنصوص عليه من الله سبحانه وتعالى.

الحالة الثانية: أنه عبدٌ جاهلٌ بوجود نص على إمامة أخيه الكاظم، ولهذا ادّعى الإمامة وخرج مجاهدًا بالسيف لأعداء الله ورسوله، كما أن الجهل بإمامة الكاظم تطوّل عبد الله الأفتح بن جعفر الصادق عليه السلام!! إذ ادّعى الإمامة كما تشير إليه المصادر التاريخية الإمامية.

ثم قال الشيخ البلاغي ما نصه:

«وكذا في موت محمد بن الهادي عليه السلام، حيث ظهر للشيعة أن الإمام بعد الهادي الحسن العسكري عليه السلام. هذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي أحدثه الله بموت محمد».

تعليق: نعم، وهنا تكررت نظرية البداء، إذ أن بعض الإمامية اتجهت أنظارهم إلى محمد بن علي الهادي، فظهر للناس علم الله المكنون الأزلي من خلال موت محمد بن علي الهادي، فاتجهت الأنظار إلى الحسن العسكري بن علي الهادي، ولنا أيضاً نفس التساؤل السابق إذ أن النص الذي قد بلغ حد التواتر من النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم

صراحة عن الرسول عن جبرئيل عن الله، يقول: إن الإمام بعد علي الهادي ابنه الحسن، فكيف امتدت أعناق بعض الإمامية إلى النظر إلى محمد بن علي الهادي، أيدل هذا على جهلهم بمن هو الإمام بعد علي الهادي، وجهلهم بحديث النص على الأئمة على لسان رسول الله ﷺ؟!، لَن تَنْظُرَ الرِّجَالَ التِّي حَكَمْتَ قُلُوبَهَا وَعَاطَفْتَهَا إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ التَّنَاقُضَاتِ، يَا لَلَّهِ وَيَا لَلْعَجَبِ!!.

كما قال الشيخ البلاغي ما نصّه:

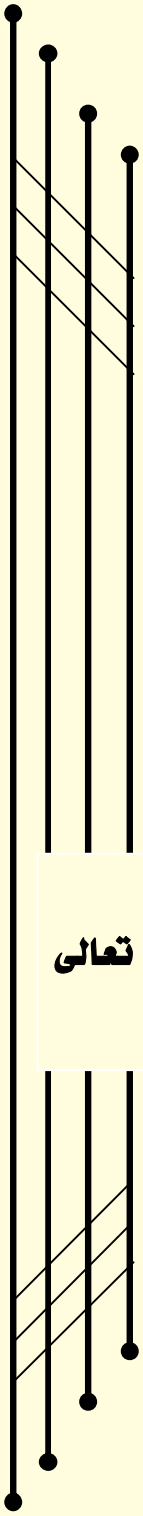
«كما قال الهادي للعسكري عليه السلام عند موت محمد: أحدثَ اللهُ شُكْرًا، فقد أحدثَ فيكَ أمرًا».

تعليق: هذه الرواية موجودة في أكثر الكتب الإمامية المروية على لسان الإمام علي الهادي عليه السلام، ولنا معها وقفة فنقول: تأمل كلام الهادي لابنه عندما قال: أحدثَ اللهُ شُكْرًا، فقد أحدثَ فيكَ أمرًا. تجد أن الإمام الهادي نفسه لم يكن يعرف بأن الإمام بعده هو ابنه الحسن العسكري إلا عندما مات ابنه محمد، فبعد موت محمد اتجه الهادي إلى ابنه الحسن، وقال: أحدثَ اللهُ شُكْرًا، (أي أشكر الله وأحمده) فقد أحدثَ فيكَ أمرًا (أي فقد اختارك اللهُ إمامًا وأصبحت الإمام من بعدي)، ثم إنه فضلًا عن جهل الهادي بإمامة ابنه العسكري، نجد أيضاً في رواية (الكافي) أن الحسن العسكري عندما سَمِعَ قول أبيه السابق، وجدناه بكن وحمد الله. فبكاء الحسن العسكري وحده اللهُ عند سماعه خبر أن الله أحدثَ فيه أمرًا يدلنا أنه لم يكن يعرف أنه إمام بعد أبيه الهادي!!!، أي لا يعرف أن اسمه درج بين الاثني عشر اسماً نصَّ عليها رب العالمين، ورواها الصحابة من طريق ستة وعشرين صحابياً كما يروي القمي صاحب (كفاير الأثر).

ومن هنا نجد أن هناك مُلابسات حول صحة النصوص الاثني عشرية، إذ أنها إلى التناقض أقرب منها إلى الضبط. كما أن البداء كان له الأثر الكبير في معرفة مدى صحة النصوص الإمامية، أو بتعبير أدق كان للبداء دور كبير في معرفة هل فعلاً كانت هذه النصوص الإمامية مطبقة في وقتها بين أفراد الشيعة وأعيانهم وأئمتهم.

نعم! لم نتعرض للبداء بتوسع وعن مدى صحته عقائدياً وكلامياً، واهتمنا هنا بصحة النصوص؛ لأنه متى ما سقطت النصوص الاثني عشرية سقط البداء مباشرة، مع التذكير أن الغرض في هذا المبحث هو الإشارة لإخوتنا من طُلاب العِلْم. وصَلَّى اللهُ وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

١٤٢٥هـ



خامساً: اصطفَاءُ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

(حوار زیدي - جعفری)

اصطفاء أهل البيت (ع) في كتاب الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضوانه على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فأصل هذا الموضوع شبهة طرحت تحمّل في طياتها عدّة مسائل، فرأينا إعمال الجُهد في الإجابة قدر المُستطاع، مُتكلين على الله تعالى، على أنه يجدرُ بالذكر هنا أن ننبّه القارئ أنّ هذه السطور خُلاصة حوار زيدي جعفري حول الاصطفاء الإلهي لأهل البيت (عليهم السلام)، فمن الطّبيعي أن يكون هناك تكرارٌ للحُجج، وتكرارٌ قليلٌ للكلام، على أنّنا أيضاً نستحثّ القارئ أن يربط بين أطراف الحوار لما له من الأهميّة في فهم أصل موضوع الاصطفاء الإلهي لبني فاطمة، إذ في فهمه قطعُ مسافاتٍ كبيرة في رحلة إخوتي في الله من طلبه العلم التوّافقة إلى معرفة الحق.

أطراف الحوار

نعم! ومفاد تلك الشبهة الجعفرية المطروحة تقول: الزيدية تقول: إنّ الإمامة في صالح ذرية الحسن والحسين الدّاعين إلى الله، فما هو دليلهم من الكتاب والسنة، ولماذا عارضت الزيدية تخصيص الجعفرية أهل البيت في اثني عشر إماماً، وادّعت عليهم مخالفة الكتاب بهذا التخصيص؟، أيضاً بيّنوا لنا عقيدة الاصطفاء الإلهي لأهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وآله وصحبه) وأثبتوا قولكم في تعميم الاصطفاء الإلهي لجميع ذرية الحسن والحسين، واذكروا أيضاً مُعتمدكم في إبطالكم قول الجعفرية بتخصيص الاصطفاء الإلهي لاثني عشر شخصاً من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وآله وصحبه). أحيطوا رحمكم الله، بجوانب المسألة بالتفصيل.

الرد :

كُلُّنَا يَعْلَمُ، أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى مَحْفُوظٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَهُوَ مَحَلُّ اتِّفَاقِ الْمُخْتَلِفِينَ بِالْإِجْمَالِ، وَمَحَلُّ افْتِرَاقِهِمْ بِالتَّأْوِيلِ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَاكُمْ مِنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ فِي تَأْوِيلِ (تفسير) الكتاب العزيز.

وهنا من شبهة الجعفري استحضرنا، قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِي اللَّهَ بِذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، واستحضرنا تأويل وتفسير فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام (ت ٢٦٠هـ)، والذي منه: أَنَّ الظالم لنفسه: هُوَ الْمُرتَكِبُ لِلخطايا والذنوب من أهل البيت (أبناء الحسن والحسين). والمقتصد: هُوَ الزاهد العابد المُشْتَغَلُ بنفسه وبربه. والسابق بالخيرات: هُوَ الإمام الداعي إلى الله من ذرية الحسن أو الحسين عليه السلام، وكذلك كان تأويل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في كتابه (القياس).

فتأملت الآية ثانيةً وثالثة، فحضرني أسئلة وأسئلة أوجهها إلى عموم الجعفرية، أختصرها، في سؤالهم: أليس الآية بالمعنى تقول: ثم أَوْرَثْنَا الكتاب، الذين اصْطَفَيْنَا واختَرْنَا وانتَجَبْنَا، من عِبَادِنَا، فَمِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا وَكَرَّمْنَا ثَلَاثَ طَوَائِفٍ: طَائِفَةٌ ظَالِمَةٌ لَأَنْفُسِهِمْ، وَطَائِفَةٌ مُقْتَصِدَةٌ عَابِدَةٌ زَاهِدَةٌ، وَطَائِفَةٌ سَابِقَةٌ بِالْخَيْرَاتِ، دَاعِيَةٌ إِلَى السَّبِيلِ وَالتَّنْهَجِ الْأَقْوَمِ.

[مع الزيدية في تأويلهم للآية]

إن قيل: كيف نسبتم شمول الاصطفاء من الله تعالى للظلمة، ومن هم دون مرتبة السابقين من المقتصدین، أليس هذا من نسبة القبيح إلى الله تعالى، بأن يصطفي غير الأكفأ؟!.

قلنا: إن الاصطفاء والتكريم من الله تعالى، أتى عاماً، في ذرية علي وفاطمة، وهذا صريح الآية، إذ أن الله اصطفى هؤلاء العباد (بطوائفهم الثلاث) وفضلهم وانتجبهم، إذ هم مفضلون على غيرهم وهم في أصلاب آبائهم، فيكون فيهم بعد خروجهم إلى الدنيا، من يظلم نفسه ويُنزلها غير مكانها، ومنهم من يعبد الله، يصوم النهار، ويقوم الليل، مُشغَل بنفسه، ومنهم من برع في العلم وعمل به، فهو مُجتهد في إحياء السنن وإماتة البدع، بالدعوة إلى الله سراً وعلانية، وهؤلاء أفضلهم.

وبمعنى آخر نقول: إن الأصل في ذرية فاطمة عليها السلام، أبناء الحسن والحسين بعموم، هو الاصطفاء، ثم يتقسمون إلى الأصناف السابقة الذكر.

فإن قيل: وضحوا أكثر.

قلنا: تأملوا سياق الآية، تجدوا أن الاصطفاء شمل الطوائف الثلاث.

فإن قيل: هذا يلزمكم أن تؤمنوا باصطفاء الله للظالمين المعتدين!.

قلنا: أقرروا لنا أولاً، أن الاصطفاء يشمل هذه الطوائف الثلاث. فإن أقررتم (ولابد أن تقرروا، هدمتم أصلكم)، فعندها نقول تكريراً: إن الاصطفاء من الله كان لعباد مخصوصين، هم أهل البيت عليهم السلام، وهو صريح قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، فهناك عباد مُصطفون عموماً، الكتاب معهم، وهم ثقل الله وسفينة نوح، وهم عندنا أهل البيت عليهم السلام، أبناء الحسن والحسين، ثم قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ﴾، أي من هؤلاء العباد المُصطفين المُفضلين في الأصل، ﴿ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾، إذ لم يُقدر نعمته الله عليه، وتشريفه له، فيكون قد ظلم نفسه، ولم يُقدر جعل الله له من أهل

بيتٍ مُتَّجِبِينَ مُفَضَّلِينَ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ مِنَ الْبُيُوتِ، مَتَّبِعِينَ لَا تَابِعِينَ، فَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّ صِفَةَ
الإمامة العظمى، لعدم تمسكه بكتاب الله تعالى وهدى جده الرسول ﷺ، ﴿وَمِنْهُمْ﴾ أي
من هؤلاء المُصْطَفِينَ، ﴿مُقْتَصِدٌ﴾، عرف حقَّ الله أولاً، وشرفَ انتمائه لهذه الأسرة التي
شرفها الله في كتابه الكريم، ولكنه لم يُقِمْ بفريضة القيام، مع زُهدِهِ وعلمِهِ، وهو بهذا لم
يرتقِ لمقام الإمامة العظمى في الدين، ﴿وَمِنْهُمْ﴾، أي من هؤلاء المُصْطَفِينَ، ﴿سَابِقٌ
بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهو السابق في العلم والعمل من ذرية الحسن أو الحسين، عالمٌ
عامل، أمرٌ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، قدر جهده واستطاعته، مع استبساله فيه، ثم قال
تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، لأهل هذا البيت المحمدي العلوي
الفاطمي. وقد أطلنا بما هو واضح، ولكن نزيد إلا مُكرِّرين، فرحمَ الله من أقلِّ فدلَّ.

[مع الجعفرية في تأويلهم للآية]

قلنا: إن كان الاصطفاء في هذه الآية خاصاً بالاثني عشر، أئمة الجعفرية، فإنه لا بدَّ لهم
أن ينفوا عنهم العِصْمَةَ، لأنهم أثبتوا أنَّ فيهم الظالمين للنفس، ومن هم دون مرتبة
السابقين، أعني المُتَقَصِدِينَ. وهذا ما ليس عليه الجعفرية قطعاً، بل إنَّ الإيذان به من هذا
الوجه، يهدمُ أصلاً وأصولاً لدى الجعفرية.

فإن قالوا: الآية فيها صنفان من العباد، عبادُ مُصْطَفُونَ، وعبادُ غير مُصْطَفِينَ، وضميرُ
الظالمين للنفس، والمُتَقَصِدِينَ يعود على العباد الغير المُصْطَفِينَ، وذلك في قوله: «من عبادنا
فمنهم»، فالظالمون لأنفسهم، أعداء محمد وآل محمد، والمُتَقَصِدُونَ هم أتباع محمد وآل
محمد، والسابقون بالخيرات هم أئمة أهل البيت الاثني عشر. (قد جاء لمثل هذا القول
أصل في تفسير العسكري).

قلنا: ليس هذا لكم، ونُطالبُكم بتأمل الآية وعرضها على أهل اللغة، فالآية
تقول: ﴿مَنْ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، فالعبادُ المُقْصِدُونَ
هنا هم المُصْطَفُونَ، والمُصْطَفُونَ هم العباد، فلا وجه لجعلها اثنيين، عباداً مُصْطَفِينَ وغير
مُصْطَفِينَ؛ إذ الاصطفاء شمل جميع هؤلاء العباد، وتفاوتوا فمنهم من أثبت جدارته

وأهليته بما ألبسه الله من التفضيل، وغيرهم ظلمَ حظَّه ونفسه. وهو قولنا، وإقراركم به يهدمُ أصلكم.

فإن قالوا: نعم ! هذه الآية نزلت في أبناء فاطمة خاصة، ولكن الاضطفاء الخاص لا يشملهم جميعاً، ولكن يخصّ أبناء الحسين التسعة. فالظالم لنفسه: هو الفاطمي الذي لا يؤمن بالإمام المعصوم، والمقتصد: هو الفاطمي المؤمن بالإمام المعصوم، والسابق بالخيرات: هو الإمام المعصوم.

قلنا: هذه مجازفة كبيرة، إذ كيف قسمتم الاضطفاء هنا، فجعلتموه عاماً وخاصاً، إذ لو قلتُم: هو عامٌ في بني فاطمة، وخاصٌ في السابقين بالخيرات منهم، سواء كان حسنياً أو حسينياً، لقلنا: أصبتم، ولكنكم جعلتموه عاماً في بني فاطمة، ثم جعلتموه خاصاً في بني الحسين التسعة !!، وهذا مُصادمٌ للآية، إذ الجميع قد اضطفأهم الله، بنو الحسن والحسين.

ألا ترى لو قال والدُ لأبنائه: هذا المال، لكم -يابني فاطمة- دون غيركم من أبنائي، فيختلفون بعده فيقسمون لأبناء الحسين ثلاثة أرباع، وربعاً لأبناء الحسن، أو يأخذون جيد البساتين والمزارع، ويُعطون بني الحسن أجدها وأحسنها، أكان شرعٌ يقول بهذا، والوصية شملت هؤلاء كما شملت هؤلاء !!!.

فكيف لكم -معشر الجعفرية- إثبات الاضطفاء للعموم، ثم تخصّصون التسعة من العموم، فتلوون عنق الآية، وتحملوها ما لم تتحمّله.

[روايات جعفرية، في تفسير الآية، والتعليق عليها]

١ - جاء في (الاعتقادات) للشيخ الصدوق :

«وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، قال: الظالم لنفسه هنا من لم يعرف حق الإمام، والمقتصد من عرف حقه، والسابق بالخيرات بإذن الله هو الإمام».

تعليق: هذا التأويل على أصلنا يتحقق، إن كان المقصود بها الفاطميين، والإمام من أبناء الحسن والحسين "على تفصيل"، ولا يتحقق على أصل الجعفرية، لأنه يُسأل الجعفري: من هؤلاء الظالمون للإمام، والمُعترفون به؟ أعموم الناس؟ أم بنو فاطمة، فإن قال بأحدهما: قلنا: إذا هم من المُصطفين، لشمول الآية لهم، كما اشتملت على السابقين بالخيرات.

٢- جاء في (الإحتجاج) للطبرسي [١٣٨/٢]:

وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]؟ قال: أي شيء تقول؟ قلت: إني أقول: إنها خاصة لولد فاطمة. فقال عليه السلام: أما من سل سيفه ودعا الناس إلى نفسه إلى الضلال من ولد فاطمة وغيرهم فليس بداخل في الآية، قلت: من يدخل فيها؟ قال: الظالم لنفسه الذي لا يدعو الناس إلى ضلال ولا هدى، والمقتصد منا أهل البيت هو العارف حق الإمام، والسابق بالخيرات هو الإمام.

تعليق: أقول: هذه من جملة الافتراءات التي نَسبها مُحَدِّثو الجعفرية إلى أخيار بني الحسين -سلام الله عليهم-، وبها وبأمثالها نفروا الناس عن الخروج مع أئمة أهل البيت من الزيدية، أمثال زيد بن علي، وابنه يحيى، وبني المحض محمد، وإبراهيم، فيحیی فإدریس، وغيرهم من سادات أهل البيت عليهم السلام، والله حسبنا وإليه المآل، ففيها من النَّصَب الخفي والجلي الشيء الكثير، نعم! هنا نجدُ قُرباً إلى قولنا في جعل هذه الآية في ولد فاطمة بعموم، ولكننا نستغربُ التخصيص بعد التعميم، بلا دليل ولا برهانٍ مُنير، ونعني بالتخصيص هنا، تخصيص السبق بالخيرات والإمامة بالتسعة.

فائدة: هذه الرواية تردُّ على مَنْ قال: إن سادات بني الحسن والحسين الثائرين في عهد أبي عبد الله عليه السلام أو غيره، كانوا يدعون إلى إمامة أئمة الجعفرية، باسم الرضا من آل محمد، إذ كان الصادق قطعاً يقصد هؤلاء النَّفر من بني الحسن والحسين الخارجين بسيوفهم، وليس في عصره إلا زيد بن علي ويحيى بن زيد ومحمد بن عبد الله النفس الزكية وأخوه إبراهيم النفس الرضية.

تنبيه: هذا عندنا مكذوبٌ على جعفر الصادق عليه السلام، وهو مُنزّه عنه.

٣- جاء في (بصائر الدرجات) [ص ٤٤]:

حدثنا أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن ابن مسكان، عن ميسر، عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] ... الآية، قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام.

تعليق: هذه الرواية شاهدةٌ للزيدية، وهو قول أئمتنا عليهم السلام، والباقر من أعيان الذرية المطهرة، لن يختلفوا عنه ولكن يختلف عنهم.

٤- جاء في (بحار الأنوار) للمجلسي [٢١٨/٢٣]:

عن أبي إسحاق السبيعي قال: خرجت حاجاً، فلقيت محمد بن علي، فسألته عن هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ.....الآية﴾ [فاطر: ٣٢]؟ فقال: ما يقول فيها قومك -يا أبا إسحاق-؟ يعني أهل الكوفة، قال: قلت: يقولون: إنها لهم، قال: فما يخوفهم إذا كانوا من أهل الجنة؟ قلت: فما تقول أنت جعلت فداك؟ فقال: هي لنا خاصة -يا أبا إسحاق-، أما السابق بالخيرات فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين والشهيد منا أهل البيت، وأما المقتصد فصائم بالنهار وقائم بالليل، وأما الظالم لنفسه ففيه ما جاء في التائبين وهو مغفور له.

تعليق: وهو عين قول الزيدية، ومذهبها، على تفصيل في جزئيتها الأخيرة، إذ كل نفس بما كسبت رهينة، لا فرق بين فاطمي أو غيره، وقد قيد ذلك عليه السلام بالتوبة.

نعم! والروايات أعلاة مُقتبسة، من م ٣ لكتاب (العقائد الإسلامية) والذي رعاها السيد السيستاني .

تعزید لأصل البحث

* تفسير السيد محمد حسين الطباطبائي الجعفري لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، مع العلم أن هذا السيد قد نطق بعقيدة الزيدية في الآية تماماً، فتأمل تفسيره الأمثل :

ملاحظة: ما بين الـ []، هو زيادة مني للتوضيح.

«وقيل وهو المأثور [تأمل] عن الصادقين عليهما السلام، في روايات كثيرة مُستفيضة [تأمل]، أن المراد بهم ذرية النبي صلى الله عليه وآله من أولاد فاطمة [وهو قول الزيدية، وأولاد فاطمة هم بنو الحسن والحسين]، وهم [تأمل] الداخلون في آل إبراهيم في قوله: (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم...).... [إلى أن قال، مفسراً الطوائف الثلاث].... وقوله: (فمنهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات)، يُحتمل أن يكون ضمير (منهم) راجعاً إلى (الذين اصطفينا)، فيكون الطوائف الثلاث، الظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات، شركاء في الوراثة [تأمل]، فهذا هو قول الزيدية]، وإن كان الوارث الحقيقي [من أولاد فاطمة، بنو الحسن والحسين] العالم بالكتاب والحافظ له، هو السابق بالخيرات.

إلى أن قال السيد الطباطبائي :

وما في الآية من المقابلة بين الظالم لنفسه والمقتصد، والسابق بالخيرات، يُعطي أن المراد بالظالم لنفسه [من ذرية فاطمة، أبناء الحسن والحسين]: من عليه شيء من السيئات وهو مُسلمٌ من أهل القرآن لكونه مُصطفىً ووارثاً [وهو قول الزيدية، وتأمل شمول الاصطفاء للظالم لنفسه في كلام السيد]، والمراد بالمقتصد [من ذرية فاطمة، أبناء الحسن والحسين]: المتوسط الذي هو في قصد السبيل وسواء الطريق. والمراد بالسابق بالخيرات بإذن الله [من ذرية فاطمة، أبناء الحسن والحسين، وهو قول الزيدية دون الجعفرية، فالجعفرية على كلام السيد السابق أثبتت اشتغال الآية على ذرية فاطمة بعموم، في صفتي

الظلم للنفس والاقتصاد، ثم خصّصت صفة السبق لبطنٍ من بطون ذريّة فاطمة، بل لجزءٍ من بطن الحسين، مثله التسعة، وهذا لا يستقيم، فإمّا أن يقولوا: إنّ المقصود بالمصطفين هم ذريّة فاطمة بعموم، وعليه فعليهم تعميم جميع الطوائف عليهم وتجويز الإمامة في الحسيني والحسيني، وإمّا أن يقولوا: إنّ المقصود بالمصطفين هم ذرية الحسين التسعة، ومنه فعليهم إلصاق جميع الطوائف (الظالمة للنفس، والمقتصدة، والسابقة بالخيرات)، في هؤلاء التسعة، نعم! نعود لتفسير السيّد للسابق بالخيرات مَنْ هُوَ، فيقول هُوَ: مَنْ سَبَقَ الظالم والمقتصد إلى درجات القرب، فهو إمامٌ غيره بإذن الله، بسببِ فعل الخيرات... إلخ تفسيره»^(١).

أقول: تأمل آخر كلام السيّد، وأخصّ بالتأمّل لفظته (بسببِ فعل الخيرات)، واعلم -أخي القارئ- أنّ هذا الكلام ينطبق على مذهب الزيدية، ينتقض على مذهب الجعفرية؛ لأنّ ظاهر كلام السيّد أنّ السابق بالخيرات، لم يكن لينال درجة الإمامة، إلاّ بسبب فعله للخيرات، وهو قولنا، فمن نبغ وبرع من أبناء الحسن والحسين، ووصل إلى رتبة السبق بالخيرات، وعلى رأس هذه الخيرات، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله تعالى، فإنّه بهذه الدرجة استحقّ درجة الإمامة في الدّين والدنيا. هذا واعلم أنّ سبب جعلنا كلام السيّد المُفسّر ناقضاً لمذهب الجعفرية، هو أنّ الإمام عند الجعفرية ليس بحاجة إلى فعل الخيرات لكي يكون إماماً، بل إنّ من أئمتهم الأطفال القاصرين عن مرتبة السبق للخيرات، وكلام الطباطبائي واضح في أن مقام الإمامة لا يكون لأبناء الزهراء بنبي الحسن والحسين، إلاّ بسبب فعلهم للخيرات. فافهم ذلك.

* وهنا -أخي القارئ-، ارتئيناً تعصيماً ما سبق من كلام العقول، بما نعتقد أنّه أشفى للقلوب والصدور، وذلك بنقل تفسير سادات بنبي الحسن والحسين للآية (من طرق الزيدية والجعفرية)، ليكون هذا أقبل، وأقرب للعين، فنقول مُتكلّين على الله سبحانه وتعالى: جاء عن طريق أهل البيت عليهم السلام:

(١) تفسير الميزان: ج ١٧، سورة فاطر.

١- من تفسير فرات الكوفي: (وهو تفسيرٌ مشهور عند الجعفرية):

* قال إمام أهل البيت زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ١٢٢هـ): «الظالم لنفسه»: فِيهِ مَا فِي النَّاسِ. والمُقْتَصِد: المتعبد الجالس. "ومنهم سابق بالخيرات": الشاهر سيفه»^(١).

تعليق: وإشهار السيف كناية عن الظهور، والإعلان عن الدعوة.

٢- من طريق الزيدية:

* قال فقيه أهل البيت وعالمهم الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (ت ٢٦٠هـ): «... وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢، ٣٣]، وهذه الآية لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة [أبناء الحسن والحسين]، فالظالم لنفسه: الذي يقترف من الذنوب ما يقترف الناس، والمقتصد: الرجل الصالح الذي يعبد الله في منزله، والسابق بالخيرات: الشاهر سيفه، الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(٢).

٣- من طريق الجعفرية:

* قال إمام أهل البيت الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ١١٨هـ): «عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام»^(٣).

(١) تفسير فرات الكوفي، سورة فاطر.

(٢) من جامع آل محمد، ج ٦، للشريف الحافظ محمد بن علي البطحاني الكوفي، وهو من ذرية الحسن بن زيد بن الحسن.

(٣) من بصائر الدرجات، ص ٤٤.

٤ - من طريق الزيدية :

* قال إمام أهل البيت الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن السبط عليه السلام (ت ٢٩٨هـ):

«وفي ذلك ما يقول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فأخبر بما ذكرنا من اصطفائهم [أهل البيت] على الخلق، ثم ميزهم فذكر منهم الظالم لنفسه باتباعه لهوى قلبه، وميله إلى لذته وذكر منهم المقتصد في علمه، المؤدي إلى الله لفرضه، المقيم لشرائع دينه، المتبع لرضاء ربه، المؤثر لطاعته ثم ذكر السابق منهم بالخيرات، المقيمين لدعائم البركات، وهم الأئمة الظاهرون، المجاهدون السابقون، القائمون بحق الله، المنابذون لأعداء الله، المنفذون لأحكام الله، الراضون لرضاه، الساخطون لسخطه»^(١).

٥ - من طريق الجعفرية:

* قال إمام أهل البيت الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ١١٨هـ):

«عن أبي إسحاق السبيعي قال: خرجت حاجاً فلقيت محمد بن علي فسألته عن هذه الآية: «ثم أورثنا الكتاب..» الآية؟ فقال: ما يقول فيها قومك يا أبا إسحاق؟ يعني أهل الكوفة، قال: قلت: يقولون: إنها لهم، قال: فما يخوفهم إذا كانوا من أهل الجنة؟! قلت: فما تقول أنت - جعلت فداك -؟ فقال: هي لنا خاصة - يا أبا إسحاق -، أما السابق بالخيرات فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين والشهيد منا أهل البيت [وأهل البيت هم ذرية فاطمة بني الحسن والحسين]، وأما المقتصد فصائم بالنهار وقائم بالليل، وأما الظالم لنفسه ففيه ما جاء في التائبين وهو مغفور له»^(٢).

(١) كتاب القياس للإمام الهادي إلى الحق.

(٢) من بحار الأنوار: ٢٣/ ٢١٨.

لو قيل: بما أنكم -معشر الزيدية- أثبتتم آية الاضطفاء هذه في عموم ذرية الزهراء عليها السلام، وأن الأصل في هذه الذرية الاضطفاء وهم في أصلاب الآباء، ثم يكون في هؤلاء الذرية بعد الولادة والتكليف الظالم لنفسه والمقتصد العابد الصائم، والسابق بالخيرات العالم العامل المستحق للإمامة، فهلاً أخبرتمونا هل كان الله يعلم أن من هؤلاء الذرية المصطفين في الأصل من سيظلم نفسه وينحرف عن جادة الطريق المستقيم، أم أنه تعالى شأنه كان جاهلاً بذلك؟ إن قلتم! كان جاهلاً بذلك! خرجتم من ربة الإسلام والمسلمين!!، وإن قلتم: كان عالماً بظلم الظالمين منهم، فما فائدة الاضطفاء إذا؟ وهل تقبلون -معشر الزيدية- أن تنسبوا إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعل لبعض عباده فضيلة مع علمه المسبق الأزلي بأنه سيصدر منهم أفعالاً تنافي هذه الفضيلة، وهل هذا إلا العيب وعدم الحكمة من الله سبحانه وتعالى عن كل ما لا يليق ذكره واعتقاده!!؟.

قلنا: قد فهمنا اعتراضكم -معشر الجعفرية-، فافهموا جوابنا محفوفين بألطف الرحمن، وسنورده من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن الملهد (النافي الحكمة عن الله تعالى) بناء على كلامكم السابق، سيقول: لماذا خلق الله الخلق، وهو يعلم أن فيهم من سيكفر ويشرك ويؤمن ويفسق عن أمر ربه، فماذا ستجيبون عليه؟، إن أجبتكم عليه: بأن هذه حكمة الله تعالى، والبلوى من الله للعباد ليحصلوا على الرياض والجنان إن هم أطاعوه، وليصلوا نيران الجحيم والسعير إن هم عصوه، ونحن نُسأل عن فعلنا، والله لا يُسأل فهو العزيز الحكيم، عندها سنقول: وهو جوابنا معكم. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]، ويقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

الوجه الثاني: انظر قول الله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]. على قولكم -أخي الجعفري-، فإن العتب يُوجه إلى الله سبحانه وتعالى (عن كل عتبٍ وعتاب)، وذلك عندما فضل بني

إسرائيل (بعموم) على أهل عالمهم، وفيهم الظالم والفاسق، بل إنَّ منهم قتلة الأنبياء، والله المستعان، فهل تنسبُ إلى الله العيب عندما فضّل بني إسرائيل وهم في أصلاب آبائهم، مع علمه الأزلي بظلم الظالم منهم، وتجبر المتجبر منهم، فإن قُلتم: حاشى الله من العيب.

قلنا: فماذا إذا؟. فإن قُلتم: إنَّ الله أراد أن يبتلي هذه الذرية (بني إسرائيل بعموم)، وذلك عندما فضّلهم على أهل عالمهم، ليمحص من يُقدّر هذه النعمة التي أنعم الله عليهم بها، ومن يجحدُ بها، فمن نبع من بني إسرائيل، واجتاز ابتلاء الله له، وأنزل نفسه الموضع الذي جعله الله له من الفضيلة على الأنام، فهذا هو الذي يستحق أجر السبق إلى الطاعة، ومن أنزل نفسه دون المنزلة التي جعلها الله له كان من الظالمين المعتدين.

قلنا: فقد عدتم إلى قولنا وجوابنا.

ومنه -أخي الباحث- فاعلم أنَّ الابتلاء من الله على بني إسرائيل وأهل زمانهم من غيرهم، ابتلاءً انان:

الابتلاء الأول: على بني إسرائيل، وهل يشكرون الله على تفضيل الله لهم على غيرهم، فيطيعونه حق طاعته، أم يكفرون ويظلمون، وسبق أن أشرنا إلى هذا قريباً.

والابتلاء الثاني: على الناس، بأن هل يستجيبون لداعي الله من بني إسرائيل (إذهم المفضلون، ومنهم الأنبياء، وفيهم العلم)، أم أنهم سيعتدون عليهم ويتكبرون، كما تكبر فرعون على موسى -صلوات الله عليه-، فموسى مُبتلياً من الله بإبلاغ حجته، وفرعون مُبتلياً من الله بلزوم إجابة دعوة موسى -صلوات الله عليه-، موسى مثل في كلامنا السابق الابتلاء الأول، وفرعون مثل الابتلاء الثاني، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيُبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

الوجه الثالث: انظر قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وهنا -أخي الجعفري-، وفي هذه الآية، فإن الأمر لا يتجاوز ما قد ذكرناه سابقاً، فإن أعلمية

الله الأزلية بخروج الأنبياء والرسل والأئمة والصالحين من ذرية آدم، مع خروج الفسقة والظلمة والمشركين من ذرية آدم، لم تمنعه من عدم خلق الخلق (لوجود المشركين والكفار إزاء الأنبياء والصالحين)، وكذلك مع بني إسرائيل، فإن تفضيل الله لعموم بني إسرائيل، لم يمنعه أن كان من هذه الذرية الظالمين والقاتلين للأنبياء. وهنا (وهو محل النقاش معكم)، فإن اصطفاء الله وتفضيله لعموم ذرية الزهراء عليها السلام، لا يمتنع بوجود الفاسقين والظالمين فيهم، لوجود الأئمة (من العموم) الصالحين العاملين العاملين، الداعين إلى الله. فافهم ذلك.

فائدة: نحن عندما نقول: إن عموم ذرية فاطمة الزهراء (بطوائفها الثلاث) مُصْطَفَوْنَ، فنحن نريد أنه لن ينعدم قائمٌ بالحق منهم، بمعنى: لن ينعدم صلحاء أهل هذا البيت أبداً، وإن انحرف منهم المنحرفون الظالمون لأنفسهم، فإنه يُستحال أن ينحرفوا جميعهم، وبمعنى آخر: إثمهم سيكونون على الحق ما بقي التكليف، وهم المتبوعون وغيرهم الأتباع.

نعم! على ضوء الآية السابقة، فإن الله تعالى، وافق إبراهيم الخليل -صلوات الله عليه- على جعل الإمامة في ذريته، ولكنه استثنى الظالمين منهم. فالاصطفاء أتى قبل الاستثناء. وذرية إبراهيم (هي ذرية محمد، هي ذرية الزهراء عليها السلام، بني الحسن والحسين، لا أن بني الحسين التسعة هم فقط ذرية إبراهيم، المخصوصون بالإمامة، كما تذهب إليه الجعفرية).

مثال (يناسب الآية)، والله المثل الأعلى:

لو قال الوزير للملك: اجعل الرئاسة والملك في ذرية ابنك إبراهيم، فأجابه الملك: نعم! سنجعلها في ذرية إبراهيم (وهنا اصطفاء واختيارٌ لعموم ذرية إبراهيم)، ثم استدرك الملك قائلاً، ولكن الظالمين من هذه الذرية سمنعهم الرئاسة لعدم استحقاقهم لها. (وهنا جاء الاستثناء بعد الاصطفاء).

ومنه -أخي الجعفري-، فإن الآية حقاً تُفيد اصطفاء الله لعموم ذرية الزهراء عليها السلام (بطوائفها الثلاث: الظالمة، والمقتصدة، والسابقة بالخيرات)، ثم استثناء الله طائفة الظالمين من استحقاق الإمامة.

وسؤالنا للجعفرية: كيف خصصتم آية اصطفاء الله لذرية إبراهيم (ذرية فاطمة الزهراء، الحسيني والحسيني) وجعلتموها في ذرية الحسين فقط، بل في تسعة فقط من ذرية الحسين!.

الوجه الرابع: وهو المهم -إخوتي الجعفرية-، وفيه سنعقد مقارنة بين تفضيل الله لذرية نبيه يعقوب عليه السلام (إسرائيل)، وبين تفضيل الله لذرية نبيه محمد عليه السلام (ذرية الزهراء عليها السلام).

ذرية إسرائيل <small>عليه السلام</small>	ذرية محمد <small>عليه السلام</small>
١ فضل الله عموم ذريته، وجعل الرسل منهم.	١ فضل الله عموم ذريته (بني الحسن والحسين) وجعل الإمامة فيهم، إذ لا نبوة.
٢ كان من عموم هذه الذرية المفضلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفسهم عندما لم يُقدروا حق تفضيل الله لهم.	٢ كان من عموم هذه الذرية المفضلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفسهم عندما لم يُقدروا حق تفضيل الله لهم.
٣ إن النبوة والرئاسة كانت في صالحها هذه الذرية.	٣ إن الإمامة والرئاسة كانت في صالحها هذه الذرية.
٤ إن ذرية يعقوب <small>عليه السلام</small> انتشرت من اثني عشر سبطاً: ١- بنو بنيامين بن يعقوب . ٢- وبنو رؤييل بن يعقوب . ٣- وبنو يهوذا بن يعقوب . ٤- وبنو لاوي بن يعقوب . ٥- وبنو إيسافر بن يعقوب . ٦- وبنو زوبولوت بن يعقوب . ٧- وبنو دان بن يعقوب . ٨- وبنو نفتالي بن يعقوب .	٤ وذرية محمد <small>عليه السلام</small> انتشرت من اثني عشر سبطاً: ١- بنو الحسن بن زيد بن الحسن . ٢- وبنو عبدالله بن الحسن بن الحسن . ٣- وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن . ٤- وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن . ٥- وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن . ٦- وبنو داود بن الحسن بن الحسن . ٧- وبنو محمد بن علي بن الحسين . ٨- وبنو زيد بن علي بن الحسين .

<p>٩- وبنو عبدالله بن علي بن الحسين . ١٠- وبنو علي بن علي بن الحسين . ١١- وبنو عمر بن علي بن الحسين . ١٢- وبنو الحسين بن علي بن الحسين .</p>	<p>٩- وبنو جاد بن يعقوب . ١٠- وبنو أشير بن يعقوب . ١١- وبنو شمعون بن يعقوب . ١٢- وبنو يوسف بن يعقوب .</p>
<p>٥ إن الله لم يختص بالنبوة والرّسالة بطناً دون بطن من بطن من ذراري بني إسرائيل كما خصت الجعفرية بطن الحسين على الحسن، فأرسل الله موسى و هارون وإلياس من ذرية لاوي بن يعقوب، وأرسل يونس من ذرية بنيامين بن يعقوب، وأرسل داود و سليمان و زكريا و يحيى من ذرية يهوذا بن يعقوب .. إلخ.</p>	<p>٥ إن الله لم يختص بالنبوة والرّسالة بطناً دون بطن من بطن من ذرية فاطمة الزهراء ، فالصّالحون منهم، والدّاعون إلى الله، المُستحقّون للإمامة، الحسن بن الحسن، و زيد بن علي بن الحسين، فيحيى بن زيد بن علي، فمحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن، فأخوه إبراهيم ، فالحسين بن علي بن الحسن ابن الحسن بن الحسن السبط وغيرهم.</p>
<p>٦ إن أئمة أهل البيت (ذرية الحسن والحسين)، ابتلاهم الله بأمة جدّهم، حمّلهم أمانة الاحتراق من أجل إحياء السنن وإماتة البدع وابتلى الناس بوجوب الإذعان لهم، والائتمام بهم.</p>	<p>٦ إن أنبياء الله من بني إسرائيل، ابتلاهم الله بالفضل و إبلاغ الحجّة، وابتلى أصحابهم بوجوب الإذعان لهم.</p>
<p>اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد.</p>	<p>٧ كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد.</p>

نعم ! وهنا أنموذج يُجسّد ابتلاء أهل البيت بالنّاس، وابتلاء النّاس بأهل البيت: قال أمير المؤمنين عليه السلام في (النهج): «أيها القوم، الشاهدة أبدانهم، الغائبة عنهم عقولهم، المختلفة أهواؤهم، المبتلى بهم أمراؤهم، صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه». وقال أمير المؤمنين عليه السلام في (النهج) (عن عُموم البلوى): «وكلّما كانت البلوى والاختبار أعظم، كانت المثوبة والجزاء أجزّل».

وبه ينتهي الجواب على اعتراض الجعفري السابق.

وإن قيل: كيف تنسبون -معشر الزيدية-، الاضطفاء بمجرد التّسبب، الأبناء في أصلاب الآباء، أو ليس المعيارُ العملُ والتقوى؟!.

قلنا: أخي الجعفري، أو لست تؤمنُ بتفضيل الله لرسوله صلى الله عليه وآله في أصلاب الرجال (مع أنّ الرسول صلى الله عليه وآله لم يعمل ولم يعبد وهو في صلب آبائه المتقدّمين)، وبعد ولادة الرسول صلى الله عليه وآله وتنبّى الله له، خاطبه الله بقوله: ﴿وَلَكِن تَبِعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ثمّ لست -أخي الجعفري- تؤمنُ بتفضيل الله لعلي بن أبي طالب عليه السلام وهو في صلب أبي طالب (مع أنّ علياً عليه السلام لم يعمل ولم يعبد في صلب أبي طالب)، وعلى الصادق في صلب الباقر، قس، والرّضا في صلب الكاظم، قس،... إلخ.

نعم ! فالحقّ أنّ الله اصطفى عموم ذريّة الزهراء، والأبناء في أصلاب الآباء، فمتى خرجوا على الدّنيا، وبلغوا التكليف انقسموا حسب أعمالهم وتقواهم، فمنهم من يظلم نفسه، ويكون من الظالمين، ومنهم من يكون من العابدين القانتين فهو مُقتصدٌ، ومنهم سابق بالخيرات إمامٌ عالمٌ عاملٌ، أمرٌ بالمعروف ونهٍ عن المنكر.

وإن قيل: هبوا -معشر الزيدية-، أنّا سلمنا لكم (جدلاً)، أنّ المراد بـ ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، هم جميع ذريّة الزهراء، فهل يعني كلامكم هذا أنّ جميعهم قد ورثوا الكتاب؟ فتكون الوراثة إمّا: امتلاك القرآن (الموجود ما بين الدفتين) وهذا سيشاركهم فيه العامّة، وإمّا: أن تكون وراثة علوم القرآن، وعلى هذا سيلزمكم بأن كلّ من كان من أولاد الزهراء على علم بعلوم القرآن وهذا خلاف الواقع.

قلنا: الكلام هنا ينقسم، لأننا لن ندعكم تُسلمون لنا تسليماً (جدلياً)، بل تسليم المسلم المؤمن، لأننا إن فرضنا (جدلاً) أن الآية لا تدل على اصطفاء عموم ذرية الزهراء، فأخبرونا من هم الظالمون لأنفسهم، والمقتصدون، ممن اصطفاهم الله؟! وهو وجه رسالتنا الأم، لو تأملتموها.

والقسم الثاني من الإجابة على اعتراضكم: أن وراثة الكتاب، تعني الإحاطة بعلومه، من معرفة الناسخ والمنسوخ، والمتشابه من المحكم،... إلخ، إلى جانب الفقه وأصوله، وتجويد العقيدة المحمدية العلوية الفاطمية الصحيحة، وأمثالها من العلوم التي يحتاجها المكلفون والأتباع.

والقسم الثالث: أن صالحى العترة الحسينية والحسينية من المقتصدين والسابقين بالخيرات، دون الظالمين، هم عندنا -معشر الزيدية- لن يقطعوا ولن ينعدموا إلى انقطاع التكليف، وعلماءهم التالون لعلوم الكتاب والسنة الصحيحة، سيستمرون ما دامت السماوات والأرض، وذلك لحديث الثقلين والسفينة والنجوم، فهم ثقل الله الأصغر في الأرض. ومنه فإن تعميم الاصطفاء على عموم الذرية، لا يعني أن يكون جميعهم وارثين لعلوم الكتاب، علماء عاملين، إذ لو كان كذلك، لكان بنو إسرائيل بتفضيل الله لهم جميعاً أنبياء ورُسلاً، ولكن يأبى الله إلا العمل والتقوى لتحقيق الشرف والفضل، ومصدأه في بني إسرائيل في الأوصياء ولا يبعد أن يكون في الأنبياء ممن لم نقف على أخبارهم وقصص تنبأ الله لهم فقد كانوا كثرة.

وإن قيل: مهلاً -معشر الزيدية-، في خاطرنا شيء، عن كيفية اصطفاء الله للظالمين، مع أن الاصطفاء في الغالب الكثير، في كتاب الله، يأتي للأخيار دون الظالمين؟!.

قلنا: تأملوا عتاب الله لبني إسرائيل: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، وتأملوا قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وتأملوا قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ

ابْتَكَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿البقرة: ١٢٤﴾، فبعد أن تتأملوا، ستجدون كتاب الله يُجيب، على أننا لم نُسرف في القول، وإنما قلنا: إن الأصل الاصطفاء (والذرية في أصلاب الآباء)، وأما بعد الولادة والتكليف فإن الشرف ينحصر في المقتصدين والسابقين بالخيرات دون الظالمين، لاستثناء القرآن للظالمين، على أنك لو تأملت الآية ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾، تجد الظلم نُسبَ إلى النفس، لأنّ الحسني أو الحسيني عندما يفسق ويظلم فإنه ظلم نفسه حفظها، وظلم نفسه منزلة شرفه الله بها، إذ لو كان صالحاً سابقاً بالخيرات، لكان من أهل الإمامة. وصدق إمام أهل البيت أحمد بن يحيى المرتضى الحسني عليه السلام، عندما أنشأ فقال:

إذا ما رأيتَ الفاطميَّ تمرّداً أقامَ على كسبِ المعاصي وأخلدا
فذاك الذي لما اكتسى ثوبَ عزّة تبذلّ أثواب الدناءة وارتدى

إن قيل: أخبرونا -معشر الزيدية-، هل اصطفاء الله لأئمتكم اصطفاء إلهي؟، ثم أخبرونا هل اصطفاء الله لأنبيائه ورُسله كاصطفاء الله لأئمة أهل البيت من نسل فاطمة (ذرية الحسن والحسين)؟.

قلنا: الإمامة عندنا اصطفاء إلهي، والله سبحانه وتعالى قد اصطفى أهل البيت (أصحاب الكساء)، وجعل الإمامة في أعقابهم إلى يوم القيامة، فأهل البيت (بني الحسن والحسين) مُصطفون إلهياً، وذلك لأنّ الله هو الذي خصّهم دون بقية الأمة بآيات الاصطفاء والتطهير، وأحاديث الثقلين والسفينة والنجوم، فهم أهل بيت قدّمهم الله واختارهم، ولو رجعت -أخي الفاضل- إلى تفسير السيد الطباطبائي السابق، لاتضح لك أنّه وإن عمّم هذا التقديم والاختيار من الله لجميع ذرية فاطمة، فإنه في الحقيقة لن يستحقّ هذا التقديم والتفضيل والاصطفاء إلاّ السابقون بالخيرات (من بني الحسن والحسين).

ثم اعلم -هدانا الله وإياك-، أنّ الله اصطفى أنبياءه، مُفرداً كلّ نبيّ بالاصطفاء والاختيار، فأما اصطفاء الله لذرية فاطمة عليها السلام فإنه اصطفاء جملي، كما نطقت به الآيات السابقة (التي وضّحناها)، ثمّ كان المعيار هو العمل، فمن عمل وارتقى درجة السابقين للخيرات من هذه الذرية، فهو الإمام.

توضيح هام جداً:

ولنا في هذا مقارنة بذرية نبي الله إسرائيل - صلوات الله عليه -، فإن الله اصطفاهم اصطفاءً جليلاً، ثم أوحى إلى من علم صلاحه منهم بالنبوة، وهنا تأمل أن الله بعد أن فضل جميع ذرية إسرائيل تفضيلاً جليلاً، فإنه اختار أنبياءه من عموم هذه الذرية ممن علم صلاحهم، حيث لم يميز ذرية بنيامين بن يعقوب عن ذرية لاوي بن يعقوب كما ميزت الجعفرية ذرية الحسين عن الحسن، فكان أنبياء الله مختارين من قبل الرب جل شأنه، من عموم هذه الذرية، لا من خصوصها، وهنا فإن الله اصطفى ذرية فاطمة - صلوات الله عليها - اصطفاءً جليلاً، ثم حدّد معايير في كتابه الكريم، لمن يستحق الإمامة من هذه الذرية المصطفاة على العموم، وعلى رأس هذه المعايير هي السبق بالخيرات، لأننا لن نقول بالوحي من الله لهؤلاء الأئمة الفاطميين الحسينيين والحسينيين، كما كان الله يختار أنبياءه من بني إسرائيل، لأن الوحي عندنا مُتقطعٌ بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولن نقول بقول الجعفرية من النص الخاص على تسعة أفراد من ذرية الحسين؛ لأنه لو كان ذلك كذلك لما احتاج الله سبحانه أن يبيّن لنا صفات الذرية، لكي يتبين لنا من هو صاحب الإمامة منهم، وذلك عندما ذكر أن من هذه الذرية ظالماً لنفسه، ومنهم مُقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، فافهم ذلك، فهذا أصلٌ عظيم تزّل فيه الأقدام، فلو سلّمنا على شرط الجعفرية، من النص على خصوص الذرية، لكان الأولى أن تكون الآية الكريمة الشريفة باستثناء صفتي الظلم للنفس والاقتصاد، فتكون: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ!!﴾ [فاطر: ٣٢]، وكذلك كان الأولى أن يكون استثناء الله للظالمين من ذرية إبراهيم الذين هم ذرية فاطمة بنبي الحسن والحسين، غير موجود في الآية: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، لأنه على شرط الجعفرية لا يوجد ظالمون بين أئمتهم، حتى يستثنيهم الله، وكلّ هذا من كتاب الله تعالى، يُعارض أن يكون هناك أشخاصٌ منصوصٌ عليهم من ذرية الحسن أو الحسين .

إن قيل: أثبتتم -معشر الزيدية-، أن آيات الاضطفاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا.. الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ... الآية﴾، لا تنطبق على أناسٍ مخصوصين منصوص عليهم، لورود ألفاظ الظلم للنفس، والاقتصاد في الحال، وكذلك الاستثناء من الله للظالمين، فهلاً أخبرتمونا عن حال أمير المؤمنين علي والحسين، أئمة منصوص عليهم عنكم؟ ثم أخبرونا هل هم داخلون في آيات الاضطفاء السابقة؟ إن قلتم: داخلون فيها، فلم عبتم علينا قولنا في أئمتنا التسعة؟، وإن قلتم: غير داخلين في آيات الاضطفاء، كان هذا اعترافاً منكم بعدم اضطفاء وإمامة هؤلاء الثلاثة؟!.

قلنا: قد فهمنا اعتراضكم -أخي الجعفري-، فافهم الجواب أحاطك الله بالطفاف التوفيق، وجوابنا عليكم نورده من عدة توضيحات:

التوضيح الأول: أن الإمام علياً والحسن والحسين، عندنا -معشر الزيدية- أئمة منصوص عليهم.

التوضيح الثاني: أن الإمام علياً في زمانه كان كل أهل البيت، ثم الحسن والحسين في زمانها كانا كل أهل البيت، (إضافةً إلى رسول الله ﷺ وفاطمة البتول الزهراء -صلوات الله عليه وعليها وأهلها-)، ثم أعقب الحسن والحسين، فكانت ذريتهم إلى يوم الدين هم أهل البيت.

التوضيح الثالث: أنك لو تأملت -أخي الجعفري- سياق آية الاضطفاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، لو جدت أنه لا اختلال ولا تعارض، لو قلنا: إن علي بن أبي طالب والحسن والحسين أئمة مصطفون منصوص عليهم سابقون بالخيرات، لأن علياً والحسين بعض من كل، بمعنى: أن علياً والحسين جزء من أهل البيت، لا أنهم هم كل أهل البيت المرادين بالاضطفاء في الآية، إذاً فوجود جزء منصوص عليهم سابقين بالخيرات، ووجود جزء آخر من أهل البيت مصطفون (بعموم) غير منصوص على أشخاصهم، تميزهم أعمالهم، وبها يرتقون إلى درجة السبق بالخيرات، لا يتعارض البتة.

التوضيح الرابع: أن الجعفرية لو قالت بما أشرنا إليه سابقاً لكان أقوى لها في الحجّة، ولكنهم ذهبوا إلى أمرٍ متناقض، فهم جعلوا علياً والحسين والتسعة من ولد الحسين، هم كل أهل البيت الذين اضطفأهم الله، بل وزادوا بالنص عليهم نصّاً اسمياً شخصياً، وعندها أهملوا لفظات الظلم للنفس والاقتصاد في الحال لهؤلاء المُصطفين الاثني عشر، الذين هم كل أهل البيت المنصوص عليهم، ثم زادوا في التساهل، بأن أبعدوا ذرية الحسن بدون مُخصّص، والآية جاءت في عموم الذرية. فإمّا أن يُلصقوا هذه الألفاظ كلها بهؤلاء الاثني عشر، وإمّا أن يقولوا (على مذهبهم): إنَّ النص الاضطفائي جاء في عموم ذرية الزهراء، والإمامة في السابقين بالخيرات (من بني الحسن والحسين)، مع وجود النص الخاص على الاثني عشر، ولكن هذا النص لا يقصر صفة الإمامة فيهم دون غيرهم من ذرية الزهراء، وإنما هؤلاء الاثنا عشر بعض من أهل البيت، والبعض الآخر، فإن الإمامة تكون للسابق للخيرات منهم (من بني الحسن والحسين)، وأمّا الظالمون لأنفسهم (من بني الحسن والحسين)، فإنهم لا يستحقّون الإمامة، ولو قالت الجعفرية بهذا لكان أقوى في الحجّة، ولكنه سيهدم أصولاً خطيرة على مذهبهم، فيلزّمهم أن لا يكون الأئمّة اثني عشر، وسيعودون إلى قول الزيدية، فافهم ذلك.

التوضيح الخامس: وفيه نذكر مثلاً، يوضح ما قد يكون غامضاً، وهو على قول الزيدية مُنطبق، على قول الجعفرية مُنتقض:

لو قال الوزير للملك: اجعل الرئاسة والمُلك في ابنك علي، (وعليّ هذا لديه أبناء، منهم الحسن والحسين والعباس وعمر وغيرهم)، واجعلها -الرئاسة- أيضاً في الحسن بعد علي ثم الحسين بعد الحسن، ثم اجعلها في ذريتهما، فأجابه الملك: نعم، سنجعلها في علي (نصّ خاص) والحسن (نصّ خاص) والحسين (نصّ خاص)، وذريتهما (نصّ عام)، ولكن من كان ظالماً منهم (من ذرية الحسين، المنصوص عليهم نصّاً عاماً) فإنّ المُلك ليس له، وإنما هو للسابقين بالخيرات من هذه الذرية (أبناء الحسن والحسين).

* وهنّا تأمل -أخي الجعفري- في مثالنا السابق، تجد عليّاً والحسن والحسين

(أصحاب النص الخاص)، بعضاً من أهل البيت، والذرية (أصحاب النص العام) البعض الآخر، وهم جميعاً أهل البيت، وعلى مبدأ الزيدية فإنه سيكون في ذرية الملك، ذرية الحسن والحسين، أصحاب النص العام، ظالمين ومقتصدين وسابقين بالخيرات، والمَلِكُ قد استثنى الظالمين للنفس، وأقر السابقين بالخيرات. إذاً هذا المثال مُنطبقٌ تماماً على عقيدة الزيدية، وذلك عندما آمنت بالنص الخاص على طائفة من أهل البيت (علي والحسان)، وآمنت بالنص على العام (على عموم ذرية الحسن والحسين، ومنهم ستكون الطوائف الثلاث: الظالمة للنفس، والمقتصدة، والسابقة بالخيرات).

التوضيح السادس: وفيه نذكرُ مثلاً، يوضح ما قد يكون غامضاً، وهو على قول الجعفرية مُنطبق، وعلى قول الزيدية مُنتقض:

لو قال الوزير للملك: اجعل الرئاسة والمَلِكُ في ابنك علي، (وعليّ هذا لديه أبناء، منهم الحسن والحسين والعباس وعمر وغيرهم)، واجعلها -الرئاسة- أيضاً في الحسن بعد علي ثم الحسين بعد الحسن، ثم اجعلها في تسعة أولاد من أبناء الحسين (علي، ومحمد، وجعفر.. إلخ)، ولا تُشرك بقية ذرية (الحسن، والحسين غير التسعة في الرئاسة)، فأجابه الملك: نعم، سنَجعلُها في علي (نصّ خاص) والحسن (نصّ خاص) والحسين (نصّ خاص)، والتسعة من أبناء الحسين (نصّ خاص)، ولن نُشرك أبناء الحسن، وأبناء الحسين غير التسعة في الرئاسة، ولكنّ اعلم -أيها الوزير- أنّ مَنْ كانَ ظالماً من هؤلاء (علي) و(الحسين) و(التسعة من ذرية الحسين) فإنّ المَلِكُ ليس له، وإنّما هو للسابقين بالخيرات من هؤلاء الاثني عشر.

* وهُنا تأمل -أخي الجعفري- في مثالنا السابق، تجد عليّاً والحسن والحسين، والتسعة من أبناء الحسين (أصحاب النص الخاص)، هم كلّ أهل البيت (أصحاب الإمامة)، والبقية من أبناء الحسن، وأبناء الحسين "غير التسعة" ليس لهم حظّ في الإمامة لعدم ورود نصّ خاصّ فيهم، وهُنا -أخي الجعفري- نسألك: مَنْ هُوَ الظالم لنفسه من هؤلاء الاثني عشر (المنصوص عليهم)، الذي استثناهُ المَلِكُ من الإمامة إن هُوَ ظلم؟!، ثمّ مَنْ

هُمُ الْمُقْتَصِدُونَ مِنْهُمْ، وَمَنْ هُمُ السَّابِقُونَ بِالْخَيْرَاتِ؟، إِنْ قُلْتُمْ: كُلَّهُمْ سَابِقُونَ بِالْخَيْرَاتِ!!، فَمَنْ الظَّالِمُونَ الَّذِينَ اسْتَثْنَاهُمُ الْمَلِكُ، وَمَنْ هُمُ الْمُقْتَصِدُونَ؟! إِذَا، فَالْكَلَامُ مُنْتَقِضٌ مِنْ بَدَايَتِهِ إِلَى نَهَايَتِهِ، وَمِنْ نَهَايَتِهِ إِلَى بَدَايَتِهِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ هِدَايَاً اللَّهُ وَإِيَّاكَ.

ملاحظة: على أنه يجب عليك أن تتذكر أن الآية الشريفة، لم تُخصَّص نسل الحسين، بل لم تزد التخصيص تخصيصاً في تسعة من نسل الحسين، وإنما ضربنا المثال السابق بعد التساهل والتسليم الجدلي، وذلك كي (نبين الفرق بين إدخالنا أهل النص الجملي العام والنص الخاص، وبين إدخال الجعفرية أهل النص الخاص فقط في آيات الاصطفاء السابقة).

وبه نختم الكلام على هذه المسألة. راجين من الله أن تكون وصلت الفكرة واضحة جليّة.

لو قيل: قد أجبتُم واجتهدتم في التوضيح، فأخبرونا -معشر الزيدية-، لم كان علي بن أبي طالب إماماً، وهو غير داخل في ذرية الزهراء؟ وهل اصطفاه الله بمجرد أن نصّ عليه بالإمامة؟ وهل ينطبق عليه معيار العمل والسبق لكي يكون إماماً، على ضوء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، وكذلك القول في الحسن والحسين؟.

قلنا: هذه المسألة تنقسم، فالقسم الأول منها، هو ما يخص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-، وفيه نقول: إن أمير المؤمنين علياً عليه السلام، قد خصصته النصوص من الله سبحانه وتعالى (في آية الولاية)، وسنة الرسول صلى الله عليه وآله في أحاديث (الغدیر) و (المنزلة) وأمثالها، فهو وإن لم يكن من ذرية الزهراء، فهو من أهل البيت الذين جللهم كساء الرسول صلى الله عليه وآله، وأهل البيت هم المقصودون بالذرية، فعلي عليه السلام من أهل البيت، بل هو أبو الذرية الفاطمية (الحقيقي)، ونحن في تصديراتنا السابقة عندما نقول (ذرية الزهراء)، فإنه مجرد التمييز فقط، إذ فاطمة هي ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وذريتها (بني الحسن والحسين) هم ذرية الرسول صلى الله عليه وآله، كما كان عيسى ابن مريم -صلوات الله عليه- من آل عمران، بنص الآية الشريفة، فافهم ذلك. وعليه فإنه عليه السلام مصطفى من قبل الله

تعالى، وذلك حين نطق الكتاب العزيز بهذا، وأعلن الرسول الكريم ﷺ هذا، وكذلك كان الحسن والحسين أصحاب الكساء، منصوصاً عليهم بسنة الرسول ﷺ (وهم داخلون في آيات الاصفاء، من أصحاب النص الخاص)، وكذلك كان أهل البيت (ذرية الحسن والحسين) مُصطفين بآيات الاصفاء (وهم أصحاب النص العام)، وبسنة الرسول ﷺ كأحاديث الثقلين والسفينة والنجوم وغيرها، وما أمرنا به من التمسك بالسابقين بالخيرات منهم والمقتصدين.

وأما القسم الثاني من السؤال: وهو ما يخص انطباق معيار العمل والسبق على علي والحسين، ليكونوا أئمة، فإننا نقول فيه: إنَّ علياً والحسين -صلوات الله عليهم-، أئمة منصوص عليهم، مُستحقون لدرجة السابقين بالخيرات، بأعمالهم لا بمجرد النص عليهم، وجزى الله أئمتنا -نحن الزيدية- من بني فاطمة (أبناء الحسن والحسين) أفضل الجزاء، فإنني طالما طالعتُ في كتبهم فيما يخص جانب أمير المؤمنين والحسين، عبارة: (هم الأئمة بالنص والاستحقاق)، وهم -صلوات الله عليهم- علياً والحسين-، أئمة منصوص عليهم، كلفهم الله بتكاليف شرعية، على رأسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قدر المستطاع، فازدادوا بعملهم وطاعتهم لربهم، تشریفاً إلى تشریف، إذ عززوا نص الله عليهم بالإمامة، بالوصول إلى درجة السبق بالخيرات، ولهذا مثلاً واقعي في سيرة مَنْ هو أفضل من علي والحسين، بل مَنْ هو أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين، نعني محمد بن عبد الله الصادق الأمين ﷺ، وذلك أن الله اختاره واصطفاه وأيده بجبرئيل وميكائيل وإسرافيل، بل بملائكة السماء والأرض، ثم كلفه الله بتكاليف شرعية، وحضه على الإتيان بها، وحذره ألا يُخالف أمره، وذلك عندما قال في كتابه الكريم: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَىٰ وَلَئِن آتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِیٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 1٢٠]، فاجتهد الرسول ﷺ في إرضاء ربه، وإبلاغ حجته، حتى تُلي عنه في آخر أيامه، أنه حمد الله على تمام التبليغ لما أمره الله به، وهذا واعلم أن رسول الله ﷺ مع اختيار الله له واجتباؤه، لم يكن هذا عُذر له للاكتفاء بهذا الاصفاء عن فعل الخيرات، التي بها ينال

السَّبِق، فَالرَّسُولُ ﷺ، نَبِيِّ اللَّهِ اجْتِبَاءً وَاسْتِحْقَاقًا، وَكَذَلِكَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ ﷺ إِمَامًا بِالنَّصِّ وَالِاسْتِحْقَاقِ بِعَمَلِهِ وَعِبَادَتِهِ الْمُؤَدِّيَةِ لِمُرْتَبَةِ السَّبِقِ بِالْخَيْرَاتِ، وَكَذَلِكَ وَالْحُسَيْنِ إِمَامَانِ بِالنَّصِّ وَبِعَمَلِهِمَا وَعِبَادَتِهِمَا الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى مَرْتَبَةِ السَّبِقِ بِالْخَيْرَاتِ، وَكَذَلِكَ عَمُومَ ذُرِّيَةِ الزَّهْرَاءِ (أَهْلِ الْبَيْتِ) مِنْ أَبْنَاءِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ، فَإِنَّ عَلَيْهِمْ نَصًّا وَاصْطِفَاءً جُمْلِيًّا، فَمَنْ أَوْصَلَهُ عَمَلُهُ إِلَى مَرْتَبَةِ السَّبِقِ بِالْخَيْرَاتِ كَانَ إِمَامًا لِلَّهِ فِي أَرْضِهِ.

فائدة: انظر الإمام علي بن موسى الرضا ﷺ يتحدث عن صفة السبق والخيرية والتفاضل، من مصادر الجعفرية :

١- قَالَ ﷺ، وَهُوَ يُرِيدُ إِثْبَاتَ إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، مُنَاطِرًا يَحِيى بِنِ الصَّحَّاحِ السَّمْرَقَنْدِيِّ فِي مَجْلِسِ الْمَأْمُونِ الْعَبَّاسِيِّ، فَيَتَعَرَّضُ لِمَسْأَلَةِ السَّبِقِ بِالْخَيْرَاتِ، وَيُفَسِّرُ مَعْنَاهَا، فَيَقُولُ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِيهَا رَوَاهُ عَنْهُ ﷺ: «... فَقَالَ الْمَأْمُونُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، عَرَّفْنَا الْغَرَضَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟. فَقَالَ [أَبِي الرِّضَا ﷺ]: لَا بَدَّ لِيَحْيِي مِنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ أُمَّتِهِ أَنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ صَدَقُوا، فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ كَذَبُوا فَلَا أَمَانَةَ لِكَذَابِهِمْ، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ صَدَقُوا فَقَدْ قَالَ أَوْلَهُمْ [يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ]: وَلَيْتَكُمْ وَكَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، وَقَالَ تَالِيَهُ [عَمْرٌ]: كَانَتْ يَبِيعُهُ فَلْتَةٌ فَمَنْ عَادَ لِمِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا رَضِي [عَمْرٌ] لِمَنْ فَعَلَ مِثْلَ فِعْلِهِمْ إِلَّا بِالْقَتْلِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِخَيْرِ النَّاسِ، وَالْحَقِيرَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا بِنِعْوَتِ مَنْهَا الْعِلْمُ، وَمِنْهَا الْجِهَادُ، وَمِنْهَا سَائِرُ الْفَضَائِلِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ [أَيِ فِي عَمْرٍ]، وَمَنْ كَانَتْ يَبِيعُهُ فَلْتَةٌ يَجِبُ الْقَتْلُ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَهَا، كَيْفَ يَقْبَلُ عَهْدَهُ [عَهْدُ أَبِي بَكْرٍ] إِلَى غَيْرِهِ...»^(١).

٢- وَهَذَا تَأَمَّلَ الْإِمَامَ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -، يُحَقِّقُ كَلَامَ الزَيْدِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ سَادَاتِ بَنِي الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ، وَمَنْ ضَمَّنَهُمْ أُمَّةَ الْجَعْفَرِيَّةِ، لَمْ يَنَالُوا مَا نَالُوهُ مِنْ الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ، إِلَّا بِعَمَلِهِمْ وَتَقْوَاهُمْ، وَأَتَمَّهُمْ لَنْ يَنَالُوا الشَّرْفَ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ

(١) عيون أخبار الرضا: ٢/ ٢٣١.

بقرهم من رسول الله ﷺ إلا إذا عملوا، وشرفوا أنفسهم لتشريف الله لهم ولا بآئهم، فيعملون بسبب استحقاق التشريف الذي أعطاه الله لأهل البيت بعموم، فينزلوا أنفسهم منزلة المقتصدین أو السابقين بالخيرات بأعمالهم لا بنصوص الله عليهم بأسمائهم. فقال ﷺ، مخاطباً أخاه زيد بن موسى الكاظم: «يا زيد، اتق الله فإنه [فإننا] بلغنا ما بلغنا بالتقوى فمن لم يتق الله، ولم يُراقبه فليس منا ولسنا منه...»^(١).

تعليق: هنا تأمل الإمام الرضا ﷺ، يُشير إلى أن منزلته التي وصل إليها في الشرف والدرجة الرفيعة بين الناس، ليست إلا بعمله وتقواه، وهنا لم يذكر النص، الذي تؤمن به الجعفرية وأنه عندهم ما وصل هذه الدرجة الرفيعة إلا باختيار الله له شخصياً واسمياً، ثم بعمله وتقواه، فافهم ذلك.

٣- وهنا تأمل الإمام علي بن موسى -صلوات الله عليه-، يُحقق كلام الزيدية أيضاً، ويُشير إلى ما أشرنا إليه سابقاً، أن سادات أهل البيت، بني الحسن والحسين، مشرفون مُفضّلون في أصلاب آبائهم، فمتى أتوا على الدنيا، فضلتهم أعمالهم، فمن عمل صالحاً ازداد شرفاً إلى شرف، ومن عمل طالحاً ظلم نفسه وأنزلها منزلاً غير منزلها، إذا فمعيار التفاضل بين أهل البيت هو العمل والتقوى، فإن عمل فلان الحسني ما يُوصله لدرجة السبق بالخيرات، كان أفضل من فلان الحسيني (سواء كان من التسعة أو من غيرهم)، وإن عمل فلان الحسيني (سواء كان من التسعة أو من غيرهم) عملاً يُوصله إلى درجة السبق فهو أفضل من فلان الحسني، وهنا تأمل الإمام الرضا -روحي له الفداء- يتكلم عن شرف آباءه، فيثبت أن التقوى شرفتهم، وأن طاعة الله رفعتهم على غيرهم من أهل دهرهم، وهنا نفى قاطعاً للنص، وإثباتاً لمعيار الزيدية في تفاضل أهل البيت بعضهم على بعض، وهو التقوى، وأتهم متى عملوا وأطاعوا الله ووصلوا إلى درجات السبق بالخيرات، فهم أفضل من غيرهم، وأن عابد أهل البيت

(١) عيون أخبار الرضا: ٢/ ٢٣٥.

أفضل من العباد من غير أهل البيت، لأنَّ عباد أهل البيت هم المتبوعون وأولئك الأتباع، ولكنَّ عباد غير أهل البيت أفضل من ظالمي أهل البيت، لافتقار أولئك الحسينيين أو الحسينيين لمعيار التقوى الذي يقوِّي تفضيل الله لهم، ويؤيِّده كلام الرضا عليه السلام الآتي، والذي رواه عنه الصدوق :

« حَدَّثَنَا أَبُو ذَكْوَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْعَبَّاسِ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرَّضَا عليه السلام يَقُولُ : حَلَفْتُ بِالْعِتْقِ أَلَّا أَحْلِفَ بِالْعِتْقِ إِلَّا أَعْتَقْتُ رَقَبَةً ، وَأَعْتَقْتُ بَعْدَهَا جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ ، إِنْ كَانَ يَرَى [الرَّضَا عليه السلام] أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ هَذَا ، وَ أَوْمَى إِلَى عَبْدٍ أَسْوَدَ مِنْ غِلْمَانِهِ بِقَرَابَتِي ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِي عَمَلٌ صَالِحٌ فَأَكُونُ أَفْضَلَ بِهِ مِنْهُ » (١).

تعليق: هنا تأمل أن علي بن موسى عليه السلام، لم يكن أفضل من العبد الأسود، بقربته من رسول الله صلى الله عليه وآله فقط، إلا أن يكون أفضل من هذا العبد عِلماً وعملاً، فهو الأفضل، لقربته من رسول الله صلى الله عليه وآله أولاً، ولعمله وسبقه عليه في الفضل ثانياً. وهذا قول الزيدية في سادات بني الحسن والحسين .

* وروى الصدوق، عن علي بن موسى عليه السلام، ما يُوافقُ كلامنا القريب في بداية الجزئية الثالثة، فقال الصدوق : «.. قَالَ رَجُلٌ لِلرَّضَا عليه السلام : وَاللَّهِ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَشْرَفُ مِنْكَ أَبَا . فَقَالَ [أَي الرَّضَا] : التَّقْوَى شَرَفُهُمْ ، وَطَاعَةُ اللَّهِ أَحْظَتُهُمْ . فَقَالَ لَهُ آخَرٌ : أَنْتَ وَاللَّهِ خَيْرُ النَّاسِ . فَقَالَ لَهُ عليه السلام : لَا تَحْلِفْ يَا هَذَا ! ، خَيْرٌ مِنِّي مَنْ كَانَ اتَّقَى اللَّهَ تَعَالَى ، وَأَطْوَعُ لَهُ ، وَاللَّهِ مَا نُسِخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ سُعُوبًا وَقَبَائِلَ لَتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ ﴾ [الخُجُرَات: ١٣] » (٢).

إن قيل: قلتم -معشر الزيدية- بأن الاصطفاء الإلهي جاء عاماً في ذرية علي وفاطمة،

(١) عيون أخبار الرضا ٢/٢٣٧.

(٢) عيون أخبار الرضا: ٢/٢٣٦.

بني الحسن والحسين، الذين هم آل إبراهيم، فأخبرونا هل أورثهم الله (أورث آل إبراهيم) النبوة و الإمامة وراثته عامة أولاً، ثم ظهرَ منهم مَنْ هو فاسق لم يستحق؟ أم أنّ الله اصطفى منهم (من آل إبراهيم) الأنبياء و الأئمة و منعها عن الفاسقين؟.

قلنا: الحق في المسألة أنّ القرآن يُفسر بعضه بعضاً، وليس آية تنقض آيةً أخرى، بل تُعزّزها و تقويها، وقد قرأنا قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فالاصطفاء من الله تعالى كان عامّاً لذرية إبراهيم، ثم استثناهُ الله تعالى بإخراج الظالمين، وهؤلاء الظالمون فهم المقصودون بصفة الظلم للنفس في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢، ٣٣]، ومنهُ فإنّ الاصطفاء كان عامّاً في ذرية إبراهيم ﷺ، اصطفاهم في أصلاب آبائهم، فلمّا خرجوا و كلّفوا انقسموا حسب أعمالهم إلى ثلاث فئات، فئة سابقة بالخيرات وهم الأئمة، و فئة مقتصدون عابدون زاهدون، و فئة ظالمة لنفسها تعمل بالمعاصي، ولسنا نقول: إنّ الله اصطفى للنبوة (بمعنى اختار) أناساً محدّدين من ذرية إبراهيم و منعها عن الباقيين، بَعْدَ أَنْ الْبَاقِينَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْاصْطِفَاءِ، بل نقول: إنّ الله اختارَ و اصطفى أناساً من أهل الاصطفاء ليقوموا بالنبوة و ذلك لما علّم صلاح و ملكة و حسن سيرة هؤلاء النَّاس و فضلهم على سائر المُصْطَفِينَ، وهذا أصل مهم، يجب أن يُتنبّه له. فمثلاً، نحن لا نقول: إنّ الله اختار موسى دون غيره من بني إسرائيل، لأنّ غيره ليسوا حقيقيين بالاختيار أي ليسوا من أهل الاصطفاء الربّاني، بل نقول: إنّ الله اختار موسى من قوم مُصْطَفِينَ في الأصل؛ لأنّه من بني إسرائيل، اختاره من هؤلاء لما علّم صلاحه لأمر النبوة، و سبرَ ظاهره و باطنه فوجده بالنبوة خليقاً، وهذا الكلام يخصّ الأنبياء الذي كان تعيينهم من الله سبحانه و تعالى بالوحي، و الرسول ﷺ آخرهم، و قد انقطع الوحي بعده ﷺ بنص الإمام علي ﷺ في (نهج البلاغة)، فكانت ذرية إبراهيم باقية في ذرية محمد، و ذرية محمد فهي ذرية علي و فاطمة، سادات بني الحسن و الحسين، و من هذه الذرية يكون الأئمة، و الأئمة فهم السابقون بالخيرات في الآية

دون الظالمين لأنفسهم؛ لأن الله تعالى قد استثنى الظالمين من الإمامة عندما قال -جلّ شأنه-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وهذا استثناءً ظاهرًا للظالمين من الإمامة.

إن قيل: فما يمنع أن يكون آل إبراهيم على قولكم هم جميع ذرية فاطمة، بني الحسن وبني الحسين، وأن الله قد اصطفاهم اصطفاءً عاماً، ولكن الله قد اختار أناساً من المصطفين هؤلاء، هم الاثنا عشر دون البقية، كما اختار الله أنبياءه من بين المصطفين عموماً.

قلنا: قد رددتم هذا على عقيدتكم في أصل الاصطفاء الفاطمي، ومتى ما آمنتكم به فإن عليكم أن تؤمنوا بانتفاء النص على الاثني عشر؛ لأنّ خطاب الله تعالى في قوله -جلّ شأنه-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، جاء عاماً في صلاحية جميع الذرية للإمامة إلا الظالمين، والذرية فمنها الحسيني والحسيني، وليست تقييداً ولا تخصيصاً، وكذلك القول في آية فاطر، وأما على أصل كلامكم أعلاه، فإننا لا نسلّم لكم إلا بكتاب (قرآن) جديد يُقيد خروج بقية أهل الاصطفاء من الصلاح للإمامة، عدا الاثني عشر، كما قيّد الكتاب وقرّر خروج الظالمين منهم (من أهل الاصطفاء) من الاستحقاق للإمامة، فافهم ذلك -أيها القارئ-، وأعد قراءة ما سبق مراراً وتكراراً، وتدبر آي الكتاب العظيم تجده كما قلنا. ولسنا نذكر هذا الاحتجاج إلاّ مُتنزّلين على فرض أن الجعفرية وأصل مذهبهم يقول بهذا، وهذا فليسوا يؤمنون به، وليسوا يؤمنون بأهل اصطفاء من بني فاطمة، أبناء الحسن والحسين غير أئمتهم، فافهم ذلك، فإن غالطوا هذا، أو فإن تحرّرتهم منهم، وترك التقليد وآمن بهذا القول وتجاهل احتجاجنا السابق، فإنّه بهذا يحتاج على مذهب الجعفرية لقول معصوم يُصحّح اعتقاده هذا؛ لأنّه يستحيل أن يكون له قولٌ ولأصحابه قولٌ آخر في الاصطفاء، ثمّ يدعون جميعاً أنّ أقوالهم هي أقوال أئمتهم الاثني عشر، وقد سبقّت هذه الظاهرة لدى سلف الجعفرية، وسلّ أهل التحريف منهم وأهل الإثبات لما

بين أيدي المسلمين اليوم، ثم سل أصحاب إثبات السهو على المعصومين، وعدم إثباته، مع ادعاء الجميع أنهم للأئمة الاثني عشر تابعون، ولسنا نشير هنا إلا لأهل البحث والتحري، لا إلى المقلدة الباحثين عن الأعذار، وهذا كله أيضاً بعد إثباتهم لصحة وقطعية خبر الاثني عشر وإفادته للعلم اليقيني!.

وإن قيل: أتضح قولكم، فخبرونا ما الفرق بين الظالم لنفسه والفاسق؟ لأننا وجدنا في قولكم السابق أن الظالمين لأنفسهم يدخلون الجنة وهم مغفور لهم؛ لأنهم من المصطفين مع أنهم هم الفاسقون.

قلنا: الظالم لنفسه هو صاحب المعاصي، وهو فاسق، ولسنا نقول: إن الفاسقين ستغفر ذنوبهم (إلا بتوبة صادقة) بل هي رواية نحكيها جاءت من طريق الجعفرية، رواها صاحب (بحار الأنوار) عن الباقر عليه السلام، وقد علقنا عليها، فلترجع.

إن قيل: الآية تقول: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، المصطفون هم من أورثهم الله الكتاب، والاصطفاء اختياراً قليلاً من كثير، وليس اصطفاء الكثير لاختيار القليل، فماذا تقولون؟!.

نقول لكم في هذا: كيف ترون اختيار الله لبني الإنسان دون غيرهم ليخلفوا الأرض وهم الكثير، ثم يصطفى ويختار منهم القليل للنبوّة والإمامة الحقّة، وكيف ترون تفضيل الله لجميع بني إسرائيل ثم هو يختار منهم القليل فيجعلهم أنبياء، ألا ترى الله - سبحانه وتعالى - يُحاطب عتاة بني إسرائيل مُذكراً لهم نِعْماء عليهم، وتأمّل أنّه يذكّرهم ويدخلهم ضمن من فضّلهم على العالمين وهم العتاة!!، وإنّما مثلهم كمثّل الظالمين لأنفسهم من ذرية الحسن والحسين المُفضّلين المصطفين في الأصل، فيقول -جلّ شأنه-: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ثم كيف ترون -هدانا الله وإياكم- قول الله في آية الحديد: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦]، أليس هذا اصطفاءً كثير، واختياراً قليلاً؟!.

إن قيل: قلت - معشر الزيدية - إن آل محمد مُتَّبِعُونَ وَغَيْرُهُمْ لِهَمِ اتِّبَاعِ، إِذَا مِنْ حَقِّ النَّاسِ مَعْرِفَةَ مَنْ يَتَّبَعُونَ، أَنْتُمْ اتَّبَعْتُمْ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ مَتَّبِعٌ وَمُصْطَفَى لِكَيْ يَتَّبَعَهُ النَّاسُ.

قلنا: نعم، من حقّ النَّاسِ أن يعرفوا من يتبعون، وقد نبّههم الرسول ﷺ بإذن ربه على ذلك، عندما قال: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وقوله ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوي»، وهذا كله حثّ على التمسك بأهل بيت رسول الله ﷺ، الذين هم السابقون بالخيرات من بني فاطمة والمقتصدون دون الظالمين، ويدخل المقتصدون القدوات في هذا، وليس لكم مع هذا أن تنعتوا زيد بن عليّ عليه السلام بأنه لم يكن يعلم أنّه مُصْطَفَى، بل كان عليه السلام يعلم أنّه من أهل بيتِ اصطفاهم الله، وليس يقول هذا إلاّ من لم يطلع على كتاب (الصفوة) لزيد بن عليّ عليه السلام، ولم يطلع على قوله عليه السلام فيه: «..فإن زعم من خالف آل محمد [يعني سادات بني الحسن والحسين] - صلى الله عليه - من أهل هذه القبلة أنّهم هم الذين أورثوا الكتاب، وأنهم هم أهل الصفوة، وإنّا ذكر الله - عز وجل - آل إبراهيم دون آل محمد ﷺ، فهم أولى بال إبراهيم، أم آل محمد أولى بال إبراهيم؟»، وهذا فإثبات منه عليه السلام مورده الاحتجاج، بأن سادات بني الحسن والحسين هم أهل الصفوة والإمامة دون غيرهم من الناس، بل قد روت الجعفرية أنّ زيدا عليه السلام خرج مُدْعياً للإمامة على مذهب الزيدية، ولن يدعو لها إلاّ وهو يعتبر نفسه من أهل الصفوة الحسنية والحسينية، فقد روى ثقة الجعفرية ومحدثهم محمد بن يعقوب الكليني في (أصول الكافي) (١)، عن علي بن الحكم، عن أبان، قال: أخبرني الأحول، أن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بعث إليه وهو مُستخفٍ، قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إذا (إن) طرقت طارقاً منّا أخرج معه؟ فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه، فقال لي: فأنا أريد أن أخرج

(١) أصول الكافي: ١/ ١٧٤.

أجَاهدُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَاخْرُجْ مَعِي، قُلْتُ: لَا مَا أَفْعَلُ! - جُعِلْتُ فِدَاكَ - . فَقَالَ لِي: أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِي؟ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حُجَّةً فَلَمْتَحَلَّفُ عَنكَ نَاجٍ وَالخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ حُجَّةً فِي الْأَرْضِ فَلَمْتَحَلَّفُ عَنكَ وَالخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلِيِّ الخَوَانِ، فُيَلِّقُمْنِي البِضْعَةَ السَّمِينَةَ، وَيُرِدُّ لِي اللُّقْمَةَ الحَارَّةَ، شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ؟! إِذْ أَخْبَرَكَ بِالذِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟! فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبِرَنِي أَنَا، فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ!، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الْأَنْبِيَاءُ، قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿يَا بَنِيَّ لَا تَقْضُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، ثُمَّ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لَا يَكِيدُونَهُ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ، فَكَذَّأ أَبُوكَ! كَتَمَكَ لِأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ قُلْتُ ذَلِكَ، لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالمَدِينَةِ: أَنِّي أَقْتُلُ وَأَصْلَبُ بِالكُنَاسَةِ، وَأَنَّ عِنْدَهُ صَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي. فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي: «أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكَ يَسْلُكُهُ»، وَقَالَ السَّيِّدُ الخَوْتِيُّ فِي (مَعْجَمِهِ) وَسَنَدُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَوِي. وَرَوَتْ الجَعْفَرِيَّةُ أَيْضًا: أَنَّ الإِمَامَ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الزَيْدِيَّةِ، ذَاكِرًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الإِمَامَةَ إِلَّا السَّابِقُ بِالخَيْرَاتِ، وَهَذَا فَنَفِيٌّ لِمَعْرِفَتِهِ بِالنَّصِّ الاثْنِي عَشْرِي، وَإِثْبَاتٌ لاعتباره نفسه من أهل الصفوة، لِأَنَّهُ أَثْبَتَ شَرْعِيَّةَ خُرُوجِهِ بَلِّ وَأَثْبَتَ شَرْعِيَّةَ إِمَامَتِهِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ دَرَجَةِ السَّبْقِ بِالخَيْرَاتِ مِنْ بَنِي الحَسَنِ والحُسَيْنِ، فَيَذْكَرُ المَجْلِسِيُّ فِي (البَحَارِ) ^(١) مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ الإِمَامُ مِنَّا مَنْ أَرْحَى عَلَيْهِ سِتْرَهُ، إِنَّمَا الإِمَامُ مَنْ شَهَرَ سَيْفَهُ»، وَإِشْهَارُ السَّيْفِ كِنَايَةٌ عَنِ إِظْهَارِ الدَّعْوَةِ، وَأَمَّا بِخُصُوصِ قَوْلِكَم: إِنَّهُ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ مَتَّبِعٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَتَّبِعٌ، فَصَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ، وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ مِنْهُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ الإِمَامَ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الَّذِي كَانَ يُسَمَّى حَلِيفَ القُرْآنِ

لشدّة ملازمته له، كان يرى في نفسه، ويرى فيه أخوه الباقر وابن أخيه الصادق أنّه من السّابقين بالخيرات الدّاعين إلى الإمامة العظمى، وقد كان الباقر عليه السلام يشهد له بالأفضلية على أبناء دهره من بني فاطمة وغيرهم، وهذه فشهادة تجعلنا نؤمن أنّ زيد بن علي عليه السلام من أصحاب درجة السّبق بالخيرات، وفي ذلك يقول الباقر عليه السلام عندما أتاه قوم يستخبرونه أمر أخيه وأمر قيامه، فردّ عليهم باقر علوم الأنبياء - صلوات الله عليه -، قائلاً: «بايعوه، فإنّه اليوم أفضلنا» روى هذا إمام بني الحسن الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - صلوات الله عليهم أجمعين -، في كتابه (معرفة الله)، فخرج على ذلك زيد بن علي عليه السلام إماماً، أمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، واستجاب له خلق كثير، صمد من صمد منهم، وخذل من خذل، واستشهد على ذلك - رحمة الله ورضوانه عليه وعلى آبائه -. أضف إلى ذلك أن فضل أئمة الزيدية فمشهورٌ مزبور وعلى رأسهم زيد بن علي، والأخبار الواردة في نجاتهم ونجاة من قاتل معهم ونصرهم مأثورة مزبورة، وروت الإمامية ما يخصّ زيد بن علي عليه السلام منه وأهمّلت من دونه، بل عابت عليهم وسفّتهم ثوراتهم تسفيهاً لم تُسّفّه أئمة النواصب، والله المستعان، فاقراً - أخي القارئ - سيرة شيبة آل الرسول وشيخ بني هاشم عبدالله المحض بن الحسن بن الحسن، ابن فاطمة ابنة الحسين السبط، وقرأ سيرة ابنه محمد بن عبدالله النفس الزكية مع أبي عبدالله الصادق - روي له الفداء - وانظر بعين الإنصاف، فإنك لن تتخيّل (وأنا الضامن) إلا سيرة يزيد أخزاه الله مع الحسين، والله المستعان، ويزيد على رأي الإمامية فهو النفس الزكية وأبيه، والحسين فهو الصادق عليه السلام، ثم نقول لكلّ باحثٍ: أنظر الجعفرية اليوم كيف يتبعون أصحاب ولاية الفقيه، وأن يُصليّ على محمّد وآل محمّد، وسيعلم حينها أنّ هذا الإشكال وجهه ساقطٌ من قول الجعفرية، لا ثمرة له على أرض الواقع، وليس بعائق عن أتباع أهل الفضل والصّلاح من ذرية أهل البيت عليهم السلام.

إن قيل: بما أنّ الإمام علياً منصوص عليه، وكذلك الحسن والحسين، وتبعهم الناس لأجل أنّهم منصوص عليهم فإذا من حقّ الحسين أن يعرف من يخلفه، ومن حقّ الناس أن

يعرفوا مَنْ يَتَّبِعُونَ، إذاً لا لوم على أبي بكر وعمر وغيرهم إذا تَخَطَّوا الإمام علياً والحسن والحسين عليهما السلام؛ لأنَّ الاضطفاء عام ولا يوجد أي علامة على أن الإمام علياً منصوص عليه ولا حتى الحسن والحسين عليهما السلام، إذا كان الله تعالى اصطفى ذرية الحسن والحسين عامة وأورثهم علم الكتاب، إذا فَمِنْ حق الناس أن يتظلموا؛ لأنه من حقهم على الله أن يُعَلِّمَهُمْ مُسَبِّقاً عن المصطفين لاتباعهم.

قلنا: رحمك الله -أيها السائل-، فقد وضعت يدك على موضع عجزت الجعفرية عن تفهيم خطأه، وتعبنا في إيصال فكرته إليهم، فأنت بكلامك هذا شرحت لنا حال واقع الجعفرية مع النص الاضطفائي الاثني عشري، أن الناس من حقهم أن يعرفوا الإمام المعصوم بعد الحسين السبط عليه السلام، فهل تتوقع -أيها السائل- أن هذا على مذهبكم الاضطفائي الفاطمي الفردي يتحقق؟! هل تتوقع أن الناس كانوا عالمين عارفين بأنَّ الإمام السجَّاد عليه السلام كان إمامهم المنصوص عليه من الله، الواجب عليهم اتباعه؟! هل تتوقع أن محمد بن جعفر الصادق عليه السلام كان يعلم أن أخاه الكاظم عليه السلام هو الإمام المنصوص عليه من الله، الواجب اتباعه؟! هل تتوقع أن زيدا وإبراهيم ابني موسى الكاظم، كانا يعلمان أن أخاهما علياً الرضا عليه السلام إمامهما المنصوص عليه المصطفى من قبل الله تعالى، وأنه يجب عليهما اتباعه؟! هل تتوقع أن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وابنيه محمد بن عبدالله النفس الزكية، وإبراهيم بن عبدالله النفس الرضية، كانوا يعلمون من هم أئمتهم المنصوص عليهم من الله (المصطفون من الله) وهم المعاصرون لجعفر الصادق، وهم الأقربون منه رحماً؟!، هل تعلم أن هؤلاء كلهم وغيرهم الكثير كيعحي بن عبدالله المحض، وأخوه إدريس، والحسين الفخي ابن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن، ومحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن، وعيسى بن زيد بن علي عليه السلام، والقاسم الرسي، هل تعلم أن هؤلاء كلهم وهم القريبون من أئمتك المعصومين نسباً وصهاراً، بل وهم العلماء والزهاد، بل إنهم جميعاً أعلام وأئمة للزيدية، وما كان يدعو داعيهم إلا وهو بالدعوة جدير، وما كان يُبايعه سادات بني الحسن والحسين إلا بعد أن يستوثقوا أنه من السابقين بالخيرات المستحقين لهذه الدرجة،

فَهَلْ جَهَلَهُ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ، أَبْنَاءِ الْأُئِمَّةِ، وَبَنُو عَمُومَتِهِمْ، أَتَمَّ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْاِصْطِفَاءِ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ لَيْسَتْ فِيهِمْ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ هُوَ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ، بَلِ الْأُئِمَّةُ هُمْ تِسْعَةُ أَشْخَاصٍ بَعْدَ الْحُسَيْنِ، اخْتَارَهُمُ اللَّهُ وَاصْطَفَاهُمْ وَأَخْبَرَ بِأَسْمَائِهِمْ، وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ بَقِيَتْ مَحْفُوظَةً فِي صَدْرِ مَوْءَنَ الطَّاقِ وَأَبِي بَصِيرٍ وَالْأُئِمَّةُ فَقَطْ؟! لَمْ يَلْعَمِ النَّاسُ عَنْهَا شَيْئًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَهُنَا قَلَّ أَيْهَا السَّائِلُ بِمَدِّ الصَّوْتِ: إِنَّهُ مِنْ حَقِّ النَّاسِ أَنْ يَتَظَلَّمُوا عَلَى اللَّهِ عِنْدَمَا لَمْ يُخْبِرْهُمْ بِهِؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ التَّسْعَةِ، بَلِ مَنْ حَقَّهْمُ أَنْ يَتَظَلَّمُوا عَلَى الْأُئِمَّةِ عِنْدَمَا لَمْ يُخْبِرْهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَتَمَّ أُمَّةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، بَلِ كَانُوا يَتَكْتَمُونَ وَيُخْفُونَ أَمْرَ إِمَامَتِهِمْ وَحُجِّيَّتِهِمْ عَلَى الْعِبَادِ، بَلِ مَنْ حَقَّ أَبْنَاءَ الْأُئِمَّةِ كَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ أَنْ يَتَسَخَّطَ عَلَى أَبِيهِ عِنْدَمَا لَمْ يُخْبِرْهُ بِإِمَامَةِ أَخِيهِ مُوسَى، لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرَ مِنْ أُمَّةِ الزَّيْدِيَةِ وَقَدْ كَانَ يُلقَّبُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْاِصْطِفَاءَ فِي عَمُومِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ مِنْ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ هُوَ الْإِمَامُ الْوَاجِبُ عَلَى النَّاسِ طَاعَتَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّيْدِيَةِ دُونَ الْجَعْفَرِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ سَادَاتِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ مَن ذَكَرْنَا وَمَن لَمْ نَذْكَرْ، وَهُمْ أَوْثَقُ فِي نَقْلِ دِينِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَتَقْرِيرَاتِهِمْ، وَهُمْ أَعْرَفُ النَّاسِ بِبَنِي عَمُومَتِهِمْ، وَقَدْ نَسَبَهُمْ بَعْضُ الْجَعْفَرِيَةِ وَهُمْ الْكَثِيرُ وَأَقْرَبُهُمْ مَنَا الْعَلَامَةَ الْخَوِيِّ فِي (مَعْجَمِهِ) بِالْغِي وَالِاسْتِثْنَاءِ عَلَى بَنِي عَمُومَتِهِمْ - يَعْنِي أُمَّةَ الْجَعْفَرِيَةِ -، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. ثُمَّ نَسَأَلُ السَّائِلَ، فَنَقُولُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ عِلْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تُخْبِرُ أَنَّ الْمَهْدِيَّ الْغَائِبَ هُوَ إِمَامُنَا، مِثْلًا هَلْ أَخْبَرَكَ الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ أَنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ، هَلْ قَامَ فِيكَ بِمَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَيْكَ يَوْمَ التَّغَابِينِ؟! فَنَحْنُ غَدًا بَيْنَ يَدَيْ الرَّحْمَنِ سَتَتَظَلَّمُ عَلَى الْمَهْدِيِّ لِأَنَّهُ لَمْ يُقِمِ حُجَّةَ اللَّهِ عَلَيْنَا وَفِينَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ؟! نَعَمْ! وَلَسْتُ أَذْكَرُ لَكَ هَذَا إِلَّا لِتَعْلَمَ أَنَّكَ سَتَغْضِي (إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ وَالتَّعَصُّبِ) عَلَى هَذَا الْخَلَلِ فِي نِظَامِ الْجَعْفَرِيَةِ الْإِمَامِي الْاِصْطِفَائِيِّ الْفَرْدِيِّ الْاِثْنِي عَشْرِيِّ، وَسَتَتَقَبَّضُ لِلْاِصْطِفَاءِ الْعَامِ الزَّيْدِيِّ، وَهَذَا فَبَعْدَ مَا يَكُونُ عَنِ الْإِنْصَافِ، وَلَوْ تَأَمَّلْتَ مَا قُلْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ جَيِّدًا لَبَانَ لَكَ وَجْهُ الصَّحَّةِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى الدَّعَوَاتِ وَالْفَرَقِ بَيْنَ أَنْ يَعْرِفَ الْبَعْضُ دَعْوَةَ الْإِمَامِ (وَأَنَّ هَذَا لَا يَعْدُرُ الْبَعْضَ الْآخَرَ مِنْ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ، لَا سِيَّما وَالْجَمِيعُ يَقْرَأُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَبَيْنَ

أيديهم سنة رسول الله ﷺ، الفرق بينه وبين ألا يعرف الجميع إمامة الإلهي الرباني المنصوص عليه، بل حتى الإمام الابن فإنه لا يعلم إمامته إلا بإخبار وإيصاء أبيه له، ومع ذلك فإن الوصية تكون سرية تماماً، لكي لا يقتله الناس !!، ففرق بين حجية الدعوتين وظهورهما، وما يوصل إلى معرفة الناس بها. فالأولى دعوات أئمة الزيدية، والثانية دعوات أئمة الجعفرية، وسيأتي لهذا قريباً مزيد بيان فانظره.

إن قيل: مهلاً - معشر الزيدية -، إن علم الكتاب ليس محصوراً على المصطفين فقط فقد أظهرت الحقب السالفة كثيراً من العلماء من العامة لهم علم في الكتاب ويتبعهم المسلمون، فهل هؤلاء يتبعون العلماء الخطاء؟!.

قلنا: وهذا القول يوجه إليكم - معشر الجعفرية - أيضاً، فما أجبتكم به أجبنا به، ونزيد الكلام وضوحاً بقولنا: إن العلم متى خرج عما أقره إجماع سادات أهل البيت من بني الحسن والحسين، وهو المعصوم عندنا - أعني الإجماع -، فإنه لا يعتد به، وأظن الجعفرية كذلك تقول في أن الفهم الصائب لعلوم الكتاب والسنة وما يتفرع منها فإنه ليس إلا ما خرج عن طريق أئمتها، وهذا وجه كافٍ لجوابنا على سؤالكم معشر الجعفرية، من أن العلوم التي استنتجها المستنتجون فيما تُعرض على الكتاب والسنة الصحيحة وإجماع أهل بيت رسول الله ﷺ (الذين هم سادات بني الحسن والحسين)، فما وافق كان، وما خالف لم يكن، لأنهم المقارنون للكتاب بعلومهم، والمقارن للكتاب الملازم له أحق بالاتباع من غيره، ولكننا نسأل الجعفرية عن علومهم اليوم من أين يأخذونها؟ هل يأخذونها عن طريق أئمتهم المعصومين؟ هل يأخذونها عن طريق المهدي الغائب المعصوم؟ الظروف الحادثة اليوم في عصرنا هذا وما قبله من أعصار الغيبة الكبرى، كالتناوب اليومية المتكررة، من يشرع فيها؟ من يتجرأ على الإفتاء فيها؟ هل الإمام المعصوم، أم الفقهاء؟ إن قلت: الإمام المعصوم، فهذا أمر ستُنكره أنفسكم عليكم قبل أن تُنكره، لعدم وقوعه على حالكم ولا على حالنا، وإن قلت: فقهاؤكم. فهل فقهاؤكم معصومون عن الخطأ، مضمون موافقة فتاواهم واجتهاداتهم في علوم الكتاب والسنة، والحديث من تضعيف وتصحيح، مضمون موافقة هذا كله منهم لرغبة الإمام المهدي الغائب؟!، إن قلت: نعم.

قلنا: فأنتم لن تُكابروا، وستُقرّون أنّ هؤلاء الفقهاء يختلفون في المسألة الواحدة، وفي الإيراد الواحد، وفي الفتوى الواحدة، فكيف يتفق هذا -هداكم الله-؟! فالظاهر لنا وللمسلمين أنّكم أتباع اجتهادات وعلوم الفقهاء من غير الأئمة المُصطفيين المُفردين دون بقية بني فاطمة بالاضطفاء، ونُضيف إلى هذا أنّه مشهورٌ عنكم التضعيف والتصحيح لروايات أهل البيت (أئمتكم الاثني عشر) في مسانيدكم الحديثية، فَمَنْ هُوَ صَاحِبُ الْعَصْمَةِ الَّذِي لَا يُحْطَى مِنَ الْفُقَهَاءِ الَّذِي يُصَحِّحُ وَيُضَعِّفُ لَكُمْ أَحَادِيثَكُمْ، أَلَا تَحْشُونَ أَنْ يَكُونَ الْفَقِيهَ غَيْرَ الْمَعْصُومِ قَدْ صَحَّحَ حَدِيثًا ذَا بَالٍ فِي الْعَقِيدَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ، لَمْ يَقْلَهُ أُمَّتُكُمْ، فَيَكُونُ بِهَذَا قَدْ افْتَرَى أَوْ سَاعَدَ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ عَلَى أُمَّتِكُمْ !!، أَوْ قَدْ يَكُونُ مُضْعَفًا لِحَدِيثِ ذِي بَالٍ فِي الْعَقِيدَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ، وَقَدْ قَالَه أُمَّتُكُمْ فِي الْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ بِهَذَا مُتَعَدِّيًا مُجْحَفًا بِبَلَاغِ أُمَّتِكُمْ؟!، فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا عَرَفَ فَانْتَبَهَ.

إن قيل: قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، بينوا لنا -معشر الزيدية-، كلمة (عبادنا) في الآية ماذا تعني؟ هل تعني جميع من أسلم؟ أم تعني كل ذرية محمد؟ ثم أخبرونا عن حرف (من) في الآية أليس يعني التبعية؟ ثم أخبرونا عن المُصطفيين هل هم بعض من ذرية آل محمد؟ ثم إذا كان الله أورث الكتاب لذرية آل محمد عامة، فأين موقع الناس من كلمة «عبادنا»؟!

قلنا: في الحقيقة، أنّ كلمة (عبادنا) تعني جميع من أسلم، وأنّ (من) تُفيد التبعية، وقد ذهب الشيخ جعفر السبحاني من الجعفرية إلى أنها تفيد التبيين وخالف بهذا أئمتّه المعصومين (بها سبق نقله في جوانب هذا البحث، وسيأتي طرف منه)، فيكون بهذا معنى قول الله تعالى في الآية: ثم أورثنا فهم علوم الكتاب الذي اصطفينا واخترنا من عبادنا، وهنا فتبعيض وتقسيم للعباد، ويزيد التبعية قوّة قوله -جلّ شأنه-: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ أي من قسم العباد المُصطفيين، ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ أي من العباد المُصطفيين، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ أي من العباد المُصطفيين، وليس يُقال: إنّ الخطاب هنا خطابٌ عادي يُوجّه إلى عموم الناس، لأنّ الله يقول في آخر الآية: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾،

وهذا عندما يُقارن بصفة المدح في أول الآية التي تُفيد توريث الكتاب، فإنّها تُقوّي كلامنا في استثناء وخروج بقية النَّاس من هذه الآية عدا المُصطفين منهم (من العباد)، وقد سُئل الإمام علي بن موسى الرضا -صلوات الله عليه- عن مَنْ هُم المُصطفون في الآية؟ وذلك في حضرة علماء البلد وفي حضرة المأمون العباسي، فروى الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا)^(١)، ما منه: «وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء أهل العراق وخراسان فقال المأمون: أخبروني عن معنى هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]. فقالت العلماء: أراد الله عز وجل بذلك الأمة كلها. فقال المأمون: ما تقول -يا أبا الحسن-؟. فقال الرضا عليه السلام: لا أقول كما قالوا، ولكني أقول: أراد الله عز وجل بِذَلِكَ العترة الطاهرة»، وهُنَا يُسأل الجعفرية عن أهل الاصطفاء هؤلاء، الذين هم العترة الطاهرة، فيقال لهم: مَنْ هُم العترة الطاهرة؟ إن قالوا: الأئمة الاثني عشر فقط.

قلنا: فأخبرونا مَنْ هُم السابقون بالخيرات من الاثني عشر؟ وَمَنْ هُم المقتصدون من الاثني عشر؟ وَمَنْ هُم الظالمون لأنفسهم من الاثني عشر؟! فأما على شرط الزيدية وعلى قول الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام، وهم القريبو العهد بآب عمهم علي الرضا عليه السلام، فأما على شرطهم وشرط أتباعهم فإن قول علي بن موسى الرضا في الرواية الإمامية يتحقق، فإن السابقين بالخيرات هم الأئمة من بني الحسن والحسين، والمقتصدون فهم العلماء العابدون من بني الحسن والحسين، والظالمون لأنفسهم فهم أهل المعاصي من بني الحسن والحسين. ولو تتبع القارئ رواية علي بن موسى الرضا (كاملة) سيجد أنه يعني بها سادات بني الحسن والحسين جميعاً، ولا يعني بهم الاثني عشر فقط، وهذا يردّ على الجعفرية. وأما السؤال عن موقع النَّاس (بقية العباد الغير المُصطفين) مِنَ الآية، فإنّه سؤال غير مُحتمَل، وإيراده باطل، لأن الآية متى حَصَّت قوماً، فلا يجوز السؤال أين محلّ القوم الآخرين من الآية، فمثلاً لو خاطب الله أصحاب موسى في آية ما، فليس يُقال: أين موقع أصحاب عيسى من هذه

(١) عيون أخبار الرضا: ١/٢٢٨.

الآية؟ فبعض الآيات يخصّ وبعضها يعم، وهذه الآية فقد خصّت بني فاطمة - صلوات الله عليها وعلى أبيها وعلى زوجها وعلى أبنائها أختيار بني الحسن والحسين -.

إن قيل: إذا كان الإمام علي والحسنان منصوباً عليهم، ولم يقبلهم المجتمع الإسلامي، فكيف بمن جاء به السبق بدون نصّ؟ ثم إن التكليف يكون أصعب حسب قاعدة السبق الزيدية؟!.

قلنا: الاضطفاء سر الابتلاء، وقد جعل الله دار الدنيا دار بلاء وامتحان على بني الإنسان، وليس لنا أن نعرّض على ماهو ظاهر، وله من كتاب الله شاهد، ومن صحيح سنة رسول الله ﷺ ظهر مؤازر، ومن كلام عترة رسول الله (سادات بني الحسن والحسين) إجماع ظاهر، صرح الله تعالى باضطفاء بني فاطمة بعموم، وحثّت السنّة على مقارنة وملازمة بني فاطمة - الذين هم أهل البيت من بني الحسن والحسين - للقرآن الكريم، وأخبرت أنهم سفينة نوح من تمسك بإجماعاتهم وتقريراتهم نجا وسعد، ومن خالفهم تعس وترح، وأظهر أهل البيت إجماعاً ليس يناقض أوله آخره، ولا آخره أوله، أن على الناس التمسك بأهل البيت (يعنون بني الحسن والحسين) وأن يلزموا داعي الله منهم، وألا يتعدوا ما أجمعوا عليه وقرّروه، ويعزّزوا هذا لنا ويقويه، ومرادنا بالتعزيز والتقوية فإنما هو للفطر السوية الراضية للتقليد، أن سواد بني فاطمة من أبناء الحسن والحسين، بل ومن أبناء الأئمة الاثني عشر كانوا على مذهب الزيدية، وأن من نقل مذهب الزيدية فهم من بني فاطمة أنفسهم، كالإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن (١٦٩-٢٤٦هـ) وهو المعاصر للكاظم والرضا الجواد، وهو القائل: «أدركتُ مشيخة ولد الحسن والحسين وما بينهم اختلاف»، وكفقيه آل محمد أحمد بن عيسى بن زيد بن علي (١٥٧-٢٤٧هـ)، وكفقيه آل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي (ت ٢٦٠هـ)، وكزاهد آل عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت ٢٤٧هـ)، وغيرهم، وهذا كلّه فباعثٌ لروح البحث لدى القارئ الواعي النبيه المتحرّر من قيود التقليد، والاعتزاز بالكثرة، خصوصاً لو تأمل

مذهب الجعفرية ففي الوقت الذي نجد فيه مذهب الزيدية قام على أكتاف سادات من أهل بيت الرسول ﷺ قريبي عهد بأهل الفطر السوية السليمة من قدمائهم، نجد أن مذهب الجعفرية قام على أكتاف الكليني والمفيد والطوسي ومشائخ قم وهؤلاء فليسوا من أهل بيت الرسول ﷺ، وليس يُعلم أهل علم وتشمير من بني فاطمة قبل الشريفيين الرضي والمرضى مع الجعفرية، ومع هذا فهم لم يُوافقوا بني عمومته في مذاهبهم، إذ كان جلّ بني عمومته في شرق الأرض وغربها زيدية، فجدهم لأئمتهم إمام الزيدية في طبرستان نعني الناصر الأطروش، وبنو عمومته في اليمن زيدية، وفي الحجاز زيدية، وهما تربياً صغيران غران جاهلان على يد المفيد وغيره من العلماء، بل إن الجعفرية لن تستطيع أن تُثبت إمامية والدهما، والقرائن تدلّ على زيديته، والله المستعان، فأبي السلسلة أوثق، للقارئ الحكم، وعليه الجواب (ولو مع نفسه). نعم! نعود لما سبق وبدأناه فنقول: إن في الاصطفاء العام حكمة من الله تعالى، نعني عدم تحديد أسماء مُصطفين، بل الدلالة على عموم أهل الاصطفاء، وذلك ليزيد الناس رغبةً في البحث عن علماء بني فاطمة، والتمييز بين علومهم، وأسانيد مذاهبهم، ألا ترى أن الشرع خصّ يوم الجمعة بساعة الإجابة، ولم يُحدد وقتها، ومع هذا فإنه لا يجوز لنا أن نقول: إن هذا زيادة في التكليف والمشقة من الله علينا، بل نُسلم ونقول: إن الله حكماً في هذا، منها حثنا على زيادة التعبّد والمداومة على الذكر. دعك من هذا، ولكن انظر إلى ليلة القدر وما يتحرّاه المسلمون منها في عشر ليالٍ من رمضان، ولم تُحدّد لها ليلة بعينها، أترى في هذا تكليفاً من الله لنا مع التضييق؟ أم أنه لا يجوز لنا أن نقول هذا، ولكن نقول: إن الله حكماً في هذا، وحكمته حثّ الناس على التعبّد في تلك الليالي بإكثار العبادة ليزدادوا تكفيراً للذنوب، وغفراناً ورحمة. ونحن ما عدونا هذا في قولنا: إن الله حكماً في تحديد طائفة (بني الحسن والحسين بعموم) بالاصطفاء من بين سائر الناس، وحثّه -جل شأنه- على التمسك بهم، وهنا فلا يجوز لنا أن نقول: إن هذا فيه من الله تكليفاً بما لا يُطاق، أو تضييق على الناس؟ بل نقول: لله في هذا حكمة، هي الحث على معرفة أهل البيت، والتدبّر والتفكّر فيما يوصل إليهم، وما يربطهم بحبلهم المربوط المُلَازم للكتاب، على أن الله تعالى في قولنا هذا قد

خَصَّ بنِي الْحُسَيْنِ بِابْتِلَاءٍ مَعَ الْأَصْطَفَاءِ، وَهُوَ مَا يُحَقِّقُ مَعَادِلَةً مُتَوَازِنَةً تَفْتُّ مَا يَتَذَمَّرُ مِنْهُ مُدَّعُو التَّضْيِيقِ وَالتَّشْدِيدِ مِنَ الْأَصْطَفَاءِ الْإِلَهِيِّ الْعَامِ الْفَاطِمِيِّ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ ابْتَلَى بنِي فَاطِمَةَ سَادَاتِ بنِي الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ بِالسَّعْيِ فِي إِظْهَارِ دِينِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﷺ، وَنَشَرَ عُلُومَهُمْ، وَالْقِيَامَ بِأَحْكَامِ اللَّهِ فِي أَوْقَاتِ الظُّهُورِ، وَنَشَرَ الْعِلْمَ فِي غَيْرِهَا، فَيَمْدُونَ حَبْلَ وَصْلِ لِلنَّاسِ، وَالنَّاسُ يَسْعَوْنَ بِمَدِّ حَبْلِ الطَّلَبِ، وَهَذَا فِقْمَةُ الْإِنْصَافِ، وَفِيهِ مِنَ الرَّحْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، إِذْ قَدْ حُخِّمَتِ النَّبُوَّةُ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلِمَ اللَّهُ بِعَلْمِهِ الْأَزَلِيِّ اخْتِلَافَ النَّاسِ مِنْ بَعْدِهِ، فَحَدَّدَ لَهُمْ طَائِفَةً (جَمَاعَةَ بنِي فَاطِمَةَ سَادَاتِ بنِي الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ) مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ النَّاسِ، رَكَزَهَا لَهُمْ عِلْمًا، وَجَعَلَ الْهُدَى فِي أُمَّتِهَا وَعِلْمَائِهَا وَتَقْرِيرَاتِهَا، وَهَذَا فَرْحَمَةٌ مِنَ اللَّهِ كَبِيرَةٌ، لِأَنَّ الْمَذَاهِبَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْيَوْمَ كَثِيرَةٌ، تَقَلُّ إِذَا تَبَعْنَا مَنْ مِنْ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ يَتَّبِعُهَا؟ ثُمَّ مَنْ مِنْ هَذِهِ الْفِرْقِ يُعَوَّلُ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْبَيْتِ أَكْثَرَ وَأَكْثَرُ؟ ثُمَّ مَنْ مِنْ هَذِهِ الْفِرْقِ أَعْرَقَ اتِّصَالَهَا وَتَجَدَّرًا، مَنْ سَالَفَ الزَّمَانَ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا بِأَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَفِي هَذَا نَجَاةٌ لِمَنْ طَلَبَ النِّجَاةَ، وَفِيهِ تَيْسِيرٌ لِمَنْ ادَّعَى التَّشْدِيدَ وَالصَّعُوبَةَ فِي التَّكْلِيفِ، وَلَكِنْ يُسْأَلُ مُدَّعِي التَّشْدِيدِ وَالصَّعُوبَةَ وَالتَّكْلِيفَ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَعْفَرِيَّةِ: أَقْوُلُ الزِّيْدِيَّةِ أَشَدَّ، أَمْ قَوْلُكُمْ فِي اتِّبَاعِ أُمَّتِكُمُ الْمُرْدِينَ بِالْأَصْطَفَاءِ مِنْ بنِي فَاطِمَةَ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَليْسَ لَكُمْ وَلَا لِلنَّاسِ سَفِينَةٌ (أَيُّ إِمَامٍ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ مَعْصُومٌ مُصْطَفَى) يَرْكَبُونَهَا تَوْصِلُهُمْ إِلَى شَاطِئِ النِّجَاةِ؟ الزِّيْدِيَّةُ تَقُولُ: عِلْمَاءُ وَأُئِمَّةُ أَهْلِ الْبَيْتِ مَوْجُودُونَ عَلَى مَرِّ الْأَعْصَارِ، يُجَالِطُونَ النَّاسَ وَيُخَالِطُونَهُمْ، فَهَلْ يَنْصَبُ اللَّهُ لَنَا عَلَى مَذْهَبِ الْجَعْفَرِيَّةِ حِجَّةً غَائِبَةً غَائِبَةٌ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، إِنْ قَلْتُمْ: أَذْهَبُوا إِلَى الْفُقَهَاءِ. قَلْنَا: لَيْسُوا سَفِينَةَ نِجَاةٍ، فَهَمَّ غَيْرَ مَعْصُومِينَ (وَهَذَا الْإِزَامُ عَلَى شَرْطِكُمْ فِي الْعَصْمَةِ، فَلْيَتَّبِعْهُ)، وَهَمَّ مَحَلُّ اخْتِلَافٍ، ثُمَّ نَحْنُ لَمْ نُحِثْ إِلَّا عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ الْمُصْطَفَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ (نَعْنِي الْمَهْدِيَّ)؟! فَإِنْ قَلْتُمْ: لَا تَسْتَطِيعُونَ، وَحَتَّى نَحْنُ لَا نَسْتَطِيعُ. قَلْنَا: فَأَيُّ التَّضْيِيقِ أَشَدَّ، أَتَضْيِيقُنَا الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ أَمْ تَضْيِيقِكُمْ؟!، فَأَمَّا عَلَى شَرْطِنَا فَإِنَّ لِسَفِينَةِ النِّجَاةِ مَرَسِي عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلَا مَرَسِي وَلَا شَاطِئَ لَهَا. ثُمَّ أَضَيْفُوا إِلَى ذَلِكَ إِنْ كُنْتُمْ تَحْتَجُّونَ عَلَى النَّاسِ بِغَيْبَةِ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَعَهُ الْخَضِرُ، فَإِنَّا نَقُولُ لَكُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَرَأْفُ وَأَرْحَمُ مِنْ أَنْ

يجعل عيسى والخضر على الناس حجة وأعلاماً يُقتدى بهما (بمعنى يحتج الله بهما على الناس) في حال غيبتهم، وأما أنتم -معشر الجعفرية- فزدم على هذا، بأن قلت: إن المهدي هو الحجة على الناس أجمعين، حجة بلا قيام منه بحجة!!، والله المستعان. وأما إن كان مدعي التضييق والتشديد في التكليف من الفرقة السنية فإننا نقول: فأما على شرطكم من أن اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هي الدليل على الحق، دون فلان وعلان، فإن التكليف بهذا يزيد ويزداد وسيزداد بمرور الأزمان وتكاثر الأفهام والاستنباطات لأحكام الكتاب والسنة، فإن من هو اليوم مُتمذهب يدعي الفهم للكتاب والسنة، وأنه هو الذي على الحق، وأن علماءه (من أي جماعة كانوا) هم الأجدر بالاتباع، وما الفرقة السنية إلا فرقة من تلك الفرق التي يردُّ عليها باقي الفرق فهمها للكتاب والسنة، وأنها على غير سنة نبوية. نعم! ثم يقال لمن ادعى على الزيدية بقولها بالاصطفاء العام لبني فاطمة، وأن الإمام منهم هو صاحب مرتبة السبق بالخيرات، من ادعى عليها التضييق والتشديد في التكليف الإلهي على البشر، نقول لهم: فماذا إذا تنتظرون من الكفار والمُشركين اليوم، بعد انقطاع النبوة، وبقاء التكليف، واختلاف المسلمين؟ نعني ماذا تنتظرون من قولهم في صعوبة التكليف (بل على أصلكم فإن هذا قد يُعدّ من تكليف ما لا يُطاق، والله المستعان)؟!، أذكر هذا ليكون القارئ معه أدق في الحكم، وأثبت في التمعن والتدبر، والحمد لله رب العالمين.

إن قيل: يقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، أخبرونا -معشر الزيدية-، كيف تمت وراثته الكتاب على شرطكم من اشتغال الاصطفاء لعموم بني فاطمة؟ بمعنى: هل هي وراثته عامة في الثلاث الطوائف؟ ثم لماذا نجد منهم من قد درس على أيدي مشائخ من آل الرسول أو من غيرهم؟ وإضافة إلى ذلك، فإننا نجد اليوم من بني فاطمة من هو أمي لا يستطيع القراءة ولا الكتابة فهل هذا وارث للكتاب؟ أضيفوا إلى ذلك، أن بني فاطمة الوارثين للكتاب يجب أن يكونوا بحوراً زاخرة بأسرار القرآن

ودقائقه ؟ ويجب أن تكون علومهم لدينية ربانية لا يتعلمونها من غيرهم ؟! ثم كيف تجوز صفة الظلم للنفس على من هو وارث للكتاب ؟!

قلنا: كلامكم هذا متشعبٌ ومُرتبط، وإجابتنا على أكثره قد سبقت، ومع هذا فستكلم هُنا بكلامٍ شاملٍ وعام، ولذا نطلب المزيد من التدقيق والتركيز وربط العبارات والاحتجاجات، وأول كلامنا هنا هو قولنا: إنَّه ليس يلزمُ من إطلاق لفظة الاضطفاء على عموم بني فاطمة، أن يتحقَّق في جميعهم وراثته الكتاب، ولكن المقصود أن الاضطفاء هو في بني فاطمة (فهم مُصطفون أصلاً، أي وهم في أصلاب آبائهم)، فمنهُم بعد الولادة والتكليف من يُقدَّر نعمة الله عليه فيعمل بتشريف الله له، فيوصله عمله لدرجة السبق بالخيرات، أو لدرجة الاقتصاد، ومنهُم من يظلم نفسه، فيعمل بالمعاصي فيؤخِّر نفسه ويُنزِلها عن منزلٍ كان الله قد شرفه به، ولذلك سمَّاه الله (ظالماً لنفسه)، لأنَّه ظلم نفسه حظه الذي قد آتاه الله. وأمَّا على قولك -أخي الجعفري- من إلزامك لنا بقولنا بالاضطفاء العام، هو أن يكون جميع بني فاطمة وارثين للكتاب، فهو ما نُلزِمك به من ناحية أن يكون جميع بني إسرائيل مُفضَّلين مُصطفين أهل رسالةٍ ونبوَّة، لا فرق بين السامريِّ ولا بين موسى!!، والله سبحانه فيقول في محكم كتابه، مُحاطباً جابرة اليهود: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، بل لا نزال نسمع عن بعض اليهود اليوم قولاً: إنَّهم شعب الله المُختار، فإن قلت: هذا لا يلزمنا؛ لأنَّ الله فضل بني إسرائيل في أصلاب آبائهم السابقيين، ونظراً لقاعدة التكليف والعمل التي يتساوى فيها العباد، أخضعهم الله لها، فمن عمل منهم استحقَّ التفضيل واستحقَّ الصدارة في الدين والدنيا، ومن كفر فإنَّ كفره عليه عائد وقد أنزل نفسه عن حظِّها ومنزلتها التي فضَّلها الله بها، ولذلك تجد الله يُدكِّر بني إسرائيل عليهم يعودون لجادة الصواب ويُقدِّرون نعمة الله عليهم، يُدكِّرهم بتفضيله لهم دون بقية النَّاس. وهذا فقولنا، وهو فواضحٌ والله الحمد، فإن اتَّضح لك، عرفت قولنا: إنَّ الله اصطفى بني فاطمة بعموم وجعل فيهم إرث الكتاب، وأنَّ هذا لا يعني أن يكونوا جميعاً وارثين للكتاب، ولكنَّه يعني أنَّ وراثته الكتاب ستبقى فيهم مع أنَّهم السابقيين بالخيرات

وعلمائهم المقتصدين، يعني هذا أن الحق سيقم فيهم ومنهم ومعهم إلى انقطاع التكليف والورود على الحوض. وأما لو كان على قولكم من أنه يلزم أن يكونوا جميعاً وارثين للكتاب مُحيطين به لما كان لقول الله جلَّ شأنه، أي معنى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

أما بالنسبة لقضية الدراسة على أيدي المشايخ سواء كانوا من آل الرسول أو من غيرهم من أهل المذاهب، فإن هذا لا تُنكره الزيدية، وليس يُستنكر على الزيدية، ونقدّم لهذا بمقدمة نقول فيها: إن وراثته الكتاب هي فهمه، وفهمه فهو الإحاطة بما يحتاجه المُكَلَّفون في أمور دينهم ودنياهم منه، من ناسخٍ ومنسوخٍ، وأحكامٍ، ومعاملاتٍ، ومحكمٍ ومُتَشابهٍ وتأويلٍ... إلخ، وليس هو يعني الإحاطة بمكنون علم القرآن المُعْجِز، الذي يُخفي خلفه أسراراً دقيقةً جداً، يسعُ الراسخون في العلم أن يكلوا أمرها إلى الله ويؤمنوا بها، كما تدعي الجعفرية في صفة أئمتها من العلم بأجزاء الكون الدقيقة، والعلم بجميع اللهجات، وعلم منطق الطير... إلخ من الغلو الذي قد يفقده بعض الأنبياء عليهم السلام، ولا عجب في هذا؛ لأن الجعفرية تؤمن بأفضلية الأئمة على أهل الوحي الإلهي من الأنبياء!!، نعم! فإن أنت علمت أن وراثته الكتاب إنما تعني الإحاطة بما يحتاجه المُكَلَّفون منه، فاعلم أن للسابقين بالخيرات والمقتصدين من العلماء إجماعاتٍ على أصولٍ في الدين معلومة، وهذه الإجماعات فهي معصومةٌ عن الخطأ والزلل، فالعصمة عند الزيدية لإجماع جماعة بني فاطمة على أصول الدين وفروعه، لا لأفرادهم خلا أصحاب النص (علياً والحسينين)، وإنما قلنا بعصمة فهم هؤلاء السادة المُصْطَفِين للكتاب؛ لأن الله أخبر أنهم مع الكتاب، والكتاب معهم، فاستحال عقلاً أن يُجمع هؤلاء السادة على باطل، فكان الأصل في اصطفاء جماعتهم، وفي عصمة إجماعاتهم عن الباطل، وآته لا ينفك خلفٌ بعد سلف من بني فاطمة، إلا وهم على هذه الإجماعات مُحَافِظُونَ، وبها قائلون وناشرون، بل قد زُبرَتْ أصولها في كُتُب المُتَقَدِّمِينَ، وأخذ بها المُتَأَخِّرُونَ، ودرَّسوها ودرَّسوها، تعلَّموا منها وعَلَّموها، فهم بهذا آخذون بعلوم أهل الاصطفاء، سواء بالقراءة لكتبهم التي دونوا فيها فهمهم لكتاب الله تعالى، أو بالتدريس لها مُشَافَهَةً.

فإن قيل: فهل يصح للفاطمي أن يتلمذ على غير الفاطمي؟ قلنا: نعم، ولكن بقيود، شريطة ألا يخالف هذا الفاطمي التلميذ أصول آباءه سادات أهل البيت (عليهم السلام)؛ لأنه ليس بالضرورة أن يتابع التلميذ شيخه بمجرد القراءة عنده، فهذا الشريف المرتضى مثلاً درس على أيدي المعتزلة وبقي جعفرياً، (على أصلكم)، ونحن كذلك نقول فإن الفاطمي قد يدرس على يد غيره، ولكنه يجب أن يبقى متمسكاً بكتاب الله تعالى وصحيح سنة الرسول (ﷺ) وبإجماعات أهل البيت المقررة، وهو متى خرج وحاف عن الثلاثة الأصول فقد ظلم نفسه حظها. وما يجدر التنبيه عليه هنا أن السائل الجعفري مما يظهر من أسئلته أنه فهم وراثته الكتاب على أمها علم رباني لذي يلقى في روع الفاطمي (الحسني أو الحسيني) وهذا فمن الغلو، وهو مخالف للفطرة التي جبل البشر عليها، نعني الجهل فالعلم، آدم (عليه السلام) كان جاهلاً فعلمه الله، ومحمد (ﷺ) لو كان عالماً قبل النبوة لما احتاج إلى جبريل أصلاً لكي ينزل عليه على دفعات يُخبره بوحى الله، ولو كان عالماً قبل النبوة لما خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]، ولما خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ولما خاطبه بقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَالَمِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]، وهذا فهو رسول الله (ﷺ) الذي هو أفضل الأنبياء والرسول، بل وأفضل من أئمتكم الاثني عشر قطعاً. بل حتى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثبت أنه كان يتدارس مع الرسول (ﷺ) في بيته أكثر من غيره من الصحابة، وهو لهذا كان الأذن الواعية، لأنه سمع فوعى، لا لأنه ألقى في قلبه فوعى، والجعفرية فتقول: إن أئمتهم محدثون، وأتهم يزدادون في علومهم بنزول أخبار السماء عليهم وهذا فغلو ظاهر احتواه (كافي) الكليني و(بصائر) الصفار وغيرها من مسانيد الجعفرية، بل قد جاءت الروايات أن علوم الأئمة (التي هي ورثتهم للكتاب) قد تنفذ لولا هذا التحديث والمدد السماوي والله المستعان، فانظر ماذا روى الصفار صاحب (بصائر الدرجات) (١)،

(١) بصائر الدرجات: ١٣٠.

«عن المفضل قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام ذات يوم وكان لا يُكِنِّيْني قبل ذلك: يا أبا عبد الله، فقلت: لبيك - جُعِلْتُ فِدَاكَ - . قَالَ: إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٌ سُرُورًا. قُلْتُ: زَادَكَ اللَّهُ. وَمَا ذَاكَ؟. قَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ وَاقَى رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه الْعَرْشِ، وَوَاقَى الْأَنْمَةَ مَعَهُ، وَوَاقَى مَعَهُمْ فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلَى أَسْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَنَفَدَ مَا عِنْدَنَا».

قلت: واعلم - رحمك الله - أن المنام ورؤاه فهي من الوحي الإلهي، والوحي فقد انقطع، وهذه الرواية فممجوجة عقلاً إلا عند أهل التقليد، والإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فيقول في (النهج)، متكلماً عن الرسول صلوات الله عليه: «أرسله علي حين فترة من الرسل، وتنازع من الألسن، ففقه به الرسل، وختم به الوحي»، أضف إلى ذلك أن الجعفرية أضافت غلواً آخراً في كيفية انتقال علوم الكتاب وإرثهم من الإمام السابق إلى الإمام اللاحق، فجعلته في آخر دقيقة!!، فيروي ثقة الجعفرية الكليني^(١)، «عن عبيد بن زرارة وجماعة معه، قالوا: سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: يَعْرِفُ الَّذِي بَعْدَ الْإِمَامِ عِلْمَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي آخِرِ دَقِيقَةٍ تَبْقَى مِنْ رُوحِهِ» وهذا فلا يحتاج لتعليق.

أما ما يخص ماهية علوم الكتاب التي ورثها بنو فاطمة، وأن هذا يجب أن يعني أن علوم أئمتهم قد وصلت الغاية في أسرار الكتاب وشتى مجالات الحياة، من فلك وطب، وكيمياء... إلخ، فإن هذا مما لا يُقال به، وهذه فأمورٌ ليس يحتاجها المكلف، بمعنى أنها زائدة عن الضرورة في علمها، ووراثه الكتاب فإنها هي وراثه ما يحتاجه المكلف منه، ويجعله على المحجة البيضاء، وليس ما ذهب إليه الإمامية في تأويلها للعلم والفهم المحمدي، وأن ذلك يلزم أن يكون الإمام الفاطمي مُحيطاً بعلوم الرسول الغيبية والمستقبلية والمكونة، وليس هذا من ذلك، ولنا على كلامنا شاهدٌ تقرُّ به عينُ الإنصاف، فقد روى مُحدِّث الجعفرية وثقتهم محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) في (أصول

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٧٤.

الكافي^(١) العلوم الضرورية التي يحتاجها المكلفون، فروى بسنده إلى أبي الحسن موسى عليه السلام قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطْفَأُوا بَرَجُلٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». فِقِيلٌ: «عَلَامَةٌ! فَقَالَ: «وَمَا الْعَلَامَةُ؟». فَقَالُوا لَهُ: «أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا، وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَلِكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جِهَلَهُ (تأمل)، وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عِلِمَهُ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ». أقول: ولا شك أن أمور الأمة تستقيم بيد الإمام الفاطمي العادل وإن غابت عنه العلوم الغيبية المستقبلية، وليس يضره ولا يضر الأمة شيء بغياها عنهم، ولا يضره ولا يضر الأمة أن يكونوا جاهلين بتقاسيم الكون الدقيقة، أو جهلهم بمنطق الحيوانات وكلامهم، أو عدم إلمامهم بجميع لغات بني الإنسان على وجه الأرض، فكل هذه الأمور أمورٌ زائدة على العلوم الضرورية التي تحتاجها الأمة، ويحتاجها الإمام لتعليم الأمة، والله المستعان، ولو تأملنا أنبياء الله لوجدنا أن بعضهم يخلو من هذه العلوم التي هي أفضل من الله يعطيها من يشاء ويمنعها ممن يشاء، فإن أعطاها الله النبي الفلاني فليس هذا يعني أن ذلك النبي الذي لم تكن عنده ناقص في نبوته، أو أنه ليس بنبي. هذا مع اتفاق أهل ملّة الإسلام أن الجميع من الأنبياء -صلوات الله عليهم- ما فقدوا العلوم الضرورية التي تهم المكلفين من أمهم، بعكس فقد بعضهم لتلك العلوم الزائدة على الضرورة، فافهم ذلك، وتعضد ما سبق من طريق الجعفرية بما يشهد لكلامنا بالصحة ما رواه الكليني في (أصول الكافي)^(٢): عن عبد الله بن حماد، عن بريد بن معاوية، عن أحدهما عليهما السلام [هكذا كتبت] في قول الله -عز وجل-: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، «فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلِمَهُ اللَّهُ -عز وجل- جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُنزَلَ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يُعَلِّمَهُ تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ بِعِلْمٍ، فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ

(١) أصول الكافي: ١/٣٢.

(٢) أصول الكافي: ١/٢١٣.

كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا ﴿آل عمران: ٧﴾، وَالْقُرْآنُ خَاصٌّ، وَعَامٌّ، وَمُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَنَاسِخٌ، وَمُنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ»، اهـ. أقول: وليس هذا إلا ما نقول به في صفة الإمام الزيدي، وليس غير هذا مطلوباً من فهم الكتاب الكريم الشريف.

وأما عن كيفية جواز إطلاق صفة الاصفاء على الظالم لنفسه، فهي كما جاز أن يُطلق الله صفة التفضيل على عتاة بني إسرائيل، وقد تكلمنا عن ذلك.

إن قيل: فما حال بقية العباد غير المصطفين، في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، هل تنطبق عليهم الصفات الثلاث، السبق بالخيرات، والاقتصاد، والظلم للنفس، وكيف سيحاسبهم الله.

قلنا: حال بقية الناس قد وضحت آيات كثيرة من كتاب الله الكريم، تتكلم فيه عن أفضل الصفات التي يجب على المؤمن بعموم أن يكون عليها، العبادة والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والزهد، والتحذير من المعاصي،... إلخ، فهذه آيات موجهة للعموم من الناس، ألم تسمع الله تعالى يقول مخاطباً عموم المسلمين: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [إبراهيم: ٣١]، ويقول -جل شأنه-: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، ويقول سبحانه: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣]، وقوله -عز وجل-: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا، وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا، إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا، وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا، وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَجْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٣-٦٩]، ويقول -سبحانه وتعالى-: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا يُجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرٍ

الْعَامِلِينَ، الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿العنكبوت: ٥٨-٥٩﴾، وقوله -تقدّست أسماؤه-: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ، إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ، لِيُوفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿فاطر: ٢٨-٣٠﴾، وقوله -جل شأنه-: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿آل عمران: ١٠٤﴾، وغيرها من الآيات المخاطبة لجميع الناس والحائثة لهم على عمل الصالحات واجتناب المهلكات، ومنه فإنه ليس هناك ما يمنع من أن تنطبق الثلاث الصفات على غير الفاطميين، بالمعنى الذي خاطبتهم به بقية الآيات، والتي قد ذكرنا بعضاً منها، أي أنه قد يوجد في عامة الناس، عربيهم وعجميهم، أبيضهم وأسودهم، السابقون بالخيرات، وصاحب السبق منهم، فهو صاحب المكانة المنيفة في الدين، كالعلم والعمل، والأمر بالمعروف والنهي بالمنكر على قدر المستطاع، ولكنه ليس من أهل الإمامة؛ لأن الاضطفاء الإلهي لم يدخله في هذا، وكذلك المقتصدون من عموم الناس فهم العابدون القانتون الزاهدون، وكذلك الظالمون لأنفسهم من عموم الناس، فهم أصحاب الفسق والعمل بالمعاصي. وكل هؤلاء سيحاسبهم الله حسب أعمالهم وإخلاصهم وهميهم ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿الزلزلة: ٨﴾، وهذا فبين والحمد لله رب العالمين.

إن قيل: قال الله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ، إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا، وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً، فَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ، وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ، وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴿الواقعة: ١-١٤﴾، ففي أي زوج تضع أهل السبق، والمقتصدين، والظالمين لأنفسهم، من الأزواج الثلاثة في الآية؟! ثم الله سبحانه وتعالى يُخبر أن أهل السبق قلة، وعلى نظرية الزيدية في الإمامة فإن عدد أئمتهم سيكون كثير، ألا يكون في هذا تعارض مع القلة لأهل السبق التي أخبر الله عنها؟!..

قلنا: أخي الجعفري، هذه الآية عامّة في جميع الناس، فالظالمون من أهل البيت هم والظالمون من غيرهم داخلون ضمن زوج (صنف) أصحاب المشأمة (الميسرة)، وهؤلاء هم الأكثر، والمقتصدون من أهل البيت، والمقتصدون من بقية الناس فهم داخلون ضمن (صنف) أصحاب اليمين، وهؤلاء أقل من أصحاب المشأمة، والسابقون بالخيرات من أهل البيت ومن غيرهم من الناس فهم داخلون ضمن (صنف) السابقين، وهؤلاء هم الأقل، وقد سبق وأن ذكرنا قريباً أنه لا يُمتنع أن يكون هناك أناس سابقون بالخيرات من غير أهل البيت، ولكن الإمامة لا تكون فيهم؛ لأن الله لم يجعل الإمامة والاصطفاء فيهم كما جعلها في سابقي أهل البيت، فمثلاً علي بن أبي طالب من أهل الاصطفاء وهو من السابقين بالخيرات، وحجر بن عدي -رضوان الله عليه- من السابقين بالخيرات وهو من غير أهل البيت والإمامة لا تصلح فيه. أضف إلى ذلك أن السابقين بالخيرات هم القليل عندما تُقارنهم بقية الناس (أصحاب اليمين "المقتصدين"، وأصحاب المشأمة "الظالمين لأنفسهم")، وأما عن عدد أئمة الزيدية حسب شرطهم في الإمامة، وأنه سيتنافى مع القول بالقلّة، فإننا نقول: إن الزيدية ليس يضرّها ما اعترضتم عليها به في هذه المسألة، لأنهم متى قالوا: إن الإمامة باقية في صالح ذرية الحسن والحسين إلى يوم الدين، فبلغ عدد أئمتهم (عدد السابقين بالخيرات) مائة إمام (سابق) فهؤلاء يُعتبرون قليل مُقارنةً بمليارات الناس (من أصحاب المشأمة وأصحاب الميمنة)، ولو وصل عدد أئمتهم (عدد السابقين) ألف إمام (سابق) فهؤلاء يُعتبرون قليل مُقارنةً بمليارات الناس (أصحاب المشأمة وأصحاب الميمنة)، وهذا فواضح وجهه، والله الحمد.

وهذا المنهج في التفسير فليس إلاّ تماشياً مع فهمكم واستنباطكم أخي الجعفري.

إن قيل: أخبرونا -معشر الزيدية-، حسب قاعدتكم بالاصطفاء الإلهي العام في أهل البيت (عليه السلام)، ماذا حدث أولاً، هل ولاية علي (عليه السلام)، أم اختياره إماماً ضمن الاصطفاء العام؟ إن قلتم: بالاصطفاء، فإن النص بهذا يُعتبر لاغياً، لأنّه من المفروض أن يأخذ إمامته بالسبق لا بالنص، وسيكون أيضاً معه (النص مع الاصطفاء) نصاً غير جلي.

قلنا: سنتكلم في هذا حسب الترتيب الزمني للوقعات والمواقف، لا حسب علم الله الأزلي، فالمعلوم أنّ الله اصطفى آل إبراهيم على العالمين، وبقية آل إبراهيم هم أهل بيت محمد بن عبدالله عليه السلام، الذين هم ذرية رسول الله عليه السلام، الذين هم ذرية علي وفاطمة، وأخبر -جل شأنه- أنّ الإمامة في أهل البيت عليهم السلام بعموم عدا الظالمين منهم، بل وزاد في توصيف هذه الطائفة، بأن قسّمهم إلى ثلاثة أقسام: قسّم سابق بالخيرات، وقسّم مقتصد، وقسّم ظالم لنفسه، وهذا الاصطفاء بالإمامة لذرية إبراهيم عليه السلام قبل تولية الرسول عليه السلام لعلي عليه السلام، وعلي عليه السلام فداخل ضمن أهل البيت؛ وإن لم يكن من ذرية الرسول عليه السلام؛ لأنّ الرسول عليه السلام أدخله فيهم إدخالاً خاصاً، وذلك عندما جلّله ونفسه وابنيه وزوجته فاطمة عليها السلام، وقال: «اللهم، إنّ هؤلاء أهل بيتي»، فعلي عليه السلام داخل في آل إبراهيم المصطفين عموماً، وهو داخل في الإمامة بالأحقية من هذا الوجه.

نعم! ثمّ أخبر الرسول عليه السلام وأظهر إمامة علي عليه السلام بعد اصطفاء الله لآل إبراهيم بوارثه الأرض وبقاء الإمامة فيهم، أظهر عليه السلام إمامة علي عليه السلام يوم الغدير، وفي خبر المنزلة، بل أنزل الله ولايته في كتابه الكريم، وبهذا صار لأمر المؤمنين عليهم السلام، مزيد اختصاص، بإضافة إلى استحقاقه الإمامة بالصفات (التي هي صفات السبق)، صار مستحقاً للإمامة بالنص الإلهي الخاص؛ لأنّ الحق أنّ الرسول عليه السلام لو لم يقل بتولية الإمام علي عليه السلام يوم الغدير، ولم يُشر إلى منزلته من منزلة هارون من موسى، فإنّ على الأمة ألاّ تعدوا أهل بيت رسولها، ألاّ تعدوا أفضل الصحابة علماء وعملاً وعبادةً وجهاداً وأسبقيّةً في الإسلام، وهذا كله لو قلنا: إنّ الله والرسول عليه السلام لم يُخبرا بشأن علي عليه السلام شيئاً، والمعلوم أنّهما قد أخبرا، وبهذا يسقط ما تمسك به من أنّ الاصطفاء العام في حق علي عليه السلام، يُلغي النصّ عليه. أضف إلى ذلك أنّ الزيدية لا تمتع أن يكون هناك أشخاص منصوص عليهم بعد التعميم، شريطة ألاّ يكون هؤلاء المنصوص عليهم هم الكل، بل هم بعض من كل، فالإمام علي عليه السلام والحسن والحسين أناسٌ مصطفون عموماً، ومنصوص عليهم، وليسوا كلّ أهل البيت، بل هم بعض من كل، وبقية ذريتهم هم مصطفون عموماً بلا نصوص على أعيانهم، وهم الكل المكمل للبعض المنصوص عليهم،

نعني علياً والحسينين عليهما السلام، والجعفرية فتقول بخلاف هذا، من أن المنصوص عليهم الذين هم أئمتهم الاثني عشر، هم كل أهل البيت، وهذا خلاف كتاب الله تعالى كما قد تم شرحه سابقاً.

إن قيل: بقي في أنفسنا شيء عن طريق معرفة الإمام بالصفات، لا بالنص، إذ نستبعد أن يكون للصفات ذلك الدور التي تقول به الزيدية في معرفة الإمام، فوضحوا معقولية هذا - رحمكم الله -؟!.

قلنا: روى صاحب (الخصال) ^(١)، والنعماني في (الغيبة) ^(٢)، بأسانيدهما، عن أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر: جعلت فداك إذا مضى عالمكم أهل البيت، فبأي شيء يعرفون من يجيء من بعده؟ قال: «بالمهدي والإطراق وإقرار آل محمد له بالفضل، ولا يسأل عن شيء مما بين صديفيها إلا أجاب عنه».

تعليق: وهنا نسألكم -أخي الكريم-، عن هذا القول للإمام الباقر عليه السلام، أليس يتطابق مع ما قلناه سابقاً، من أن الإمام من آل محمد هو صاحب السبق بالخيرات في العلم والعمل.. إلخ، ثم ألا تلاحظ باقر علوم الانبياء عليهم السلام يتجاهل النص، ويبرز الصفات، كما هو قول الزيدية، لأن هذا الأثر ينطبق تماماً على عقيدة الزيدية في الإمام الفاطمي، ولا ينطبق على مذهب الجعفرية، لأن الباقر على مذهب الجعفرية كان يجب عليه أن يقول بالنص: (بناءً على قولكم الذي تجاهلتم فيه أهمية الصفات وعدم دلالتها على الإمامة). (وصديفيها) كناية عن الإحاطة بالعلوم التي تهم المكلفين.

* وروى فرات الكوفي في (تفسيره) ^(٣)، (وهو تفسير مشهور عند الجعفرية)، بسنده، عن أبي خليفة، قال: دخلت أنا وأبو عبيدة الحذاء على أبي جعفر، فقلت: كيف لنا بصاحب هذا الأمر حتى نعرف؟ قال: «قول الله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا

(١) ٢٠٠/١.

(٢) ٢٤٢.

(٣) ص ٢٧٤ من سورة الحج.

الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ
الْأُمُورِ ﴿[الحج: ٤١]﴾، إذا رأيتَ هذا الرجلَ مِنَّا فَاتَّبِعْهُ، فَإِنَّهُ هُوَ صَاحِبُكَ

تعليق: وهنا نسألکم -أخي الكريم-، عن هذا الأثر عن الباقر -صلوات الله عليه-،
أليس ناطقاً بما سبق وأن قلناه، في أنّ الإمام الفاطمي ليس يُعرف إلاّ بصفات السَّبِقِ،
ومن صفات السَّبِقِ ما ذكره الباقر في الآية، وأليس في هذا نفيٌّ للنص على شخص الإمام
-هدانا الله وإياك-.

إن قيل: الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم يقول: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ
فَاتَّمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي
الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفيها استثناءؤه الظالمين من الإمامة، والزيدية تقول: إنّ النص
بالإمامة شاملٌ لثلاث طوائف منها تلك الطائفة الظالمة لنفسها، وذلك عندما أثبتت أنّ
اصطفاء الله عامٌّ في جميع بني فاطمة بطوائفهم الثلاث، التي منها الظالمة لنفسها، كما في
قوله جلّ شأنه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ
وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فكيف هذا -رحمكم الله-؟!.

قلنا: قد فهمنا السؤال، وفيه موضع خلل بسيط، فنقول فيه مُتَكَلِّينَ على الله: إنّ الآية
الأولى توافقُ الآيةَ الثانيةَ ولا تُعارضها، والآيةُ الثانيةُ توافقُ الآيةَ الأولىَ ولا تُعارضها،
اشتركا جميعاً في تعميم الإمامة على جميع الذرية الفاطمية كما سبق شرحه مُفَصَّلًا بالأمثلة
التوضيحية فلترَاجع، ولأجل الفائدة سنعيد مُكرِّرين فنقول: إنّ قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ
ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَاتَّمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا
يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فيه بيان أنّ الإمامة تكون في ذرية إبراهيم، التي هي
ذرية محمد ﷺ، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ في الصّالحين منهم دون الظالمين، فالظالمون
مستثنون من الإمامة، وهنا في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ
عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، يُبين الله
حال ذرية محمد ﷺ، الذين هم ذرية إبراهيم، يبيّن جلّ شأنه أنّ في هذه الذرية المُصطفاة
في الأصل، من سيظلم نفسه ومن الآية السابقة فإنّه لا يكون إماماً؛ لأنّه ظالم، ولكن لو أنّ

هذا الفاطمي الظالم لنفسه كان صالحاً سابقاً بالخيرات لكان من أهل الإمامة؛ لأنه من أهل الاضطفاء الإلهي.

مثال توضيحي (تأمله جيداً):

عندما أقول: المُلْكُ في عموم ذرية محمد، وأنا أعلم، أن ذرية محمد سيكون منهم الظالمون لأنفسهم غير المُقدِّرين حُسن صنيعي بأن أدخلتهم ضمن من يصلحون للملك، ومنهم مُقتصدون حسنة سيرتهم، ومنهم سابقون بالخيرات مُعاشون للرعيّة ساهرون على راحتهم.

ثم آتي في موقع آخر وأقول: أن المُلْكُ في عموم ذرية محمد، ولا يكون للظالمين منهم، بل للصالحين.

فهل في كلامي في كلا الموقفين ما يتعارض، إذ أنا أثبت المُلْكُ لجميع الذرية المحمدية بعموم في كلا القولين، ففي القول الأول ذكرت صفات ذرية محمد وأنه سيكون منهم صالحون وظالمون لأنفسهم. ثم ذكرت في الموقف الثاني: أن الظالمين منهم لا يستحقون المُلْكُ، وإن كانوا من الذرية. وهنا فإن الواجب على جميع الذرية أن يكونوا أكفء للشرف والفضل الذي أعطيته إياهم عندما خصصتهم بالملك، وأن لا يظلم الظالم منهم، بل يسعى لأن يكون من السابقين الصالحين لكي يكون أهلاً للملك بجدارة واستحقاق.

نعم! وهذا -رحمك الله- فعين أقصى ما قد يُذهب إليه في الآيتين، ففي آية فاطر يُعمم الله الاضطفاء في الذرية الفاطمية، ثم يذكر صفاتهم الثلاث. وفي الآية الأخرى يُعمم الله الإمامة في جميع ذرية إبراهيم، مُستثنياً من قد يكون منهم ظالماً، وفي المثال فإن الإمامة أسمى من المُلْكُ والتملك؛ لأنها منصب قيادة وهداية وثقلها عظيم جداً.

إن قيل: اذكروا لنا آياتاً أخرى غير آية فاطر تدل على ما ذهبتم إليه من الاضطفاء العام.

قلنا: من هذه الآيات الدالة على الاضطفاء العام لأهل البيت (عليهم السلام):

١- قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وعلى ضوء الآية السابقة، فإن الله تعالى، وافق إبراهيم الخليل - صلوات الله عليه - على جعل الإمامة في ذريته، ولكنه استثنى الظالمين منهم. فالاصطفاء أتى قبل الاستثناء. وذرية إبراهيم (هي ذرية محمد، هي ذرية الزهراء عليها السلام)، بنو الحسن والحسين، لأن بني الحسين التسعة هم فقط ذرية إبراهيم، المخصوصون بالإمامة، كما تذهب إليه الجعفرية).

مثال (يناسب الآية)، والله المثل الأعلى:

لو قال الوزير للملك: اجعل الرئاسة والمُلك في ذرية ابنك إبراهيم، فأجابه الملك: نعم! سنجعلها في ذرية إبراهيم (وهنا اصطفاء واختيارٌ لعموم ذرية إبراهيم)، ثم استدرك الملك قائلاً: ولكن الظالمين من هذه الذرية سمنعهم الرئاسة لعدم استحقاقهم لها. (وهنا جاء الاستثناء بعد الاصطفاء).

ومنه -أخي الجعفري-، فإن الآية حقاً تُفيد اصطفاء الله لعموم ذرية الزهراء عليها السلام (بطوائفها الثلاث: الظالمة، والمقتصدة، والسابقة بالخيرات)، ثم استثنى الله طائفة الظالمين من استحقاق الإمامة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

وهنا نجد الاصطفاء العام ظاهراً جلياً، فالله جعل في ذرية نوح وإبراهيم النبوة والعلم بالكتاب (وهذا اصطفاءً عام لجميع الذرية)، ثم أخبر تعالى أن من هذه الذرية المصطفاة (التي تكون النبوة وعلم الكتاب فيها) من يكون مهتدياً، ومن سيكون فاسقاً، والفاسيقون أكثر من المهتدين.

مثال (يناسب الآية)، والله المثل الأعلى:

لو قال الملك لوزرائه وكبراء أتباعه: سأجعل الملك في ذرية نوح وإبراهيم (وهذا لو

تُلاحِظُ، اصطفاء عام لجميع الذرية)، مع أنني أعلم أنّ الجدير بالملك (لصلاحه وعلمه وعمّله) هم القليل من هذه (الذرية)، وأنّ الكثير من هذه الذرية (لن يُقدروا جعلي لهم من أصحاب الملك والسلطان) وسيظلمون أنفسهم الدرجة التي شرفتهم بها وسيكونون فاسقين.

ومنه -أخي الجعفري-، فإنّ الآية حقاً تُفيد اصطفاء الله لعموم ذرية الزهراء، وهذه الآية تقوي آية فاطر، وآية فاطر تُقويها، وآية البقرة تُعضدهما جميعاً.

٣- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

وقد سبق الكلام عليها، وبيننا وجه الاصطفاء العام منها، بما لا مزيد عليه.

إن قيل: أليس يعني الله تعالى في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾، أليس يعني التورث المباشر من الله هنا، نعني التورث بدون واسطة بين الله وبين المُصطفىين.

قلنا: إنّ ما ذهبَ إليه من أنّ تورث الكتاب في آية فاطر، يعني التورث المباشر من الله تعالى، بمعنى أنّه يُلقِي فهمَ الكتاب وعلمه إلى أهل البيت عليهم السلام (سادات بني الحسن والحسين)، فهو أمرٌ بعيدٌ، ولم أتوقع أن تذهب المذاهب والمدارك إليه.

فلو سألتك -أخي الجعفري-، عن قول الله تعالى، عندما حكى واقع حال اليهود من بني إسرائيل، بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مُثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْأُخْرَى خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، عندما أسألك: كيف ورث الخلف من اليهود الكتاب؟ والكتاب فليس إلاّ توراة موسى -صلوات الله عليه-، أقول: إنّ الله هو الذي أورت بني إسرائيل فهمَ الكتاب مباشرةً، بلا واسطة بشر؟ أم تقول: إنّ بني إسرائيل ورثوا فهم وعلم الكتاب عن أسلافهم، الخلف من السلف، والسلف من سلف السلف،

وسلف السلف فمن الأنبياء، والأنبياء فمن الملائكة، والملائكة فمن الله تعالى، وأن الله هو الذي جعل فهم الكتاب وعلمه في بني إسرائيل هؤلاء؟! فما أجبت به (مُنصفاً) فهو جوابنا. لأنك إن قلت: إن الله هو الذي أورث هؤلاء الخلف الكتاب مباشرةً، بلا واسطة بشر، رد عليك سياق الآية، فالآية تقول: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، ومنها أن الخلف ورثوا الكتاب عن أسلافهم الذين قبلهم، لا عن الله تعالى مباشرةً.

توضيح:

الزبديّة - هدايا الله وإياك -، تقول: إن توريث الله الكتاب في ذرية علي وفاطمة، سادات بني الحسن والحسين، هو جعل فهم علم الكتاب، الفهم الصحيح فيهم لا يخرج عنهم، أورثهم الله الكتاب، بمعنى جعل منهج الكتاب وطريقته وتأويله منهم وفيهم، الخلف من السلف، والسلف من سلف السلف، وسلف السلف من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ فمن جبريل عليه السلام، وجبريل فعن الله تعالى، الحق فيما أجمع عليه هؤلاء السادة، لن يخرج عنه أبداً. وكذلك سابقاً كان فهم التوراة الذي هو كتاب الله تعالى لا يخرج عن أنبياء بني إسرائيل وعلمائهم، فكانوا يرثون الكتاب، الخلف من السلف، والسلف من الأنبياء، والأنبياء من الملائكة، والملائكة فمن الله تعالى، جعل الله الهدى لا يخرج عنهم، فنسخ الله بنبيه محمد ﷺ شريعة موسى، واختص أهل بيت محمد، سادات بني الحسن والحسين، بالقدسية التي كانت لبني إسرائيل سابقاً.

نعم! أضف إلى ذلك أن قولك بأن توريث الله الكتاب لأهل البيت عليهم السلام، من ذرية الحسن والحسين، توريثاً بدون واسطة بشر، بل عن الله تعالى مباشرةً، فإن هذا على مذهب الجعفرية، يعني أن الأئمة الاثني عشر يوحى إليهم من الله تعالى، وهذا يرده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في (نهج البلاغة)، وذلك عندما أشار إلى انقطاع الوحي بعد موت رسول الله ﷺ، فكيف -ثبتك الله- ورث أئمتكم كتاب الله تعالى؟ هل ألقى في أرواعهم إلقاءً، فكانوا علماء وارثين بلا تعلم؟ فما نضع بعدم علم الرسول ﷺ ابتداءً،

وعدم ولادته مُورثاً الكتاب عن الله تعالى، والله - سبحانه وتعالى- فيقول له ﷺ: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]، ويقول -جلّ شأنه-، مُحاطباً الرسول ﷺ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩]، وكيف -بصرك الله- تُبرّر تعلم أمير المؤمنين ﷺ من رسول الله ﷺ، إن كان علمه (علم أمير المؤمنين) مُورثاً له من الله تعالى (بمعنى مُورثاً من الله بلا واسطة ملكٍ ولا نبيٍّ!!).

نعم! فإن أنت وقفت على فساد هذا القول (أن توريث الكتاب وفهمه لا يكون إلا بتوريث الله المباشر للشخص)، وقفت على صحّة ما ذهبنا إليه، من أن وراثته أمير المؤمنين لعلم الكتاب، تعني أنه ورث الفهم الصحيح للكتاب عن رسول الله تعالى، والرسول فعن ملائكة الله، والملائكة فعن الله، والله صوّن صحّة فهم أمير المؤمنين ﷺ للكتاب، وصوّن بقاء الفهم الصحيح للكتاب تأويلاً وتنزيلاً في ذرية علي ﷺ و فاطمة إلى يوم الدين، فهم بهذا وارثون للكتاب، أورثهم الله فهمه حين ضمن أئمة أهل اصطفاء لا يخرج عنهم الحق، عترة رسول الله ﷺ وثقل الله الأصغر المقارن للكتاب.

إن قيل: قد خلطتم -معشر الزيدية- بين تركة الله تعالى لذرية الحسن والحسين، وبين ما تُحاولون إثباته من إصاق صفة الاصطفاء العام بهم، والحقّ أنّه لا يوجد ما يُسمّى بالاصطفاء العام لبني فاطمة ذرية الحسن والحسين، بل يوجد ما يُسمى بالتركة الإلهية لهذه الذرية العلوية الفاطمية، والتكريم غير الاصطفاء، فأنتم قد لويتم عنق الآيات ولم تُفرّقوا بين التكريم والاصطفاء، هذا أمر. والأمر الثاني: أن العباد في آية فاطر ليس المقصود بهم ذرية فاطمة، بل المقصود بهم جميع الناس.

قلنا: وبالله التوفيق، قد فهمنا كلامكم -معشر الجعفرية-، فأنصتوا القولنا -رحمنا الله وإياكم-، فنقول، فيما يخصّ:

الأمر الأول: إنّنا في الحقيقة لم نخلط بين معنى التركة الإلهية، وبين معنى الاصطفاء الإلهي، بمعنى: أنّا نسبنا الاصطفاء الإلهي لعموم ذرية الحسن والحسين، أما كون

الأصل الصحيح هو التكرمة بدلاً من الاصطفاء، فهذا وهم؛ لأن الله تعالى قال في كتابه الكريم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، ولم يقل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ كَرَّمْنَا﴾، وأيضا لم يقل جل شأنه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ فَضَّلْنَا﴾، بل قال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، والاصطفاء فأخص من التكريم والتفضيل وإن كان للأخيرتين ثقلها، والرسول ﷺ فلا ينطق عن الهوى، فما بالك بالله -جل شأنه-، ونحن ما عدونا قول الله في الاصطفاء إلى قولكم بالتكرمة، هذا من جهة. وأما من جهة أخرى فإن تأويلكم للاصطفاء بمعنى التكرمة لا غير، فإنه يدخل تحت هذا إذهاب الخصوصية لتلك الطوائف الثلاث، بما فيهم السابقون بالخيرات، بل إنكم بإدخال جميع الناس في هذه الآية، تذهبون خصوصية الطوائف الثلاث وعلى رأسها طائفة السابقين بالخيرات، إذ قد يكون هناك احتمال أن يكون السابقون بالخيرات من سائر الناس غير بني فاطمة بعموم، أو حتى أئمتكم الاثني عشر؛ لأنكم بالتأكيد لن تخصصوا صفة السبق بالخيرات في أئمتكم فقط، وأن من عداهم من أمة محمد بن عبدالله لا يستحقها!!، وهذا لو ذهبتم إليه فلا دليل عليه، لأن الخطاب جاء عاماً (حسب قولكم) في جميع العباد، ولم يخص مقتصدين عن مقتصدين، ولا سابقين بالخيرات عن سابقين، ومنه فإني أعجب من أنكم بعد أن قلتم: بأن الآية لا تدل على اصطفاء عام لبني فاطمة، بل تدل على التكرمة، قلتم هي مخاطب جميع العباد، أعجب أنكم تستدلون على النص الإمامي بقول الله جل شأنه: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، تستدلون على النص بقوله: (بِإِذْنِ اللَّهِ) وهذا فهو التناقض بعينه، إذ كيف ترجح لكم أن السابقين بالخيرات هم أئمتكم، أليس لي أن أقول على أصلكم: إن الخطاب موجه لجميع العباد، فالظالمون لأنفسهم طائفة تشمل كل ظالم من هذه الأمة. والمقتصدون طائفة تشمل كل عابد زاهد من هذه الأمة. والسابقون بالخيرات طائفة تشمل كل عالم عامل من هذه الأمة، وهذا فيناقض ما استدليتم به من قوله: (بِإِذْنِ اللَّهِ)، ومن تخصيصكم صفة السبق لطائفة عرقية معينة من الناس بعد أن عممتم الكلام على الجميع، وهذا من جهة. وأما من جهة ثالثة فإنكم تقولون: «فهذه المصاديق القرآنية تؤكد أن عبادنا في الآية محل البحث هم كل العباد

وليسوا ذرية الحسن والحسين، وأن المصطفين هم السابقون بالخيرات من العباد وهم أفضلهم»، وهذا -أخي الجعفري- يُوقِعُكَ في الإشكال السابق، وفي عين التناقض القريب، فكيف خصّصت طائفة السابقين بالخيرات بالاصطفاء دون البقية، والخطاب الاصطفائي جاء مُشتملاً على جميع الطوائف!!، أم أنك تقول: إن طائفة الظالمين والمقتصدین الاصطفاء في حقهم إنما هو تکرمة فقط، وطائفة السابقين بالخيرات اصطفاء وانتجاب إلهي إمامي نصي، وهذا فقرة المكابرة والمباهة.

والأمر الثاني: وهو المهم عندي، لأنه متى انتفى انتفى تعذرکم بالتکرمة، وإنكارکم للاصطفاء العام لبني فاطمة، الذي ناقشناه في الأمر الأول. فنقول: إن قولکم بأن لفظة (العباد) تعني جميع العباد، ولا تخص ذرية الحسن والحسين، هو أمرٌ مُستحدثٌ قالت به العاطفة الميالة للاعتقاد، وخالفتم به قول الجعفرية المشهور عن أئمتهم وفقهائهم، وهو قولٌ مُستحدثٌ لم تُطبّق عليه الجعفرية، بل قد أنكره الإمام الرضا علي بن موسى -صلوات الله عليهما-، كما ذكرنا سابقاً، وسنعيده هنا، فإن كان الأمر كذا، من أن «العباد» في الآية لفظةٌ ليست تضم تحتها جميع العباد، بل تضم تحتها جميع بني فاطمة من أبناء الحسن والحسين، فإن كلامنا في أصل البحث ما زال قائماً، وأن الاصطفاء العام للذرية الفاطمية هو المقصود بآية فاطر، لأننا وجدناكم -أخي الجعفري- بنيتم إيرادكم وتصديراتكم أعلاه على أن لفظة (عبادنا) تعني جميع الناس دون بني فاطمة، ونحن فمتى أثبتنا لك أن قولك هذا مُبتدعٌ ليس الجعفرية عليه، أثبتنا صحة قولنا، واختصرنا الكلام على بحثكم الذي ذهب إلى غير مذهب الجعفرية في النص الاصطفائي في آية فاطر، وهنا تأمل أخي الجعفري، ما نردّ به عليك قولك بأن لفظة (العباد) تعني جميع العباد الفاطمي وغيره من الناس، فنقول:

أولاً: أقوال أئمة الجعفرية في خصوصية آية فاطر بأهل بيت الرسول ﷺ:

١- روى الصّفار في (بصائر الدرجات) ^(١)، بسنده:

«عن سورة بن كليب ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] .. الآية، قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام».

تعليق: تأمل تأويل الباقر -صلوات الله عليه- للآية، واشتغالها بنصه عليه السلام على أبناء علي وفاطمة، وأبناء علي وفاطمة يدخل فيهم بنو الحسن والحسين، وهذا فدليل على صحّة ما ذهبنا إليه من الاضطفاء العام من الله تعالى لبني فاطمة بعموم.

٢- أورد المجلسي في (البحار) ^(٢):

«عن أبي إسحاق السبيعي قال: خرجت حاجاً فلقيت محمد بن علي، فسألته عن هذه الآية: ثم أورثنا الكتاب» .. الآية؟ فقال: ما يقول فيها قومك -يا أبا إسحاق-؟ يعني أهل الكوفة، قال: قلت: يقولون: إنها لهم، قال: فما يخوفهم إذا كانوا من أهل الجنة؟! قلت: فما تقول: أنت -جعلت فداك-؟ فقال: هي لنا خاصة -يا أبا إسحاق-، أما السابق بالخيرات فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين والشهيد منا أهل البيت [وأهل البيت هم ذرية فاطمة بنو الحسن والحسين]، وأما المقتصد فصائم بالنهار وقائم بالليل، وأما الظالم لنفسه ففيه ما جاء في التائبين وهو مغفور له».

تعليق: وهنا تأمل إنكار الباقر عليه السلام، لقول أهل الكوفة: إن الآية لهم، يُريدون أنّها لجميع الأمة، فيردّهم الباقر عليه السلام، بقوله: «هي لنا خاصّة»، -أي هي لنا -يا بني فاطمة- خاصّة دون بقية النَّاسِ، وبنو فاطمة يدخل فيهم بنو الحسن والحسين، فيكون هذا دليلاً على الاضطفاء العام من الله تعالى لهم جميعاً.

(١) ص ٤٤.

(٢) ٢١٨/٢٣.

٣- روى الشيخ الصدوق في (أماليه)،^(١):

«عن الريان بن الصلت، قال: حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرو، وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء أهل العراق والخراسان، فقال المأمون: أخبروني عن معنى هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]. فقالت العلماء: أراد الله عز وجل بذلك الأمة كلها، فقال المأمون: ما تقول، -يا أبا الحسن-؟ فقال الرضا عليه السلام: لا أقول كما قالوا، ولكني أقول: أراد الله العترة الطاهرة.. إلخ».

تعليق: وهنا يردُّ الرضا علي بن موسى عليه السلام، قول مَنْ قال: إنَّ العباد في الآية تعني جميع الأمة، ويثبت -صلوات الله عليه- أنَّ الآية تخصَّ العترة الطاهرة، ولو تتبعنا كامل الرواية المشار إليها لوجدنا أنَّه يقصد بالعترة جميع بني الحسن والحسين، لا أنَّه يعني أفراداً مُعَيَّنِينَ مِنْهُمْ.

٤- روى في (الثاقب في المناقب) للطوسي^(٢):

«وعنه قال: كنتُ عندَ أبي محمَّد [الحسن العسكري] عليه السلام فسألته عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]؟ فقال عليه السلام: كلهم من آل محمد عليه السلام.. إلخ».

تعليق: وآل محمَّد فهم ذرية الحسن والحسين.

٥- روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني في^(٣):

«عن أحمد بن عمر، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الآية، قال: فقال: ولد فاطمة عليها السلام... إلخ».

(١) المجلس التاسع والسبعون، ص ٦١٥.

(٢) ص ٥٦٦.

(٣) أصول الكافي ١/ ٢١٥.

٦- روى الصّفار في^(١)، بسنده:

«عن عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ قال: هم آل محمد.. إلخ».

٧- روى الحاكم الحسكاني في كتابه (شواهد التنزيل) (وهو كتاب يستشهد منه الجعفرية)^(٢):

«عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين، قال: إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ مِنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، جِئْنَاكَ كَيْ نُخْبِرَنَّكَ عَنْ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ. فَقَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، فَقَالَ عليه السلام: يَا [و] أَهْلَ الْعِرَاقِ أَيُّشْ يَقُولُونَ؟ قَالَا: يَقُولُونَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقَالَ: عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ كُلَّهُمْ إِذَا فِي الْجَنَّةِ! قَالَ: فَقُلْتُ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فِيمَنْ نَزَلَتْ؟ فَقَالَ: نَزَلَتْ وَ اللَّهُ فِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قُلْتُ: أَخْبِرْنَا مَنْ فِيكُمْ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟ قَالَ: الَّذِي اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، فَقُلْتُ: وَالْمُقْتَصِدُ؟ قَالَ: الْعَابِدُ لِلَّهِ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، فَقُلْتُ: السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ؟ قَالَ: مَنْ سَهَرَ سَيْفَهُ وَدَعَا إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ».

تعليق: وزين العابدين عليه السلام هنا يردّ قول مَنْ قال: إِنَّ لَفِظَةَ (العباد) تعني جميع الأمة دون بني فاطمة أبناء الحسن والحسين، وهذا الأثر عن زين العابدين عليه السلام نطقٌ بعقيدة الزيدية، وخالف على الجعفرية، فالزيدية هي مَنْ تشترط الدّعوة في الإمام؛ لأنّ الخروج بالسيف يعني إشهار الدّعوة، وقول زين العابدين هذا هو نفس قول سادات أبناء عمومته من سادات بني الحسن والحسين، فهذا حفيده الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين (ت ٢٦٠هـ)، يقول بنفس قول جده، وقوله عليه السلام في السّابق بالخيرات: «والسّابق بالخيرات: الشاهر سيفه، الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر».

(١) بصائر الدرجات، ص ٦٦.

(٢) ١٥٦/٢.

٨- وجاء في (تفسير أبي حمزة الثمالي) ^(١)، لجامعه عبدالرزاق حسين حرز الدين، والذي قدّم له الشيخ العلامة محمد هادي معرفة، والصادر في إيران، جاء فيه رواية عن الشيخ الصدوق تُشبه رواية الحسكاني، اللهم إلا أن الصدوق رواها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، فجاء في التفسير، ما نصّه:

«٢٤٩ - [الصدوق] حدثنا أبو عبد الله الحسين بن يحيى البجلي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو عوانة موسى بن يوسف الكوفي، قال: حدثنا عبد الله بن يحيى، عن يعقوب بن يحيى، عن أبي حفص، عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت جالساً في المسجد الحرام مع أبي جعفر عليه السلام إذ أتاه رجلان من أهل البصرة، فقالا له: يا ابن رسول الله، إنا نريد أن نسألك عن مسألة، فقال لهما: اسألا عما جئتما، قالا: أخبرنا عن قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، إلى آخر الآيتين. قال: نزلت فينا أهل البيت. قال أبو حمزة: فقلت: بأبي أنت وأمي فمن الظالم لنفسه؟ قال: من استوت حسناته وسيئاته منا أهل البيت فهو ظالم لنفسه. فقلت: من المقتصد منكم؟ قال: العابد لله ربه في الحالين حتى يأتيه اليقين. فقلت: فمن السابق منكم بالخيرات؟ قال: من دعا والله إلى سبيل ربه وأمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، ولم يكن للمضلين عضداً، ولا للخائنين خصيماً، ولم يرض بحكم الفاسقين إلا من خاف على نفسه ودينه ولم يجد أعواناً».

تعليق: وهُنَا يُقَالُ بِقَوْلِنَا السَّابِقِ، وَيُضَافُ أَنَّ قَوْلَ الْبَاقِرِ عليه السلام نَطَقَ بِعَقِيدَةِ الزَّيْدِيَّةِ فِي اشْتِرَاطِ وَجُودِ النَّاصِرِ لِلْقِيَامِ وَالدَّعْوَةِ وَسَلِّ السَّيْفِ.

٩- روى الحاكم الحسكاني في كتابه (شواهد التنزيل) (وهو كتاب يستشهد به الجعفرية)^(١):

«عن أبي خالد، عن زيد بن علي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾... وساق الآية إلى آخرها، وقال: الظالم لنفسه: المختلط منا بالناس، والمقتصد: العابد، والسابق: الشاهر سيفه يدعو إلى سبيل ربه».

تعليق: وهذا قول الزيدية بعينه.

ثانياً: أقوال مُفسّري وفقهاء الجعفرية في خصوصية آية فاطر بأهل بيت

الرسول ﷺ:

١٠- تفسير السيد محمد حسين الطباطبائي الجعفري لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، مع العلم أنّ هذا السيّد قد نطق بعقيدة الزيدية في الآية تماماً، فتأمل تفسيره الأمثل:

ملاحظة: ما بين الـ []، هو زيادة منّي للتوضيح:

«وقيل وهو المأثور [تأمل] عن الصادقين عليهما السلام، في روايات كثيرة مُستفيضة [تأمل]، أنّ المراد بهم ذرية النبي ﷺ من أولاد فاطمة [وهو قول الزيدية، وأولاد فاطمة هم بنو الحسن والحسين]»^(٢).

١١- يقول علي بن إبراهيم القمي في (تفسيره)^(٣): «ثم ذكر [الله] آل محمد، فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾... إلخ».

(١) ١٥٧/٢.

(٢) تفسير الميزان، ج ١٧، سورة فاطر.

(٣) تفسير القمي: ٢٠٩/٢.

١٢- أيضاً انظر (تفسير نور الثقلين)^(١)، وما بعدها، للشيخ عبدعلي العروسي الحويزي، تجده جامعاً للأخبار الدالة على اختصاص بني فاطمة بالآية دون غيرهم من الناس، بشكل جيد، فراجعه.

نعم! وبهذا القدر من النقولات أكتفي، وهي لذوي الألباب كافية، وبها أحتتم نقلي لأطراف الحوار، وإلاّ فهو طويل، إلاّ أنّ هذه زُبدته، ومن المؤكّد أنّ القارئ سيلاحظُ ترديد الكلام والأفكار والاحتجاجات، وعدم التسلسل في طرح الأسئلة والاحتجاجات، وعُذرنا في هذا أنّ النقاش ألبأنا إليه، فكنتُ أتماشى معه تماماً والآخر يزيدُ في البحث عن المخارج بإيراد شُبه جديدة، فاستحسننا إيرادَه هكذا لغرض الخروج ولو بفائدة قليلة إن شاء الله تعالى، ودعوةٍ صالحةٍ في ظهر الغيب. هذا ونُصلي ونُسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الأحد الموافق ٨/١١/١٤٢٦هـ

سادساً: حوار شيق حول دلائل الإمامة من الكتاب الكريم

وهو مُكَمَّلٌ للحوار السابق (حوار زيدي - جعفري) وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مُناقشة دلالة بعض الآيات القرآنية على نظرية النص الجعفري .

القسم الثاني: مُناقشة دلالة بعض أحاديث الرسول ﷺ على اتّباع أشخاص

منصوص عليهم

القسم الثالث: مُناقشة بعض ما جاء في المبحث السابق حول اصطفاء الله تعالى

لأهل البيت من القرآن الكريم .

القسم الأول: مناقشة دلالة بعض الآيات القرآنية على نظرية

النص الجعصري:

مناقشة قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]:

إن قيل: قالت الزيدية: إن الإمامة بعد أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام، لم يثبت فيها نص على أفراد بأسمائهم ورُسومهم، كما ادّعت الإمامية، وهذا يعارض كتاب الله تعالى قلباً وقالباً، فالكتاب أخبر وخاطب أمة محمد صلى الله عليه وآله، بما يفهم منه وجود أشخاص منصوص عليهم، ومن هذه الآيات، قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وإرشاده -جل جلاله- بالكون مع الصادقين مطلق، فيفيد استمرارية كونهم كذلك، ولا أحد من غير المنصوص على صدقه من الله -عز وجل- يقطع باستمرارية صدقه، فيتعين النص على مستمر الصدق من الله عز وجل، وهو الإمام.

قلنا: قد تفهّمنا موضع الاعتراض، فتفهم -هدانا الله وإياك- الجواب، وهو ما نوردّه من عدة توضيحات:

التوضيح الأول: بيان سبب نزول الآية:

سياق الكلام في هذه الآية كان داخلاً ضمن قصّة الثلاثة المتخلفين عن الرسول صلى الله عليه وآله في غزو تبوك، وفي ذلك يقول جلّ شأنه: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا

اللَّهِ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ، مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِنًا يَعْغِطُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿التوبة: ١١٨-١٢٠﴾ . وفي قول الله -جلَّ شأنه-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، خطابٌ عام للمؤمنين، فيه يُحذِّرهم من الوقوع فيما وقع فيه الثلاثة: (كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن ربيعة)، من التعلُّل بالأعداء الواهية لعدم الخروج، وأنَّ سبب هذا إنَّها هو قلة التقوى، وفيه يُطلبُ الله من المؤمنين التقوى، والخشية من الله حقَّ الخشية، فالله عالمٌ بما تُخفي وتُبدي الصدور، ثمَّ يأمر الله تعالى المؤمنين بأن يكونوا مع الذين صدقوا الله ما عاهدوه وعاهدوا رسوله ﷺ عليه، أي كونوا من الصادقين غير المبدلين لما عاهدوا الله عليه، المتقين الله حقَّ ثقاته.

التوضيح الثاني: بيان معنى قول الله تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾:

في هذه الآية يحثُّ الله المؤمنين أن يكونوا مع الصادقين الموفين بعهد الله وعهد الرسول ﷺ، ومعنى قوله: (مَعَ الصَّادِقِينَ)، أي (مِن الصَّادِقِينَ)، ف (مع) هنا، أتت بمعنى (من)، وساعدها على ذلك السياق، إذ أنَّ معنى السياق لن يتعارض إن كانت الآية يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ، لأنَّ الموصى به من قِبَل الله تعالى هو الإخلاص والصدق في النصرة والاتباع والإيمان، وهذا المعنى مُتحقق في آية التوبة، إذا أتت (مع) بمعنى (من)، أو أتت (مع) بمعنى المُصاحبة، وعليه فما ذهبَ إليه -أخي الجعفري- من أنَّ هناك خصوصيةً لأشخاص مُعيَّنين بأسمائهم ورسومهم (وهم أئمة الجعفرية) دون غيرهم.

نعم! ما ذهبَ إليه مُتتفٍ تماماً، إذ أنَّ الآية بمعنى (مِن الصَّادِقِينَ)، تُوضِّح الآية بمعنى (مَعَ الصَّادِقِينَ)، فتنفي الخصوصية الجعفرية لهؤلاء الصادقين، وتجعلُ المعنى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ، أي منهم ومثلهم، أو كونوا صادقين

مثلهم، وأنتم فتمى كنتم صادقين، كنتم من الصادقين، ومتى كنتم من الصادقين، كنتم مع الصادقين، فمع الناس ومنهم معنيان لا يتنافيان إذا استحكم الخطاب، ومردنا باستحكام الخطاب هو التماثل في حال من هم مع الناس، ومن هم من الناس، كأن يكون الشخص مع الصادقين من الناس، وأن يكون الشخص من الصادقين من الناس، ومردنا بقولنا: إذا استحكم الخطاب هو تماثل الحال، إذ التماثل في الحال شرط إتيان (مع) بمعنى (من)، وسنضرب على هذا مثالين متضادين، مثال تكون فيه (مع) بمعنى (من) باستحكام الخطاب (وهو تماثل الحال)، ومثال لا تكون فيه (مع) بمعنى (من).

* مثال أتت فيه (مع) بمعنى (من):

حسب الله - سبحانه وتعالى - المسلمين، أن يكونوا مع الصادقين (فالصدق شرط يجب انطباقه على الشخص لكي تكون (مع) بمعنى (من)، محمد من الناس كان صادقاً مجتهداً في الصلاح، ومنه فإنه يصح أن نقول: محمد (مع) الصادقين، لأن حاله ماثل حالهم، وحالهم ماثل حاله، فاشتركوا في صفة واحدة وهي الصدق، فمحمد مع الصادقين، وكذلك يصح لنا أن نقول: محمد (من الصادقين)، لأنه صادق مثلهم، فهو منهم ومعهم، فمحمد (الصادق)، مع (الصادقين)، ومحمد (الصادق) من الصادقين، فهذان المعنيان (محمد مع الصادقين)، و (محمد من الصادقين)، لهما معنى واحد. لأنني متى كنت (صادقاً) منتهجاً بنهج الجماعة الصادقة المخلصة، فأنا (منهم) بلا شك.

* مثال أتت فيه (مع) بغير معنى (من):

حسب الله سبحانه وتعالى المسلمين، أن يكونوا صادقين، (فالصدق شرط يجب انطباقه على الشخص) لكي تكون (مع) بمعنى (من)، عمرو من الناس كان كذاباً منافقاً، ومنه فإنه يصح أن نقول: عمرو (مع) الصادقين، بمعنى مصاحب لهم ومخالط لهم ومعايش لهم وموافق لهم، ولا يصح لنا أن نقول عن عمر الكذاب: إنه (من) الصادقين، لأن حاله غير حالهم ولم يماثلهم، ألا ترى أنه يصح لي أن أقول: «كفار قريش مع المؤمنين في مكة»، بمعنى معايشين ومصاحبين وموافقين، ولا يصح لي أن أقول: «كفار قريش من المؤمنين»؛ لأن

حال هؤلاء الكفار ليس كحال المؤمنين، بل هم مُتضادون، وعليه فإن معنى (مع) في مثل هذا الموقف لا تعني (من).

إن قيل: فما ترمي إليه -أيها الزيدي- بديباجتك الطويلة العريضة التي خرجت منها بأن معنى قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119]، تأتي بمعنى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ، أي أن (مع)، في الآية تعني (من)؟!

قلنا: ما ترمي إليه، ونريد إثباته، هو نفي خصوصية حث الله تعالى في الآية بالكون مع ﴿الصَّادِقِينَ﴾، نفي أن يكون تحت كلمة الصادقين، أسماء معينة، محددة محدودة، (أئمة الجعفرية)، لأنه متى صحَّ أن (مع) تأتي بمعنى (من)، وانطبق هذا على الآية، كان المعنى للآية بلاشك ولا ريب هو: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ، أي كونوا مثل الصادقين، واعملوا بعملهم الذي استحققوا لأجله أن يكونوا من الصادقين، لتكونوا منهم ومعهم.

نعم! والخطاب القرآني موجه لجميع أمة محمد بن عبد الله ليكونوا أنفسهم داخلين تحت مُسمى (الصادقين)، فيعملوا بأعمال الخير والصلاح والاجتهاد في إظهار جانب الله ورضاه على غيره من الجوانب، ألا ترى -أخي في الله- الجعفري أن الرسول ﷺ خاطب أصحابه بهذه الآية فقال لهم: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ، فكان على الصحابة أن يمثلوا لأمر الله والرسول ﷺ، وأن يعملوا أعمال الصلاح والفلاح ليكونوا من الصادقين، فلما مات رسول الله ﷺ، اجتهد عمار بن ياسر -رضوان الله عليه- في أعمال الصلاح، حتى أصبح من الصادقين، الذين ماتوا وهم من دُعاة الجنة، فعمار بن ياسر من الصادقين، والله ورسوله أمرنا أن نكون مع الصادقين، أي مع (عمار بن ياسر، وعلي بن أبي طالب وحزبهم)، وأن نعمل بعملهم لنكون منهم في صفة الصديق، فجاء الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فاجتهد في أعمال العبادة والورع والزهد فكان من الصادقين، لأنه كان صادقاً مُخلصاً، ومع الصادقين (عمار

بن ياسر، وعلي بن أبي طالب، وحزبهم)، لأنه عمل بعملهم الذي عملوا واستحقوا لأجله أن يكونوا مع الصادقين، اللهم صل على محمد وآل محمد، أطلنا فيما أمره واضح بإذن الله، وإن حصل واشتبه فحوى كلامنا (فنتطلب بعد الوقوف على هذا السطر)، أن يُعيد القارئ قراءة هذه الجزئية من بدايتها، ونحن على ثقة أن أموراً ستضح وتنجلي له بإذن الله تعالى. خلاصة الإلزام: أن ما ذهب إليه الجعفرية من أن (الصادقين) في الآية تعني أئمتهم (عدد محدود، أو نسل محدود)، باطل، لسببين متلازمين: الأول: أنه قد صحَّ أن (مع) في الآية أتت بمعنى (من). والثاني: أن الخطاب الإلهي كان موجهاً لجميع الأمة المحمدية، دعوة من الله تعالى للناس لأن يكونوا من الصادقين في إخلاصهم وعبادتهم لله وحده، فكثير من السلف السابقين لنا قد دخل تحت معنى (الصادقين) الذين حثنا الله على أن نكون معهم، فمن الصادقين -ياذن الله تعالى-، علي، والحسن، والحسين، وعمار بن ياسر، وحجر بن عدي، وأبو ذر، وعلي بن الحسين، وزيد بن علي، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وجعفر الصادق،... إلخ من الأولياء والصالحين، فهؤلاء أمرنا الله تعالى أن نكون معهم في صفة الصلاح، وأن نكون منهم بعمل الصلاح.

إن قيل: قد أكثرتم، وخلاصة كلامكم حول أن معنى (مع) في الآية هي (من)، فهل سبقكم بهذا أحد؟!.

قلنا: نعم!، العقل، وعدم امتناع اللغة، وقول شيخكم الطبرسي الجعفري في (مجمع البيان)، الذي أتى بكلام نفيس، حول هذا المعنى الذي استشكل عليكم أثره، فقال الشيخ الطبرسي في كتابه (مجمع البيان) ^(١)، مفسراً هذه الآية، [ما بين الأقواس إضافة منّا للبيان]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، القراءة: في مصحف عبد الله، وقراءة ابن عباس: (من الصادقين) ورؤي ذلك عن أبي عبد الله ﷺ، [أي أنه روي عن الصادق مثل قراءة عبد الله بن مسعود، وابن عباس (من الصادقين)]،.....، وقيل: المراد بالصادقين هم الذين ذكرهم الله في كتابه وهو

(١) مجمع البيان: ١٣٩/٥.

قوله: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، يعني حمزة بن عبد المطلب، وجعفر بن أبي طالب، ومنهم مَن ينتظر، يعني علي بن أبي طالب عليه السلام. [تأمل على ضوء هذه الرواية كيف أصبح من الصادقين جعفر وحمزة، وهم ليسوا من أئمة الجعفرية]، وروى الكلبي: عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: «كونوا مع الصادقين»، مع علي وأصحابه [وهنا تأمل كيف حث ابن عباس أن يكون المرء مع الصادقين، فجعل الصادقين -هم- علياً وأصحابه شيعة، والشيعه ليسوا أئمة الجعفرية ومع ذلك لما صدقوا في متابعة علي كانوا مثله من الصادقين]. وروى جابر، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قال. مع آل محمد عليهم السلام. وقيل: مع النبيين والصدّيقين في الجنة بالعمل الصالح في الدنيا، عن الضحاك. [وهنا تأمل كيف أنّ الصديقين والنبيين دخلوا تحت مسمّى الصادقين، والجعفرية فيخصّصون أنّهم بالصادقين]، وقيل: مع محمد عليه السلام وأصحابه، عن نافع. وقيل: مع الذين صدقت نياتهم، واستقامت قلوبهم وأعمالهم، وخرجوا مع رسول الله عليه السلام، ولم يتخلفوا عنه، عن ابن عباس [تأمل]. وقيل: إن معنى (مع) هنا معنى (من) فكأنه أمر بالكون من جملة الصادقين، ويعضده قراءة من قرأ (من الصادقين)، [تأمل عدم إنكار الشيخ الطبرسي تقارب المعنى، فكلامه هنا؛ هو عين كلامنا السابق، فقال: [والمعنيان متقاربان هنا، لأن (مع) للمصاحبة، و (من) للتبعيض، فإذا كان من جملتهم، فهو معهم وبعضهم [أي فهو معهم ومنهم]»، اهـ كلامه.

خُلاصَةُ الخُلاصَةِ:

على ضوء الآية، مَنْ ذهبَ إلى تخصيص الصادقين، بأشخاص وأسماء معلومة محددة محدودة، فقد استمسكَ بغيرِ مُستمسك، وأفرطَ في الاستدلال بما لازمهُ القَطْع، فالصّادقون كلمةٌ دخلَ تحتَها جماعات من السابقين (من شتى القبائل والأجناس، بشرط انطباق صفة الصدق عليهم)، والصّادقون كلمة سيدخل تحتها مُستقبلاً، وإلى يوم القيامة، (جماعاتٌ تجتهدُ في الالتزام بمنهج محمد بن عبدالله ﷺ بحذافيره)، فالاحتجاج علينا بأنّ هذه الآية تعني النَّص على أشخاصٍ بعينهم محدودين لا يدخل معهم سواهم باطل، نعم! وذيلُ الإشكال في الأصل الذي طرحتهُ -أخي الجعفري- من استمرارية الصدق في الصادقين، قد أسقط بإثبات أنّ الصادقين جماعات من السابقين، وجماعاتٌ من الآتين، ضابطُهُ أن يكونوا من الصادقين، أن يفعلوا بأفعال الكتاب والسنة المحمدية، وأن يلتزموا بمذهب أهل البيت عليهم السلام، سادات بني الحسن والحسين .

مناقشات زيدية جعفرية جانبية هامة حول قول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]

مناقشة المسألة من حيث معاني الإطلاق المطلق للصفات في القرآن الكريم:

سبق وأن قررنا أن آيات القرآن الكريم منها العام والخاص، وخصوصية الخاص يُخصّصها أهلها الذين نزلت فيهم كآية الولاية، والقربى، والتطهير، وأمثالها، وأما ما كان وجهه عاماً في القرآن الكريم كآيات الثناء والمدح والإشادة، فإن وجهها يكون عاماً في جميع المسلمين الذين تنطبق عليهم هذه الآيات، كقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فالصّادقين كلمة عامة غير مُحصّصة، يدخل تحتها جميع من كان صادقاً من أمة محمد صلى الله عليه وآله، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام، والحسن والحسين، والسابقون بالخيرات والمقتصدون من أبنائها عليهم السلام، والصحابة الأبرار الأخيار الذين عاشوا وماتوا وهم مُجتهدون في إرضاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، كحمزة بن عبدالمطلب وجعفر بن أبي طالب وعمّار بن ياسر وسلمان الفارسي وأمثالهم من صناديد الصحابة الكرام، إن قيل: مهلاً - معشر الزيدية -، فنحن عليكم مُعترضون، إذ أن الآيات العامة في كتاب الله تعالى لا تنطبق على عموم الأمة المحمدية بل تنطبق على من صدقت عليهم مصاديق الآية دون غيرهم من الأمة، كقوله تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، فالصّادقون في الآية لفظاً عامة لا يدخل تحتها جميع من كان فيه شيء من صفات الصّدق، بل تنطبق على من كانت صفة الصّدق فيه مُطلقة دائماً وأبداً، ومعلوم أن صفة الصّدق المُطلق ليست إلا من نصيب أشخاص معصومين، ومن ذكرتم دون علي والحسين فليسوا بمعصومين حتى يصح انطباق الآية: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ عليهم، فلا حمزة ولا جعفر ولا عمّار ولا سلمان معصومون إجماعاً من الأمة، وعليه فقوله الجعفرية هو القائم هنا فالصّادقون مُطلقاً هم علي والحسان والتسعة من ولد الحسين.

نعم ! وعلى هذا كله نجيب فنقول: إننا لا نُسَلِّمُ لكم أن إطلاق صفة الصّدق تعني الصّدق المُطلق، وإلا لَزُمُكم مثل هذا القول في مثل قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]، يلزمك أن يكون هؤلاء المؤمنون الذين غدا رسول الله ﷺ يَبِوَأُهُمْ مقاعد القتال، يلزمك أن يكونوا معصومين منصوصاً عليهم؛ لأنّ الله أطلق عليهم صفة الإيمان ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وإطلاق الصّفة على حدّ قولكم يلزم الإطلاق المُطلق، وعليه فإنّ هؤلاء المؤمنون الذين أطلق الله عليهم صفة الإيمان في الآية يجب أن يكونوا مؤمنين حقاً حقاً أي مُطلقاً أي معصومين أي منصوصاً عليهم، ومثل هذا يُقال في حقّ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وفيه تأمل إطلاق الله صفة الإيمان على الصحابة حاضري القتال مع الرسول ﷺ، ﴿حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فهل هذا الإطلاق من الله لصفة الإيمان على الصحابة مع الرسول ﷺ يعني عصمتهم وإيمانهم مُطلقاً؟! كما استنتجتم أنّ إطلاق لفظة (الصّادقين) تعني الصّدق المُطلق المفضي إلى العصمة والنّص!!، ومثل هذا يُقال في قول الله تعالى: ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [الصافات: ١١٣]، وفيه تأمل أنّ الله تعالى ذكر صفة الإحسان والظلم المُبين مُطلقاً في ذريتي إبراهيم وإسحاق، ولفظة «الإحسان» المُطلق تعني العصمة المُطلقة، وكذلك لفظة «الظلم» المُبين تعني الكُفر والعتو والتمرد الشديدة، فهل يعني هذا الإطلاق لهاتين الصّفتين أنّه لا يوجد في ذرية إبراهيم وإسحاق -صلوات الله عليهما- من حاله في الإحسانِ مُتوسّط، وفوق المُتوسّط وتحتُ بقليل (بمعنى أنّ المُحسنين في أعمالهم واجتهادهم في إرضاء الله تعالى مراتب مُتفاوتة بحسب الهمة والعزم والعمل)؟ وهل يعني هذا الإطلاق هاتين الصّفتين أنّه لا يوجد أحدٌ قد ظلم نفسه بمعاصٍ متوسّطة أو قليلة أو كثيرة (بمعنى أنّ الظّالمين لأنفسهم من ذرية إبراهيم وإسحاق يتفاوتون في مراتب الظلم والكفر والجحود والطغيان).

نعم ! فإنَّ وقفتَ -أخي القارئ- على مغزى كلامنا هنا فقف على أنَّ خلاصة الإلزام هو إثباتُ: أنَّ إطلاق الصِّفات في كتاب الله تعالى لا يعني الحال المطلق لما تضمَّنته معاني الصِّفات، فلا إطلاق صفة الصِّدق يعني الصِّدق المطلق المُفضي إلى العصمة، ولا إطلاق صفة الإيمان يعني الإيمان المطلق المُفضي إلى العصمة، بل إنَّ المعنى ينصرفُ إلى الظاهر العامِّ (الغالب عليهم) من حال الصَّحابة والتابعين وتابعي التَّابعين من الأمة المحمديَّة، على أنَّ مراتب الصِّدق في النصرة والطَّاعة تتفاوتُ بين صدقٍ مُطلقٍ للمعصومين كعلي والحسن والحسين، ويليهِ صدقُ السَّابِقين والمقتصدِين من ذريَّة الحسين، ويليهِ صدقُ التَّابعين وتابعي التَّابعين إلى يوم الدِّين، وكلُّ هؤلاء الصَّادِقين (باختلاف مراتبِ صدقِهِم) أمرنا أن نكونَ معهم، أمرنا أن نجتهدَ كما اجتهدُوا لنكونَ منهم ومَعَهُم في مرتبة الصِّدق، على أنَّنا نشدُّد أنَّ رأس الصَّادِقين هو علي بن أبي طالب والحسن والحسين وسادات بني الحسن والحسين إلى يوم الدِّين، وأتَمَّ المعيار (مع الكتاب وصحيح السنَّة) للانضواء تحت لواء الصَّالحين، بمعنى أنَّهم القُدوة، فمتى اقتدينا بهم كُنَّا من الصَّادِقين، واجتهدنا بالركوب في سفينتهم هو الذي يزيد من مراتب إيماننا وصدقنا، فمتى مضى هذا الجليل الذي اجتهدَ في الاقتداء بعلي عليه السلام وأهل بيته، فإنَّ الجليل الذي بعده مأمورٌ بأنَّ يخطو كما خطى المُجتهدون الذين قبلَهُم في ركوب سفينة نوح وأن لا يكتفوا بمراتبِ صدقِهِم (الجيل السَّابِق) بل أن يزيدوا مراتب إيمانهم وصدقِهِم على مراتبِ مَنْ سبقَهُم بالاجتهاد وبذل الجهد والوسع والتمسك بإجماعات بني فاطمة عليها السلام.

خُلاصته: أنَّ إطلاق صفة الإيمان أو الصِّدق في القرآن (مع الخطاب العامِّ غير المُخصَّص) فإنَّه لا يعني لا الإيمان المطلق ولا الصِّدق المطلق المؤدِّي إلى العصمة، بل هي تُحكى عن مراتب مُتعدِّدة في الصِّدق والإيمان حصلت لأصحابها، وفي هذا الوجه كفاية بإذن الله تعالى لتبيين المراد، بعده ننتقلُ للردِّ على نفسِ شبهة الجعفرية في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ولكن من وجهٍ آخر، فنقول:

مناقشة المسألة من حيث تبين معنى الحث بالكون مع

الصادقين. وتبيين من هم الصادقين

اعلم - وفقنا الله وإياك - أن قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، معناه: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ، والمعنى متى صحَّ بهذه الآلية فإنه يُذهبُ تلك الخصوصية لمعنى الصادقين، فيُصبحُ حالها من العموم ظاهراً، لأنَّ فيها حثاً من الله تعالى لأمة محمد ﷺ بأن يبلغَ بهم تقواهم وزيادة إيمانهم إلى مبلغٍ يكونون فيه مِنَ الصَّادِقِينَ، والصادقون فكلٌّ مَنْ صدَّقَ بالله ورسوله وظهرَ صدقه عليه كعليٍّ عليه السلام وحزرة وجعفر وأمثالهم، فالآية دعوةٌ من الله تعالى والرسول لكلِّ مؤمنٍ بأن يجتهدَ لكي يكونَ مع الصَّادِقِينَ، وهو فمتى كان مع الصَّادِقِينَ كانَ منهم، إن قيل: قد قلنا هذه المسألة (إتيان معنى (مع) في الآية بمعنى (من) بحثاً فلم تُكررونها؟ قلنا: إنَّما التكرار لعدم وجاهة حجة المناقش فيها، وعليه فإننا نسألُه عن آية من كتاب الله تعالى وهي الفيصلُ بيننا وبينه، وحالها فينطبقُ على الآية محلُّ النقاش ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، انظر قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ نَصِيرًا، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٥-١٤٦]، تأمل قول الله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، يُسألُ الجعفرية: مَنْ هم المؤمنون في الآية؟! ولا بُدَّ لهم أن يقولوا: إنَّ المؤمنين هم المؤمنون مُطلقاً، كما قالوا: إنَّ الصادقين في قوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ تعني الصادقين مُطلقاً، وعليه نعوذُ ونسألُ الجعفرية عن معنى الحرف (مع) في قول الله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هل يعني (من) أم يعني (المعية فقط)، بمعنى هل يصحَّ أن تكون الآية: ﴿فَأُولَئِكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أم أنَّ هذا لا يصحُّ؟! إن قالوا: إنَّه لا يصحُّ ذلك فمع في الآية تعني المعية فقط. قلنا: سياق الآية لا يُجبرُ بهذا قطعاً، فالآية تُحبرُ أن مَنْ

تاب وآمن وعمِل صالحاً فإنه بإيماحه هذا وعمله الصّالح وإخلاصه أصبح مع إخوانه المؤمنين المواظبين على عمل الصّالحات، والمُخلصين لوجه الله تعالى، أصبح بتوبته وصلاحه وإخلاصه فرداً من المؤمنين، ولهذا ختم الله الآية ببيان أجر هذا التائب الذي عمِل صالحاً وأخلص، وبيان أجر المؤمنين السابقين الذي انضم هذا التائب إليهم وأصبح فرداً منهم، فقال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، ولفظة ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ يدخل تحتها ذلك المؤمن التائب العامل بالصّالحات والمُخلص لله تعالى المُلتحق بجماعة إخوانه المؤمنين السابقين ممن أخلصوا لله وعمِلوا الصّالحات، فأخبر الله أن جزاء هؤلاء جميعاً المُقتدي والمُقتدى بهم هو الأجر العظيم.

نعم ! وهذا كله يردّ على من أنكر أن المعية لا تأتي بمعنى (من)، فمع المؤمنين (المطلقة في القرآن) تعني منهم ومعهم، ومع الصادقين (المطلقة في القرآن) تعني منهم ومعهم، ألا ترى هذه الآيات وتندبرها وتجعلها تُوصلك إلى القول الصحيح المباني، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وهنا قال (من) المؤمنين ولم يقل (مع) المؤمنين، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، وهنا قال (من) المؤمنين ولم يقل (مع) المؤمنين، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وهنا قال (من) المؤمنين ولم يقل (مع) المؤمنين، وقال تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزُّمَر: ٥٨]، وهنا قال (من) المحسنين ولم يقل (مع) المحسنين.

نعم ! وبعد هذا كله فإن خصوصية الإطلاق لصفتي الإيمان والصدق المُفضية إلى العصمة تتلاشى، لأن كل فرد من أهل القبلة يستطيع أن يكون فرداً من المؤمنين، وفرداً من الصادقين، باختلاف مراتب الصدق والإيمان من فردٍ لآخر حسب بذل الجهد والوسع في الاتباع (لكتاب الله تعالى، وصحيح سنة رسول الله ﷺ، وسادات بني الحسن والحسين وإجماعاتهم في الدين)، فال محمد -علياً والحسين وسادات بني الحسن

والحسين - رأس المؤمنين ورأس الصادقين، ويدخل معهم وتحتهم من اقتدى بهم فهو معهم في إيمانه وصدقه، وهو منهم في إيمانه وصدقه، فإن قال الجعفري: وكذلك نقول نحن: إن آل محمد هم رأس المؤمنين والصادقين، وأن من اقتدى بهم فهو مؤمنٌ بالعرض والتبعية، وصادقٌ بالعرض والتبعية، فعلام الخلاف إذاً؟! قلنا: إننا موضعُ الخلاف بيننا وبينكم في الآية، هو أننا نقول: إنَّ الصادقين في هذه الآية هم الصادقون المعصومون (علي والحسن والحسين، وإجماع ومنهج سادات بني الحسن والحسين الذي يدعون إليه الناس والذي به وبتطبيقه يُصبح الفردُ من الصادقين) والصادقون بالتبعية والعرض والاقتداء (وهم الشيعة المتمسكون بسيرة وإجماع علي والحسين والسابقين بالخيرات والمقتصدين من ذريتهما، وأنتم تقولون: إنَّ الصادقين في الآية إنَّما هم آل محمد (علي والحسن والتسعة من ولد الحسين) فقط، واختلافٌ آخر بيننا وبينكم حول هذه الآية هو جعلكم الصادقين هؤلاء (معصومين) لمجرد إطلاق صفة الصدق، ونحن نقول: إنَّ الصادقين في الآية هم من كان الصدق والإخلاص والنصرة هو الظاهر والغالب عليهم، على اختلاف مراتب الصدق والاجتهاد فيه، ولتوضيح أكثر حول من هم الصادقين الذين أمرنا الله تعالى بالكون معهم ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، سنقف وإياكم على تعريف الله لهم، فمن هم الصادقون عند الله تعالى؟! قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الخراج: ١٥]، وهنا سنقف عند هذه الآية، فإن ثبت أنه لا يدخل تحت مضمون هذه الآية إلا المعصومون المنصوص عليهم دون غيرهم من الأمة المحمدية، كان كلامكم هو الصحيح ونحن المخطئون، وإن ثبت أن صفة الصدق في الآية القريبة تنطبق على المعصومين (الثلاثة) وغير المعصومين غير المنصوص عليهم كان كلامنا هو الصحيح وكلامكم هو الخاطيء، فهل حمزة بن عبدالمطلب، وجعفر بن أبي طالب، غير المعصومين، وغير المنصوص عليهم من ﴿المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله﴾، من الذين، ﴿لم يرتابوا﴾، من الذين، ﴿جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله﴾، ممن قال الله فيهم: ﴿أولئك هم الصادقون﴾!!؟ ما رأي الكتاب في حمزة وجعفر هل هما من

الصّادقين في هذا كله؟! يُجيبُ الكتابُ العزيزُ فيقول: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا، لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٣-٢٤]، وأجمعت الزيدية والجعفرية أن المقصود بقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ هم حمزة بن عبدالمطلب، وجعفر بن أبي طالب، وزاد بعضهم عبيدة بن الحارث بن عبدالمطلب، وأن المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ﴾ هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فهذه الآية شهدت هؤلاء بما يجعل صفات الارتباب بعد الإيمان مُنتفية عنهم تماماً، كما شهدت هذه الآيات لهم بالمشابرة الحثّة في الجهاد والنصرة لله وللرسول والله أعلم، فهذه الآية أثبتت أن قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ﴾ [الخراجات: ١٥]، مُنطبقٌ عليهم، وأتهم من الصّادقين، وكيف لا يكونون من الصّادقين والله تعالى يقول عنهم: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ويقول عنهم: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾، فهل حمزة وجعفر الذين هم من الصّادقين منصوصٌ عليهم أو معصومون؟! أم أنه صحّ قول الزيدية بدخول المعصومين المنصوص عليهم (كعلي عليه السلام، وغير المعصومين والمنصوص عليهم (كحمزة وجعفر) تحت اسم الصّادقين، على تفاوت مراتب الصّدق والنصرة، إذ عليٌّ عليه السلام أعلاهم مرتبةً، نعم! على أنه يجدر بنا التنبيه والتذكير بأن موضع الآية الأصلي في كتاب الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، موضع هذه الآية هو في حثّ الثلاثة المتخلفين عن الخروج مع الرسول والله أعلم على صدق النصرة لله وللرسول، فحثهم الله تعالى على التقوى وأن يكونوا مع الصّادقين في جهادهم ونصرتهم، مع الرجال الذين ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾، كعلي وحمزة وجعفر وعبيدة وأمثالهم، أن يكونوا منهم (من الصّادقين) بالعمل بالأعمال التي عملها حمزة وجعفر حتى أصبحوا بهذه الأعمال، من الذين ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾.

مناقشة المسألة من جهة الروايات والأخبار الجعفرية حول من

هم الصادقون في الآية

١- روى الكليني بإسناده، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألتُه عن قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؟!، قال: الصَّادِقُونَ هُمُ الْأئِمَّةُ، [تأمل] والصدِّيقُونَ بطاعتهم^(١)، ورواه صاحب (بصائر الدرجات)، وشاهده في (بحار الأنوار) للمجلسي^(٢).

تعليق: وهنا تأمل دخول أتباع الأئمة والمصدِّقين بهم ضمن الصادقين، تجد أن قول الزيدية هو المستقيم في المسألة، لأنه يلزم على شرط الجعفرية أن يكون هؤلاء الصدِّيقون المصدِّقون بالأئمة، يلزمهم أن يكونوا صدِّيقين دائماً معصومين عن مخالفة الأئمة في السر والعلن، وأن يكونوا معلومين معروفين منصوباً عليهم، وهذا باطل، ومنه فإن قوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ لا يستتج منه أي دلالة على العصمة أو النص لأشخاص محدودين معدودين كما تُحاول الجعفرية إثبات هذا، وإلا لزمهم أن يكون جعفر وحمزة معصومين منصوباً عليهم لما أطلق الله عليهم صفة الصدِّق مطلقاً، فقال -جل شأنه-: ﴿رَجَالٌ صَدَّقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾، وقال -جل شأنه-: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣] كما تقدّم بيان ذلك.

٢- ذكر الطبرسي في تفسيره (مجمع البيان)، أقوالاً عديدة في تفسير: مَنْ هُمُ الصَّادِقُونَ فِي الْآيَةِ، فقال:

«وقيل: المراد بالصادقين هُمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿رَجَالٌ صَدَّقُوا

(١) أصول الكافي: ١/٢٠٨.

(٢) ٣١/٢٤.

مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴿ [الأحزاب: ٢٣] ، يعني حمزة بن عبد المطلب، وجعفر بن أبي طالب، (ومِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ) يعني علي بن أبي طالب عليه السلام.

* وروى الكلبي: عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: «كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»، مَعَ عَلِي وَأَصْحَابِهِ.

* وروى جابر، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، قَالَ: مَعَ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام.

* وَقِيلَ: مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ فِي الْجَنَّةِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ فِي الدُّنْيَا، عَنِ الضَّحَّاكِ .

* وَقِيلَ: مَعَ مُحَمَّدٍ عليه السلام وَأَصْحَابِهِ، عَنِ نَافِعِ .

* وَقِيلَ: مَعَ الَّذِينَ صَدَقَتْ نَبَاتُهُمْ، وَاسْتَقَامَتْ قُلُوبُهُمْ وَأَعْمَالُهُمْ، وَخَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَلَمْ يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١)، وَانظُرْ شَاهِدَهُ فِي ^(٢) (بحار الأنوار).

إلزام الجعفرية بإلزامات خطيرة مترتبة بعد التسليم الجدلي بما فهموه من الآية

سَلَّمْنَا جَدلاً (مُتَجَاهِلِينَ جَمِيعَ مَا مَضَىٰ مِنْ احْتِجَاجَاتِ عَلَيْكُمْ) أَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، يَقْتَضِي صِدْقاً مُطْلَقاً مَفْضِياً إِلَى الْعَصْمَةِ، مَفْضِياً إِلَى النَّصِّ، فَإِنَّ حَثَّ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكَوْنِ مَعَ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ هُمْ (أَفْرَادِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ الْمُعْصَمِينَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمْ فَقَطْ)، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الصَّادِقُونَ هَؤُلَاءِ مُوجُودِينَ مَا وَجَدَ الْمُؤْمِنُونَ، وَيَقْتَضِي أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الصَّادِقُونَ ظَاهِرِينَ غَيْرِ غَائِبِينَ، مُوجُودِينَ مُعَايِشِينَ لِلنَّاسِ، هُمْ طَرِيقٌ مَعْلُومٌ عَلَى وَجْهِ الْبَسِيطَةِ لِكَيْ يَكُونَ النَّاسُ مَعَهُمْ اقْتِدَاءً، وَطَاعَةً، وَنُصْرَةً، خُصُوصاً مَعَ هَذَا الزَّخْمِ الْمَفْجَعِ مِنَ الْاِلْتِبَاسِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَثَّ

(١) مجمع البيان للطبرسي: ١٤٠/٥.

(٢) بحار الأنوار: ٣٠/٢٤.

المؤمنين في كل زمانٍ ومكانٍ على الاقتداء (على حدّ قولكم) بالصادقين المعصومين، فالمسلمون موجودون في هذا الزمان ولا صادق موجود في هذا الزمان، فبمن يقتدي المقتدي يا الله؟! بمن أمرتنا أن نكون معه ﴿وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِیْنَ﴾ في هذا الزمان. الجعفرية لا تقول: إن الاقتداء هو اقتداء بمنهج (بإجماع) فقط، بل تقول: هو اقتداء بأفراد وأشخاص منصوص عليهم لهم بقیةٌ إلى يوم القيامة، وهنا نسأل الجعفرية عن الصادق المطلق المعصوم المنصوص عليه الغائب المهدي محمد بن الحسن العسكري أين هو ثقله ووجوده وعلامات صدقه التي يجب علينا الاقتداء بها؟! خصوصاً مع تجدد الفتن وتكاثرها وتكالبها وضياع وجه الحق المطلق (استنباطاً من عقيدة الجعفرية في معرفة الحق من الباطل)، وضياع الحق المطلق من ألف ومائتي سنة ليس ناتجاً إلا من غياب الصادق المطلق، صاحب القرار الصحيح المطلق، والفتوى الصائبة المطلقة، والمنهج القويم المطلق، والله المستعان، وبهذا التوضيح أختتم كلامي هنا مُصلياً ومُسلماً على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الآية محلّ النقاش، نظرة عقلانية:

[الصادقون في قوله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِیْنَ﴾ [التوبة: ١١٩]، هل هم أشخاص معصومون بدون فكر، أم أشخاص معصومون وفكر معصوم، أم أشخاص غير معصومين وفكر معصوم]:

هنا يعون الله تعالى تتناول أبعاداً مهمّة للباحث الحصيف، حول المقصود بالصادقين، بنظرة أعم وأشمل من نظرتنا السابقة لهم، سابقاً كان مدار الإثبات والتقص، حول خصوصية الصادقين بأهل البيت وشيعتهم المتابعين لهم، أو أهل البيت فقط، إذاً هناك إجماع من الزيدية والجعفرية أن لأهل البيت النصيب الأكبر من الحث على الكون معهم، وهنا سنتناول من المقصود بأهل البيت في الآية، هل المقصود من الآية هو الحث على الكون مع رجال صادقين دون اتباع فكرهم، بمعنى مُرافقتهم بالمعية والمصاحبة بدون الاتباع، أم أن المقصود هو اتباع رجال صادقين معصومين مع اتباع فكرهم الذي لا شك

سيكون معصوماً، وإنما عُصِمَ فكرهم لعصمة الرجال الصادقين المُستنبطين، فيكون المعنى مُرافقتهم بالمعية والنصرة والاتباع، وهذا الثاني هو قول الجعفرية، أم أنّ المقصود هو اتباع رجال صادقين غير معصومين مع اتباع فكرهم المعصوم، وإنما عُصِمَ فكرهم لاجتماع جماعة من هؤلاء الرجال على قولٍ واحدٍ فيه، فيكون المعنى مُرافقتهم بالمعية والنصرة والاتباع، وهذا الثالث هو قول الزيدية، هذه ثلاثة أقوالٍ مُختصرة علينا تفصيلها وبيانها، وعلى القارئ تدبرها وترجيح وجه الحق فيها، ومنها:

القول الأول: أن يكون الله تعالى، ورسوله ﷺ، حثانا على الكون مع رجالٍ صادقين، بالمعية أي المُرافقة بالأبدان والأجسام والتنقل والترحال، بدون اتباع فكر هؤلاء الرجال الصادقين، وهذا المعنى من هذا القول باطلٌ بالإجماع، إذ لا حكمة من هكذا حث من أحكم الحاكمين، ولا فائدة من هكذا خطاب من المصطفى ﷺ، إذ الحث على مُرافقة الصادقين بدون الحث على الاتباع، ليس وجهه بمؤدٍ إلى طريق النجاة والسلامة، وعليه فوجه هذا القول باطلٌ، ولن نبالغ إن قلنا إجماعاً.

القول الثاني: أن يكون الله تعالى، ورسوله ﷺ، حثانا على الكون مع رجالٍ صادقين معصومين بالمعية والمُرافقة والنصرة، مع اتباع فكرهم الذي لا شك سيكون معصوماً، وإنما قلنا: لا شك بعصمته لكان عصمة الرجال الصادقين المُستنبطين له، والقائمين على نشره، والدعوة إليه، وتعليمه للناس، بمعنى: أنه لن يخرج عن المعصومين إلا فكرٌ معصوم، وهذا هو قول الجعفرية من الشيعة، وعليه فإن هناك عدة نتائج نستنتجها من هذه المقدمة، منها:

الاستنتاج الأول: أن الفكر متى لم يخرج من عند معصوم فهو (الفكر) ظني غير معصوم.

الاستنتاج الثاني: أن واجب الهداية على الرجال الصادقين المعصومين هو إخراج فكرهم المعصوم تبعاً لعصمتهم، ومعلومٌ أن خطاب الله تعالى في الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، هو خطابٌ لجميع المؤمنين على مرّ

الأزمان والأعصار، فكما أنه خاطب المؤمنين في عهد الرسول ﷺ وحثهم على الكون والافتداء بعلي بن أبي طالب عليه السلام، وكذلك خاطب المؤمنين الحيارى وغيرهم في عهد جعفر الصادق عليه السلام، وحثهم (الله) على الكون والافتداء بجعفر الصادق عليه السلام، وكذلك خاطب المؤمنين الحيارى وغيرهم في عهد الحسن العسكري عليه السلام، وحثهم (الله) على الكون والافتداء بالحسن العسكري عليه السلام، وكذلك نقول كالأحوال السابقة في الخطاب الإلهي للمؤمنين من حيث شموليته للمؤمنين من بعد الحسن العسكري إلى يوم القيامة، وحث (الله) على الكون والافتداء بالمهدي محمد بن الحسن العسكري، خلاصة الكلام القريب أن خطاب الله تعالى موجه للمؤمنين في جميع الأعصار والأزمان، وأن واجب الرجال الصادقين هو إخراج فكرهم المعصوم تبعاً لعصمتهم لجميع من شملهم الخطاب القرآني على مر الأزمان والأعصار.

الاستنتاج الثالث: على قول الجعفرية (أصحاب القول الثاني)، فإن الفكر في عصمته تابع لعصمة الرجال الصادقين (الاثني عشر)، ولو قالوا بأن عصمة الفكر غير تابع لعصمة الرجال الصادقين لصححوا قول الزيدية من حيث لا يعلمون، وعليه وبما أن عصمة الفكر تابع لعصمة الرجال الصادقين فإنه لن (تفيد النفي والتأييد) يوجد فكر معصوم على مر الأزمان والأعصار إلا بوجود رجال صادقين موجودين على مر الأزمان والأعصار يخرج هذا الفكر عن طريقهم، خصوصاً وأن الفتن تتجدد، والشبهات التآجمات القاصمات تجعل العقل يطير ويحير بحثاً عن المخارج، والفتوى تزيد أوجهها، وبمعنى آخر نقول: إن الفكر المعصوم مرتبط وجوده بوجود الرجال الصادقين في كل الأزمان، يكونان معاً في كل الأزمان.

نعم! وبعد هذه الاستنتاجات، نستعرض بعض الإلزامات الملزمة للجعفرية، التي تُبين عوار هذا القول، منها:

الإلزام الأول: بما أن الخطاب (الحث على الكون مع الصادقين) شامل لجميع العباد على مر الأزمان والأعصار (كما تقرر في الاستنتاج الثاني)، فإن الخطاب شامل لنا في هذا

اليوم (١٢ / ٥ / ١٤٢٨ هـ)، وقد سبق أن قررنا في مقدمة القول الثاني، أن حثّ الله تعالى للمؤمنين يعني حثّهم على مُرافقة ونُصرة هؤلاء الرّجال الصّادقين المعصومين وعلى اتّباع فكرهم، وأن فكر هؤلاء الرّجال الصّادقين المعصومين لاشكّ سيكون معصوماً لاستحالة أن يُخرَج عن المعصومين فكرٌ غير معصوم، وقررنا أيضاً في الاستنتاج الثالث أنّ الفكر في عصمته تابعٌ لعصمة الرّجال الصّادقين، وأنّ مصير الفكر المعصوم مُرتبطٌ بوجود الرّجال الصّادقين، فمتى عُدِمَ (أو غابَ) الرّجال الصّادقون، لم ولن نستطيع كأهل قِبلة في هذا الزّمان من إصابة الفكر الجعفري المعصوم، فأطراف هذا الفكر ستكون بيد علماء الجعفرية الغير معصومين فيكون اتّباعنا للمذهب والفكر الجعفري مبني على الظنّ كم تقرّر في الاستنتاج الأوّل، وعلى هذا كلّه نقول (على مقتضى قول الجعفرية): إنّ خطاب الله تعالى لنا في هذا الزّمان لن يتحقّق إصابةٌ وجهه إلّا بالاتباع، وأخذ الفكر المعصوم، والتسليم والنُصرة للرّجال الصّادقين (الاثني عشر)، ﴿وَكُونُوا مَعَ الصّادِقِينَ﴾ بالاتباع لفكرهم ونُصرتهم، فهل يعلم الجعفرية أنّ هناك تواجداً مُشترَكاً اليوم لأشخاص الرّجال الصّادقين (لشخص المهدي المنظر)، وفكر المهدي المعصوم الذي يرضيه قطعاً بلا ظنّ أو احتمال؟! إن قيل: ليس يُشترطُ وجودُ شخص المهدي الغائب بيننا لإصابة الفكر المعصوم إذ يكفيننا روايات آباءه التي وصلتنا وروايته التي وصلتنا عن طريق سفرائه الأربعة قبل ألف ومائتي عام!. قُلنا: قد رجعتُم من حيثُ علمتُم أو جهلتُم إلى قول الزيدية المرصية، من عدم اشتراط وجود المعصوم لمعرفة الفكر المعصوم، فهي تقول: إنّ إجماع سادات بني الحسن والحسين هو الفكر المعصوم وأنّ القوأم عليه بنشره وتبليغه هم رجالٌ من بني فاطمة غير معصومين لن يُعدّموا، فقولكم القريب تقويةٌ إلى ما ذهبت إلى الزيدية، وإثباتٌ لعدم حاجة المُكلّفين إلى المعصوم.

وُخلاصة الإلزام أنّ وجود الرّجال الصّادقين معاشين للناس للكون معهم (ركّز على قولنا: للكون معهم) لازمٌ لمعرفة الفكر الحقّ المحمديّ المُطلق المعصوم، ومتى غابوا فقد غاب الفكر المعصوم معهم، لأنّه لا وجود لفكرٍ معصوم بدون رجالٍ صادقين معصومين على مقتضى مذهب الجعفرية.

الإلزام الثاني: أن الله أمرنا بالكون مع رجالٍ صادقين معصومين، وهذا إما أن يقتضي الكون مع الرجال الصادقين المعصومين، أو مع فكرهم المعصوم تبعاً لعصمتهم، وقد قرّرنا في الاستنتاج الثالث أن أمر الله تعالى وحثه لنا بالكون مع الصادقين (على مذهب الجعفرية) يلزم منه الكون مع الرجال الصادقين المعصومين (وبقيتهم المهدي في هذا الزمان)، ومع فكرهم المعصوم (فكر المهدي في هذا الزمان)، وأن شرط الكون الذي حثّ الله عليه لن (تفيد النفي والتأييد) يتحقّق إلا بوجود الرجل الصادق المهدي الجعفري المعصوم وفكره في آنٍ واحد، وإلا فإنّ فائدة الآية القرآنيّة الحاثّة على الكون مع الحقّ المحمديّ المطلق ستذهب أدراج الرياح، لأنّا لو اتّبعتنا فكر الجعفرية تواصلاً مع فقهاء الحوزات، وأصحاب ولاية الفقيه الرجال الغير معصومين، لن نكون قاطعين على أنّ هذا هو الحقّ المطلق، والدين المطلق، لأنّه صدر عن رجالٍ غير معصومين، حالهم كحال رجال الإسماعيلية من الشيعة هم نفس الدعوى، والله في الآية الكريمة قد حثّ على الكون مع حقّ مطلق، والحقّ المطلق لن نستطيع تطبيق حثّ الله لنا بالكون معه إلاّ بحضور وتفهم وتدرّيس ونقل الرجال الصادقين (وفي زماننا هذا لن نصل إليه إلاّ بحضور المهدي الجعفري الغائب)، وعليه فإنّ الآية تُوجب أن يكون الرجال الصادقون حاضرين مُعاشين لمن خاطبهم الله تعالى من المؤمنين وأمرهم بالكون معهم، ليتحقّق هذا الكون، فمتى غاب عنّا هؤلاء الرجال المعصومون، غاب فكرهم المعصوم، ومتى غاب شخصهم وفكرهم فقد كلفنا الله تعالى بما لا نستطيع ولا نقدر بأكثر من طاقتنا؛ لأنّه دلّنا على مذهب جعفريّ ظنّي الإصابتة والنّجاة. إن قيل: لستم تجهلون غياب الرسول صلّى الله عليه وآله عن المؤمنين في الغار، وأثناء رحلاته وتنقلاته، فهل هذا يعني غياب فكره المعصوم-؟
قلنا: لا تقيس -رحمك الله- غياب الرسول صلّى الله عليه وآله بغياب المهدي الجعفري (من ألف ومائتي عام!)، لأنّ الرسول صلّى الله عليه وآله عندما كان يحضّر بعد الغياب، وكان يُصحّح أخطاء أصحابه إذا وقعوا في الخطأ وهو غائب عنهم، كما أنّه ظلّ مُعاشاً لهم مُقيماً داعياً ناشراً لفكره المعصوم، فشرط الكون الإلهي مع الرسول صلّى الله عليه وآله مُتحقّقة، (وجود شخص الصادق المعصوم ووجود فكره المعصوم ودعوته إليه).

نعم! فشرط الكون الإلهي مع الرسول ﷺ مُتَحَقِّقَةٌ (وإن غاب ثم حَصَرَ)، فغيابُه القصير ﷺ في زمانه لم يجعل العباد في ذلك الزمان يتكَلَّفون ما لا يُطيقون في الوصول إلى فكره المطلق الصِّدق، ومنهجه المعصوم، بل الكل يستطيع أن يصل إليه مُشَافِهَةٌ له (بعد حضوره)، ومُخَالِطَةٌ له، ومُشَاهِدَةٌ له، كما أنا وإياكم وجميع أهل القبلة نقول: إنَّ رسول الله ﷺ قد توفاه الله مُبَلِّغاً مُقْبِياً للحجة على العباد.

القول الثالث: أن يكون الله تعالى، ورسوله ﷺ، حثانا على الكون مع رجال صادقين غير معصومين لهم أُلطاف توفيقية من الله يكونون معها في غالب أمورهم وشئونهم مُصَيِّبين، وحثونا على اتباع فكرهم المعصوم، وإنها جاءت عِصْمَةٌ هذا الفكر من اجتماع هؤلاء الرجال الصادقين المخصوصين باللطاف التوفيق الإلهي، اجتماعهم على فكر واحد في الدين، فكان هذا الاجتماع منهم مع تصريح الله والرسول أن الحق لن يخرج عنهم هو الدافع للقول بعصمة الفكر، وهذا هو قول الزيدية من الشيعة، إن قيل: اشرحوا لنا هذا الكلام بالتفصيل المُمل؟.

قلنا: اعلم -هدانا الله وإياك-، أن لبني فاطمة سادات بني الحسن والحسين أُلطافاً توفيقية من الله تزيد بزيادة عزيمة الفاطمي واجتهاده في طلب الله وإرضائه خصوصاً إذا كان مع هذا الاجتهاد وبذل الجهد والوسع مُتمسكاً بإجماعات سلفه من بني فاطمة السابقين، فيهم الرجل منهم (الذي قد وصل بعلمه وفعله إلى منزلة السابقين بالخيرات، إلى منزلة الإمامة والقيادة) إلى دعوة الناس إلى فكره وفكر آبائه المُجمع عليه، الفكر العلوي الفاطمي الحسني والحسيني المعصوم، فيكون بهذا الإمام القائم في كل زمان مُجدِّداً لفكر معصوم، الفكر المعصوم هذا لم تخل الأرض منه لحظة من بعد سيدنا محمد ﷺ، وكذلك الرجال الصادقون الفاطميون الذين لهم توفيقات ربانية يعملون على نشره والقيام بالدعوة إليه، وتهذيبه، وتنميته، وحياطته، وصيانته من المتعددين عليه، فيكون هذا هو دورهم في الهداية والتبليغ والدعوة، وعليه -أخي القارئ- فإن الزيدية هي التي تحققت عليها مصداقية قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ

الصَّادِقِينَ ﴿التوبة: ١١٩﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطابٌ خاصٌّ لأصحابِ رسولِ الله ﷺ، وتدخلُ جميعُ الأمةِ المحمديَّةِ بما لا يُمتنعُ أصلُهُ ووجهُهُ، فهو خطابٌ للعبادِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ خافوا الله وأقبلوا على طاعته ومَرْضَاتِهِ، ﴿وَكُونُوا﴾ بالمُرافقةِ والمُخالطةِ والنَّصرةِ والاتباعِ، ﴿مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ مَعَ الرَّجالِ الصَّادِقِينَ في منهجهم ودَعوتهم، والزيدية تقولُ: إِنَّ أئمتَّها رجالٌ صادقون في تبليغِ الإجماعِ الفاطميِّ المعصومِ، فهُمُ أصدُقُ النَّاسِ في تبليغِ الدَّعوةِ الحقَّةِ؛ لأنَّ دَعوتَهُمُ التي يعملونَ على نشرها هي دَعوةُ أهلِ البيتِ عليهم السلام، ودَعوةُ أهلِ البيتِ عليهم السلام لن تُفارقَ الكتابَ حتَّى يرثَ اللهُ الأرضَ ومَنَ عليها، فالقائمونَ على تبليغِ هذا الفكرِ المعصومِ، والدَّعوةِ الحسينيةِ والحسينيَّةِ هُمُ رجالٌ صادقون فيما دَعوا إليه النَّاسُ مِن فلاحٍ ونجاةٍ، أضفَ إلى ذلك أنَّ الظَّاهرَ على حالِ أولئك الأئمَّةِ أو المقتصدِين من بني فاطمةِ العامليين على نشرِ هذا الدِّينِ الحقِّ، هُوَ الصَّلاحُ وحُسنُ الاختيارِ، والاجتهادُ في مرضاةِ الله ومرضاةِ رَسولِهِ ﷺ، وليسَ هذا كلُّهُ منهمُ بعمصَّةٍ مِنَ اللهِ تعالى، وإنَّما هُوَ اقتداءٌ بالكتابِ وصحيحِ السنَّةِ المحمديَّةِ وبأفعالِ وأقوالِ سابقِيهم من بني فاطمةِ، وبالاجتهادِ الشَّخصيِّ لهم في المسائلِ الدَّائرةِ والحادثَةِ والذي يحوطُهُ مِنَ اللهِ توفيقٌ ولُطفٌ، فمَن اتَّقَى اللهُ وآثَرَ جانبَهُ كانَ اللهُ مَعَهُ بتوفيقِهِ وتسديدِهِ، فكيفَ إذا كانَ هذا المُتقيُّ اللهُ والمُجتهدُ رجلاً فاطمياً من أهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ باذلاً نَفْسَهُ ونفيسَهُ للعملِ بكتابِ اللهِ تعالى، وسنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وبإجماعِ سلفِهِ السَّابقين من بني فاطمةِ عليهم السلام، فلهُ بلا شكِّ نصيبٌ كبيرٌ مِنَ توفيقِ اللهِ وتسديدِهِ.

نعم ! أضفَ إلى ذلك أنَّه مِنَ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ هُوَ أَنَّ أَهْلَ التَّكْلِيفِ مِنَ أُمَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِمْ مَكَانٌ وَلَا زَمَانٌ، لَيْسَ فِيهِ لِمُقْتَصِدٍ أَوْ إِمَامٍ مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ مَكَانٌ عَلَى وَجهِ البَسِيطَةِ، يُعَايِشُ مِنْ خِلالِهِ النَّاسَ وَيُجَالِطُهُمْ وَيَدْعُوهُمْ قَدْرَ اسْتِطَاعَتِهِ، كَمَا أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ البَيْتِ المَعصومِ موجودٌ أيضاً، فَمَنْ كَانَ قَرِيباً مِنَ المُقْتَصِدِ أَوْ الإِمَامِ الزَّيْدِيِّ المُبَلَّغِ للإجماعِ الفاطميِّ المَعصومِ، مَنْ كَانَ قَرِيباً مِنْهُ فِي الدِّيَارِ وَالْمَسْكَنِ تَمَسَّكَ بِهِ، وانصوى تحتَ جناحِهِ، وتعلَّم على يَدَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بَعِيداً دَارُهُ وَمَسْكَنُهُ عَنْهُ تَمَسَّكَ بِإِجْمَاعِ سَلْفِهِ مِنْ سَابِقِي بَنِي فَاطِمَةَ وَهُوَ الإِجْمَاعُ المَعصومِ، وَكَانَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الجُهدِ فِي

الوصول إلى مُقتصد أو إمام بني فاطمة في زمانه، والتعلّم على يديه والاستزادة من آرائه واجتهاداته في الأمور الطارئة والفتن الناجمة في كل مكان وزمان، وعليه -أخي المكلف- فإنّ مصاديق هذه الآية الكريمة لم تنتف على أصل الزيدية، بقدر ما انتفت على أصل الجعفرية؛ لأنّ الجعفرية قالت بالكون مع الرجال الصادقين بالمرافقة والتعلّم والنصرة والاتباع للدعوة، وجعلت سبب الصدق المطلق عليهم هو عصمة هؤلاء الرجال، فكان دينهم وفكرهم الذي يدعون إليه معصوماً تبعاً لعصمتهم، فالمعصوم لا يخرج عنه إلا قول معصوم، وعليه فالآية تحث الأمة المحمدية في كل زمان ومكان على اتباع رجال لهم أفعال تُنبؤ أنّهم صادقون في أفعالهم ودعواتهم، وهذا كله غير موجود من ألف ومائتي عام، فلا رجالهم المعصومين (المهدي الغائب) موجودون لنقتدي بأفعالهم، وبما أنّ الرجال المعصومين غير موجودين فالفكر الصادق المعصوم، والمنهج الحق القويم، ليس له وجود، لأننا قررنا سابقاً أنّه تابع لوجود الرجال الصادقين المعصومين، فمتى عُدّ الرجال الصادقون عُدّ الفكر المعصوم، متى عُدّ المهدي ابن الحسن العسكري عُدّ الفكر المحمديّ المعصوم، فكيف يُحاطبُ الله تعالى أمة محمد بالكون مع رجال غير موجودين، ودعوة مُترتبة ومُتوقفة عليهم وعلى تبليغهم ودعوتهم لها !! اللهم، صلّ على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

مناقشة قول الله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] :

إن قيل : ودليل آخر على النص من الله - سبحانه وتعالى -، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، فأطلق عدم العلم عند السائل مما يكشف عن إطلاق العلم عند المسؤول وهم أهل الذكر، إذ لا يكون عالماً مطلقاً وهو عاجز عن إجابة من لا يعلم مطلقاً، ولا أحد من غير المنصوص على علمه المطلق يُقطع بعلمه المطلق، فيتعين النص على العالم المطلق عن الله - عز وجل - وهو الإمام.

قلنا: قد فهمنا موضع السؤال، فتفهموا هداًنا الله وإياكم الجواب، الذي سندرجه من عدة توضيحات :

التوضيح الأول: في بيان معنى قول الله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ

لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] :

سياق الآية، وهو قول الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٣٤-٤٤] ، وقوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ، لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ، قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ، مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ، وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢-٧] ، وهذه الآيات لمن تأملها تقتضي حث الرسول ﷺ، لكفار قريش وغيرهم من الأعراب مسألة أهل الذكر (أهل الكتاب) الذين كانوا يستفتحون

عليهم -يستفتحون على كفار قريش - (ويفتخرون، ويتمدحون) بمعرفة أمور مستقبلية أخبرت بها كتبهم السماوية، فأراد الرسول ﷺ، أن يُخبرهم بصدق ظهور علامة وصفات النبوة فيه، على لسان من يُصدِّقه كفار قريش (أي على لسان أجبارة ورهبان وقساوسة أهل الكتاب)، فيكون المعنى: يا معشر من كفر بي ولم يُصدِّق بعلامة النبوة فيّ، يا معشر من لا يُصدِّق محمد بن عبد الله وما جاء به من أخبار ودلالات، يا معشر من لا يُصدِّق أهل الكتاب أجبارة ورهباناً وقساوسة، اسألوا من تُصدِّقونه دون من لا تُصدِّقونه، فاسألوا أهل الكتاب عن علامات نبيّ آخر الزمان، ورقة بن نوفل من النصراني الذين شهدوا نبوة الرسول ﷺ، وعبد الله بن سلام من اليهود الذين شهدوا نبوة الرسول ﷺ، وفي الأثر الذي رواه الإمام المرشد بالله ﷺ، بإسناده، «عن سلامة بن وقش البدري -رضوان الله عليه-، أنّه قال: «كَانَ لَنَا جَارٌ يَهُودِيٌّ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، قَالَ: فَخَرَجَ عَلَيْنَا يَوْمًا مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى وَقَفَ عَلَيَّ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ. قَالَ سَلَمَةُ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ أَحَدْتُ مَنْ فِيهِ سِنًا عَلَيَّ بُرْدَةٌ لِي مُصْطَجِعٌ فِيهَا بِفَنَاءِ أَهْلِي، فَذَكَرَ الْفِيَامَةَ وَالْبُعْثَ وَالْحِسَابَ وَالْمِيزَانَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ. قَالَ: فَقَالَ ذَلِكَ لِقَوْمِ أَهْلِ شِرْكَ أَصْحَابِ الْأَوْثَانِ الْأَتْرُونَ إِنْ بَعَثْنَا كَاتِبًا بَعْدَ الْمَوْتِ. فَقَالُوا لَهُ: وَيْحَكَ!! أَوْ تَرَى هَذَا كَاتِبًا أَنْ النَّاسَ يُبْعَثُونَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ إِلَى دَارٍ مِنْهَا جَنَّةٌ وَنَارٌ يُجْزَوْنَ فِيهَا بِأَعْمَالِهِمْ. قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ وَلَوْ دُونَ لَّهِ قِحْطَةٌ مِنْ تِلْكَ النَّارِ أَعْظَمُ تَنْوُرٍ فِي الدُّنْيَا يَحْمُونَهُ ثُمَّ يَطِينُونَ عَلَيْهِ، بِأَنْ يَنْجُوا مِنْ تِلْكَ النَّارِ عَدَاً. فَقَالُوا لَهُ: وَيْحَكَ يَا فُلَانُ! فَمَا آيَةُ ذَلِكَ؟. قَالَ: نَبِيٌّ مَبْعُوثٌ مِنْ نَحْوِ هَذِهِ الْبِلَادِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى مَكَّةَ وَالْيَمَنِ. قَالُوا: وَمَتَى يُرَى؟. قَالَ: فَتَنْظَرِ إِلَيَّ وَأَنَا مِنْ أَحَدِهِمْ سِنًا، قَالَ: إِنْ يَسْتَقْبِلُ هَذَا الْغُلَامُ عُمُرَهُ يَدْرِكُهُ. قَالَ سَلَمَةُ: فَوَاللَّهِ مَا ذَهَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ وَهُوَ حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَأَمَّنَّا بِهِ، (تأمل) وَكَفَرَ بِهِ بَغِيًّا وَحَسَدًا. قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: وَيْحَكَ يَا فُلَانُ! أَلَسْتَ الَّذِي قُلْتَ لَنَا فِيهِ مَا قُلْتَ؟. قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ بِهِ»، وقبل هذا وذاك تأمل قول الله تعالى تجده كما قلنا: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، نعم! فهذا وجهٌ يقضي به سياق الآية في معنى أهل الذكر ذكرناه لإنصاف النفس فيما تراه ممكناً في التأويل.

نعم ! ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن المخاطبين (لهذا الطرف من التأويل للآية) بقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا﴾ هم غير المسلمين، بل هو خطابٌ لأهل الكفر والشك والريب.

نعم ! وهناك وجهٌ (طرفٌ) آخر في تأويل أهل الذكر، وهو يعتمد على صلاحية هذا الجزئية من الآية، في خطاب المسلمين كما صلح في مخاطبة الكفار، وإنما قلنا: إنه قد يصلح أن يكون الخطاب موجهاً أيضاً للمسلمين، لإجماع أهل العلم على الاحتجاج بهذه الآية عند الحث على سؤال العلماء، فالخطاب يصلح خاصاً لغير المسلمين لمكان سياق الآية، ويصلح أن يكون عاماً للمسلمين للإجماع، والإجماع الذي نحكيه نابغٌ من عدم استنكار علماء الأمة على من استعمل هذه الآية للحث على طلب العلم من العلماء، ونابغٌ من سكوت أهل العلم أيضاً على معناه، والإجماع السكوتي يؤخذ به، ونابغٌ أيضاً من أنه لا تعارض عند التدقيق في تطبيق خطاب قرآني يخص أهل الكتاب، على أهل القبلة من المسلمين، وليس هذا بمطلق، إذ أن هناك آيات قرآنية خاص خطابها بطائفة من الطوائف لا تعمم على غيرهم من أهل القبلة أو غيرهم، مثال ذلك:

* مثال آياته تُخاطب غير أهل القبلة، ويجوز أن نصرف وجهها لمخاطبة أهل القبلة من المسلمين:

قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤]، فأصله يُخاطب غير أهل القبلة من أهل الكتاب والمشركين، وهو مع ذلك يُخاطب أهل القبلة ويُخاطب كل من منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسم الله (يُعبد الله فيها).

* مثال آياته تُخاطب غير أهل القبلة، ولا يجوز أن نصرف وجهها لغير أهلها الذين خاطبهم الله بها:

قول الله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ

بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿ [الأعراف: ١٦٣]، وفيها يُوجّه الرسول ﷺ السؤال إلى أبحار اليهود، فلا يصحّ أن يكون الخطاب جائزاً وجهه في حقّ المسلمين.

نعم ! خلاصة الإسهاب القريب، هو ألاّ يظنّ ظان أنّ هناك تعارضاً عندما نقول: إنّ الخطاب بالسؤال لأهل الذكر، موجه للكفار، وللمسلمين، فالكفار يسألون أهل الذكر (أهل الكتاب) المعاصرين للرسول ﷺ، والمسلمون يسألون أهل الذكر (وهم العلماء)، ولكن من من العلماء يُقدّمون عند المسألة؟، هل الفاضلون أم المفضولون؟، المتبعون أم التابعون؟ علماء آل رسول الله ﷺ، سادات بني الحسن والحسين، أم غيرهم من العلماء؟!، لا شك أنّ جواب العقل هو سؤال الفاضلين على المفضولين، والمتبعين على التابعين، هذا ما كان علينا بيانه في هذه النقطة، وخلاصتها أنّ الظاهر المشهور لمعنى هذه الآية هو القول الثاني، أي أنّ الذين حُثنا على سؤالهم هم أهل العلم من أهل القبلة المحمدية، وأهل العلم ليسوا إلاّ من اصطفاهم الله تعالى بلا شك، والله سبحانه وتعالى فقد اصطفى ذرية علي وفاطمة، ذرية الحسن والحسين، وأخبر أنّهم أهل بيت نبيّه، وأنّ العلم الصافي الصحيح لن يخرج من دائرة علمائهم، وليس كل العلماء العلويين الفاطميين نقول عنهم: إنّهم من أهل الذكر، بل نقول: إنّ أهل الذكر منهم هم الذين حافظوا على إجماعات سلفهم من سادات بني الحسن والحسين أصولاً، وفروعاً، وعلى نهجهم واصلوا المسير، فهؤلاء هم الأولي والأحقّ بالسؤال من غيرهم ممّن أثر غير طريق إجماع أهل البيت عليهم السلام، وإن كانوا من بني فاطمة، نعم ! ولم نذكر الوجه (الطرف) الأول من التأويل للآية، التي فيها أهل الذكر هم أهل الكتاب إلاّ للمذاكرة، ولما حتمه علينا النظر في سياق الآية، والله أعلم.

التوضيح الثاني: في بيان طبيعة وماهية سؤال أهل الذكر، وجوابهم:

لعل الجعفرية فهموا من مُطلق طلب السؤال من السائلين، مُطلق وجود وحضور الجواب عند أهل الذكر، أيّاً كان هذا السؤال؟!، سواء سأل السائل عن الأصول العقائدية والفقهية، أو سأل عن ذرّات الكون، وعدد الأعصاب في جسم الإنسان!!،

وكمية المواد والصخور على سطح القمر، وكيفية صنع الرؤوس النووية، وعدد الأسماك في البحار، وما تضمّر النفوس، وعن عدد الجن وأفعالهم وقت السؤال، وعن المسافات والاتجاهات بين البلدان الكثيرة الكبيرة، وأمثال هذه السؤالات العظام، فإن كان مُراد الجعفرية أن أهل الذكر في الآية يجب أن يُجيبوا على هذه الأسئلة المطلقة بإجاباتٍ مُطلقة، فقد كابروا، إذ رسول الله ﷺ وهو رسول الله أفضل الخلق أجمعين، لم يعرف طريق المدينة من مكة إلاّ بواسطة دليلٍ يعرف الطريق، وإن شئت قل: لم يعرف أفضل الطرق (التي يسلكها كي لا يتبعه كفار قريش) إلى المدينة إلاّ بدليل، فأين علم الرسول ﷺ المُطلق، الذي كان عليه به (بهذا العلم) أن يوجه ويُعلم مَنْ معه، لا أنهم هم مَنْ يُعلمه ويُرشده إلى الطريق!!، هذا قولٌ عظيم، ليس العقل يُصدّقه ولا يُقرّه، والعقل حجةٌ بإجماع المنصفين، ألا ترى -أخي في الله- نبي الله محمد ﷺ، عندما سأله قومه المسائل العظام الجسام: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبوعًا، أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا، أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَت عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَنَا بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا، أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرِفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٠-٩٣]، فانبهر رسول الله ﷺ من طلبهم، وأشار إلى أنه خارج عن يده، وليس هو من المُمكنات له (من تلقاء نفسه) كبشرٍ رسول.

نعم! والحق الذي ندين الله به، أن الأمر الذي حثّ الشارع أهل السؤال بالسؤال عنه في هذه الآية، هو ما يتعلّق بأمور دينهم، وما يُنجيهم يوم حشرهم، من العلوم الدينية الضرورية التي تمهّم المُكلفين وعليها يُسألون ويُحاسَبون، دون العلوم الدنيوية، فما كان من سؤال السائل من أمور الدين فإنّ علماء آل الرسول ﷺ سادات بني الحسن والحسين يُجيبون عليه، ولا يخفون عليهم وجهه أصولاً وفروعاً، ولديهم من العلم ما يكفي ويشفي بإذن الله تعالى، أليس عليّ بن أبي طالب عليه السلام، هو القائل: «سألوني قبل أن تفقدوني»، وأليس الإمام زيد بن علي عليه السلام هو القائل ورايات الجهاد ترفرف على رأسه في ميدان الجهاد: «معاشر الفقهاء، ويا أهل الحِجاء، أنا حجة الله عليكم، هذه يدي مع أيديكم، على

أن نُقيم حدود الله، ونعمل بكتاب الله، ونقسم بينكم فيئكم بالسوية، فأسألوني عن معالم دينكم، فإن لم أنبئكم بكل ما سألتكم عنه فولّوا من شئتم ممن علمتم أنه أعلم مني!، والله لقد علمت علم أبي علي بن الحسين، وعلم جدي الحسين بن علي، وعلم علي بن أبي طالب وصي رسول الله ﷺ وعيبة علمه، وإني لأعلم أهل بيتي، والله ما كذبتُ كذبة منذ عرفت يميني من شمالي، ولا انتهكت لله محرماً منذ عرفت أن الله يؤاخذني، هلمّوا فأسألوني»^(١)، وقال عليه السلام في خطبة أخرى: «سلوني، فوالله ما تسألوني عن حلالٍ وحرام، ومحكمٍ ومُتَشابه، وناسخٍ ومنسوخ، وأمثالٍ وقصصٍ، إلا أنبأتكم به، والله ما وقفتُ هذا الموقفَ إلا وأنا أعلم أهل بيتي بما تحتاج إليه هذه الأمة»^(٢)، وأليس الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو القائل مُحاطباً قاسم بن مسلم: «يا قاسم بن مسلم، ما يسرني أن الأمة اجتمعت عليّ فكانت كعلاقة سوطي هذا، وأني سُئلتُ عن بابٍ حلالٍ أو حرامٍ لم آتِ بالمرج منه. يا قاسم بن مسلم، إن أضلّ الناس من ادعى أمر هذه الأمة ثم يسأل عن بابٍ حلالٍ أو حرامٍ لم يأتِ بالمرج منه»^(٣)، وأليس المهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام هو القائل مُستحثاً طلاب العلم وأهله على السؤال: «قد عُفِن العلم في صدري، كما يعفن الخبز في الجرّة، إذا طُرِحَ بعضه على بعض في جرة ثم لم يُقلب»^(٤)، وأليس المهادي إلى الحق يحيى بن الحسين هو القائل مُحاطباً أهل دعوته، وهو ممسكُ المصحف الشريف: «بيني وبينكم هذا (يعني كتاب الله) آية آية، فإن خالفتُ ما فيه بحرف فلا طاعة لي عليكم، بل عليكم أن تُقاتلوني أنا»، وأليس الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة هو القائل مُستحثاً أشرف المدينة (الجعافرة مذهباً)، بقوله: «وبلغنا أنكم بدأتُم بداءةً جيدة، وفيها طيبها وشذاها، ونزهتها ومتعتها، ولكننا نخش الجفوة وقلّة المعرفة بسير الآباء، وعلوم السلف الصالح من الأئمة النجباء -سلام الله عليهم-. فلا

(١) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، قسم خطب ومقالات الإمام عليه السلام.

(٢) رواه أبو العباس الحسني في المصابيح.

(٣) رواه أبو العباس الحسني في المصابيح.

(٤) رواه الناطق بالحق الحسني في الإفادة في تاريخ الأئمة السادة.

تقع غفلة عن طلب العلم واقتباسه فإنَّ به يُستضاء في الظلمات، وتُحلُّ الشبهات، وتُتَكَ المشكلات، وتعلو الدرجات، ولو جاء من ناحيتكم إلينا من تكون له رغبة في العلم، وحرص في طلب الخير فلا ضير، وقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، [السيرة المنصورية الشريفة، لابن دعثم]،... إلخ، الأمثلة الدعوية التي حرص فيها سادات بني الحسن والحسين على أن يتواصلوا من خلالها مع أمة جدِّهم، وأن يمدوا إليهم طرف جبل النجاة، فعلماء آل رسول الله ﷺ حاضرون باذلون لأنفسهم لأهل السؤال عن الدين الحق القويم، والحمد لله.

التوضيح الثالث: في بيان أن ما استدلل به الجعفرية على صحة مذهبهم من الآية باطل:

وذلك أن هذه الآية التي احتجوا بها علينا، ومنها استنتجوا مطلق السؤال (أيًا كان)، ومطلق الإجابة (على السؤال)، سنحتج بها عليهم في هدم أصل نصِّهم المتسلسل الاثني عشري، إذ هذه الآية تُخبر أن المسئول باقٍ ما بقي السائل، وأن السائل متى ما أراد السؤال فإنَّ أهل الذكر (أهل البيت) يجب أن يكونوا موجودين، يُعاشيهم السائل ويُجالسهم، وإلا فكيف يسألهم وهم غائبون، وعليه فإنَّ الأمة المحمدية قد فقدت مصداق هذه الآية على شرط الجعفرية، إذ تمثل أهل البيت عندهم غائبٌ غير حاضرٍ للسؤال، فضلاً عن الإجابة، فهل القرآن -معشر الجعفرية- خاصٌّ بأولئك المسلمين المعاصرين لما قبل عصر الغيبة، المعاصرين لأئمة الجعفرية الأحد عشر غير الغائبين عن أهل أزمانهم، ونحنُ يا مَنْ أتينا بعد عصر الغيبة لا يشملنا خطاب القرآن ولا يخصنا، إذ قد أمرنا بسؤال العدم (فالغائب بهذه الغيبة الجعفرية في حكم العدم)، أمرنا بسؤال أهل الذكر (على شرط الجعفرية)، ثم لا نجدُ أهلاً نسألهم، بل إن شيعتنا الغائب لم يجدوا له أثراً حتى يسألوه.

نعم ! خلاصة الإلزام، أن قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الحل: ٤٣]، تلزّم وجود المسئول حاضراً ظاهراً غير غائب، لكي يتمكن الناس من تنفيذ أمر الله تعالى، الذي أمرهم من خلاله بسؤال أهل الذكر، وهذا الحال مُتَّفَعٌ على شرط الجعفرية من عام المائتين والستين للهجرة إلى عام الناس هذا، فالسائلون موجودون، (ونحن منهم)، وأهل الذكر على شرط الجعفرية (غير موجودين)، فمن يسأل السائل يا ترى؟! .

التوضيح الرابع: في بيان أن ما ذهب إليه الشيعة الزيدية في أهل الذكر هو

الحق بإذن الله:

الإنسان عقلٌ وجسد، والإنسان متى ما سخر عقله لمعرفة الصواب من الخطأ، المعقول من اللامعقول، فقد استفاد من عقله واستفاد عقله منه، ومن جعل عقله يسبح وبهمٍ وراء الأوهام والهواجس والنصوص الروائية الغريبة (التي قد تستهجنها النفس من أول وهلة ونظرة)، فهذا لم يستفد من عقله، ولا عقله استفاد منه، الزيدية وقفت في نظرتها إلى (أهل الذكر) في الآية، إلى نظرة وسطية بين الغلو والتفريط، فأما المغالون فقالوا: إن (أهل الذكر) هؤلاء هم بشرٌ يعلمون جميع العلوم، يعلمون جميع ما يُسألون عنه، مما هو في البر أو في البحر أو في الجو، مُلّمون بجميع التخصصات العلمية والدينية، وأما المُفَرِّطون فقالوا: إن أهل الذكر هم العلماء سواء كانوا من الفاضلين أو المفضولين، وهذا القول يجعل كل فرقة من المذاهب الإسلامية المختلفة، تقول: إن أهل الذكر هم علماء مذاهبهم، فالإباضية يقولون: إن أهل الذكر هم علماء الإباضية، والفرقة السنية يقولون: إن أهل الذكر هم علماء السلفية، والأشاعرة يقولون: إن أهل الذكر هم علماء الأشاعرة، ومنه -أخي الباحث الحصيف- فإن أصحاب القول الأخير قد ميّعوا قول الله تعالى في الآية، وأهموا طريق الوصول إليه، وصعبوه، إذ يستحيل أن يكون جميع علماء هؤلاء الفرق المتخالفة هم أهل الذكر وأهل الحق الذين أخبر الله بلزوم سؤالهم؛ لأن الله لا يأمر إلا بسؤال أهل حقٍّ وصدقٍ واتّباع. فجاءت الزيدية في منتصف هؤلاء وهؤلاء،

وقالت: إنَّ أهل الذِّكر لا يُعالي فيهم ولا في علومهم، فعلموهم علوم الكتاب والسنة، العلوم التي يحتاجها المكلف، الضرورية دون الزائدة الدنيوية، فلا أهل الذِّكر يجب أن يكونوا مُحيطين بعالم الأفلاك والنجوم والذرات، ولا يجب أن يكونوا عابرةً في الطب والفيزياء والكيمياء والصناعات الحديثة، بل يكون عندهم القدر الذي يحتاجه المكلف في أمور دينه، يكون عندهم القدر الذي سيسأل الله المكلفين عنه يوم القيامة، فالشخص منّا متى جهل أمور الصلاة حاسبه الله على ذلك، والرَّجل منّا متى جهل في علوم الطب والفلك لم يُحاسبه الله على ذلك، وعُلماء الدِّين إنَّما يُسألون عن الدِّين ورأي الدِّين، ولا يُسألون عن غيره من العلوم الدنيوية كما قد تحشُر ذلك الجعفرية، والله المستعان.

نعم! كما أنَّ الزيدية لم ينقطع وجود علمائها علماء آل رسول الله ﷺ، من موت رسول الله ﷺ إلى يوم النَّاس هذا، فهم يشغلون حيزاً من هذا الكون، يُخالطون النَّاس، ويُجاهدون، ويُدرِّسون، ويؤلِّفون المصنِّفات الرائقات، ويُنظرون، ويُجادلون، ويسعون في نشر دعواتهم وكتبهم إلى أقصى البلدان، إقامة للحجة، محجة بيضاء لا دغل فيها ولا وغل، بينما الجعفرية أفلوا باب سؤال بقية أهل البيت المهدي ابن الحسن العسكري، فلا مسؤل من أهل الذِّكر يجده السائل المتحير، ولا حجة تُقام منه على العباد، فهذا -أخي الباحث- المُنصف ما نريد إيصاله لك بأنَّ العقل إذا انجرَّ وراء روايات ونصوص روائية بلا تفهّم وتعقل وتروّي وتدبّر وتأمل وتفهم فسوف يضرَّ صاحبه لا محالة، نعم! وفي مُقابل الغلو الجعفري لم تفرط الزيدية في (من هم أهل الذِّكر هؤلاء)؟، إذ لم تقل: إنَّهم علماء العامة من أيِّ مذهب كانوا، بل قالت: هم علماء متبوعون فاضلون، هم جزءٌ مُكَمَّل لجريان سفينة نوح في هذه الأمة، فالالتحاق بركبهم هو الأقبَل والألزم، لقول الله والرسول ﷺ الذي يضمن بقاء عصابة عليوية فاطمية متمسكة بأصول وإجماعات سابقهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وليس لهذا التمسك أصلٌ عند غير علماء الزيدية الفاطميين.

مناقشة قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] :

إن قيل : ودليل آخر على النص من الله سبحانه وتعالى، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، فصَّحَّح الله تعالى بوجود هَادٍ لكل قوم، وأطلق الإهداء، ولا أحد من غير المنصوص على كونه هادياً مطلقاً يُقطع بأنه كذلك، فيتعين النص على الهادي المطلق لكل قوم عن الله - عز وجل -، وهو الإمام.

قلنا: قد فهمنا موضع السؤال، فتفهموا -هدانا الله وإياكم- الجواب، الذي سندرجه من عدة توضيحات :

التوضيح الأول: في بيان معنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]:

وفيه اعلم -هدانا الله وإياك-، أن حديث رسول الله ﷺ، يُصدِّق كتاب الله تعالى، وكتاب الله لا يردُّ على صحيح حديث رسول الله ﷺ، والله تعالى فأرحم الرَّاحمين، أراد أن يكون محمد بن عبد الله ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، فلا نبي ولا رسول بعده ﷺ، والله بنظرة الرحمة للعباد، لم يُرد انقطاع سُبُل الهداية عن العباد، وهو بسابق علمه، يعلم أن أمة محمد ﷺ ستختلف، وتفترق في كتاب الله تعالى، بالتأويل، واختلاف الفهم والتفسير، وستفترق في حديث رسول الله ﷺ بالإثبات والإنكار، فأراد -جلَّ جلاله- ألا تنقطع سُبُل الهداية عن العباد لحظة واحدة، ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فحثَّ رسوله الكريم ﷺ، على أن يُخبر النَّاسَ ويدلِّمهم على طريق ينتهجونه من بعده لن يضلُّوا به أبداً، فحثَّ الرسول ﷺ النَّاسَ على الاقتداء والاتباع والانقياد لأهل بيته، سادات بني الحسن والحسين، وأخبر أن الحقَّ فيهم ومنهم، ولن يخرج من دائرة علمائهم المُتمسِّكين بأصل كتاب الله تعالى، وصحيح سنة الرسول ﷺ، وإجماعات سلفهم من بني فاطمة الكرام، فقال الله تعالى للرسول: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ أي

مُبَلِّغ، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، يهدي الناس إلى ما بلَّغته - يا محمَّد - ونشرته وأصلَّته، والزيدية فتقول: إنَّ المُبلِّغ رسول الله ﷺ، وإنَّ هُداةَ الأَقوم هم علماء وأئمَّة آل رسول الله ﷺ، إذ لم يخلُ زمان من الأزمنة من هدايتهم، ولم يمرَّ على قومٍ من الأَقوم زمنٌ لم يكن لُعلماء آل رسول الله ﷺ، سادات بني الحسن والحسين، وجودٌ وأثرٌ في الدَّعوة وهداية من حولهم، أو من طلبهم واستغاث بهم، فهذه الآية مُنطبقة على مذهب الزيدية، مُنتقضة على مذهب الجعفرية (كما سيأتي بيانه)، ويشهدُ له حديثنا وحديث الجعفرية، أقوال أئمتنا، وأقوال أئمة الجعفرية (الذي هم أئمتنا دونهم عند التحقيق)، فروى الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري الحسني عليه السلام، بإسناده، جواب الإمام زيد بن علي عليه السلام على نفر من أهل الكوفة، منه: «ويحكُم! أما علمتم أنَّه ليس من قرن تمشون إلاَّ بعث الله عز وجل منَّا رجلًا، أو خرَّج منَّا رجلٌ حُجةً على ذلك القرن، علِّمه من علم وجهله من جهل»، قلتُ: وبعث الله تعالى هو إذنه وإرادته، تتابع الهداة في كلِّ زمان. قلتُ: وقوله: «علِّمه من علم»، أي وقف عليه وعاشه، وانصوى تحت جناحه، وعرف جهته ومكانه، «وجهله من جهل»، هم من لم يُجهدوا أنفسهم في السؤال عن أعلام ومذهب آل الرسول، إذ طالب الحقُّ مُجتهدٌ في إصابته، ولو لم يكن سلمان الفارسي مُجتهدًا في طلب الحق، لما قطع آلاف الفراسخ ليقف على شخص الرِّسول ﷺ.

نعم! وليس قول الإمام زيد بن علي القريب ينطبق على ما ذهبَت إليه الجعفرية، لأنَّ إمامهم اليوم لا يعلم مكانه عالم، ويجهل مكانه كلُّ جاهل، فلا يُعرف له مكان أو بلاد أو مسجد أو دَّعوة، فالهداة الذين أخبر الله تعالى عنهم لن يكونوا هُداةً ومُبلِّغين لشريعة سيِّد المرسلين، إلاَّ وهم ظاهرون غير غائبين، لهم مكان معلومٌ بعينه عند البعض المجتهد في معرفة الحق، ومجهولٌ عند من لم يُجهد نفسه معرفة الحق وما أخبرت به آيات الكتاب، ودلَّت عليه صحاح الأحاديث، ويشهدُ لقولنا القريب هذا، ما روتهُ الجعفرية عن أئمتهم المعصومين، فيروي العلامة المجلسي: أنَّ الإمام الصادق عليه السلام، قال: «مَن ماتَ وليسَ عليه إمامٌ حيٌّ [تأمل] ظاهرٌ! ماتَ ميتةً جاهليَّة، قيل: إمامٌ حيٌّ؟ قال: إمامٌ حيٌّ، إمامٌ

حَيٍّ»^(١)، قلت: تأمل كيف أطلق الإمام الصادق عليه السلام صفة الظهور على الأئمة الهداة، فالصادق عليه السلام يعني حقاً أنّ الهداية لا تتحقق مع الغيبة والغياب، فالظهور شرط الهداية وتبليغ الرسالة.

نعم! وجاء في (علل الشرائع): «عن يعقوب السراج قال: قلت لأبي عبد الله: تخلو الأرض من عالمٍ منكم حيٍّ [تأمل] ظاهر! تفزع إليه الناس في حلالهم وحرامهم؟ فقال: «لا، إذاً لا يُعبد الله -يا أبا يوسف-»^(٢)، قلت: وكذلك نقول: إن الهداة متى كانوا غائبين لم ولن يُعبد الله حقاً حقاً، وروى الشيخ المفيد في (الاختصاص): «عن عمر بن يزيد، عن أبي الحسن الأول، قال: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية، إمام حيٍّ [تأمل] يُعرف!، فقلت: لم أسمع أباك يذكر هذا، يعني إماماً حياً، فقال: قد والله قال ذلك رسول الله: من مات وكليس له [تأمل] إمام يسمع له ويطيع! مات ميتة جاهلية»^(٣)، وهنا شرط الظهور في الهداة ظاهر، لأن الغائب لا يُعرف، ومن لا يُعرف له أثر أو دعوة، لم يُرج منه هداية، ثم كيف نسمع ونطيع من هو غائب؟! فهذه أدلة على استحالة اجتماع الهداية من الشخص مع الغياب المفرط الطويل منه. نعم! وروى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده، عن الصادق عليه السلام أنه قال: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام، كيما إن زاد المؤمنون شيئاً ردهم، وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم»^(٤)، قلت: ولكن الأئمة الهداة لا يكونون كذلك، أي يردون ما زاده المسلمون على كتاب الله وسنة رسول الله، ويؤمنون ما أنقصه المسلمون منها، إلا متى كانوا ظاهرين مُعاشين مُحالطين لهؤلاء المسلمين، إذ أنّ هادي الجعفرية اليوم (ومن ألف ومات سنة تقريباً)، لم يرد ما زاده المسلمون، ولم يتم ما أنقصه المسلمون، فأبي حجّة في ذلك؟!، وأي انطباق تدعيه الجعفرية لهذه الآية على رأيهم ومذهبهم وأئمتهم، والله المستعان.

(١) بحار الأنوار: ٢٣/٩١.

(٢) علل الشرائع: ٧٦.

(٣) الاختصاص: ٢٦٩.

(٤) أصول الكافي: ١/١٧٨.

التوضيح الثاني: في مُعَارَضَةِ الآيَةِ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ١٠٧]،

لمذهب الجعفرية في الإمامة والنص:

الآية تُخْبِرُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، هُوَ الْمُبَلِّغُ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الْهُدَايَةَ لِهَذَا التَّبْلِيغِ مُهَمَّةُ الْهُدَاةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ، فَالْإِمَامُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُوَ الْهَادِي لِلْقَوْمِ الْمُعَاَصِرِينَ لَهُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْهَادِي لِلْقَوْمِ الْمُعَاَصِرِينَ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ مَعَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَعَ بَقِيَّةِ أُمَّةِ الْجَعْفَرِيَّةِ إِلَى الْمَهْدِيِّ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ فَإِنَّ الْأَقْوَامَ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ لَمْ تَحْصُلْ لَهُمْ أَيُّ هِدَايَةٍ مِنْهُ (وهو الهادي المُكَلَّفُ نَصًّا بِالْهُدَايَةِ عَلَى شَرْطِ الْجَعْفَرِيَّةِ)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ فَائِدَةَ الْآيَةِ وَإِخْبَارَ اللَّهِ قَدْ انْقَطَعَ!!، وَسِيَاقُ الْآيَةِ يَقْتَضِي الْإِطْلَاقَ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هُنَاكَ مِائَاتِ الْأَقْوَامِ الَّذِينَ عَاشُوا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا، فَمَنْ هُمْ هُدَاةَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ؟! ثَمَّ أَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ (كَمَا أَظْهَرَتِ الرِّوَايَاتُ الْجَعْفَرِيَّةُ الْقَرِيبَةُ)، أَنْ يَكُونَ هُدَاةَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ لَهُمْ مَكَانٌ مَعْلُومٌ عَلَى وَجْهِ الْبَسِيطَةِ، لِيَتَحَقَّقَ شَرْطُ الْهُدَايَةِ!؟.

نعم! ومنه أخي الكريم، لاشك أنك قد وقفت على مغزى كلامنا هنا، من ردّ هذه الآية على عقيدة الجعفرية النصية على الأئمة، لانقطاع هدايتهم عن هداية الأقوام، فأما على شرط الزيدية فعلماء آل رسول الله أئمة أو مُقْتَصِدِينَ يَسْعُونَ جَهْدَهُمْ (كما كان الإمام علي عليه السلام، يسعى جهده)، لإيصال الحق إلى طالبيه، وللإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة في هذا المعنى كلام نفيس، إذ قال عليه السلام: «فَأخْبِرِ [الرَسُولَ ﷺ] أَنَّ الْوَلِيَّ الْمُوَكَّلَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يُعَلِّنُ الْحَقَّ، وَيُنَوِّرُهُ، فَهَلْ يُنَوِّرُهُ إِلَّا وَهُوَ حَاضِرٌ غَيْرٌ غَائِبٌ؟! مُقَاوِمٌ غَيْرٌ هَارِبٌ! يَرُدُّ أَهْلَ الْبِدْعِ بِالْبُرْهَانِ، وَأَهْلَ السُّطُورَةِ بِالسِّيفِ وَالسِّنَانِ؟! وَلَا فَرَضَ عَلَى الْقَائِمِ أَنْ يَقَهَرَ الْخَلْقَ، وَأَنْ يَمْلِكَ الْأَرْضَ، وَإِنَّمَا فَرَضُهُ إِبْلَاءُ الْعُذْرَةِ فِي إِعْرَازِ دِينِ اللَّهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، فَقَدْ يُعْبَدُ اللَّهُ تَعَالَى بِبَدَلِ الْجُهْدِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي

إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ، وَصَلَاحِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا تَوَارَى عَنِ الْأُمَّةِ، وَغَابَ عَنِ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، كَانَتْ لَهُمُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ!!، أَمَّا أَوْلِيَآؤُهُ فَيَقُولُونَ: لَوْ أَتَيْتَ لَفَعَلْنَا وَصَنَعْنَا وَبَدَلْنَا أَرْوَاحَنَا وَأَمْوَالَنَا، وَأَمَّا أَعْدَاؤُهُ فَيَقُولُونَ: لَوْ ظَهَرَتْ حُجَّةُ اللَّهِ لَأَطَعْنَا»، اهـ كلامه عليه السلام ..

فائدة أخرى من الآية:

وهي أنّ في الآية دلالة على أنّ أعداد الأئمة غير محدودين، ولا معدودين، كما ذهبَت إليه الجعفرية، لأننا متى عددنا الأقوام من زمن الرسول صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا، لوجدناهم يزيدون على العشرين، ونعني بالأقوام الأجيال (الفترة الحياتية المتوسطة التي يعيشها الرجل، أي كلّ خمسين عاماً تقريباً)، فلو قسّمنا الفترات الماضية خمسين عاماً خمسين عاماً، لزداد عدد الأقوام عن الخمسة والعشرين قوماً، وليس هذا بحسابٍ دقيق، وليس عليه يُعتمد في تحديد أعداد الأقوام من زمن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا، إلاّ أنّه يُعطي تصوّراً بسيطاً على وجود أكثر من اثني عشر قوماً قد مرّت على المسلمين من زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، إن قيل: على أي أساسٍ بنيتُم هذا؟! قلنا: علي عليه السلام كان الهادي لقومه، والحسن عليه السلام كان الهادي لقوم غير قوم أمير المؤمنين عليه السلام، والحسين عليه السلام كان الهادي لقوم غير قوم أخيه الحسن عليه السلام، وزين العابدين عليه السلام كان الهادي لقوم غير قوم أبي عبد الله الحسين، والباقر كان الهادي لقوم غير قوم أبيه زين العابدين، والصادق عليه السلام كان الهادي لقوم غير قوم أبيه الباقر،....، والحسن العسكري كان الهادي لقوم غير قوم أبيه علي الهادي، ومحمد المهدي كان الهادي لقوم غير قوم أبيه الحسن العسكري.

نعم! والقرآن أخبر أنّ لكلّ قومٍ هادٍ، والهادي قلنا: شرطه الظهور ليكون هادياً، فما حال القوم الذين أتوا بعد القوم الذين عاصرهم المهدي الجعفري (في بداية إمامته)، القوم الذين عاشوا في القرن الخامس من هو الهادي لهم؟! والقوم الذين في أواخر القرن الخامس من هو الهادي لهم؟! والقوم الذين في أواخر القرن السادس من هو الهادي لهم؟! والقوم الذين في أواخر القرن السادس من هو الهادي لهم، وهكذا؟! فالقرآن

أخبر أن لكل قوم هادياً، وهذا يعني أن هناك امتداداً لخط سير الإمامة بامتداد عدد الأقوام إلى آخر الزمان، وهذا هو قول الزيدية المرّضية، فكما كان هادي القوم في منتصف القرن الأول الهجري هو علي بن أبي طالب، وهاذي القوم منتصف القرن الثاني الهجري هو جعفر الصادق، وقوم علي عليه السلام غير قوم الصادق عليه السلام، وهاذي في منتصف القرن الأول، هو غير الهادي في منتصف القرن الثاني، فإن الهادي في منتصف القرن السادس الهجري هو غير الهادي في منتصف القرن الثالث، وكذلك قوم الهادي لمنتصف القرن الثالث، غير قوم الهادي لمنتصف القرن السادس، وعليه فلكل قوم هادٍ غير الذي قبله، خصوصاً إذا طالت المدّة وتباعدت، فهناك علاقة طردية، إذ كلما تقدّم الزمان، زاد عدد الأقوام، وكلما زاد عدد الأقوام، زاد عدد الهداة، إلى أن يأتي آخر الزمان فيكون قومه آخر الأقوام، ويكون المهدي محمد بن عبد الله هو آخر الهداة، ومنه -أخي في الله- فإننا نشدد عليك المسألة أن تتأمل ما أوردناه فيه فائدة غير خافية، وباستلهاها تسقط هذه الآية ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، النص على الأئمة المحدود بالأرقام، فلا الأئمة سبعة، ولا الأئمة تسعة، ولا الأئمة اثنا عشر، ولا الأئمة مائة أو مائتان، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

مناقشة قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]:

إن قيل: ودليل آخر على النص من الله سبحانه وتعالى، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فقرن طاعة أولي الأمر بطاعة رسول الله مطلقاً، وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجباً مطلقاً فطاعة أولي الأمر كذلك، ولا أحد من غير المنصوص على وجوب طاعته مطلقاً تجب طاعته مطلقاً، فيتعين النص على من تجب طاعتهم مطلقاً وهم الأئمة.

قلنا: ليس الأمر كما ذهبَ إليه -أخي الجعفري- من لزوم الطاعة المطلقة لأولي الأمر في الآية لاقتران ذكر طاعتهم بطاعة الله والرسول ﷺ، وبالتالي نستنتج من هذا عصمتهم، ولو كان ذلك كذلك لثلث الله بهم عندما قال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فذكر الله -جل جلاله-، نفسه ورسوله، ولم يذكر ولاية الأمر، وعليه لو كان أولو الأمر فعلاً لهم طاعة مطلقة تقضي عصمتهم، أو تحديد أشخاصهم وأسماؤهم (بالنص)، لثلث الله تعالى بهم، وأمر الناس متى ما تنازعوا أن يردوا الأمر إلى كتاب الله تعالى، وإلى سنة الرسول ﷺ، وإلى الأئمة المسماين المحددين المعصومين (أئمة الجعفرية، أولي الأمر)، ولعل سائلاً يسأل فيقول: فمن هم أولو الأمر في الآية؟! وما حال أولي الأمر هؤلاء هل هم معصومون أم غير ذلك؟! فإن كانوا معصومين فلماذا لم يحث الله تعالى على الرد إليهم عند التنازع، كما حث على الرد إليه وإلى رسوله؟! وإن كانوا غير معصومين فبينوا لنا ذلك؟!، وجواباً على هذا كله نقول: اعلم -رحمنا ورحمك الله تعالى-، أن أولي الأمر في الآية، هم الأئمة العلماء، وليس كل العلماء حث الله على طاعتهم، إذ لم يحث الله تعالى ورسوله، على طاعة أئمة العلم على سبيل الجزم بصحة المنهج، إلا أن يكونوا من أهل بيت رسوله، قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»، وقال ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى»، فهذا حث من الله ورسوله ﷺ ودلالة على أن أئمة العلم من أهل هذا البيت الفاطمي الحسيني والحسيني، لن يخالفوا منهج الله، ولا منهج رسوله، والله تعالى في الآية قد حث على طاعة أناس قرن صحة طاعتهم ودعوتهم بطاعة الله ومنهجه، وطاعة رسول الله ﷺ ومنهجه، فقال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فأولو الأمر هؤلاء يجب أن يكونوا مرضيين عند الله تعالى، ونحن نقول: إنه لا مرضي بجزم وعزم إلا من أخبر عنهم الله ورسوله أن الحق لن يخرج عنهم (وهم أهل البيت)، وأن إجماعاتهم حجة الحجاج، فمتى كان الإمام العالم من

بني الحسن والحسين مُقتدياً بالكتاب، وصحيح قول الرسول، وثابت فعل علي بن أبي طالب، وابنيه الحسنين، وسادات بني الحسن والحسين السلف السابقين، كان هذا الإمام هو ولي الأمر المقرونة طاعته بطاعة الله وطاعة الرسول ﷺ في الآية.

نعم! ولا نُسلم للجعفرية أن ولاة الأمر في الآية أشخاص مَنصوص عليهم معصومون، لأن آخر الآية يُفسر أولها، فالآية تُخبر أن هناك أموراً إن تنازع حولها المسلمون وجب عليهم ردّ الخلاف والحكم إلى الله تعالى، وإلى رسوله، ولكن ما هي هذه الأمور التي تقصدها الآية (الأمور محلّ التنازع من الناس)، خصوصاً والآية تحت على الطاعة، فهي في الأمانة أوضح وأليق بدليل الحث على طاعة أولي الأمر؟.

نعم! فما هي الأمور التي يُمكن أن يتنازع الناس حولها مما يخص أمر الإمامة والأمانة؟! ليس إلا صلاحية الإمام القائم (ولي الأمر) من عدمه، فالبعض قد يرى أن الإمام القائم من بني فاطمة ليس مُستحقاً وليس أهلاً للقيام، إمّا لنقص علمه عن القدر الواجب توفّره في الإمام، وإمّا لسوء سيرته، وإمّا لعدم حنكته وقلة تدبيره، وأمثال هذه الجرائح التي قد تُوجّه للإمام الفاطمي الحسني أو الحسيني القائم، وهُنا بحث الله المؤمنين على تحكيم كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، فيما اختلفوا فيه من حال هذا الإمام (ولي الأمر)، وهُنا تأمل كيف أن الله لم يُثلث بوجوب الردّ إلى الله وإلى الرسول وإلى ولي الأمر في الآية، فعند التأمل ستجد أن ولي الأمر نفسه هو المراد في الآية بمحلّ تنازع المؤمنين حوله، ومتى كان هو محلّ التنازع لم يصح أن يأمر الله تعالى بالردّ إليه، بل أمر بالرد إلى كتابه الكريم، وإلى سنة نبيه الكريم ﷺ، وعرض حال ولي الأمر هذا على الكتاب والسنة، فإن أقرّاه كان هو الإمام، وإلا لم يكن إماماً مفروضاً طاعته، ومنه -أخي في الله- ستعرف أن حال أولي الأمر هؤلاء حال البشر العاديين غير المعصومين، الذين يُقومهم الكتاب والسنة، وهما (الكتاب والسنة) المسئولان عن تثبيتها أو خلعهما، إن قيل: فما يمنع أن تكون الأمور المتنازع حولها التي ذكّرتها الآية، هي أمور دنيوية أو دينية، كالخلاف حول مسائل الأحكام والعقائد؟! قلنا: لو كان الأمر كما قلتم، لأمر الله بالردّ إلى ولاة الأمر أيضاً والنزول عند حكمهم، لأنّ حالهم سيكون مرضياً عند الله تعالى، ورضاه عنهم

لعدم اعتراض أحدٍ على إمامتهم بوجه حقّ، ولن يصلوا إلى ولاية الأمر إلا بالعلم الغزير، والعمل الجهد في مرضاة الله تعالى، وللزيدية في ولي الأمر الفاطمي الحسيني أو الحسيني شروطٌ عسرةٌ فيها من الثبوت ما يشهد له الكتاب وصحيح السنّة، فهؤلاء الأئمّة (ولاية الأمر) قادرون على استنباط الحكم من الكتاب وصحيح السنّة، فالردّ إليهم في مثل هذه التنازعات واجب، ألا ترى الله تعالى يحثّ إلى الرجوع إليهم في الأمور الدينية والدنيوية المتنازع حولها في قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، فالحث بالرجوع إلى أولي الأمر في الآية القريبة، تعني فيما تنازع فيه المسلمون، أو اشتبه عليهم أثره من أمور الدين والدنيا، فحثّ الله على الرجوع إلى الرسول ﷺ، وإلى أولي الأمر (أئمة أهل البيت، سادات بني الحسن والحسين)، وخلاصة الإلزام السابق: هو أنّ ولاية الأمر الذين حثنا الله على طاعتهم في الآية محلّ النقاش، طاعتهم مقيّدةً بشهادة الكتاب والسنّة لفعلهم وحالهم، فمتى أقرهم الكتاب والسنّة كانوا أئمّة الناس وأمراءهم، ومتى اعترض عليهم الكتاب والسنّة لم يكونوا من الإمامة في شيء، وهذا الشرط من الله تعالى يجعلنا نجزم أنّ حال ولاية الأمر هؤلاء، حال البشر العاديين غير المعصومين، إذ لو كانوا معصومين، فهم منصوصٌ عليهم، ولو كانوا معصومين ومنصوصاً عليهم لكانوا قطعاً في جميع أحوالهم مع الكتاب وصحيح السنّة، ومتى كانوا في جميع أحوالهم مع الكتاب وصحيح السنّة، وجب الردّ إليهم فيما تنازع فيه المسلمون من أمور، والله تعالى لم يذكر وجوب الردّ إليهم في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومنه فلا عصمة لأولي الأمر (الأئمّة الفاطميين القائمين)، نعم! وفائدة أخرى في عدم عصمة، وبالتالي عدم النصّ (الجعفري) على أولي الأمر في الآية: هو أنّ الآية لو أتت بصيغة الأمر الوجوبي المطلق في كلّ الأحوال بطاعة ولاية الأمر لكانت الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ» [النساء: ٥٩]، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ فيه طاعة الله واجبةٌ مطلقاً، أتت بصيغة الأمر، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فيه طاعة الرسول

واجبة مطلقاً، أت بصيغة الأمر، ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ فيه طاعة أولى الأمر واجبة، ولكنها مشروطة، بأن يُصححها الكتاب والسنة (وتقدّم قريباً الكلام على الولاية الخاضعة للكتاب والسنة وعلاقة النص والعصمة بها)، فمتى صحّح الكتاب والسنة ولاية الإمام الفاطمي القائم بالكتاب والسنة كانت طاعته واجبة، ومتى أداناه لم يكن بواجب الطاعة. إن قيل: لماذا حكمتُم بالطاعة الواجبة المطلقة غير المشروطة في حقّ الله والرسول، دون ولاة الأمر، مع أنّ (أولي الأمر) سُبقت بحرف عطف، والمعطوف والمعطوف عليه لها نفس الحكم؟ قلنا: سبب الشرط في طاعة أولى الأمر بالخضوع لحكم الكتاب والسنة، سببان اثنان: الأوّل: أنّ الآية جاءت بصيغة الأمر الإلزامي المطلق الموجب للطاعة في حقّ الله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾، وجاءت بصيغة الأمر الإلزامي المطلق للطاعة في حقّ الرسول ﷺ ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وأفاد الإطلاق للطاعة في حقّ الله والرسول، تخصيص طاعتهما بفعل الأمر المباشر، وهو كلمة ﴿أَطِيعُوا﴾، كما أفاد طاعتها الطاعة المطلقة الإلزامية غير المشروطة، الأمر بالردّ إليهم ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وبعد الردّ إليهما، يكون طاعتها فيما حكما به، وهذه القرائن كلّها تعني الطاعة المطلقة غير المشروطة في حقّ الله والرسول ﷺ، وهي التي تعني العصمة حقّاً حقّاً، أمّا (أولو الأمر) في الآية فإنّها خلّت عن الأمر المباشر بالطاعة، كلمة (أَطِيعُوا)، وإنّما ألحقت بحرف العطف (و)، ثمّ تحقّق الشرط في تقويم الكتاب لهم، وعدم الحكم بالطاعة المطلقة، في عدم حثّ الله تعالى على طاعتهم والردّ إليهم فيما تنازع فيه الناس من أمر (صحّة إمامتهم كما تقدّم)، فلم يقل الله تعالى بطاعة هم مطلقه غير مشروطة بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، تنبيه هذا الكلام كلّه يخصّ الأمور المتنازع فيها حول ولاة الأمر أنفسهم، وهل تجب طاعتهم، أم لا (فهو في الأمانة والإمامة).

السؤال الموجه للجعفرية: لماذا لم يثبث الله بوجوب الردّ إلى أولى الأمر في الآية، كما أمر بالردّ إليه وإلى رسوله ﷺ، خصوصاً مع إثباتكم وقولكم بعدم مفارقة أئمتكم لحكم الله وحكم الرسول طرفة عين؟! ولماذا اقتضت الحكمة الإلهية البلاغية أن لا يسبق الحث على طاعة أولى الأمر، بصيغة الأمر المباشر «وأطيعوا»؟!؟

* فائدة مهمة حول أولي الأمر في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهٖ وَكَوْرَدُوْهُ إِلَى الرَّسُوْلِ وَإِلَىٰ أَوْلِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُوْنَهُ مِنْهُمْ وَكَوْلًا فُضِّلَ اللّٰهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيْلًا﴾ [النساء: ٨٣]:

هذه الآية تشهد تماماً لعقيدة الزيدية في أهل البيت عليهم السلام، وأن اصطفاء الله تعالى لهم (لجميع ذرية الحسن والحسين) كان جليلاً، اصطفاءً وهم في أصلاب آبائهم، فمنهم بعد أن يجر جوا إلى هذه الدنيا من يكون ظالماً لنفسه، وإنما سُمي بالظالم لنفسه، لأنه ظلم نفسه حظها، وأنزلها غير المنزل الذي أنزلها الله إياه، وهؤلاء هم العصاة من بني فاطمة، ومن بدل منهج الكتاب والسنة وإجماعات سلفه من أهل البيت المعصومة عن مخالفة الكتاب العزيز، ومن الفاطميين الحسينيين والحسينيين من هو مقتصد عابد زاهد محيي الليل بالعبادة، والنهار بالزهد وأعمال الفلاح، ومن الفاطميين سابق بالخيرات عالم عامل عابد مجاهد أمر بالمعروف وناه عن المنكر، وهذا كله من قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللّٰهُ ذَلِكِ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيْرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، كما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بقوله: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى»، حث صلى الله عليه وآله وسلم على التمسك بالمقتصدين حقاً حقاً من بني فاطمة (المتابعين لإجماعات أسلافهم من بني فاطمة التي لن تخالف الكتاب)، وحث على التمسك بالسابقين بالخيرات حقاً حقاً الأئمة الهداة (المتابعين لإجماعات أسلافهم من بني فاطمة التي لن تخالف الكتاب)، فمن أمرنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسك بهم، والركوب في سفينتهم، هم أهل العلم من المقتصدين، وأهل السبق الأئمة الهداة من بني الحسن والحسين، دون الظالمين لأنفسهم، لأن الظالم لا ركون عليه، والله قد استثنى الظالمين من أهل البيت من حظ التمسك والاتباع والإمامة في الدين والدنيا بقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ

ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿ [البقرة: ١٢٤]، وذرية إبراهيم فهم ذرية محمد صلى الله عليه وآله، وذرية محمد فهم ذرية الحسن والحسين، والظالمون من هذه الذرية ليس لهم حظ في الاقتداء والتبعية، فالحق كل الحق في الاقتداء بالصالحين من هذه الذرية (المقتصدین، والسابقين بالخيرات، المتمسكين بإجماعات سلفهم من أهل البيت)، نعم! وبعد هذه الديباجة، نأتي على قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ وَكَوَرُدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، الذي فيه تأكيدٌ لنظرية ونظرة الزيدية إلى أهل البيت عليهم السلام، ففي الآية يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ﴾ أي المنافقون كما في سياق الآية لمن تدبرها، وعموماً فيدخل تحت هذا المعنى أهل الريب والشك والحيرة في أمر الدين، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي ولو رد الناس ما التبس عليهم من أمر دينهم، ﴿إِلَى الرَّسُولِ﴾ إلى صحيح سنة الرسول صلى الله عليه وآله، ﴿وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وإلى أولي الأمر من الناس، وأولو الأمر من الناس هم أهل البيت بعموم (أصحاب الاصطفاء الجملي، جميع ذرية الحسن والحسين)، ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ لعلم أصل المسألة المتنازع حولها، أو المشكك فيها، أو المشتبه وجهها، لعلم وجه الصواب، المقتصدون أو السابقون بالخيرات من أولي الأمر هؤلاء (عموم ذرية الحسن والحسين)، فيكون المعنى للآية: لو أن الناس إذا جاءهم أمر التبس عليهم وجهه، وتنازعوا وجه الحق فيه، مما يخص أمور دينهم، لو أنهم في هذا الحال ردوا ما تنازعوا فيه إلى صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلى أولي الأمر من الناس، (ذرية الحسن والحسين بعموم)، لعلم وجه الحق في المسألة المستنبطون منهم (من عموم ذرية الحسين)، وهم المقتصدون، والسابقون بالخيرات، ومن هذا القول -أخي الباحث- ستجد أن قولنا القريب في آية فاطر، وحديث الثقلين، وحديث السفينة، بشأن التعميم بالتبعية لأهل البيت (جميع ذرية الحسن والحسين)، ثم التخصيص بالتبعية (للمقتصدین، والسابقين بالخيرات العلماء، دون الظالمين)، هو نفس ما أقرته الآية القريبة، فإنها حثت بالرجوع (إلى ولاة الأمر بعموم، وهم جميع الذرية الفاطمية)، في قوله: ﴿وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾، ثم

خَصَّ اللهُ تَعَالَى أَهْلَ الْعِلْمِ (من عموم ولاة الأمر، جميع الذرية)، بقوله: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي لعلمه العلماء من ولاة الأمر، ومنه فإن ولاة الأمر هم جميع الذرية الفاطمية الحسينية والحسينية، ولكننا لا نرد العلم والاتباع إلا إلى العلماء منهم، المقتصدين، والسابقين بالخيرات، دون الظالمين العاصين، وهذا هو قولنا في حديث الثقلين، فإن الرسول ﷺ وصى بأهل البيت بعموم، ولكن التبعية الحقة هي للعلماء منهم دون الظالمين العاصين، فإن قالت الجعفرية: وهذا هو عين قولنا، فالمرجعية هم علماء بني فاطمة المستنبطون، وليس مُستنبطٌ ولا عالمٌ إلا الاثني عشر منهم. قلنا: هذا تحكم منكم في القول؛ لأن كتاب الله (مما قد استعرضناه في جميع هذه الرسالة من آيات)، وحديث (الثقلين، والسفينة، والنجوم) التي أجمعنا وإياكم على صحتها، لا تدل إلا على عموم، وتفني التصوص من هذا العموم على أفرادٍ دون أفراد، بل تجعل الجميع أهلاً لولاية الأمر، إن هم عملوا بالكتاب والسنة وإجماع سلفهم من أهل البيت، إذ الآيات كلها وكذلك الأحاديث التي استعرضناها لا تمنع من أن يكون الفاطمي الظالم لنفسه بالمعاصي مُقتصدًا، أو سابقاً بالخيرات، لو أنه عمل بعملهم، ولزيادة التفهيم لهذه المسألة سنضرب مثلاً على الآية القريبة، والله المثل الأعلى:

مثال:

وصى الملك بالإمامة الدينية والدينية، لولديه الحسن والحسين، ولأبنائهما من بعدهما، ولكنه اشترط الصلاح في المؤهل للإمامة، فقال لأبنائه وأبناء أبنائه بعد أن جمعهم في بيته: إنه سيكون فيكم ظالمٌ لنفسه يعمل المعاصي، وسيكون منكم مُقتصدون مُجتهدون في إرضاء الله، وسيكون فيكم سابقون بالخيرات علماء أكفأء عاملون مُجاهدون، ذائدون عن الشعب والرعية، وعن حرم الله تعالى^(١)، وإني قد جعلت الإمامة محصورةً فيكم،

(١) قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِي اللَّهَ بِذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾.

وجعلت شرطها ألا تكون إلا لأهل الصّلاح منكم دون الظّالمين العصاة^(١)، فاجتهدوا جميعاً في التعلّم والصّلاح، والبعد عن الفواحش والردائل، كي تكونوا صالحين للإمامة، [وهنا جميع ذريّة الملك بنصّ عام جُمليّ داخلون في الصّلاحية للإمامة، متى ما حقّقوا شرط أبيهم، وهو الصّلاح، وهو قولنا: إن جميع ذريّة الحسن والحسين عليهما السلام، داخلون في الصّلاحية للإمامة، وهم ولاة الأمر، متى حقّقوا شرط الله تعالى، وهو البعد عن الظلم والعصيان، قال الله تعالى بعد أن وافق لإبراهيم بأن يجعل الإمامة في عموم ذريته، قال مُستثنياً: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وهو نفس شرط الملك في مثالنا القريب، فإنّه وافق على أن يكون جميع ذريته صالحين للإمامة وولاية الأمر، متى ما ابتعدوا عن الظلم وتحلّوا بالصّلاح، نعم! ثم أصدر الملك بياناً عمّمه على جميع الرعيّة، تضمّن عدّة بنود، منها:

١- أيها النّاس، أطيعوا الله أولاً، وأطيعوا الرّسول ثانياً، وأولي الأمر منكم من ذريّتي (الإمام)، فإن تنازعتُم وشككتُم في ولي الأمر هذا، من أنّه لم يُحقّق شرط الصّلاح الذي اشتراطته على جميع ذريّتي ليكونوا مُناسين للإمامة، والذي به (شرط الصّلاح) تكون إمامتهم صحيحة، وبدونه تكون باطلة، فردّوا الأمور إلى الدّستور الحاكم الذي وضّعته، واعرضوا حالّ هذا الإمام (ولي الأمر القائم)، على دستوري (الكتاب والسنة وإجماع السلف من أهل البيت)، فإن وجدتموه مُطابقاً لقولي فيه، وإلاّ ليس هو بإمام صالح. [وهذا هو عين كلامنا في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ومنه فليس هناك دليل على وجود نصّ جعفريّ بعينه على أشخاص محدّودين معدودين بل هو عامٌّ في جميع الذرية الفاطمية، فمن قام بالإمامة

(١) قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

منهم، وشكّ الناس في أهليّته، عرضوا حاله على كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماعات السلف الفاطمي الذي قد استحقّ مقام الإمامة بجدارة، فمن وافق عليه الكتاب والسنة والإجماع الفاطمي، كان هو الإمام حقاً، ومن خالف عليه الكتاب والسنة والإجماع الفاطمي، لم يكن بإمام، ومنه فلا مكان البتة لأن يكون هناك عدد محدّد لأئمة، أو نصّ خاصّ في بعض هذه الذرية الفاطمية، أو ذرية المملك في مثلنا القريب].

٢- أيها الناس، إذا استشكل عليكم أمر من أمور دينكم، وتنازعتُم حوله، فردّوه إلى الرسول ﷺ، وإلى أولي الأمر منكم، أي اتجهوا إلى عموم ذريّتي، فإنّ أهل الصلاح وأصحاب العلم من ذريّتي اللائقين بمقام الإمامة، سيحلّون ما اشتبه عليكم وجهه. [وهذا هو عين كلامنا في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَكَوَرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، ومنه فليس هناك دليل على وجود نصّ جعفري على أئمة بأعينهم محدّدين محدودين معدودين، بل إنّه يُعصّد قول الزيدية في الاصطفاء العام لجميع ذرية الحسن والحسين، ثم التكليف بالعمل لنيل درجة الإمامة في الدّين والدنيا، والحمد لله وبهذا المثال نختم الكلام حول هذه الآيات.

مناقشة قول الله تعالى : ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] :

إن قيل : ودليل آخر على النص من الله - سبحانه وتعالى-، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، فأطلق الله الاستقامة في طريق من أنعم عليهم، ولا أحد من غير المنصوص عليهم باستقامة الطريق يُقطع باستقامة طريقه، فتعيّن النص على مستقيمي الطريق عن الله - عز وجل - وهم الأئمة.

قلنا: هذا استنتاج من الآية ليس يصح ولا يستقيم، أتراني عندما أقول: «اللهم، احشُرني في زمرة المؤمنين»، هل تُراني بهذا الدعاء أقصدُ مؤمنين بأعينهم منصوصاً عليهم بأسمائهم؛ لأنَّ صفة الإيمان المطلق لا تقع إلا على منصوصٍ عليهم؟!، أم أتى أقصدُ عموم المؤمنين من مختلف الأطياف والأجناس الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه؟! هل جميع من ذكرهم الله تعالى في هذه الآية (الآتية) وأنعم عليهم (مطلقاً)، هم منصوصٌ عليهم، مُعيّنون، مُحدّدون، ولا سيّما الشّهداء منهم والصّالحون، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصّٰدِقِينَ وَالشّٰهَدَاءِ وَالصّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، إن قلتم: نعم، كل هؤلاء منصوصٌ عليهم، معلومون بالاسم والعدد، قلنا: فهناك من هو منصوصٌ عليه غير أئمتكم (من الصّالحين، والشّهداء)، ولذا أنعم الله عليهم مُطلقاً، فقد يكونوا أحقّ بالاتباع من أئمتكم، لأنهم لا بدّ وأن يكونوا معصومين، بما أنّ الله أنعم عليهم مُطلقاً (وهم منصوصٌ عليهم)، وأما إن قلتم: ليس الشّهداء والصّالحون بمنصوصٍ عليهم في الآية، وإنّما المنصوص عليهم هم الأنبياء والصّديقون، دون الصّالحين والشّهداء؟!، فعندها سنقول: جوابكم ليس منّا تأخذونه، بل من أهل الإنصاف ممن يقرأون كلامنا، إذ كيف خصّصتم الإنعام المطلق الذي لا يكون (على حدّ قولكم في أصل الاعتراض) إلا لمنصوصٍ عليه، للشّهداء والصّديقين، بينما أخرجتم الشّهداء والصّالحين، مع أنّ الخطاب القرآني يقضي بدخولهم جميعاً (الأنبياء، والصّديقين، والشّهداء، والصّالحين) ضمن من أنعم الله عليهم؟!.

نعم! فإن أنتَ وقفتَ -أخي الباحث عن الحق- عن موضع الخلل هنا، فاعلم أنّ موضع الحق فيه، هو أنّ سورة الفاتحة بعموم عبارة عن تحميد وتمجيد وتوكل ودعاء، والدعاء منها، قول الله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، فقلوه: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، دُعاء بالهداية إلى المنهج الحقّ القويم الذي لا عوج فيه ولا ارتياب، فما هو المنهج والطريق الذي لا عوج فيه ولا ارتياب، هو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، هو طريق الذين أنعم الله عليهم بنعمة الاهتداء الخالص الصادق، ممن علّم الله

نجاتهم من الأمم السابقة، حُسن طريقتهم وعقيدتهم، فالله لا شكّ قد أنعمَ على شُهَداء بدر، والله لا شكّ قد أنعمَ على أبوي عمّار بن ياسر، والله لا شكّ قد أنعمَ على حمزة بن عبد المطلب، وجعفر بن أبي طالب، والله لا شكّ قد أنعمَ على سلمان الفارسي، وأبي ذرّ الغفاري، وحجر بن عدي، والله لا شكّ قد أنعمَ على علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين، وزين العابدين، والحسن بن الحسن، وزيد بن علي، والباقر، وعبد الله المحض، ومحمد النفس الزكية، والصادق، والشهداء حقاً الخارجين مع الأئمة من بني الحسن والحسين من الشيعة الكرام، فالله بلا شكّ قد أنعمَ على هؤلاء بالطريق المستقيم، والمنهج الحسن، فنحنُ عندما ندعو الله تعالى في آية الفاتحة، نطلبُ منه -جلّ شأنه- أن يهدينا صراطه الذي يرتضيه، صراط مَنْ قد أنعمَ الله عليهم بحُسن الاهتداء، صراط مَنْ قد عَلِمَ الله نجاته مَنْ سبقنا من الآباء والأسلاف، من أمة محمد ﷺ، ومن غير أمة محمد ﷺ، إذ الله قد أنعمَ على جميع الأنبياء والمرسلين بحسن المنهج والسبيل، وكذلك الحال مع مؤمن آل فرعون، وغلّام أصحاب الأخدود، وأمثالهم، مَنْ نسألُ الله تعالى أن يهدينا، كما هداهم، وأن يجمعنا وإياهم في جنات النعيم، والحمد لله تعالى.

مناقشة قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]:

إن قيل: ودليلُ آخر على النص من الله -سبحانه وتعالى-، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا مَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فأطلق اليقين في آياته عند من جعلهم أئمة هادين بأمره، ولا أحد من غير المنصوص عليه باليقين في آيات الله مطلقاً يقطع بتمام يقينه، فتعين النص على تامي اليقين في آيات الله، فتعين النص على الأئمة.

قلنا: الخلل دائماً يأتي من تدبّر سياق الآيات، وعدم ربط الآيات بعضها ببعض، فكتاب الله تعالى يُفسرُ بعضه بعضاً، فسياق الآية السابقة، هو قول الله تعالى، مُتكلِّماً عن اليهود: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لَّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي

إِسْرَائِيلَ، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿ [السجدة: ٢٣-٢٥]، فالله سبحانه وتعالى تكلم في هذه الآيات عن الماضي لا المستقبل، تكلم عن فعله مع أمة موسى - معشر اليهود-، ولم يتكلم عن أمة محمد ﷺ، فأخبر الله تعالى أنه جعل من بني إسرائيل أمة في الدين، يهدون الناس بأمر الله الذي أمر به العباد، وهو العبادة والتوحيد، ولكن متى جعل الله هؤلاء أمة للناس؟!، يقول تعالى: ﴿لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾، أي لما صبروا في جانب الله، وأمسكوا عن نبيه، وعن الملذات المخالفة لأوامر الله، ﴿وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ وكانوا بكتب الأنبياء، وأوامر الرسل، ووعدهم الله ووعد الله مؤمنين مُخلصين، نعم! فلما كان الرجل من بني إسرائيل صابراً مُصابراً في جانب الله تعالى، ومؤمناً موقناً، استحق مرتبة الجعل الإلهي، واستحق مرتبة الإمامة في الدين؛ لأن الله جعل الإمامة الحق والفضل في عموم بني إسرائيل (في جميع ذرية إسرائيل)، حتى إن الله خاطب عتاة بني إسرائيل وهو يلومهم ويذكرهم بعدم تقديرهم لنعمة التي أنعم بها عليهم، وهي تفضيله لهم على العالمين، قال الله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، فجاء خطاب التفضيل عاماً لجميع بني إسرائيل، فمن كان منهم مُلتزماً الصلاح استحق وعد الله بالإمامة (لأن بني إسرائيل هم بقية دعوة إبراهيم الخليل بجعل الإمامة في ذريته، ثم استثنى الله الظالمين منهم، وكذلك الحال مع بني فاطمة، فإنهم بقية دعوة إبراهيم الخليل بجعل الإمامة في ذريته، مع استثناء الظالمين منهم، فالأئمة من بني إسرائيل ممن تحقق فيهم شرط الصلاح، هم أئمة بجعل الله لهم، أي بإرادة الله الإمامة لهم، وكذلك القول مع أئمة بني فاطمة، فإن الإمام منهم المتحقق فيه شرط الصلاح، هو إمام بجعل الله، عندما وافق إبراهيم الخليل على دعوته لذريته، هو إمام بإرادة الله تعالى، وجعل الله له وإرادته، إننا كانت لسببين اثنين، الأول: لأنه من ذرية إبراهيم عليه السلام، وهو قد وعد إبراهيم بأن تكون الأئمة من ذريته. والسبب الثاني: أنه قد تحقق في هذا الإمام الشرط الذي اشترطه في ذرية إبراهيم ليكونوا أهلاً للإمامة، وهو الصلاح دون الظلم للنفس).

نعم ! إن قيل: ما دليلكم وبرهانكم على قولكم القريب، قولكم بأن الأئمة في آية السجدة (محل النقاش)، إنما جعلهم الله تعالى أئمةً، بسبب عملهم الصّلاح، فهل عسيتم لو لم يكن عملهم صالحاً أن تبطلوا كونهم أئمةً للناس، فالآية تدلّ على أناسٍ منصوص عليهم؟! قلنا: نعم! أنتم تقولون: إن الإمامة في بني إسرائيل إنما هي نصية لمعصومين، ونحن نقول: إن الإمامة في بني إسرائيل لا تكون إلا في من أثبت الله عمله وصلاحه وتقواه وصدق يقينه، فمن علم الله منه هذا الحال كان إمام الناس (في زمن عدم وجود الرسل)، ألا ترى أن الله علق شرط الإمامة بالتقوى والصبر واليقين، فلو كان الأئمة من بني إسرائيل منصوصاً عليهم، لكانوا معصومين، ولو كانوا معصومين ما احتاجوا إلى شرط التقوى والصبر واليقين لحصولهم على مقام الإمامة؛ لأن هذا الشرط سيكون فيهم متحققاً رأساً، لأنهم منصوص عليهم، ومعصومون، وعليه كانت الآية السابقة كالتالي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]، بدون زيادة الشرط المسبب للإمامة وهو ﴿لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، ومنه -أخي الباحث عن الحق-، سنجمل لك أمر هذه الآية ولإنصافك الحكم، الله تعالى وعد إبراهيم الإمامة لذريته بعموم، ولكنه جل شأنه استثني الظالمين، وهذا الاستثناء للظالمين يعني أن صلاح ذرية إبراهيم هو شرط الإمامة، فمن صلح حاله مع ربه كان من الصالحين لمقام الإمامة والإفتاء، وعلى الناس السمع والطاعة له، مات إبراهيم الخليل عليه السلام، فأكد الله تعالى وعده لإبراهيم الخليل في ذريته، بأن فضل جميع بني إسرائيل ذرية إبراهيم على العالمين ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، فجعل الله الإمامة صالحةً في جميعهم (دعوة أبيهم إبراهيم الخليل)، إلا الظالمين، فمن آمن وعمل صالحاً، وصابر نفسه في جانب الله تعالى، فهو صالح للإمامة، وهو الذي يرضاه الله تعالى، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وعلى الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، لأن هؤلاء الإسرائيليين الصالحين المؤمنين يهدون الناس بأمر الله تعالى، أي يهدون الناس بأوامر الله التي بعث بها الأنبياء السابقين، وأقرتها الكتب السماوية السابقة، لا بأوامر ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، ومنه وبعد ظهور خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم، أتت شريعة إلهية ناسخة، وهي المسئلة

بأمر الله تعالى عن تقرير الاصطفاء والتفضيل الإلهي السابق لبني إسرائيل من عدمه، فلما قرأنا القرآن، واستعرضنا صحيح حديث الرسول ﷺ، وجدناهما قد أسقطا تفضيل بني إسرائيل فرع ذرية إبراهيم، وأقرا قوماً غيرهم سنة الله التي خلّت من قبل، ولكن من هم هؤلاء القوم المحمديون المصطفون؟! الجواب البديهي أنهم لا بد وأن يكونوا من ذرية إبراهيم الخليل عليه السلام، لسابق وعد الله تعالى له ببقاء الإمامة في ذريته، فنظرنا الكتاب وإذا بآية التطهير تُدلّ على بني فاطمة وآبائهم (أصحاب الكساء ومن تناسل من ذريتهم)، وإذا بالسنة تحث بالتمسك بأهل البيت (جميع بني فاطمة، ذرية الحسن والحسين)، ولما كان القياس من الحجج الشرعية، حكمنا أن ما جرى مع آية وطريقة جعل الله للإمام مع بني إسرائيل، ستكون كذلك مع أبناء الحسن والحسين، فشرط الإمام هو الصبر في جانب الله، والإيمان، واليقين، والصّلاح، خصوصاً وأنّ النصّ جاء فيهم جُملياً، فلا حديث الثقلين حدّد أشخاصاً، ولا حديث السفينة حدّد أشخاصاً، ولا حديث النجوم حدّد أشخاصاً، ولا كتاب الله تعالى يشهدُ بعقيدة وجود نصّ خاصّ في أحدٍ من هذه الذرية الحسينية والحسينية، وكذلك كان الحال مع الأئمة من بني إسرائيل فإنه لم يُؤثر من كتاب الله تعالى إخباراً أنّ الأئمة منهم كانوا مُختصين بنسلٍ دون نسل، أو طائفةٍ دون طائفة، أو أئمةٍ وراثيةٍ من أبٍ إلى ابنه، كما تدعي الجعفرية والإسماعيلية من الشيعة، فطريق معرفة الإمام من بني فاطمة ليس النصّ الخاصّ، أو الوراثة من الأب لابنه، بل طريقه ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «أيها الناس، إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقرّاهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه، فإنّ شغب شاربٍ استعجب، فإنّ أباي فؤاد. ولعمري، لئن كانت الإمامة لا تتعقد (تأمل) حتّى يُخضرها عامّة الناس، فما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثمّ ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار»^(١)، وهذا القول من الإمام علي عليه السلام مُنتقَض على قول الجعفرية أصحاب النصّ على الأئمة؛ لأنّ الزيدية هي من تقول بشرط الشورى في بني فاطمة، ولا يفتك أن تتأمل كيف ركّز الإمام صفة الصّلاح في الفاطميين بقوله: «إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقرّاهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه»، وإنّا قلنا: إنّ خطاب أمير المؤمنين عليه السلام خاصّ بالفاطميين، لمكان قوله عليه السلام في موضعٍ آخر: «إنّ

(١) نهج البلاغة خ ١٧٣.

الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، [يعني بطن بني فاطمة]، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم»^(١)، ومثل قول الإمام علي يقول حفيده زيد بن علي عليه السلام: «الإمامة والشورى لا تصلح إلا لنا»^(٢)، ومنه وبعد هذا كله تبين لنا ولك -أخي الباحث- أن الآية الكريمة: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، خاصةً ببني إسرائيل، حكاها الله تعالى لرسوله الكريم بصيغة الماضي، فتوهم الجعفرية أن هذا الخطاب (الموجه للماضي)، خاص بأئمتهم الاثني عشر، وأن صفة الصبر واليقين في الآية إنما ذكرت في الآية لمكان النص على الأئمة، إذ متى كانوا منصوصاً عليهم فهم صابرون موقنون قطعاً، وهذا وهم ظاهرٌ، لأنه لا دليل لهم من سياق الآية في كتاب الله تعالى على أن الأئمة المقصودين في الآية هم الأئمة من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، إذ سياق الآية يُجبر عن إخبار إلهي لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم عن أمرٍ ماضٍ حصل مع بني إسرائيل، فما هو الدليل -معشر الجعفرية- على أن الأئمة في الآية هم أئمتكم؟! إن قلتم: نقول قولكم إن القياس هو الدليل. فعندها سنقول: إن القياس ليس حجةً عندكم؟! فأخبرونا ما هو دليلكم؟!، فإن قلتم: لا دليل، والحق معكم فسياق الآية يُخاطب بني إسرائيل، بخطابٍ جاء بصيغة الماضي، ولكن أخبرونا أنتم -معشر الزيدية- ما دليلكم على أن هذه الآية تنطبق على بني فاطمة؟!، قلنا: قياس حال أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، على حال أمة موسى عليه السلام، فالأمة بحاجة إلى أئمة حق يُحيون أمر تعالى وأمر الرسل، وسنة الله تعالى هي وجود من يصلح للهداية وتعليم الناس على مر الأزمان، فإن كان هذا كذا، فأمة محمد يسري عليها هذا الحكم الإلهي، بل هو أشدّ وألزم في حقهم؛ لأنه لا نبوة بعد نبئهم صلى الله عليه وآله وسلم، نعم! ثم نظرنا لسياق الآية مرةً أخرى فوجدناه يُجبر أن جعل الله تعالى للأئمة إنما كان لصبرهم وبقينهم وصلاتهم، ففسنا هذا الحال مع ولد فاطمة (ذرية الحسن والحسين)، وقلنا: إن الأئمة منهم المرضيين هم من تحققت فيهم الشروط التي رضيها الله لأئمة بني إسرائيل، نعني الصبر والصلاح واليقين، وهذا -أخي في الله- دليلٌ بين لمن تدبر وتفكر، ونزيد النصيحة للإخوة الجعفرية، بذكر تفسير السيد الطباطبائي لهذه

(١) نهج البلاغة خ ١٤٣.

(٢) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، ص ٣٨١.

الآية، ومن تأمل تفسيره، وجدّه عينَ قولنا، فقال السيد محمد حسين الطباطبائي: «قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، أي وجعلنا [تأمل] من بني إسرائيل أئمة يهدون الناس بأمرنا، [تأمل سبب الحصول على الإمامة تجده تحقق الشرط بالصلاح، لا النص، نعم! قال الطباطبائي: [وإنما نصبناهم أئمة هداة للناس حين صبروا في الدين وكانوا قبل ذلك موقنين بآياتنا»^(١)، وجاء في (المناقب) لشهر بن آشوب ما يشهد لعقيدة الزيدية أن الأئمة الهداة هم من عموم ذرية فاطمة وعلي -صلوات الله عليهما-، وذلك أن رسول الله ﷺ دعا لعلي وفاطمة حين عرسهما، فقال: «اللهم، اجمع شملهما، وألف بين قلوبهما، واجعلهما وذريتهما من ورثة جنة النعيم، وارزقهما ذرية طاهرة طيبة مباركة، واجعل في ذريتهما البركة، واجعلهم أئمة يهدون بأمرك إلى طاعتك، ويأمرون بما يرضيك»^(٢)، نعم! وجاء في تفسير فرات الكوفي الزيدي [وهو تفسير مشهور عند الجعفرية أكثر من الزيدية]، جاء فيه: «عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]، قال: «نزلت في ولد فاطمة»^(٣)، وقال السيد حميدان بن يحيى القاسمي عليه السلام: «وقد مدح الله سبحانه وتعالى الصابرين وجعل من عظم ثواب بعضهم استحقاق الإمامة فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾^(٤)، وقال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام: «فصح الإمامة لمن كان غير ظالم من ذريته،...، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾^(٥)، وقال الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام: «فمن لم يفعل من الإيمان ما فعلوا، ويعمل من الصالحات كما عملوا، فلم يجعل الله له إيماناً ولا إسلاماً، فكيف يجعله الله في الهدى إماماً؟! وإنما جعل الله الإمام من هدى بأمره، وعُرف بالجهاد في الله مكان صبره، كما قال

(١) تفسير الميزان: ١٦/٢٦٦.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ٣/١٣٢، وانظر تفسير نور الثقلين للشيخ الحويزي: ٤/٢٣٣.

(٣) تفسير فرات الكوفي: ٢٣٣.

(٤) التصريح بالمذهب الصحيح، من مجموع الإمام حميدان القاسمي عليه السلام.

(٥) العقد الثمين في تبين أحكام الأئمة الهادين.

الله لرسوله ﷺ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٣، ٢٤] ^(١)، وقال الإمام القاسم الرسي رحمه الله: «ثم أخبر تعالى عما جعل من الإمامة في بني إسرائيل، قبل أن ينقل ما نقل منها إلى ولد إسماعيل، فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٣، ٢٤] ^(٢).

نعم ! وهذه النصوص التي أطلقناها للباحث المتيقظ دون غيره، لربط أول الكلام بآخره، وآخره بأوله، إذ إن رسالتنا هذه وما قبلها من أولها إلى آخرها إذا لم تُربط ببعضها البعض فإننا نشك في الفهم الصحيح السليم لها، والحمد لله تعالى.

مناقشة قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]:

إن قيل: ودليل آخر على النص من الله - سبحانه وتعالى -، على أئمة بعينهم، هو قول الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤]، وموالاته الله وجبريل والملائكة لرسول الله ﷺ مطلقه غير مقيدة! والصلاح في المؤمنين ها هنا مطلق، ولا أحد من غير المنصوص عليه بالصلاح المطلق يقطع بصلاحه مطلقاً، فتعين النص على الصالح مطلقاً، وهو الإمام. هذا وجه في الاستدلال. ووجه آخر، أن الله أطلق الموالاته ولم يستثن منها مورداً! فدل على أن صالح المؤمنين موالٍ مطلقاً لرسول الله ﷺ، ولا يقطع بموالاته أحد لرسول الله ﷺ مطلقاً إلا بنص، فتعين النص على صالح المؤمنين وهو الإمام.

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، كتاب الرد على الرافضة في الوصي والحجة.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، كتاب تثبيت الإمامة.

قلنا: لسنا نعلم ما وجه الاحتجاج الذي أوردتموه -إخوة البحث- من هذه الآية، إذ أنه لا يدخل تحت مضمون هذه الآية إجماعاً (من الإمامية، والزيدية، وما تحكيه بعض روايات الفرقة السنية)، إلا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، والخطاب موجه لعائشة وحفصة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ والضمير يعود إلى الرسول صلى الله عليه وآله، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾، وهذه ولاية مطلقّة، ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ وهذه ولاية من جبريل للرسول صلى الله عليه وآله مطلقّة، ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، هذا خطابٌ للمفرد، وصالح المؤمنين هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وعلى ذلك جاءت روايات الزيدية والجعفرية والفرقة السنية، من أن المقصود بصالح المؤمنين هو أمير المؤمنين عليه السلام، جاء في تفسير السيد محمد حسين الطباطبائي الجعفري: «المُرَادُ بِصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا قِيلَ: الصَّالِحَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، [تأمل] فَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدٌ أُرِيدُ بِهِ الْجَمْعُ كَقَوْلِكَ: لَا يَفْعَلُ هَذَا الصَّالِحُ مِنَ النَّاسِ، تَرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ، كَقَوْلِكَ: لَا يَفْعَلُهُ مَنْ صَلَحَ مِنْهُ [م]، ومثله قولك: كنت في السامر والحاضر. وفيه قياس المضاف إلى الجمع إلى مدخول اللام، فظاهرُ صالح المؤمنين غير ظاهر "الصالح من المؤمنين". ووردت الرواية من طرق أهل السنة عن النبي صلى الله عليه وآله ومن طرق الشيعة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام: أن المراد بصالح المؤمنين علي -عليه أفضل السلام-»^(١)، ومنه فإن الآية تدل على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام للرسول صلى الله عليه وآله الولاية المطلقة، وإنما قلنا: المطلقة؛ لأنها رافقت ولاية الله وجبريل والملائكة في السياق، ثم لم نجد أي استثناء قد يهز هذا الإطلاق في الولاية، فحكمتنا من هذه الآية بعصمة أمير المؤمنين، وأنه لن يعدل عن ولاية محمد صلى الله عليه وآله، التي هي الاستقامة على منهجه حق الاستقامة، نعم! وأما أن الجعفرية قد يتسلقون هذه الآية لإدخال غير علي عليه السلام تحت «صالح المؤمنين»، فهذا تعسف، ليس يستقيم لهم به دليل، وليعلموا أن لا دليل على دخول الحسن والحسين وهما سيّدا شباب أهل الجنة، ومن المعصومين تحت «صالح المؤمنين»؛ لأنه لا يُخصّص لهم بذلك، وإنما التخصيص لأمر المؤمنين عليهم السلام، وليس غيره من الإدخالات للرجال (كالحسن، والحسين، وبقية أئمة الجعفرية)، ليس منهم إلا من باب قياس مطلق الولاية وانطباق

(١) تفسير الميزان: ١٩/٣٣٢.

حالمهم مع حال أمير المؤمنين من ناحية الولاية المطلقة لرسول الله ﷺ، وهذا منهم لا يُحتج بهم علينا لأنه مجرد ظن واستحسان وقياس، وليت أن القياس يُخصص عدداً أو جنساً أو لوناً، بل إنه قد يدخل تحته عمار بن ياسر (الذي شهد له رسول الله ﷺ بالجنة إلى آخر رمقات حياته، ومن شهد له الرسول بالجنة حاضراً ومستقبلاً وثبت على ذلك، كانت ولايته قطعاً للرسول واردة)، وقد يدخل تحته أبو ذر الغفاري رضوان الله عليه، وقد يدخل تحته سلمان الفارسي.

نعم! ثم إن هذا الاستحسان والقياس الذي أدخلنا به هؤلاء الرجال من الصحابة، ومن أئمة الجعفرية، تحت «صالح المؤمنين»، لا يدل دلالة قاطعة على عصمتهم، كما دل دلالة قاطعة على عصمة أمير المؤمنين ﷺ، وذلك أن الخطاب في أمير المؤمنين منفرداً هو من الله تعالى، وعلى لسان رسوله ﷺ، وأما البقية من أئمة الجعفرية، والصحابة، فلم يكن دخولهم تحت مطلق الولاية، تحت «صالح المؤمنين» إلا استحساناً وقياساً لحالمهم وموقفهم من الولاية المحمدية، فهذا وجه قولنا: إنه لا يمكن للجعفري أن يحتج علينا بالنص على أئمة الاثني عشر من هذه الآية، أو حتى بالعصمة، أما إن احتج علينا بالنص على أمير المؤمنين ﷺ وحده، وعلى عصمته، فإننا نقول لهم: إننا مسلمون لهذا، وما زلنا نحتج بهذه الآية في الاستدلال على عصمته ﷺ، ولكننا لا نستدل على عصمة الحسن والحسين - مع أئمتنا معصومان عندنا -، بهذه الآية، لأن الخصم لن يُسلم لنا، كما أن عقولنا لن تُسلم لنا أيضاً، لا سيما وأن الآية خاصة لا عامة، إذا لو كانت عامة لكان لأهل الشبهات مرتع، ومثال على قولنا القريب: أن يأتي شخصٌ ويدخل تحت قول الله تعالى: ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَّاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، يدخل تحت هذه الآية: حذيفة بن اليمان الصحابي، ويقول: إنه من المقصودين بها، وهذا باطل لما للآية من خصوصية بأمر المؤمنين علي ﷺ، ومثالنا هذا ينطبق على قولنا السابق، ف«صالح المؤمنين» هو علي ﷺ دون غيره، ومن أراد أن يدخل غيره معه استحساناً وقياساً بقريضة الولاية للرسول ﷺ، فإنه لن تنطبق عليهم مطلق الولاية للرسول ﷺ التي انطبقت على أمير المؤمنين ﷺ، والتي يُستنتج منها النص والعصمة، على أن حالها في إثبات العصمة أظهر، والأمران (إثبات النص وإثبات العصمة) متلازمان، والحمد لله رب العالمين.

مناقشة دليل العقل : «إن الأمة بحاجة إلى إمام وقائد»:

إن قيل: ودليل العقل على وجوب النص على الأئمة، إجماع العقلاء على أن بقاء الشعوب بغير قيادة يتمخض عنه الفوضى والفساد على جميع الأصعدة!، فوجب عقلاً نصب قائد تآمن به البلاد من الفساد!، ولو خيّر العاقل بين قائد لا يصلح شيئاً، وقائد يصلح في بعض الأمر دون بعضه الآخر وقائد يصلح في كل أمر لاختار من يصلح كل أمر!، فلعلم الله - عز وجل - بما أجمع عليه العقلاء، ولعلمه بعجزهم عن معرفة من يصلح في كل أمر!، ولعلمه أن في وجود هذا القائد الذي يصلح في كل أمر، حشاً على الطاعة وزجراً عن المعصية. اقتضى لطفه بعباده إزالة عناء البحث عن مُصلح في كل أمر عبر الأجيال!، بيانه لهم ونصبه قائداً لهم. وهو عين ما تقوله الإمامية، إذ أن الإمامة لطف عندهم وكل لطف واجب عقلاً من قبل الله - عز وجل -، فيجب عقلاً نصب وتعيين الأئمة من قبل الله - عز وجل -.

قلنا: اعتراضكم هذا علينا، يجر وراءه سيلاً من التناقضات التي وقعت فيها الجعفرية، إذ هي تحتج علينا بما هو حجة عليها، وليس بحجة علينا، وذلك أنكم أوجبتم الإمامة النصية، لما استلزم عقلاً أن الأمة بحاجة إلى قائد يقودها إلى الطريق المستقيم، وقلتم: إن الإمام لطف من الله تعالى يحتاجه العباد، وأثبتتم أن بقاء الشعوب بدون قيادة سيتمخض عنه الفساد على جميع الأصعدة، ومن هذا كله، هل علمتم أن نظريتكم في الإمامة سابقاً (في عهد الأئمة قبل المهدي، أي قبل الغيبة)، ولاحقاً (في زمن غيبة ابن الحسن العسكري)، هل علمتم أن نظريتكم في الإمامة سابقاً ولاحقاً حققت هذا اللطف الإلهي الواجب عقلاً من قبل الله تعالى، واللطف بلا شك نتاج الهداية، والهداية طريقها الدعوة، وطريق الدعوة ركائز قائمة على الجهر بها، فهل علمتم - معشر الجعفرية - (مُصنفين) أن الإمام الصادق (عليه السلام) قد أبلغ الجهد في إيصال لطف الله الذي استودع فيه إلى من يطلبه من العباد؟!، خصوصاً والجعفرية يروون عن الصادق (عليه السلام)، ما رواه ثقتهم الكليني: «عن ثابت بن سعيد قال: قال أبو عبد الله: يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ، [تأمل]

كُفُوا عن الناس ولا تَدْعُوا أَحَدًا إلى أمرِكُمْ، فَوَ اللهُ لو أَنَّ أهلَ السَّمَاوَاتِ وأهلَ الأَرْضِينَ اجْتَمَعُوا على أن يَهْدُوا عبدًا يُريدُ اللهُ ضَلَالته مَا استطاعُوا على أن يَهْدُوهُ، ولو أَنَّ أهلَ السَّمَاوَاتِ وأهلَ الأَرْضِينَ اجتمعوا على أن يُضِلُّوا عبدًا يُريدُ اللهُ هِدَايته مَا استطاعُوا أن يُضِلُّوهُ، كُفُوا عن النَّاسِ ولا يَقُولُ أَحَدٌ: عَمِّي، وَأَخِي، وابنُ عَمِّي، وَجَارِي، فَإِنَّ اللهُ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا طَيَّبَ رُوحَهُ فَلَا يَسْمَعُ مَعْرُوفًا إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا مُنْكَرًا إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْذِفُ اللهُ فِي قلبه كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ»^(١)، فأين اللطف الذي أصلُهُ الهداية للناس، وأنتم تَصِفُونَ الصادق -أعزّه اللهُ- بِتَرْكِ مِنْهاجِ الدَّعْوَةِ حتَّى مع الأَقْرَبِينَ من النَّاسِ، والله سُبْحَانَهُ وتعالى يقول لرسوله ﷺ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ثم هل إنكار وصدِّ كَفَّارِ قَرِيشٍ كان عائقًا عن قيام الدَّعْوَةِ المحمديَّة؟! أليس اللهُ يَعْلَمُ أَنَّ أبا لَهَبٍ لَنْ يُؤْمِنَ، فلماذا دَعَاه الرَّسُولُ ﷺ مع مَنْ دعا من عَشيرته لِلإِنذارِ وَالإبلاغِ؟!، هل أُنذِرُ الإمامَ جعفرَ الصادقَ عَليهِ السَّلَامُ عَشيرتهُ الأَقْرَبِينَ (أبناءَ الحَسَنِ والحَسِينِ) لِيَتِمَّ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ العُقَلَاءُ (كما ذَكَرْتُمْ) من حَاجَةِ النَّاسِ لِقَوَادِمِ يَهْدُوهُمْ وَيُعَلِّمُونَهُم مِنْهاجِ الحَقِّ مِنْ مَنْهَجِ الباطلِ، هل أَخْبَرَ الصَّادِقُ ابنه (الذي من صُلْبِهِ)، نَعْنِي مُحَمَّدَ بنَ جَعْفَرِ بَأَنَّ الإمامَ بَعْدَهُ هُوَ أَخُوهُ موسى الكاظم، فَإِنْ كانَ، نَعْمَ! قد أَخْبَرَهُ أبوه بِذلك، وَإِنَّا مُحَمَّدٌ على رَفْعَةٍ مِنْزَلته وَجِلالَةِ قدره ادَّعَى الإمامةَ الزيدية جحودًا بِمَنْزِلَةِ أخيه موسى، واستنكارًا وَكُفْرًا بِالإمامةِ الجعفريةِ الرَبَّانِيَّةِ، فعند ذلك سنقول: سلَّمنا لَكُمْ بهذا القولِ الفظيخِ، ولكن أَخْبَرنا لماذا لم يُخْبِرِ الصَّادِقُ رِيبِيهَ وابنَ عَمِّه الحَسِينِ (ذا الدَّمْعَةِ) ابنَ زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ، والحَسِينِ هذا فهو الذي تَرَبَّى في حِجْرِ الصَّادِقِ منذ كان له من العَمْرِ أربَعِ سَنواتٍ بَعْدَ مَقْتَلِ أبيه زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ عَليهِ السَّلَامُ، نَعْمَ! لماذا لم يُخْبِرِ الصَّادِقُ الحَسِينِ بنَ زَيْدِ بِإمامةِ نَفْسِهِ الإمامةَ الرَبَّانِيَّةِ؟، لماذا لم يُتِمَّ الهدايةَ الإلهيةَ التي أوجَبها اللهُ عليه كإمامِ زمانٍ، وقائدٍ للعالمِ؟، إِنْ قُلْتُمْ: بلى قد أَخْبَرَهُ بِذلك. قُلْنَا: فما بَأَلِ الحَسِينِ بنِ زَيْدِ كانَ جِناحَ جيشِ الإمامِ النَفْسِ الزكيةِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَسَنِ، وأحدِ المُبايعينَ له، ومُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ هذا هو الغاصبُ الإمامةَ من ابنِ عَمِّه جَعْفَرِ الصَّادِقِ، وهو المَقْدُوحُ فِيهِ على لسانِ السَّيِّدِ

(١) أصول الكافي: ١/١٦٥.

الخوئي، وعلى لسان الباقر بل إنه سمّاه الأُحول المشؤوم برواياتكم، والله المستعان، ومنه فإن إخبار الصادق لربيّه الحسين بن زيد غير وارد البتّة، إلا أن يُقال: إن حال الحسين بن زيد في الجحود والكفر بالإمامة كحال محمد بن جعفر الصادق، كحال النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن، كحال النفس الرضيّة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن صاحب وقعة باخرى، كحال الحسين الفخي، الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن، فإن قلتم بهذا، وأنا أعيذكم (مما هو للأسف ثابتٌ عندكم وعليكم)، فما دورُ أئمتكم السابقين لعصر الغيبة في الهداية وقيادة الزمام للأمة، ما هو دورُ اللطف الإلهي الواجب عقلاً؟!، حقاً لم يكن علي والحسن والحسين بهذه السلبية في القيام بأمر الدعوة، بل إنهم كانوا يجتهدون في إيصال الحقّ إلى طالبيه، رغم تعرّضهم للظروف العصيبة، فهل اكتفى الحسين السبط عليه السلام بمنهج الصادق في الدعوة لما جازف بنفسه وأهله في معركة غير متكافئة من أجل إعلاء كلمة الله تعالى، (ولست هذا الكلام أعيبُ الصادق إلا من وجهة نظر الجعفرية، لا من وجهة نظر الزيدية، لأنّ الزيدية تنظر إليه على أنّه المُجتهد في الدعوة والمُناصرة بالبيعة والدعاء لإخوته وبني عمومته من سادات بني الحسن والحسين)، نعم! فهذا -إخوة البحث والتنقيب والتفتيش - شيءٌ مما قد يُنتقد على قواد العالم وأئمتهم، المعاصرين لما قبل عصر الغيبة، أي المعاصرين للناس والمعاشين لهم، فكيف بإمام الزمان الغائب الذي لم يُعاشه النَّاس، ولم يُعاشهم، ولم يُقم بلطف الله الواجب عقلاً كما يقول المُعترض والذي لأجله نصّ ونصّب الأئمة!!، فهل هذا الكلام منكم -أخي الجعفري- إلا حبرٌ على ورق، لا أصل له على أرض الواقع، نظريّة بلا تطبيق، نعم! الحقيقة أنا نُقرّ لكم أنّ كلامكم في الإمامة أنموذجي، من أنّ الأفضل ألا يُغادر الرسول صلى الله عليه وآله إلا وقد نصّب أئمةً بأسمائهم وأعيانهم إلى يوم القيامة، واحداً بعد واحد، لكي لا تختلف الأمة، أو قولوا: لكي لا يتسع اختلافها، فهذا كلامٌ رائقٌ ليس أي مُكلّف من أمة محمد يكره تحقيقه على أرض الواقع، ولكنه لا دليل عليه لا من كتاب، ولا من سنّة صحيحة، ولا عن طريق العقل السليم الاستنباطي المُقيّد بأحكام الكتاب والسنة، فالجعفرية قالت بأصل النظرية السابقة من اقتضاء اللطف في تعيين الأئمة بالأسماء لكي يكونوا الركن المُصلح والقائد

للبرية، ثم لم نجد من أثمرهم إبراز آثار هذا اللطف، بل زادوا في الغلو عندما حددوا عدد الأئمة، والزمان غير محدد بزمن معلوم للناس، كما غلّوا وأفرطوا عندما قالوا بوجوب لطف يتنفع به العباد وهو غير موجود ظاهر للعباد، على مرّ مئات السنين، وزيادة على هذا كله فإنهم تكلفوا تفسير القرآن ليوافق ما ذهبوا إليه، واعتمدوا نصوصاً عديدة اسمية عن رسول الله ﷺ لم يروها غيرهم على سبيل القوة، نعم! كلام الجعفرية هذا في الإمامة كلام يتمناه المكلفون ولكنه منع الابتلاء الإلهي منه، ألا ترى -أخي في الله- أن الشيء الذي يتمناه المكلفون، أن يكون الله قد قضى على إبليس حين عصاه، ولم يُخل بينه وبيننا، ولكن سنة الله في الابتلاء الإلهي جعلته يمهله إلى يوم الدين، مع سابق علمه بأنه سينشر الفساد في البر والبحر، والسهل والجليل!!، لكي يبلو الناس من يطيعه ممن يطيع إبليس، فالذي يتمناه شيئاً -أخي في الله- والواقع شيء آخر، والابتلاء سرٌّ من الأسرار التي تمنع حصول الأشياء التي نريدها، ألم تر الله تعالى يقول: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا، إِذْ جَاؤُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا، هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا، وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ٩-١٢]، نعم! فالابتلاء لأمة محمد ﷺ، في بني فاطمة، هو ابتلاء ابنان، الأول: ابتلاء من الله تعالى لجميع أمة محمد ﷺ، ليرى هل سيجتهدون في طلب وجه الحق عند بني فاطمة؟!، هل يجتهدون في البحث عن ما رسمه الله والرسول لهم بخطوط عريضة منهجية (في حديث الثقلين والسفينة وأمثالهما)؟، وهي التمسك بجماعة ولد الحسن والحسين، هل يجتهدون في البحث عن علمائهم حقاً حقاً الذين مازالوا محافظين على مذهب السلف الفاطمي صاحب الإجماع المعصوم عن مفارقة القرآن

والحق؟، هل يجتهدون في الوقوف على دعوات آل محمد (السابقين بالخيرات) في الشرق والغرب وينضون تحتها، ويكونون لها أعواناً وأنصاراً؟، هل يجتهدون في الوقوف على علماء آل رسول الله ﷺ (من المقتصدین) ليتعلموا من علمهم، ويتهلوا من منهلهم؟، أراد الله تعالى أن يبتلي هذه الأمة بهذا العموم من الأسرة الفاطمية، أراد الله أن يبتلي الأمة هل يتدبرون القرآن، وحديث الرسول؟، وهل سيمنعهم كبرهم من التسليم لمحمد وأهل بيته سادات بني الحسن والحسين، أم أن الإنصاف سيغلب، والاتباع للمتبعين سيتحقق، فيكون هذا هو الفوز العظيم؟، نعم! هذا الابتلاء -إخوتنا الجعفرية- هو الابتلاء الذي منع من النظرة الأنموذجية (نعني تسلسل النص على الأئمة بدون انقطاع إلى يوم الدين، وبدون أعداد)، نعم! وأما الابتلاء الثاني، فهو خاص بني فاطمة: فهو ابتلاء ابتلى الله به جماعة بني الحسن والحسين، حين اصطفاهم وفضلهم على غيرهم من العرب والعجم، وجعل الإمامة والحق لا يخرج منهم، ابتلاء يريد الله من خلاله أن يمحص المجتهدين في جانب إرضاء الله تعالى، ويصل الحجّة إلى العباد، بالدعوة إلى سبيل الله تعالى بمختلف المراتب، السيف، والعلم، والموعظة، ابتلاء من الله تعالى ليعلم من خلاله من سيجتهد في حمل الأمانة ومن سيفرط، ومنه لو تأملنا جهود أهل البيت عليهم السلام في إقامة الحجّة، ونشر الدعوة لو وجدنا فعلاً أنهم كانوا يُحسّون بعظم هذا الابتلاء الملقى على عواتقهم، فنجد علماء بني الحسن والحسين لا يهنا لهم بال، ولا يستريح لهم قرار، ودعوة الله والرسول ﷺ غير قائمة، الظلم منتشر، والعقائد في فساد مستمر، خرج الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام على معاوية بن أبي سفيان عندما وجد منه ظلاً وسيرة مهتدة للدين الإلهي المحمدي، خرج عليه السلام وهو يقول: «وَلَقَدْ صَرَبْتُ أَنْفَ هَذَا الْأَمْرِ وَعَيْنُهُ وَقَلْبْتُ ظَهْرَهُ وَبَطْنُهُ فَلَمْ أَرِ فِيهِ إِلَّا الْقِتَالَ أَوْ الْكُفْرَ بِمَا جَاءَ مُحَمَّدٌ ﷺ»، والإمام الحسن بن علي عليه السلام هو القائل مُحْتطباً في الناس (بخطبة مشهورة عند الجعفرية) بين يدي والده عليه السلام: «أيها الناس، أجيوا دعوة أميركم، فانفروا إلى إخوانكم، والله لئن يلي هذا الأمر أولو النهي فإنه مثل في العاجل والآجل، وخير لكم في العاقبة، [تأمل] فأجيوا دعوتنا

على ما ابتلينا به وابتليتم»، وكذلك قال الحسن بن الحسن عليه السلام عندما وُجّهت إليه دعوات ابن الأشعث للبيعة والخروج وإقامة الحجّة، قال عليه السلام: «مالي رغبة عن القيام بأمر الله، ولا زهد في إحياء دين الله، ولكن لا وفاء لكم، تُبايعونني ثم تُخذلونني»^(١)، فأصرّ عليه القوم، وتعهّدوا عنده بالسمع والطاعة، وحسن الائتمام، فلم يجد الحسن عليه السلام بداً من القيام بفرض الإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما لم يجد عمّه الحسين السبط عليه السلام سابقاً بداً من الخروج وكتب أهل الكوفة تتوافد عليه من كل حدب وصوب، نعم! وكذلك الحال مع الإمام زيد بن علي عليه السلام، فإنه كان يحترق وهو يُحس بالأمانة الملقاة عليه كفرّد من عائلة فاطمية جعل الله على مسؤوليتها الاجتهاد في الدعوة إلى كتاب الله تعالى، وإلى سنّة رسوله ﷺ، يحترق عليه السلام والظلم مُتشرّ، والعدل غائب، والدين قد تؤول على غير وجهه الصحيح، فقال عليه السلام: «يا معشر الفقهاء، يا أهل الحجب، أنا حجة من الله عليكم، هذه يدي مع أيديكم على أن نقيم حدود الله ونعمل بكتاب الله»، وإنما استشعر الإمام زيد بن علي عليه السلام حُجّيته على الناس عندما أحسّ وأحسّ من حوله من إخوته (وعلى رأسهم الباقر) أنه قد وصل إلى مرتبة من الصّلاح تُؤهله للقيام بفرض الإمامة، وتؤهله لوجوب الإقبال من الناس على دعوته الجامعة غير المُفرّقة، والإمام الباقر عليه السلام فقد استعلم هذا المعنى في أخيه زيد عليه السلام، فجاءه جماعة يسألونه عن البيعة بالإمامة هل يُعطونها لزيد؟، فقال الباقر عليه السلام: «بايعوه فإنه اليوم أفضلنا»^(٢)، نعم! وكذلك كان الآباء الحسينيون والحسينيون يُربون أبناءهم على منهج الدعوة، وإقامة الحجّة، والقيام بواجب الابتلاء الذي ألقاه الله على عاتق بني فاطمة، فهذا الإمام زيد بن علي عليه السلام وهو يُنازع آخر رمقات حياته يُوصي ابنه يحيى بن زيد فيقول له: «ما في نفسك؟ قال: [يحيى عليه السلام]: أن أجاهد القوم والله، إلا أن لا أجد أحداً يعينني، قال [زيد]: نعم - يا بني - جاهدهم، فوالله إنك لعلی الحق وهم على الباطل، وإن قتلاك

(١) المصابيح لأبي العباس الحسيني.

(٢) رواه الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين في كتاب معرفة الله عز وجل.

في الجنة وقتلاهم في النار»^(١)، وكذلك الحال مع بني الحسن عليه السلام، فإنهم أصروا على تجرّع الأذى والويلات، وأن يُساقوا جماعاتٍ جماعاتٍ إلى سجن أبي الدوانيق العباسي مُضحّين بأنفسهم في سبيل إنجاح ثورة ودعوة الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله عليه السلام، وكذلك في التضحية والإيثار بالنفس والمال والولد من إدريس بن عبد الله عليه السلام، إلى محمد بن جعفر الصادق عليه السلام، إلى محمد بن إبراهيم طباطبا صاحب الكوفة، إلى الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام، الذي قال: «والله لولا كرامة الله، ما نظرتُ إلى هذا الأمر "يعني القيام بالدعوة والإمامة"»^(٢)، وقال عليه السلام مُتكلِّماً عن حجم الابتلاء الواقع عليه كفردي فاطمي (والذي قد كان وقعَ على سلفه معشر الفواطم)، قال عليه السلام: «والله الذي لا إله إلا هو، وحقَّ محمد ما طَلَبْتُ هذا الأمر، ما خَرَجْتُ اختياراً، [تأمل] ولا خَرَجْتُ إلا اضطراراً لقيام الحجّة عليّ، ولوددتُ أَنَّهُ كان لي سَعَةٌ في الجلوس، وكيف لي بأن يَسْعَني الجلوس عن هذا الأمر الذي أَنا فيه مَزْمومٌ بزمام،...، فما وَجَدْتُ إلا الخروج أو الكفر بما أنزلَ الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم»^(٣)، نعم! فسادات بني الحسن والحسين عليه السلام، كانوا يرون أن الحجّة لازمةٌ لهم وعليهم بالقيام بأمر الدعوة (متى تغافل الناس عنها) وأنها واجبةٌ عليهم، وكان الهادي إلى الحق عليه السلام يقول وهو ذاهب إلى اليمن لإقامة حجّة الله بالدعوة: «والله لئن لم يَسْتَوِ لي في اليمن أمرٌ لا رَجَعْتُ إلى أهلي، أو أُضْرَبَ الشرق والغرب حتّى أقيم لله حجّته»^(٤)، وللإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام كلامٌ رائعٌ حول نص الجعفرية على الأئمة بالأسياء والأعداد، وأنه لو صحَّ هذا لكان بنو فاطمة أفرحَ النَّاسَ به، لأنّه سُبِعِدُ عنهم الابتلاء ويُريحُهُم أيّما راحة، ولكن لا سبيلَ إلى ذلك، فلا دليلَ ينهضُ عند تقارُع الحجج، ونصب الكتاب والسنة حكّمين، وتاريخ سادات بن الحسن والحسين السابقين مُرَجَّح للباحث الفطّين، نعم! ومنه -أخي في الله- قد أطلنا

(١) المصابيح لأبي العباس الحسيني.

(٢) سيرة الهادي إلى الحق عليه السلام: ٥٣.

(٣) سيرة الهادي إلى الحق عليه السلام: ٥٢.

(٤) سيرة الهادي إلى الحق عليه السلام: ٥٠.

هنا، لنستحضر جميعاً ونؤمن أنّ النظرة الأنموذجية الكاملة التي تتمنى وجودها في هذا الكون يكون معها التكليف على المكلفين أقلّ وأسهل، إذ أنّ من أنموذجيات الحياة، عدم وجود إبليس ليعبد الناس الله على التمام بلا وسوسة ولا انحراف، ومن الأنموذجيات المحببة للنفس أن يكون جميع الناس مخلوقين مجبرين على الطاعة ليطيعوا الله ويعملوا فلا يكون هناك كافرٌ على وجه الأرض، ومن الأنموذجيات في الحياة ألاّ ينعم الله على كافرٍ بنعمة قليلة أو كثيرة، وأن يكون حال المؤمنين هو الرفاهية في العيش والترقى في النعيم؛ لأنّ من أطاع الله أحقّ بنعم الله، والإنعام على الكفار يفتن المؤمنين، ولكن -معشر العقلاء- هل تحقّق هذا كله؟! أليس الابتلاء الإلهي منع من حصول النظرة الأنموذجية المفروضة (على أنّ نظرة الجعفرية في الإمامة النصّية، الإمام بعد الإمام ليست أنموذجية كاملة، لوجود الغيبة، والغيبة تُخالف الأنموذجية في طريق الدعوة والهداية من المعصومين إلى يوم الدين). نعم! اللهم، صلّ على محمد وآل محمد، لسنا بحاجة إلى ترديد الكلام، وشرح مكان النصّ الجملي على بني فاطمة، ووقوع الابتلاء على الناس من الله بطاعتهم، ووقوع الابتلاء من الله على بني فاطمة بالاجتهاد لتحقيق شرط الصلاح والقيام بالدعوة، لتقدمه.

نعم!، إن قيل: مادام هذا قولكم في الابتلاء، وأنّه واردٌ من الله في حقّ العباد، ثمّ أنتم تقولون: إنّ مهمّة الأئمة هي الدعوة والهداية، فلماذا اعترضتم علينا عندما قلنا: بأنّ غياب إمامنا الثاني عشر المهدي المنصوص عليه، هو من باب ابتلاء الله للعباد، حتّى يعلم الله الصّابرين المؤمنين من غيرهم، والابتلاء يقف حجر عثرة في طريق الأنموذجي المحبّب للنفس (والأنموذجي هنا هو قيام الأئمة بالدعوة والهداية، وقد تعدّر هذا مع ابتلاء الله للعباد بغياب المهدي)، تُريد جواباً شافياً!!؟.

قلنا: ليس كلامكم القريبُ هذا إلاّ نابعاً من عدم فهم لمعنى الابتلاء الذي لا يتعارضُ معناه مع قيام الحجّة على المكلفين، فجميعُ ابتلاءات الله لبني الإنسان لا تُسقطُ الحجّة الإلهية عليهم، ولتفهيم أيسر وأسهل وأسلس، سنُقسّم الابتلاء من الله للعباد، إلى ابتلاءين اثنين:

الابتلاء الأول: هو أن يتلي الله العباد بفرض طاعته وعبادته، فيأمر أباهم آدم بهذا، ويأمره أن يعلم أبناءه، ثم بعد موت آدم لم يرسل الله رسولا، ولا نبيا، ولا كتابا، ولا ملكا، ولا وحيًا، ولا حدّد الهدى والدعوة في جماعة من الناس بحيث إن الحق لن يخرج من عندهم إلى يوم الدين، نعم! لم يبعث الله ولم يرسل أو يُحدّد شيئاً من هذا كله، من موت آدم إلى قيام الساعة (وبين موت آدم والساعة آلاف السنين أو ملايين السنين)، وإبليس يمرح ويسرح مجتهداً مُتفَنِّناً في إغواء عباد الله، فهذا الابتلاء -أخي في الله- ليس بوارِدٍ، والله تعالى مُنَزَّهُ عنه، ففيه تكليف للناس بأكثر من طاقتهم، والكتاب جزمَ بعدم تكليف الله للعباد إلا بما يطيقون.

الابتلاء الثاني: هو أن يتلي الله العباد بفرض طاعته وعبادته، فيأمر أباهم آدم بهذا، ويأمره أن يعلم أبناءه، ثم بعد موت آدم ﷺ، لم يزل الله تعالى مُقيماً حجّته على العباد، بإرسال الرّسل تلو الرّسل، وحصّر الحقّ والفضل في جماعات، كما حصل وأن فضل بني إسرائيل وجعل الإمامة فيهم ومنهم للصالحين، وكما حصل وأن فضل بني فاطمة وجعل الإمامة منهم وفيهم للصالحين، نعم! ولم يزل الله ينزل الكتب السماوية تبعاً، والوحي غير مُنقطع عن أنبيائه ورسوله، إلى خاتم الأنبياء والمرسلين، فلما أراد الله انقطاع النبوة بعد الرسول ﷺ، جعل لأُمَّته كتاباً محفوظاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (القرآن العظيم)، فهذا منه حجة على أمة محمد وتيسير في التكليف والابتلاء، ثم زاد الله تعالى لما عَلِمَ أنّ أمة محمد ستفترق حول تأويل وتفسير وتدبر القرآن، فجعل جماعة فاطمية لن ينقطع علماءهم (أئمة أو مُقتصدين) إلى يوم الدين، جعل الحقّ معهم غير خارج من دائرتهم، وهنا خفف الله الابتلاء الذي سيحصل بسبب الاختلاف حول فهم الكتاب، وبعد هذا كله من الله تعالى، أوكل الابتلاء بعد التيسير والتخفيف وعدم استحالة النجاح فيه، أوكله إلى العباد، وقال: هذا كتاب ربكم محفوظ مصون عن التحريف، وهذه سنة نبيكم وحديثه الصحيح والسقيم موجود في دفاتركم، وهذه عترة نبيكم جماعة موجودة على الأرض، تعيش بينكم، السبيل إلى الوصول إليها غير مُستحيل، وقد ضمنت أن الحق لن يخرج من دائرة علماءها المواصلين لنهج وإجماعات آباؤهم الفاطميين أباً فأباً، إلى علي بن

أبي طالب عليه السلام، نعم! هنا تأمل هذا الابتلاء من الله تعالى، تجده غير مُستحيل التطبيق، بدليل وقوف جماعة من الناس على جميع الخيوط التي تؤدي إلى النجاة، وبالتالي فقد اجتازوا ابتلاء الله بكل نجاح وتفوق، خرجوا إلى الدنيا غير مُكَلَّفِينَ، وبعد أن كَلَّفُوا نظروا إلى كتاب الله تعالى فوجدوه يُشير إلى اصطفاء أقوام وجماعات (كما مرّ في آيات سابقة)، ثم نظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، فوجدوا الأمة أجمعت على أحاديث صحيحة تحثّ الناس على الاقتداء بجماعات غير مُحدّدين أو محدّدين معدودين يُسمّون أهل البيت، فتوجّه الباحث عن النجاة إلى هذه الجماعة الفاطمية الحسنية والحسينية يُريد الحقّ والهدى، فإذا هو يجد منهم ثلاث طوائف كما أخبر الكتاب العزيز، ظالمين لأنفسهم عاصين لله تعالى، وهؤلاء لا حاجة للمكلف بهم وهم على ذلك الحال، ثم وجد الطائفة الثانية عالمة عابدة مُقتصدة تدرّس وتُعلّم الناس، ووجد طائفة ثالثة تدّعي الإمامة وتقوم بالعلم والعمل والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانوا على منهج الزيدية من المسلمين، ثم سافر هذا المكلف إلى بلادٍ أخرى فوجد فاطميين آخرين يدعون الله ويتعبّدونه على مذهب الجعفرية، ثم سافر المُكَلَّف فوجد أناساً فاطميين يتعبّدون الله بمذهب الفرقة السنية، فأصبح المُكَلَّف حائراً، الكتاب والسنة تدلّ على جماعات فاطمية، وأن الحقّ لن يخرج عنهم إلى ورود الحوض، وأنا قد بحثت واجتهدت (بُغية إرضاء الله واجتياز الابتلاء بالوصول إلى المنهج المستقيم المضمون عدم مفارقتة للحق)، نعم! قد بحثت واجتهدت عن جماعات بني فاطمة هؤلاء فوجدتهم أصحاب مذاهب مختلفة، فمنهم الظالمون لأنفسهم حقّاً (ويدخل في صفة الظلم للنفس العلماء الفاطميون الذين اقتبسوا من غير علوم آبائهم فتمذهبوا بمذاهب شتى غير مذاهب آبائهم)، ومنهم المُقتصدون حقّاً (المُلتزمون بكتاب الله تعالى ومنهج آبائهم أباً فأباً إلى علي عليه السلام) ومنهم السابِقون بالخيرات الدّعاة حقّاً (المُلتزمون بكتاب الله تعالى ومنهج آبائهم أباً فأباً إلى علي عليه السلام) هنا لا سبيل ولا طريق أمام المُكَلَّف إلاّ استعراض حال بني فاطمة هؤلاء من أوّل السلسلة (من عند علي بن أبي طالب)، لا من وسطها (منتصف الزّمان)، ولا من آخرها (زمان حياة المفكّر الباحث عن الحق)، فينظر في كلام أمير المؤمنين وأفعاله ويعرّض مصاديقها على هذه الفرق الفاطمية المختلفة، ثم ينظر إلى الحسن والحسين

أفعالهم وأقوالهم، ويعرضُ مصاديقها على هذه الفرق الفاطمية المختلفة، ثم ينظرُ إلى علي بن الحسين، وإلى الحسن بن الحسن، وإلى زيد بن الحسن، وإلى الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض، وجعفر الصادق، ومحمد النفس الزكية، والحسين الفخي، وموسى الكاظم، والحسين بن زيد بن علي، وعيسى بن زيد بن علي، وإدريس بن عبد الله المحض، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، وأحمد بن عيسى بن زيد بن علي، والقاسم بن إبراهيم الرسي، وعبد الله بن موسى بن عبد الله المحض،،،، إلخ، نعم! ثم ينظرُ الباحث المجتهد عن الحقِّ إلى مذاهب هؤلاء الرجال المُتقدِّمين الذين يسبقُ إلى الظنِّ أنَّهم أصحابُ مذهبٍ واحد، وكيانٍ واحد، بدليل إجابة بني الحسن لداعي بني الحسين في الخروج والثورة وإقامة الحجَّة، وإجابة بني الحسين لداعي بني الحسن في الخروج والثورة وإقامة الحجَّة، وبدليل عدم ورود ما يُعارضُ هذا الذي يسبقُ إلى الذَّهن من كونهم على مذهب واحد، فيعمل الباحث على استعراض أقوالهم وأفعالهم، وعرضها على عقائد الفاطميين المختلفين في مذاهبهم، ثم ينتقلُ الباحث إلى المرحلة الأخرى، وهي تتبُّع السلسلة الفاطمية من وسطها (منتصف الزَّمان، من بعد القرن الثالث الهجري احتياطاً)، فينظرُ علامَ اجتمعت سُلالة أولئك السَّابِقين ممَّن ذكرنا وممَّن لم نذكرُ من سادات بني الحسن والحسين؟! علامَ اجتمعت من المذاهب والمشارب؟! علامَ اجتمع سوادهم، لأنَّ سوادهم لا شكَّ سيكونُ متأثراً بأسلافهم وآبائهم، على اختلاف البُلدان والإقامات، فعندها سيجدُ الباحث يقيناً وقطعاً وجزماً، أنَّ سادات أهل البيت في الحجاز ومكة المكرمة كانوا على مذهب الزيدية، وأنَّ سادات بني الحسن والحسين في المغرب كانوا على مذهب الزيدية، وأنَّ سادات بني الحسن والحسين في جيلان وديلمان وطبرستان (بلاد إيران حالياً) كانوا على مذهب الزيدية، وأنَّ سادات بني الحسن والحسين في الكوفة كانوا على مذهب الزيدية، وأنَّ سادات بني الحسن والحسين في المخلاف السليمان كانوا على مذهب الزيدية، وأنَّ سادات بن الحسن والحسين في اليمامة من مناطق نجد كانوا على مذهب الزيدية، إلى قرون متأخرة ثم زاد الجهلُ بالنَّاس، وطراً ما طراً بهم فتمذهبوا بمذاهب غير مذاهب آبائهم، فأصبح السنيُّ منهم يُعوّل على مذهب وأقوال وترجيحات أحمد بن حنبل أو الشافعي أو أبي حنيفة أو

مالك، ويحتج بقول ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، والأشعري، دون قول آبائه سادات أهل البيت، فهؤلاء في الحقيقة قد بتروا التسلسل الحاصل، فلم يعد أصل علومهم عن آبائهم أباً فأباً، إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، وعند النظر إلى الفرقة الزيدية، نجد أن تسلسل العلماء الفاطميين الحسين والحسينين ما زالوا محافظين عليه، وما زالوا يُشيدون بالعصبة الفاطمية الزيدية التي بالكوفة والحجاز وطبرستان ويعتبرونهم لهم سلفاً، ثم إن المتصدين أو السابقين بالخيرات منهم لم ينقطع وجودهم عن وجه الأرض زمن ما (من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله) وهم الوحيدون من بين الفاطميين الذين يُشيدون ويحشون الناس على التمسك بالإجماع الفاطمي، ويعتمدون عليهم في فقههم وعقيدتهم، ويُقدّمون أقوالهم على أقوال غيرهم، فسلسلة الزيدية المرضية لم تُبتر ولم تنقطع فعلاقتهم بسلفهم قائمة مستقيمة، ولمزيد بيان انظر بحثنا «السادة الأشراف وعلاقتهم بالمذهب الشيعي الزيدي»، نعم! وبعد هذا كله فإن الباحث قطعاً (إن كان من أهل الملكة والإنصاف)، سيستطيع اجتياز امتحان الله تعالى له، فيصل إلى برّ الأمان، ويفوز فوزاً عظيماً، قال الله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ، وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢-٣]، نعم! وأمّا مذهب الجعفرية فإنه خلافاً من تبيّة سادات بني الحسن والحسين لأئمتهم، فلا عبد الله المحض كان مقرراً بإمامة نصية جعفرية، ولا عيسى بن زيد بن علي كان مقرراً بإمامة نصية جعفرية، ولا الحسن بن الحسن بن الحسن كان مقرراً بإمامة نصية جعفرية، ولا الحسين بن زيد بن علي كان مقرراً بإمامة نصية جعفرية، ولا محمد وإبراهيم وإدريس ومجيب وسليمان أبناء عبد الله المحض كانوا يُقرّون ويُسلمون بالإمامة النصية الجعفرية، ولا محمد بن جعفر الصادق، ولا زيد بن علي بن الحسين، ولا إبراهيم بن موسى الكاظم كانوا يُقرّون بإمامة نصية جعفرية، ولا محمد بن إبراهيم طباطبا، ولا القاسم (الرسبي) بن إبراهيم طباطبا، ولا أحمد بن عيسى بن زيد بن علي، ولا عبد الله الرضا بن موسى بن عبد الله المحض كانوا يُقرّون بالإمامة النصية الجعفرية، فهؤلاء كانوا أبراً للناس وأعدا للناس للنظرية الجعفرية النصية بشهادة الجعفرية على بعضهم في كتبهم، فانظر تراجمهم في (معجم رجال أهل الحديث) للسيد الخوئي تجد العجب العجائب، فهل كان جميع هؤلاء السادة جاحدين

كافرين بفرض الإمامة، ما كانت ثوراتهم إلا للاستيلاء والمُلك؟! هذا دليل العقل الذي يجعل الباحث المُكلّف يستثني مذاهب الفاطميين المُتمذهبين بمذهب الجعفرية، إضافة إلى عدم شهادة الكتاب والسنة على وجود أدلة على وجود أناس منصوص عليهم محدودين معدودين في أمة محمد ﷺ إلى يوم الدين، نعم! اللهم، صلّ على محمد وآل محمد، خرج بنا شجون الكلام عن أصل مسألة الابتلاء (وإن لم يكن كثيراً)، إلا أننا نعيد ربط أول الكلام بآخره، وآخره بأوله، فنقول: إن هذا النوع من الابتلاء (أي أصل الابتلاء) الذي ضربنا به المثال مع المُكلّف الباحث لا يُعترض عليه البتّة، لأن المُكلّفين قادرون على اجتياز هذا الابتلاء، والوقوف على هؤلاء الفاطميين الموجودين بين الناس، المُعاشين لهم، والمُخالطين لهم. نعم! وهُنَاكَ فائدة فرعيّة تُوجّه لمن استبعد أن تكون إرادة الله هي الابتلاء للعباد بالبحث عن أهل الحق من بني فاطمة على اختلاف مذاهبهم، وهُنَا يُسأل هذا المُعترض، عن واجبه تجاه حديث رسول الله ﷺ الذي (لم يتكفل الله بحفظه وصيانتَه عن التحريف، كنوع من الابتلاء أيضاً، كما هو الحال مع القرآن)؟! إن قال: واجبٌ علينا التمحيص والتدقيق والتفتيش عن الصحيح الموافق للكتاب فنشبهه، والضعيف المخالف للكتاب فنتركه، وعندها سنقول: وكذلك عليك واجبُ البحث عن أقوال بني فاطمة التي لا تُخالف الكتاب ولا السنة، ولا تُخالف إجماعات سلفهم السابّقين من بني فاطمة، ولو تتبعت ما فعله المُكلّف الباحث في مثالنا القريب لوجدت الحقّ ظاهراً، بإذن الله تعالى.

فإن قيل: فما رأيكم بعد كلامكم هذا في الابتلاء من الله تعالى على العباد في قول الجعفرية، هل هو من الابتلاء الأول المُستحيل الوصول إلى الحقّ من خلاله، أم أنّه من الابتلاء الثاني الذي لا يُحَال معه الوصول إلى الحقّ، كما أثبتّم ذلك على قول الزيدية؟!!

قلنا: لكم الحُكم يا سادة، كتابٌ محفوظٌ، وسنةٌ مُختلفٌ حولها، وأئمةٌ قبل عصر الغيبة مُفترضٌ أن يكونوا هداة الأئمة، ولُطف الله في أرضه (على مذهب الجعفرية وحدّ قولهم)، حَصروا العِلْم في خواصّ خواصّ أصحابهم دون بقية الناس!! [انظر الرواية الأولى أدناه]، ومن جاءهم واستفتاهم أعملوا معه منهج التقيّة فأفتوه بغير الصواب في المسألة!!

[انظر الرواية الثانية أدناه]، وكذلك لم يُعلّموا خواص خواصهم بأن الأئمة المنصوص عليهم هم اثنا عشر اسماً وعدداً، حتى إنّ أعضاء الإمام والمقرّين إليه لم يكونوا يعلمون من هو الإمام بعد الإمام!! [انظر الرواية الثالثة أدناه]، ثم بعد هذا كلّه يفترض الله على العباد ابتلاءً أن يعرفوا هؤلاء الأئمة، وأن ينتهجوا بنهجهم، فإن كان الطريق إلى هؤلاء الأئمة مقطوعاً بحصر العلم وعدم نشره؟! فكيف السبيل يا رب العالمين، لاجتياز هذا الامتحان والابتلاء هل هو ابتلاء يُحَال الوصول إلى سبيل النجاة من خلاله (وأنت مُنزّه عن هكذا ابتلاء يا رب العالمين، إذ أنت لم تُكلّفنا ما لا نُطيع)، الجواب حول نوع هذا الابتلاء على منهج الجعفرية سيّضح بعد استعراض حال إمامهم الأخير (عصر الغيبة)، إذ تكليف الله لنا ما زال مُستمرّاً، وهو الاهتداء بهدى الإمام، باحثٌ مُكلّف أشعري المذهب، أمامه كتاب الله، وأهل الإسلام مختلفون في تأويله، وأمّامه سنة رسول الله ﷺ وأهل الإسلام مختلفون في التصحيح والتضعيف والتأويل، إلا أن الإجماع من السنة والكتاب هو أن هناك سبيل نجاة وهم علماء أهل البيت، فأتجه هذا الباحث الأشعري إلى أهل البيت عند الجعفرية لكي يستضيء بهداهم، ويتفهّم الحق على ألسنتهم، فأخبروه أنّ ممثل أهل البيت ليس إلا إماماً واحداً في هذا الزمان، وهو محمد بن الحسن العسكري، أجاب الأشعريّ الباحث وأين طريقه لكي يقوم لي بفرض الله عليه وهي هدايتي، كما قُمتُ أنا بفرض الله عليّ وهو إبلاء الجهد في البحث عن أهل البيت، فعندها سيقول له الجعفرية: إنّه غائبٌ لا نستطيع نحن ولا أنت الوصول إليه!! فيردّ الأشعري: فهل كلّفني الله وابتلاني بطاعة من لا أستطيع الوصول إليه، وليس أعلم له طريقاً ولا مكاناً ولا مسكناً ولا موضعاً على وجه البسيطة؟! كيف هذا والأئمة أجمعت أن تكليف الله لنا هو بقدر طاقتنا!!، فإن ردّ عليه فقهاء الجعفرية (أصحاب ولاية الفقيه، وأصحاب الحوزات العلمية)، فقالوا: ولكن هناك حلاً لتأخذ بهدى الإمام ومنهجه، وهو أن تأخذ ما جاء به علماء وفقهاء ومُحدّثو الجعفرية، فإن الإمام المهدي الغائب حثّ الناس على الأخذ عنهم في زمن غيبته؟! فعندها يُجيب الأشعري قائلاً: إني لم أُؤمر إلا بالأخذ عن علماء أهل البيت، وأنتم أخبرتموني أنّه على مذهب الجعفرية، ليس إلا عالمٌ مُطلّق واحد وهو المهدي الغائب،

فلست أركنُ إلاّ إلى مَنْ أوصاني الله بالأخذ عنه، والاهتداء على يديه، ثمّ إنّي قد راجعتُ كُتُبَكُمْ وروايات مُحدّثيكم فوجدتكم تختلفون، وتُرجحون، وتجتهدون، وتُضعفون، وتُصحّحون حسب آرائكم المتفاوتة بانين على الظنّ، وهو خلاف رأيكم في اشتراط العصمة المطلقة للحصول والوصول إلى الهداية المطلقة، فهديتني المطلقة على يد الإمام المطلق، الذي لم تدلوني على مكانه، وحسب قولكم من أنّه غائب من عام المائتين والستين إلى يوم النّاس هذا، فإنّي أتساءل عن لطف الله هذا المتعسر الوقوف على ثمرته وفائدته، فهو من الله ابتلاءٌ لنا لسنا نقف على أطرافه، فمن عاش قبلنا وكان مُجتهداً في طلب الحقّ ثم لم يقف عليه فالعذر معه، والحقّ له، لأنّه لا سبيل إلى الوقوف على اللطف الإلهي وهو غائبٌ غير موجودٍ، فهو والعدم سواء، فإذا قصدنا الجعفرية لم نجد إلاّ فقهاء وعلماء كسائر علماء المذاهب الأخرى، لم نجد إلاّ فقهاء جعفرين منهم القائمون بالتحريف للقرآن، ومنهم من لا يقول، بغض النظر عن القلّة أو الكثرة في القائلين أو النافين، ومنهم من يكفر جماعة من الصحابة ثبتَ خطوهم، ومنهم من لا يكفر، ومنهم من يقول بالعصمة في حقّ الرّسل والأئمة حتّى من السّهو، ومنهم من يلعن من قال بالعصمة من السّهو في حقّهم، ومنهم من يقول بتنزيه الله تعالى عن الجسميّة، ومنهم من يقول بالتجسيم المطلق كمشائخ القميين، ومنهم من يحكم على بعض رجال الأحاديث بالضعف، ومنهم من يقوي نفس الرجال الذي حكم عليهم السّابقون بالضعف ويترتب على هذا تضعيف رواياتٍ صحيحة، أو تصحيح رواياتٍ ضعيفة عن الأئمة المعصومين. نعم! ومن هذا كلّه وعليه فإنّ الوصول إلى ما أوجبت الجعفرية النصّ عقلاً لأجله (وهو احتياج الشعوب إلى قائدٍ وهاذٍ ليقودهم في مختلف الأصعدة) قد سقطت الثمرة منه، وليس له وجودٌ عند العقلاء، وليس الحجّة على العباد إلاّ من أقام الحجّة عليهم وسعى وبذل نفسه ونفيسه في سبيل إتمامها، ألا ترون أنّ الله تعالى لم يكن ليحتجّ على النصارى بعیسی بن مریم لو أنّه رفعه إليه بعد ولادة مریم له مباشرة (أي قبل أن يراه النصارى)، ولم يكن ليعتبره لطفاً، ولم يكن ليُلزم النصارى بالبحث عنه وهو غائبٌ لا موضع له معروف، ولا جماعةٌ له مُحالطون؟!، فإن أنت -أخي الباحث- وقفت على مغزى كلامنا

هنا، فقّف على أنّ الجعفرية بنت عقيدتها على شيء أنموذجي مُبالغ فيه، يمنع قانون الله في الأرض (وهو الابتلاء) من تحقّقه، إضافةً إلى ذلك فإنّ الابتلاء على شرط الجعفرية (القائل بالغيبة في حقّ الدليل المطلق إلى النّجاة، واللفظ الإلهي) هو ابتلاءٌ مُستحيلٌ من خلاله الخروجُ بنتيجةٍ أو هدايةٍ من هذا الإمام (الغائب)، والله مُنزّهٌ عن كل ابتلاء (فيما يخصّ نجاة العباد ومعرفة الصراط المستقيم) ثمّ هو لم يجعل للعباد مخرجاً من خلاله يجتازون هذا الابتلاء، ليحصلوا على الدرجات العُلى، ويفوزوا الفوز المُظفّر، والله فهو الرّحمن الرحيم، والعليم الحكيم، ولا حكمة في أن يقول الأب لابنه: اذهب إلى المدرّس الذي في المدرسة المجاورة وتعلّم على يديه، فإن تعلّمت، أعطيتك الجائزة، فيذهب الابن إلى المدرّسة فلا يجد مُدرّساً ليتعلّم على يديه، والأب قد اشترط التعليم والفهم لكي يُعطي ابنه الجائزة، وعليه فلا سبيل لأن يأخذ الابن الجائزة لأنّه لم يتعلّم، وعدم تعليمه ناتجٌ من عدم وجود المُدرّس، وهذا هو عينُ واقعنا مع المهدي الجعفري، اللطف الذي جعلته الإمامية ذريعةً إلى القول بوجود النّص على الأئمة بالاسم والعدد، والله المُستعان، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الرواية الأولى:

* روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده: «عن فضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ندعو الناس إلى هذا الأمر؟ فقال: لا يا فضيل!!، إن الله إذا أراد بعيد خيراً أمر ملكاً فأخذ بعنقه، فأدخله في هذا الأمر طائعاً أو كارهاً»^(١).

الرواية الثانية:

* روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده: «عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثمّ جاء رجُلٌ فسأله عنها، فأجابه

(١) أصول الكافي: ١/١٦٧.

بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي!!، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرَ فَأَجَابَهُ بِخِلَافِ مَا أَجَابَنِي وَأَجَابَ صَاحِبِي!!، فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ. قُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، رَجُلَانِ مِنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ شِيعَتِكُمْ [تَأْمَلْ أَنَّهُمَا مِنَ الشَّيْعَةِ!!]، قَدِمَا يَسْأَلَانِ، فَأَجَبْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ مَا أَجَبْتَ بِهِ صَاحِبَهُ؟ فَقَالَ: يَا زُرَّارَةَ، إِنَّ هَذَا خَيْرٌ لَنَا، وَأَبْقَى لَنَا، وَلَكِنْ لَوْ اجْتَمَعْتُمْ عَلَيَّ أَمْرٌ وَاحِدٌ لَصَدَّقْتُكُمْ النَّاسَ عَلَيْنَا، وَلَكَانَ أَقَلَّ لِقَائِنَا وَبِقَائِكُمْ»^(١).

الرواية الثالثة:

* [تأمل هذه الرواية جيداً ففيها فوائد جمّة، وبعد أن تُنهي قراءتها، فاعلم أنّ البخاري ورواة الحديث الذين رَوَوْا خبر الاثني عشر أميراً بالعدد (دون الاسم)، أفضل حالاً من جعفر الصادق (على شرط الجعفرية وعين مذهبهم)، لأنّه لم يُعلم أصحابه بالأمر أو الخلفاء الاثني عشر لا عدداً، ولا اسماً، حتى استشكل الأمر على كبار كبار أتباع الصادق، ولم يعرفوا من هو الإمام بعد الصادق، وهذا دليل على أنّهم غير عارفين لخبر الاثني عشر عدداً واسماً، إذ لو كانوا به عالمين، ما احتاجوا إلى حيرة وبُكاءٍ في الأزقة، وما احتاج بقية الشيعة أن يُبايعوا ويتبعوا أئمة آخرين، فانظر هذه الرواية]، روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده، «عن هشام بن سالم [وهو أحد أصحاب الصادق المقربين عند الجعفرية]، قال: كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا وصاحب الطاق [وهو أيضاً من المقربين جداً عند الصادق بإجماع الجعفرية]، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنّهم رَوَوْا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عمّا كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف. فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء، فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة، قال: [تأمل] فخرّجنا من

(١) أصول الكافي: ١/ ٦٥.

عنده ضلّالاً لا ندرى إلى أين نتوجّه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندرى إلى أين نتوجه ولا مَنْ نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟، فنحنُ كذلك إذ رأيتُ رجلاً شيخاً لا أعرفه، يومئذٍ إليّ بيده فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه، فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت للأحول: تتخّ فإني خائف على نفسي وعليك، وإنما يريدني لا يُريدك، فتتخّ عني لا تهلك وتُعين على نفسك، فتتخّى غير بعيد، وتبعت الشيخ وذلك أني ظننت أني لا اقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام، ثم خلاني ومضى، فإذا خادم بالباب فقال لي: ادخل -رحمك الله- فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداءً منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إليّ إليّ، فقلت: جعلت فداك! مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: مضى موتاً؟ قال: نعم، قلت: [تأمل] فمَنْ لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك! إن عبد الله يزعم أنه من بعد أبيه، قال: يريد عبد الله أن لا يُعبّد الله، قال: قلت: جعلت فداك! فمَنْ لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك! فأنت هو؟ قال: [تأمل]، لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي لم أصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك! عليك إمام؟ قال: لا، فداخني شيء لا يعلم إلا الله عز وجل إعظماً له وهيبة أكثر مما كان يجلب بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك! أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: [تأمل] سل تُخبر، ولا تُدع، فإن أذعت فهو الذبح، فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك! شيعتك وشيعة أبيك ضلال [أي لا يعرفون أنّك الإمام، ومنه لا ندرى ما هو دور جعفر الصادق في الهداية والقيادة للأمة إن كان كبار أصحابه كهشام بن سالم، ومؤمن الطاق الأحول، وصغار شيعته لا يعرفون الإمام بعد الإمام حتى ضلّوا، نعم! أراد هشام بن سالم أن يقوم بدور في الهداية أكبر من دور الإمام المنصوص عليه المعصوم جعفر الصادق، وذلك أنه طلب من موسى الكاظم، أن يقوم بإخبار الناس بأمر إمامته، فقال هشام

للكاظم : [فألقي إليهم وأدعُوهم إليك؟ وقد أخذت عليّ الكتان؟ قال: مَنْ أنستَ منه رَشداً فألقِ إليه وخذ عليه الكتان فإن أذاعوا فهو الذبح -وأشار بيده إلى حلقه- قال: فخرجت من عنده، فلقيت أبا جعفر الأحول فقال لي: ما وراؤك؟ قلت: الهدى فحدثته بالقصة قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير [وهما من كبار أصحاب الصادق عليه السلام] ثم مع هذا لم يكونا يعلمان الحديث الاثني عشري بالعدد والاسم] فدخلا عليه وسمعا كلامه وساء لاه وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجاً فكل من دخل عليه قطع إلا طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من الناس، فلمّا رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أن هشاماً صدّ عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحدٍ ليضربوني^(١).

(١) أصول الكافي: ١/٣٥٢.

القسم الثاني: مناقشة دلالة بعض أحاديث الرسول ﷺ على

اتباع أشخاص منصوص عليهم:

إن قيل: ثبت لدينا ولدى الزيدية، أن رسول الله ﷺ، قال: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به، لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وثبت أيضاً أنّ رسول الله ﷺ، قال: «مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوي»، وقال ﷺ: «أهل بيتي أمانٌ لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمانٌ لأهل السماء، فويلٌ لمن خذلهم وعاندَهُم»، نعم! فهذه الأحاديث المحمدية، تدلّ على عترّة وأهل بيتٍ قرّن التمسك بهم بعدم الضلال «لن تضلّوا»، وعدم مفارقة الحقّ «لن يفترقا»، وقرّنوا بالنجاة «من ركبها نجا»، وقرّنوا بالأمان في الاتّباع لهم «أمانٌ لأهل الأرض»، فهذه الأحاديث -أخي الزيدي- في المتابعة لأهل البيت، فهي إمّا أن يكون المراد منها على شرطكم، أنّ جميع بني فاطمة (ذرية الحسن والحسين) مقارنون للكتاب غير مفارقين له (وهذا باطلٌ إجماعاً)، وإمّا أن يكون جميعهم مفارقين للكتاب غير مُلازمين له (وهذا باطلٌ أيضاً إجماعاً)، وإمّا أن يكون منهم طائفةٌ مقارنةٌ للكتاب مُلازمةٌ له واجبةٌ الاتّباع، وطائفةٌ مُفارقةٌ للكتاب غير مُلازمةٌ له وهي غير واجبة الاتّباع، نعم! ومنه أخبرونا -معشر الزيدية- عن هذه الطائفة من الفاطميين التي لا تُخالفُ الحق، وهي مُلازمةٌ للقرآن، وفي الانتهاج بنهجها يكون الأمان، وتكونُ النجاة، أليس في هذا الإخبار بالْمُلازمةِ المُطلقةِ لهؤلاء الفاطميين للحق، والمُلازمةِ المُطلقةِ تعني النصّ والعصمة؟!.

قلنا: اعلم -هدانا الله وإياك-، أنّ أهل البيت (عليهم السلام)، جميع الذرية الفاطمية، مُكلّفةٌ حالها كحال سائر الناس، مُكلّفةٌ بالإيمان بالكتاب والسنة والافتداء مع الاجتهاد في تطبيق نهج آبائهم والعمل به ليكونوا مثلهم في القدوة، وهم فمتن كانوا مثلهم في القدوة، أصبحوا قدوةً لمن بعدهم، وواجبٌ على من بعدهم أن يتبع سبيلهم؛ لأنهم اقتدوا بالكتاب

وأقوال وإجماع الأسلاف المجتهدين من بني فاطمة ، مثاله: علي بن أبي طالب عليه السلام ،
والحسن بن علي ، والحسين بن علي عليه السلام ، أجمعنا والجعفرية على عصمتهم عن القول
الفاسد في الدين، لمكان النص الذي ثبت عليهم -صلوات الله عليهم-، فعاش الناس بعد
موت الحسين بن علي عليه السلام ، ووجدوا من بني فاطمة من العلماء ثلاثة: علي بن الحسين ،
والحسن بن الحسن ، وزيد بن الحسن ، ووجدوا أمامهم أحاديث ثابتة عن الرسول صلى الله عليه وآله ،
وهي أحاديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، وكلها تقول بوجوب التمسك بأهل البيت
عليهم السلام ، وأهل البيت فهم صالحو الذرية الفاطمية، وإنما قلنا: صالحو الذرية الفاطمية؛ لأن
الطالح منهم لن يكون أهلاً للاقتداء، والله قد استثنى إمامته **﴿ لا ينال عهدي
الظالمين ﴾** [البقرة: ١٢٤]، ولقرينة الملازمة للكتاب، وحصول النجاة، تقرّر أن المقصود
بالاتباع ليس جميع ذرية فاطمة، بل العلماء والصالحين منهم، نعم! لم نجد بعد موت
الحسين عليه السلام ، إلا علي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، فأردنا تطبيق
حديث الرسول صلى الله عليه وآله ، فأتينا هؤلاء الثلاثة، فوجدناهم يحثون الناس على المتابعة
للكتاب، ولما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولما أجمع عليه علي والحسن والحسين، فاجتهد
هؤلاء الثلاثة في تطبيق منهج الله، ومنهج الرسول صلى الله عليه وآله ، ومنهج علي، ومنهج الحسن،
ومنهج الحسين، وأفتوا وأصلوا ما أظهرته علومهم، فهنا -أخي في الله الجعفري- كزّم هذا
المكلف أن يتابع منهج علي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن؛ لأن عقيدة
الثلاثة واحدة (على شرط الزيدية)، وثبوت متابعتهم لأبائهم (علي، والحسن، والحسين)،
ظاهر في اتفاقهم على أن ما هم عليه هو مذهب (الثلاثة)، وأنه مذهب آبائهم، فهذه
الطائفة من فروع الذرية الفاطمية واجبة الاتباع؛ لأنها تمسكت بمنهج الكتاب، وصحيح
حديث الرسول صلى الله عليه وآله ، وما أقره إجماع آبائهم السابقين، وعلي بن الحسين، والحسن بن
الحسن، وزيد بن الحسن، قد انطبقت عليهم هذه الشروط التي بها يكونون أحد من
يصدق عليهم وجه حديث الثقلين والسفينة، ويجب على الناس اتباعهم لأجل انطباق
هذه المصاديق عليهم، فعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، تمسكوا
بمنهج الكتاب، وصحيح حديث الرسول صلى الله عليه وآله ، وإجماع سلفهم الفاطمي (علي،

والحسن، والحسين) في الدين، فهذه الطائفة الفاطمية -أخي الجعفري- التي حققت الشروط الثلاثة هي الواجبة الاتباع، وهي التي لن تُفارق الكتاب في عقيدتها وقولها؛ لأنَّ الله ضمنَ أنَّ اجتماع صالحى الفاطميين هؤلاء لن يُفارق الحق، والحق لن يُفارقهم، فحديث الثقلين يتكلم عن إجماع علماء بني فاطمة الصالحين، وأنَّ هذا الإجماع لن يُفارق كتاب الله تعالى، وإجماعهم يدخلُ تحته طائفةٌ حسنةٌ وحسنيَّة، لا بدَّ أن تتحقَّق فيهم شروطُ ثلاثة: **الأول**: الالتزام بمنهج الكتاب. **والثاني**: الالتزام بصحيح حديث الرسول ﷺ. **والثالث**: ألاَّ يخالفوا على ما أجمع عليه سلفهم من سادات بني الحسن والحسين، فمن تحققت فيه هذه الشروط من بني فاطمة، وجبَ على الناس الاقتداء به، والسَّمع والطاعة له؛ لأنَّهم لن يُخرجوا الناس من هُدًى إلى ضلالة، وكيف يُخرجون الناس من الهدى إلى الضلال، وهم مُتمسكون بأصولٍ عظيمة، كتابٌ، وسنةٌ، وإجماعُ آباءٍ فاطميِّ حسنيِّ وحسنيِّ معصوم ضمنَ الله ورسوله عدم مفارقتهم للكتاب، ولزيد تفهيم، سنضربُ على ما سبق أمثلةً مُيسرة: **المثال الأول**: نظرُ المعاصرون إلى سادات بني الحسن والحسين في أزمانهم بعد النظر في حديث الثقلين، والسفينه، والنجوم، فوجدوا علي بن الحسين زين العابدين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، فحتم عليهم البحث أن يعرفوا مَنْ من هؤلاء الثلاثة يصدق عليه حديث الثقلين فيكونُ في عقيدته مُلازماً للكتاب؟ فنظرَ هؤلاء الباحثون إلى علي بن الحسين، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهدُ في تبينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعملُ بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين)، فقطعَ الباحثون بأنَّ مَنْ كان هذا منهجه فإنه واحدٌ من مصاديق حديث الثقلين، وأنَّ أخذ العلم عنه لن يُخرجَ من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم! ثمَّ نظرَ الباحثون إلى حال الحسن بن الحسن، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهدُ في تبينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعملُ بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين)، فقطعَ الباحثون بأنَّ مَنْ كان هذا منهجه فإنه واحدٌ من مصاديق حديث الثقلين، وأنَّ أخذ العلم عنه لن يُخرجَ من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم! ثمَّ نظرَ الباحثون

إلى حال زيد بن الحسن، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بها فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين)، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرَج من الهدى إلى الضلال أبداً، فاجتمع أمر هؤلاء الباحثين على أن مصاديق حديث الثقلين تنطبق على جماعة حسنية وحسينية من أهل عصرهم، واجبة الاتباع، وهم علي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، وأن عقيدة الثلاثة في الله واحدة، وأن عقيدتهم هي عقيدة آبائهم، فرأيهم هذا مع رأي سلفهم إجماع فاطمي معصوم لن يُخالف كتاب الله تعالى إلى ورود الحوض، ومن دان الله به فقد ركب سفينة نجاة لن تزيغ. المثال الثاني: نظر المعاصرون إلى سادات بني الحسن والحسين في أزمانهم بعد النظر في حديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، فوجدوا محمد بن علي الباقر، وزيد بن علي بن الحسين، وعبدالله المحض، فحتم عليهم البحث أن يعرفوا من من هؤلاء الثلاثة يصدق عليه حديث الثقلين فيكون في عقيدته مُلازماً للكتاب؟، فنظر هؤلاء الباحثون إلى محمد الباقر، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بها فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن)، فقطع الباحثون أن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرَج من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم ! ثم نظر الباحثون إلى حال زيد بن علي بن الحسين، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بها فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن)، فقطع الباحثون أن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرَج من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم ! ثم نظر الباحثون إلى حال عبد الله المحض، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ،

ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن)، فقطع الباحثون أن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرج من الهدى إلى الضلال أبداً، فاجتمع أمر هؤلاء الباحثين على أن مصاديق حديث الثقلين تنطبق على جماعة حسنية وحسنية من أهل عصرهم، واجبة الاتباع، وهم محمد الباقر، وزيد بن علي بن الحسين، وعبد الله المحض، وأن عقيدة الثلاثة في الله واحدة، وأن عقيدتهم هي عقيدة آبائهم، فرأيهم هذا مع رأي سلفهم إجماع فاطمي معصوم لن يُخالف كتاب الله تعالى إلى ورود الحوض، ومن دان الله به فقد ركب سفينة نجاة لن تزيغ. **المثال الثالث:** نظر المعاصرون إلى سادات بني الحسن والحسين في أزمانهم بعد النظر في حديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، فوجدوا جعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وعيسى بن زيد بن علي، وإبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، فحتم عليهم البحث أن يعرفوا من هؤلاء الأربعة يصدق عليه حديث الثقلين فيكون في عقيدته مُلتماً للكتاب، فنظر هؤلاء الباحثون إلى جعفر الصادق، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبينه وتفسيره بصحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض)، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرج من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم! ثم نظر الباحثون إلى حال محمد بن عبد الله النفس الزكية، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض)، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرج من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم! ثم نظر الباحثون إلى حال عيسى بن زيد بن علي، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً

بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض)، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرج من الهدى إلى الضلال أبداً، نعم! ثم نظر الباحثون إلى حال إبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه ملتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض)، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه واحد من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه لن يُخرج من الهدى إلى الضلال أبداً، فاجتمع أمر هؤلاء الباحثين على أن مصاديق حديث الثقلين تنطبق على جماعة حسنية وحسينية من أهل عصرهم، واجبة الاتباع، وهم جعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وعيسى بن زيد بن علي، وإبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، وأن عقيدة الأربعة في الله واحدة، وأن عقيدتهم هي عقيدة آبائهم، فرأيهم هذا مع رأي سلفهم إجماع فاطمي معصوم لن يُخالف كتاب الله تعالى إلى ورود الحوض، ومن دان الله به فقد ركب سفينة نجاة لن تزيغ. **المثال الرابع:** يُقال في موسى الكاظم، ويحيى بن عبد الله المحض، وإدريس بن عبد الله، والحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن صاحب فخ، وعلي بن موسى الرضا، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، وأحمد بن عيسى بن زيد بن علي، والقاسم الرسي بن إبراهيم طباطبا، يُقال فيهم جميعاً مثل القول السابق، ويُطبق عليهم المعايير الثلاثة السابقة، والجواب القطعي أن عقيدتهم في الله واحدة، وأن عملهم مُقيّد بما أجمع عليهم سلفهم الفاطمي السابق الذكر، فهؤلاء من اتبعهم في عقائدهم لن يُخرج من هدى إلى ضلال أبداً إلى ورود الحوض. **المثال الخامس:** نظر المعاصرون للقرن الخامس الهجري إلى سادات بني الحسن والحسين في أزمانهم بعد النظر في حديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، فوجدوا الشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى، من ذرية

إبراهيم بن موسى الكاظم، حسيني الأصل، ووجدوا الإمام القاسم العياني بن علي بن عبد الله بن محمد بن القاسم الرسي، حسني الأصل، ووجدوا الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، من ذرية الحسن بن زيد بن الحسن، حسني الأصل، فحتم عليهم البحث أن يعرفوا من هؤلاء الثلاثة يصدق عليه حديث الثقلين فيكون في عقيدته مُلازماً للكتاب؟، فنظر هؤلاء الباحثون إلى الشريف المرتضى، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه (من الكتاب) غير سلفه الفاطمي، أي يعتمد على غير فهم سلفه للكتاب وصحيح السنة، وسلفه هم (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض، وجعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وعيسى بن زيد بن علي، وإبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، وموسى الكاظم، ويحيى بن عبد الله المحض، وإدريس بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، وعلي بن موسى الرضا، وأحمد بن عيسى بن زيد، والقاسم الرسي بن إبراهيم، وعبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض)، وذلك أن الشريف المرتضى عليه السلام قد أخذ علوماً مخالفة لعلوم سلفه، أخذها وهو طفل صغير لم يتجاوز الثامنة عن الشيخ المفيد الجعفري، فقطع الباحثون بأن من كان هذا منهجه فإنه ليس من مصاديق حديث الثقلين، وأن أخذ العلم عنه يُخرج من الهدى إلى غيره، لأن المعايير الثلاثة لم تنطبق عليه، فعلمه ليست علوم سابقه من سادات بني الحسن والحسين، الذين اجتهدوا على متابعة آبائهم، والمحافظة على إحياء إجماعاتهم، فالشريف المرتضى بتر سلسلة علومه عن علوم آبائه، فأصبح رجلاً فاطمياً تابعاً لآراء الرجال، ومناهج الرجال، دون آراء أهل البيت، بدليل رده على عقائد كثير ممن ذكرنا منهم، وبهذا خرج عن أن يكون مصداقاً لحديث الثقلين، نعم! ثم نظر الباحثون إلى حال الإمام القاسم بن علي العياني حسني، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهد في تبيينه وتفسيره على صحيح سنة رسول الله ﷺ، ويعمل بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد

الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض، وجعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وعيسى بن زيد بن علي، وإبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، وموسى الكاظم، و يحيى بن عبد الله المحض، وإدريس بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، وعلي بن موسى الرضا، وأحمد بن عيسى بن زيد، والقاسم الرسي بن إبراهيم، وعبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض)، فقطع الباحثون بأنَّ مَنْ كان هذا منهجَه فإنَّه واحدٌ من مصاديق حديث الثقلين، وأنَّ أخذ العلم عنه لن يُخْرِجَ من الهدى إلى الضلال أبداً، ودليلُ مُتابعتِه هي مُطابَقَة عقيدته لعقائد المُتقدِّمين، واعتباره لهم أسلافاً يُقتدى بهم، وحرصه على إحياء حجِّية إجماع هؤلاء السلف، نعم! ثمَّ نظرَ الباحثون إلى حال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني الحسني، وأعملوا المعايير الثلاثة عليه، فوجدوه مُلتزماً بكتاب الله تعالى، يستشهدُ في تبيينه وتفسيره على صحيح سنَّة رسول الله ﷺ، ويعملُ بما فهمه منه سلفهم الفاطمي (علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، ومحمد الباقر، وزيد بن علي، وعبد الله المحض، وجعفر الصادق، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وعيسى بن زيد بن علي، وإبراهيم بن عبد الله النفس الرضية، وموسى الكاظم، ويحيى بن عبد الله المحض، وإدريس بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، وعلي بن موسى الرضا، وأحمد بن عيسى بن زيد، والقاسم الرسي بن إبراهيم، وعبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض)، فقطعَ الباحثون بأنَّ مَنْ كان هذا منهجَه فإنَّه واحدٌ من مصاديق حديث الثقلين، وأنَّ أخذ العلم عنه لن يُخْرِجَ من الهدى إلى الضلال أبداً، ودليلُ مُتابعتِه هي مُطابَقَة عقيدته لعقائد المُتقدِّمين، واعتباره لهم أسلافاً يُقتدى بهم، وحرصه على إحياء حجِّية إجماع هؤلاء السلف. نعم! فاجتمع أمرُ هؤلاء الباحثين على أنَّ مصاديق حديث الثقلين تنطبقُ على جماعة حسنية وحسينية من أهل عصرهم، واجبة الاتِّباع، وهم الإمام القاسم العياني من ذرية إبراهيم بن الحسن بن الحسن السبط، والإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، من ذرية الحسن بن زيد بن الحسن السبط، وأنَّ عقيدة الاثنين في الله واحدة وهي الزيدية، وأنَّ عقيدتهم هي عقيدة آبائهم، فرأيهم هذا مع رأي سلفهم إجماعٌ فاطميٌّ معصومٌ لن يُخالف كتاب الله تعالى إلى

ورود الحوض، ومن دان الله به فقد ركب سفينة نجاة لن تزيغ. نعم! وعلى هذا فقس -أخي الباحث-، واعلم أثناء بحثك أن من كان من الفاطميين يعتمد على آراء الرجال دون آراء أهل البيت، ويستشهد على الحق بغير آراء أهل البيت، كما يعتمد البعض على أحمد بن حنبل، وعلى مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والأشعري، وابن تيمية، والذهبي، دون أهل البيت، فهو بلا شك قد اعتمد على علوم لم يضمن الله تعالى بقاءها مع الحق إلى ورود الحوض، فالحق هو مع من تمسك بعلوم العلماء الفاطميين الذين لم يخالفوا علوم أسلافهم وإجماعاتهم، وسعوا لإحيائها، وبث روح الحياة فيها، بتعليمها للناس، ونشرها ابتغاء الأجر من الله جلّ جلاله.

نعم! فهذه هي الطائفة التي لن تخالف الحق أخي الجعفري (المعتز)، والتي يصدق عليها حديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، وهذا القول لا غلو فيه، ولا تفريط، وإنما الغلو حقاً والإفراط هو أن يحثنا الرسول ﷺ بالتمسك بأسماء وأعداد محدّدة من الذرية الفاطمية ثم لا نستطيع الوصول إليها، فيكون الرسول قد وصانا بالتمسك بسرابٍ بقية، كما تقدم بيانه مفصلاً في الجواب على الإشكال الأول.

نعم! كما أن الإفراط كل الإفراط هو ما ذهبت إليه الجعفرية من الجرح والقّدح في سواد سادات أبناء الحسن والحسين المتقدّمين، عيسى بن زيد بن علي، وعبد الله المحض شيخ الفواطم، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية من اعتقد كثيراً من أهل الإسلام أنه مهديّ هذه الأمة لما ظهر عليه من سمات الفضل والعلم، ولما طابق اسمه اسم الرسول ﷺ، واسم أبيه اسم أبي الرسول ﷺ، وقدحوا على يحيى بن عبد الله المحض، وقدحوا على الحسن بن الحسن بن الحسن، وقدحوا على محمد بن جعفر الصادق، وشكّكوا في نزاهة ثورات بني الحسن والحسين، وجعلوها لأجل الدنيا حسداً لإمامة بني عمومتهم الاثني عشر!!، وهذا كله قد صدر بالدليل من الجعفرية، بما أثبتته رواياتهم عن المعصومين، بتفاوت بين التصريح والتلميح في أوجه هذا القّدح، روى الصّفار في (بصائر الدرجات)، رواية تكلم فيها الإمام الصادق عليه السلام عن بعض الصحف التي عندهم

كالجفر والجامعة ومصحف فاطمة، وأثناء حديثه، قال له عبد الله بن أبي يعفور مُتسائلاً: «أصلحك الله، فيعرف هذا بنو الحسن؟! قال: إي والله!! كما يُعرف الليل أنه ليل، والنهار أنه نهار، ولكن يَحْمِلُهُم الحسدُ وطلبُ الدنيا، ولو طلبوا الحقَّ لكانَ خيراً لهم»^(١)، فهذه الشهادة من طريق الجعفرية على أولئك السادة التي كادت أن تُجمع الأمة (إن لم تكن أجمعت) على حُسن مذاهبهم وطرائقهم، وإن كانوا يُجْمَلُونَ هذا المديح في حقهم، دون استعراض عقائدهم والبحث عنها؛ لأنَّ في البحث عن عقائدهم وربط حالهم بحال أسلافهم ترجيحاً وإظهاراً للمذهب الزيدية المرُضية أعلى الله سنامَ دَعوتها، نعم! فهذا من الجعفرية إفراطٌ وغلوٌّ، كما أنَّ الزيدية في نظرتها إلى حديث الثقلين (ومن هم الذين تصدَّق عليهم مصاديق هذا الأثر)، لم تُفَرِّطْ أيضاً في دلالة هذا الخبر كما فرط أصحاب الفرقة السنية من المسلمين، عندما لم يلتفتوا إلى رجال أهل البيت ولا إلى علمائهم، وقدّموا آراء غيرهم عليهم، وهذا تفريطٌ وتساهل في القول، وقول الجعفرية إفراطٌ وغلوٌّ فيه، وقولنا بحمد الله ليس يُخالف العقل، وليس فيه إفراطٌ جعلنا نُخصِّص الحجة والتبعية لحديث الثقلين في أعدادٍ معدودة محدودة لم يثبت فيها نصٌّ، ولم يثبت من واقعنا الملموس أنَّ المكلف يستطيع التمسك بهم، لتشدّد السابقين (أئمة الجعفرية قبل عصر الغيبة) في التكتّم وعدم القيام بواجب الهداية للناس حتّى على أصحابهم المُقربين كهشام بن سالم ومؤمن الطاق الحائرين بعد أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وكذلك المكلف لا يستطيع التمسك بإمامة الثاني عشر الغائب (عصر الغيبة) لعدم وجوده، ولعد قيامه بالدعوة، فيصبح حديث الثقلين الدال على التمسك بأهل البيت على شرط الجعفرية يتكلّم عن نظريات وهمية خيالية لا يهتدى إلى طرف نجاة من خلالها، والجعفرية أنفُسهم قد أدركوا هذا الخلل، فرووا روايات عجيبة مفادها أن تمسك الناس في عصر الغيبة، يكون تمسكاً بالفقهاء والمراجع ورواة أحاديث أهل البيت؟!، الله ورسوله يقولان: تمسكوا بعلماء أهل البيت ورجالهم الداعين إلى الكتاب والسنة، والمُحيين لعلوم وإجماعات آبائهم وأسلافهم الفاطميين الحسينيين منهم والحسينيين، والجعفرية يقولون: تمسكوا

(١) بصائر الدرجات: ١٧١.

بفقهاء وعلماء ورواة حديث المذهب الجعفري، كالكليني، والصفار، والشيخ المفيد، والشيخ الصدوق، والسيد الخوئي، والحميني، والحامثي، وأمثالهم، وصدق عالم أهل البيت، الحسين بن يحيى الخوئي الحسني الأصل، المُجتهد بالليل والنهار لنشر علوم أهل البيت، وإقامة الحجّة قدر المستطاع لطالبيها، صدقَ عندما قال في رسالة وجهها لطالب حقّ عراقيٍّ وآخر إفريقي سألاه عن بعض المسائل الدينية، فأجابهم جواب العالم المحمديّ المُستنير بنور الكتاب العزيز، وهدى الرسول الكريم، وإجماع آبائه وسلفه من الفواطم الكرام، فقال -رضوان الله عليه- مُتكلماً عن الجعفرية: «وأما اعتماؤهم على الباقر والصادق والرّضا والكاظم عليهم السلام فهو ذهابٌ إلى سراب بقيعة، لأنهم لا يروون عنهم إلا بوسائطٍ من أسلافهم ليس فيهم أحدٌ من أولاد النبي صلى الله عليه وآله، وإنّما اعتماؤهم في الحقيقة على هشام بن الحَكَم، وهشام بن سالم، وصاحب الطّاق، ثمّ على الطّبرسي، والطوسي، والكليني، والمفيد، فهؤلاء في الحقيقة عندهم سفينة نوح، يدورون معهم أينما داروا، وأولاد الحسين عنها في معزل». [الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس، ويليه الجواب الراقي عن مسائل العراقي]. وهذا وبالصلاة على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، نختم الكلام على هذا الاعتراض.

القسم الثالث: مناقشة بعض ما جاء في المبحث السابق حول

اصطفاء الله تعالى لأهل البيت من القرآن الكريم:

إن قيل: قد تكلمتم عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢] ، وأثبتتم أن الاصطفاء يدخل فيه جميع ذرية الحسن والحسين (ولد فاطمة)، ونحن نعقب حول الآية الأصل، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾، فنقول: أخبرونا إلى من يعود الضمير في الآية ﴿فَمِنْهُمْ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ﴾، هل يعود إلى كلمة ﴿عِبَادِنَا﴾، أم يعود إلى ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾؟.

قلنا: الضمير في قول تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ﴾، ﴿وَمِنْهُمْ﴾ في الآية، يعود على قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾، ولا يعود على ﴿عِبَادِنَا﴾؛ لأن العباد في الآية هم جميع المسلمين، فيكون المعنى للآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾، بمعنى جعلنا فهمه والحق فيه وراثته لا يخرج عن طائفة من الناس، وهم الذين اصطفيناهم واخترناهم من (تبعيضية) المسلمين، والله ورسوله ﷺ قد اختاروا ذرية إبراهيم، الذين هم أهل البيت ولد فاطمة في عهد محمد ﷺ، قد اختارهم الله من بين جميع العباد المسلمين، ثم أخبر الله تعالى أن من هؤلاء العباد المصطفين لتأدية الأمانة (التي هي القيام بدور الهداية والدعوة والقيادة)، أن منهم (من هو ظالم لنفسه إما بالمعاصي، وإما باقتفاء غير طريق المقتصدین، والسابقين بالخيرات من سادات بني الحسن والحسين، وعدم الالتزام بإجماعاتهم، فيتمذهب بمذاهب وأقوال وآراء الرجال دون مذهب آبائهم من الفاطميين، فهذا ظالم لنفسه، وإنما قال الله تعالى عنه: ظالم لنفسه، لأنه فعلاً ظلم نفسه حظها، وذلك أن الله جعله من عائلة فاطمية لها شرف الهداية والدعوة والتبليغ، ولها الأجر الجزيل على ذلك، ثم هو لم يقدر هذه النعمة فعصى الله تعالى وارتكب المحرمات، أو دعا إلى الله تعالى بما يخالف إجماع آبائه وسلفه، دعا الله تعالى إلى مذاهب الرجال مُقَدِّمًا قولهم على قول سلفه من سادات بني الحسن والحسين).

نعم ! ثم أخبر الله تعالى أن من هذه الذرية الفاطمية المصطفاة «مقتصدين»، والمقتصدون هؤلاء هم العلماء، أهل الأصول، والفقه، والحديث من بني فاطمة، هم من كان دورهم الدعوي أقل من دور السابقين، هم المجتهدون في العبادة والنسابة والزهد والتدريس والتفهم لطلاب العلم، وهؤلاء المقتصدون في الآيات هم ممدوحون قطعاً، لأنهم منتهجون بنهج الكتاب، مستعينون على تأويله وتدبره بصحيح السنة، وملتزمون بإجماعات سلفهم من بني فاطمة سادات بني الحسن والحسين، وساعون في نشره وتدريسه قدر المستطاع، كما إن من أبرز صفاتهم التسليم والانقياد والاجتهاد في إجابة الداعي إلى الله تعالى، إجابة الإمام الفاطمي القائم بالجهر بالدعوة والذي توفرت فيه شروط الكمال من العلم والشجاعة والتدبير ومثيلاتها من صفات الفضل، ومثالاً على المقتصدين الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، فهو عالمٌ ينشر مذهب أهل بيته قدر استطاعته، مباحٍ مُعاضدٌ للإمام القائم من بني الحسن والحسين، إذ بايع الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله عليه السلام عندما قام ودعا إلى نفسه بالإمامة، فالمقتصد من أهل البيت (ذرية الحسن والحسين)، هو العالم، العابد، المُعاضد والمُبايع والمعين للإمام القائم الداعي إلى الله من ذرية الحسن والحسين، ومنزلته أقل من منزلة السابق بالخيرات، إلا أن له دوراً كبيراً في الدعوة والتدريس والتأليف والسفر لنشر علوم أهل البيت سلفه الفاطمي صاحب الإجماع المعصوم.

نعم ! ثم أخبر الله تعالى أن من هذه الذرية المصطفاة «سابقين بالخيرات»، والسابقون بالخيرات، هم المجتهدون في العبادة والنسابة، والزهد، والورع، وتحصيل علوم وإجماعات أسلافهم من آل رسول الله عليه السلام، مما يحتاجه المكلفون من أمة جدهم عليه السلام، فإذا أحس من نفسه هذا الفاطمي أنها قد كزمتها الحجة إن لم يدع ويقم بواجب الهداية التي ابتلاهم الله بها، وجعل ثوابها التفضيل والاصطفاء والأجر الجزيل في الآخرة، متى ما أحس الفاطمي بلزوم الحجة له، فإنه يقوم ويدعو، فيجتمع عليه رجالات الحل والعقد وعلى رأسهم المقتصدون العلماء من بني فاطمة، والعلماء من الشيعة الأخيار، فمتى وجدوا هذا القائم الداعي كفوفاً لزمهم طاعته وإجابة دعوته، وهم مسألته واختباره

وامتحان علمه، وهم لاشك سيعرفون حاله من واقع المعيشة من ناحية الشجاعة، فمتى وجدوه كُفأً وحب طاعته والائتمار بأمره، وهذا هو عين قول أمير المؤمنين عليه السلام: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتَبَ، فَإِنْ أَبِي قُوْتَلٍ. وَلَعَمْرِي، لَسِنُّ كَانَتِ الْإِمَامَةَ لَا تَنْعَقِدُ (تأمل) حَتَّى يَخْضَرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلَكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجَعَ، وَلَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ»^(١).

نعم! فهذا هو معنى الآية باختصارٍ وتطويل، فالظالم لنفسه هو الحسيني أو الحسيني المرتكب للمعاصي، أو حتى العالم أو الفقيه الذي انتهج غير منهج آبائه، وعكف يُعلِّمُ علوماً تنقُضُ على علوم آبائه وإجماعاتهم. والمُقْتَصِدُ: هو العالم الحسيني [أو] الحسيني الذي سعى جهده في نشر علوم آبائه، وهو مُعَاوِدٌ للإمام القائم الداعي إلى الله بنشر الدعوة والجهربها من بني الحسن أو الحسين. والسابق بالخيرات: فهو الإمام من بني فاطمة القائم بسيفه (أي القائم بنشر الدعوة)، مُجَاهِدًا أمرًا بالمعروف، وناهياً عن المنكر، مُتَقَيِّدًا كما بينا بكتاب الله وسنة نبيه وإجماعات سلفه، فهذا دوره في الهداية وتبليغ رسالة جده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أكبر من دور المُقْتَصِدِ، والناس مأمورون بالتمسك بهؤلاء الصالحين الفاطميين، والحمد لله تعالى.

إن قيل: فليمنعتم أن يكون الضمير في آية فاطر: ﴿فَمِنْهُمْ﴾، عائداً على ﴿عِبَادِنَا﴾. قلنا: منعنا منه سياق الآية، وبلاغة القرآن، وهو واضح ظاهر لمن لم يتكلف، وقد تقدم وجه الدلالة والالزام للجعفرية على لسان أئمتهم من أن الضمائر تعود على المصطفين، وإنما ذكرت ﴿عِبَادِنَا﴾ لتبعيض الذرية المصطفاة من عامة الناس.

إن قيل: سلمنا لكم أن الاصطفاء عام في جميع الذرية الفاطمية، ولكن الإمام عقلاً لن يكون من أي هذه الطوائف الثلاث: الظالمة لنفسها والمقتصدة والسابقة بالخيرات، ولا يمكن أن يكون إلا من الطائفة الأخيرة لأنهم أفضلهم وأعلمهم، فيكون السابق بالخيرات هو الوارث الوحيد للكتاب، وهو قول الإمامية.

(١) نهج البلاغة خ ١٧٣.

قلنا: ونحن نقولُ كذلك، من أنّ السابقين بالخيرات هم أصحاب الدّرجات العُلى، فهم المُجاهدون القائمون التّاهون عن المنكر، والآمرون بالمعروف، قال الله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] ، والمُقتصدون فعلماء قاعدون، والسابقون بالخيرات علماء قائمون مُجاهدون، ففضل المُجاهدين على القاعدين أكبر بنصّ الكتاب العزيز، ولكنّا لا ندري ما وجه الرّبط بين تفضيل السابقين بالخيرات على المُقتصدين والظالمين، وجعلكم هذا التفضيل دليلاً على صحّة قولكم، ثمّ أنتم بعد هذا تربطون وراثّة الكتاب بالسابق بالخيرات وحده، هل تريدون أن تقولوا: إنّ اصطفاء الله لجميع بني فاطمة هو اصطفاءً أوّلي، ثمّ إن الله تعالى اصطفى من هؤلاء المُصطفين (ذرية فاطمة) اصطفى تسعةً لمرتبة السّبق بالخيرات ووراثّة الكتاب، فيكونُ اصطفاءً داخل اصطفاء، فإن قلتم بهذا فنقولكم ناتجٌ عن عدم معرفة معنى توريث الله الكتاب، فتوريث الكتاب لجماعة بني فاطمة يعني توريث الحقّ الذي فيه بحيث لا يخرج من دائرتهم، يعني أنّ ضالّهم يضلّ ولا يضلّون كلّهم، فالحقّ سيقى منهم وفيهم إلى قيام السّاعة، قال الإمام زيد بن عليّ عليه السلام، وقد سُئل عن اختلاف أهل بيته: «وكتبت تسألني عن أهل بيتي وعن اختلافهم، فاعلم -يرحمك الله تعالى- أنّ أهل بيتي فيهم المُصيب وفيهم المُخطيء [والمخطيء هو الظالم لنفسه كما مرّ معناه]، غير أنه لا تكون هُداة الأُمّة إلا منهم، فلا يصرفك عنهمُ الجاهلون، ولا يزهّدك فيهم الذي لا يعلمون، وإذا رأيت الرّجل مُنصرِفاً عن هُدينا [يعني عن إجماعنا ودُعائنا]، زاهداً في علمنا، راغباً عن مودتنا، فقد ضلّ ولا شكّ عن الحقّ، وهو من المبطلين الضالين، وإذا ضلّ النّاس عن الحقّ، لم تكن الهداة إلاّ مِنّا، فهذا قولي -يرحمك الله تعالى- في أهل بيتي»^(١)، فوجود الحقّ من إرث من بني فاطمة، فالرّجل إذا ورث شيئاً تملكه، وجماعة بني فاطمة هم دائرة الحقّ لا يخرج

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي: الرسالة المدنيّة.

عندهم، فهذا هو توريث الكتاب في الآية، هو توريث الحق، وتوريث الحق هو المنهج المحمدي القويم في فهم الكتاب والسنة وتطبيقها، هذا ما كان من الخلل الأوّل الذي قد يفهم منه المخالف معنى التوريث بمعنى آخر غير وارد، والمعنى الثاني الذي قد يفهم من خلاله المخالف معنى التوريث للكتاب هو أن يظنّ أنّ توريث الكتاب مُلازمٌ للنصّ على الأشخاص المحدودين المعدودين، كقول القائل: أورثتُ زيداً المال، فأنا بهذا قد حدّدت ونصّصتُ على زيدٍ بعينه ورسمه، ونحن نقول: إنّ الأمر ليس كما ذهبتم إليه، وعندنا أنّه الأمر الذي جعلكم تقولون بالاصطفاء العام لجميع الذرية، ثمّ بالاصطفاء الخاصّ للتسعة من الذرية وجعلتموهم هم السابقون بالخيرات فقط.

نعم! فالأمر ليس كما ذهبتم إليه، والمثال الذي ضربتموه مثال ضيق الأفق ليس يتماشى مع صيغة خطاب آية فاطر في توريث الكتاب لجميع المُصطفىين (لا تسعة منهم فقط)، فنحن نستطيع أن نقول: أورث الملِكُ الملِكُ لعائلته، فهل هذا يعني أنّ هناك أشخاصاً محدّودين معدودين مُسمّين من هذه العائلة للحصول على الملِك! أم الوصية بالملِك شاملة للجميع؟! فهذا -يرحمك الله تعالى- هو وجه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فالله -جلّ جلاله- يُخبر أنّ توريث الكتاب، بمعنى توريث الحق هو للذرية المُصطفاة، للذرية الفاطمية الحسينية الحسينية، فاقتفوا أثر الحق -أيها الناس- عند هذه الذرية، فإنكم لن تجدوا الحقّ خارجاً منهم وعنهم، يضلّ ضالهم، ولن (تفيد النفي والتأييد والضمان الإلهي) يضلّوا كلّهم، فعلموا وُهم -المقتصدون أو السابقون بالخيرات- موجودون إلى يوم القيامة، بين ظهرانيكم يعيشون ويأكلون ويشربون، ومنه اعلم -هدانا الله وإياك- أنّ هؤلاء الظالمين لأنفسهم من بني فاطمة، قد كانوا يستطيعون أن يكونوا من طائفة السابقين بالخيرات لو أنّهم عملوا بالتكليف الإلهي الملقن على عواتقهم، ونظروا كتاب الله وتدبروه وتأمّلوه، وإلى سنة رسول الله ﷺ وإلى ما أشارت ونبّهت عليه، ثم تأملوا سيرة وعقائد آبائهم.

نعم ! لو أنهم عملوا بواجب التكليف لوصلوا إلى ما وصل إليه المقتصدون الفاطميون، ولوصلوا إلى ما وصل إليه السابقون بالخيرات، وكذلك الحال مع المقتصدين لو أنهم زادوا في التحصيل لعلوم الكتاب والسنة وعلوم السلف الفاطمي الحسيني، وتحركوا إلى ميادين الجهاد ودعوا، لكان على الناس إجابتهم في دعواتهم العادلة، فمرتبة السبق بالخيرات ليست مُحَصَّصة لطائفة حسنية أو حسينية محدودة معدودة، بتسعة أو عشرة أو اثني عشر، أو مائة، أو مليون، فهي مرتبة يستحقها كل من انطبقت عليها معايير المتابعة الحقة، للكتاب والسنة، والتمسك بالإجماع الفاطمي المعصوم، والاجتهاد في تطبيقها جميعاً، ألا ترى -أخي في الله- أن الإمام بعد يحيى بن زيد بن علي الحسيني الأصل، هو محمد بن عبد الله النفس الزكية الحسيني الأصل، فمرتبة السبق بالخيرات ليست حكراً على نسل دون نسل، أو عددٍ دون العدد الآخر، وتوريث الكتاب لا يعني التخصيص بالاسم والعدد، بحيث يفهم أن ورثة الكتاب الحقيقيين من هذه الذرية الفاطمية هم أناس مخصوصون محدودون معدودون، فهذا وهم ظاهر العوار، نتيجة عدم فهم معنى التوريث للكتاب، فالتوريث للكتاب هو حصر الحق في طائفة مُصطفاة عموماً، وهم ذرية الحسن والحسين، وتكليف الله تعالى وابتلاؤه للعباد لم يجعله يُخصَّص أفراداً من هذه الذرية بالاسم والعدد لمنصب الإمامة، إذ جعل التكليف موزعاً على الطائفتين من العباد، الطائفة المُصطفاة (الذرية الفاطمية)، والطائفة غير المُصطفاة (عامّة العباد)، فأما تكليف الله وابتلاؤه لبني فاطمة فهو في الأمانة التي ألقاها على عواتقهم، عندما جعل مهمتهم هو الاجتهاد في الوصول إلى مراتب مُتقدّمة من العلم والفهم والعزم على إمضاء أحكام الكتاب والسنة وتطبيق ونشر إجماعات أسلافهم من بني فاطمة، ومدّ حبل الله (حبل الهداية والحق إلى الناس)، وأما تكليف الله وابتلاؤه لغير الفاطميين الطائفة غير المُصطفاة، فهو بذل الجهد في إصابة الكتاب والسنة والانضواء تحت من لن يخرج الحق عنهم، من ركوب سفيتهم نجاة وراحة بال (فيمدون أيديهم للقبض على الحبل الذي يمدّه السابقون بالخيرات والمقتصدون من بني فاطمة)، فهذه مُعادلة إلهية فيها من الرحمة على المُكلّفين الشيء العظيم، علماء بني فاطمة (حسينيين أو

حُسينين) يمدّون إلى النَّاس حبلَ الهداية، والنَّاس ما عليهم إلا أن يجتهدوا في مد يدِهم بالبحث والتفتيش لإمساك طرف حبل الهداية، ثم بعد هذا كلُّه الرُّكوب في سفينة النجاة، إلى برِّ وشطِّ الراحة والنعيم.

نعم ! وهذه المعادلة الإلهية التي يظهرُ فيها اللطف الإلهي على العباد ملموساً واضحاً على مذهب الجعفرية غير موجودة؛ لأنَّ النَّاس يجتهدونَ في البحث والتفتيش والتنقيب مادّين أيديهم للإمساك بحبل نجاة اثني عشريّ، مادّين أيديهم باحثين عن السَّابِقين بالخيرات الذين حَصَرَتْهُم الإمامية في اثني عشر رجلاً على حدِّ قولهم، فلا يجدونَ حبلًا ممدوداً يُنقذهم ويُركبهم في سفينة نوح المنجية، فينحرفون باحثين عن الرَّحمة الإلهية، واللطف الرباني في اتجاهاتٍ أُخرى فيكونون قد ضلُّوا على شرط الجعفرية !!!، والله المُستعان.

نعم ! تنبيه مهم: نحنُ هنا قد ناقشنا أصل صحّة قول الجعفرية بأنّه قد يكون هناك اصطفاء عام لجميع بني فاطمة، ثم يكون هناك اصطفاء خاصّ لتسعة من ذرية الحسين هم السَّابقون بالخيرات فقط، وهذا وهمٌ بيّننا شناره وعاره، وآنه إنّما نبع من ربطهم بين توريث الكتاب، وبين التخصيص على أسماء وأعداد هذه الورثة !!، نعم الذي نُريدُ أن نُنبّه عليه أنّ الجعفرية أصلاً لا تعترف بأنّ بني فاطمة (جميع الذرية الحسينية والحسينية) مُصطفاهُ أصلاً، لا اصطفاءً عاماً، ولا اصطفاءً خاصّاً، فقولُ المُعترض بالاصطفاء الخاصّ للتسعة، من داخل الاصطفاء العام لجميع الذرية، هو قولٌ حادثٌ ناجمٌ جديدٌ وليد الساعة والدقيقة (لم نرَ أصله فيما قرأنا من كتب الجعفرية)، وعندنا أنّ المُعترض لم يضطرّ إلى القول بالاصطفائين إلاّ عندما بانَ له أنّ آية فاطر ستهدمُ مذهبهُ رأساً على عقب، ابتداءً من النصّ الاثني عشري، ومروراً بالعصمة، وانتهاءً بالغيبة، فلجأ إلى القول: إنّ هناك اصطفاءً عاماً وخاصّاً، العام يدخل فيه الظالمون لأنفسهم من بني الحسن والحسين، ويدخل فيه المُقتصدون من بني الحسن والحسين، والاصطفاء الخاص لا يدخل فيه إلاّ اثنا عشر رجلاً، والله المُستعان، ولسنا نعلمُ لهم على كلامهم هذا دليلاً واحداً يُؤيد قولهم إلاّ

ما رَوَاهُ فِي كُتُبِهِمْ مِنَ النَّصِّ عَلَى الْإِثْنِي عَشَرَ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ، فَإِذَا قُلْنَا: لَهُمْ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُكُمْ كَمَا رَوَيْتُمُوهُ أَنْتُمْ بِالْأَسْمِ وَالْعَدَدِ، قَالُوا: رَوَاهُ الْقَنْدُوزِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَرَوَاهُ الْكَنْجِيُّ الشَّافِعِيُّ، قُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ رَوَى الْحَاكِمُ الْحُسْكَانِيُّ الْحَنْفِيُّ عَنِ الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَنْ خَرَجَ وَدَعَا مِنْ ذُرِّيَةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَجَاءَ فِي (نَهْجِ الْبَلَاغَةِ) أَنَّ طَرِيقَ الْإِمَامَةِ (السَّبْقُ بِالْخَيْرَاتِ) لَيْسَ النَّصُّ، بَلِ الدَّعْوَةُ وَالشُّورَى، فَقَالَ بِمَا قَدْ عَدَنَاهُ مَرَارًا وَتَكَرَّرَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتَعْتَبَ، فَإِنْ أَبِي قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَيْتَنِي كَانَتِ الْإِمَامَةُ لَا تَتَعَقَّدُ (تَأْمَلُ) حَتَّى يَخْضَرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلَكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ»^(١)، وَرَوَى ثِقَّةُ الْجَعْفَرِيَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ، مَا يَشْهَدُ لِقَوْلِ الزَّيْدِيَّةِ فِي طَرِيقِ الْإِمَامَةِ وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالدَّعْوَةِ: «عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ إِمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَلَكِنْ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أُمَّةٌ عَلَى النَّاسِ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُقِيمُونَ فِي النَّاسِ فَيَكْذِبُونَ، وَيَظْلِمُهُمْ أُمَّةُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَشْيَاعُهُمْ، فَمَنْ وَالَاهُمْ، وَاتَّبَعَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ فَهُوَ مِنِّي وَمَعِي وَسَيَلْقَانِي، أَلَا وَمَنْ ظَلَمَهُمْ وَكَذَّبَهُمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَا مَعِي وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ»^(٢)، وَهَذَا الْحَدِيثُ فَيَشْهَدُ لِقَوْلِ الزَّيْدِيَّةِ، فَالْأُمَّةُ مِنْهُمْ بِنَصِّ اللَّهِ الْعَامِّ فِيهِمْ، فَهُمْ أُمَّةٌ مِنَ اللَّهِ، وَالْأُمَّةُ عِنْدَ الزَّيْدِيَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَسَبَقَ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ لَفِظَةٌ يَدْخُلُ تَحْتَهَا جَمِيعٌ وَلَدِ فَاطِمَةَ، أَبْنَاءُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَأُمَّةُ الزَّيْدِيَّةِ هُمْ الْقَائِمُونَ فِي النَّاسِ، وَالْقِيَامُ فَيُرَادُ الدَّعْوَةُ الْفَاعِلِيَّةُ بِالْإِمَامَةِ، وَأُمَّةُ الزَّيْدِيَّةِ فَكَذَّبَتِ النَّاسَ دَعْوَاتِهِمْ، وَتَخَذَلُوا عَنْهُمْ، وَظَلَمَهُمْ أُمَّةُ الْكُفْرِ (سُلَاطِينُ الْجُورِ)، فَقَتَلُوهُمْ، وَشَرَّدُوهُمْ، وَأَسْرَوْهُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَهَذَا الْخَبَرُ فَلَا يَنْطَبِقُ وَجْهَهُ عَلَى أُمَّةِ الْجَعْفَرِيَّةِ التَّسْعَةِ؛ لِأَنَّ لَمْ نَعْلَمْ إِمَامًا

(١) نهج البلاغة خ ١٧٣.

(٢) أصول الكافي: ١/٢١٥.

من أئمتهم التسعة قام ودعا الناس إلى إمامة نفسه، وإلى موالاة الاثني عشر، ثم بعد هذه الدعوة الجامعة الشاملة، كذبهم الناس وظلموهم، فمصدقها في الزيدية أظهر منه في قول الجعفرية، وهو ينفي ما ذهبتم إليه من تخصيص الاصطفاء العام باصطفاء خاص لتسعة فقط، صحيح أن هناك نماذج في السير للأمم السابقة لحصول اصطفاءات عامة، خصصت باصطفاءات خاصة، ولكن الدليل هو الذي يُخصّص، وأنتم فليس معكم على تخصيصكم بالاصطفاء الخاص من العام أي دليل، سوى أو هام ظنية غير قطعية انفردتم بها، نعم!، ثم بماذا ستعرضون على الإسماعيلية من الشيعة إذا قالت: إن الاصطفاء الخاص إنما هو يخص أئمتهم دون أئمتكم التسعة؟!، نحن والعقلاء نقول: إن الله سبحانه وتعالى قد أخبر في كتابه عن أصول أصيلة في دين الله تعالى، والسنة شرحت وفسرت، والإمامة عندنا وعندكم مجال أن يحلو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ من الإشارة إليها بنص واضح صريح، أو بنص يحتاج إلى التأويل الظاهر، والله سبحانه وتعالى لم يذكر إلا قول الزيدية، القائلة بأن الإمامة من حق جميع أهل الاصطفاء، بشرط الله تعالى، وهو الصلاح ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ثم أنتم زدتم على هذا وقسمتم اصطفاء الله الذي أثبتته في كتابه إلى اصطفائين اثنين من غير دليل ولا حجة من آية أخرى، أو من قول الرسول الكريم ﷺ متفق عليه، وخبركم الذي انفردتم به حول الاثني عشر وأئمتهم أهل الاصطفاء الخاص، الإسماعيلية سيُجاذبونكم الاصطفاء الخاص هذا، ويقولون: إن مصداقه في الأحاديث التي رووها عن الرسول في أئمتهم من ذرية إسماعيل بن جعفر الصادق عليه السلام، فقاعدة الاصطفاء الخاص التي استحدثتموها ذات قاعدة هشة، نكاد نجزم، بل نجزم أن سادات بني فاطمة من أبناء الحسن والحسين في أزمانهم المتقدمة لم يكونوا يعرفون شيئاً عنها بتاتاً وإطلاقاً، والمؤكد أنهم كانوا يعرفون جميعاً أنهم ذرية محمدية علوية فاطمية حسنية وحسينية اختصها الله بالفضل، فحرّم عليهم الصدقة، وجعل لهم الأحماس، وخصهم بإرث فذك (هدية الله) حتى كان خلفاء الدول ما يُعيدونها إلا إلى بني فاطمة بعموم، دون بني علي (من غير فاطمة، وفي هذا تأمل)، وخصهم بآية المودة والمحبة لأجل القربى من الرسول ﷺ، فكافأ الله من دس ووضع ما يفرق بين

الفاطميين، بالزور والبهتان، قال الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، (١٦٩-٢٤٦هـ) وهو المعاصر لموسى الكاظم وعلي بن موسى الرضا ولأكابر سادات بن الحسن والحسين، قال عليه السلام مُتَوَجِّعاً مِمَّا يَرَاهُ وَيَسْمَعُهُ فِي بَدَايَاتِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ (بداية المائتين هجرية تقريباً) من الشيعة الجعفرية والإسماعيلية بعموم، وكان يتكلم عليه السلام عن المتعة بالتحديد، فقال: «وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مَشَائِخِنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمَا يَرَى هَذَا مِنْهُمْ أَحَدٌ، حَتَّى كَانَ بِآخِرِهِ أَحْدَاثٌ سُفْهَاءٌ، رَوَوْا الزُّورَ وَالْكَذِبَ» [أما لي الإمام أحمد بن عيسى بن زيد]، يُرِيدُ أَتَمُّ رَوَاهَا (المتعة) عن سادات بني الحسين عليه السلام زوراً وبهتاناً، بل حتّى الإمام موسى الكاظم عليه السلام تبرأ أمام رجل من شيعته ابتداءً منه عليه السلام بالكلام (وهذا ينفي التقيّة) في الخبر، تبرأ مما يُثار حوكمهم من الشيعة الإمامية وغيرهم وما عَالُوا فِيهِمْ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ، فروى الشيخ المفيد، بالسند، قال: «حدثني محمد بن الزبرقان الدماغاني الشيخ قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «لَمَّا أَمَرَهُمْ [أمر حاشيته] هارون الرشيد بِحَمَلِي دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ، فَلَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ وَأَرَيْتَهُ مُغْضَباً، فَرَمَى إِلَيَّ بِطُومَارٍ. فَقَالَ: اقْرَأْهُ. فَإِذَا فِيهِ كَلَامٌ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ -عزّ وجلّ- بَرَاءَتِي مِنْهُ [تأمل نفي الكاظم للكلام الموجود في الطومار، وهو يُخاطبُ رجلاً من شيعته، الدماغاني، فانظر ماتبراً منه الكاظم]، وفيه [أي في الطومار]: أَنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ يُجِبِّي إِلَيْهِ خَرَاجَ الْأَفَاقِ مِنْ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ مِمَّنْ يَقُولُ بِإِمَامَتِهِ، يَدِينُونَ اللَّهَ بِذَلِكَ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يُؤْهِبْ إِلَيْهِ الْعُشْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بِإِمَامَتِهِمْ، وَيُحِجَّ بِإِذْنِهِمْ، وَيُجَاهِدُ بِأَمْرِهِمْ، وَيَحْمِلُ الْغَنِيمَةَ إِلَيْهِمْ، وَيُفَضِّلُ الْأَثَمَةَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَيَفْرِضُ طَاعَتَهُمْ مِثْلَ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالٌ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَفِيهِ كَلَامٌ شَنْعَةٌ (تأمل)، مِثْلُ الْمُنْتَعَةِ بِلَا شُهُودٍ (تأمل)، واستحلال الفروج بأمره ولو بدرهم، و البراءة من السلف، ويلعنون عليهم في صلاتهم، ويزعمون أن من يتبرء منهم فقد بانث امرأته منه، ومن آخر الوقت فلا صلاة له، ليقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَصَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، يزعمون أنه واد في جهنم، والكتاب طويل، وأنا قائم أقرأ، وهو [هارون] ساكت، فرفع رأسه وقال: قد اكتفيت بما قرأت، فكلم بحجتك بما قرأته،

قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالنَّبُوءَةِ، مَا حَمَلَ إِلَيَّ قَطَّ أَحَدٍ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا مِنْ طَرِيقِ الْحَرَّاجِ، لَكِنَّا -مَعَاشِرَ آلِ أَبِي طَالِبٍ- نَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ الَّتِي أَحَلَّهَا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كِرَاعٍ لَقَبِلْتُهُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ».... إلخ»، ملاحظة: وليس في آخر الخبر ما ينقض أوله. ^(١)، وبهذا نختم الكلام على هذه الجزئية.

إن قيل: ثم أخبرونا عن قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوءَةَ وَالكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦]، على من تعود الضائر في قول تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ﴾، ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾؟!.

قلنا: الله يحكي في هذه الآية أنه جعل النبوة والكتاب، أي النبوة والعلم في ذرية نوح وإبراهيم، فالأنبياء من بعد عهد نوح ﷺ هم من ذريته، كما أن إبراهيم ﷺ من ذرية نوح، ولعل تخصيص إبراهيم بالنبوة والعلم في ذريته هو لدعوة إبراهيم الخليل ﷺ لخاصة ذريته بجعل الهدى فيهم.

نعم! حكى الله تعالى أنه جعل النبوة والعلم (الكتاب) في ذريتي نوح وإبراهيم، وجعل الهدى (الذي هو العلم) غير خارج عن هذه الذرية، فمنهم الأنبياء بالوحي، ومنهم الأئمة العلماء حملة الكتاب بالأخذ برسائل الأنبياء وكتبهم ودعواتهم ونشرها بين الناس، والعمل على هدايتهم، فمن هذه الذرية من هو مهتد وهم الأنبياء، وحملة الكتاب من جندوا أنفسهم في معاضدة الرسل والأنبياء، وعملوا على هداية الناس قدر المستطاع، ومن هذه الذرية من هو فاسق ظالم لنفسه لم يجتهد نفسه للأخذ بالعلم الذي جعله الله ميراثاً لهاتين الذريتين، ولم يرتق به تكليفه إلى أن يصبح إماماً مسانداً لدعوات الرسل ناشراً للهداية، بل إن أكثرهم فاسقون لاهون مبتعدون عن نهج الأنبياء والرسل، إن قيل: قد ذهبنا إلى غير ما ذهبتم إليه، فنحن ذهبنا من الآية إلى أن هناك أناساً مخصوصين للنبوة، وهناك أناساً مخصوصون لحمل الكتاب وهم الأئمة، وهم ليسوا مخاطبين بشيء من

(١) الاختصاص: ٥٤.

الضمائر في الآية، وإنما خطاب الضمائر يعود على جميع الذرية عدا الأنبياء، وعبدا أصحاب الكتاب (الأئمة)؟! قلنا: هذا التأويل لا يُسلم لكم، فالضمائر تعود على جميع ذرية نوح وإبراهيم، وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُّهْتَدٍ﴾، يدخل فيه الأنبياء، وحملة كُتِبَ الأنبياء بالمُساندة في الدعوة وهم الأئمة، ويدخل فيه المؤمنون الذين ليسوا بعلماء وليسوا بفسّاق، وقوله تعالى: ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ أي وكثيرٌ من هذه الذرية فاسقون مُعادون للأنبياء، وغير مُستمعين لهم، وغير آبهين بحملة الكتاب والدعوة (الأئمة).

نعم! على أن مُفسري الجعفرية أصلاً لم يُفرّقوا بين النبوة والكتاب، فجعلوا هما شيئاً واحداً، فقالوا: هم الأنبياء أصحاب الكتب، انظر (مجمع البيان) للطبرسي.

نعم! والجدير بالذكر أيضاً هو التنبيه على أن (النبوة) في الآية، كلمة يدخل تحتها جميع الأنبياء والرسل من ذرية نوح وإبراهيم، و (الكتاب) في الآية كناية عن العلم والعلماء، والفرق بين الأنبياء والرسل، وبين الأئمة العلماء، هو أن اختيار الأنبياء يكون بالوحي، بينما العلماء هم من يرتقون بأنفسهم إلى درجة العلم، بالأخذ بأقوال الأنبياء، والمُساندة لهم ولدعواتهم، والأخذ بمنهجهم، والاجتهاد في إحيائه ونشره بين الناس، فالله سبحانه وتعالى في هذه الآية صمّن أن العلم سيكون باقياً في ذرية نوح وإبراهيم إلى يوم الدين، وأخبر أن من سيأخذون به ويرتقون إليه بالعمل والاجتهاد والصبر هم القلة من هذه الذرية (ذرية نوح، وذرية إبراهيم)، وعليه فأصحاب العلم هؤلاء لا يُقال فيهم بالنص، كما يُقال في حق الأنبياء، وبنو فاطمة من مصاديق هذه الآية فهم بقية ذرية إبراهيم ونوح -صلوات الله عليهما-، ففيهم إرث الكتاب، أي إرث العلم والحق والدعوة والهدى، وما قيل في الدراري الماضية يُقال فيهم، فمنهم من سبيل به تكليفه للاجتهاد والصبر والعلم والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيكون إماماً يُقتدى به (كما مرّ بيان هذا مُفصلاً)، ومنهم الظالمون لأنفسهم بالمعاصي، واتباع غير سبيل وإجماعات الآباء.

إن قيل: ثم أخبرونا عن قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124]،

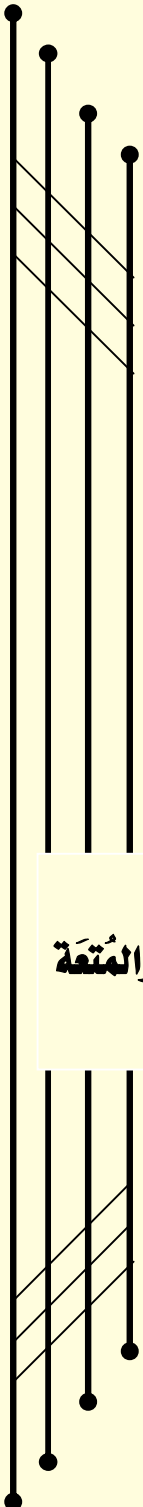
فقد قلتم: إن هذا اصطفاء عام من الله تعالى لجميع ذرية إبراهيم، وبعد الاصطفاء جاء استثناء للظالمين، أفلا يكون هذا الاستثناء للظالمين من الإمامة، هو بمثابة الاصطفاء الخاص الذي نسعى جاهدين لإثباته، نعني الاصطفاء الخاص للتسعة من الاصطفاء العام لعموم الذرية؟.

قلنا: أنتم ما زلتم تحتجون علينا دائماً عند محاولتكم إثبات كثير من معتقداكم، بأن الله يستحيل أن يزيد عبارات في آية عبثاً، وليس لها خانة في الدلالة، ووجودها كعدمها، ونحن نقول لكم: ما فائدة وجود الاصطفاء العام، إذا وجد الاصطفاء الخاص الذي استحدثتموه من خلال نقاشنا هذا؟، لماذا لم تكن آية فاطر بهذا السياق: «ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وهُم السابقون بالخيرات»؟ ما فائدة تعميم الاصطفاء في طائفتي (الظلم للنفس، والاقتصاد) على الذرية الفاطمية الحسينية والحسينية، مع وجود اصطفاء خاص في تسعة من ذرية الحسين، وهم المختصون بطائفة السبق بالخيرات؟، فمعنى الاصطفاء العام الذي جعله الله لعموم الذرية الفاطمية الحسينية والحسينية في آية فاطر هو إضافة من الله تعالى لا معنى لها، -والعياذ بالله- بل هي زيادة وجودها كعدمها، والله المستعان، وكذلك القول مع قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، كان المفترض أن تكون هذه الآية بدون إضافة الاستثناء للظالمين، لأنها ستكون أبلغ في الدلالة على أن الذرية التي يقصدها إبراهيم صاحبة الهداية المطلقة، وأما ورود استثناء الظالمين، فإن إبراهيم عليه السلام كان يعني حصر الهدى في الجميع، فوافق الله تعالى على أن تكون في جميع ذريته إلا الظالمين، وهذا اصطفاء عام ثابت. وقد مرّ ضربٌ مثالي على هذا. وبمعنى آخر: لو كانت ذرية إبراهيم التي وافق الله على دعوة إبراهيم عليه السلام فيهم هم أناس أصحاب اصطفاء خاص، بالنص والاسم، لما أصبح هناك أي فائدة لاستثناء الظالمين من هذه الذرية في الآية، وإلا لزم أن يكون واحداً أو أكثر من ذرية إبراهيم أصحاب الاصطفاء الخاص

والنص بالاسم ينطبق عليه صفة الظلم، فيستثنى من الإمامة، وهذا مُتناقض، فقولكم إختونا الجعفرية بالاصطفاء الخاص من الاصطفاء العام، أولاً: هو قولٌ حادثٌ جديد، لأنكم أصلاً لا تؤمنون إلاً باصطفاء واحد، ولا تُسمونه لا خاصاً ولا عاماً، كما أنكم لا تؤمنون بما يُسمى بالاصطفاء العام لجميع ذرية الحسن والحسين. وثانياً: أن قولكم بالاصطفاء الخاص من الاصطفاء العام يُعري بعض آيات كتاب الله تعالى عن الفائدة، ويجعلها زيادةً وجودها كعدمها، كما تقدّم بيانه. ثالثاً: أنكم بحاجة إلى قول معصوم في هذا الوطن من الخلاف لتقطعوا على ما هذبتم إليه، بناءً على قاعدتكم.

هذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

١٠/٥/١٤٢٨ هـ



سابعاً: الزَّوْجِ بَيْنَ مَفْهُومِ الزَّوْاجِ الشَّرْعِيِّ وَالْمُتَعَةِ

الزواج بين مفهوم الزواج الشرعي والمتعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضوانه على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فالمعلوم لنا ولكافة أهل القبلة، أن الدين الإسلامي القويم، أتى مجمعا، لا مُفَرَّقًا، أتى بأفضل الشرائع والتشريعات، أتى بما يحقق الدماء، ويحمي الأعراض، ويحفظ الحقوق والأموال، وينشر الأمن والأمان بين الناس.

ونحن بمقدمتنا هذه فواقفون على سبب جعله الله سبب مودّة ورحمة بين الناس، سبباً جعل الله فيه البذرة المجتمعية الصالحة، التي إن أحسن بذرها وسقاؤها، كان نتاجها صلاح الفرد في المجتمع الإسلامي، نتكلم عن الزواج ومشروعيته في الإسلام، وما يتعلق بتلك النعمة الإلهية العظيمة على بني البشر.

لماذا شرع الله الزواج، ولم يترك الإنسان كغيره من المخلوقات تتزوج بشكل عشوائي؟، وما مردود ذلك الزواج على مستوى الفرد والمجتمع؟

معنى الزواج

في البداية يجب علينا معرفة ماذا نعني بقولنا: الزواج، فالزواج بمفهومه الإسلامي: عبارة عن علاقة سامية كريمة بين رجل وامرأة جمع بينهما عقد شرعي.

أساسه: تقوى الله، والعزم من الرجل على الإتيان بحقوق المرأة على أتم وجه، والعزم من المرأة على الإتيان بحقوق الرجل على أتم وجه، والمحبة، والمودة، والرحمة، والإخلاص، والتفاني، والتضحية.

أهدافه: إرضاء الله تعالى، السكون والراحة، التناسل، العزم على تربية الأولاد والبنات تربية إسلامية خالصة، فإيجاد أسرة صالحة متكافلة، فإيجاد مجتمع متكافل.

شروطه وأركانه:

- ١- الإيجاب من وليّ الزوجة، وهو قول الرجل: زوّجتك ابنتي فلانة.
- ٢- القبول من الزوج، وهو قول الرجل: قبلت.
- ٣- أن تكون الزوجة معينة، فلا يقول الولي: زوّجتك إحدى بناتي. أو يقول: زوّجت إحدى بناتي على أحدكم.
- ٤- أن تكون الزوجة ممن يحل للزوج التزوج بها.
- ٥- ألا يكون الرجل أو المرأة أو الولي محرّمين بحج أو عمة.
- ٦- وجود ولي للمرأة، ولا تزوّج المرأة المرأة، ولا المرأة نفسها.
- ٧- وجود شاهدين، رجلين، أو رجل وامرأتين.
- ٨- المهر.

الحكمة من تشريع الزواج

نعم! والعقل عندما ينظر إلى هذا التعريف السامي للزواج، لا ينفك عن القول بأن مُشَرَّعَهُ مُشَرِّعٌ حَكِيمٌ، وليس مُشَرَّعاً هكذا علاقة سامية إلا الله سبحانه وتعالى، وفي ذلك يقول جلّ شأنه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

ولنتصوّر الحياة -إخوتي في الله- بلا عقد زواج شرعيّ، بل قولوا: فلنتصوّر الحياة في مجتمع بهيميّ، نكاح بلا هدف، نكاح بلا قيود، نكاح بلا عزيمة، نكاح لأجل الرّغبة الجنسيّة، نكاح ليوم وليّلة، فلننظر إلى هذا كلّه ولنعرضه على قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ

أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿[الروم: ٢١]﴾ ، هل توفّر في هذا النوع من النكاح العشوائي، الأقرب ما يكون بالنكاح البهيمي، هل توفّر فيه السكن (الراحة)، المودة، الرحمة، بناء الأسرة، النهضة بالمجتمع بواسطة الأبناء؟! ولكن يقول العقلاء إلاّ بعدم توفّر ذلك فيه. ونحن إذا وقفنا على هذا، واستيقناهُ، أجبنّا عن سؤالنا: ما الحكمة من تشريع الزواج؟.

الحكمة من اشتراط الولي

وقد يُقال: ما الحكمة من اشتراط الولي في الزواج؟ والحق أن لهذا الشرط أثراً مهماً على مستوى المجتمع ككل، لا على مستوى الحياة الزوجية فقط، لأنّ المعلوم أنّ المرأة لو زوّجت نفسها بغير إذن وليها (أهلها)، فإنّ أموراً من أمور ستأتي لا بدّ وأن تحصل، وواحدٌ منها فكيف يُهدم الهدف السامي من الزواج، فمن هذه الأمور:

١- أنّ هذا التزويج الواقع بغير رضا الولي، قد يجزّ وراءه غضباً قليلاً، قد يلحقه البعض بالعار، الذي يجزّ وراءه قتالاً قد يتطور إلى مجازر رهيبة، وهذا فيذهب الهدف من الزواج؛ لأنّ الزواج نعمة لا نعمة، وهذا فيذهب العلاقة التي يتكفل الزواج الصحيح بتقويتها بين أفراد المجتمع.

٢- أنّ هذا التزويج الواقع بغير رضا الولي، قد يجعل الرجل يُحسّ برُخص وهوان المرأة، وهذا فمشهورٌ عند العرب، ومجرد وقوع هذا الإحساس من الرجل فهو تصادمٌ مع الهدف المنشود للزواج، هذا إن لم يتطوّر هذا الإحساس إلى كره وُبغض، وبالتالي إلى الطلاق.

٣- أنّ هذا التزويج الواقع بغير رضا الولي، قد يبعث على التمرد والعصيان، من البنات للآباء مثلاً، وهذا فقمّة التفكك الأسري، الذي لا يرتضيه الله ولا الرسول ﷺ.

٤- أنّ هذا التزويج الواقع بغير رضا الولي، قد يجعل البنات في الغالب الكثير عُرصةً للوقوع ضحيةً لغير الأكفأ في دينهم وسمعتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية.

٥- أن هذا التزويج الواقع بغير رضا الولي، فيما لو انتهى بطلاق، فإن المرأة لن تنعم بعدها بحياة كريمة مستقرّة، لأنّها وإن عادت إلى أهلها، فإن نظرات الازدراء ستكون مُحيطَةً بها.

نعم ! فكانَ هذا كلفاً بأن يسدّ الشَّرْع مداخله على المجتمع الإسلامي، ففرض وجود الولي للمرأة مع رضائه، وهذا فدلِيلُ العقل، ونحنُ فسائقون دليل النقل مُكتفين بها يحجّ الجميع، فننقل من كتاب الله تعالى:

الدليل الأول:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

تعليق: تأمل كيف يُخاطبُ الله أولياء النساء، ويحثّهم على عدم عضل المرأة.

الدليل الثاني:

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

تعليق: تأمل كيف يُخاطبُ الله أولياء النساء، ويحثّهم الله على التزويج مع الفقر.

الدليل الثالث:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجَبْكُمْ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا يُعْجَبْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

تعليق: تأمل كيف أنّ الله تعالى يُخاطبُ أولياء النساء، ويضع أمر النكاح في أيديهم.

الدليل الرابع:

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥].

هذا ولو لم يكف في إيجاب الوي في النكاح، إلا قول الله تعالى: ﴿فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، لكان كافياً في هذا.

الحكمة من اشتراط الشاهدين

أيضاً قد يُقال: ما الحكمة من اشتراط الشاهدين في الزواج؟ والحق أن ذلك لحكم عديدة، منها:

١- توثيق عقد النكاح، وصبغ الموقف بالحديّة، وذلك لأنّ الإشهاد من أدنى مراتب الإشهار.

٢- حفظ الحقوق عند الاختلاف، كالاختلاف فيما اتّفق عليه من المهر، ويدخل في هذا إثبات الحق في الميراث.

٣- توثيق النسب، في حين لو أنكر الزوج أنه تزوّج من فلانة، أو في حين أنه توفّي.

نعم! فكان هذا كله كفيلاً بأن يسدّ الشرع مداخلة على المجتمع الإسلامي، ففرض وجود شاهدين. وهذا فدلّيل العقل على ضرورة وجود الشاهدين، ونحن هنا فسائقون دليل النقل، من سنة رسول الله ﷺ، بما أجمع عليه المسلمون من قول رسول الله ﷺ:

الدليل:

أجمعت الزيدية والجعفرية وبعض علماء الفرقة السنية: أنّه لا نكاح إلا بوليّ وشاهدي عدل، وذلك لقول الرسول ﷺ: «لا نكاح إلا بوليّ وشاهدي عدل».

تعليق: والإجماع في هذا يكفي عن سرد أدلّةٍ أُخرى، إلا أنّ الجعفرية جعلت هذا في الزَّواج الدائم على عدم أهميّة في الاشتراط، وأما زواج المتعة -وسنأتي عليه-، فإنّها لم تشترط فيه وليّاً ولا شهوداً، وكذلك بعض أصحاب الفرقة السنيّة في الزواج الدائم فإنّ منهم من اشترط الوليّ بلا شهود، والعكس.

استحباب إشاعة الزواج

والزواج فمستحبٌّ إشاعته، لما في ذلك أولاً من الاقتداء بسنّة الرسول ﷺ، ولما في ذلك من الأثر النفسي الجيّد العائد على الأهل بعموم، والزوّجان على وجه الخصوص، وهذه الإشاعة فقد تكونُ البذرّة التي يبدأ من خلالها الزوجان بترجمة ما عزمَا عليه من أهداف الزواج، ولذلك كان الرسول ﷺ، يُصرّ على هذا بقوله: «أولمُوا وكوِ بِشَاة»، وهذا فلم يكن من الرسول ﷺ عَبَثاً. أضف إلى ذلك أنّ النفوس تكون أقرب إلى الصّفاء في يوم الزّفاف، وهذا ففيه من تقريب وُجّهات النّظر بين المتخاصمين من الأهل، الشيء الذي يلاحظه من أحسّ به، ونقول بمعنى آخر: هو يُسهّم في زيادة أواصر التكافل الأسري.

نعم! فهذا ما كان من الزواج الذي لا يعرف غيره سواد أمة الإسلام، ونحن قد أشرنا قريباً إلى زواج انفرَدت به الجعفرية في التطبيق، وهو زواج المتعة، وسنشير إليه بعد أن نتعرّف على ملك اليمين في كتاب الله تعالى، وماذا يقصد به، لتكون الصّورة أوضح للباحث المهتمّ.

ملك اليمين

وكما عرفنا الزواج الدائم، وبحكم أنّنا بإذن الله سنتكلّم عن زواج المتعة قريباً، فقد وجب علينا الإشارة إلى ملك اليمين، فماذا يقصد بملك اليمين؟: ملك اليمين فهم

أسارى الحروب من الكُفَّار، فيكونُ الرِّجَالُ عبيداً، والنِّسَاءُ إماءً، يُقَسَّمون على جيش المسلمين، وأفراد الجيش هؤلاء فلهم أن يبيعوا نصيبهم من العبيد أو الإماء لعامة المسلمين، وهم بهذا رقيقٌ مملوكون لا أحرار، ولا يكونوا أحراراً إلا بعقِّق من أسيادهم، وهم المخاطبون والمعنيون بالرقاب التي تُحرَّرُ لزوم الكفَّارات.

وطء ملك اليمين

ينقسم وطء ملك اليمين إلى قسمين اثنين، الأول: وطء الرجل لأمته التي في ملكه. الثاني: وطء الرجل لأمة ليست في ملكه. وسنأتي على هذين النوعين باختصار غير مُحلِّ، والتوسُّع فمحلّه كتب الفقه.

القسم الأول: وطء الرجل أمته التي في ملكه، وهذا الوطء منه لها فلا يُسمَّى زواجاً، ويُقال للرجل يفعلُ هذا: تسرَّى الرجل أمته، فيقال عنهنَّ بعد الوطء: سراري، نعم! ويجوزُ للرجل أن يجمع بين الأربع الحرائر، وبين من شاء من الإماء اللاتي في ملكه. والوجهُ في ذلك أن الأمة ملكٌ للرجل، فهو وليها وسيدها ومالكها، فلا يشترطُ في وطئه لها أن يشهدَ شهوداً، ولا أن يمهرها، وله أن يطأ من الإماء ما شاء؛ لأنَّ هذا الوطء منه لا يُسمَّى زواجاً، وليس يُعدُّ ويُحدُّ بالأربع إلا الزَّوجات. والدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥-٦].

والرجل فمجرد أن يطأ أمته التي في ملكه فيُحرِّم عليه بيعها إلا بعد أن يستبرئ رَحِمَهَا بالحيض، فإن هي وُلِدَتْ له ولداً، أو بنتاً، لم يُجْزَ له بيعها، ويُلحق الولد أو البنت به في النسب، وتُسمَّى الأمة بهذا (أم ولد)، فإن مات عنها وليها أصبحت حُرَّة. ويجدرُ بالذكر هنا، أن ملك اليمين لا يصحُّ أن يطأ فيه الابن إماء أبيه، إلا بالتملك، أو الهبة من الوالد لابنه، شريطة ألا يكون الوالد قد تسرَّى بهنَّ. والعكس صحيح، فلا يصحُّ للوالد أن يطأ إماء ابنه، إلا بالتملك أو الهبة، شريطة ألا يكون الابن قد تسرَّى بهنَّ.

وهذا الوطء من السيّد لأتمته، فلا يُقارَنُ بزواج المُتَعَةِ، لأُمور، منها: أنّ زواج المُتَعَةِ يَخْصُ الحَرَائِرَ مِنَ النِّسَاءِ، اللّاتِي لَهُنَّ عَصَبَةٌ مِنَ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ، وهذا الوطء للإماء فليس زواجاً، وهو إنّما يَخْصُ المملوكات لأسيادهنّ فقط. ومنها: أنّ زواج المُتَعَةِ يُعَيِّقُهُ عَدَمُ ثبوتِيَّتِهِ، لعدم اشتراط الأولياء ولا الشهود، ومنه فإنّ العوائق السَّابِقَةَ الذِّكْرَ، قد تواجهُ هذا الزواج باستمرار، بينما هذا الوطء من الرِّجْلِ لِحَارِيَّتِهِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَخْصُهُ، ولا حَقَّ لأَحَدٍ مَعَهُ فِيهَا، ولا كَلَامٍ لأَحَدٍ فِيهَا غَيْرُهُ. ومنها: أنّ وطء الإماء وإن لم يتحقّق منه الاستقرار المنشود، والاحترام المفروض، خصوصاً باحتماليّة الإنجاب، فإنّ هذا لا بأس به، إذا تيقنا أنّ هذا كلّهُ غيرٌ داخلٍ في الزواج الذي وصفهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى في كتابه الكريم بالسَّكَنِ والاستقرار، بينما زواج المُتَعَةِ عند أصحابه، يُعَدُّ زواجاً شرعياً، وما جازَ لنا أن نسميَهُ زواجاً، فَإِنَّهُ مَلْزُومٌ بأهداف الزَّوْاجِ وأُسسِهِ، التي شرَّعَ الشارع العظيم لأجلها الزواج، وحثَّ عليه، ورغّب فيه. ومنها: أنّ وطء السيّد لإمائه فلم يُحَدِّدْ بعدد مُعَيَّنٍ، وذلك فدلِيلٌ على أنّهُ لا يُسَمَّى زواجاً؛ لأنّ الشرع لم يُجَلِّ إِلَّا الأَربَعَ في الزواج، بينما زواج المُتَعَةِ عند أصحابه، زواجٌ شرعيٌّ، وهذا فيترتب عليه أن يُزاحم الحرائر في العدد، فمن كانت عنده زوجتان دائمتان، فلن يبقى أمامه من طريق المُتَعَةِ إِلَّا زوجتان، وإن لم يكن تزوّجَ بَعْدَ زواجاً دائماً، فليس له من طريق المُتَعَةِ إِلَّا أربَعُ زوجات فقط، وهذا ما لا تقولُ به الجعفرية، فإنّها تُبَيِّحُ للرَّجُلِ أن يتزوّجَ مُتَعَةً مِنَ النِّسَاءِ مَا شَاءَ ولو بالمائة والمائتين، إلى جانب الأربَعِ الزوجات الدائمات، ثم يُسَمَّونَ هذا كُلَّهُ زواجاً شرعياً، ولا ندرى أين تذهب رواية العياشي: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَجْرِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَرْحَامٍ مِنَ الْحَرَائِرِ»^(١).

ومنها: أنّ وطء الرِّجْلِ لأَمَتِهِ المملوكَةَ له لا يَتَصَادَمُ مع شرائع إسلامية أخرى - كما سيأتي ذلك مُفَصَّلاً -، بينما زواج المُتَعَةِ فيتصادمُ تصادماً رهيباً مع كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) تفسير العياشي: ٢١٨/١.

القسم الثاني: وطء الرجل لأمة ليست في ملكه، كأن لا يجد الفقير مالاً للزواج بالحرّة المؤمنة، ثم هو مع ذلك يخشى العنت بأن تغلب عليه شهوته فيقع في الزنا، وهنا فوجهه الشارع الحكيم تعالى ذكره، إلى نكاح ملك اليمين، الذي في ملك أخيه المسلم، بأن يطلب من أحدهم أن يزوجه الجارية الفلانية من جواريه، فيوافق ولي الجارية، الذي هو سيدها، على هذا التزويج، ويشهد على ذلك، ويطلب المهر، ثم للولي والزوج أن يتفقا على أمر ما قد ينجبونه من أولاد، فإن اتفقوا على أنهم يكونون من نصيب الزوج فهو أفضل، وإن أصر الولي على أن يكون الأولاد عبيداً له فبه يكون، ولذلك نجد الشارع الحكيم يحث الرجال على الصبر عن هذا الزواج، وأن هذا خير لهم، فيقول -جل شأنه-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ... ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ولذلك نجد أمير المؤمنين علي عليه السلام برواية الصادق، عن آبائه، عنه، يقول مُشَدِّداً في هذا: «لا تُنْكَحِ الإِمَاءَ إِلَّا لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ، -يعني الزنا-، ولا يَنْكُحُ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١).

وهذا الزواج من هذا الحر لتلك الأمة، فزواج شرعي، يُعدّ واحداً من الأربع المباحة لكل رجل، ويجب في شروطه وأركانه ما يجب في شروط الزواج الدائم، ووجود الولي والشهود والمهر رأسها، وهذا فما نُنبه عليه دائماً، من أن اجتماع الرجل بالمرأة، فمتى ما سُمي زواجاً، فلا يكون إلا بشروطه المُعتبرة في الزواج الدائم، وهذا الزواج بالأمة التي في ملك الغير، فيُعامل مُعاملة الزواج الدائم بالحرّات من حيث التطبيقات الثلاث، والعدة، والحقوق، والواجبات، إلا ما قد أشرنا إليه من شأن الولد، وعندني أن الله حث على الصبر عن هذا الزواج لهذا السبب.

نعم ! وهذا الزواج من إماء الرجال، فلا يُقارن بزواج المنتعة، لأمر، منها: أنه توفّر فيه شروط وأركان الزواج، الأمر الذي يمنع المفاصد التي ذكرناها سابقاً، فيه اشتراط الولي، والشهود، والمهر، وهو عقد ينتهي بالطلاق. ومنها: أن هذا الزواج، زواج شرعي،

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام، من أبواب النكاح.

بدليل اعتباره محسوباً على الأربع الزوجات التي أباحها الله لعبادته، بعكس زواج المتعة، الذي يعتبره أصحابه زواجا شرعياً، فإنه لا يُعدّ عندهم من هذا في شيء. ومنها: أن هذا الزواج بالإماء، فلا يُصادم أموراً شرعيةً تمنع منه، بعكس زواج المتعة فإنه يُعارض هذا مُعارضته واضحة كم سترى قريباً. ومنها: أن علماء المسلمين لم يختلفوا في جوازه قولاً واحداً، ولم يشتهه أثره في كتاب الله تعالى لحظةً واحدة، وهذا أيضاً فمّا يُفرّق بينه وبين المتعة لأجله؛ لأنّ المتعة لم يتفق عليها المسلمون، وليست واضحة صريحةً من كتاب الله تعالى، بدليل الاختلاف.

زواج المتعة

زواج المتعة: زواج لا يرقى إلى أيّ من الأسس التي تقدّمت في الزواج الدائم، وليس أيضاً يهدف إلا إلى إشباع الرّغبة الجنسيّة الوقتيّة، فلا هو مؤسّس على العزم على إتمام الحقوق، والقيام بالواجبات بين الطرفين، ولا على المحبة، ولا المودة، ولا الرّحمة، ولا الإخلاص، ولا التفاني، ولا التضحية. وليس يهدف إلى السّكون، ولا الرّاحة الدائمة، ولا التنازل فضلاً عن السّعي في إيجاد أسرة مسلمة متكافلة.

صفة زواج المتعة

زواج المتعة لا يشترط فيه الولي للمرأة، بل تقوم المرأة بتزويج نفسها، ولا يشترط وجود شهود، وفيه يُسمّون مهراً، ويشترطون فيه عدم التوارث، ثم لا طلاق فيه، بل إنّه ينتهي بانتهاء المدة المحددة المتفق عليها من قبل الطرفين. وصفته اللفظية:

«زَوَّجْتَنِي نَفْسَكَ مُتَعَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، نِكَاحًا غَيْرِ سِفَاحٍ، عَلَى أَنْ لَا أَرْتُكَّ وَلَا تَرْتِينِي، وَلَا أَطْلُبُ وَلَدَكَ إِلَّا أَجَلَ مَسْمُومٍ، فَإِنْ بَدَأَ لِي زِدْتِكَ وَزِدْتَنِي».

ومن صفته، قول الرجل للمرأة: «أَتَزَوَّجُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، فَإِذَا مَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامُ كَانَ طَلَاقُهَا فِي شَرِّهَا».

زَوَاجُ الْمُتَعَةِ مِنْ مَنظُورِ شَرْعِيٍّ وَوَاقِعِيٍّ

ومن صفة زواج المتعة نجد أنه زواج لا يطمح إلا لتلبية رغبة مؤقتة، وهي الرغبة الجنسية، وهذا فيمكننا لأجله أن نُصنِّفه زواجاً عشوائياً، خلَّوه عن الهدف الإلهي المنشود من الزواج، ولكون الرجل فيه لا يطمح لزوجة معينة بشروط معينة، بل يسعى من خلالها لأي امرأة يجدها فيتزوجها، وأهل الإسلام قاطبة قد استبشعوا هذا الزواج بفطرهم العقلية، فكيف لو تظافر العقل والنقل.

نعم! ونحن فُمشيرون إلى تظافر العقل والنقل في استهجان زواج المتعة، وعدم معقولية صدوره عن الشارع الحكيم -جل شأنه- بهذه الصفة، كل ذلك من عدة أوجه عقلية ونقلية، منها:

١- زواج المتعة افتقر إلى رضا الأولياء وأخذ الإذن منهم، وهذا فيُخرِجُ النساء من أيدي الرجال، ويؤذن بفوضى رهيبية في المجتمع الإسلامي لو تمكن منهم هذا الاعتقاد، فلو تخيلنا قرية ولا أقول مدينة تُبيح زواج المتعة، وإباحته يدخل فيها ضمناً عدم اشتراط الولي. نعم! فلو تخيلنا أباً، عابداً، مُصلياً، لا يرى بناته إلا في اليوم أو اليومين، وقد تصل إلى الأسبوع أو الأسبوعين، وقد تطول المدّة أو تقصر، فيسأل عن حالهن فيجدهن قد تزوجن مرة أو عدة مرات في هذه المدّة، زواج مُتعة، وهو غافل لا يدري!!، وهذا مُخالفٌ للمنزلة العظيمة التي شرف الله الإنسان بها، ألا ترى الطوسي من الجعفرية يعترف بهذا ضمناً فيقول: «وأما ما رواه أحمد بن محمد، عن ابن الحسن، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تتمتع بالمؤمنة فتدّها. فهذا حديثٌ مقطوع الإسناد شاذ، ويُحتمل أن يكون المراد به (تأمل)، إذا كانت المرأة من أهل بيت الشرف، فإنه لا يجوز التمتع بها لما يلحق أهلها من العار ويلحقها هي من الدل، ويكون ذلك مكروهاً، دون أن يكون محظوراً»^(١)، والله المُستعان.

(١) تهذيب الأحكام: ٧/٢٥٣.

٢- زواج المتعة افتقر إلى الشهود، وافتقاره إلى الشهود، مع اشتراطه للمهور، قد يجعل المرأة عرضة للاحتيال، خصوصاً فيما تأخر من المهور.

٣- زواج المتعة افتقر إلى الشهود، وافتقاره إلى الشهود، قد يضيع الأنساب، خصوصاً مع إنكار الزوج.

٤- زواج المتعة يفتقر إلى التنظيم، فبعدم وجود الأولياء، قد لا يضمن الرجل أن يتزوج بأحد المحرمات عليه شرعاً، فقد يتزوج الرجل بامرأة قد تزوجها ابنه أو أبوه، وقد يقع الرجل على أخت له من الرضاع، والمعلوم أن أمثال هذا قد يقع في المجتمع، فكيف من رجل لا ينفذه من العقد على أخته إلا شهادة الشهود، باجتماع الحليب، فكيف لو لم يكن لا شهود ولا أولياء، بل أمر أبرم في ليل !!، وهذا فيستبعد أن يشرعه أحكم الحاكمين بهذ الصفة الجعفرية، فكيف لو اطلعت على رواية الطوسي، بالسند، «عن فضل مولى محمد بن راشد، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت: إني تزوجت امرأة متعة، فوقع في نفسي أن لها زوجاً، ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجاً، قال: ولم فتشت؟!»، والله المستعان.

٥- الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، لم يجعل عقدة النكاح للمرأة، ولم يخاطبها بهذا، بل كان يخاطب الأولياء دائماً، فيقول: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، ويقول: ﴿وَأَنْكِحُوا﴾، ويقول: ﴿وَلَا تُنكِحُوا﴾، ويقول: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، وهذا كله فتصريح بوجود وجود الأولياء، وأن النكاح لا يكون إلا بإذنهم، ولا موقع للزواج المؤقت المتعي هنا، فإن قيل: هذا للزواج الدائم. قلنا: فلم يستثن الله؟!، ولم يذكر الله في القرآن أحكام زواج المتعة كما فعل في الزواج الدائم!.

٦- زواج المتعة يرد آية من كتاب الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

وَلَيْشْهَدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [النور: ٥٢] ، وإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَرُدُّ آيَةَ تَحْرِيمِ الزَّانَا، لِأَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ زَنَاءٌ بِوُجُودِ زَوْاجِ الْمُتَعَةِ أَبَدًا، لِأَنَّ الرَّجُلَ مَتَى مَا اجْتَمَعَ بِالْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ اجْتَمَعَتْ بِالرَّجُلِ، فَإِثْمَا سَيَتَزَوَّجَانِ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَزِنَا. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ حَدُّ الزَّانَاةِ، بِوُجُودِ زَوْاجِ الْمُتَعَةِ أَبَدًا، لِأَنَّهُ لَوْ اسْتُشْهِدَ عَلَيْهِمْ بِالْجُرْمِ الْمَشْهُودِ بِعَشْرَةِ شُهَدَاءٍ، لَادْعَوْا زَوْاجِ الْمُتَعَةِ، وَلَوْ لَمْ يَتَمَتَّعُوا؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ الْمُجْتَرِّئَ عَلَى الزَّانَا، فَهُوَ عَقْلًا أَجْرًا عَلَى الْكُذْبِ مِنْهُ. نَعَمْ! وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا تَقْضُ آيَاتُهُ آيَاتِهِ، وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

٧- زَوْاجُ الْمُتَعَةِ يَرُدُّ آيَةَ ثَانِيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣] ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَأْمُرُ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ عَلَى الزَّوْاجِ بِالِاسْتِعْفَافِ، وَالصَّبْرِ وَالْإِمْسَاكِ، وَالْمَعْلُومُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُخَالِفُ زَوْاجَ الْمُتَعَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ جَائِزَةً شَرْعًا، لَمَا أَمَرَ اللَّهُ الْفُقَرَاءَ بِالِاسْتِعْفَافِ وَالصَّبْرِ، بَلْ لِأَمْرِهِمْ بِزَوْاجِ الْمُتَعَةِ الْمُؤَقَّتِ، وَهُوَ الزَّوْاجُ صَاحِبِ الشَّرْطِ الْيَسِيرَةِ الْمُسَهَّلَةِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِهَا الْفَقِيرُ قَبْلَ الْغَنِيِّ. وَهَذَا مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا زَوْاجَ إِلَّا الزَّوْاجَ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ، الزَّوْاجَ الدَّائِمَ. نَاهِيكَ أَنَّه لَا صَبْرَ مِنَ الْأَصْلِ وَلَا اسْتِعْفَافَ مِنَ الْأَسَاسِ بِوُجُودِ زَوْاجِ الْمُتَعَةِ. وَهَذَا الْوَجْهُ فَرَدَّ بِهِ عَلَى مَنْ قَالَ: مَا الْحُلُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدَرَةٌ عَلَى الزَّوْاجِ الدَّائِمِ؟، فَنَقُولُ: اسْتَعْفَفْ وَاصْبِرْ ذَلِكَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى.

٨- زَوْاجُ الْمُتَعَةِ يَرُدُّ آيَةَ ثَالِثَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ... ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] ، وَهُنَا تَأْمَلُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الزَّوْاجِ الدَّائِمِ، أَوْ مِلْكِ الْيَمِينِ مِنَ الْإِمَاءِ، وَهَذَا فَتَصْرِيحٌ بِأَنَّ لَا طَرِيقَ لِلنِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَتَأْمَلُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرْ مِلْكَ الْيَمِينِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ (طَوْلًا) أَيَّ مَقْدَرَةً مَالِيَةً لِلْوُصُولِ إِلَى الْحَرَّةِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَخْشَى الْعَنْتَ أَيَّ غَلْبَةِ الشَّهْوَةِ، وَإِلَّا

فالأولى الزواج الدائم بالمحصنات المؤمنات من الحرائر، لا من الإماء. والشاهد هنا: أن زواج المتعة لا خاتمة له في الآية، فمن تعذر بخشية العنت، فالوقوع في الزنا، فإن الله لم يُبَيِّحْ له إلا نكاح الإماء من الموالى والرقيق. فأين المتعة في كلام الله أخي المتعذر بالعنت والخوف من الوقوع في الزنا. إن قلت: خطاب الله في نكاح المؤمنات المحصنات، يدخل فيه الزواج الدائم، وزواج المتعة. قلنا: فأين نذهب بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾، أي ومن لم يستطع منكم الحصول على ما يمهر ويُنْفِقُ على الحرائر المؤمنات، والمعلوم أن الإعسار هذا (عدم الاستطاعة على الطول) لا ينطبق على زواج المتعة لتيسره، وسهولة طوله ومؤونته ومهره، فلم يبق إلا أن النكاح المقصود هو النكاح الدائم دون نكاح المتعة. وبمعنى آخر نقول: لو أن زواج المتعة مشروع من قبل الشارع، لحث عليه مباشرة بعد الزواج الدائم، بدلاً من إشارته إلى الزواج بالإماء.

٩- زواج المتعة يعارض قرار واستقرار النساء في بيوتهن، ويعارض حث الله لهن على عدم التبرج، قال جل شأنه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وذلك لأن المعلوم أن الرجل لن يأتي ويخطب المرأة التي يريد أن يتمتع بها من أبيها أو وليها، أي لن يأتي بيتها، إن كانت ممن يسكن مع أهلها، فأين سيلتقي بها؟!، إن قلتم: يُوعدها خارجاً، ويتفق معها. قلنا: قد أنكرتم أمراً آخر وهو نهي النبي ﷺ، عن اختلاء الرجل الأجنبية بالمرأة الأجنبية، وأباحتهم. نعم! ونزيدكم مخالفاً لقول الله والرسول ﷺ، بقولنا: إن نكاح المتعة يعارض الحجاب والحشمة، وذلك أنه لا يخفى أن المرأة متى ما غطت وجهها وامتلكت لأمر الله والرسول، لم تقع في قلب الرجل مباشرة، ولم يخش منها عنتاً في الغالب، بعكس المرأة السافرة المترجحة المترينة المتكشفة، وعليه فإن النساء الرغبات في المتعة قد يسعين مؤكداً لإبراز مفاتهن للرجال، بغية استجلابهن لزواج المتعة، لأن المرأة تعنت كما يعنت الرجل، إن لم يكن استعفاً منها ولا صبر، ولا استعفاً منه ولا صبر، فلا

سبيل إلا البحث والاستعراض. نعم! وهذا كله فمن قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]. نعم! ثم نزيدكم مخالفاً لكتاب الله تعالى، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠-٣١]، وزواج المتعة فيشجع على تعلقِ أربابِ الرجالِ بالنساء، وأبصارِ النساءِ بالرجال، سواء كانت المرأة محتشمةً متسترّة، أو سافرةً مُتكشّفة، كل ذلك بُغية الحصول على زواج فوريٍّ مُريح، مع امرأةٍ إلى الحُسن أقرب، أو مع رجلٍ إلى الحُسن أقرب.

١٠- أن زواج المتعة خالفت عليه الأمة جمعاً، عدا الإمامية، ولم يصح لنا نحن الزيدية عن سلفنا من آل بيت رسول الله، سادات بني الحسن والحسين، بل لم يؤثر لنا عنهم أنهم قالوا بالمتعة، أو أحلّوها، وسندكر أقوالهم في هذا قريباً.

زواج المتعة من منظورٍ روائي

هنا ارتئينا، أن نُعزز كلام العقل و القرآن السابق، بأدلةٍ روائيةٍ لا يُختلفُ حول أهميتها بإزاء ما سبق، وبدأنا بالروايات الجعفرية، وثبينا بالروايات الزيدية.

روايات جعفرية تُدين زواج المتعة

١- ذكر الطوسي رواية زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، فقال: «وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام قَالَ: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَوْمَ خَيْبَرَ لِحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَنِكَاحِ الْمُتَعَةِ». فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَرَدَتْ مَوْرِدَ التَّقِيَّةِ وَعَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالِفُو الشَّيْعَةِ»^(١).

(١) تهذيب الأحكام: ٧/ ٢٥١.

تعليق: وهذا الخبر مروئي وموثق عند الزيدية عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، وتأمل أن الطوسي لم يعترض على الرواية، بقدر ما حملها محمل التقية، وهذا فلا يلتفت إليه، لعدم قول الإمام زيد بن علي بالتقية في دين الله - عز وجل -، ولو كان هذا مذهبه لما انفص من حوله آلاف المجاهدين، ساعة المعركة بسبب قول الحق الذي لا ثاني له، بعدم الوصية، هذا إن كان المقصود بالتقية هو، وأما إن كان المقصود أمير المؤمنين (وهو الرّاجح) فهذا أدهى؛ لأن أمير المؤمنين بهذا محرّم لحلال، وممّوه على العباد، وهذا فمنزّه عنه أمير المؤمنين عليه السلام.

٢- ذكر الطوسي، بالسند، عن المعلّى بن خنيس، أنه قال، «...، قلتُ [لأبي عبد الله]: جُعِلَتْ فِدَاكَ! كَانِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَتَزَوَّجُونَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟ قَالَ: لَا»^(١).

تعليق: وزواج المتعة، فليس إلا زواجا بلا بيّنة بالاعتراف، وحمل الطوسي هذه الرواية على أنه لم يكن أحد في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، يتزوج المتع، وهذا فدليل آخر على تهافت القول بالمتعة.

٣- ذكر المجلسي، بالسند، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال مُتَكَلِّمًا عن المتعة: «مَا تَفْعَلُهَا عِنْدَنَا إِلَّا الْفَوَاجِرُ»^(٢).

تعليق: والفواجر فهي جمع فاجرة، والفاجرة: فهي المائلة عن سواء السبيل، وكذلك يُقال عن الفاجر، والمعلوم أن من مال عن سواء السبيل فيها يخص الإسلام فقد خالف السنة، ومن خالف السنة خالف الكتاب، ومن خالف الكتاب خالف منهج الرب تبارك وتعالى، فكيف لو علمنا أن وصف النساء بالفجور يعني الزنا في الغالب، ففي هذا دليل كبير على تحريم المتعة.

(١) تهذيب الأحكام: ٧/٢٦١.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٠/٣١٨.

٤- يروي الشيخ الطوسي، بالسند، «عن منصور الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالرجل أن يتمتع بالمجوسية»^(١).

تعليق: المجوس بالإجماع مشركون، والله سبحانه وتعالى قد حرّم الزواج بالمشركات، فيقول جلّ شأنه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وهذه مُخَالَفَةٌ صريحة من الصادق عليه السلام، لكتاب الله تعالى، ونحن فننزهه عنها، والروايات عن أهل البيت عليهم السلام لو كانت في شأن المتعة صحيحة، ما وجدنا أمثال هذه المخالفات فيها لكتاب الله تعالى، وهذا فإن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أنّ الواضع هم غير أهل البيت من الرواة؛ لأننا نربأ بالصادق والباقر والكاظم عن أمثال هذه الهفوات العظام.

٥- يروي العاملي، بالسند، «عن إسحاق بن جرير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور [أي بالزنا]، أيحل أن أتزوجها متعة؟ قال: فقال: رفعت راية؟ قلت: لا، لو رفعت راية أخذها السلطان، قال: نعم تزوجها متعة، قال: ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً، فليقت مولاه فقلت له: ما قال لك؟ فقال: إنما قال لي: ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء، إنما يُحْرَجُهَا مِنْ حَرَامٍ إِلَى حَلَالٍ»، ويروي العاملي أيضاً، بالسند، «عن علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: نساء أهل المدينة، قال: فواسق [أي زوان]، قلت: فأتزوج منهن؟ قال: نعم»^(٢).

تعليق: والزانيات فمحرّم التزوج بهنّ، إلا من زان مثلهنّ، والله تعالى فيقول: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، وهذه الفتاوى من أبي عبد الله وأبي الحسن، فإنها مخالفة لكتاب الله تعالى، وهذا فليس منهم -وحاشاهم-، وإنما الذنب ذنب من روى هذا، ودونه عنهم غير تأمل، والله المستعان، ونحن عندما نقول هذا، فإننا نشهد العقول على التفكّر، فإن هذا الاختلاف في قول عظماء آل الرسول مع الكتاب يجعلنا نشكّ في أصل عقيدة المتعة بالكلية.

(١) الاستبصار: ٣/١٤٤.

(٢) وسائل الشيعه: ٢١/٢٩.

٦- ذكر المجلسي، بالسند، «عن عبد الله بن سنان قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة؟ فقال: لا تُدنس نفسك بها»^(١)، وذكر المجلسي خبراً يُضادّه، بالسند، «عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: تمتعت منذ خرجت من أهلك؟ قلت: لكثرة من معي من الطروقة أغناني الله عنها قال: وإن كنت مستغنياً فإني أحب أن تُحیی سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(٢).

تعليق: وهذا التضارب عندي فإنه لا يلحق بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما يلحق بآراء الرواة، فمن أعجبته المتعة وضع الخبر الثاني، ومن هو مُحِبُّ وكارهٍ وضع الخبر الأول.

٧- روى الشيخ المفيد، بالسند، قال: «حدثني محمد بن الزبرقان الدامغاني الشيخ قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: [لما أمرهم] [أمر حاشيته] هارون الرشيد بحملي دخلت عليه، فسلمت، فلم يرد السلام وأريته مغضباً، فرمى إلي بطومار. فقال: اقرأه. فإذا فيه كلامٌ قد علم الله عز وجل براءتي منه [تأمل نفي الكاظم للكلام الموجود في الطومار، وهو يُخاطب رجلاً من شيعة، الدامغاني، فانظر ماتبراً منه الكاظم]، وفيه [أي في الطومار]: أن موسى بن جعفر يُجيبني إليه خراج الآفاق من غلاة الشيعة ممن يقول بإمامته، يدينون الله بذلك ويزعمون أنه فرض عليهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ويزعمون أنه من لم يوهب إليه العشر ولم يصل بإمامتهم، ويُحج بإذنهم، ويُجاهد بأمرهم، ويحمل الغنيمة إليهم، ويفضل الأئمة على جميع الخلق، ويفرض طاعتهم مثل طاعة الله وطاعة رسوله، فهو كافراً حلالاً ماله ودمه، وفيه كلامٌ شناعة (تأمل)، مثل المتعة بلا شهود (تأمل)، واستحلال الفروج بأمره ولو بدرهم، والبراءة من السلف، ويلعنون عليهم في صلاتهم، ويزعمون أن

(١) بحار الأنوار: ١٠٠/٣١٨.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٠/٣٠٦.

مَنْ يَتَبَرَّءُ مِنْهُمْ فَقَدْ بَانَتْ امْرَأَتُهُ مِنْهُ، وَمَنْ أَخَّرَ الْوَقْتَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَابًا﴾ [مريم: ٥٩] ، يَزْعَمُونَ أَنَّهُ وَإِدْرِي فِي جَهَنَّمَ، وَالكِتَابُ طَوِيلٌ، وَأَنَا قَائِمٌ أَقْرَأُ، وَهُوَ [هارون] سَاكِتٌ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: قَدْ اكَتَفَيْتَ بِمَا قَرَأْتَ، فَكَلِّمْ بِحُجَّتِكَ بِمَا قَرَأْتَهُ، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالنَّبُوَّةِ، مَا حَمَلَ إِلَيَّ قَطُّ أَحَدٌ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا مِنْ طَرِيقِ الْحَرَّاجِ، لَكِنَّا -مَعَاشِرَ آلِ أَبِي طَالِبٍ- نَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ الَّتِي أَحَلَّهَا اللَّهُ -عَزَّوَجَلَّ- لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كِرَاعٍ لَقَبِلْتُهُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ».... إلخ»، ملاحظة: وليس في آخر الخبر ما ينقض أوله. (١).

تعليق: وهذا فإنكارٌ وتبرؤٌ صريح من الكاظم -صلوات الله عليه-، ليس من عقيدة المنتعة وحسب، بل من جميع عقائد الجعفرية فيه، ولا يفوتك أن تتأمل جيداً أنه لم يكن يُخاطبُ هارون بالتبري، بل كان يُخاطبُ الدامغاني من شيعته، وهذا فيسُدُّ باب التقيَّة.

٨- روى العياشي، بالسند، «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ لِمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَجْرِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَرْحَامٍ مِنَ الْحَرَائِرِ» (٢).

تعليق: وهذا فيصادم زواج المنتعة؛ لأنَّ المعلوم أنَّ زواج المنتعة لا يكون من الأربع النسوة، ولا من السبعين، فضلاً عن الزوجات الدائمات، وهذا فلا يجِلُّ بنص أبي عبد الله الصادق -صلوات الله عليه-. فإن قيل: هذا لا ينطبق إلا على الزواج الدائم، وهو وجه قول الإمام دون المنتعة. قلنا: قد يكون لكم في هذا عُذرٌ، لو لم يُورد الإمام لفظه الحرائر من النساء، وإيراده لها هنا فيجعلُ سياق النص شاملاً لا خاصاً.

٩- يقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]، وأمر الله بالاستعفاف لمن لا يجدون قدرة مالية على الزواج الدائم

(١) الاختصاص: ٥٤.

(٢) تفسير العياشي: ١/٢١٨.

باتِّباعِ طَرُقِ شَتَّى، أشارَ إليها فقهاء الجعفرية في تفاسيرهم، فمنها: قول الفيض الكاشاني في (الصافي) و(الأصفي)، واللفظ للأصفي: «قِيلَ: أَي: لِيَجْتَهِدُوا فِي قَمْعِ الشَّهْوَةِ بِالرِّيَاضَةِ، كَمَا وَرَدَ «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»... أراد: أَنَّ الصَّوْمَ يَقْطَعُ النِّكَاحَ كَمَا يَقْطَعُهُ الْوَجَاءُ»^(١)، نعم! وهنا -رحمك الله- لو كانَ زواجُ المتعة جائزاً شرعاً، هل كانَ اللهُ سيحِّثُ على التَّعَفُّفِ والصَّبْرِ؟!، الأمرُ الذي جعل الفيض الكاشاني يحثُّ على مُمارَسَةِ الرِّيَاضَةِ، والصَّوْمِ؟! . فإنَّ أَنتَ وَقَفْتَ على موضعِ الخللِ هُنَا، فتأمَّلْ مزيداً من حثِّ فقهاء الجعفرية على مَنْ لم يكن لديه القُدرةُ على المهرِ والنفقة، وهذا مؤكِّداً لَيْسَ إِلَّا في الزواجِ الدائمِ، فيقول الطبرسي في (مجمع البيان)، في تفسير الآية: «هَذَا أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ لَا يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ، بَأَنَّ لَا يَجِدَ الْمَهْرَ وَالتَّفَقَّةَ، أَوْ [لَعَلَّهَا: أَنْ] يَتَعَفَّفَ، وَلَا يَدْخُلَ فِي الْفَاحِشَةِ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يُوسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ رِزْقِهِ»^(٢)، وقريباً منه ذكر السيد الطباطبائي^(٣).

تعليق: للأسف أن أكثر المتعلِّقين بتحسين أو تجويز فكرة زواج المتعة، يذهبون إلى أن هذا الزواج هو أفضل طريقٍ لكبح جماح الغريزة الجنسية، لمن لا يستطيعُ على الزواج الدائم؛ لأنَّه في متناول الجميع، والتشريعُ أو التحسين من هذا المنطلق فلا يجوز؛ لأنَّ الأهواء لا تُشَرِّعُ، وهو وإن ظهرَ فيه حلٌّ لهذه المُشكلة، ففيه من النَّقْمِ والبلاوي المترتبة عليه ما يفوقُ على محاسبته، والسببُ أن الله لم يرَهُ، ونحنُ رأيناه. وهُنَا فسؤالٌ للعقول: لَو حُلَّتْ الأغانِي، عُوْدُهَا، ومزمارُهَا، وكُلُّ ما يَدْخُلُ فيها من آلات اللهُو والطرب، بَعْدَ مواكبةِ العصر، وأنَّ النَّاسَ لا يَمْتَنِعُونَ عنه، أو زِدْتُمْ في الخِدَاعِ لأنفُسِكُمْ وقُلْتُمْ: يُغْنِي بالعود والمزمار وتوابعها، أغانٍ دينية، تُطربُ النَّاسَ وتُحْثِمُهُم على التمسك بالدين. هل هذا التحليل عند أهل العقول يُرضي اللهُ والرَّسولَ؟، إن قُلْتُمْ: لا. قُلْنَا: لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا هَذَا

(١) تفسير الصافي: ٤٣٣/٣، تفسير الأصفي: ٨٤٥/٢.

(٢) مجمع البيان: ٢٤٥/٧.

(٣) تفسير الميزان: ١١٣/١٥.

الجواب؛ لأنَّ الأهواءَ غيرُ حاكمةٍ على الشَّرْع، والشَّرْعُ قد زُبر. فكيفَ بالله نُجوزُ نكاحَ المُتَعَةِ لمُجردِ غلبَةِ الظَّنِّ أنَّ في هذا ما يحدُّ من الزَّنا، والشَّرْعُ قد زُبر، والوحي قد توقَّف، والسَّنَّةُ قد مَضَّتْ، والله المُستعان، ونحنُ بهذا الكلام الأَخيرُ نُخاطبُ مَنْ يرى عدمَ صِراحةٍ دلالةِ الكتابِ على تشريعِ زواجِ المُتَعَةِ، ولكنه يَرى فيه رُخصةً مُحتمَّها مُغْرِياتِ العَصْرِ، وهذا فهويٌّ واجتهادُ خالفَ كتابَ الله تعالى؛ لأنَّ الأولى به أن يقول للشباب من المُراهقين عُمًّا -يرحمكم الله-، وعليكم بذكر الله وتقواه، وعليكم بكثرة الصَّيام، واجتنابِ مواطنِ المُغْرِياتِ، وإن التزمتم بيوتكم، فالعُزلة في جانب الله، أفضلُ من الاختلاطِ والمُعاشرةِ للناسِ بوجودِ الشيطانِ وحزبه، أليسَ قد حكى لنا رسولنا ﷺ، عن فتنِ آخرِ الزَّمانِ، وورد أنَّ القابضَ على دينِهِ المُتمسِّكِ به كالقابضِ على الجمرِ، لانتشارِ الفسادِ، وسهولةِ الوصولِ للحرامِ، فهلاًَّ قبضنا على الجمرِ، وصبرنا عن مُغْرِياتِ هذا العَصْرِ الدَّاعي إلى الزَّنا، بأن نسعى في كسبِ الحلالِ الذي يُمكننا من الزواجِ الشرعيِّ الدائمِ، فإن لم نجدَ صبرنا طلباً لمرضاةِ الله، والبُعدِ عن الزَّنا، وهذا فسيعرفهُ اللهُ لنا، ويثيبنا عليه، وهذا هو الفوزُ العظيمُ، وهو بعكسِ ما يذهبُ إليه البعضُ من الترخيصِ في المُحرَّماتِ بُعِيَّةِ تقليلِ الفسادِ، والله المُستعان، ومَنْ يفعلُ هذا أو يقولُ به (مع معرفته لوجهِ الحُرْمَةِ فيما رخصَ فيه)، فقد ردَّ على الله حِكْمَتَهُ، وادَّعى من حيث لا يشعرُ أنَّه أفضلُ من الله في تشريعِ ما يصلحُ وما لا يصلحُ للعباد.

١٠- يقول الله -سُبْحانَهُ وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فيستدلُّ البعضُ مِنْ هذه الآيةِ على جوازِ شُرْبِ الحَمْرِ، إلَّا عندَ اقترابِ وقتِ الصَّلَاةِ، فيشربونَ من بعدِ صلاةِ العِشاءِ إلى وقتِ الفجرِ، فعِنْدَما تسألُهُم عن فِعْلِهِم، وأنَّه مُحَرَّمٌ عليهم شُرْبُ الحَمْرِ، يقولون قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، وهذا فلا تحريمَ فيه. فتقولُ لهم: أو لم تقرأوا قولَ اللهِ في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهَا الحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ

عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ [المائدة: ٩٠] ، وهذا فتحريمٌ من الله للخمر. فيردون عليك أنا كأننا لم نقرأ هذه الآية إلا اليوم، فيتركون. فإن أنت وقفت على هذا الخلل الذي قد يسببه الجهل، والتأويل لكتاب الله على غير بينة ولا بصيرة، فهل بنا إلى آيةٍ أخرى ينطبق موقفها على الموقف السابق، ولكن مع قوم آخرين.

يقول الله سبحانه وتعالى في مُحكم كتابه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ [النساء: ٢٤] ، فيستدلُّ البعض من هذه الآية بمشروعية زواج المتعة المؤقت، فيأتيهم رجلٌ من آل محمد، فيقول: يا قوم، اتقوا الله، ودعوا ما أنتم عليه، فإنَّ للآية تأويلاً غير ما ذهبتم إليه. فيصرون على أن لا تأويل إلا ما هم عليه من المتعة. فيقول: إذا أنتم مُصرون أن الله تعالى يحث عليها؟! فيقولون: نعم. فيقول مؤمن آل محمد: وتؤمنون أن الله تعالى يقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿ [النساء: ٨٢] ، أتؤمنون أن آيات الكتاب لا تردّ على بعضها، إلا بناسخ؟ فيقولون: اللهم، نعم. فيقول: أولم تقرأوا قول الله -جلَّ شأنه-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ... ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿ [النساء: ٢٥] ، فدلَّ على نوعين من الزواج، وهو الزواج الدائم، والزواج بالإماء، وقد تقدّم الوجه في أن الله لا يقصد بنكاح المحصنات المؤمنات إلا النكاح الدائم، بدليل وصفه بعدم مقدرة الرجل عليه، ولو كان يريد منه المتعة فهذا لا ينطبق؛ لأنَّ زواج المتعة ثمنه بخس، يستطيع عليه الفقير قبل الغني. نعم! فإن أنت أيقنت هذا، علمت أن الله لم يحث في الآية إلا على نوعين من الزواج: الزواج الدائم، والزواج بالإماء، فأين زواج المتعة الذي فهمتموه من الآية السابقة [النساء: ٢٤]؟! كيف لم يذكره الله، وهو الأفضل من الزواج بالإماء؟! لأنَّ زواج الإماء لم يُشرع إلا رحمةً بالمضطّر الخائف من العنت، فلم لم يذكر الله زواج المتعة بعد الزواج الدائم، ثم يذكر زواج الإماء؟!، ثم ما فائدة تشريع الله

للزواج بالإماء، والمتعة موجودة مُشَرَّعة؟! نعم! فإن أنت وقفت على موضع الخلل، عرفت لماذا لا يجوز أن يُبَهَمَ ويُوْهَمَ ويُدَلَّسَ أصحابُ المتعة أن زوجات المتعة داخلات في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]؛ لأن الذي عليه جمهور المسلمين، أن المقصود بالأزواج في الآية، هُنَّ الزوجات الدائيات، والآية القريبة تشهد لقولنا هذا، وتهدم قول غيرنا.

نصوص غريبة حول المتعة

١- روى الكليني، بسنده، «عن عمّار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لي وللسليمان بن خالد: قَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمَا الْمُتْعَةُ مِنْ قَبْلِي مَا دُمْتُمَا بِالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّكُمْ تَكْثِرَانِ الدَّخُولَ عَلَيَّ فَأَخَافُ أَنْ تُؤْخَذَا، فَيُقَالُ: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ جَعْفَرٍ»^(١).

تعليق: وهنا لا أدري كيف يحرم أبو عبد الله المتعة، والله حللها على أصل الجعفرية؟! والشاهد هنا: في تحريم ما أحل الله.

٢- ذكر المجلسي، بالسند، عن الباقر عليه السلام قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله: «لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ لِحَقْنِي جِبْرَائِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِلْمُتَمَتِّعِينَ مِنَ النِّسَاءِ»^(٢).

٣- يروي العاملي، بالسند، «عن إسحاق بن عمّار قال: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: يَتَزَوَّجُ [تَتَزَوَّجُ] الْمَرْأَةُ مُتْعَةً تَشْتَرِطُ لَهُ أَنْ تَأْتِيَهُ كُلَّ يَوْمٍ حَتَّى تُوفِيَهُ شَرْطَهُ، أَوْ يَشْتَرِطُ أَيَّاماً مَعْلُومَةً تَأْتِيهِ فَتَغْدُرُ بِهِ فَلَا تَأْتِيهِ عَلَى مَا شَرَطَهُ عَلَيْهَا، فَهَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُحَاسِبَهَا عَلَى مَا لَمْ تَأْتِهِ مِنَ الْأَيَّامِ فَيَحْسِبَ عَنْهَا بِحَسَابِ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَنْظُرُ إِلَى مَا قَطَعْتَ مِنَ الشَّرْطِ فَيَحْسِبُ عَنْهَا مِنْ مَهْرِهَا مِقْدَارَ مَا لَمْ تَفِ مَالَهُ، خِلاَ أَيَّامِ الطَّمْثِ، فَإِنَّهَا هِيَ وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا مَا أَحَلَّ لَهُ فَرَجُهَا»^(٣).

(١) أصول الكافي/ ٤٦٧.

(٢) بحار الأنوار: ٣٠٦.

(٣) وسائل الشيعة: ١٤ / ٤٨١ - ٤٨٢.

تعليق: أكتفي هنا بأن أقول للمسلم: تصوّر الموقف، وتمعن فيه جيداً.

٤- ذكر المجلسي، بالسند، «عن محمد بن حمزة قال: قال بعض أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام: البكر تتزوج متعة؟ قال: لا بأس ما لم يفتضها»^(١).

تعليق: والمتعة هنا إن لم تكن بافتضا، فليست إلا من الدبر، خصوصاً مع تجويز بعض الجعفرية له.

٥- يروي العاملي، بالسند، «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: إن فلاناً تزوج امرأة متعة، فقيل له: إن لها زوجاً فسألها، فقالت أبو عبد الله عليه السلام: ولم سألها؟»^(٢).

٦- يروي الشيخ الصدوق، بالسند، «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت الرضا عليه السلام أيتمتع بالأمه بإذن أهلها؟ قال: نعم، إن الله تعالى يقول: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾»^(٣).

تعليق: وهذا إشارة إلى جواز تبادل الإماء والجواري، لغرض التمتع بهن!!

٧- يروي العاملي، بالسند، «عن عمّار بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: رجل جاء إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها، فقالت: أزوجك نفسي على أن تلتمس مني ما شئت من نظير والتماس، وتنال مني ما ينال الرجل من أهله إلا أن لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بها شئت، فإني أخاف الفضيحة، قال: ليس له إلا ما اشترط»^(٤).

(١) بحار الأنوار: ١٠٠/٣١٩.

(٢) وسائل الشيعة: ١٤/٤٥٧.

(٣) الاستبصار: ٣/١٤٦.

(٤) وسائل الشيعة: ١٤/٤٩١.

روايات زیدیّة تُدین زواج المتعة، وفيه إجماع أهل البيت (ع) على تحريمها

مَا أُثِرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) (ت ٤٠هـ)

١- روى الإمام زيد بن علي بن الحسين السبط عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال: «نهى رسول الله صلوات الله عليه وآله عن نكاح المتعة عام خيبر» ^(١).

٢- روى محمد بن منصور المرادي، بسنده، عن الحسن، وعبد الله ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما، عن علي عليه السلام: «أنه قال لابن عباس وهو يفتي في المتعة، فقال: «مهلاً فإن رسول الله صلوات الله عليه وآله قد نهى عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية» ^(٢).

٣- روى الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط عليه السلام، بسنده، إلى الحسن وعبد الله، عن أبيهما محمد بن علي -رضي الله تعالى عنه-، أنه سمع أباه علي بن أبي طالب عليه السلام وقد لقي ابن عباسٍ وبلغه أنه يُرخص في مُتعة النساء، فقال له عليه السلام: «إنك امرؤ تائه، إن رسول الله صلوات الله عليه وآله قد نهى عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية» ^(٣).

٤- روى الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي بن أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ٥٦٦هـ)، عن عبد الله المحض بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، أنه قال: «حَرَّمَ رسول الله صلوات الله عليه وآله، المتعة من النساء يوم خيبر، قال: لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته» ^(٤).

(١) مسند الإمام زيد بن علي: ٣٠٤.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي (المُسْتَأْتِة رَأْب الصَّدْع): ٨٧٨ / ٢.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ٥٢٧.

(٤) أصول الأحكام، للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، كتاب النكاح، باب ما يصح أو يفسد من النكاح.

مَا أُثِرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ١٢٢هـ)

٥- حَدَّثَنَا فقيهه بني علي أبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَلَى الْمَتْعَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِثْلُ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ»^(١).

٦- سُئِلَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَتْعَةِ؟، فَقَالَ: «رُخْصَةٌ نَزَلَتْ بِهَا الْقُرْآنُ وَحَرَّمَهَا لَمَّا نَزَلَتْ الْعِدَّةُ وَالْمَوَارِيثُ، وَهَذَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَقِيلَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَمَا الَّذِي نَسَخَهَا؟ فَقَالَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ...إِلَّا الْآيَاتُ﴾ [المؤمنون: ٥]، فَلَمْ يَبِحِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا الزَّوْجَةَ وَمَلَكَ الْيَمِينِ»^(٢).

مَا أُثِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ت ١٤٥هـ)

٧- حَدَّثَنَا زَاهِدُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ كَانَ يَتَزَوَّجُ الْمَتْعَةَ: «اتَّقِ اللَّهَ، وَدَعْ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ»^(٣).

مَا أُثِرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ١٤٥هـ)

٨- رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ الْمُرَادِيِّ، بِسَنَدِهِ، عَنْ مَسْكِينِ السَّمَّانِ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ النَّفْسَ الزَّكِيَّةَ، عَنِ الْمَتْعَةِ؟، فَقَالَ: «لَا تُرِدْهَا»^(٤).

مَا أُثِرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ١٤٨هـ)

٩- رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ الْمُرَادِيِّ، بِسَنَدِهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ

(١) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٨٨٦/٢.

(٢) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٨٨٦/٢.

(٤) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٨٨٦/٢.

جعفر بن محمد عن المتعة، فقال: صِفَهَا لِي. قُلْتُ: يَلْقَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَيَقُولُ: أَتَزَوَّجُكَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ وَقَعَّةً. فَقَالَ: هَذَا زِنَا. (١)

مَا أُثِرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٢٤٧هـ)

١٠ - قال محمد بن منصور المرادي، سألتُ أحمد بن عيسى، عن المتعة؟، فلم يَرَهَا. (٢).

مَا أُثِرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٢٤٦هـ)

١ - روى محمد بن منصور المرادي، عن جعفر بن محمد النيروسي، عن الإمام القاسم الرّسبي بن إبراهيم (١٦٩-٢٤٦هـ)، أنه قال: «لَا تَحِلُّ الْمُتَعَةُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَةَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي سَفَرٍ كَانَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا قَدْ صَحَّ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا». وَأَمَّا مَنْ يَحْتَجُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ بِمَنْ اسْتَحَلَّ الْفَاحِشَةَ مِنَ الْفِرْقَةِ الْمَارِقَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، فَالاستمتاع هو الدخول بهنَّ على وجه النكاح الصحيح، وإيتاؤهنَّ أجورهنَّ، فهو إعطاؤهنَّ مهورهنَّ، إلّا ما وهبنَّ بطيبٍ من أنفسهنَّ، والتراضي فهو التعاطي، ولا يجوز النكاح إلا بوليٍّ وشاهدين؛ لأنَّ في ذلك ترك ما بين الله - عزَّ وجلَّ - وفيه، وخروج النساء من أيدي الأولياء، وإبطال ما جعل الله - عزَّ وجلَّ - للأولياء فيهنَّ، وما حكَّم به الأولياء عليهنَّ. أَلَا تَسْمَعُ كَيْفَ يَقُولُ لَا شَرِيكَ لَهُ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَقَالَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ

(١) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٦.

أَزْوَاجُهُنَّ ﴿البقرة: ٢٣٢﴾ ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِنَّ، بَطَلَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كُلِّهِ مِنْ أَيْدِي الرِّجَالِ، وَخَرَجَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ، أُمَّهَاتِهِمْ، وَبَنَاتِهِمْ، وَأَخْوَاتِهِمْ، وَحُرْمَاتِهِمْ، وَلَقَدْ كَانَ هَذَا وَمِثْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْجَهْلَاءِ، وَإِنَّهُ لِيُسْتَعْظَمُ، وَيُرِيقُ فِيهِ النَّاسُ كَثِيرًا مِنَ الدَّمَاءِ، وَيَكُونُ فِيهِ فَسَادٌ عَظِيمٌ بَيْنَ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَكَيْفَ فِي الْإِسْلَامِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يُصْلِحُ وَلَا يُفْسِدُ، وَيُؤَكِّدُ الْحَقُوقَ بَيْنَ أَهْلِهَا، وَيُسَدِّدُ، وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مَسَائِحِنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمَا يَرَى هَذَا مِنْهُمْ أَحَدٌ، حَتَّى كَانَ بَآخِرِهِ أَحْدَاثُ سُفَهَاءَ، رَوَوْا الزُّورَ وَالْكَذِبَ [يُرِيدُ الْقَاسِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ] أَنَّ هُنَاكَ مَنْ رَوَى كَذِبًا وَزُورًا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ قَوْلَهُمْ بِالْمَتْعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(١).

٢- قال الإمام الهادي على الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عَلَيْهِ السَّلَامُ : حدثني أبي [الحسين] عن أبيه [القاسم] أنه سئل عن نكاح المتعة؟، فقال: «لَا يَجِلُّ نِكَاحُ الْمَتْعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَتْعَةَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي سَفَرِ سَافِرِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رُوِيَ لَنَا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَهَى عَنْهُ» ^(٢).

مَا أُتِرَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٢٦٠هـ)

١٣- قال فقيه أهل البيت الحسن بن يحيى (ت ٢٦٠هـ): «أَجْمَعَ آلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَلَى كَرَاهَةِ الْمَتْعَةِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا. وَقَالُوا: إِنَّمَا كَانَتْ أُطْلِقَتْ فِي سَفَرِ تَهَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا وَحَرَّمَهَا، وَقَالُوا: نَسَخَتْهَا الْعِدَّةُ وَالْمَوَارِيثُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ وَصِدَاقٍ بِلَا شَرْطٍ فِي النِّكَاحِ» ^(٣).

(١) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: ٢/ ٨٨٧.

(٢) كتاب الأحكام، للإمام الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ: ١/ ٣٥١.

(٣) جامع آل محمد، للشريف الحافظ محمد بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد

مَا أُثِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٢٩٨هـ)

١٤ - قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُنْعَةُ عِنْدَنَا فِيهِ النِّكَاحُ
وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالنِّسَاءِ عَلَى طَرِيقِ مُلْكِ عَقْدَةِ النِّكَاحِ بِعَقْدِ الْأَوْلِيَاءِ وَشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ مِنَ
الشُّهَدَاءِ، وَفِي ذَلِكَ مَا يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤] ، يُرِيدُ مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ بِالنِّكَاحِ أَوْ لِوَالِدَيْهِنَّ، فَآتُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ، وَالْأُجُورُ هَاهُنَا فِيهِ الْمَهُورُ، فَأَمَّا مَا يَقُولُ بِهِ أَهْلُ الشُّنَاعَاتِ، وَالطَّالِبُونَ
لِلتَّعَلُّاتِ، الْهَاتِكُونَ لِلحَرَمَاتِ، مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَعْقِدُ عَقْدَةَ نِكَاحِهَا فِيهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
رَوْجِهَا مِنْ دُونِ مَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَمْرَهَا إِلَيْهِ مِنْ أَوْلِيَائِهَا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَلَا يُتَكَلَّمُ
عَلَيْهِ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ أَبْطَلَ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ، وَكَانَ فِي الْقَوْلِ فِي التَّعَدِّي كَذَلِكَ
بِمَا بَيَّنَّ مِنَ الْحُكْمِ بِحُكْمِ عَقْدَةِ النِّكَاحِ لِلأَوْلِيَاءِ، وَبَيَّنَّ مِنْ حَظِّ ذَلِكَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ،
وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ، وَقَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] ، فِيهِ كُلُّ ذَلِكَ يَأْمُرُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
وَيَنْهَى مِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَقْدَةَ النِّكَاحِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ الْمَبْطُلُونَ وَيَتَأَوَّلُ
مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ الْمُفْتَرُونَ، لِأَمْرِ النِّسَاءِ وَمَهَّأَهُنَّ فِي ذَلِكَ كَمَا أَمَرَ أَوْلِيَاءَهُنَّ، وَلَكِنَّ
اللَّهُ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ، ذُو قُدْرَةٍ وَامْتِنَانٍ كَرِيمٌ، وَكَيْفَ يُجَيِّزُ ذَلِكَ أَوْ يَأْمُرُ بِهِ، أَوْ لَهْنُ يَطْلُقُهُ،
وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨] ، وَأَيُّ فَاحِشَةٍ أَعْظَمُ مِنْ أَعْمَالِ مَنْ يُؤَلِّي النِّسَاءَ الْإِنْكَاحَ
لِأَنْفُسِهِنَّ دُونَ الرِّجَالِ، إِذَا خَرَجَ الْحَرَمُ مِنْ أَيْدِي أَوْلِيَائِهِنَّ، وَهَتَكَنَّ مَا صَرَبَ اللَّهُ مِنَ
الْحِجَابِ عَلَيْهِنَّ، وَلَمَّا وُجِدَ فَاجِرٌ مَعَ فَاجِرَةٍ يَفْجُرُ بِهَا إِلَّا ادَّعَى وَادَّعَتْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا،
لِيَصْرِفَ بِذَلِكَ مَا حَكَمَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْحُدُودِ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ثُمَّ ادَّعَى عِنْدَ
ظُهُورِ الشُّهُودِ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ، لَمَا صَحَّتْ لِلشُّهُودِ شَهَادَةٌ، وَلَا وَجَبَتْ عَلَى أَحَدٍ

بشهادتهم عقوبة؛ لأنَّ الفَاسِقِينَ لا يَخْتَرِيانِ على الفُسُوقِ إلا وهُما على الكَذِبِ أَجْرًا،
 وبقول المحال ممَّا يدرءان به الحد عن أنفسهما أُخْرَى، ولو جازَ ذلك في المسلمين لما قام
 شيءٌ من حُكْمِ رَبِّ الْعَالَمِينَ في الزَّانِينَ الفَاسِقِينَ، ولا جُزْأً بِذَلِكَ على الله سبحانه كلُّ
 فَاجِرٍ، ولو كانَ ذَلِكَ حقًّا - تعالى الله عن ذلك - لما كانَ لِقَوْلِهِ سبحانه: ﴿الزَّانِيَةُ
 وَالزَّانِي فَاجِلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ
 اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، معنى؛ لأنَّه لا يُوجد زَانٍ أبداً يجب أن يَهْتَكَ بين المسلمين هتكاً، بل
 كانَ يَدْعِي التزويج لها، وكانت هي تُقرِّ بِذَلِكَ له فيها، خَشْيَةً من وُجوب الحدِّ عليه
 وعليها فَمَتَى - لو كانَ ذلك كما يقولون - يَصِحَّ حكمهم في الزَّانِ إِذ يحكمون، والزَّانَةُ
 يَدْعُونَ ما يَدْعُونَ مِنَ النِّكَاحِ لما به يَزْنُونَ، كلاً إنَّ اللهَ لأَحْسَنُ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا مِنْ أَنْ
 يُجَيِّزَ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ مُحَالًا وَزُورًا.^(١)

١٥ - قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام: «هَذَا الَّذِي
 ذَكَرْنَا، وَذَكَرَ جَدِّي [يعني القاسم الرسي] - رَحْمَةً اللهُ عَلَيْهِ - فِي الْمَتْعَةِ هُوَ الْحَقُّ، لا ما
 يَأْتُونَ بِهِ وَيَقُولُونَ بِهِ فِي الْمَتْعَةِ مِنْ شُرُوطِهِمْ زَعَمُوا [يعني الجعفرية]». ^(١)

ما أُثِرَ عن النَّاصِرِ الأَطروشِ الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَمْرِو بنِ عَلِيِّ بنِ
 الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ (ت ٣٠٤ هـ). وما أُثِرَ عن المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن
 هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن القاسم بن الحسن بن زيد بن بن الحسن بن علي
 بن أبي طالب عليه السلام (ت ٤١١ هـ).

١٦ - قال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني الحسني عليه السلام: «قال: ونِكَاحُ الْمَتْعَةِ
 حَرَامٌ. وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ إِلَى أَجَلٍ مَضْرُوبٍ، نَصَّ فِي (الأحكام) على تحريم
 الْمَتْعَةِ، وَرَوَى ذَلِكَ عن جَدِّهِ القاسمِ عليه السلام، وَهُوَ قَوْلُ النَّاصِرِ عليه السلام، وَالزَّيْدِيَّةُ أَجْمَعُ» ^(٢).

(١) كتاب الأحكام، للإمام الهادي عليه السلام: ٣٤٩/١.

(٢) كتاب الأحكام، للإمام الهادي عليه السلام: ٣٥٣/١.

(٣) كتاب شرح التجريد، للإمام المؤيد بالله عليه السلام: ٥٨/٣.

مَا أُثِرَ عَنِ النَّاطِقِ بِالْحَقِّ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ بِنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٤٢٤هـ)

١٧- قال الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين المهاروني الحسني عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ونكاح المتعة باطل، وهو: أن يتزوج الرجل امرأةً إلى أجل معلوم، فيرتفع النكاح بمضيه». (١).

مَا أُثِرَ عَنِ الْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُطَهَّرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ت ٥٦٦هـ)

١٨- استورد الإمام أحمد بن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، بعد ذكر رواية عبد الله المحض السابقة، قائلاً: «لا خِلافَ في هذه الأخبار، وتحريم المتعة، إلا من الإمامية فإنهم ذهبوا إلى جواز المتعة،...، واستدلَّت الإمامية بالأخبار المنسوخة، ولقول الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، فنقول: أمَّا الأخبار فقد بيَّنت نسَخَها، وروي عن ابن عباس: أنه كان يُفتي بالمتعة، وروى: أنه رجع عن ذلك، وأمَّا قول الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾، فإن الاستمتاع في اللغة: هو الانتفاع بالشيء، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، فالمراد بالاستمتاع بهنَّ النكاح الصحيح. (٢).

مَا أُثِرَ عَنِ السَّيِّدِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُسَيْنِ شَايِمِ الْمُؤَيَّدِيِّ الْحُسَيْنِيِّ -أطال الله بقاءه-

١٩- قَالَ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُسَيْنِ شَايِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ مَذْهَبَ أُمَّةِ الزَيْدِيَّةِ وَالْفُقَهَاءِ وَأَكْثَرِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُوَ تَحْرِيمُ زَوْاجِ الْمَتْعَةِ» (٣).

(١) كتاب التحرير، للإمام الناطق بالحق، كتاب النكاح، باب ما يصح من النكاح وما يفسد.

(٢) أصول الأحكام، للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، كتاب النكاح، باب ما يصح أو يفسد من النكاح.

(٣) كتاب الفتاوى، للسيد العلامة عبد الرحمن حسين شايم.

مَا أُثِرَ عَنِ السَّيِّدِ الْعَلَامَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى الْحَوْثِيِّ الْحَسَنِيِّ - أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ -

٢٠- قال السيّد العلامة الحسين بن يحيى الحوثي عليه السلام: «ومن الخلاف بيننا وبينهم [يعني الإمامية] المتعة فنحن نحرمها لما رواه الإمام زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال: نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة عام خيبر. ولما رواه أيضاً عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال: لا نكاح إلا بولي وشاهدين ليس بالدرهم ولا بالدرهمين، ولا اليوم ولا اليومين شبه السفاح. ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧]، ولقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فإنه لا استطاع أن يقام هذا الحد على رجل ولا امرأة؛ لأن كل زانٍ يدعي أنه تمتع، ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، لأنه لا يعرف بالشهادة إتيان الفاحشة؛ لأنهن يدعين المتعة، ولأن الشهود لا يستطيعون أن يقيموا الشهادة؛ لأنهم لا يعرفون المتعة من الفاحشة؛ لكون المتعة بين الرجل والمرأة بدون شهود ولا ولي؛ فلا يعرفون المتمتع من الزاني، حتى يشهدون أنه زنى، وكذا القاذف لا يستطيع أن يأتي بأربعة شهداء على الزنا لعدم معرفة هذه من هذا حال المشاهدة فتكون هذه الآية وآية القذف عاريتين عن الفائدة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]، ولو كانت المتعة حلالاً لدلهم عليها ولم يأمرهم بالاستعفاف؛ لأنه يتمكن منها أفقر الفقراء. وكذا قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ولو كانت المتعة حلالاً لم يدل على نكاح الأمة؛ لأنه سيصير أولاده منها عبيداً مملوكين ولم يرخص في نكاحها إلا بشرط خشية العنت؛ ثم قال: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ولو كانت المتعة حلالاً لم يخش العنت ولم يحتج إلى الصبر، مع أنها خلاف الحكمة والمصلحة؛ لأنه يحصل منها مفسد كثيرة؛ لأنه ربما تمتع الغريب بامرأة فتحمل ثم يأتي رجل آخر فيتمتع بها، ويختلط النسل، وربما تمتع بها بعده أبوه أو ابنه

وهما لا يعرفانها، وربما ولد للرجل من المتعة ابن أو ابنة ولا يدري ولا يعرفها ولا يعرفانه إذا كان غريباً، وربما تزوّجت البنت بأبيها أو بأخيها أو بابن أخيها، وكذا الابن ربما تزوج بأخته أو من تحرم عليه، وقد يجرم الولد من ميراث أبيه ويظلم الورثة بعضهم بعضاً وهذه العلة التي حرم الزنا لأجلها هي موجودة في المتعة. ومن الأدلة على نسخها وتحريمها ما روي في (أمالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي) ... [ثم ساق المؤلف الأدلة على تحريمه، إلى أن قال]: فهذه تدل على بطلان نكاح المتعة؛ لأن المتعة لا يشترط فيها الولي ولا الشهود. ومما يؤيد ذلك قول الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] ، ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى﴾ [النور: ٣٢] ، ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ، ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] ، ففي كل هذه الآيات يسند النكاح إلى الرجال، انظر كيف قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ بضم أوله من أنكح غيره أي لا تنكحوا نساءكم المشركين، وقال: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١]، بفتح أوله من نكح ينكح فهو ناكح لما كان الرجل هو الذي ينكح نفسه....»^(١).

٢٠- قال السيّد العلامة الحسين بن يحيى الحوثي عليه السلام: «وأما الشيعة والمراد بهم الإمامية فانحرفهم عن أهل البيت غير الاثني عشر ظاهر لا ينكر وكيف يستحلون المتعة. وقد روى النسخ والتحريم واشترط الولي سادات أولاد الحسين عليه السلام، وغيرهم كما قدمنا ذكرهم بدون مبالاة ولم يجعلوا رواياتهم تفيده الشبهة فيتوقفون ويحتاطون لدينهم؛ فالمؤمنون وقّافون عند الشبهات، ولم يذكروا غير الاثني عشر [يريد أنهم لا يُعولون على سادات بني الحسن والحسين من أهل البيت غير أئمتهم الاثني عشر] في كتبهم في إصدار ولا إيراد، ولم يلتفتوا إلى رواياتهم ولا تواريخهم إلا نزرأ بأن يذكرهم ثوراً».

(١) الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس، ويليه الجواب الراقي عن مسائل العراقي، للسيّد العلامة الحسين بن يحيى الحوثي.

وأما اعتمادهم على الباقر والصادق والرضا والكاظم عليهم السلام فهو ذهاب إلى سراب ببيعة؛ لأنهم لا يروون عنهم إلا بوسائط من أسلافهم ليس فيهم أحد من أولاد النبي صلى الله عليه وآله. وإنما اعتمادهم في الحقيقة على هشام بن الحكم وهشام بن سالم، وصاحب الطاق ثم على الطبرسي والطوسي والكليني والمفيد؛ فهؤلاء في الحقيقة عندهم سفينة نوح يدورون معهم أينما داروا وأولاد الحسين عنها في معزل»^(١).

فائدة

بعد أن استعرضنا رأي العقل والكتاب والسنة ورأي آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، المعصوم إجماعهم، بعد أن استعرضنا هذا كله في مسألة المتعة، ترجح لنا إيراد بعض أقوال آل رسول الله في حجية الإجماع الفاطمي الحسني والحسيني، فمن تلك الأقوال:

١- قال الشريف الحسني: قال محمد: حدثنا عباد، عن عمرو بن ثابت، عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر [محمد الباقر]: **إِنكُمْ تَخْتَلِفُونَ**، قال: **«إِنَّا نَخْتَلِفُ وَنَجْتَمِعُ، وَلَنْ يَجْمَعَنَا اللَّهُ عَلَى ضَلَالَةٍ»**^(٢).

٢- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، «فاختلافنا - أهل البيت - لكم رحمة، فإذا نحن أجمعنا على أمرٍ لم يكن للناس أن يعدوه»^(٣).

٣- قال الشريف الحسني: قال الحسن بن يحيى: **«الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْخَلْقِ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ تَدُلُّ عَلَى هُدًى، أَوْ تَرُدُّ عَنِ رَدًى، أَوْ سُنَّةٌ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ مَشْهُورَةٌ مُتَسِقَةٌ بِهَا الْخَبَرُ عَنْ غَيْرِ تَوَاطُئٍ، أَوْ عَنْ عَلِيٍّ، أَوْ عَنْ الْحَسَنِ أَوْ عَنْ الْحُسَيْنِ عليهم السلام، أَوْ عَنْ أَبْرَارِ الْعِتْرَةِ الْعُلَمَاءِ**

(١) الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي لباس، ويليهِ الجواب الراقي عن مسائل العراقي، للسيد العلامة الحسين بن يحيى الخوثي.

(٢) جامع آل محمد: ٦٠٦.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢١٠.

الْأَتْقِيَاءَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، الَّذِينَ دَلَّ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْهُدَى فِيهِمْ،...»^(١).

٤ - قال الشريف الحسني: قال الحسن بن يحيى: «مَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ مِنْ الْفَرَائِضِ فَاجْمَاعُهُمْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، أَوْ حُكْمٍ أَوْ سُنَّةٍ، فَدَلَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ قَائِمَةٌ بِقَوْلِهِ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِترتي أَهْلَ بَيْتِي وَلَنْ يَنْفَرَقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»، فَهَذَا مَوْضِعُ الْحُجَّةِ مِنْهُ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا خَبْرٌ مَشْهُورٌ، وَنَقَلَتْهُ الْأُمَّةُ عَنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ، فَأَبْرَارُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُؤَسَاءُ الْأُمَّةِ وَقَادَتُهَا وَسَادَتُهَا، الَّذِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْهُدَى فِي التَّمَسُّكِ بِهِمْ، وَإِنَّمَا هَذَا خَاصٌّ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ، وَأَمْرٌ يَرُدُّ الْأُمُورَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]»^(٢).

(١) جامع آل محمد: ٦م.

(٢) جامع آل محمد: ٦م.

خاتمة

وبذكر إجماع ساداتنا من بني الحسن والحسين، ثقل الله الأصغر في الأرض، نختمُ طرحنا المتواضع هذا، مُذَكِّرِينَ أَنْفُسَنَا وَإِخْوَتَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ، وَأَنْ يُحِبُّوا لِإِخْوَانِهِمْ مَا يُحِبُّونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِالْعَارِ وَخَرُجَ مَحَارِمِهِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ، فَلَا يَرْضَ لِلنَّاسِ بِهَذَا، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِأَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ مَحَارِمُهُ حُبَالَى فِي مُدْهَمَاتِ اللَّيَالِي، فَلَا يَرْضَ لِلنَّاسِ بِهَذَا، الْأَمْرُ جَلَلٌ يَا سَادَةَ، وَالْوَعْدُ لَا مَحَالَةَ قَدْ اقْتَرَبَ، الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ، فَتَزَوَّدُوا إِخْوَتِي فِي اللَّهِ، فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

يوم الأحد الموافق ٢٠/٦/١٤٢٧ هـ

ملحق : نقاشات جانبية مهمة حول زواج المتعة :

أولاً: نقاش مع باحث إمامي المذهب:

إن قيل : إن اعتراضكم -معشر الزيدية- على عدم حليّة زواج المتعة، ساقطٌ لمكان الاجتهاد في المسألة، والمسألة فروعية، المُجتهدُ فيها مُصيب، وهذا أصلٌ مشهورٌ عند الزيدية أكثر من غيرهم، بمعنى أنه حتى وإن لم يثبت لديكم هذا الزواج، فإنه واجبٌ عليكم تصويب اجتهاد جماعة من العلماء اجتهدوا في إثباته عن رسول الله ﷺ وتحليله.

قلنا : قد وضح -أخي الجعفري- موطن الخلل حول مسألة تصويب اجتهاد المُجتهدين، وفيه نُجيبُ عليكم من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تقفَ -أخي في الله- على شروط تصويب الزيدية لاجتهاد المُجتهدين، والتي منها :

١- أن يكون الاجتهاد في فروع الدين؛ لأنّ الأصول لا يكون الحق فيها إلا مع واحد.

٢- أن لا يكون الاجتهاد في كلّ فروع الدين، بل في المسائل الظنيّة منها دون القطعيّات؛ لأنّ المسائل القطعيّة يكون الحق فيها مع واحد.

٣- أنه لا يُحكم بدخول المُجتهد تحت قاعدة (كلُّ مُجتهدٍ مُصيب) إلا متى وقى الاجتهاد حقه من النظر والتحري والتأمل والتدبر لجوانب المسألة الدالّة على الحكم.^(١)

(١) انظر شرح الأزهار: ١/١٤٤ وما بعدها، و الانتصار على علماء الأمصار: ١/١٥٩ وما بعدها، ففيها بيان شافٍ بإذن الله تعالى.

نعم ! فهذه -أخي الباحث- بعضٌ من شروط تصويب المُجتهد في اجتهاده، وادخاله تحت قاعدة (كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ) عند أهل البيت عليهم السلام، سادات الزيدية.

الوجه الثاني : أن تعرِّض -أخي في الله- زواج المتعة على هذه الشروط الثلاثة السابقة، فإن وافقت عليها، اعتبرنا تحليل علماء الجعفرية لهذا الزواجٍ داخلًا تحت قاعدة (كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ)، وإن خالفت على هذه الشروط لم تدخل بمرّة تحت هذه القاعدة، وعليه فمسألة زواج المتعة من فروع الدين، ولكنها ليست من المسائل الظنّية الذي تتخالف فيه الأنظار، بل هي من قطعيات المسائل الفروعية، والقطعيّات لا يكون الحق فيها إلا مع واحد، ونحن قد ذكرنا مُستند تحريم زواج المتعة، من كتاب الله تعالى، ومن صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن إجماع أهل البيت عليهم السلام، فالمسألة قطعية الدلالة على التحريم، والحق فيها ليس إلا مع تحريمها، فلا يصح تصويب من اجتهد في تحليلها، على شرط أهل البيت عليهم السلام في الاجتهاد، وعليه بان لك -أخي السائل- أن ما تعلقت به على الزيدية من إلزامها بالقول بحليّة المتعة على شرطها (من تصويب المُجتهدين)، تعلقٌ باطل.

الوجه الثالث : زيادةً منّا في استقصاء المسألة، نزيد هذا البيان (وإن كانت الإجابة على صاحب الشبهة قد سبقت)، عليه نقول: إنّه إن قيل: ولكنّ المسألة مُستوفاة النظر والدلالة على الحُكم عند علماء الجعفرية؟! قلنا: استيفاء النظر من علماء الجعفرية من عدمه في هذه المسألة لا يُدخلها تحت قاعدة (كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ) على شرط الزيدية؛ لأنّ المسألة قطعية الحرمة على شرط الزيدية، كما أنّها غير مُستوفاة البحث والنظر والتحري الدال على الحُكم من جهة الجعفرية، نعم! وبمعنى آخر نقول: إنّنا لو جوّزنا (جدلاً) اسم الاجتهاد على مسألة زواج المتعة حسب اعتقاد الجعفرية بحليتها، فاعلم -أخي الباحث- أنّهم لم يوفوا هذا الاجتهاد في هذه المسألة حقّه، وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: أن مُستند علماء الجعفرية في تحليل هذا الزواج من القرآن الكريم، هو آية واحدة، وهو قول الله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ [النساء: ٢٤] ،
 وحول فهم الجعفرية من هذه الآية جدلٌ كبير يورثُ الظنَّ والريبَ والشكَّ، وليس هذا
 فقط، بل إن القرآن بإجماع المسلمين لا يردُّ على بعضه البعض: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ
 وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، ومعلومٌ أنَّ الاجتهاد
 في تحليل هذا الزواج بالاعتقاد على الآية القريبة مُعَارَضٌ بآياتٍ عديدة من كتاب الله تعالى،
 تكلمنا عنها بإسهاب في أصل مبحثنا حول المنعة، وهذا لا يجعلُ هذا الاجتهاد في تحليل
 هذا الزواج قائماً على النظر الجيِّد، والتحريِّ المطلوب، خصوصاً أنَّ مُعَارَضَةَ الكتاب لهذا
 التحليل ظاهرٌ وجهه ليس بالدقيق الخافي عند مَنْ تدبَّر وتأمَّل.

الأمر الثاني: أنُّ مُستندَ علماء الجعفرية في تحليل هذا الزَّواج من السنَّة النبوية، غيرُ
 ظاهرٍ وجهه، بل على العكس من ذلك فإنَّ الجعفرية رَوَتْ أخباراً عن رسول الله ﷺ،
 أقلُّ شأنها أنَّها تُؤلِّدُ الشكَّ والريبَ، منها ما رواه الطَّوسي بإسناده، عن زيد بن علي، عن
 آبائه، عن عليٍّ عليه السلام أنَّه قال: «حرَّم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحُمُر الأهلِيَّةِ
 والمنعَة»^(١)، وهذه الرواية عن عليٍّ عليه السلام ثابتة، ولكن الجعفرية لم يعملوا مع هذه الرواية
 بموجبات الاجتهاد وهو مزيد التدبر والتأمل والنظر، بل حملوها على التقيَّة، والواجبُ
 أنَّهم مع ما تقدَّم من المُعَارَضَاتِ القرآنية لتصحيح اجتهاد المُجتهدين في تحليل زواج المنعَة،
 ومع أمثال هذه الآثار عن المصطفى ﷺ، أن يجعلَ علماء الجعفرية (على أقلِّ تقدير)
 يرتابون في صحَّة اجتهادهم هذا، ويظهرُ لهم الإخلال بالنظر، فلا يقطعوا في المسألة.

الأمر الثالث: أنُّ مُستندَ علماء الجعفرية في تحليل هذا الزَّواج من أقوال أئمَّتهم الاثني
 عشر، غيرُ ظاهرٍ وجهه، وعدم الظهور يكمنُ في مكمَّنين اثنين: المكمَّنُ الأوَّل: أنَّهُنَّ
 روايات رَوَتْها الجعفرية عن أئمَّتهم تُنْفَرُ من زواج المنعَة لدرجة الحظر، الذي يفهم منه
 التحريم، كالذي رُوِيَ عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، أنَّه قال مُتَكَلِّماً عن المنعَة: «ما

(١) تهذيب الأحكام: ٧/ ٢٥١.

تَفَعَّلَهَا عِنْدَنَا إِلَّا الْفَوَاجِرَ»^(١)، فربط الإمام الصادق -روحي له الفداء- المتعة بالفجور (الزنا)، وما روته الجعفرية عن الصادق عليه السلام أنه سُئِلَ عن المتعة فقال: «لَا تُدْنِسُ نَفْسَكَ بِهَا»^(٢)، وهذا كله كان أقله أن يورث الرِّيب والشك عند المجتهد الجعفري في تحليل زواج المتعة، فكيف إذا ضمه مع ما سبق من المعارضات القرآنية والمصطفوية لهذا الاجتهاد المحلل للمتعة، وهذا كله أماراتٌ على الإخلال بالنظر؟!.

نعم! والمكمنُ الثاني في عدم ظهور مُستند المجتهد الجعفري المُعتمد على روايات الجعفرية عن أئمة أهل البيت في هذا التحليل للمتعة، وذلك أنه لا شك يعلم أن أئمتهم لا يُخالفون على القرآن، والقرآن لا يُخالفُ عليهم، وقد ظهر في الأمر الأوّل القريب أن القرآن ردّ على روايات تحليل أئمة الجعفرية للمتعة، وكذلك السنّة النبويّة الصحيحة ردّت على روايات تحليل أئمة الجعفرية للمتعة، بقي أن نستعرض مزيداً مما أثير عن هؤلاء الأئمة عن طريق الجعفرية من تحليل المتعة وعرضه على كتاب الله تعالى، أمسك روت الجعفرية عن أبي عبدالله عليه السلام أنه أجازَ الزواج مُتعةً بالمجوسية، والمجوسية مُشركة، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، ونحن عقلاً ونقلاً ننزه الإمام الصادق عليه السلام عن هكذا مقال، فكان أقل هذا إلى جانب ما سبق أن يورث شكاً وريبةً لدى المجتهد الجعفري المحلل للمتعة، وأن يستبعد روايته عن أهل البيت عليهم السلام، تنزيهاً لهم. نعم! وأمثال هذا ما روته الجعفرية عن الإمام الصادق، والكاظم عليهم السلام من تجويزهما للزواج مُتعةً بالفاجرات الزانيات^(٣)، والله تعالى يقول: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٠٣]، ومنها ما روته الجعفرية عن الإمام الصادق عليه السلام: «لَا يَحِلُّ لِمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَجْرِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَرْحَامٍ مِنَ الْحَرَائِرِ»^(٤). والجعفرية أدّى بها نظرُها إلى أنه يجوز أن يجري ماء الرجل

(١) بحار الأنوار: ٣١٨/١٠٠.

(٢) بحار الأنوار: ٣١٨/١٠٠.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٩/٢١.

(٤) تفسير العياشي: ٢١٨/١.

في رَحْمِ مائةٍ من حرائر النِّساء، بمعنى أُنَّهم يجوزون الزواج مُتَعَةً بالسبعين والمائة بل وأكثر من ذلك من النِّساء الحرائر، وهذا مُعارضٌ مُطلقٌ قول الإمام الصَّادق عَلَيْهِ السَّلَامُ. نعم! فهذا كلُّه كان أقلُّه أن يورث الرِّيب والشك عند المُجتهد الجعفري في تحليل زواج المُتعة عن أُنَّمتهم، فكيف إذا ضمَّه مع ما سبق من المُعارضات القرآنية والمُصطفوية لهذا الاجتهاد المُحلل للمُتعة، وهذا كلُّه أماراتٌ على الإخلال بالنَّظر؟!.

نعم! فهذا الاجتهاد الجعفري -أخي الباحث- لم تنطبق عليه شروط الاجتهاد المقبول الذي يُدخل صاحبه تحت قاعدة (كلُّ مُجتهدٍ مُصيب)، لا على قول الزيدية، باعتبار زواج المُتعة مسألةً قطعيةً لا ظنيَّة، وقع عليها الحُكم من كتاب الله تعالى، ومن صحيح سنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وإجماع أهل البيت، سادات بني الحسن والحسين، على تحريمها، وأنَّ الحقَّ فيها واحد، لا تدخل تحت قاعدة (كلُّ مُجتهدٍ مُصيب)، ولم تنطبق عليه شروط الاجتهاد الجعفري المُقبول للإخلال بالنَّظر، وعدم القيام بواجب البحث والتحري تجاه هذا الاجتهاد، بالوجه المطلوب، مع ظهور خيوطِ هذه المسألة لدى المُجتهد فليست هي بالدقيقة المُشابهة، والحمد لله.

إن قيل: شرعية عقد زواج المُتعة أمرٌ ثابتٌ ومفروغٌ منه عند مَنْ أحلَّ هذا الزواج، والاختلاف في حلية هذا الزواج لا ينفى كونه عقدٌ شرعي في نظر القائلين بها.

قلنا: لا خلاف أن عقد زواج المُتعة عند من قال بحليتها هو زواج شرعي على أصلهم الذي بنوا عليه، وأما على أصل المُخالف عليهم، والمُحرَّم، فليس هو بعقدٍ شرعي؛ لأنَّ العقد الشرعي مُستمدٌ من الشَّرع الإلهي المُحمَّدي، وهذا لم يثبت عن طريق النَّافي المُحرَّم لهذا الزواج، فليس هو بعقدٍ شرعي، وما قام من الزَّواجات على عقدٍ غير شرعي لم يصحَّ.

إن قيل: عرَّفتم الزَّواج، فقلتم: «إنَّه عبارةٌ عن علاقة سامية كريمة بين رجلٍ وامرأةٍ جمع بينهما عقدٌ شرعي»، وبينتم أساسه، فذكرتم منها: تقوى الله، والعزم من الرجل والمرأة بالتزام حقوق بعضهما البعض، وبينتم أنَّ أهدافه: إرضاء الله تعالى، والتنازل، وإيجاد مُجتمع إسلامي مُتكافل.. إلخ ما ذكرتموه في هذا، وعبتم على زواج المُتعة أنَّه لا يُلبِّي

هذه المتطلّبات (أساس الزَّواج، وأهدافه)، وجعلتم هذا من معايير تحريمه، بينما في الحقيقة أنّ هذه الأسس والأهداف قد لا تتوفر في الزواج الدائم الشرعي المجمع عليه، فهل تجعلون هذا دليلاً على تحريمه؟! .

قلنا: اعلم -أخي وفقني الله وإياك- أنّ الخلل في مقال صاحب الشبهة يسير، وسنبيّنه له باختصارٍ غير محلّ (لما في التشعب من التشتيت)، والغرض الإيفهام، فتكلّم في هذا من وجهين اثنين:

الوجه الأوّل: أن تعلم أنّ الزَّواج في ذاته، شرّع من الله تعالى لذات الأهداف السامية التي ذكرناها في أصل بحثنا، وأشار إليها صاحب الشبهة في نقله القريب، ودليلنا قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [التحل: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١] .

الوجه الثاني: أن تعلم أنّ العلاقة المتينة والسامية التي لأجلها شرّع الله الزَّواج، لا تأتي إلا باستحضار طرفي معادلة هامة، عقد شرعي، ومقومات زواج ناجح لدى الزوجين، ونمثله بطريقة علمية بالآتي: «عقد شرعي + مقومات الزواج الناجح = علاقة إلهية سامية ومتينة بإذن الله تعالى»، ونشرح كلامنا القريب، فنقول: اعلم أنّ قولنا: (عقد شرعي): نعني به الإتيان بشروط الزواج الدائم وأركانه. وقولنا: (مقومات الزواج الناجح): نعني به الإتيان بأسس الزواج وأهدافه التي ذكرناها في أصل البحث، فيكون ناتج اجتماع هذين العاملين هو (علاقة إلهية سامية ومتينة بإذن الله تعالى)، يتحقّق منها مراد الله تعالى من الزواج، وفي المقابل قد يحصل الزواج ويفتقر إلى طرف معادلة مهمّ، وهو (مقومات الزواج الناجح)، فتكون المعادلة: «عقد زواج شرعي = علاقة إلهية غير سامية ولا متينة»، وإنّا قلنا: (علاقة إلهية) لمكان العقد الشرعي، وقلنا: (غير سامية ولا متينة) لمكان عدم توفر مقومات الزواج الناجح، كعدم العزم على المودة، والتراحم،

وتكوين لبنة مجتمعية مُسلمة تُخدم المجتمع الإسلامي، وهذا يدخل فيه زواج المصالح، أو زواج الثأر والانتقام (لإهانة المرأة)، وأمثالها، وهُنا اعلم -هدانا وهداك الله تعالى- أننا عندما شئنا على زواج المنتعة وأنه لا يُؤدِّي إلى أسس الزواج ولا أهدافه، فإن مقصدنا أن عقده الشرعي عند أصحابه لا يضمن للزوجين بيئة مُساعِدة للقيام بمقومات الزواج النَّاجِح، وذلك عندما لم يشترط الولي ولا الشهود، وعندما وُقِّت الزواج بمدة زمنية، وهذا العقد ليس شرعي قطعاً، لأنَّ العقد الشرعي الإلهي هو الذي يوفر بيئة مناسبة للأخذ بمقومات الزواج النَّاجِح، ومعلوم أن علاقة الله السامية التي لأجلها شرع الزواج مُعتمِدة على عقد شرعي يساعِد على الأخذ بمقومات النَّجاح في الزواج. نعم! وهُنا ظهر لنا أن نضرب أمثلةً لبيِّن المراد، إذ قد تداخل الكلام، فنقول:

* عقد شرعي من الله تعالى (فيه بيئة مناسبة لتوفير مقومات الزواج النَّاجِح) + الجِدِّ من الزوجين بالأخذ بمقومات الزواج النَّاجِح = علاقة إلهية سامية ومتينة.

- وهذا هو الزواج الدائم الأنموذجي الذي لأجله شرع الله الزواج على شرط الزبديّة.

* عقد شرعي من الله تعالى (فيه بيئة مناسبة لتوفير مقومات الزواج النَّاجِح) + عدم الجِدِّ من الزوجين بالأخذ بمقومات الزواج النَّاجِح = علاقة إلهية غير سامية وغير متينة.

- وهذا هو الزواج الدائم المُفتقر لحكمة الله من الزواج وهي السمو في العلاقة والمتانة، وأمثلة هذا الزواج، هو زواج المصالح وأمثالها، فهذا الزواج اعتمد على عقد شرعي مُتكامِل، وفر الشرع فيه مقومات النَّجاح، ولكنَّ الزوجين أو أحدهما فرط في مقومات نجاح هذا الزواج.

* عقد شرعي من الله تعالى (لم تتوفر فيه بيئة مناسبة لتوفير مقومات الزواج النَّاجِح) + عدم الجِدِّ من الزوجين بالأخذ بمقومات الزواج النَّاجِح = علاقة إلهية غير سامية وغير متينة.

- وهذا هو زواج المتعة الحرام، فهو عقدٌ لم يتوفّر فيه أصلاً مقوّمات نجاح العلاقة الزوجية، لعدم اشتراط الولي، ولعدم اشتراط الشهود، ولتحديد المدّة الزمنية، فالعقد الشرعي لهذا الزواج لم يُقَم في ذاته حكمة الله من الزواج، دعك من سوء تطبيق الزوجين لهذا النوع من الزواج، فنحن نتكلّم عن أساس العقد فإنّه لم يُوفّر بيئة عامّة مناسبة لنجاح زواج المتعة، بعكس الزواج الدائم فإنّ العقد الشرعي فيه قائمٌ بذاته بمقوّمات الزواج الناجح وفيه بيئة خصبة لتحقيق مُراد الله تعالى من الزواج، كما في الآيات، بقي أمر، إن قيل: ولكنّه قد يتحقّق من زواج المتعة زواجٌ ناجحٌ ذو علاقة سامية وكريمة وبه مقوّمات الزواج الناجح.

قلنا: هذا ليس بفضل عقد زواج المتعة (الشرعي عندكم) وإنّما بفضل وعي الزوجين وتألفهما، وليس مثل هذا إلا كمثل زواج الغرب (النصارى أو اليهود أو المجوس وغيرهم بالعقود الخاصة بهم) ثم هي مع ذلك تنجح، وليس لعقودهم تلك أي علاقة بالشرعية الإلهية، فافهم ذلك، ومُحلاصته: أنّ اعتراضنا على العلاقة الناتجة من زواج المتعة أنّه لا يوجد مرجعٌ يُساعد في نجاحها رجوعاً إلى العقد الذي عُقد به، بعكس الزواج الدائم، لا كما فهم الأخ صاحب الشبهة، والحمد لله.

ثانياً : نقاش مع باحث زيديّ المذهب:

إن قيل: أورد الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ما يبعث في النفس الريبة بخصوص زواج المتعة، حيث أثبت أنّه حلال عند الصادق وأبيه الباقر عليهما السلام، ونصّ كلام صاحب (شرح الأزهار): «وقالت الإمامية: إنه [أي زواج المتعة] حلال. قال الفقيه يوسف: وكذا في (شرح الإبانة) عن الصادق، والباقر»^(١)، فما رأي الزيدية في مثل هذا الكلام؟!.

(١) شرح الأزهار: ٤/٥٤٣.

قُلْنَا: اعلم -رحمنا ورحمك الله تعالى- أن سادات أهل البيت عليهم السلام مجمعون على تحريم المنتعة، ومنهم الباقر وابنه الصادق -صلوات الله عليهما-، وما نُقِلَ عن صاحب (شرح الأزهار) فإنه للأسف يُنْقَلُ من بعض الإخوة الجعفرية نقلاً مبتوراً مُوهماً، وسياق الكلام كاملاً، قوله عليه السلام: «وقالت الإمامية: إنه [أي زواج المنتعة] حلال. قال الفقيه يوسف: وكذا في (شرح الإبانة) عن الصادق، والباقر. قال في (شرح الإبانة): ولا بدَّ عندهم (أي الباقر، والصادق) من الولي وشاهدين عدلين»^(١)، وفيه اعلم أن بعض السلف من أهل البيت عليهم السلام يطلقون على الزواج الدائم زواج مُنْتَعَةٍ، وجاء إطلاق المنتعة على الزواج من جهة الاستمتاع الحاصل للزوجين ببعضهما البعض عند الزواج، ومنه فسروا قول الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، بالاستمتاع الحاصل بين الزوجين في الزواج الدائم، قال الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام مُفسراً معنى الاستمتاع في الآية القريبة: «فلاستمتاع هو الدخول بهنَّ على وجه النكاح الصحيح»^(٢)، فالمنتعة لفظة لها تعريف عند الزيدية مُغاير لما عرفتها به الجعفرية، قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام وهو من أشدهم تقريعاً وزجراً ونهياً عن زواج المنتعة المعروف عند الجعفرية: «المنتعة عندنا فهي النكاح، والاستمتاع بالنساء على طريق مُلك عقدة النكاح يعقد الأولياء وشهادة عدلين من الشهداء»^(٣)، وتعريف الهادي عليه السلام لزواج المنتعة هو قول الباقر والصادق -صلوات الله عليهما-، تأمل سياق كلام صاحب (شرح الأزهار): «قال الفقيه يوسف: وكذا في (شرح الإبانة) عن الصادق والباقر. قال في (شرح الإبانة): ولا بدَّ عندهم (أي الباقر، والصادق) من الولي وشاهدين عدلين» فحكاية اشتراط الباقر، والصادق للولي والشاهدين ثابتة ولكنه يغفل عنها من يريد التمويه والتدليس والله المستعان.

(١) شرح الأزهار: ٥٤٣/٤.

(٢) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٣) الأحكام في الحلال والحرام: ٣٤٩/١.

نعم ! على أنه يقين أمرٌ يجدرُ التنبيه عليه، وهو أن سياق كلام صاحب الشرح كان يتكلم عن التوقيت في الزواج، وعليه فقد يوهَّمُ كلامه أن الباقر والصادق يقولان بزواج مُتْعَةٍ بشرط الولي والشاهدين، ويُميزان التوقيت في العقد، وهذا باطلٌ عنهما عليهما السلام جملةً وتفصيلاً، فالصادق عليه السلام صحَّ عنه أنه نهى عن التوقيت في الزواج واعتبرَ التوقيتَ زناً، روى الحافظ محمد بن منصور المرادي، بإسناده: «عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، قال: سألتُ جعفر بن محمد عن المتعة، فقال: صِفْهَا لِي. قُلْتُ: يَلْقَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَيَقُولُ: أَتَزَوَّجُكَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ وَفَعَّةً، فَقَالَ عليه السلام: هَذَا زِنَا»^(١)، أضاف إلى ذلك أن الجعفرية نفسها روت عن الصادق عليه السلام أنه قال وقد سُئِلَ عن زواجِ الْمُتْعَةِ: «مَا تَفْعَلُهَا عِنْدَنَا إِلَّا الْفَوَاجِرُ»^(٢)، والفَوَاجِرُ هُنَّ: الزَّوَانِي، وهذا يُقَوِّي ما رَوته الزيدية عنه عليه السلام، وأورد المجلسي الجعفري: «عن عبد الله بن سنان قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عَنِ الْمُتْعَةِ فَقَالَ: لَا تُدْنِسُ نَفْسَكَ بِهَا»^(٣)، هذا وقد شَهِدَ تُرْجَمَانُ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَنَجْمُ آلِ الرَّسُولِ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (١٦٩-٢٤٦هـ)، بِشَهَادَةٍ تَكْفِي وَاللَّهُ مَنْ أَنْصَفَ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ عليه السلام مُتَكَلِّمًا عَنِ زَوَاجِ الْمُتْعَةِ: «وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مَشَايخَنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمَا يَرَى هَذَا مِنْهُمْ أَحَدٌ، حَتَّى كَانَ بِآخِرِهِ أَحَدَاتٌ سُفْهَاءٌ، رَوَوْا الزُّورَ وَالْكَذِبَ [يُرِيدُ الْقَاسِمَ عليه السلام أَنْ هُنَاكَ مَنْ رَوَى كَذِبًا وَزُورًا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ قَوْلَهُمْ بِالْمُتْعَةِ]»^(٤)، هذا وقد أدرك القاسم عليه السلام، موسى الكاظم، و علي بن موسى الرضا، من أئمة الجعفرية، وبشهادة أبي محمد القاسم عليه السلام، وبالصلاة والتسليم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين نختُمُ الكلامَ حول هذه الشبهة.

(١) أمالي أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٠/٣١٨.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٠/٣١٨.

(٤) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام.

إن قيل : ما هو مُستندكم على تعريف الزَّوْاجِ في أصل البَحْثِ، بأنَّه علاقةٌ ساميةٌ بين رجلٍ وامرأةٍ جمعَ بينهما عقدٌ شرعيٌّ؟! .

قلنا: اعلم -أخي- أن تعريفنا للزواجِ بأنَّه (علاقةٌ ساميةٌ كريمةٌ بين رجلٍ وامرأةٍ جمعَ بينهما عقدٌ شرعيٌّ) ، مبنيٌّ على عدَّةِ أمورٍ شرعيةٍ وعقليةٍ، منها :

١- كونُ الزواجِ علاقةً ساميةً كريمةً بين رجلٍ وامرأةٍ، فهو من قولِ الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١] ، وهذه الآية جاءت في سياقِ تمدحِ الله سبحانه وتعالى بِعَظِيمِ صُنْعِهِ، وَعَظِيمِ آيَاتِهِ، وَهَذَا يُذَكِّرُ اللَّهَ تَعَالَى النَّاسَ، بِنِعْمَةِ عَظِيمَةٍ عَلَى أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ أَنَّهُ خَلَقَ (جَعَلَ) لَهُمْ مِنْ جِنْسِهِمْ أَزْوَاجًا لِيَكُونُوا سَكَنًا لَهُمْ، وَالسَّكْنُ هُوَ بَيْتُ الرَّاحَةِ، وَالهُدُوءِ، وَالِاسْتِقْرَارِ، وَالسُّتْرِ، فَكَانَ فِي الْمَرْأَةِ كُلِّ هَذَا لِلرَّجُلِ، نَعْمٌ! وَجَعَلَ اللَّهُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَسِيلَةً لِلتَّعَايُشِ وَلِإِحْيَاءِ نَبْضِ ذَلِكَ السَّكَنِ (الَّذِي أَصْلُهُ هُدُوءٌ وَاسْتِقْرَارٌ وَرَاحَةٌ)، وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ هِيَ الْمَوَدَّةُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرَّحْمَةُ الْقَائِمَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الزَّوْاجِ: «بِأَنَّهُ عِلَاقَةٌ سَامِيَةٌ كَرِيمَةٌ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ»، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الزَّوْاجِ.

٢- وَكَوْنُهُ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ شَرْعِيٌّ، فَهُوَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَ بِهَيْئَانًا وَإِنَّمَا مِثْلُنَا، وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢٠-٢١] ، وَالْمِيثَاقُ الْغَلِيظُ هُوَ: شَرَعُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي اسْتَحَلَّ بِهِ الرَّجُلُ فَرَجًا لَمْ يَكُنْ لِيَمَسَّهُ لَوْلَا هَذَا الْعَقْدُ الشَّرْعِيُّ، وَمِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو طَالِبٍ عليه السلام، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلی اللہ علیہ وسلم: «وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَاتِ اللَّهِ، وَاسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ» .

٣- ما سبق كان دليلاً شرعياً، وما سيأتي فهو عبارة عن أدلة عقلية، وهو أننا إذا أردنا أن نعرف صدق تعريف الزواج بأنه (علاقة سامية كريمة جمعت بين رجل وامرأة)، فلنسأل أنفسنا، ماهي الفائدة من الزواج؟!، هل الفائدة الأساسية هي تلبية الرغبة الجنسية؟!، كيف يكون هذا والله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]، ورسول الله ﷺ يقول، بما رواه الإمام زيد بن علي، عن أبيه، أنه ﷺ قال: «خير النساء الولود الودود التي إذا نظرت إليها سرتك، وإذا غبت عنها حفظتك»، فالفائدة الكبرى من الزواج هي إعمار الأرض بالبنين والبنات، وليس إعمارهم يعني إنجابهم وإهمالهم، بل يعني خلق لبنات مجتمع مترامي الأطراف ومُتكَاتِف حول شريعة الله سبحانه وتعالى (وهذا حق الأبناء على الآباء)، وإلا فما فائدة تلك الآثار التي تحث الآباء على تربية أبنائهم؟! وهذا إن حصل (إعمار الأرض بكثرة الذرية، مع التربية التربوية الإسلامية سلوكاً وتوجهاً)، فإنه بحد ذاته يمثل المعنى الحقيقي والتشريعي للزواج، وهذا يعتمد على وعي الزوجين، ومدى إدراكهما لمعنى أتمهما (صارا زوجين ومسئولين)، وفي الحديث بما معناه: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيتيه».

٤- أيضاً أعيد صياغة النقطة الثالثة القريبة، بطلب القارئ أن يسأل نفسه: ما هي الفائدة من الزواج؟، ولماذا أوجب الشرع على الزوج حقوقاً للزوجة؟، ولماذا أوجب الشرع على الزوجة حقوقاً للزوج؟، ولماذا أوجب الشرع حقوقاً على الزوج والزوجة تجاه الأبناء؟، ولماذا أوجب الشرع حقوقاً على الأبناء تجاه والديهما؟، هل في هذا كله ما يجعلنا نستشف أن العلاقة الزوجية هي قائمة على مبدأ تكافلي، فيه المودة والرحمة وحفظ الحقوق؟!، اللهم، صل على محمد وآل محمد.

٥- قد يرد سؤال عارض، وهو أن هناك زواجاً قائمة على عقود شرعية، ولكنها لا تطمح إلى الاستقرار، أو التنازل،... إلخ، من الأمور المذكورة أعلاه، فهل هذا يعني

أثمَّها لا تُسمَّى زواجاً؟! أو أثمَّها باطلَّة؟!، وهُنا اعلم -رحمنا ورحمك الله تعالى- أنَّ الأصل في الزَّواج هو ما ذكرنا أعلاه، والله سبحانه وتعالى قد وفَّر في العقد الشرعي مقوِّمات النَّجاح، وكذلك حثَّ على واجبات وحقوق للأزواج والزوجات والأبناء، فما هو من الله تعالى في هذا الزواج كامل وحاصل، ولكنَّ سوء التطبيق من الزوجين وعدم الأخذ بمقوِّمات نجاح هذا الزواج هو السَّبب الرئيس في سوء العلاقة الزوجية الحاصلة، والعقد الشرعي مع ذلك صحيح متى قامت به أركانه وشروطه، والباقي هو اجتهاد الزوجين في تصحيح وضعهما، بأن يلتزم كلُّ طرف بما له، وما عليه تجاه الطرف الآخر.

إن قيل: ولكنَّه قد يُفرَّق في معنى النِّكاح بين الوطء والعقد على المذاهب الفقهيَّة الإسلاميَّة، فيكون النِّكاح بمجرد الوطء لا العقد، وهذا يُعارضُ تعريفكم للزَّواج في أصل البحث، أيضاً تعريفكم هذا للزَّواج لا ينطبقُ على زوجات رسول الله ﷺ، بعد أمِّ المؤمنين خديجة عليها السلام، فكيف تقولون في هذا؟.

قلنا: إنَّ ما أوردته -أخي في الله- من تعريفٍ للنِّكاح (بمعنى: الوطء)، لا يتعارضُ مع تعريفنا للزَّواج، إذ تعريف النِّكاح بالوطء، لن يتأتَّى إلا بعقدٍ شرعيٍّ، وإلا صارَ سفاحاً، والعقدُ الشرعي يكفل علاقةً كريمة وسامية بين الرجل والمرأة، نعم! (ركز معي سيدي)، لا يعني انتفاء العلاقة القوية بين الزوجين، انتفاء الزَّواج، فالعلاقة السَّامية بين الزوج والزوجة فرعٌ من أصلِ الزَّواج، وأصلُ النِّكاح هو العقدُ الشرعي، فانتفاء الفرع لا يعني انتفاء الأصل، ولكنَّ وجود الفرع (العلاقة المتينة بين الزوجين)، مع الأصل (العقد الشرعي الذي جمع بين هذين الزوجين)، هو الحكمة الأصل في الزَّواج، وهو ما عيناهُ بقولنا (فالزَّواج بمفهومه الإسلامي: عبارةٌ عن علاقةٍ ساميةٍ كريمةٍ بين رجلٍ وامرأةٍ جمع بينهما عقدٌ شرعيٌّ). لذلك لا أرى أنَّ هناك أيَّ تعارضٍ بين ما أوردناه، وبين ما نقلته -أخي في الله-، ولن يكونَ هناك تعارضٌ إلا إذا كنتُ أنا أنفي الزَّواج، بانتفاء وجود العلاقة المتينة بين الزوجين، وهذا قد بيَّنته لك قريباً، هذا والله أعلم.

نعم! أما بخصوص أن تعريفنا للزواج لا ينطبق على زوجات الرسول ﷺ بعد أم المؤمنين خديجة -رضوان الله عليها-، فهذا مُمتنع، لأنَّ زواج الرسول ﷺ ببقية نسائه لم ينعِد منه أصل النِّكاح (وهو العقدُ الشرعي)، وكذلك لا نستطيعُ أن نقول: إنَّه انعدم الفرع (العلاقة القويَّة مع زوجاته)، ولكن على أسوأ الأقوال جدلاً (ولست أراه) نفترضُ أنَّه لم يكن بينه ﷺ وبين بقية زوجاته مودة، وإنَّما كانت كلها لمصلحة المسلمين، وتألَّف الجماعات، فمع ذلك نحنُ لا ننفي زواجات الرسول ﷺ هذه، لأنَّها ابتنت على عقدٍ شرعي.

ولعلِّي فهمتُ وجه الالتباسِ في المسألة لديكم (وهو دَقِيق)، وهو: أنَّ العقد الشرعي (وإن شئتُ قل: الوطاء)، هو المعنى الجامع للنِّكاح، والعقدُ الشرعي (الوطاء) متوفِّر في الزواج الدائم، ومتوفِّر في زواج المتعة، والعلاقة القويَّة المتينة بين الزوجين ليست شرطاً في صحَّة النِّكاح وإنَّما هي فرع عليه، فانتفاء أن يكون هناك نتيجة قويَّة ومتينة بين الزوجين لا يعني انتفاء أن يكونا زوجين، (أو أن يكون جمع بينهم عقدٌ شرعي)، هذا المعنى صحيحٌ سيدي، ولكنَّه يردُّ سؤَالٌ عارض، وهو أنَّ أصلَّ ولبَّ عقد النِّكاح يجبُ أن يُقدِّم للزوج والزوجة مقومات نجاح هذه العلاقة الزوجية التي يتحقَّق بها قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]، يجب أن يُقدِّم هذا العقد للزوج والزوجة خيطاً ممدوداً إنَّهم أرادوا أن يمسكوا بطرفه ويرتقوا بحياتهم الزوجية ويأخذوا بمقومات النَّجاح والمتانة والقوَّة في العلاقة استطاعوا، وخدمهم ذلك الطَّرْف، وإنَّهم لم يُريدوا ذلك بقي الخيط ممدوداً لهم، هذا هو العقد الشرعي للزواج الدائم الذي يشترطُ الوليَّ، والشَّهود، وعدم التوقيت، وقد سبق أن بيَّنا فوائد وجود هذه الأمور في الرقيِّ بحياة الزوجين، وعلى العكس من ذلك تماماً، فإنَّ أصلَّ ولبَّ عقد زواج المتعة المؤقت لم يُقدِّم خيطَ الارتقاء بالعلاقة الزوجية إلى المتانة والقوَّة، بمعنى: أن عقد المتعة هذا لم يمدد خيطاً يستطيعُ الزوجان من خلاله تطبيق ما جاء في الآية القريبة، إذ لا وليَّ فيه ولا شهود، وهو مؤقت، وقد بيَّنا في أصل البحث النتائج السَّلبية لهذه الأمور في حياة الزوجين، والمجتمعات بشكل عام، خلاصته: الحكمة الإلهية من الزَّواج يفتقرُ إليها لبَّ عقد المتعة المؤقت، بينما عقد الزواج الدائم يمثِّل بيئةً خصبةً لهذه الحكمة.

إن قيل: قد سمعنا عن بعض أهل العلم: أن الإمام الناصر الأطروش عليه السلام ممن يقول بجواز وحيّة زواج المتعة، فماذا تقولون في هذا؟!.

قلنا: ليس لهذه المعلومة الشفهيّة عن الإمام الناصر الأطروش عليه السلام أصداء مؤهّمة إلا في الوسط الإمامي، وأما عند أئمتنا نحن الزيدية فلا وثوق بهذا عنه عليه السلام، وأحسب أنّي نقلت تحريم المتعة عن الإمام الناصر الأطروش في أصل البحث، على لسان الإمام الكبير المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام، وناهيك بهذا الرجل من ثقة، والعهد قريب بينه وبين الناصر عليه السلام، قال الإمام المؤيد بالله عليه السلام: «ونكاح المتعة حرام. وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل مَضروب، نصّ في (الأحكام) على تحريم المتعة، وروى ذلك عن جدّه القاسم عليه السلام، وهو قول الناصر عليه السلام، والزيدية أجمع»^(١).

إن قيل: أنت تتكلم عن المسألة بقطعية التحريم، فما هو مُستندك في ذلك، نعني المُستند إلى القطعية؟!.

قلنا: مُستندنا في ذلك قويّ متين بإذن الله تعالى، تكون القطعية بعده، وإلا فما ظنك بمسألة:

- أ- لها دلالة من الكتاب على تحريمها.
- ب- لها دلالة من السنة على تحريمها.
- ج- لها دلالة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام على تحريمها، ومن هؤلاء الأئمة:
 - ١- الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت ٤٠ هـ).
 - ٢- الإمام زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، (ت ١٢٢ هـ).
 - ٣- الإمام عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، (ت ١٤٥ هـ).
 - ٤- الإمام محمد النفس الزكية بن عبدالله بن الحسن عليه السلام، (ت ١٤٥ هـ).

(١) كتاب شرح التجريد، للإمام المؤيد بالله، كتاب النكاح، باب القول فيما يصح أو يفسد من النكاح، ٥٨/٣.

- ٥- الإمام جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، (ت ١٤٨هـ).
- ٦- الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام، (ت ٢٤٧هـ).
- ٧- الإمام القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل عليه السلام، (ت ٢٤٦هـ).
- ٨- الإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، (ت ٢٦٠هـ).
- ٩- الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليه السلام، (ت ٢٩٨هـ).
- ١٠- الإمام الناصر الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر عليه السلام، (ت ٣٠٤هـ).
- ١١- الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين الهاروني عليه السلام، (ت ٤١١هـ).
- ١٢- الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين الهاروني عليه السلام، (ت ٤٢٤هـ).
- ١٣- الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر الحسيني عليه السلام، (ت ٥٦٦هـ).
- ١٤- وبقية أئمة العترة على كلام سلفهم مجتمعون، ومن ناظر كتب أئمة أهل البيت عليهم السلام، وجد هذا جلياً، والله الحمد.

والسؤال، إذا حكم (أجمع) هؤلاء الأئمة السلف والخلف على مسألة ما كنعكاح المتعة هذا، وقالوا هو: حرام، فهل هذا الإجماع المحمدي العلوي الفاطمي الحسيني والحسيني -مع قرائن دلالة الكتاب، والسنة-، يفيد القطع، أو الظن، أخي المنصف؟!، فأما عندنا فالمسألة حسب هذه الثوابت (الكتاب، والسنة الصحيحة، وإجماع أهل البيت) قطعية، وهذه الثوابت كن تتعارض.

إن قيل: ولكن كيف تدعون الإجماع الفاطمي، وهذه الحكاية عن الإمامين الباقر والصادق -صلوات الله عليهما- تقول بحلية زواج المتعة، كما في (شرح الأزهار).

قُلْنَا: إسقاطكم للإجماع، بُعِذَ مَا حُكِيَ عَنِ الْإِمَامَيْنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا-، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ أَيْضاً نَقُولُ هُنَا إِنَّهُ مَرْدُودٌ بَعْدَهُ أُمُورٌ:

الأمر الأول: أَنْ مَنْ نَسَبَ حَلِيَّةَ الْمُتَعَةِ إِلَى الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ، نَسَبُوهَا إِلَيْهِمَا بِاشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدِينَ، (وهذا خلاف ما عليه زواج المتعة المشهور)، ثُمَّ إِنَّ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِمَا لَمْ يَذْكُرْ رَأْيَهُمَا فِي التَّوْقِيتِ، هَلْ كَانَا يَوْقِتَانِ هَذَا الزَّوْاجَ، أَوْ يَشْتَرِطَانِ عَدَمَ التَّوْقِيتِ، لِأَنَّهُ مَرَّ مَعَنَا أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَنْ يُسَمِّي الزَّوْاجَ الدَّائِمَ (زواج مُتَعَةً)، لِمَكَانِ الْاسْتِمْتَاعِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي الزَّوْاجِ، فَقَدْ يَكُونُ مُرَادُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ هَذَا الزَّوْاجَ.

الأمر الثاني: يَقْوِي كَلَامُنَا الْأَخِيرَ فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، مَنْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُرَادُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِمَا، هُوَ زَوْاجُ الْمُتَعَةِ (بمعنى الزَّوْاجِ الدَّائِمِ الْمَعْرُوفِ بَيْنَ النَّاسِ)، يَقْوِي هَذَا الْمَذْهَبَ، مَا رَوَاهُ حَافِظُ الْعِتْرَةِ مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ الْمَرَادِيِّ، أَنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ زَوْاجِ الْمُتَعَةِ، فَقَالَ لِلسَّائِلِ: «صِفْهَا لِي». فَقَالَ: يَلْقَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَيَقُولُ: أَتَزَوَّجُكَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ وَقَعَّةً، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَذَا زِنَا»^(١)، هَذَا مِنْ جِهَةِ الزَّيْدِيَّةِ، يَقْوِيهِ مَا رَوَتْهُ الْجَعْفَرِيَّةُ بِوصفِ الْمُتَمَتِّعَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالزَّانِيَاتِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ زَوْاجِ الْمُتَعَةِ: «مَا تَفْعَلُهَا عِنْدَنَا إِلَّا الْفَوَاجِرُ»^(٢)، وَالْفَوَاجِرُ هُنَّ الزَّوَانِي، وَأُورِدَ الْمَجْلِسِيُّ الْجَعْفَرِيُّ: «عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُتَعَةِ، فَقَالَ: لَا تُدْنِسُ نَفْسَكَ بِهَا»^(٣)، وَيَقْوِيهِ أَيْضاً أَنَّا لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِينَ (مِنْ أَبْنَاءِ الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ تَزَوَّجَ عَنْ طَرِيقِ الْمُتَعَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ). نَعَمْ! كَلَّ هَذَا يَقْوِي مَذْهَبَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ فِي حُرْمَةِ الْمُتَعَةِ الْمُؤَقَّتَةِ، وَرَأَى الْبَاقِرَ يُسْتَشْفَى عَقْلاً مِنْ عَقِيدَةِ وَلَدِهِ وَتَلْمِيذِهِ جَعْفَرٍ، وَمِنْ عَقِيدَةِ أَخِيهِ وَتَلْمِيذِهِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ.

(١) أمالي أحمد بن عيسى بن زيد عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) بحار الأنوار: ٣١٨/١٠٠.

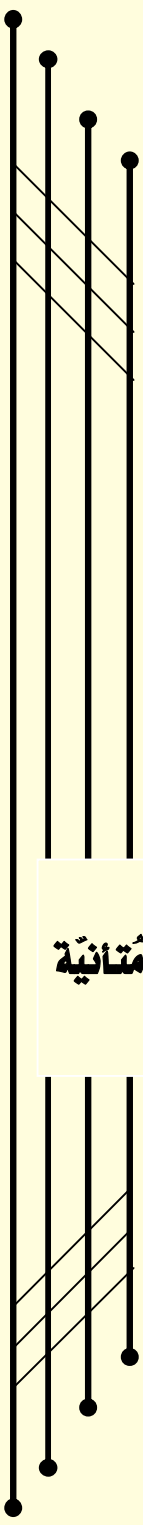
(٣) بحار الأنوار: ٣١٨/١٠٠.

الأمر الثالث: أن خلاف الواحد والاثنين، لا يُؤثّر على الإجماع ولا ينقضه، خصوصاً إذا قد استقرّ إجماعٌ قبله أو بعده، وهذا الأمر نحكيه حكايةً لمن أوصله العناد إلى إسقاط الإجماع بهذا الفهم المغلوط عن هذين الإمامين -صلوات الله عليهما-، والمسألة عنهما واضحة في إرادتهما زواجاً غير زوج المتعة المعروف لدى الجعفرية، وإلا فهما عليهما السلام داخلان في سلسلة الإجماع الفاطمي الحسني والحسيني على حرمة زواج المتعة بما سبق توضيحه.

إن قيل: ما زلنا نطلب الدليل القطعي على تحريم زواج المتعة؟!، قلنا: القطعية على شرط الزيدية ظاهرة من دلالة الكتاب، والسنة، وإجماع أهل البيت، فإن قلنا: دلالة الكتاب يجب أن تكون ظاهرة وقاطعة، قلنا: وكذلك عند الزيدية دلالة الكتاب ظاهرة وقاطعة لمن تدبّر. **وإن قلتم:** وكذلك من السنة يجب أن يكون خبر التحريم متواتراً؟! قلنا: وهو من طريق أهل البيت عليهم السلام متواترٌ معناه، وأقله التلقي بالقبول، إن قيل: هذا لا يكفي، فالتواتر في الرواية مطلوب؟! قلنا: يجبره عندنا (مع دلالة الكتاب)، إجماع أهل البيت عليهم السلام على تحريمه. **إن قيل:** ولكن إجماع أهل البيت بحاجة إلى تواتر أيضاً؟! قلنا: تواتره لنا ظاهر، من عدة وجوه، منها: أنه مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام بأسانيد صحيحة. **إن قيل:** إن كنتم تقصدون تلك التي في المسند فإنها قد تكون ظنية لموقف الإمام الهادي مع بعض الأحاديث المروية فيه. قلنا: ليس فقط نعلم على رواية المسند، بل لنا من غيرها عن أمير المؤمنين في تحريم المتعة (أربع طرق: عن الحسن بن علي، وعن محمد بن الحنفية، وعن عامر المزني، وعن الحسين بن علي رواية المسند، كلهم عن أمير المؤمنين)، ومن الوجوه التي تظهر لنا تواتر إجماع أهل البيت على تحريم المتعة: أنه أثر لنا عن أئمتهم روايات المنع والنهي والتحريم لهذا الزواج عصاراً بعد عصر، ولنا أنه لم يثبت عنهم أنهم فعلوا هذا الزواج أو قالوا به، لا من طريقنا ولا من طريق غيرنا، إلا ما ترويه الإمامية عن أئمتهم الاثني عشر (الذين هم جزء من أهل البيت)، ومع ذلك فدالتنا عن أهل البيت عليهم السلام أقوى؛ لأنه لم يعارضنا أحدٌ بإثبات المتعة عن أئمة أهل البيت (غير الاثني عشر)، بينما عورضت الإمامية بروايتها المتعة عن الاثني عشر بروايات الزيدية

النافية لها عن الباقر والصادق -صلوات الله عليهما-، ووجه آخر في إثبات تواتر المنع من المتعة عن أئمة الزيدية عليهم السلام: أن النهي عن المتعة لم ينقضه الخلف على السلف، فالمعلوم من حال أئمة وعلماء اهل البيت المنع حتى يوم الناس هذا، ووجه الحق هنا في هذا الإجماع يشهد له حديث الثقلين، القاضي باستمرار تلازم الحق بين القرآن والعترة حتى نهاية التكليف. إن قيل: سلّمنا بهذا كله، ولكننا لن نسلّم لكم بهذه الأدلة، بل نريد تحقق شرط التواتر الروائي في كلّ فردٍ من أئمة الزيدية، بأن يرويه عنه جماعة، والجماعة تروي عن الجماعة. قلنا: قد ضيقتم واسعاً فيما وجهه ظاهر، على أننا قد نعارضكم بأنه قد نقل لنا الإجماع عن هؤلاء الأئمة، أئمة لاحقون، كل إمام يقرّ إجماع سلفه، وهذا الإقرار طريقه البيان بالتدوين أو الكلام، أو يكون طريقه بالسكوت، وهذا أجمع عليه الخلف مع السلف قولاً واحداً، فهو متفق عليه إمام عن إمام حتى يوم الناس هذا. إن قيل: ولكن الإجماع السكوتي غير كافي. قلنا: بل هو يؤخذ به، إذا كان للمسألة أصل، بمعنى: أن أئمة أهل البيت عليهم السلام في القرن الأول والثاني والثالث لهم رأي منقول عنهم في تحريم المتعة، ثم جاء القرن الرابع وكان أئمة أهل البيت فيه لم يؤثر عنهم تدوين، أو كلام في مسألة المتعة، ولكنهم يدعون ويصرّحون بالمتابعة لسلفهم وإحياء منهمجهم، ثم جاء من بعد ذلك أئمة أهل البيت في القرن الخامس ودوتوا تحريم المتعة متابعة لأدلة الكتاب وإجماع سلفهم من أهل البيت، وهكذا. فإن أولئك المعاصرين للقرن الرابع والذين لم يؤثر عنهم قول أو تدوين في المسألة ثم هم مع ذلك مصرّحون باتّباع إجماع سلفهم في عموم المسائل، فإن هذا السكوت منهم لا يخرجهم من الإجماع على حرمة المتعة مع سلفهم، ولنضرب مثلاً على ذلك، الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام، فإنه لم يؤثر له قول في المسألة، ومع ذلك فإنه داخل في الإجماع الفاطمي، ووجه دخوله هو السكوت مع الإقرار بالمتابعة جملّة، وبدليل عدم ظهور قول آخر عنه في المسألة. فإن قيل: ما زلنا نرى أن دعوى الإجماع غير مستقيمة. قلنا: هبنا سلّمنا لك أن إجماع أئمة أهل البيت عليهم السلام على تحريم المتعة دعوى لا تستقيم، فهل تنقض علي ما سردته لك عن ساداتهم على مرّ الأزمان، والعصور؟! لا تقل: إنه أثر عن الناصر الأطروش الإباحت؛ لأنك قرأت معي تحريمه

عنه على لسان الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام، ولا تُقَلُّ لي: إنَّه رأي الباقِر والصادق؛ لأنَّك تعلم أنَّ رأيها كان باشرط الوالي والشاهدين، ثمَّ إنَّ رواية تحرير التوقيت وتشبيهه بالزنا مروية من طريق الزيدية عن الإمام الصادق عليه السلام، وتشهد لها رواية الإمامية (باعتبار المتعة فجوراً)، أيضاً لا تقل: إنَّ الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام قد حكى هذا عن الناصر الأطروش عليه السلام؛ لأنِّي سأذكرك بأنَّ مَنْ عَلِمَ حِجَّةَ عَلِيٍّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، فلعلَّ الإمام المرتضى عليه السلام لم يبلغه رأي الناصر عليه السلام على لسان المؤيد بالله عليه السلام، وكذلك يُقال مع الصادق عليه السلام فإنَّ رواية المنع في أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام تمنعُ إجازته لهذا الزواج، وتقويها عنه رواية الجعفرية بعدم التدنُّس بهذا الزواج، واعتباره فجوراً، نعم! والذي يظهر لي أنك -أخي في الله- لم تُفرِّق بين اجتماع الأدلَّة الشرعية الصحيحة على أمرٍ ما، وعلى ما ينتج منها من القطع في مسألة ما كالمتعة مثلاً، وبين استحضارك لخلاف جميع علماء المسلمين سلفية وإمامية وإباضية ومعتزلية وزيدية، وأنَّ هذا الخلاف يُصير المسألة ظنيَّة وهذا ظني من هذا الوجه، ولكنَّ ذات المسألة مما يُقَطَّع فيه، وسبب اختلاف آباء المُختلفين فيها هو بعدهم عن مصادر الأدلَّة الشرعية الصَّحيحة، الكتاب، والسنة، وإجماع سادات بني الحسن والحسين، وهم قد قطعوا بحُرمة هذا الزواج، هذا وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وآله الأطهار.



ثامناً: الزيدية والمعتزلة.. (والتأثر).. قراءة مُتأنية

الزيدية والمعتزلة.. والتأثر.. قراءة مُتأنيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضوانه على الصحابة المتقين والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنّه لما كان البحث عن طُرُق الهداية أمراً ضرورياً، مُرغَباً فيه، بل مأموراً به، اتجهت أنظارنا إلى حال المؤمنين في يومهم هذا وأمسهم ذاك، فوجدنا الجميع (ونحن معهم) يدّعي موافقة الكتاب والسنة والافتداء بالسلف الصالح من أهل البيت عليهم السلام ومن الصحابة الأماجد -رضوان الله عليهم-، ومن كبار التابعين وجهابذتهم، فوجدتني أخصّ في تبيين عقائد ومذاهب ومشارب أهل البيت عليهم السلام أبناء الحسن والحسين، دون غيرهم، لأموّر منها:

١ - أنّ الكتاب والسنة حتّى على الاقتداء بهم، وبيّنا أنّهم مع كتاب الله، وكتاب الله معهم، لا يفترقان حتّى ورود الحوض، وأنّه بأولهم رسول الله صلى الله عليه وآله ابتداءً هذا الأمر، وبآخريهم محمد بن عبد الله المهدي عليه السلام سيختّم هذا الأمر، وما بينهما ذريّة بعضهما من بعض، منهم السابقون بالخيرات: الدّاعون إلى الله، وإلى إحياء كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله. ومنهم المُقتصدون: الزاهدون العابدون، الصّوامون بالنّهار، القائمون بالليل. ومنهم الظالمون لأنفسهم: المُتقرفون للمعاصي، العاصين لله وللرسول صلى الله عليه وآله.

نعم! ومن هنا، وبحثاً عن السابقين بالخيرات منهم، أئمة أهل البيت، والدّعاة إلى الله، وبحثاً عن المُقتصدين، جَعَلْتُ هؤلاء السادة علامات على الحق، ورَكَزْتُ على إبراز عقائدهم، وتاريخهم، وأتباعهم، وجماعاتهم، ففعلت في هذا ما يجعلنا نُمسك بأحد طرفي الخيط المؤدّي إلى الحقّ بإذن الله تعالى.

٢- وثاني الأمور التي لأجلها خَصَّصْنَا أهل البيت عليهم السلام بالدلالة على الحق، دون التركيز على الصحابة والتابعين، أن الأقوال والروايات وصلتنا عن الصحابة -رضوان الله عليهم- متضاربة، فالفرقة السنية يروون، والشيععة يروون، والإباضية يروون، فاختلط علينا حال هذه الروايات، أصححها حقاً، أم مجانبة للصحة، وكذلك الحال مع كبار التابعين، وكذلك الحال مع أهل البيت عليهم السلام، فوجدنا أن الصحابة والتابعين لا وجود لهم اليوم، بعكس أهل البيت عليهم السلام فإن علومهم أو لهم مطابقة لعلوم آخرهم، وهم باقون ما بقي القرآن، ملازمون له، لا ينفك الحق عنهم، ولا يحيدون عنه، وما نقول هذا رمية بالغيب، ولكن حديث الثقلين، والسفينة، والنجوم، وأمثالها، تقول هذا وتصرح به، فمن هاهنا عملنا على البحث على مذاهب الآل ومشاربهم، لما جزم الكتاب والسنة ببقاء الحق فيهم جيلاً بعد جيل إلى يوم القيامة.

ونسأل الله التيسير والتوفيق والتسديد والعصمة من الزلل والتعدّي في القول، والحيث عن الإنصاف، أو الميل إلى الأهواء، فإننا نكتب هذا، وكلنا أمل في أن يُصَفَّنَا القارئ، بل كلنا أمل في أن يُصَفَّ القارئ نفسه دوننا، ومن الجدير بالذكر هنا، أن أنوه إلى أن هذا البحث خلاصة تجربة بحثية شخصية للفقير إلى الله، أدّى به بحثه لما سيُبرزه إن شاء الله تعالى.

وقبل البدء نُشير إلى أمرٍ مهمٍّ وهو أن نُوردَ بعض -إن لم يكن كل- أقوى ما قد يُشير به المخالف، لعلاقة فكر أهل البيت عليهم السلام بالفكر المعتزلي، مع الإجابة عليها، ثمّ الشروع في إلقاء الضوء على فكر أهل البيت عليهم السلام، فيكون هذا البحث جامعاً للمسألتين بإذن الله تعالى لارتباطها ببقاء فكر أهل البيت عليهم السلام نقياً من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى يوم الناس هذا.

الزَيْدِيَّةُ وَالنَّسَبَةُ الْمَذْهَبِيَّةُ

الزيدية فرقةٌ من فرق المسلمين، تنتمي إلى أهل البيت عليهم السلام عموماً، وإلى الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين السبط -عليه وعلى آبائه السلام- خصوصاً، حيث إنَّ الزيدية تنظرُ إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام على أنه فاتحُ باب الجهاد والاجتهاد بعد جدّه أبي الأحرار الحسين السبط عليه السلام، فجعلتُ من حركته رمزاً لها حتى قال شيخ آل الرسول في زمانه عبدالله المحض بن الحسن المثنى: (العَلَمُ بيننا وبين الناس علي بن أبي طالب، والعَلَمُ بيننا وبين الشيعة زيد بن علي) ^(١)، فقامت الزيدية وعلى رأسها سادات أهل البيت من بني الحسن والحسين اقتداءً منهم بعلم الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زيد بن علي عليه السلام، ومن قبله اقتداءً بجدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي محمد الحسن وأبي عبدالله الحسين عليهما السلام، وكان شعارُ هؤلاء الدعوة إلى إحياء السنن وإماتة البدع ورفعُ من رفعهم الله وأعزهم، من خلال الدعوة إلى الرضا من آل محمد والذي هو شعارُ أئمة وثوار الزيدية عليهم السلام، مع الأخذ في الاعتبار أنَّهم يقومون بأخذ البيعات لأنفسهم لا لغيرهم كما يحاول البعض أن يُوهَمَ بذلك والتاريخ شاهدٌ على ذلك.

بماذا تميّزت الزيدية ؟

لعلّه من الملفت للنظر أن الزيدية هي الفرقة الوحيدة التي احتوى مذهبها على سادات أهل البيت من أبناء الحسن والحسين عليهما السلام، حيث إنَّهم مُهدّو مسالكها ومؤصلو قواعدها وناقلو أخبارها، فبينما نجد أنَّ مذهب الشيعة الجعفرية قام على أكتاف سليم بن قيس -إن صحَّ كتابه الموسوم بالسقيفة-، وعلى أكتاف الحافظ محمد بن يعقوب الكليني، وعلى أكتاف مشايخ القميين، وعلى أكتاف الشيخ المفيد، ومذاهب الفرقة السنية قامت

(١) الروض النضير ١/ ١١٥، الجوابات المهمة ١٢، التحف شرح الزلف.

على أكتاف الأئمة الأربعة: أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي -رحمهم الله تعالى-، والمتأخرين من أصحاب الفرقة السنيّة على أكتاف ابن تيمية وتلميذه المخلص ابن القيم ومحمد بن عبد الوهّاب، وأيضاً نجد الأشاعرة قامَ مذهبهم على أكتاف أبي الحسن الأشعري والجيلاني والجويني، والكل من هؤلاء يدّعي المتابعة لأهل البيت عليهم السلام!! بينما نجد مذهب الزيدية قامَ على أكتاف أئمة أهل البيت أنفسهم (تأمل) ومنهم، الإمام فقيه آل محمد أحمد بن عيسى بن زيد بن علي الحسيني^(١)، والإمام زاهد آل عبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض الحسيني^(٢)، والإمام نجم آل الرسول وترجمان الدين القاسم الرسي بن إبراهيم طباطبا الحسيني^(٣)، وإمام أهل البيت وسيدهم علي الرضا بن موسى الكاظم الحسيني^(٤)، والإمام الخضم محمد بن القاسم الرسي الحسيني^(٥)، وابن أخيه الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي^(٦)، وإمام طبرستان الإمام الناصر للحق الحسن بن علي بن الحسن الأطروش الحسيني^(٧)، وعلى أكتاف داعي أهل البيت الحسن ومحمد سبطا الحسن بن زيد^(٨)، وعلى أكتاف أشرف وسادة الجيل والديلم السادة الهارونيين أسباط الحسن بن زيد^(٩)، وعلى أكتاف حافظ آل ومُحدّثهم أبي العباس أحمد

(١) هو الإمام فقيه آل محمد : أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (١٥٧-٢٤٧ هـ).

(٢) هو الإمام زاهد آل محمد : عبد الله بن موسى بن عبد الله المحض بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت ٢٤٧ هـ).

(٣) هو الإمام نجم آل محمد : القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (١٦٩-٢٤٦ هـ).

(٤) هو الإمام علّم آل محمّد : علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ت (٢٠٣ هـ).

(٥) هو الإمام عابد آل محمد : محمد بن القاسم الرسي عليه السلام، (١٩٨-٢٨٤ هـ)

(٦) هو الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام، (٢٤٥-٢٩٨ هـ)

(٧) هو الإمام الناصر الكبير الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (٢٣٠-٣٠٤ هـ).

(٨) هما الدّاعيان الحسن (ت ٢٧٠ هـ) ومحمد (ت ٢٧٦ هـ) : ابني زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وثبت أنّ الحسن بن زيد من أوائل من وطّد الدّعوة الزيدية في بلاد الدّيلم وطبرستان.

(٩) ومنهم الإمامان أحمد (ت ٤١١ هـ) ويحيى (ت ٤٢٤ هـ) : ابني الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

أحمد بن إبراهيم الحسني^(١)، وعلى أكتاف مسند أهل الكوفة ومُحدثهم الشريف الحافظ أبي عبدالله محمد بن علي العلوي الحسني^(٢)، وعلى أكتاف تلميذه المُخلص الثبّت المُتابع الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي الحسيني^(٣)، وعلى أكتاف الإمام المنصور بالله القاسم بن علي العياني الرسي الحسني^(٤)، وعلى أكتاف محمد بن عبيدالله العباسي العلوي، وابنه علي^(٥) - صاحب الإمام الهادي وراوي سيرته -، وعلى أكتاف أشرف الحجاز أبناء موسى الجون السليمانيين منهم والقنادات - أبناء الأمير الشريف أبو عزيز قتادة بن إدريس بن مطاعن (ت ٦١٧هـ) - وغيرهم الكثير كسادة المغرب واليمن أبناء الحسن والحسين، تركنا ذكرهم اختصاراً، وإلاّ فسيرهم مبسوطة في مظانها.

الزيدية والمعتزلة

للأسف أنّ الكثير من المؤرخين والنقاد علماء و مُثقفين، خلطوا بين الزيدية والمعتزلة، وجعلوا من الأخيرة دخيلةً على الإسلام والمسلمين، والأولى تابعة لها! إذاً فالكل فكرٌ مُنحرفٌ عن العقيدة المحمدية الصحيحة!. وهذا وهَمٌ سنُنبهُ عنه باختصار، بعد أن نذكر خمسة أقوالٍ لا سادس لها فيما وقفنا عليه، يحتجُّ بها مَنْ وهَمَ أن الزيدية معتزلةٌ في الأصول، ومُقلدةٌ لها.

(١) هو الإمام الحافظ: أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن الإمام محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن

(٢) هو علي بن أبي طالب بن الإمام محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب (٣٦٧ - ٤٤٥ هـ)، ستأتي ترجمته من سير أعلام النبلاء قريباً.

(٣) هو عالم الآل: عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٤٢٤ - ٥٣٩ هـ). انظر ترجمته وثبّات زيدية في: سير أعلام النبلاء ٢٠/١٤٥ - ١٤٦، شذرات الذهب ٢/١٢٢.

(٤) هو الإمام المنصور بالله: القاسم بن علي بن عبدالله بن محمد بن القاسم الرسي (ت ٣٩٣ هـ)

(٥) هو الشريف العلامة محمد بن عبيدالله بن عبدالله بن الحسين بن عبد الله بن أبي الفضل وقمر أهل البيت العباس بن علي بن أبي طالب، -رضوانه الله عليه-، صاحب الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، ارتحل معه من المدينة إلى اليمن، وتولّى له، (ت ٢٩٦ هـ). وابنه علي بن محمد كان من أعوان الإمام الهادي، وقد رثاه الإمام الهادي (ع) عند استشهاده.

القول الأول:

إنَّ الزيدية تأثرت وبدلت مسارَ سلفها من أهل البيت عليهم السلام بمسار الاعتزال بعد أن أحضر القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت ٥٧٦هـ) كُتِبَ المعتزلة من العراق بعد أن كادت تُحرقُ على أيدي العباسيين، وذلك بأمرٍ من الإمام الحسيني أحمد بن سليمان عليه السلام (ت ٥٦٦هـ)، فَمَن هنا تتلمذُ علماء الزيدية على هذه الكتب فدرَّسوها ودرَّسوها.

والجواب على صاحب هذا القول:

أَنَّ من يحتجُّ بهذا القول فإنه في الحقيقة لا يُريدُ إلاَّ التهويل والتضخيم! لهذه المسألة وإعطائها أكبر من حجمها، كيف لا وفكرُ الزيدية قد أُصلَّ وحُدِّدَ اتجاهه أصولاً وفروعاً من قَبْلِ أن يقوم القاضي جعفر -رحمه الله- بإنقاذ الفكر المعتزلي من الاندثار والتحريق، وجلبِ الكُتُب إلى اليمن، فهذا الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام (٢٤٥-٢٩٨هـ) قد كَتَبَ وألَّفَ المجلدات الضخام مُبيناً مذهب أهل البيت عليهم السلام وبينه وبينَ حادثة نقل الكتب ثلاثة قرون تقريباً، وكذلك مؤلفات ابنه الإمامين المرتضى^(١) والناصر^(٢)، ومؤلفات إمام طبرستان الناصر الأطروش (ت ٣٠٤هـ)، ومؤلفات الإمام المنصور بالله القاسم العياني وابنه المهدي لدين الله الحسين بن القاسم^(٣) عليه السلام، وكذلك مؤلفات سادة الجيل

(١) الإمام المرتضى هُوَ: محمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام (ت ٣١٠هـ)، ولهُ من المؤلفات على منهج الزيدية: كتاب الأصول في التوحيد والعدل، وكتاب الإيضاح في الفقه، كتاب النوازل جزآن، وجواب مسائل المغفلي، وجواب مسائل مهدي، وكتاب النبوة، وكتاب الإرادة، وكتاب المشيئة، وكتاب التوبة، وكتاب الرد على الروافض، وكتاب في فضائل سيد الوصيين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-، وكتاب الرد على القرامطة... وغيرها كثير، راجع ترجمته في التحف شرح الزلف للمولى العلامة الإمام مجدالدين بن محمد المؤيدي -حفظه الله-.

(٢) الإمام الناصر هُوَ: أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام (ت ٣٢٥هـ)، ولهُ من المؤلفات على منهج الزيدية: كتاب التوحيد في نهاية البيان والتهذيب، وكتاب النجاة ثلاثة عشر جزءاً، وكتاب مسائل الطبرين جزآن في الفقه، وكتاب علوم القرآن، وأربعة أجزاء في الفقه، وكتاب التنبيه، وكتاب أجاب به الخوارج الإباضية، وكتاب الدماغ أربعة أجزاء، ذكرها صاحب التحف عند ذكر الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام.

(٣) هُوَ: الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العياني (تقدم نسبه) عليه السلام (٣٧٦-٤٠٤هـ)، ولهُ من المؤلفات على منهج الزيدية: كتاب مهج الحكمة، وكتاب تفسير غريب القرآن، وكتاب مختصر الأحكام، وكتاب الإمامة، وكتاب الرد على أهل التقليد والنفاق، وكتاب الرد على الدعي، وكتاب الرحمة... وغيرها، راجع ترجمته في التحف شرح الزلف للمولى العلامة الإمام مجدالدين بن محمد المؤيدي -حفظه الله-.

والدليل، وهم جميعاً قبل هذه الحادثة!! ويجدر بنا أن نذكر أن عقيدة أئمة الزيدية فيما بعد حادثة نقل الكتب المعتزلية موافقة لعقيدة سلفهم المعاصرين لما قبل حادثة نقل هذه الكتب.

قارن بين:

عقيدة الإمام الزيدي المنصور بالله عبدالله بن حمزة^(١) (ت ٦١٤هـ)، المعاصر لحقبة ما بعد نقل الكتب، وعقيدة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ)، المعاصر لحقبة ما قبل نقل الكتب.

وعليه فإنّ جهود مَنْ يُحاول أن يعزي انحراف زيدية اليوم عن زيدية الأمس إلى حادثة نقل الكتب المعتزلية إلى البلاد اليمانية، آيلة إلى الفشل (بالعقل قبل النقل)، فعقيدة الزيدية ثابتة و مُدوّنة قبل نقل الكتب!.

القول الثاني:

إنّ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام قد تتلمذ على أيدي مشايخ أهل الاعتزال والذي منهم أبو القاسم البلخي^(٢)، فمن هنا بدأ التحول يدبّ في مذهب أهل البيت، ويُغيّر مساره إلى الاعتزال^(٣).

والجواب على صاحب هذا القول:

أنّه لا يخفى على الجميع، أنّ للإمام الهادي إلى الحق عليه السلام دوراً بارزاً في فكّ متون كلام

(١) هو: الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن الإمام النفس الزكية الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسم الرسي عليه السلام (٥٦١ - ٦١٤هـ)، وله من المؤلفات على منهج الزيدية: كتاب الشافي أربعة أجزاء أحاط فيه بأنواع العلوم، ومنها: الرسالة الناصحة، وشرحها، وكتاب المهذب، وحديقة الحكمة النبوية شرح الأربعين السليبية، وله كتاب صفوة الاختيار في أصول الفقه، وكتاب العقد الثمين في تبين أحكام الأئمة الهادين،... وغيرها، راجع ترجمته في التحف شرح الزلف للمولى العلامة الإمام مجد الدين بن محمد المؤيدي - حفظه الله -.

(٢) هو: القاضي عبدالله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي، من متكلمي المعتزلة البغداديين أقام ببغداد مدة طويلة، واشتهرت بها كتبه، ثم عاد إلى بلخ فأقام إلى حين وفاته، (ت ٣١٩هـ)، انظر ترجمته في طبقات الحنفية ص ٢٧١، تاريخ بغداد ٩/ ٣٨٤.

(٣) أشار إلى هذا صاحب (المُستطاب) يحيى بن الحسين.

سلفه من أهل البيت عليه السلام، ومن توطيد ظاهر للمذهب الزيدي أصولاً وأحكاماً. إلا أنه مع ذلك لم يأت بعقائد دخيلة على مذهب سلفه من أهل البيت عليه السلام، وسيوضح قولنا هذا عندما نعرف أن مذهب الزيدية قد أصل وحُدّد مساره واتجاهه من قبل الهادي إلى الحق عليه السلام على يد عمّه في المدينة المنورة الإمام وشيبة الحمد محمد بن القاسم الرسي عليه السلام (١٩٩-٢٨٤هـ)، وعلى يد جدّه الإمام ترجمان الدين القاسم الرسي عليه السلام، فمن أطلع على تُراث من ذكرنا، وقارنه بتراث الهادي إلى الحق الفكري وجدّه تُراثاً واحداً، ومذهباً واحداً.

قارن بين:

عقيدة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ)، المُتهم بأنه أوّل من غير وحرّف دين أهل البيت عليه السلام. وعقيدة جدّه الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت ٢٤٦هـ)، والذي تُوفي وعمّر حفيده الهادي سنة واحدة!.

ومنه فإنّ جهود من يُحاول أن يُعزّي انحراف زيدية اليوم عن زيدية الأُمس إلى الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام آيلة إلى الفشل، فعقيدة الزيدية (التي هي عليها الآن) مُدوّنة قبل ولادة الهادي عليه السلام! على يد جدّه القاسم وعمّه محمد بن القاسم عليه السلام.

القول الثالث:

إنّ ترجمان الدين ونجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام (١٦٩-٢٤٦هـ)، قد تأثر بأبي الهذيل العلاف المعتزلي (ت ٢٣٥هـ)، وذلك عندما قابله في مصر، ومن هنا بدأت الزيدية طور التحول إلى مذهب الاعتزال.

والجواب على صاحب هذا القول من أربعة وجوه:

الوجه الأول:

أنّ هذا الكلام مجوّج عقلاً، ترفّضه الفطر السليمة، فالإمام القاسم عليه السلام كان قد عاصر سادات آل محمد في أوقاتهم، وتربى بينهم، وتنقل في دورهم، وتعلّم من علمهم،

وانتهل مما انتهلوا منه، فأجمعت عقلاء الأمة الإسلامية قاطبةً - وبدون مبالغة - على جلالته وعلى عظيم منزلته. (لن يعي هذا الاستبعاد في حق القاسم بن إبراهيم إلا من عرف من هو القاسم بن إبراهيم!).

ثم أضف إلى معلومك أن الإمام القاسم عليه السلام خرج إلى مصر داعياً بالإمامة لأخيه محمد بن إبراهيم طباطبا، وعمره - القاسم - آنذاك ست وعشرين سنة، فبالله عليك يا مدعي السوء في هذا الإمام، هل عسيت أن يكون قد خرج من مدينة جده الرسول وهو بهذا العمر خالي الصدر من عقيدة أهل بيته المعاصر لهم فضلاً عن الماضين؟ أم أنه من الذين ضلوا على علم، وبدلوا دين أهل البيت عناداً واغتراراً؟ ثم يجب ألا يفوتك - أخي طالب الحق والنجاة - أن الإمام محمد بن إبراهيم كان قد استشهد وأخوه القاسم الرسي يدعوه في مصر، فما إن سمع القاسم بخبر استشهاد أخيه حتى دعا لنفسه بالإمامة باسم الرضا من آل محمد، وأخذ البيعات لنفسه، والإمام لا يكون إماماً إلا وهو ذو علم وقاد وعزيمة قوية ولعل في هذا جواباً على من يريد أن يقول بأن الإمام القاسم عليه السلام ذهب إلى مصر وهو غير مسلح بعلم آبائه وأهل بيته عليهم السلام، ثم لا يفوتك أيضاً أن سادات أهل البيت قد اجتمعوا حوله وبايعوه أمثال عبدالله بن موسى الجون، وأحمد بن عيسى بن زيد، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد عليهم السلام (١)، وكان الحسن بن يحيى فقيه أهل الكوفة قد

(١) حكى خبر هذه البيعة الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الماروني عليه السلام في الإفادة في تاريخ الأئمة السادة ص ٩٥، وذكرها الحافظ أبو العباس الحسيني أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب في كتابه (المصابيح) ص ٥٥٨-٥٥٩، واستحسن أنها أن أورد قصة اجتماع هؤلاء السادة على إمام أهل البيت القاسم بن إبراهيم عليه السلام، ليعلم المتجاهل (مع ما سيأتي) صدق قولنا في انفاق سادات بني علي في أزمانهم على القاسم الرسي وعلجه الموافق لما علموه وورثوه عن آبائهم عليهم السلام، فيروي أبو العباس الحسيني عليه السلام بسنده، أن محمد بن منصور المرادي قال:

كُنْتُ فِي مَنْزِلِي بِالْكُوفَةِ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ كَثِيباً حَزِيناً لِمَا فِيهِ آلُ مُحَمَّدٍ عليهم السلام وَمَا فِيهِ شِعْبَهُمْ، حَتَّى اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ عليه السلام فَاسْتَقْبَلْتُهُ، وَأَدْخَلْتُهُ مَنْزِلِي، وَرَحَّبْتُ بِهِ، وَسَرَّتَنِي سَلَامَتِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ، ثُمَّ مَا شَعُرْتُ بِشَيْءٍ وَأَنَا فِي الْحَدِيثِ مَعَهُ وَالتَّوَجُّعُ لِمَا فِيهِ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ عليه السلام حَتَّى اسْتَأْذَنَ إِلَيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّسِيِّ عليه السلام فَاسْتَقْبَلْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، وَرَحَّبْتُ بِهِ، وَسَرَّرتُ بِسَلَامَتِهِ مِنَ الْحِجَازِ، وَجَعَلْنَا نَتَحَدَّثُ، وَتَذَكَّرُ مَا فِيهِ النَّاسُ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّعَدِّي، وَمَا تَغَلَّبَ عَلَيْهِ الْجَائِرُونَ، حَتَّى اسْتَأْذَنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَغَدَوْتُ فَاسْتَقْبَلْتُهُ، وَأَدْخَلْتُهُ الدَّارَ، وَهَنَأْتُ لَهُ بِسَلَامَتِهِ، وَقُدِّمَ مِنْ الشَّامِ سَالِماً؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِجَبَلِ لِكَامٍ؛ وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى وَالْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ يَسْأَلَانِهِ عَنْ حَالِهِ وَأَمْرِهِ.

قال : ورآهم أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد -عليهم السلام- فجاءنا ودق علينا الباب فقممت ففتحت له، فسلم على القوم ودعا لهم بالسلامه، وقال: الحمد لله الذي جمعنا وإياكم في دارٍ وليٍّ من أوليائنا.

قال محمد بن منصور: وهؤلاء هم الذين كان يُشار إليهم ويُفزع السلطان منهم، وقد امتنعوا عن الحضور عندهم وفي مجالسهم، وأخذ عطاءهم.

قال محمد بن منصور: فورد علي من السرور ما لا أحسن أن أصفه، ودُهشت وأردت أن أخرج فأخذ ما يأكلون، فقالوا: إلى أين تمضي زرتناك وتركتنا ونخرج؟

فقلت: يا سادتي، أخذ لكم ما يصلح من المأكول.

فقالوا: وما عندك شيء؟

قلت: بلى، ولكن أستزيد.

قالوا: وما عندك؟

فقلت: عندي خبز وملح ولبن وتمر (سابري).

فقالوا: أفسنما عليك لا تزيد على هذا شيئاً، وأغلق الباب لنا من، فقممت واستوثقت من الباب وأغلقتة، وقدمت إليهم طبقاً

عليه خبز وملح، وخبز ولبن وتمر، فاجتمعوا وسموا الله -عز وجل-، وجعلوا يأكلون من غير حشمة حتى استوفوا

وسربوا من ماء الفرات الذي كان عندي، وقاموا فتوضوا للصلاة فصَلُّوا الصلاة الأولى فرادى، ووجدنا، فلما انقلبوا

مدوا أرجلهم كل واحد على سجاده، يتحدثون ويعتَمون لأمة محمد ﷺ وما هم فيه من الجور، والظلم، فقممت

وقعدت على عتبة الصفة ليراني جماعتهم، وبكيت، وقلت: يا سادة، أنتم الأئمة، وأنتم أولاد رسول الله، وأولاد علي

وفاطمة -صلوات الله عليهم أجمعين- وأنتم المشار إليكم، وأنتم أهل العقد والجل، وأنتم العلما، والأئمة من ذرية

النبي ﷺ وولد الوصي ﷺ، قد اجتمعتم وجمع الله بينكم، ونحن بلا إمام، ولا لنا جمعة ولا جماعة، ولا عيد، فأرحوا

كبر ستي، واعملوا فيما يفر بكم إلى الله -عز وجل-، وبأيعوا واحداً منكم، أعلمكم وأفواكم حتى يكون الرضا منكم،

ترضون به لي ولأمثالي وللمسلمين، ولا تموت ميتة جاهلية بلا إمام، ويكون لنا إمام نطيعه ونعرفه ونموت بإمام.

فقالوا: صدقت أيها الشيخ، ما أحسن ما قلت، وإن لك ملتنا ولحمانا ودمنا، وأنت منا أهل البيت، وما نطقت فهو الصواب،

ونحن نفعله بإذن الله إن شاء الله.

قال : فقلت: فرحوني، ولا تبرحوا حتى تبرموه ولا تؤخروه إلى مجلس آخر، فأبانا لا نأمن من الحوادث.

فبرز أبو محمد القاسم بن إبراهيم، وأقبل على أبي عبد الله أحمد بن عيسى وقال: إن شيخنا وليتنا قد قال قولاً صادقا متفقاً،

وقد اخترتك لأمة محمد ﷺ، وأنت العالم القوي، تقوى على هذا الأمر، فقد رضيبتك، ورضي أصحابنا فتول هذا

الأمر، فمد يدك أبائكم على كتاب الله وسنة رسوله، فأنت الرضا لنا، ما تقولون يا أصحابنا؟ قالوا جميعاً: رضا رضا،

فقال أحمد بن عيسى: لا والله وأنت يا -أبا محمد حاضر-، إذا حضرت فلا يجب لأحد أن يتقدمك، ويختار عليك،

وأنت أولى بالبيعة مني، فقال القاسم: اللهم، غفراً، اللهم غفراً، أزرنا وأسالك أن تقوم بأمر أمة محمد ﷺ

فتحيه علي، فقال: لا يكون ذلك وأنت حاضر.

سُئِلَ عن القاسم الرسي فأجاب: «سَيِّدُنَا وَكَبِيرُنَا، وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِنا، وَمَا فِي زَمَانِنَا هَذَا أَعْلَمُ مِنْهُ» ثم زاد الحسن قائلاً: و«كُو سَأَلَتْ أَهْلَ الْأَرْضِ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ؟ لَقَالُوا فِيهِ: مِثْلُ قَوْلِي!»^(١)، ثم لا يفوتك أيضاً تأمل ما قاله الإمام القاسم الرسي عليه السلام: (أدركتُ مشيخة آل محمد من بني الحسن والحسين وما بينهم اختلاف)^(٢) وفي هذا فتأمل، ثم لا يفتك أيضاً أن تتأمل تاريخ مولد القاسم الرسي عليه السلام (١٦٩ هـ) وأن تجعل فطرتك السليمة الخالية من التمذهب والأحكام المسبقة تحكّم على من مثله وفي زمنه وفي بيئته.

قال: ثم أقبل القاسم على عبد الله بن موسى، فقال: يا أبا محمد، قد سمعت ما جرى وقد امتنع أبو عبد الله أن يقبل ما أشرتُ به، وأنت لنا رضاء، وقد رخصتكَ لِعَلْمِكَ وَرُهِدِكَ.

فقال: يا أبا محمد، نحن لا نختار عليك أحداً، وقد أصاب أبو عبد الله فيما قال، فأنت الرضاء لنا جميعاً. فقال القاسم: اللهم، غفراً، أحلت عليّ أنت أيضاً، لم ترهذون في النظر لأمة أبيكم محمد عليه السلام وللناس عامة؟ ثم أقبل على الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد، فقال: فأنت -يا أبا محمد- أقبل هذا الأمر فإنك أهل له، وأنت قوي على النظر فيه، والبلد بلدك، وتعرف من أمر الناس ما لا نعرف.

فقال: يا أبا محمد، والله لا يتقدم بين يديك أحد إلا وهو مخطئ، أنت الإمام، وأنت الرضاء، وقد رخصناك جميعاً. فقال القاسم: اللهم غفراً، اللهم غفراً.

قال: ثم إن أحمد بن عيسى أقبل على القوم، فقال: إن أبا محمد لنا رضاء وقد رخصتُ به.

قال عبد الله بن موسى والحسن بن يحيى: صدقت أيها الشيخ.

قال محمد بن منصور: فحيفت أن يفوتنا وقت صلاة العصر، ولم يبرموا أمراً حتى أسر أحمد بن عيسى إلى القاسم بن إبراهيم وأخذ يده، وقال: قد بايعتك على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام وأنت الرضاء، فجعل القاسم -صلوات الله عليه- يقول: اللهم، غفراً.. اللهم غفراً، ثم بايعه عبد الله بن موسى، والحسن بن يحيى ورضوا به، وقالوا لي: بايع، فقممتُ إليه وبايعتُ القاسم بن إبراهيم على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام، ثم قال لي القاسم: قم -يا أبا عبد الله- وأذن، وقل فيه: حيّ على خير العمل، فإنه هكذا نزل به جبريل عليه السلام على جدنا محمد عليه السلام، فقممتُ، وأذنتُ وركعتُ وأقممتُ، فتقدم القاسم بن إبراهيم عليه السلام فصلّى بنا جماعة صلاة العصر، وباتوا عندي تلك الليلة، وصلّى بنا المغرب والعشاء جماعة، فلما أصبحوا تفرقوا، ومضى القاسم بن إبراهيم إلى الحجاز، وأحمد بن عيسى إلى البصرة، وعبد الله بن موسى إلى الشام، ورجع الحسن بن يحيى إلى منزله، فكانوا على بيعة القاسم عليه السلام. اهـ من رواية محدث الآل أبي العباس الحسن بن الحسين عليه السلام.

(١) المصاييح: ص ٥٦٥.

(٢) رواه الإمام المنصور بالله القاسم العياني عليه السلام.

الوجه الثاني:

وإضافةً إلى أن هذا القول مرفوضٌ عقلاً، فإنه سقيمٌ يتيماً تاريخياً!!، إذ ليس عليه دلالاتٌ قوية تُؤيد حصولَ هذا التأثر بأبي الهذيل -رحمه الله-، ومن ذكرَ هذه العلاقة أشارَ إليها إشارةً عابرةً، لا تكادُ تصمدُ هذه الإشارةُ أمامَ الحقائق العقلية قبلَ النقلية، التي تُفيدُ بأنَّ مذهبَ الإمامِ القاسمِ الرسيِّ عليه السلام هو مذهبُ مُعاصريه وسابقيه من أهل البيت عليهم السلام.

ثمَّ فلنُفرضُ جدلاً أنه قد ثبتَ أن الإمامَ القاسمَ عليه السلام التقى بأبي الهذيل في مصر، فهل هذا الالتقاء دلالةٌ كافيةٌ على أن القاسمَ تأثرَ بمذهبِ العلاف؟ ثمَّ لماذا لا تكون مجالسة القاسم لأبي الهذيل كمجالسة الإمام زيد بن علي عليه السلام لواصل بن عطاء -رأس المعتزلة- مُجالسةً عالمٍ لعالمٍ، ائتلفا لما التقت أفكارهم في العدل والتوحيد الذي هو أساس مذهب أهل البيت والمعتزلة، كما التقت أفكارُ الإمام زيد مع أفكار واصل بن عطاء، بدون أن يتلمذَ زيدٌ على واصل، ولا القاسم على العلاف. وستُعرّف قريباً ما سبب تقارب الفكر الزيدي وأئمته والفكر المعتزلي وقُضاته.

الوجه الثالث:

أنَّ الزيدية تروي كُتُباً ورسائلَ للإمام الحسيني زيد بن علي عليه السلام، تحكي عقيدته الزيدية، والمتأملُ لهذه الرسائل ولرسائل الإمام القاسم عليه السلام يجد أن عقيدتهما في الله واحدة، فليس الإمام القاسم عليه السلام أولَ من أدخلَ هذه العلوم والمعتقدات على مذهب أهل البيت، فقد كان يدينُ الله بها من قبله زيد بن علي عليه السلام، وهذه العقائد نفسها هي ما يدينُ الله به الزيدية اليوم.

قارن بين:

عقيدة الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت ٢٤٦هـ)، المُنتم بمذهبٍ بتغيير وتبديل وتحريف دين أهل البيت عليهم السلام! وعقيدة الإمام زيد بن علي زين العابدين (ت ١٢٢هـ)، المُدوِّنة قبل ولادة القاسم بنصف قرن تقريباً!!.

الوجه الرابع:

وهو عبارة عن استنتاج عقلي يحكي تدين أهل البيت عليهم السلام بما زعم البعض أن القاسم الرسي عليه السلام أتى به من الإغريق وفلسفات اليونان !!، وهو أن الدولة العباسية بعموم -في الغالب- كانت تنصّر مذهب الاعتزال الذي هو قريب من مذهب الزيدية، وخصوصاً المأمون ^(١) العباسي صاحبُ محنة خلق القرآن مع الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-، والكل يعلم أن المأمون العباسي كان قد أدنى أمير المؤمنين وإمام أهل البيت علي بن موسى الرضا عليه السلام منه، وزوّجه ابنته، وضرب السكة باسمه، وخطب له على المنابر ^(٢)، فمن هذه المنزلة التي أظهرها المأمون لعلي الرضا عليه السلام يستنتج العقل أن علي الرضا عليه السلام كان ذا كلمة نافذة ومسموعة لدى المأمون، ومع هذا فإن مذهب أهل العدل والتوحيد الذي هو دين الزيدية والمعتزلة لم يبلغ أوجه إلا في عهد المأمون العباسي !!، فهل عسى العاقل أن يقول بأن علي بن موسى الرضا عليه السلام سكت عن المنكر !! أم أنه سيقول بأن الرضا عليه السلام لم يسكت على أمر كهذا في الأهمية والارتباط بالدين المحمدي إلا وهو راضٍ تمام الرضا عن هذا الإظهار لمذهب أهل العدل والتوحيد !!، أضف إلى ذلك أن المأمون كان يُسمي الإمام علي بن موسى عليه السلام بـ "الرضا"، وهذا شعار الزيدية وأئمتها، الذي خرج يدعو به زيد بن علي عليه السلام، والذي خرج يدعو به القاسم الرسي عليه السلام ^(٣).

(١) قال ابن كثير مُثنيًا على المتوكل العباسي: «وكان من خيار الخلفاء؛ لأنه أحسن الصنيع لأهل السنة بخلاف أجيئه الواثق وأبيه المعتصم وعمه المأمون فإتهم أساؤا إلى أهل السنة وقربوا أهل البدع والضلال من المعتزلة وغيرهم»، قُلت: لعله يُريدُ بغيرهم (الشيعة ممثلين في علي بن موسى الرضا عليه السلام) والله أعلم. البداية والنهاية ٣٠٦/١، وفي نفس الجزء ص ٣٣١ يقول ابن كثير: «قد ذكرنا فيما تقدم أن المأمون كان قد استحوذ عليه جماعة من المعتزلة فأزاعوه عن طريق الحق إلى الباطل وزينوا له القول بخلق القرآن ونفي الصفات عن الله عز وجل» اهـ.

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ١/١٢٢، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ٣٠٧، أيضاً انظر المكاتبات بين المأمون وعلي الرضا بخصوص توليته للعهد في: مآثر الإنافة ٢/ ٣٣٠-٣٣٥، وانظر صبح الأعشى ٩/ ٣٨٣.

(٣) هنا إشارة ينبغي أن يتنبه لها الباحث، وهي أن اختيار المأمون العباسي للإمام علي بن موسى عليه السلام، لم يكن إلا تغطية إعلامية يُريد من خلالها أن يمتص الحساس الشيعي الزيدي خصوصاً لأنهم أهل الثورات مع العلويين الفاطميين دون بقية فرق الشيعة كالجعفرية والإسماعيلية، ولهذا اختار شخصاً من بني فاطمة عليهم السلام، ليضعه في الواجهة،

القول الرابع:

أَنَّ الإمام زيد بن علي زين العابدين عليه السلام هُوَ أَوَّلُ مَنْ بَدَّلَ وَتَأَثَّرَ بِالاعْتِزَالِ وَأَهْلِهِ، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقٍ تَتَلَمَذَهُ عَلِيُّ بْنُ يَدِ وَأَصْلُ بْنُ عَطَاءِ شَيْخِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي وَقْتِهِ، فَبَدَأَتْ الزَيْدِيَّةُ مِنْ هُنَا بِالانْحِرَافِ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ الصَّحِيحِ إِلَى مَذْهَبِ الْاعْتِزَالِ وَالْيُونَانِ ^(١).

فِيكَمَّ أَفْوَاهِ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ، وَسَيَّاهِ الرِّضَا، وَالْإِشَارَةَ هُنَا عَنْ: لِمَاذَا اخْتَارَ الْمَأْمُونُ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى؟ هَلْ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْجَعْفَرِيُّ الثَّامِنُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِنْ ضِمْنِ الْإِثْنِي عَشَرَ؟ أَمْ لِأَنَّهُ مِنْ فُضَّلَاءِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، جَامِعاً لِحُصَالِ الْإِمَامَةِ الزَيْدِيَّةِ؟، إِنْ قُلْنَا: بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ - أَعْنِي أَنَّهُ اخْتَارَهُ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ -، فَهَذَا بَعِيدٌ، بَلْ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ!، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا خَلَا الْأَمْرُ مِنْ خِصْلَتَيْنِ: الْخِصْلَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْمَأْمُونَ الْعَبَّاسِيَّ كَانَ سَيِّسَعْنَ إِلَى إِظْهَارِ الْمَذْهَبِ الْجَعْفَرِيِّ إِظْهَاراً كَلْبِيًّا، فَبَيَّأَهُ بِإِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى كِيَاماً ثَامِنًا، يَجْعَلُهُ يَوْمًا مِنْ بَعْقَانَدِ الْجَعْفَرِيَّةِ، وَيَجْعَلُهُ يَوْمًا بِإِمَامَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ إِمَاماً تَاسِعاً، شَاءَ أَمْ أَبَى!، وَأَقْلَمَهَا أَنْ يُعَايِنَهُ، وَلَكِنَّ التَّارِيخَ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ هَذَا شَيْئاً (فَأَيْنَ الْحَلَلُ؟). الْخِصْلَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي تَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُ الْمَأْمُونِ لِعَلِيِّ بْنِ مُوسَى عليه السلام اخْتِيَارَ إِمَامٍ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ هِيَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام - مَعَ مَقْدَرَتِهِ - عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْإِفْصَاحِ بِالنِّصِّ الْإِثْنِي عَشْرِي - وَهُوَ الْوَلِيُّ لِلْعَهْدِ، وَالْمُقَرَّبُ مِنَ الْخَلِيفَةِ، صَاحِبُ الْكَلِمَةِ الْمَسْمُوعَةِ - دُونَ آيَا خَوْفٍ، كَمَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَجْهَرَ بِالْمَقَالَاتِ الْكَلَامِيَّةِ - وَالْجَعْفَرِيَّةِ بِهَذَا عَارِفُونَ قَطْعاً -، وَهَذَا تَكْفِينًا لِلْإِشَارَةِ عَنِ الْإِسْهَابِ، وَاللَّبِيبُ بِالْإِشَارَةِ يَفْهَمُ. إِذَا تَضَحَّ لَكَ - أَخِي الْبَاحِثُ - بَطْلَانُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ اخْتِيَارِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى هُوَ النَّصُّ، بَقِيَ أَمَامَكَ الْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ اخْتِيَارَهُ لِأَنَّهُ مِنْ فُضَّلَاءِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَإِنْ قُلْتَ بِهِ - وَلَا أَحْسَبُكَ إِلَّا قَائِلاً بِهِ - كَانَ الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ وَالْعَقْلِيُّ مَعَكَ، فَأَمَّا الْعَقْلِيُّ: فَلِأَنَّ خَوْفَ بَنِي الْعَبَّاسِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مِنَ الْأَثَمَةِ الزَيْدِيَّةِ، وَالزَيْدِيَّةِ كَانُوا مَعَ جَمِيعِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَمِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا، وَمَنْهُ فَإِنَّهُ بِاخْتِيَارِهِ خَلِيفَةً لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِ سَيَكْبُحُ جِهَاحُ الشَّيْعَةِ الزَيْدِيَّةِ، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِمُ الْمَسَالِكُ مَعَ أَنْفُسِهِمْ، بِأَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ وَلِيُّ عَهْدِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الْفَاضِلُ الْأَمِينُ، فَلِمَ الْخُرُوجُ وَالْأَمْرُ مُعْلَنٌ عَلَى الْمَنَابِرِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ. وَأَمَّا الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ: فَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي (الْمَقَاتِلِ) مِنْ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ سَهْلِ حَذَرَ الْمَأْمُونِ مِنْ إِخْرَاجِ أَمْرِ الْخِلَافَةِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ إِلَى بَنِي عَلِيِّ، فَاجَابَهُ الْمَأْمُونُ قَائِلاً: «إِنِّي عَاهَدْتُ اللَّهَ أَنْ أُخْرِجَهَا إِلَى أَفْضَلِ آلِ أَبِي طَالِبٍ إِنْ ظَفِرَتْ بِالْمَخْلُوعِ وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ»، أَقُولُ: تَأَمَّلْ سَبَبَ الْإِخْتِيَارِ وَهُوَ الْأَفْضَلِيَّةُ، لَا النَّصُّ!!، أَيْضاً لَيْسَ أَدَلُّ مِنْ هَذَا وَذَلِكَ، إِلَّا مُحَاوَلَتَهُ اسْتِجْلَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الْجَوْنَ عليه السلام إِلَى نَاحِيَّتِهِ بَدَلاً مِنْ عَلِيِّ الرِّضَا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَنْ نُطِيلَ وَنَزِيدَ عَلَى مَا قَدْ قُلْنَا، وَلَكِنْ نُحِيلُ إِلَى مُرَاجَعَةِ سِيرَةِ الْإِمَامِ الرِّضَا عليه السلام، وَالْفِطْنَةِ وَالتَّبَيُّهِ لِسَبَبِ تَسْمِيَةِ الْمَأْمُونِ لَهُ بِالرِّضَا، وَمُقَارَنَتِهِ بِاجْتِمَاعِ الشَّيْعَةِ الزَيْدِيَّةِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ يُقَلَّبُ بِالرِّضَا، وَعَلَيْهِ انظُرْ قِصَّةَ مُبَايَعَةِ الْقَاسِمِ الرَّسِيِّ (السَّابِقَةَ الذِّكْر) مِنْ قِبَلِ سَادَاتِ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ تَجِدُ لَفْظَةَ الرِّضَا كَثِيراً مَا تَرِدُ، وَغَيْرِ الْقَاسِمِ الرَّسِيِّ مِنْ أُمَّةِ الزَيْدِيَّةِ إِلَى عَصَارٍ مُتَأَخِّرَةٍ كَانَتْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ (الرِّضَا)، رَوَى مُسْنَدُ أَهْلِ الْبَيْتِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْجَامِعُ): أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَيْسَى عليه السلام سُئِلَ عَنْ: «هَلْ تَكُونُ الدَّعْوَةُ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ؟»، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عليه السلام: «نَعَمْ الدَّعْوَةُ إِلَى الرِّضَا» ثُمَّ قَالَ عليه السلام: «الَّذِي يَقُومُ هُوَ الرِّضَا وَلَكِنَّهَا دَعْوَةٌ جَائِعَةٌ» اهـ مِنْ الْمَجْلَدِ السَّادِسِ لِلْجَامِعِ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ سَادَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام، فَتَفْهَمُ هَذَا - رَحِمَكَ اللَّهُ -.

(١) قَالَ الشَّهْرِسْتَانِيُّ: «وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ لَمَّا كَانَ مَذْهَبُهُ هَذَا الْمَذْهَبِ، أَرَادَ أَنْ يُحْصَلَ الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ حَتَّى يَتَحَلَّى بِالْعِلْمِ

والجواب على صاحب هذا القول من وجهين اثنين:

الوجه الأول:

أنَّ هذا الكلام - وقوع التلمذ من جناب سيدنا زيد بن علي - قد رَفَضَهُ غيرُ واحدٍ من علماء السنة قبل الشيعة^(١)، إذ فيه تشكيكٌ ظاهرٌ في مكانة سيدنا زيد بن علي عليه السلام، تشكيكٌ في علمه الذي أطبقَ أعلامُ الأمة من السنة والشيعة على تبخره فيه، وأنه كان أحد أفضل أهل زمانه علماً وعملاً. كيف لا وهو خريج مدرسة لا يُحتاج بعدها إلى مدرسة غيرها، مدرسة زين العابدين وسيدهم عليه السلام، ومدرسة باقر علم الأنبياء عليه السلام. وإن كان التاريخ قد أثبت علاقةً جمعت بين زيد بن علي عليه السلام وبين واصل بن عطاء، فإنه ليس من الضروري أن تكون هذه العلاقة علاقة تلمذ - اربط هذا مع ما تكلمنا عنه سابقاً حول علاقة القاسم الرسي عليه السلام مع أبي الهذيل العلاف المعتزلي -، بل إنها قد اجتمعا على فكرٍ مُتقاربٍ، فكرُ أهل العدل والتوحيد فكر أهل البيت عليه السلام، فزيدٌ عن أهل بيته أخذَ علمَهُ وفكرَهُ، وواصلٌ عن أبي هاشم عبدالله^(٢) بن محمد (ابن الحنفية) بن علي بن أبي طالب أخذَ علمَهُ وفكرَهُ، فاجتمعَ هذان العلمان من هذا المنطلق - مُنطلق تقارب الأفكار في الدين^(٣) -، وكذلك جمعهم عاملٌ مُهمٌ وهو حُب الإصلاح والأمر

فَتَلَمَّذُوا فِي الْأُصُولِ لواصل بن عطاء الغزال الألتغ رأس المعتزلة ورئيسهم... فآقتبس منه الاعتزال وصارت أصحابه كلهم مُعتزلة «الملل والنحل: ١٥٤/١، ويقول ابن خلدون في مقدمته ١٩٨/١: «وكان -الباقر- مع ذلك يعنى عليه -علي زيد- مذاهب المعتزلة وأخذها إياها عن واصل بن عطاء»، وجاء لمثل هذا ذكر في فوات الوفيات.

(١) وفي ذلك ينقل لنا الدكتور محمد الفيومي في كتابه " الشيعة العربية الزيدية ص ٣٤٣-٣٤٤، قول الشيخ محمد رضا الحكيمي صاحب كتاب " بداية الفرق ونهاية الملوك " ص ٦٠، الذي جاء فيه: «ومن السخافة بمكان ما في (فوات الوفيات) و(الملل والنحل) عن ابن أبي الدم: القول إنَّ زيدا وأصحابه كانوا معتزلة، وأنه أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء، وأنَّ أخاه الباقر كان يعيب عليه قراءته علي واصل مع كونه يجوز الخطأ على جدّه علي بن أبي طالب... إلى آخر ما تكلم به من الهديان، فإنه لم يرد شيءٌ من هذا عن أئمة أهل البيت في حق زيد، بل ورد عنهم مدحُهُ والثناء عليه»، لمزيد من الفائدة انظر الإمام زيد بن علي للشيخ محمد أبو زهرة ص ٣٨.

(٢) انظر الملل والنحل: ٤٩/١، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٦٥

(٣) قال الشيخ أبو زهرة: «وليس عندنا ما يكذب هذا، بل عندنا ما يُزيكبه، فإنَّ مذهب المعتزلة هو في الجملة مذهبُ الزيدية في العقائد، ومذهبُ الاثني عشرية في الجملة، ويغلبُ على الظن لذلك أنَّ هذا كان مذهب السلف من آل البيت، إذا كانوا قد خاضوا في أصول الاعتقاد، ودخلوا في هذه الحومة، ومن المؤكد أنَّ الإمام زيدا -رضي الله عنه- قد خاض في هذا خوفاً. وإذا لم يوجد ما ينفي أنَّ آل البيت تكلموا في العقائد على النحو الذي تكلم فيه واصل بن

بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تغاضى عنه كثيرٌ من المسلمين في زمنهم فانتشر الفساد والظلم والجور، إذ كانَ واصلُ بن عطاء أحدَ أعوان الإمام ومُناصريه.

الوجه الثاني:

أنَّه في الحقيقة لم يستدل مَنْ كتبَ عن تتلمذ الإمام زيد على يد واصل بن عطاء المعتزلي إلا بما ظهرَ لهم من تقارب عقيدة الإمام زيد بن علي عليه السلام وعقيدة المعتزلة، وثبوت التقائه عليه السلام بواصل بن عطاء -رحمه الله- في الكوفة، فكان هذان الأمران دليلاً عندهم على التتلمذ، أعني بدليل التقارب في الفكر والالتقاء، ونحنُ هنا لا يهْمنا مناقشة علاقة التتلمذ (لوضوح بطلانها)، ولكننا نسألُ ونناقشُ لماذا نُسبُ زيد بن علي عليه السلام إلى الاعتزال؟! ففي الجواب تبرئةٌ لساحة الزيدية اليوم عن التبديل، بل إنَّه يُؤكِّد المتابعة منهم لإمامهم زيد عليه السلام.

فرع: أيضاً ننبه على أن الإمام زيد بن علي عليه السلام أُثِرَ عنه تقديم وتفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على مَنْ تقدّمه من الثلاثة -أبو بكر وعمر وعثمان- من غير سبٍ ولا براءة صدرت منه عليه السلام منهم ^(١)، وهذا القول - أعني التقديم والتفضيل - هو قولُ الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي ^(٢) عليه السلام، وقولُ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ^(٣)

عطاء أو ما يُقاربه، فإنَّه لا يُدَّانُ أن نرفض أن زيداً عندما ذهب إلى البصرة ما كانَ حاليّ الوفاض من علم العقائد، بل كانَ على علمٍ بها، وما كانَ لقاؤه بواصل بن عطاء كبير المعتزلة بالبصرة، إلا لقاءً مُذاكراً، وليس لقاءً تلقى علم لم يكن به عهدٌ من قَبْل، «اهـ من كتاب "الإمام زيد حياته وعصره - آراؤه وفقهه" ص ٤٠-٤١».

(١) البداية والنهاية لابن كثير، ٣٣٠/٩، تاريخ الطبري ٢٠٤/٤، المنتظم: ٢١٠/٧، التدوين في أخبار قزوين ١٠/٣ و ١٩٢/٤، أيضاً انظر مجموع رسائله عليه السلام تجده يقول في كتابه تثبيت الوصية: «فكان "علي" صلى الله عليه أحق الناس بالله وبرسوله ﷺ، وكان إمامهم بعد نبيهم»، وسيأتي - قريباً - لهذا بيان.

(٢) كثيرٌ من مؤلفات الإمام القاسم الرسي عليه السلام تنطق بالتقديم والتفضيل لأمر المؤمنين على المشايخ، وكثرة الشواهد نقل هذا النص، وتُحيل المهتم إلى مجموع رسائله ونخص كتابه "تثبيت الإمامة" والذي جاء فيه: «وسألت: من الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ؟، فالإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب -رحمة الله عليه ورضوانه-»، وفي التوقف في أمر المشايخ يقول العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم (ت ١١٠٠) في كتابه "الإيضاح لما خفى من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى - مخطوط": «وسائر الأئمة يتوقف، كالهادي، والقاسم... إلخ».

(٣) موقف الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في التفضيل والتقديم لأمر المؤمنين عليه السلام على غيره من الصحابة، أمرٌ مشهورٌ

ﷺ، وهو أيضاً قول سادات أهل البيت الزيدية عليهم السلام إلى اليوم.

القول الخامس:

أنّ العلاقة الوطيدة بين أئمة الزيدية وشيعتهم وبين قضاة المعتزلة وحُفاظها، يجعلنا نشك في توجهات الزيدية!! فمثلاً بعض أئمة الزيدية المتأخرين تلامذة للمعتزلة بطريقة مباشرة كالتعلم والأخذ عنهم حضورياً، أو بطريقة غير مباشرة كالاطلاع على كتبهم وتدريسها.

والجواب على صاحب هذا القول:

أنّه قد يكون هناك مُبالغة نوعاً ما في وصف أئمة الزيدية المتأخرين بالتلمذة على المعتزلة، ونحن لا ننفي العلاقة والدراسة من بعض المتأخرين على أيدي المعتزلة -لتقارب الفكرين كما ذكرنا سابقاً، وكما سنذكر-، وإنما ننفي أن يُعمّم القول على صيغة التهويل والتضخيم!؛ لأنّ مُجرد الدراسة على أيدي مشائخ من طائفة أخرى ليس دليلاً كافياً على الموافقة لهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن من ثبت أنّه درس على أيدي قضاة المعتزلة من متأخري الزيدية لم يثبت عنه أنّه خالف في أصوله سابقه من الأئمة الكرام، فعقيدة إمام الزيدية في القرن الخامس هي عقيدة زيد بن علي في القرن الثاني، وعقيدة إمام الزيدية في القرن التاسع هي عقيدة القاسم الرسي في القرن الثالث، وعقيدة إمام الزيدية اليوم هي عقيدة الهادي إلى الحق في القرن الثالث.

ويجب أيضاً أن نُسلط الضوء على علاقة الزيدية بالمعتزلة، وعن مدى صحّة ما يُذكر من أن الزيدية مُقلدون للمعتزلة، ومُتأثرون بهم، حتى وصفهم الشهرستاني ومن نهج

معلوم بالضرورة، مؤلفاته ناطقة بهذا، فنجدّه عليه السلام يقول مُتكلماً عمّا يجب على المسلم معرفته: «ثم يجب عليه أن يعلم أنّ علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، ووصي رسول رب العالمين، ووزيرُه وقاضي دينه، وأحقّ الناس بمقام رسول الله ﷺ، وأفضّل الخلق بعده، وأعلمهم بما جاء به محمد، وأقومهم بأمر الله في خلقه.. إلخ» اهـ من كتاب معرفة الله عز وجل. والتوقف في أمر المشائخ حكاه عنه العلامة يحيى بن الحسين (وقد سبق ذكره قريباً).

نهجه بالاحتذاء بالمعتزلة القذة بالقذة!! فالحق أنّ علاقة الزيدية والمعتزلة واضحة وضوح الشمس رابعة النهار - كما قد تقدّم - لا يُنكرها مُنكر، وإنّما أساء فهم هذه العلاقة أناسٌ لم يعرفوا الإنصاف فنسبوا الجميع إلى اليونان والإغريق!!، وأمّا عن مدى صحّة مُتأبّعة وتقليد الزيدية للمعتزلة فسندعُ شيخ المعتزلة الحاكم الجشمي^(١) والذي تزيد! فيما بعد، يتكلّم في كتابه (شرح عيون المسائل) فيقول: (ومن أصحابنا البغدادية من يقول: نحن زيدية، لأنهم كانوا مع أئمة الزيدية، والمبايعين لهم، والمجاهدين تحت رايتهم، ولاختلاطهم قديماً وحديثاً، ولاتفاقهم في المذهب) اهـ. وأيضاً بما يجدرُ التنبيه عليه أنّ المعتزلة تجعل أئمة الزيدية زيد بن علي^{عليه السلام} ومحمد النفس الزكية وغيرهما من الأئمة، من رجالهم ومن ضمن طبقاتهم.

المعتزلة تتأثر بالزيدية:

ثم أضف إلى ذلك -أخي الباحث- عن الحقيقة أنّ المعتزلة قد تأثرت بالفكر الزيدي وذلك ظاهرٌ عندما تجدُ أسماءً عديدة من أعلامهم قد قدّموا وفضّلوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^{عليه السلام} على المشايخ الثلاثة، وفضلوا زيد بن علي^{عليه السلام} إمام الزيدية على غيره، كأبي عبدالله البصري، والقاضي عبدالجبار، وأبي علي الجبائي، مع العلم أنّ المعتزلة في الأصل يُفضلون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً، وفي هذا فليتأمل الباحث، وفي الجانب الآخر لا نكادُ نرى أحداً من أئمة الزيدية - المدّعى عليهم التقليد والتأثر - قد تأثّر بالمعتزلة في هذا الجانب فالجميع وعلى رأسهم زيد بن علي^{عليه السلام} مُفضّلون ومقدّمون للإمام علي^{عليه السلام}

(١) هو: الإمام الحاكم أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، ينتهي نسبه إلى محمد بن الحنفية بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، -رحمه الله- (ت ٤٩٤هـ). وجشم نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان، انتقل إلى مكة المكرمة وهناك استقرّ واستأنس بالأشراف السليبيين فيها، إذ كانوا زيدية، ومنهم الأمير علي بن حمزة بن وهاس الحسني صاحب الزمخشري، كان الجشمي معتزلياً، ثمّ تزيد، وله كتاب تنبيه الغافلين في فضائل الطالبين من القرآن الكريم، لمزيد معلومات انظر مقدمة تحقيق كتاب الحاكم الجشمي "تحكيم العقول في تصحيح الأصول" للعلامة عبدالسلام الوجيه -حفظه الله-.

على غيره من الصحابة الكرام^(١)، حتّى إنَّ ابن تيميَّة قد أقرَّ بتأثر المعتزلة بالزيدية في الجملة لا العكس، قال: «والمعتزلة كان قُدماءُهم يميلون إلى الحَوارج، ومُتأخروهم يميلون إلى الزيدية»^(٢).

علاقة أئمة أهل البيت الأوائل بالمعتزلة:

نعم ! نعوذُ ونقولُ: إنَّ العلاقة بينَ الزيدية والمعتزلة ليست وليدة عهد الهادي إلى الحقِّ ﷺ فما بعده !!، بل إننا نجدُها قد كانت متمثلة في:

- ١- علاقة الإمام زيد بن علي زين العابدين ﷺ (ت ١٢٢ هـ)، بواصل بن عطاء^(٣).
- ٢- علاقة الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية ﷺ (ت ١٤٥ هـ)، بواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد المعتزلي^(٤).
- ٣- علاقة الإمام إبراهيم بن عبد الله النفس الرضية ﷺ (ت ١٤٥ هـ)، بسواد معتزلة

(١) كتاب المعتزلة لزهدي حسن جار الله ص ٢٠٦.

(٢) منهاج السنّة النبوية.

(٣) انظر مقدمة ابن خلدون: ١/ ١٩٨، الملل والنحل: ١/ ١٥٤، وفي وصف هذه العلاقة يقول الدكتور رشيد الخيون في كتابه "معتزلة البصرة وبغداد" ص ١٦: «ومن المعروف أنَّ للزيدية صلوات متينة بالمعتزلة، ومنها الصلة القديمة بين واصل بن عطاء وزيد بن علي»، وفي ص ٧٦ بعد أن ذكر علاقة واصل بعبد الله بن محمد ابن الحنفية، ما نصه: «يرتبط واصل بن عطاء بعلاقة وطيدة ببيت علوي آخر عن طريق زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب».

(٤) مقاتل الطالبين: ٢٩٣-٢٩٤، حيث يقول أبو الفرج الأصفهاني في (المقاتل): «اجتمع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد في بيت عثمان بن عبد الرحمن المخزومي من أهل البصرة، فتذاكروا الجور فقال عمرو بن عبيد: فمن يقوم بهذا الأمر ممن يستوجه وهو له أهل؟ فقال واصل: يقوم به والله من أصبح خيراً هذه الأمة، محمد بن عبد الله بن الحسن». وانظر معتزلة البصرة وبغداد: ٧٦. أيضاً يقول الباحث التاريخي محمود إساعيل في كتابه "الأداسة قراءة جديدة" ص ٢٧: «وعلى الأثر انفصلت الدعوة الزيدية عن العباسية، وتزعمها محمد النفس الزكية بتعضيد من المعتزلة»، ويقول في موضع آخر: «وغني عن القول إنَّ المعتزلة اشتركوا في الثورات الزيدية، ابتداءً بشورة محمد النفس الزكية وانتهاءً بمعركة فح حسب اعتراف زعيمهم عمرو بن عبيد "ثم أحال المؤلف إلى كتاب له بعنوان الحركات السرية في الإسلام ص ٨٠" ولم يقع تحت أيدينا، فلترجع أقوال ابن عبيد فيه»، أقول: ليست بداية مشاركتهم هي ثورة النفس الزكية ﷺ بل ثورة زيد بن علي، وليست نهاية مشاركتهم ثورة الحسين الفخي ﷺ.

البصرة، بل إن سواد جيشه عليه السلام كان من المعتزلة، وعلى رأسهم بشير الرّحال^(١)،
وعثمان الطويل^(٢) والأزرق بن تمة الصريمي وهو من أصحاب عمرو بن عبيد
المعتزلي^(٣).

٤ - علاقة الإمام إدريس بن عبدالله المحض عليه السلام (ت ١٧٥هـ)، بكبير المعتزلة في
المغرب إسحاق بن عبد الحميد الأوربي^(٤)، وإسحاق هذا من غرس دُعاة واصل بن

(١) انظر سير أعلام النبلاء: ٢٢٤، ٣٦٩، تاريخ الطبري ٤/٤٧٤، تاريخ خليفة بن خياط ٤٢٢، (مقاتل
الطالبين): ٢٧٧، بل وروى أبو الفرج مُلازمة الرّحال للإمام النفس الرضية عليه السلام حتى لحقا برّيهما، فيقول أبو
الفرج في (المقاتل) ص ٢٨٣: «وجاء سهمٌ بينَهُم - بين أصحاب إبراهيم - فأصاب إبراهيم فسقط، وأسندهُ بشير
الرّحال إلى صدره، حتى مات إبراهيم وهو في حجره، وقتل بشير، وإبراهيم على تلك الحال في حجره».

(٢) يروي أبو الفرج الأصفهاني في (المقاتل) ص ٣٠١ عن عبدالسلام الحبحاب أن قال: «قلت لعثمان الطويل: خرج
هذا الرجل - يعني إبراهيم عليه السلام - وقعدتُم عنه!، فقال - عثمان الطويل مُستكراً - ومَن أخرجه غيرُنا - عُصبة
المعتزلة - ما بين - - للتوضيح.

(٣) مقاتل الطالبين: ٣١٠

(٤) حكى الدكتور محمد إسماعيل في كتابه (الأداسة) ص ٤٩: «إجماع المصادر على اعتناق إسحاق مذهب المعتزلة»،
وذكر أنّ هذا: «يقودنا إلى حقيقة اندماج دعوى الزيدية والمعتزلة في بلاد المغرب قبل قيام دولة الأدراسة»، أقول:
لعلّ المؤلّف يقصد في حال سفارات الإمام إدريس التي كان يقوم من خلالها بالدعاء لابن أخته الإمام الحسين
الفخري، ثم لأخيه يحيى بن عبدالله، فكان نتاج هذا هو التواصل المبكر مع إسحاق زعيم قبيلة أوربة - وهي التي
قامت معه -، يؤيد ما قلته بهذا الشأن، ما قال الدكتور محمود ياسين بخصوص العلاقة المُسبقة بين الإمام إدريس
وإسحاق المعتزلي، فقال -عاه الله-، ص ٥١: «وما جرى من اندماج الدعوتين الزيدية والاعتزالية في الشرق
والمغرب لم يفت من طموحات قبيلة أوربة، فلم تُمنع في العمل على تأسيس دولة رئاستها لإمام علوي زيدي، طالما
كانت هي العصبية المؤسسة، وعلى ذلك تُرجح أن إسحاق كان يعلم سلفاً بقدوم إدريس لتقلد حكم هذه الدولة،
كما كان يعدّ العدة لاستقباله ومؤازرته، وإلا فما تفسير قعوده - إسحاق - عن تأسيس الدولة قبل مقدم إدريس؟
(مع أنّ العصبية والعدة متوفرة لديه!)، وما تفسير نزول الأخير - إدريس - بطنجة وإنفاذ المولى راشد (هو مولى
للإمام إدريس كان معه في المدينة وهو من أهل المغرب) للاتصال بإسحاق؟ وأخيراً ما تفسير إقامة إدريس
بتلمسان التي كانت أهم معاقل الدعوة الزيدية؟» اهـ. ثمّ عَصَد الدكتور محمود حكايته للإجماع على اعترالية
إسحاق وعلاقة إدريس به، بما قاله المؤرخ البكري: «نزل إدريس على إسحاق الأوربي المعتزلي، فتابعه على مذهبه»
اهـ من كتاب الأدراسة في المغرب: ص ١١٨، أقول: نستشف من هذا القول أن منهج إدريس عليه السلام كان قريباً من
الاعتزال، ونخالف أن يكون إدريس عليه السلام قد تمذهب بمذهب إسحاق المعتزلي كمذهب طارئ جديد. أيضاً نجد
البلخي يقول: «اشتمل إسحاق الأوربي على إدريس بن عبدالله حين ورد عليه، فأدخله في الاعتزال»، مقالات
الإسلاميين: ص ١٠٩، ثمّ أضاف البلخي، قائلاً: «إن أنصار ولد إدريس بن عبدالله... إلى يومنا بطنجة وما والاها
من بلاد المغرب هم المعتزلة» اهـ المصدر نفسه: ص ١١٩، أيضاً لمزيد من الفائدة انظر كتاب "مدخل إلى المغرب"
لمؤلفه: عبدالله كنوز ص ٢١ وما بعدها.

عطاء المعوثين إلى المغرب^(١)، وناصر إسحاق إدريس بن عبد الله، بل ويُقال -والله أعلم-: إِنَّهُ زَوْجُهُ ابْتَه كَنْزَةً.

٥- الإمام محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي زين العابدين عليه السلام (ت بعد ٢٢٩هـ)، وهو الطالقاني، وفيه يقول عباد بن يعقوب أنه ويحيى بن الحسن بن الفرات الغراز ظهر لهما من مذهبه شيء من الاعتزال!! فتركوه^(٢)!!، وفيه يقول محمد بن إبراهيم الوزير الحسن (ت ٨٤٠هـ): «إِنَّهُ كَانَ فَاضِلاً فِي دِينِهِ يَمِيلُ إِلَى الاعتزال»^(٣)، ومن اللافت للنظر هنا أن محمداً هذا هو ابن عم علي بن الحسن -والد الناصر الأطروش-، أيضاً تأمل أن محمد بن القاسم وعلي بن الحسن من أقران القاسم الرسي عليه السلام، ومع هذا فعقيدة الاعتزال -والأصل عقيدة أهل البيت- فاشية ظاهرة عليهم، وكيف لا تظهر!، وتأمل هنا بعد الديار بينهم وبين القاسم الرسي، وكذلك عامل العمر، (إلا أن يقول القائل: إنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ الطَّالِقَانِي تَلَمَّذَ عَلَى يَدِ الْقَاسِمِ الرَّسِيِّ!!، ولهذا وُصِمَ بِالاعتزال!، وهذا محال).

٧- الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام (ت ٢٠٣هـ)، وعدم تصريحه أو تلميحته للمأمون العباسي بإزالة المنكر المتمثل في تبنيه -أي المأمون- لفكر أهل العدل والتوحيد. وهو دليل على الرضا، ولو طلب علي الرضا عليه السلام إزالة هذا الفكر ما أهمل طلبه.

(١) ذكر البلخي في مقالات الإسلاميين ص ٦٦، أن: «واصل أنفذ إلى المغرب عبد الله بن المبارك فأجابهُ الخلق»، أيضاً يُشير البلخي ص ١١٠ أن: «طنجة كان كل سكانها من المعتزلة»، أيضاً في المغرب مقابر تُعرف بمقابر الواصلين "نسبة إلى واصل بن عطاء المعتزلي".

(٢) ذكر أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل ص ٤٤٣، ٤٤٥، ما نصه: «وكان محمد يذهب مذهب المعتزلة»، ثم أورد قصة عباد بن يعقوب والفرات الغراز، ويرويها عن عبيد بن حمدون الذي قال: «سَمِعْتُ عِبَادَ بْنَ يَعْقُوبَ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَيَحْيَى بْنَ الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ الْحَرِيرِ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ فِي زَوْرُقٍ تُرِيدُ الرِّقَّةَ وَمَعَنَا جَمَاعَةٌ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، فَظَهَرْنَا مِنْ مَذْهَبِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الاعتزال، فَخَرَجْنَا وَتَرَكْنَاهُ، فَجَعَلَ يَبْكِي وَيَسْأَلُنَا الرَّجُوعَ، فَمَا كَلَّمَهُ مِنَّا أَحَدٌ»، ويقول أبو الفرج في موضع آخر ص ٤٤٤: «وكان -محمد بن القاسم- يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد، ويرى رأي الزيدية الجارودية».

(٣) العواصم والقواصم: ٢٠٢/٤.

٨ - الإمام عبد الله بن موسى الجون عليه السلام (ت ٢٤٧ هـ)، واحتواء دُعواته وخاصّته على عدد من المعتزلة، كعمرو بن الهيثم، وبشر بن الحسن، ومحمد بن يحيى الحجري^(١)، ومُرَاسلة أبي سهل الخراساني له عليه السلام، وهو من كبار المعتزلة وعُبادِهِم، إلى أن يتقلّد هذا الأمر ويُعاونهُ^(٢).

نعم! اللهم، صل على محمد وآل محمد الطيبين الطاهرين، نرجو أن تكون غَمَامَة الاستحداث والتّحريف والتّبديل وحصر هذه العلاقة بالسادة الرسيّة، قد بدأت بالانقشاع، يُساعدُ على ذلك البحث المتواصل الدؤوب عن معرفة مذهب أهل البيت (على ما اجتمع سَواؤُ سَواهِم)، أعان الله الجميع، وسلّحهم بسلاح الإنصاف، وعدم التعاطف مع النتائج قدر المُستطاع، ولعلنا نُسهِم بِإثراء معلوماتك -أخي الباحث- بطرح عقيدة الزيدية من غير طريق السادة الرسيّة، وعليك المُقارنة، بين زيدية أهل البيت عليهم السلام وبين زيدية القاسم وحفيده الهادي.

عقيدة أهل البيت عليهم السلام من غير طريق السادة الرسيّة:

هُنا أردنا قطع الشكّ باليقين، وإزالة العكارة عن نقيّ المشارب، فعمدنا إلى إيراد مذهب الزيدية عن غير طريق السادة الرسيّة؛ ليكون هذا أبلغ في الحجّة، وأوضح لأهل الدراية، وألزم على أهل التفتيش والتدقيق، فنقول وعلى الله التكلان، مُعتمدين على ما رواه لنا نجم العترة وحافظها الشريف أبو عبدالله محمد بن علي العلوي الكوفي في كتابه (الجامع)، وغيره، عن سادات أهل البيت عليهم السلام، على اختصارٍ منّا فيما نقله، مع الحرص على إبراز الشاهد، ومع وجود العزم بإذن الله على تفصيله في مقامٍ أفضل، وهُنا نذكُر بعض الأعلام التي قد تمرّ معنا، فعندما نقول:

* قال الشريف الحسيني: هو الشريف الحافظ مُسند أهل الكوفة ومُحدّثها أبو عبدالله

(١) ذكر هذا الحافظ أبو عبدالله العلوي في (الجامع الكافي) على مذهب الزيدية "ج ٦"، وعنه نقل الإمام محمد بن

إبراهيم الوزير الحسيني في العواصم والقواصم: ٣٩٥ / ٤

(٢) العواصم والقواصم: ٣٩٧ / ٤.

محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣٧٦ - ٤٤٥ هـ).

وهو الذي قال فيه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «العلوي الإمام المحدث الثقة العالم الفقيه مسند الكوفة أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي.... قال ابن النرسي.. قال: مَا رَأَيْتُ مَنْ كَانَ يَفْهَمُ فِقْهَ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ، قَالَ: وَكَانَ حَافِظًا خَرَجَ عَنْهُ الْحَافِظُ الصُّورِيُّ وَأَفَادَ عَنْهُ وَكَانَ يَفْتَخِرُ بِهِ»^(١).

* قال أحمد: هو أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٥٧-٢٤٧هـ).

* قال الحسن: هو الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب عليه السلام (ت ٢٦٠هـ).

* قال عبدالله: هو عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ٢٤٧هـ).

* قال القاسم: هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ٢٤٦هـ).

* قال محمد: هو الحافظ محدث الآل محمد بن منصور بن يزيد المرادي الكوفي (صاحب ولازم عدد من أئمة أهل البيت عليهم السلام).

أصول الزيدية من غير طريق السادة الرسيَّة :

التوحيد

مسألة الأسماء والصفات

١- قال الشريف الحسيني : قَالَ الحسن بن يحيى : «أَجْمَعَ عُلَمَاءُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَفِي التَّشْبِيهِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، تَعَالَى عَنِ الصِّفَاتِ، وَالْأَشْبَاهِ وَالْأَنْدَادِ، وَالنَّظَرَاءِ»^(١).

تعليق: الإجماع على نفي التشبيه عن الله سبحانه وتعالى الذي يعنيه إمام أهل البيت الحسن بن يحيى عليه السلام، هُوَ عدم إمرار آيات الصفات (على ظاهرها) بما يقتضي التشبيه، بل تأولها بما يُناسب سياقها، ويدلُّ على هذا الآتي من أقواله، وأقوال عمه فقيه آل البيت أحمد بن عيسى عليه السلام، أشرنا إلى هذا لتستحضره متى ذُكِرَ لك، (فالكلُّ يُؤمن بِعَدَمِ التَّشْبِيهِ، لَكِنِ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَمَذْهَبِهِ، الْمُثَبَّتُ مِنْهُمْ وَالنَّافِي!!) فتعرِّفَ قَصْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام، وَلَا تَتَشَابَهَ عَلَيْكَ الْأَقْوَالِ.

٢- رَوَى الشَّرِيفُ الْحُسَيْنِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ عِيْسَى عَمَّا رُوِيَ: وَكَلَّمْنَا يَدِيهِ يَمِينٍ؟، فَقَالَ: «مُلْكُ اللَّهِ وَقُدْرَتُهُ»^(٢).

(١) قال الإمام القاسم الرسي عليه السلام، في ديباجة كتابه "المسترشد" : «الحمد لله الذي لا تُدرِكُه الأبصار، ولا تُحيط به الأقطار، الذي لم تهجم عليه العقول بفكرها، ولا الفكر بمحالتها ولا الأبواب بتدبيرها، الذي لم ينفصل من المخلوقين فيكون منهم بعيداً، ولم يتصل بهم فيكون لهم مخالطاً» اهـ.

(٢) قال الإمام القاسم الرسي عليه السلام، في كتابه "العدل والتوحيد" : «كذلك قال جل ثناؤه: ؟ بيده الملك الملك: يعني: لهُ الملك. وكذلك تقول العرب: الملك بيد فلان. وقد قبض فلان الملك والأرض. وذلك في قبضته وبيمينه. يعنون: في قدرته وملكه. كذلك السواوات والأرض وما بينهما وما فيها في قبضة الله وبيمينه. يعني: في قدرته وملكوته وسلطانه، اليوم ويوم القيامة وفي كل وقت» اهـ.

٣- قال الشريف الحسني: قال محمد: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ بِبَيْمِينَ اللَّهِ؟ قال: «بِقَبُولِ اللَّهِ».

٤- قال الشريف الحسني: قال محمد في الجملة: سألتُ أحمد بن عيسى عن هذا الحديث، - يعني قول النبي ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ: «أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي هَذِهِ الْعَشِيَّةِ هَبَطَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»؟ - فَقَالَ أَحْمَدُ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَزُولَ مِنْ مَكَانِهِ، وَهُبُوطُهُ نَظَرُهُ إِلَى الشَّيْءِ».

تعليق: انظر الإمام فقيه آل محمد أحمد بن عيسى عليه السلام، يُرَكِّزُ عَلَى نَفْيِ صِفَةِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَنْهُ فَلَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- (فلفظة المكان أتت مع الكلام على صفة الانتقال للتيبين لا غير)، وعليه تأمل هذا المثال: كأن يقول شخص: الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيرد عليه الآخر قائلاً: الله لا يجوز عليه الانتقال من مكان إلى مكان. (انظر هنا المجيب (على ظاهر قوله): تَجِدُهُ أَثْبَتَ اللَّهُ مَكَاناً!، وَلَوْ دَقَّقْنَا فِي الْعِبَارَةِ، نَجِدُهُ مَا ذَكَرَ هَذَا وَقَصْدُهُ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ لِلَّهِ، بِقَدْرٍ مَا كَانَ يَقْصِدُ إِثْبَاتَ عَدَمِ جَوَازِ صِفَةِ الْإِنْتِقَالِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَيْضاً يَسْتَحِيلُ أَنْ يُنْكَرَ أَحْمَدُ عليه السلام الْيَدَ وَالرُّوْيَةَ، ثُمَّ يُؤْمِنُ بِالْمَكَانِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. وَمِنْهُ فَإِنَّ اللَّهَ خَالِقَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْمَكَانِ وَالْحُلُولِ فِيهِ، وَهُوَ موجودٌ معنا بعلمه، لا نُجَاوِزُ هَذَا إِلَى غَيْرِهِ.

٥- قال الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عليه السلام: أَي وَسِعَ عِلْمُهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١).

٦- قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عليه السلام: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أَي

(١) تفسير غريب القرآن، للإمام زيد بن علي عليه السلام: ١٠٣

بالموت، ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾، أي بالقيامة، ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، أي طلوع الشمس من مغربها^(١).

٧- قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٥٧].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: الْعِزُّ وَالسُّلْطَانُ^(٢). قُلْتُ: كَمَا أَنَّ السَّمَاءَ الْيَوْمَ مَكَانُ مَنْ أَعَزَّهُمُ اللَّهُ وَشَرَّفَهُمْ بِسُلْطَانِهِ، مِنْ مَلَائِكَةٍ وَأَنْبِيَاءَ.

٨- قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٥].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: عَلَا وَقَهَرَ، وَالْعَرْشُ: الْعِزَّةُ وَالسُّلْطَانُ^(٣).

٩- قال الله تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٤].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: مَا عَظَمُوهُ حَقَّ عَظَمَتِهِ، وَلَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا وَصَفُوهُ حَقَّ وَصْفِهِ^(٤).

١٠- قال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصر: ٨٨].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: إِلَّا هُوَ^(٥). قُلْتُ: أَيَّ كَلِّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا اللَّهَ.

١١- قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: مَفِيَّاتٌ بِقُدْرَتِهِ^(٦).

١٢- قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ بِنَيْهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧].

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: بِقُوَّةٍ^(٦).

(١) تفسير غريب القرآن: ١٣٧.

(٢) تفسير غريب القرآن: ١٥٧.

(٣) تفسير غريب القرآن: ٢٠٣.

(٤) تفسير غريب القرآن: ٢١٩.

(٥) تفسير غريب القرآن: ٢٤٤.

(٦) تفسير غريب القرآن: ٢٧٥.

١٣- قال الله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ، وقول الله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: بِحِفْظِنَا وَكَلَاتِنَا ^(١).

١٤- قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [ن: ٤٢] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: عَنِ شِدَّةٍ وَكَرْبٍ ^(٢).

١٥- قال الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: مُشْرِفَةٌ، وَنَازِرَةٌ: مُتَنَظِّرَةٌ لِلثَّوَابِ، قَالَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا قَوْلُهُ: «نَازِرَةٌ» إِلَىٰ أَمْرِ رَبِّهَا، نَازِرَةٌ مِنْ [إِلَى] النَّعِيمِ وَالثَّوَابِ ^(٣).

١٦- قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَعْنَاهُ: عَنِ رَحْمَتِهِ مَمْنُوعُونَ ^(٤).

١٧- قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَجَازِ الْآيَةِ: النَّعْمَةُ مِنْهُ وَالْفَضْلُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَقَدْ يَقُولُ الرَّجُلُ مِنَ الْعَرَبِ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ يَدٌ، أَي نِعْمَةٌ ^(٥).

١٨- قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] .

قَالَ الْإِمَامُ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَكَذَلِكَ قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَي فِي قَبْضَتِهِ وَمُلْكِهِ ^(٦).

(١) تفسير غريب القرآن: ٣٠٥.

(٢) تفسير غريب القرآن: ٣٠٨، ٣١٣.

(٣) تفسير غريب القرآن: ٣٤١.

(٤) تفسير غريب القرآن: ٣٥٩.

(٥) تفسير غريب القرآن: ٣٧٨.

(٦) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٣٣٧.

(٧) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٣٣٨.

١٩- الله سبحانه وتعالى لا يحويه مكان، قال الإمام زين العابدين عليه السلام: «أَنْتَ الَّذِي لَا يَحْوِيكَ مَكَانٌ، وَلَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ، وَلَمْ يُعَيِّكَ بُرْهَانٌ وَلَا بَيَانٌ»^(١).

مسألة الرؤية في حق الله سبحانه وتعالى

٢٠- قال الشريف الحسيني: قال أحمد، والقاسم، والحسن، ومحمد: «لَيْسَ نَرَى اللَّهَ فِي

الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ».

تعليق: تأمل.

٢١- قال الشريف الحسيني: قال الحسن: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مَدَحَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِمَدْحِهِ وَهُوَ حَقِيقٌ، لَا تَنْقَطِعُ مِدْحَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَالَ مُوسَى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَا فِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَمَا قَالَ اللَّهُ فَهُوَ كَمَا قَالَ».

٢٢- قال الشريف الحسيني: قال أحمد، ومحمد في قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، قَالَا: نَاعِمَةٌ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى: ﴿نَاظِرَةٌ﴾، تَنْتَظِرُ ثَوَابَ رَبِّهَا^(٢)، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

٢٣- الرُّؤْيَا لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، قَالَ الْإِمَامُ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عليه السلام: «الَّذِي قَصَرَتْ عَنْ رُؤْيَيْهِ أَبْصَارُ النَّاطِرِينَ، وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ»^(٣)، وَقَالَ عليه السلام: «وَأَجْعَلْ لَنَا نَصِيبًا فِي رَحْمَتِكَ. وَيَا مَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَيْهِ

(١) الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ، مِنْ دَعَائِهِ عليه السلام فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، ص ٢٨٢.

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ عليه السلام، مُتَكَلِّمًا عَنْ تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ: «فَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، فَفَسَّرُوهَا عَلَىٰ غَيْرِ مَا قَالَ أَهْلُ التَّشْبِيهِ الْمُنَافِقُونَ، فَقَالُوا: وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، يَقُولُ: مُشْرِقَةٌ حَسَنَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ، يَقُولُ: مُنْتَظِرَةٌ ثَوَابِهِ وَكَرَامَتِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ خَيْرِهِ وَفَوَائِدِهِ» أَهْدَىٰ مِنْ كِتَابِهِ "الْعَدْلُ وَالتَّوْحِيدُ"، قِسْمُ الرُّؤْيَا.

(٣) الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ، مِنْ دَعَائِهِ عليه السلام إِذَا ابْتَدَأَ الدَّعَاءَ بِالتَّحْمِيدِ، ص ٧٣.

الْأَبْصَارُ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ»^(١)، وقال عليه السلام: «وَعَجَزَتِ الْأَفْهَامُ عَنْ كَيْفِيَّتِكَ، وَلَمْ تُدْرِكِ الْأَبْصَارُ مَوْضِعَ أَيْنِيَّتِكَ»^(٢).

العدل

مسألة أفعال العباد ومعاصيهم

٢٤- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ١٢٢هـ)، في رسالة له إلى المجبرة: (... سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تَقُولُ الْمُجْبِرَةُ وَالْمُشَبَّهَةُ عَلَوًا كَبِيرًا. إِذْ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْكُفْرَ بِنَفْسِهِ، وَالْجُحُودَ وَالْفِرْيَةَ عَلَيْهِ،، فَقَالُوا: مِنْهُ جَمِيعُ تَقَلُّبِنَا فِي الْحَرَكَاتِ، الَّتِي هِيَ: الْمَعَاصِي، وَالطَّاعَاتِ، وَإِنَّ مُحَاسِبَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَعْمَالِهِ الَّتِي فَعَلَهَا، إِذْ خَلَقَ الْكُفْرَ، وَالزُّنَا، وَالسَّرْقَةَ، وَالشُّرْكَ، وَالْقَتْلَ، وَالظُّلْمَ، وَالْجُورَ، وَالسَّفَهَ. وَلَوْلَا أَنَّهُ خَلَقَهَا -زَعَمُوا- ثُمَّ أَجْبَرَنَا عَلَيْهَا، مَا قَدَرْنَا عَلَى أَنْ نَكْفُرَ، وَأَنْ نُشْرِكَ، أَوْ نَكْذِبَ أَنْبِيَاءَهُ، أَوْ نَجْحَدَ بآيَاتِهِ، أَوْ نَقْتُلَ أَوْلِيَاءَهُ أَوْ رُسُلَهُ، فَلَمَّا خَلَقَهَا وَجَبَرْنَا عَلَيْهَا، وَقَدَّرَهَا لَنَا، لَمْ نَخْرُجْ مِنْ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَغَضِبَ عَلَيْنَا، وَعَذَّبَنَا بِالنَّارِ طَوْلَ الْأَبَدِ..... كَلَّا وَبَاعِثِ الْمُرْسَلِينَ، مَا هَذِهِ صِفَةٌ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، بَلْ خَلَقَهُمْ مُكَلَّفِينَ مُسْتَطِيعِينَ مُحْجُوجِينَ مَأْمُورِينَ مَنْهِيْنَ، أَمَرْنَا بِالْخَيْرِ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ، وَنَهَى عَنِ الشَّرِّ وَلَمْ يُغَيِّرْ عَلَيْهِ، فَنفَتِ الْمُجْبِرَةُ وَالْمُشَبَّهَةُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ جَمِيعَ الْمَدَمَاتِ، وَالظُّلْمِ، وَالْجُورِ، وَالسَّفَهَ، وَنَسَبُوهَا إِلَى اللَّهِ -عزَّ وجل- مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ. فَقَالُوا: خَلَقْنَا اللَّهُ أَشْقِيَاءَ، ثُمَّ عَذَّبَنَا بِالنَّارِ، وَلَمْ يَظْلِمْنَا. فَأَيُّ اسْتَهْزَاءٍ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا، وَأَيُّ ظُلْمٍ أَوْضَحَ، أَوْ جُورٍ أَبْيَنَ مِمَّا وَصَفُوا بِهِ

(١) الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ، مِنْ دَعَائِهِ عليه السلام لِنَفْسِهِ وَأَهْلِ وَوَلَايَتِهِ، ص ٩١.

(٢) الصَّحِيفَةُ السَّجَادِيَّةُ، مِنْ دَعَائِهِ عليه السلام فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، ص ٢٨٣.

الله عزوجل؟!، كلاً -ومالك يوم الدين- ما هذه صفة أرحم الراحمين، من يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر، كما قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ووسعها: طاقتها. بل كلفهم أقل مما يطيقون، وأعطاهم أكثر مما يستأهلون، لم يلتبس بذلك منهم علة، ولم يعتنم منهم زلة، ولم يُجَالِفَ قِضَاءَهُ بِقِضَائِهِ، ولا قَدْرَهُ بِقَدْرِهِ، ولا حُكْمَهُ بِحُكْمِهِ، تعالى عما تقول المجبرة والمُشَبَّهة علواً كبيراً، إذ شبَّهوا الله سبحانه بالجن والإنس؛ لأن الظلم، والجهل، والنسوق، والفجور، والكفر، والسفَه لا تكون إلا من الجن والإنس»^(١).

تعليق: كلام حليف القرآن زيد بن علي عليه السلام، بخصوص خلق الأفعال وبطلان هذه العقيدة ظاهر، وكذلك كلامه في التكليف لنا من الله بأقل من طاقتنا، وكذلك كلامه في القضاء والقدر، وأن الله تعالى لن يعارض قضاءه بقضائه، ولا قدره بقدره، بأن يريد ويرضى للعباد، بل ويخلق فيهم (يقضي عليهم ويُقدر) المعاصي والشور، من الكفر والفجور وأمثالها، ثم يأمرهم بعد هذا الرضا منه والإرادة والخلق لأفعالهم ومعاصيهم، أن يؤمنوا به ويوحّدوه، وألاّ يتعدّوا حدوده!، فيكون -سبحانه وتعالى- بهذا، قد عارض قضاءه بقضائه، وقدره بقدره، تعالى الله عن هذا السفه (وفيه أن يريد منهم ما نهاهم عنه!) وهي المصادمة)، وتلميحه مُقْبِحاً، عقيدة أنه لا يقبح من الله قبيح -مدخلين تحت هذه القاعدة ما كان بفعل الإنسان واختياره وتحت مقدوره-، وذلك عندما قال: «نفيت المجبرة والمُشَبَّهة عن أنفسهم جميع المذمات، والظلم، والجور، والسفَه، ونسبوا إلى الله -عز وجل من جميع الجهات-. فقَالوا: خلقنا الله أشقياء، ثم عدنا بالنار، ولم يظلمنا. فأبي استهزأ أعظم من هذا، وأي ظلم أوضح، أو جور أبين مما وصفوا به الله -عز وجل-؟!».

تعليق: والحق -والله أعلم- في قاعدة (إنه لا يقبح من الله قبيح)، أنها تكون صحيحة فيما يتعلّق بأفعال الله سبحانه وتعالى، التي لا يقدر عليها إلا هو، ومثاله: القحط الشديد

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الجواب على المجبرة: ٢١٥.

المُسبّب لإزهاق الأنفس وإهلاكها، فإنّ هذا قبيحٌ في نظرنا، ولكنّه لا يُوجبُ التسخّط على الله واستقبح هذا الفعل منه تعالى؛ لأنّه لئن يخلو من حِكْمَةٍ سِوَايَةٍ قد نعرفها وقد تحفّى عنّا، وكذلك خلقُ الأجنّة الناقصة النمو، ففيه من الحِكْمَةِ ما قد يحفّى علينا، وعندئذٍ يجب التّسليم وعدم تقيح هذا الفعل من الله تعالى، وأمثال هذه الأمثلة، كالزلازل والفيضانات، والمَرَض، والفقر، فكلّ هذه قبيحةٌ عندنا، وهامناً فقط تصحّ قاعدة (أنّ الله لا يقبّحُ منه قبيح)، ولكنّ المخالف لا يرضى بذلك فقط، وإنّما يزيدُ عليه أنّ الله لا يقبّحُ منه الظلم، ولا إرادة المعاصي، ولا القضاء بالباطل، وأمثال هذه العقائد الفاسدة.

تعليق: هناك رواية، أُثرت عن الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام يرويها عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، مفادها " أنّ أفعال العباد من الله خلق، ومن الإنسان فعل "، وهذه الرواية فيها مقال شكك في صحّتها ابن الوزير محمد بن إبراهيم الحسني عليه السلام (٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)، في بعض كتبه (كالعواصم والقواصم)، و(إيثار الحق على الخلق)، واستنكر صدورها عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، الجدير بالذّكر أنّ ابن الوزير -رحمه الله- كان مُتشدداً على الزيدية، ليّن الجانب مع الفرقة السنيّة، ومع ذلك فقد أنكر هذه الرواية وقال: «قلتُ: رواه مُنقطعاً بغير إسناد وكو صحّ مثل هذا عن علي عليه السلام، أو عن غيره من الصحابة، ما غفل عن تدوينه أهل الحديث قاطبة»^(١) هـ. بل إنّ ابن الوزير -رحمه الله- مع اطلاعه على ما جاء عن أحمد بن عيسى والحسن بن يحيى عليه السلام في خلق الأفعال، فإنّه لم يعتبر أفعالهم في هذا أدلّة على خلق الأفعال، وهذا دليل على أن الحافظ ابن الوزير كان قد اطّلع عليها وأنكرها أو تأوّلها على أصولها الصّحيحة التي لا تستوجب الجبر والعقائد المخالفة على سادات أهل البيت (وإنكاره يُستشف من إنكاره لعقيدة خلق أفعال العباد، وأنّ هذه العقيدة لم يصحّ فيها قولٌ ولا أثر، ولا صحّ فيها إجماع)، فنجدّه -رحمه الله- يقول عن هذه العقيدة: «اعلم أنّا قد بينّا فيما تقدّم أنّ السنّة هي ما صحّ واشتهر واستفاض في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأصحابه -رضي الله عنهم-، وتابعيهم: وبلغنا متواتراً أو مشهوراً من

(١) إيثار الحق على الخلق: ٣١٩.

غير مُعَارِضَةٌ وَلَا شُبْهَةٌ، مثل الإيَّان بالأقدار لتواتره في الأخبار والآثار، فليس خلقُ أفعال العباد من هذا ولا هو قريبٌ منه، فلا وجه لكونه من السنة؛ لأنَّ رسول الله ﷺ حينَ علِّمَ أركانَ الإسلام والإيَّان والإحسان لم يذكره، ثمَّ لم يصحَّ فيه حديث واحد ولا أثر. وأمَّا أخذُه من ﴿خالقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فهو خلاف الاحتياط في مواضع الخطر^(١) اهـ.

وخلاصته من قول ابن الوزير إنَّ هذه الرواية لا تصحَّ عن أهل البيت ﷺ.

٢٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبَيَّنًا أنَّ إرادة الله ليست إلَّا فيما يُرضيه، دون ما يُسخطه من أفعال العباد، والله لا يرضى إلَّا بالإيَّان دون العصيان والفسق والفجور، فالله غير مُريدٍ لمعاصي العباد، فيقول الإمام زيد عليه السلام: «وَذَكَرْتَ أَنَّ قَوْمًا قَدَّ أَقَامُوا عَلَى سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِصْيَانِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَأَتَمُّهُمْ إِذَا نُهِوا عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: اللَّهُ أَرَادَ هَذَا، اللَّهُ قَدَّرَ هَذَا، فَأَرْسَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الذَّنُوبِ، وَجَلَّوْا فِي الْمَعَاصِي، فَأَحْبَبْتَ أَنْ أُكْتَبَ إِلَيْكَ مَا أَرَى فِي ذَلِكَ. وَالذِّي أَقُولُ فِي ذَلِكَ وَأَرْضَاهُ: أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَتَدَّبَّرَهُ، فَتَنْظُرَ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ، وَأَوْجَبَهُ فَتُضَيِّفَهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَا كَرِهَهُ فَتُضَيِّفُهُ إِلَى صَانِعِهِ. أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَرُ: ٧]، أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزُّخْرُفُ: ٢٠]، هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَهُوَ أَصْدَقُ مِنْ قَوْلِهِمْ»^(٢).

٢٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ كُفْرَ الْمُنَافِقِينَ، فَهُوَ كَافِرٌ»^(٣).

٢٧- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبَيَّنًا أَنَّ اللَّهَ لَا يُغْوِي الْعِبَادَ، وَلَا يُزَيِّنُ لَهُمُ الْمَعَاصِي، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَمَّا الضَّلَالُ مِنَ الْآدَمِيِّ لِمِثْلِهِ، وَمِنَ الشَّيْطَانِ، فَهُوَ الدَّعَاءُ وَالتَّزْيِينُ

(١) إنباء الحق على الخلق: ٣٤٠-٣٤١.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، الرسالة المدنية: ٣١٩.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، من مقالات وكلام الإمام زيد: ٣٨٨.

لِلْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا دَعَوْتَهُ إِلَى مَعْصِيَةٍ وَزَيَّنْتَهَا لَهُ فَقَدْ أَعْوَيْتَهُ وَأَضَلَلْتَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَنْفِيٌّ
عَنْ اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ»^(١).

٢٨- إرادة المخلوقين قد تُخالف إرادة الله تعالى، وفيه إثبات أن الله لا يُريد المعاصي والذنوب، قال الإمام زين العابدين عليه السلام: «اللَّهُمَّ، وَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ مَا خَالَفَ إِرَادَتَكَ، أَوْ زَالَ عَنْ مَحَبَّتِكَ مِنْ خَطَرَاتِ قَلْبِي، وَحَلَطَاتِ عَيْنِي، وَحِكَايَاتِ لِسَانِي، تَوْبَةً تَسْلُمُ بِهَا كُلُّ جَارِحَةٍ عَلَى حَيَاهَا مِنْ تَبِعَاتِكَ، وَتَأْمَنُ بِمَا يَخَافُ الْمُعْتَدُونَ مِنْ أَلِيمِ سَطَوَاتِكَ»^(٢). وهنا لم يقل عليه السلام: إن إرادة الله حتم: «سُبْحَانَكَ قَوْلُكَ حُكْمٌ، وَقَضَاؤُكَ حَتْمٌ، وَإِرَادَتُكَ عَزْمٌ»^(٣).

٢٩- الله لم يُحدث (يخلق) الكفر والضلال في الكافرين والضلال، بل خلقهم على الفطرة التي لو لم يُبدلوا لما كفروا وصلوا، قال الإمام زين العابدين: قال عليه السلام: «فَلَوْ لَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ صَوَّرَهُمُ الْبَاطِلَ فِي مِثَالِ الْحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌّ، فَسُبْحَانَكَ! مَا أَيْبَنَ كَرَمَكَ فِي مُعَامَلَةٍ مَنْ أَطَاعَكَ أَوْ عَصَاكَ تَشْكُرُ لِلْمُطِيعِ مَا أَنْتَ تَوَلَّيْتَهُ لَهُ، وَتُمْلِي لِلْعَاصِي فِيمَا تَمَلِكُ مُعَاجَلَتَهُ فِيهِ»^(٤).

الوعد والوعيد

٣٠- قال الشريف الحسني: سُئِلَ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؟
فَقَالَ: «الْوَعْدُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَالْوَعِيدُ لِأَهْلِ النَّارِ، وَاللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَحَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ وَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ، وَأَنْ يُدْخَلَ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلَ النَّارِ النَّارَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، جوابات وفتاوى الإمام زيد بن علي عليه السلام: ٣٤٣.

(٢) الصحيفة السجادية، من دعائه عليه السلام في ذكر التوبة وطلبها، ص ٢٠٥.

(٣) الصحيفة السجادية، من دعائه عليه السلام في يوم عرفة، ص ٢٨٥.

(٤) الصحيفة السجادية، من دعائه عليه السلام إذا اعترف بالتقصير عن تأدية الشكر، ص ٢٢٩.

قِيلَا ﴿ [النساء: ١٢٢] ، وقال: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء: ١٤] ، وقال: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا، حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضَعَفَ نَاصِرًا وَأَقْلَّ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٣، ٢٤] ، وقال: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣] ، نعم! ولا يفوتك أن تتأمل إيراده واستشهادَه ﷺ بآيات الخلود لمستحقي النار.

٣١- قال الإمام زيد بن علي ﷺ، مُحاطباً أولئك الذين يزعمون أنّ العصاة سيدخلون الجنة مع إصرارهم وموتهم بلا توبة، فيقول ﷺ: « وَمَنْ قرَأ القرآنَ فرَعَمَ أنّ الله تبارك وتعالى يَغْفِرُ لَهُ [صاحب المعصية] أو لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ كَبِيرَةً مِنَ المَوْجِبَاتِ أَنَاها بِغَيْرِ تَوْبَةٍ، وَأَنَّ الله تبارك وتعالى يُدْخِلُهُ الجنةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ يُرِضِي بِهِ اللهُ تَعَالَى، فَقدَ افْتَرَى عَلَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ غيرَ الحَقِّ، وَشَكَّ فِي قَوْلِ اللهُ تَعَالَى، وَاعْتَلَجَ الحَقَّ وَالبَاطِلَ فِي قَلْبِهِ، فَلَمْ يَدْرِ أَيُّهُمَا يَتَّبِعُ، فَهُوَ فِي لَبْسٍ مِنْ دِينِهِ يَتَرَدَّدُ فِي ضَلَالِهِ »^(١).

٣٢- قال الإمام زيد بن علي ﷺ، مفسراً لوجه آية المشيئة الوعيدية التي يتشبث بها البعض الكثير في إثبات عقيدة غفران الذنوب بدون توبة، قال ﷺ: « وَاحْتَجَّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ١١٦] . ثُمَّ أُنزِلَ بَعْدَهَا: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣] . فَبَيَّنَتْ كُلُّ آيَةٍ فِيهَا أَنْزَلَتْ، أَنَّهَا مِنْ وَعْدِ اللهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ المِيعَادَ، وَهِيَ سَدِيدَةٌ وَلَيْسَتْ لَهُمْ بِحُجَّةٍ، هِيَ بَيْنَةٌ لِمَنْ شَفَاهُ اللهُ تَعَالَى بِالقُرْآنِ، ...، وَسُأبِيئٌ لِمَنْ ضَلَّ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ كَيْفَ تَفْسِيرُهَا: إِنَّ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ١١٦] ، [فأ]الذين يَشَاءُ هُمْ [الله] المَغْفِرَةُ الَّذِينَ أَنْزَلَ فِيهِمْ: ﴿ إِنْ مَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١] ، فَمَنْ وَعَدَ اللهُ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ النَّارَ بِكَبِيرَةٍ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، كتاب الإيهان: ١٦٣.

أَتَاهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مریم: ٦١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يَدْعُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]. [احتجاج] فَسَلُّهُمْ عَنْ أَصْحَابِ الْمُوجِبَاتِ هَلْ وَعَدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى النَّارَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟!، فَإِنَّ شَهِدُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَهُمُ النَّارَ عَلَيْهَا، فَقُلْ: أَتَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَيُنْجِزُ وَعْدَهُ، أَمْ فِي شَكٍّ أَنْتُمْ، لَا تَذَرُونَ هَلْ يُنْجِزُ اللَّهُ وَعْدَهُ أَمْ لَا؟!، وَسَلُّهُمْ عَمَّنْ شَهِدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَلَائِكَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، فَارْضُوا بِمَا شَهِدَ اللَّهُ بِهِ وَأَشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَرْتَابُوا، فَإِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- قَالَ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، فَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثًا بِخِلَافِ الْقُرْآنِ فَلَا تُصَدِّقُوهُ وَاتِّهَمُوهُ، وَلَيْكُنْ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- أَشْفَى لِقُلُوبِكُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ أَصْحَابَ الْمُوجِبَاتِ فِي الْمَشِيئَةِ»^(١).

مسألة المنزلة بين المنزلتين

٣٣- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، في كتاب (الإيمان)، نافيةً لفظةً "المؤمن" في حق ناقض العهد، ما نصه: «وأنزل في نقض العهد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٧٧]. الخلاق: النَّصِيب، فمن لم يكن له نصيبٌ في الآخرة فكيف يُسَمَّى مؤمناً في الدنيا؟!»^(٢).

تعليق: نفي الإمام زيد بن علي عليه السلام أن يكون ناقض العهد من أهل القبلة (لأن مقتضى سياق كلامه عليه السلام في أهل القبلة) من المؤمنين، يدلُّ إيمان الإمام زيد بن علي

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان: ١٤٢.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان: ١٣٠.

عليه السلام بالقول بالمنزلة بين المنزلتين ألا وهي الفسق: (بحيث يكون ناقض العهد، و السارق، والزاني فُساقاً لا مؤمنين ولا كُفَّاراً).

٣٤- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، في كتاب (الإيمان)، ذاكراً أصناف أمة محمد ﷺ يوم القيامة، فقال عليه السلام: «فكان الذين أُرْسِلَ إليهم محمد ﷺ ثلاثة أصناف: مؤمناً ومؤمنةً، ومنافقاً ومنافقةً - يعني الفاسق والفاسقة -، والذين كفروا أهل الأوثان، على غير دين محمد ﷺ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ اسْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَهْلِ الدَّعْوَةِ مُؤْمِناً كَانَ مُنَافِقاً - أي فاسقاً -، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ اسْمُهُ مُنَافِقاً، كَانَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَلَا يُدْخِلُ اللَّهُ النَّارَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الدَّعْوَةِ حَتَّى يَلْزِمَهُ اسْمُ النَّفَاقِ، فَإِذَا سَيِّقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى النَّارِ، وَسَيِّقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِلَى الْجَنَّةِ، ذَهَبَتْ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا إِلَّا الْإِسْمِينَ الَّذِينَ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا النَّاسُ - يعني الكُفْرَ والإيمان-»^(١).

تعليق: هنا يُثبت الإمام زيد بن علي عليه السلام عقيدة المنزلة بين المنزلتين، ولو كان يَنْفِيهَا لقال: يُحْشِرُ النَّاسَ مُؤْمِنِينَ مُتَفَاوِتِينَ فِي دَرَجَةِ الْإِيمَانِ وَكَافِرِينَ، وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، هُوَ إِشَارَةُ الْإِمَامِ زَيْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّ مَصِيرَ الْفَاسِقِينَ هُوَ نَفْسُ مَصِيرِ الْكَافِرِينَ عِبَادِ الْأَوْثَانِ، وَأَنَّ مِثْوَاهُم النَّارَ خَالِدِينَ فِيهَا.

٣٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ هَذَا مُشْرِكٌ فَقَدْ كَذَّبُوا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان: ١٥٤.

وَرَسُولِهِ ﴿ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]، فَصَارَ حَرْبَ اللَّهِ حِينَ أَقَامَ عَلَى الرَّبَا مِنْ غَيْرِ شَرِكٍ بِالرَّحْمَنِ، وَلَا شَكَّ فِيمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ^(١).

قُلْتُ: يُرِيدُ الْإِمَامَ ﷺ، أَنَّ الْوَعِيدَ لِاحْتِقَاقِ بِأَصْحَابِ الرَّبَا، وَأَنَّ اسْمَ الْإِيمَانِ وَالشَّرِكِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّا الْإِيمَانُ فَلَا تَهْمُ لَمْ يَأْتُوا بِشَرْطِهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مُؤْمِنًا مَنْ كَانَ حَرْبًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ؟!، وَأَمَّا الشَّرِكُ فَلَا تَهْمُ لِأَزَالُوا دَاخِلِينَ فِي حَظِيرَةِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، فَهَمُّ إِذَا فُسِّقَ عُصَاةً، وَيُرِيدُ ﷺ أَنَّ اللَّهَ مُصَرِّحٌ بِالْخُلُودِ فِي النَّيرانِ، لِأَوْلَئِكَ الْعَامِلِينَ بِالرَّبَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٦- قال الإمام زيد بن علي ﷺ، مُحْتَجًّا وَمُثَبِّتًا أَنَّ الْعُصَاةَ لَيْسُوا مُؤْمِنِينَ، بَلْ فُسَّاقًا، فَقَالَ ﷺ: «فَمَنْ كَانَ مِنَ الْفُسَّاقِ الَّذِينَ انْتَهَكُوا مُحَارِمَ اللَّهِ كُلَّهَا فَلَيَاتِ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْبَاطِلِ، [يُرِيدُ ﷺ] أَوْلَئِكَ الْمُثَبِّتِينَ لَهُمْ صِفَةَ الْإِيمَانِ»، فَإِذَا تَهَمُّ سَيَشْهَدُونَ لَهُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدٌ - مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ - أَفْضَلَ إِيْمَانًا مِنْهُ عِنْدَ اللَّهِ. فَإِذَا تَهَمُّ قَدْ ضَعُفُوا دِينَ اللَّهِ، وَخَالَفُوا دِينَ اللَّهِ تَعَالَى، وَخَالَفُوا قَوْلَهُ، وَقَالُوا عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ، وَجَادَلُوا عَنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْحَوْنَةِ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يُجَادِلَ عَنِ الَّذِينَ يُجْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنْ اللَّهُ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا. فَزَعَمُوا أَنَّ هَؤُلَاءِ مُؤْمِنُونَ، فَعَادُونَا مِنْ أَجْلِ هَؤُلَاءِ، وَأَدْخَلُوهُمْ فِي وِلَايَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَنْ يَعْقِلُ يَعْلَمُ أَنَا أَوْلَى بِالْحَقِّ مِنْهُمْ، بِأَحَبِّ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً، إِلَّا أَهْلَ الْفُسُوقِ مِنْهُمْ، الَّذِينَ أَوْجَبَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ لَهُمُ النَّارَ، فَهِيَ لَهُمْ. [احتجاج] فَسَلُّهُمْ هَلْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ اللَّهُ؟ أَوْ يَشْكُونَ فِيَمَنْ لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا يَدْخُلُونَ أَيْدِخُلُ الْجَنَّةِ أَمْ النَّارُ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، كتاب الإيمان: ١٣٩.

وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرَضُونَ ﴿٤٨﴾ [النور: ٤٦-٤٨] . [احتجاج]
 فَسَلَّهْمُ عَنْ خَمْسَةِ رَهْطٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَأَفْطَقُوا عَشْرَةَ رَهْطٍ مِنْ مُجَارِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادُوا
 أَنْ يَأْخُذُوا [وَأ] أَمْوَالَهُمْ، فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا، فَذَهَبَ الْخَمْسَةُ إِلَى عَشْرَةٍ مِنَ الْأَكْرَادِ فَوَالَوْهُمْ،
 فَشَارَكُوهُمْ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ فَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، فَدَعَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 وَرَسُولِهِ ﷺ، وَإِلَى كِتَابِهِ الْكَرِيمِ، وَإِلَى أَنْ يَكُونُوا مَعَهُمْ عَلَى قِتَالِ الْأَكْرَادِ، فَأَبُوا
 عَلَيْهِمْ وَقَاتَلُوا - مَعَ الْأَكْرَادِ - الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ فَاقْتَسَمُوهَا هُمْ
 وَالْأَكْرَادُ. فَسَلَّهْمُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ الرَّهْطِ حِينَ تَوَلَّوْا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَتَلُوا
 الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْأَكْرَادِ، أَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُمْ؟، أَمْ هُمْ [لَيْسُوا] مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ؟!، فَإِنْ
 قَالُوا: نَعَمْ، كَانُوا مِنَ الَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِ اللَّهِ مُعَاجِزِينَ، وَالْمُعَاجِزُونَ: الْمُسَاقِقُونَ؛
 لِأَنَّهُمْ تَرَكَوا قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَخَذُوا بِالظَّنِّ وَالشُّبُهَاتِ» (١).

قُلْتُ: وهذا من الإمام إثبات للمنزلة بين المنزلتين، وأن العاصي لا يعصي الله وهو
 مؤمن، فمن أعان كافراً على مؤمن، فليس قطعاً من أهل الإيمان، بل من أهل الوعيد
 الفاسقين، ومن قتل نفساً مؤمنة بغير وجه حق، فليس قطعاً من أهل الإيمان، بل هو من
 الفسقة المقبوحين، وهو فمّن أهل الخلود في الجحيم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَنْ
 يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا
 عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] ، ومن خالف حدود الله التي حدّها وبينها في كتابه، وعلى لسان
 رسوله ﷺ، فإنه ليس من أهل الإيمان، بل من المُسَاقِقِ، (وهو المُسَاقِقُ المُتَعَدِّونَ لحدود
 الله)، فمن العصاة، والعصاة فكل من ارتكب المحرمات، فهم من أهل الخلود في النيران،
 والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَعْصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا
 وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤] ، والمُتَافِقُونَ والمُتَافِقَاتُ من أهل القِبْلَةِ فليسوا من أهل
 الإيمان، بل من أهل الفسق والتجرؤ والعصيان، وهم فخالدون مخلدون في النار، يقول

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان : ١٦٠.

الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٨]. نعم! وهذا فواضح وجهه، والحمد لله رب العالمين.

مسألة الخلود

٣٧- قال الشريف الحسني: قال محمد في (كتاب أحمد): قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى: يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَحَدٌ مِّنْ يَدْخُلُهَا؟ فَقَالَ: «هِيَآت، وَأَنْتَى لَهُ الْخُرُوجُ».

٣٨- قال الشريف الحسني: قال الحسن بن يحيى: «وَسَأَلَتِ عَمَّنْ دَخَلَ النَّارَ، أُيْخْرِجُهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ أَمْ لَا؟»، فَاجْأَبُ: أَنَا نَشْهَدُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ كَمَا يَشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ قَالَ اللَّهُ: خَالِدًا فِيهَا شَهِدْنَا عَلَيْهِ بِمَا شَهِدَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ اللَّهُ -عز وجل-: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيئٌ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَبِئْسَ النَّارُ الَّتِي فِيهَا هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُوذٌ﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨]، يَعْنِي غَيْرَ مَقْطُوعٍ، فَتَحْنُ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِمَا شَهِدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْخُلُودِ فِيهَا أَبَدًا، وَالْمَشِيئَةُ مَرْدُودَةٌ إِلَى اللَّهِ، كَمَا قَالَ: إِنَّهُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ».

٣٩- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُصْرَحًا بِالْخُلُودِ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ غَيْرِ الْمُظْهِرِينَ لِلْحَقِّ، وَالْمُحَابِبِينَ فِي اللَّهِ، يَقُولُ عليه السلام: «فِيَا عَلَمَاءَ السُّوءِ، هَذَا مِهَادُكُمْ الَّذِي مَهَّدْتُمُوهُ لِلظَّالِمِينَ، وَهَذَا أَمَانُكُمْ الَّذِي ائْتَمْتُمُوهُ لِلْحَائِنِينَ، وَهَذِهِ شَهَادَتُكُمْ لِلْمُبْطِلِينَ، فَأَنْتُمْ مَعَهُمْ فِي النَّارِ عَدَاً خَالِدُونَ» ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥] ^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، رسالة الإمام زيد بن علي عليه السلام للأمة: ٣٠٢.

٤٠- السَّجَادُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْعُو لِلْمُخْلِصِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، بِالنَّجَاةِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْخُلُودَ حَقٌّ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ مَتَى مَا خَالَفُوا أَوْامِرَ اللَّهِ تَعَالَى: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَتَبِعْتُهُمْ بِهَا عَلَى اعْتِقَادِ حُسْنِ الرَّجَاءِ لَكَ، وَالطَّمَعِ فِيمَا عِنْدَكَ، وَتَرَكْتُ التُّهْمَةَ فِيمَا تَحْوِيهِ أَيْدِي الْعِبَادِ لِرَدِّهِمْ إِلَى الرَّغْبَةِ إِلَيْكَ وَالرَّهْبَةِ مِنْكَ، وَتَرْهَدَهُمْ فِي سَعَةِ الْعَاجِلِ، وَتُحِبُّبَ إِلَيْهِمْ الْعَمَلَ لِلْآجِلِ، وَالِاسْتِعْدَادَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَتَهْوُونَ عَلَيْهِمْ كُلَّ كَرْبٍ يَحِلُّ بِهِمْ يَوْمَ خُرُوجِ الْأَنْفُسِ مِنْ أَبْدَانِهَا وَتُعَافِيهِمْ مِمَّا تَقَعُ بِهِ الْفِتْنَةُ مِنْ مَحْدُورَاتِهَا، وَكَبَةِ النَّارِ وَطُولِ الْخُلُودِ فِيهَا وَتُصَيِّرُهُمْ إِلَى أَمْنٍ مِنْ مَقِيلِ الْمُتَّقِينَ»^(١).

مسألة الشفاعة

٤١- قال الشريف الحسني: قال الحسن: «وسألت عن شفاعة النبي ﷺ لمن هي؟، فإنَّ شفاعته لأهل بيته، ولمن ودَّهم، وليس لأحدٍ حادَّ رسول الله ﷺ وأهل بيته فيها نصيب».

تعليق: قوله عليه السلام واضح، في أنَّ الشفاعة ليست لأهل المعاصي، بدليل ذكره لأهل البيت عليه السلام مع الرسول ﷺ، وهو بهذا يتكلَّم عن أهل القبلة من المسلمين. وأعظم بها من معصية (محادَّة الرسول ﷺ وأهل البيت)».

٤٢- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، محتجاً على من يُثبت صفة الإيمان لأهل المعاصي والكبائر، ويجعل لهم نصيباً من شفاعة الرسول ﷺ يوم القيامة، فقال عليه السلام ما نصّه: «وسألهم عن رجلٍ ركِبَ فرسه، وتقلد سيفه، ثم ذهب فقطع الطريق على المسلمين، فقتل المؤمنين!، وأخذ أموالهم، وأخذ بالربا!، وشرب الخمر!، وقذف المحصنة!، وترك الصلاة!، فإذا قيل له: أرايتك هذا الذي تعمل، حلالاً هو أم حراماً؟ فيقول: لا، بل حرامٌ من الله تعالى. فسألهم: أهو ممن يشفع له محمد ﷺ والملائكة؟ فإن قالوا: لا، لا ندري، شكوا

(١) الصحيفة السجادية، من دعائه عليه السلام في الصلاة على أتباع الرسل ومصدقهم، ص ٩٠.

فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ خَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨] «^(١).

٤٣- السَّجَادُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَا يَطْلُبُ شَفَاعَةَ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا لِلْأَخْيَارِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأُمَّةِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْفُسَّاقُ وَالْكَفَّارُ فِي طَلْبِ الشَّفَاعَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شَفَاعَةَ الرَّسُولِ ﷺ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِينَ، لِيَزَادُوا بِهَا شَرَفًا وَرَفْعَةً. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَعَرَفَهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأُمَّتِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَ مَا وَعَدْتَهُ يَا نَافِذَ الْعِدَّةِ، يَا وَافِيَ الْقَوْلِ، يَا مُبَدِّلَ السَّيِّئَاتِ بِأَضْعَافِهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ إِنَّكَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»^(٢).

نُطِقَ الشَّهَادَةَ مَعَ الْإِخْلَاصِ وَالْحَتْمِ بِالصَّالِحَاتِ شَرْطُ الْجَنَّةِ

٤٤- قَالَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ثُمَّ بَعَثَ [اللَّهُ] الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ، إِلَى قَوْمِهِمْ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُخْلِصًا، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِذَلِكَ»^(٣).

٤٥- قَالَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ، إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَفْتَرِيَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ، أَوْ الْقَوْلَ خِلَافَ مَا أَنْزَلْتَ مِنْ وَحْيِكَ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ نَزْعُمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَوْلٌ بَغَيْرِ عَمَلٍ..»^(٤).

٤٦- قَالَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّ التَّقْوَى لَيْسَ هُوَ قَوْلًا بَغَيْرِ عَمَلٍ، إِنَّمَا التَّقْوَى: الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان: ١٦٨.

(٢) الصحيفة السَّجَّادِيَّة، مِنْ دَعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ص ٨١.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب الإيمان: ١٢٤.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب مَدْحِ الْقِلَّةِ وَذَمِّ الْكُفْرَةِ: ٢٨٠.

تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتَنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿ [آل عمران: ١٠٢] ، وَقَدْ سَمَّاهُمْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُؤْمِنِينَ حِينَ أَسْلَمُوا وَأَخْبَتُوا وَصَدَّقُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّهُمْ ﷺ ، مِنْ أَمْرِهِم بِالتَّقْوَى وَالْعَمَلِ ﴿^(١).

٤٧- قال الإمام زيد بن علي ﷺ: «فأبى الله أن يقبل العمل الصالح إلا بالإيمان، ولا يقبل الإيمان إلا بالعمل الصالح»^(٢).

الإمامة:

الوصية من الرسول ﷺ إلى أمير المؤمنين ﷺ

٤٨- روى الشريف الحسيني بسنده: أن أحمد بن عيسى ﷺ قال: «أوصى رسول الله ﷺ إلى أولى الناس به وأفضلهم عند الله وعنده، وأعلم الناس من بعده، علي بن أبي طالب -صلى الله عليه-». وقال الحسن بن يحيى: «الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب -صلى الله عليه-».

٤٩- قال الإمام زيد بن علي ﷺ، مثبتاً أحقية أمير المؤمنين بالإمامة بعد رسول الله ﷺ: «وقد بين الله تبارك وتعالى الفضل في كتابه، فأفضلهم عند رسول الله ﷺ من فضله الله في كتابه، وهو وصيه ﷺ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يكن ليختار غير الذي اختاره الله، فهلموا فلننظر في كتاب الله، من أهل صفوته، وأهل خيرته؟!،...، فكان علي -صلى الله عليه- أحق الناس بالله وبرسوله ﷺ، وكان إمامهم بعد نبيهم»^(٣).

٥٠- قال الإمام زيد بن علي ﷺ، متكلماً على خير المنزلة: «علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، فقال ﷺ: «قد شبهه الرسول ﷺ [هارون في منزلته، فلا بُد من منزلة معلومة لنا دون منزلة مجهولة، وليس هارون منازل معلومة

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، كتاب الإيمان: ١٣٨.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، كتاب الإيمان: ١٣٤.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، كتاب تثبيت الوصية: ١٩٧-٢٠٧.

الإثلاث: مَنْزِلَةُ الْأُخُوَّةِ، وَمَنْزِلَةُ الشَّرْكَةِ - أَي فِي النُّبُوَّةِ -، وَمَنْزِلَةُ الْخِلَافَةِ، وَالْعَقْلُ قَدْ اسْتَشْنَى الْأُخُوَّةَ بِالنَّسَبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ اسْتَشْنَى النُّبُوَّةَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِمَامَةُ^(١).

٥١- روى الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني ﷺ، بسنده، عن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ، أنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍ: «أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، قالوا: بلى - يَا رَسُولَ اللَّهِ -، فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ ﷺ، فَرَفَعَهَا حَتَّى رَوَى بِيَاضِ إِبْطِئِهَا. فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ. فَأَتَاهُ النَّاسُ يَهْتُونَهُ، فَقَالُوا: هَتِيئًا لَكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمْسِيَتْ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ^(٢).

٥٢- روى الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين ﷺ، بسنده، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه، عن علي ﷺ، قال: «كَانَ لِي عَشْرٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِأَحَدَاهُنَّ مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، قَالَ لِي: «يَا عَلِيُّ، أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَقْرَبُ الْخَلَائِقِ مِنِّي فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْزِلِي يُوَاجِهُهُ مَنْزِلُكَ فِي الْجَنَّةِ كَمَا يَتَوَاجَهُ مَنْزِلُ الْأَخَوَيْنِ فِي اللَّهِ، وَأَنْتَ الْوَلِيُّ، وَالْوَزِيرُ، وَالْوَصِيُّ، وَالْحَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ غَيْبَةٍ، وَأَنْتَ صَاحِبُ لُؤَائِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَيْسَ لِي وَوَلِيِّي وَلِيٌّ اللَّهُ، وَعَدُّوكَ عَدُّوِي، وَعَدُّوِي عَدُّو اللَّهِ تَعَالَى^(٣)».

٥٣- روى الإمام زيد بن علي ﷺ، عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ، قال: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتَ أَخِي، وَوَزِيرِي، وَخَيْرٌ مِنْ أَخْلَفِهِ بَعْدِي، بِحُبِّكَ يُعْرِفُ الْمُؤْمِنُونَ، وَبِبُغْضِكَ يُعْرِفُ الْمُنَافِقُونَ، مَنْ أَحَبَّكَ مِنْ أُمَّتِي فَقَدْ بَرَى مِنَ النِّفَاقِ، وَمَنْ أَبْغَضَكَ لَقِيَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مُنَافِقًا^(٤)».

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، من مقالات وكلام الإمام زيد: ٣٧٩.

(٢) أمالي المؤيد بالله الصَّغْرَى، الحديث الحادي عشر/ ٩٠.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٠٨.

(٤) مسند الإمام زيد بن علي ﷺ.

٥٤- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن شعبة بن الحجاج أبو بسطام، قال: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بِالْمَدِينَةِ بِالرَّوَضَةِ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُدُّوا الْأَبْوَابَ كُلَّهَا إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ»، وَأَوْمَى بِيَدِهِ إِلَى بَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ^(١).

٥٥- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن إسماعيل بن الحسن بن زيد، عن أبيه، عن الإمام أبي الحسين زيد بن علي، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أمير المؤمنين علي، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا ذَاؤُ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا» ^(٢).

٥٦- روى الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زيد بن علي، عن أبيه عن آبائه، عن علي، قال: «مَا دَخَلَ عَيْنِي نَوْمٌ وَلَا غَمَضٌ، حَتَّى عَلِمْتُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عليه السلام حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ، أَوْ سُنَّةٌ أَوْ كِتَابٌ، أَوْ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ، وَفِيْمَا نَزَلَ، أَوْ فِيْمَا نَزَلَ» ^(٣).

٥٧- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن عبيد الله العمري، عن الإمام زيد بن علي، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِقِتَالِ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، فَأَمَّا النَّاكِثُونَ فَأَهْلُ الْجَمَلِ، وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَمُعَاوِيَةُ وَأَصْحَابُهُ، وَأَمَّا الْمَارِقُونَ فَالْحُرُورِيَّةُ». قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام: «وَاللَّهِ لَوْ أَمَرَهُ [الرَّسُولُ ﷺ] بِقِتَالِ الرَّابِعَةِ لَقَاتَلَهُمْ» ^(٤).

٥٨- روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، لَعْنَتِكَ مِنْ لَعْنَتِي، وَلَعْنَتِي مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ نَجِدَ لَهُ نَصِيرًا» ^(٥).

(١) تسمية من روى عن الإمام زيد: ١٠٨.

(٢) تسمية من روى عن الإمام زيد: ٥٧.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٢٣.

(٤) تسمية من روى عن الإمام زيد: ٨٤.

(٥) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام: ٤٠٤.

٥٩- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَن رُؤَاةِ الصَّحَابَةِ لِلْأَثَارِ عَنِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه، وَقُلْتَ: إِنَّكَ قَدْ نَظَرْتَ فِي رِوَايَتِهِمْ، فَرَأَيْتَ فِيهَا مَا يُخَالِفُ الْحَقَّ. فَاعْلَمْ -يَرْحَمُكَ اللَّهُ- أَنَّهُ مَا ذَهَبَ نَبِيٌّ قَطُّ مِنْ بَيْنِ أُمَّتِهِ إِلَّا وَقَدْ أَثَبَتَ اللَّهُ حُجَجَهُ عَلَيْهِمْ، لِثَلَاثٍ تَبَطَّلَ حُجُجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ، فَمَا كَانَ مِنْ بَدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ فَإِنَّهَا هُوَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي كَانَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّهُ يُكَذِّبُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ-، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه: «اعْرِضُوا الْحَدِيثَ إِذَا سَمِعْتُمُوهُ عَلَى الْقُرْآنِ، فَمَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ عَنِّي وَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْقُرْآنِ فَلَيْسَ عَنِّي وَلَمْ أَقُلْهُ، وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ»، وَعَلَيْكَ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ-، فَإِنَّهُ كَانَ بَابَ حِكْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه، وَكَانَ وَصِيَّةً فِي أُمَّتِهِ، وَخَلِيفَتَهُ عَلَى شَرِيعَتِهِ، فَإِذَا ثَبَتَ عَنْهُ شَيْءٌ فَاشْدُدْ يَدَكَ بِهِ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا اتَّبَعْتَ عَلِيًّا -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ-»^(١).

إمامة علي والحسين وذريتهم (ع)

٦٠- قال الشريف الحسيني: قال الحسن: «أَجْمَعَ عُلَمَاءُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَعْلَمَهُمْ وَأَوْلَاهُمْ بِمَقَامِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، أَوْلَى النَّاسِ بِمَقَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عُلَمَاءُ آلِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه، وَأَتَقِيَانَهُمْ، وَأَبْرَارَهُمْ أئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي حِلَالِهِمْ وَحَرَامِهِمْ وَسُنَنِ نَبِيِّهِمْ، فَمَنْ أَمَرَ مِنْهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَجَبَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُعَاوَنَتُهُ وَنُصْرَتُهُ، وَأَنَّ الْقَائِمَ مِنْهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْجِهَادِ أَفْضَلُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْقَاعِدِ».

٦١- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبَيِّنًا فَضْلَ وَمَكَانَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ مِنَ الْإِمَامَةِ بَعْدَ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ عليه السلام: «وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالنَّاسِ وَأَوْلَاهُمْ بِهِمُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ؛ لِأَنَّهُمَا ذُرِّيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وَعَقْبُهُ، وَلَيْسَ لِلْحَسَنِ فَضْلٌ عَلَى الْحُسَيْنِ إِلَّا دَرَجَةَ الْكِبَرِ، وَكَانَ الْقَوْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه فِيهِمَا وَاحِدًا، فَهَذَا ذُرِّيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه، وَهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِعَلِيٍّ»^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، الرسالة المدنية: ٣١٦.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢٠٨.

٦٢- روى الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، قال: «لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه، والبيت غاص بمن فيه، قال: «أدعوا الحسن والحسين»، قال: فجعل يلثمهما حتى أغمي عليه، قال: فجعل علي عليه السلام يرفعهما عن وجه رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: ففتح عينيه، فقال: «دعها يتمتعان مني، وأتمتع منهما، فإثمها سيصيبها بعدي أثرة»، ثم قال: «أيها الناس، إني قد خلقت فيكم كتاب الله وسنتي، وعترتي أهل بيتي، فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لسنتي، والمضيع لسنتي كالمضيع لعترتي، أما إن ذلك لن يفترق حتى اللقاء على الحوض»^(١).

٦٣- روى الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري عليه السلام، بسنده، عن زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من خبر طويل، أن فاطمة الزهراء عليها السلام، قالت: يا رسول الله، انحل ابني. فقال: «قد نحلته المهابة والحياء، ونحلت حسينا الشجاعة والجود، وهما سيّدا شباب أهل الجنة، من أحبهما فبحبي أحبهما، ومن أبغضهما أو بغى عليهما فببغضي أبغضهما»^(٢).

الإمامة في أهل البيت (ع) بنو فاطمة أبناء البطين

٦٤- قال الشريف الحسيني: قال الحسن بن يحيى (في كلام طويل، نختصره هنا): «... ثم بين الله لنا أن الإمامة في أهل بيت الصفوة والطهارة من ذرية إبراهيم، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ... وقال سبحانه: ﴿أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢، ٣٣]، وهذه الآية لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة، فالظالم لنفسه: الذي يقترف من الذنوب ما يقترف الناس، والمقتصد: الرجل الصالح الذي

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٤٨.

(٢) أمالي المرشد بالله الاثني عشرية.

يَعْبُدُ اللَّهَ فِي مَنَزِلِهِ، وَالسَّابِقُ بِالْحَيْرَاتِ: الشَّاهِرُ سَيْفَهُ، الدَّاعِي إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةَ الْحَسَنَةَ، الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ،.....، فَلَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي أَهْلِ بَيْتِ الصَّفْوَةِ وَالطَّهَارَةِ مِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَذُرِّيَةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا- وَمِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ مِنْهَا إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدًا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا-؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٤] .

٦٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مثبتاً لأفضلية أهل البيت -بني فاطمة- عليهم السلام على سائر البيوت، وأتهم قادة الناس -أئمتهم- إلى يوم القيامة، فقال عليه السلام ما نصه: «فَعَرَفْنَا أَنَّ الْفَضْلَ وَالْحَيْرَةَ لِأَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَيْوتِ؛ لِأَنَّهُمْ جَمَعُوا السَّبْقَ وَالتَّطَهِيرَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَيْرَهُمْ؛ لِأَنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ، وَأَفْضَلُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا قَادَةَ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]»^(١).

٦٦- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، مثبتاً إمامة بني فاطمة عليهم السلام واستحقاقهم إياها بعد اشتهاد أبي عبد الله الحسين السبط عليه السلام، بما نصه: «فَإِنْ قَالُوا: فَمَنْ أَوْلَى النَّاسِ بَعْدَ الْحُسَيْنِ؟ فَقُولُوا: آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَوْلَادُهُمَا أَفْضَلُهُمْ، أَعْلَمُهُمْ بِالدِّينِ، الدَّاعِي إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، الشَّاهِرُ سَيْفَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَإِنْ لَمْ يَدْعُ مِنْهُمْ دَاعٍ. فَهُمْ أُمَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَمْرِهِمْ وَحَلَالِهِمْ وَحَرَامِهِمْ، أَبْرَارُهُمْ وَأَتْقِيَائُهُمْ»^(٢).

٦٧- روى الحاكم الحسكاني في كتابه (شواهد التنزيل)، ما يشهد لترابط أقوال وعقائد بني الحسن والحسين من المتقدمين والمتأخرين، فيروي الحسكاني بسنده: «عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليه السلام، قال: إِنِّي لَجَالِسٍ عِنْدَهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢٠٤، وفي ص ٢١١ يقول الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فأهل هذا البيت البقية بعد الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والدعاة إلى الله؛ لأنه قد جعلهم مع نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في السبق والتطهير والعلم، وأتهم الدعاة إلى الله بعد رسوله».

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢١٠.

من أهل العراق، فقالا: يا ابن رسول الله، جئناك كي نُخبرنا عن آياتٍ من القرآن. فقال: وما هي؟ قالوا: قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، فقال عليه السلام: يا [و] أهل العراق أيش يقولون؟ قالوا: يقولون: إنها نزلت في أمة محمد صلى الله عليه وآله فقال علي بن الحسين: أمة محمد كلهم إذاً في الجنة!! قال: فقلتُ من بين القوم: يا ابن رسول الله، فيمن نزلت؟ فقال: نزلت والله فينا أهل البيت ثلاث مرّات. قلتُ: أخبرنا من فيكم الظالم لنفسه؟ قال: الذي استوت حسناته وسيئاته وهو في الجنة، فقلتُ: والمقتصد؟ قال: العابد لله في بيته حتى يأتيه اليقين، فقلتُ: السابق بالخيرات؟ قال: من شهر سيفه ودعا إلى سبيل ربه^(١).

٦٨- قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، مُحدّداً طريقة تعيين الإمام فيمن لم يثبت عليهم نص، (أي أنه يخصّ بني فاطمة بعد الحسين عليه السلام): «أيها الناس، إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغب شاغب استعجب، فإن أبى قوتل. ولعمري، لئن كانت الإمامة لا تتعقد (تأمل) حتى يحضرها عامة الناس، فما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار»^(٢)، هذا ولم يكن الإمام علي عليه السلام يرى ولاة الأمة، الصالحين للإمامة إلا في بطن بني فاطمة، فقال عليه السلام: «إنّ الأئمة من فريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم»^(٣)، وكذلك قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «الإمامة والشورى لا تصلح إلا فينا»^(٤).

مسألة إجماع أهل البيت (ع) وحجيتهم على الأمة ولزوم اتباعهم

٦٩- قال الشريف الحسني: قال محمد: حدثنا عباد، عن عمرو بن ثابت، عن أبيه قال: قلتُ لأبي جعفر [محمد الباقر]: إنكم تختلفون، قال: «إنا نختلف ونجتمع، ولكن يجمعنا الله على ضلالة».

(١) شواهد التنزيل: ١٥٥/٢.

(٢) نهج البلاغة: خ ١٧٣.

(٣) نهج البلاغة: خ ١٤٣.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، من مقالات وكلام الإمام زيد: ٣٨١.

٧٠- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، «فاختلافنا أهل البيت لكم رحمة، فإذا نحن أجمعنا على أمر لم يكن للناس أن يعدوه»^(١).

٧١- قال الشريف الحسيني: قال الحسن بن يحيى: «الحجة من الله على الخلق آية محكمة تدل على هدى، أو ترد عن ردئ، أو سنة من رسول الله مشهورة متسقة بها الخبر عن غير تواطى، أو عن علي، أو عن الحسن أو عن الحسين عليهم السلام، أو عن أبرار العترة العلماء الأتقياء المتمسكين بالكتاب والسنة، الذين دل عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخبر أن الهدى فيهم...».

٧٢- قال الشريف الحسيني: قال الحسن بن يحيى: «ما اجتمعت الأمة عليه من الفرائض فإجماعهم هو الحجة على اختلافهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة»، وما اختلفوا فيه من حلال أو حرام، أو حكم أو سنة، فدلالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك قائمة بقوله: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض»، فهذا موضع الحجة منه عليهم، وهذا خبر مشهور، ونقلته الأمة عن غير تواطى، فأبرار آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رؤساء الأمة وقادتها وسادتها، الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الهدى في التمسك بهم، وإنها هذا خاص لهم دون غيرهم، وهم الذين أورثوا الكتاب، وأمر برّد الأمور إليهم، فقال: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [الحل: ٤٣].

٧٣- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فإن قالوا: فما بال آل محمد يختلفون، وإننا الأمر والحق واحد فيما تزعمون؟ فقولوا: فإن داود وسليمان اختلفا: ﴿إذ يحكمان في الحُرث﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وكُلاً آتينا حكماً وعلماً﴾ [الأنبياء: ٧٩]، أفيجوز أن نرد قول الله -عز وجل-، فنقول: إن داود حكم بغير الحق، أو خطأ؟، فاختلافنا لكم رحمة، فإذا نحن أجمعنا على أمر لم يكن للناس أن يعدوه،....، فمن كذب آل محمد في شيء وصللهم، فإنما يكذب الله، لأن الله قد اصطفاهم، وأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً»^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢١٠.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية: ٢١٠-٢١٢.

٧٤- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَن أَهْلِ بَيْتِي، وَعَن اخْتِلَافِهِمْ. فَاعْلَمْ -يَرْحَمُكَ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ أَهْلَ بَيْتِي فِيهِمُ الْمُسِيبُ، وَفِيهِمُ الْمُخْطِئُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَكُونُ هُدَاةُ الْأُمَّةِ إِلَّا مِنْهُمْ، فَلَا يَصْرِفُكَ عَنْهُمْ الْجَاهِلُونَ، وَلَا يُزْهَدُكَ فِيهِمُ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مُنْصَرِفًا عَن هَدِينَا، زَاهِدًا فِي عِلْمِنَا، رَاغِبًا عَن مَوَدَّتِنَا، فَقَدْ ضَلَّ وَلَا شَكَّ عَن الْحَقِّ، وَهُوَ مِنَ الْمَبْطِلِينَ الصَّالِينَ، وَإِذَا ضَلَّ النَّاسُ عَنِ الْحَقِّ، لَمْ تَكُنِ الْهُدَاةُ إِلَّا مِنَّا، فَهَذَا قَوْلِي -يَرْحَمُكَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي أَهْلِ بَيْتِي»^(١).

٧٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُتَكَلِّمًا عَن أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى سَادَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام، وَلَا يَأْبَهُونَ بِهِمْ، إِلَّا إِذَا اتَّبَعُوا مَسَلِكَهُمْ، وَمَشَرِبَهُمْ، وَكَأْتَهُمُ الْمَتْبُوعُونَ وَسَادَاتِ الْأَلِّ الْأَتْبَاعِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، فيقول الإمام زيد عليه السلام: «وَقَدْ رَأَيْتَ مَا وَقَعَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، تَبَرَّأُوا مِنْ بَعْضِهِمْ، وَتَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ عَلَى أَهْوَائِهِمْ، وَاعْتَقَدَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ هَوًى، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَلَيْهِ، وَتَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ عَلَى رَأْيِهِمْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا تَأَوَّلَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، ثُمَّ بَرَّئَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَكُلُّهُمْ يَزْعُمُ فِيمَا يُزَيِّنُ لَهُ أَنَّهُ عَلَى هُدًى فِي رَأْيِهِ وَتَأَوَّلِهِ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَهُ عَلَى ضَلَالَةٍ أَوْ كُفْرٍ أَوْ شُرْكَ، لِأَبَدٍ لِكُلِّ أَهْلِ هَوًى مِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا بَعْضُ ذَلِكَ. وَكُلُّ أَهْلِ هَوًى مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْكِتَابِ الَّذِي جَاءَ بِهِ، وَأَتَمُّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِكُلِّ آيَةٍ ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا صَفْوَةً أَوْ حَبُوءَةً، أَوْ هُدًى لَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وَكُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ خَالَفَهُمْ -فِي رَأْيِهِمْ وَتَأْوِيلِهِمْ- مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِمْ بَرِّؤًا مِنْهُ، وَأَنَّ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِمْ صلى الله عليه وآله وسلم لَنْ يَهْتَدُوا إِلَّا بِمُتَابَعَتِهِمْ إِيَّاهُمْ!»^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، الرسالة المدنية: ٣١٧.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تشييت الإمامة: ٢١٩.

تفضيل أهل البيت (ع) للإمام علي (ع) على أبي بكر وعمر

٧٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَى ذَلِكَ الْفَرِيقَانِ قَبْلَنَا مِنْهُمْ، وَشَهِدْنَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - خَيْرٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ - فِيمَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ - مِنْ فَضْلِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ،... فَدَلَّ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، عَلَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -، خَيْرٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّهُ أَتَقَى الْأُمَّةَ، وَأَنَّهُ إِذَا صَارَ أَتَقَى الْأُمَّةَ صَارَ أَخْشَاهَا، لِأَنَّهُ صَارَ أَعْلَمَ الْأُمَّةِ، وَإِذَا صَارَ أَعْلَمَ الْأُمَّةِ، صَارَ أَدَلَّ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَدْلِ، وَإِذَا صَارَ أَدَلَّ الْأُمَّةَ عَلَى الْعَدْلِ، صَارَ أَهْدَى الْأُمَّةِ إِلَى الْحَقِّ، وَصَارَ أَحَقَّ الْأُمَّةِ أَنْ يَكُونَ مَتَّبِعًا وَلَا يَكُونَ تَابِعًا، وَأَنْ يَكُونَ حَاكِمًا وَلَا يَكُونَ مُحْكُومًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥] ^(١).

٧٧- روى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام، بسنده، عن الحسين بن زيد بن علي، قال: حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَانَا، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بِوَأَسِطٍ، وَمَعَهُ أَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَذَكَرُوا أَمْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَكَانَ الْقُرَشِيُّونَ قَدَّمُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمَّا قَامُوا، قَالَ لِي زَيْدٌ: قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَهُمْ، فَكْرِهْتُ أَنْ أَجَارِيَهُمْ، وَلَكِنْ قَدْ قُلْتُ كَلِمَاتٍ، فَادْهَبْ بِهَا إِلَيْهِمْ:

ومن فَضَّلَ الأَقْوَامَ يوماً برأيه فإنَّ علياً فَضَّلْتَهُ المُنَاقِبُ
وَقَوْلُ رَسولِ اللَّهِ والحَقُّ قَوْلُهُ وإن رَغِمَتْ مِنْهُ الأَنْوْفُ الكَوَاذِبُ
فإنك مِنِّي يا عليُّ بِمَنْزِلِ كَهَارُونَ مِنْ مُوسَى أَخِي وَصَاحِبُ
دعاه بِبَدْرٍ فاستجاب لأمره وبارزَ في ذاتِ الإلهِ يُضَارِبُ ^(٢)

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الإمامة: ١٨٥.

(٢) كتاب الشافي: ٣/ ١١٠، مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: من أشعار الإمام زيد: ٤٠٠.

٧٨- روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي صاحب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن حكيم بن جبير، قال: قال علي بن الحسين: يا حكيم، بلغني أنكُم تُحَدِّثُونَ بِالْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيًّا فَضَّلَ أَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ عَلَى نَفْسِهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ. قَالَ: فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ لِعَلِيٍّ: "أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزَلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى". فَهَلْ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى مِثْلَ هَارُونَ؟! فَأَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ يَا حَكِيمُ؟" ^(١)، وفي رواية: «ثُمَّ ضَرَبَ عَلِيٌّ بَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَى فَخِذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَنِيهَا. ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِمَنْزَلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟» ^(٢).

٧٩- روى الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري عليه السلام، بسنده عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين، وأبي جعفر [محمد بن علي]: أَمَّا [قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾] [المائدة: ٥٥]، نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ عليه السلام. ^(٣)

حال من تقدّم على أمير المؤمنين (ع) وعدم صحّة أمر الرسول أبا بكر

بالصلاة

٨٠- روى الشريف الحسيني بالسند، عن محمد بن منصور، عن أحمد بن عيسى أنه قال: «لَيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ سَمِعُوا مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مَا قَالَ فِي عَلِيٍّ فَعَانَدُوا، أَوْ لَمْ يَسْمَعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَتَأَوَّلُوا فَلَمْ يُصِيبُوا».

تعليق: لعلّ فقيه آل محمد أحمد بن عيسى عليه السلام يقصدُ بالسَّماعِ، الفَهْمَ مِنَ الْمَشَائِخِ لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وآله فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَأَمَّا السَّماعُ فَقَدْ سَمِعُوهُ. (وهو الظاهر من كلامه).

(١) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/ ح ٥٢٢/ ح ٤٥٣.

(٢) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/ ح ٥٢١/ ح ٤٥١.

(٣) أمالي المرشد بالله الخمينية " الحديث السادس/ ص ١٣٨.

٨١- روى الحافظ أبو العباس الحسني أحمد بن إبراهيم عليه السلام، بسنده، أن زيد بن علي عليه السلام سئل عن صلاة أبي بكر في مرض رسول الله؟!، فقال: «ما أمر النبي صلى الله عليه وآله أباً بكر أن يصلي بالناس»^(١).

حال عثمان بن عفان وما نغم المسلمون عليه

٨٢- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مناقشاً أمر عثمان بن عفان، مع رجلٍ من أهل الشام، وذلك أن الشامي ذكر أن قتلة عثمان ليسوا إلا خاصة، وأن الجماعة من الصحابة كانت مع عثمان، فأجابه الإمام زيد عليه السلام قائلاً: «والله ما قتله إلا جماعة المسلمين من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان... فقتله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بكتاب الله تعالى، حين خالف كتاب الله تعالى، وكان أول الناكثين على نفسه، وأول من خالف أحكام القرآن، أوى طريد رسول الله صلى الله عليه وآله الحكيم بن أبي العاص، ومروان ابنه. مع نفيه أبا ذر -رحمه الله تعالى- من المدينة إلى الربذة، وإنما ينفى عن مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله الفساق والمختئون. ومع ضربه ابن مسعود -رضي الله عنه- حتى مات. ومع مشيه على بطن عمارة بن ياسر -رحمة الله تعالى عليها- حتى سدم من ذلك دهرًا طويلاً، ومع أخذه مفااتيح بيت مال المسلمين من عبدالله بن الأرقم، وإنفاقه المال على من أحب من أقاربه»^(٢).

حال المعتزتين لعلي (ع) في حروبه

٨٣- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مجيباً على أسئلة أتته من المدينة المنورة، فأجاب بما نصه: «وكتبت تسألني عن الذين اعتزلوا عن

(١) المصايح: ٢٥١.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب مقتل عثمان: ٢٨٧.

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولم يُقاتلوا معه، ولم يُقاتلوه. والذي اختاره لنفسه ومن أطاعني فيهم من أممتنا، أن القوم لم يكن لهم في الحق بصيرة فارتأوا فيه، فتركهم أمير المؤمنين عليه السلام في ربيهم يترددون، وعلى شكهم يقيمون، وحرّمهم عطاء المحقّين في الدنيا أيام حياته، فهذا -عافاك الله تعالى- قولي في المرتابين، الشاكين، الذين قعدوا عن أمير المؤمنين -سلام الله عليه-. فأما حزب أمير المؤمنين، فلا شك في أمرهم، هم حزب الله، وحزب رسول الله صلى الله عليه وآله»^(١).

حال معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد

٨٤- قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مناقشاً أمر معاوية بن أبي سفيان والجماعة، مع رجل من أهل الشام، وذلك أن الشامي ذكر أن الجماعة كانت مع معاوية بن أبي سفيان، وأنه ما كانت جماعة إلا والحق معها، فأجابه الإمام زيد عليه السلام قائلاً: «أما ما ذكرت من أنها لم تكن جماعة قط إلا كانوا أهل حق. فإنهم ولّوا معاوية بن أبي سفيان فاستأثر بنفيء المسلمين، واضطر أهل الشام إلى خدمة اليهود والنصارى، وأعطى الأموال من أحب من الفساق، فأيتم الأطفال، وأرمل الأزواج، وسلب الفقراء والمساكين، ثم قدموا بعده ابنه يزيد، فقتل الحسين ابن فاطمة -صلوات الله عليهما-، وساروا إليه بناتيه حسراً على نوق صعب، وأفتاب عارية، كما يفعل بسني الروم، فلو أن اليهود أبصرت ابناً لموسى بن عمران لأكرّمته وأجلّته وأجلّت قدره، وعرفت حقه. فكيف زعمت أن جماعة قدّموا رجلاً على أمّانتهم فقتل ولد نبيهم ثم سكتوا على ذلك، ولم يكن عليه في ذلك منهم تكبير، فكيف زعمت أن هؤلاء جماعة، أو هم على حق؟!»^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، الرسالة المدنية: ٣١٧.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب مقتل عثمان: ٢٩٤.

أهل البيت لا يُصحّحون إمامة المشائخ (بطلان إمامة المفضول على الفاضل)

٨٥- قال الشريف الحسيني: قال الحسن بن يحيى: «وَلَمْ يَعْرِفِ أَهْلَ الْإِسْلَامِ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا لَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَحِمَ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ عَلِيٍّ -صلى الله عليه-، فَكَانَتْ الْفَرِيضَةُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْتَوْهُ وَيَتَقَادُوا لَهُ بِالطَّاعَةِ، كَمَا قَدَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيَجْعَلُوهُ مَتَّبِعًا غَيْرَ تَابِعٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا، وَأَعْظَمَهُمْ حِلْمًا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِيٌّ أَقْضَاكُمْ»، فَلَمْ يَنْقَادُوا لَهُ بِالطَّاعَةِ، كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ، وَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْضُولُ إِمَامًا لِلْفَاضِلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدَّمَ الْفَاضِلَ بِفَضْلِهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدَّمَ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ، فَمَنْ قَدَّمَ مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَخَّرَ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ خَالَفَ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِ، وَلَنْ تَمُجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ -صلى الله عليه- أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ: "وَاللَّهِ لَقَدْ فَبِضِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَوْلَىٰ بِالنَّاسِ بِهِ بِقَمِيصِي هَذَا".»

فروع الزيدية من غير طريق السادة الرسية:

إرسال اليدين في الصلاة

٨٦- قال الشريف الحسيني: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَبَّرَ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ، أَرْسَلَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ، لَا يَضَعُ وَاحِدَةً عَلَى الْأُخْرَى.

٨٧- قال الشريف الحسيني: قَالَ مُحَمَّدٌ: «إِذَا كَبَّرْتَ فَأَرْسِلْ يَدَيْكَ، حَتَّى تَقَعَ كَفَاكَ عَلَى فَخْذَيْكَ».»

الجهر بالبسملة في الصلوات الجهرية

٨٨- قال الشريف الحسيني: سُئِلَ الْحَسَنُ، وَمُحَمَّدُ، وَعَمَّنْ لَا يَجْهَرُ، وَلَا يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ، وَيَقُولُ: هَذِهِ بَدْعَةٌ؟ فَقَالَا: «نَقُولُ: إِنَّ آلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجْمَعُوا عَلَى الْجَهْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَعَلَى الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ
آلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَجْمَعُوا عَلَى بِدْعَةٍ فَقَدْ أَسَاءَ الْقَوْلَ، وَخَالَفَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ، وَاعْتَدَى فِي الْقَوْلِ».

تعليق: الجهر في السورتين، يعني سورة الفاتحة، والسورة التي يقرأها المُصلي بعدها.

٨٩- قال الشريف الحسني: قال محمد: «كَانَ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ﷺ
يَجْهَرَانِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ كَانَ وَلَدُ عَلِيٍّ -صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِمْ جَمِيعًا-».

٩٠- قال الشريف الحسني: رَوَى مُحَمَّدُ الْجَهْرُ عَنْ: عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ،
وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ ﷺ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَمْرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
الْحُسَيْنِ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى ﷺ.

لفظة "آمين"، في الصلَاة

٩١- قال الشريف الحسني: أَجْمَعَ أَحْمَدُ، وَالْقَاسِمُ، وَمُحَمَّدُ عَلَيَّ أَنْ لَا يَقُولُوا فِي
الصَّلَاةِ «آمِينَ».

٩٢- سَأَلَ الْإِمَامَ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ ﷺ، عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ: آمِينَ، بَعْدَ الْفَاتِحَةِ. فَقَالَ ﷺ: إِنَّا
أَهْلُ الْبَيْتِ لَا نَقُولُهَا، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ^(١).

صلَاةُ التَّرَاوِيحِ جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ

٩٣- قال الشريف الحسني: قال الحسن بن يحيى ﷺ: «أَجْمَعَ آلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ
صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ عَلِيَّ
بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَهُمْ وَحْدَانًا أَفْضَلُ، وَكَذَلِكَ
السُّنَّةُ».

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي ﷺ، جوابه ﷺ على سؤالات مُتفرقة: ٣٦١.

لفظة «حيّ على خير العمل» في الأذان والإقامة وتثنية الإقامة

٩٤- قال الشريف الحسيني: «كان أحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى عليهما السلام يقولان في الأذان: حيّ على خير العمل، مرّتين».

٩٥- قال الشريف الحسيني: قال الحسن بن يحيى: «أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقولوا في الأذان والإقامة: "حيّ على خير العمل"، وأن ذلك عندهم السنة».

٩٦- قال الشريف الحسيني: روى محمد بأسنيد عن: علي بن الحسين [زين العابدين]، ومحمد بن علي [الباقري]، ويحيى بن زيد عليهما السلام، أنهم كانوا يقولون في الأذان: "حيّ على خير العمل".

٩٧- قال الشريف الحسيني: قال أحمد، وعبدالله بن موسى، والحسن، ومحمد: «الأذان والإقامة مثنى مثنى».

المسح على الخفين:

٩٨- روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه، عن الحسين السبط، أنه قال: «إنا وكذا فاطمة لا نمسح على الخفين، ولا عمامة، ولا كمة، ولا خمار، ولا جهاز»^(١).

٩٩- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن نصر البارقري، قال: سألت زيد بن علي عن المسح على الخفين. فقال عليه السلام: «نحن - أهل البيت - لا نمسح، وكان أبونا لا يمسح، وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسح على خف قط». وسألته عن الجري^(٢)، فقال: «نحن أهل البيت نعافه»^(٣).

(١) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام: ٨٠

(٢) الجري - بكسر الراء المهملة مع التشديد ثم ياء مشددة -: نوع من السمك يشبه الحية، ويسمى بالفارسية: مارماهي. وقد جاء في حديث عن علي عليه السلام أنه كان ينهى عن أكل الجري.

(٣) تسمية من روى عن الإمام زيد: ١١٥

إلى هُنا، ننتهي من استعراضٍ سريعٍ لعقائد سادات أهل البيت أصولاً وفروعاً من غير طريق الإمام القاسم الرسي وحفيده الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين -سلام الله عليهما- وعلى آبائهما، فماذا ترى -أخي الباحث- عن مذهب أهل البيت؟ القول لك، والحكم عليك، وحسبي هُنا أن أقمتُ الحُجّةَ عليك، بإلزامك البَحْثِ والتفتيش، وعدم التعاطف، والتحيز، أو البَحْثِ وأنتَ مُعبأٌ بالأحكام المُسبقة المُبرجة آلياً في أم رأسك، فإن كان كذاً، فلا تُجهد نفسك بالبَحْثِ، وإن لم يكن، فأنت فارسُ الميدان، وثق بأن كتاباتك عن نتائجك حول هذه الدِّراسة ستكون الأقرب إلى القبول، أياً كانت النتيجة. وهُنا يجدرُ بي التذكير بعبارة الإمام نجم آل الرسول القاسم الرسي عليه السلام، لكي يستلهم صدقها من كان ذائبٌ سليم: «أدركتُ مَشِيخَةَ آل مُحَمَّدٍ مِنْ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمْ اخْتِلافًا». وهُنا نعود للكلام عن المعتزلة.

مُفَارَقَات

نعم! المعتزلة قد خاضت في علومٍ فلسفيةٍ بحتة، وهو الأمر الذي لم تُسايروهم فيه الزيدية التي جعلت جُلَّ اهتمامها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واكتفت بحميد علم الكلام المؤدي إلى الهدف المنشود من توحيد الله وتنزيهه عن الأضداد والأنداد وعن نسبة القبيح إليه. ولكن هذا -التبحر في علم الكلام - ليس مُسوِّغاً لكثيرٍ من المؤرخين والكتّاب والنُقّاد أن يتهموا المعتزلة بجلبِ الفلسفات اليونانية والإغريقية والكلاسيكية!!، وأتأها على هذا الأساس بنت مذهب الاعتزال؛ لأن في هذا الكلام مُجازفة واضحة، فبينما اتفق المؤرخون أن المعتزلة ما لمع نجمها، واشتهرت بهذا الاسم إلا في عهد واصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١هـ)، فيا ترى أي فلسفات في ذلك العصر الأموي العباسي؟! وأي إغريقيات ويونانيات!؟

* أيضاً يجدرُ بنا أن نذكر أن الإباضية والجعفرية والإسماعيلية والأشاعرة والزيدية قد اتفقت مع المعتزلة في بعض أصولها، والكل لهم سلفٌ ورجالٌ يعولون عليهم ويُعزّون إليهم، فهل يصحُّ لنا أن نقول: إنَّ الخوارج مُقلّدة للمعتزلة؟! وإنَّ الجعفرية مُقلّدة للمعتزلة؟! وإنَّ الأشاعرة مُقلّدة للمعتزلة؟! وإنَّ الزيدية مُقلّدة للمعتزلة؟!، فإن قال بهذا عاقلٌ -ولا أعتقد أن عاقلاً سيقول بهذا- فإنَّ المعتزلة هي جمهور الأمة وسوادها، وأنَّ التقسيمات التي قسمها أصحاب الملل والنحل كالشيعة بتياراتها والخوارج بتياراتها والأشاعرة بطوائفها جميعاً في الأصل باطلة، فإنّه لا يوجد إلا سنة ومعتزلة!! فقط. وهذا قولٌ شاذ، ومن المؤكد أنّه غير مرضي. أليس كذلك أخي الباحث؟!.

خاتمة:

من خلال جميع ما استعرضناه سابقاً، نجدُ أن البعض -هداه الله-، في هذا المجال، أعني مجال قصِّ الأثر! وتتبّع موافقات الزيدية للمعتزلة عقائداً ورجالاً، يبدأ من مُنتصف الطريق!! لا من بدايته!!، فتجده من هذا المُنتصف لا يعرفُ كم بُعداً عن البداية ولا يدري أين النهاية، والمقصد أن هناك سياسةً غير عادلةٍ وغير مُنصفةٍ يتبعها البعض للأسف لمجرد التبرير على العامة وفوق هذا لخداع النفس، وسأضربُ لك على هذا مثالاً:

يقول صاحب (المستطاب): «وكان شيخُ الهادي في الأصول الشيخُ أبا القاسم البلخي المُعتزلي فعليه أخذُ الأصول وعلم الكلام، فلذلك ترى أقواله في الأصول مُتأبعةً لأبي القاسم في الغالب فيأتي هذا الباحث! ويُضحّم ويهوّل الأمر، ويقول: انظر مؤرّخ الزيدية في زمانه يقول هكذا مقال!، فيبني الأصول ويُقرّع ويُحقّق. ويأتيه بويحٌ صغير ويقول: هل أصول الهادي مُختلفة عن أصول جدّه القاسم؟!، فإن قال: لا، قال له: فاضرب بفهوك من نصِّ صاحب (المستطاب) أقربَ حائط تجده أمامك، فإذا وُجد الماء بطلّ التيمّم، تُريدي أن أصدّق أن الهادي غير أصول أهل البيت وهذا جدّه من قبله يردّها ويكرّرها على أسمع الملاحدة قبل المسلمين!، وقس عليه من يُحاول أن يبدأ

السلسلة بحادثة نقل الكُتُب ومنها يستنتج الاستنتاجات. (حقاً هذه مُصيبة إذا ما تخلّصنا منها، خصوصاً أنّ الكاتب يجب أن يضع نصب عينيه أن يكتب ما يُنجيه وما يُنجي غيره، ويضع نصب عينيه أن أقلام النقاد ستطوله ولو بعد حين).

وهذا ختام هذه الأطروحة غير المكتملة، والتي ستكتملُ بدُعائكم لنا بالصّلاح والثبات على الحقّ، هذا ونُصلي ونُسلم على خير الأنبياء محمد بن عبد الله الصّادق الأمين، وعلى آله خير آل، العِترَةِ المُطهّرين، ورضوانه على الصحابة المتقين معاقل الدّين، والتابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

١٢/٣/١٤٢٦هـ

ملحق بأصل البحث من نقاسٍ مع إخوة باحثين أشاعرة وأحناف :

علاقة الزيدية بالمعتزلة والحنفية أصولاً وفروعاً

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، سفن النجاء وعلامات الاهتداء، ورضوان الله الأكبر على الصحابة المتقين، والتابعين لهم بخير وإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد :

فقد يأتي الكلام حول مسألة تأثر الزيدية بالحنفية في الفروع، وبالمعتزلة في الأصول، فأثرنا تحرير كلامٍ مختصرٍ نسأل الله تعالى أن ينفَع به طلاب العلم والبحث والفائدة، قسّمناه إلى قسمين :

القسم الأول: الخلط بين الزيدية والمعتزلة في الأصول

فالملاحظ خلط البعض الكثير في نسبة الزيدية إلى التأثر بالمعتزلة في أصول الدين، ومن يقول بهذا فإنه حقيقة لم يعرف تاريخ تلقي المعتزلة لأصولها، ولم يعرف تاريخ تلقي الزيدية لأصولها، وإنما اطلعوا على عقائد المعتزلة ووجدوا أنها أكثر حضوراً في التاريخ الإسلامي الجدلي فجعلوها الخطّ الأصليّ لذلك الاعتقاد الأصولي، وما تشابه أو تشارك معها في تلك العقائد من أقوال الفرق الأخرى جعلوه من تلك الفرق تأثراً بالمعتزلة، تماماً كما يقال مع الزيدية، فإنّ المعتزلة كانت أكثر حضوراً في التاريخ الإسلامي الجدلي فرسخت أصولهم في عقول العلماء والمؤرخين فجعلوها الأصل وأصول بقيّة الفرق الإسلامية التي اشتركت معها في أصل التلقي جعلوها متأثرة بالمعتزلة، فكانّ المعتزلة أصبحت المصدر الوحيد لأصول تلك الفرق التي شاركت وشابهت المعتزلة في أصولها.

مثال ذلك :

الشيخ (أحمد)، يأخذُ عنه، (عمرو) و (زيد) في المدينة النبوية أصول الدين، ثمَّ ينتقلُ (عمرو) إلى الكوفة وهناك يُعاصرُ تياراتٍ من المسلمين باختلافِ مذاهبهم ويدخلُ معهم في الجِدال، فيعرفونه ويعرفون عقيدته التي هو عليها ويُفندونها ويردونها عليه، فيقال لمن تأثر بقول (عمرو): إنهم الفرقة العُمريَّة، ثمَّ يأتي (زيد) إلى الكوفة ويجد الناس أن عقيدته مُشابهة لعقيدة (عمرو)، فيقولون: تأثر (زيد) بـ (عمرو)، أو إنَّ (زيداً) أخذ أصوله من الفرقة العُمريَّة، وهذا وهم فزيد لم يأخذ أصوله عن (عمرو)، وإنما أخذها عن شيخها (أحمد) في المدينة النبوية.

نعم! وهذا -يرحمنا الله وإياك أخي الباحث- حالُ الزيدية والمعتزلة وما يُوصمون به من تقليد الزيدية للمعتزلة أو أخذ زيد بن علي عن واصل بن عطاء، فإنَّ أصولهما واحدة كان مصدر التلقِّي لها واحداً، فكانت أصولهم لذلك واحدة.

- فشيخُ زيد بن علي ، أبوه زين العابدين، وأخوه الباقر، وشيخُ الباقر أبوه زين العابدين، وشيخُ زين العابدين أبوه الحسين بن علي، وشيخُ الحسين بن علي أبوه علي بن أبي طالب -صلوات الله عليهم أجمعين-.

- وشيخُ واصل بن عطاء هو أبو هاشم عبدالله بن محمد (ابن الحنفية)، وشيخُ أبي هاشم أبوه محمد (ابن الحنفية)، وشيخُ محمد (ابن الحنفية) أبوه علي بن أبي طالب -رضوان الله عليهم أجمعين-.

و أبو هاشم عبدالله بن محمد شيخُ واصل بن عطاء هو والدُ (ريطة) زوجة الإمام زيد بن علي، وأمُّ الإمام يحيى بن زيد قتيل الجوزجان، فقد كانت علاقة واصل بالبيت العلوي قوية، ويدلُّ عليها قوة علاقة ومبايعة ومناصرة واصل للإمام زيد بن علي، وكذلك مبايعة واصل و عمرو بن عبيد المعتزلي للإمام النفس الزكية محمد بن عبدالله، وذلك لما كانت القواسم المشتركة بينهم في العقيدة (الأصول) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوية، فالمثال السابق ينطبق على الإمام زيد بن علي و واصل بن عطاء أبو

حذيفة، فغلطَ البعض الكثير للأسف عندما نسبوا عقيدة الزيدية سادات بني الحسن والحسين إلى التأثر بالمعتزلة لما كان مذهب المعتزلة هو المشتهر في الوسط الجدلي الإسلامي المذهبي بينما كان توجه أئمة بني الحسن والحسين في القرون الثلاثة الأولى هو الإصلاح الميداني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت وجوه العلماء من العامة مُنصرفة عنهم لأسباب الخوف أو العزوف عنهم روايةً ودرايةً، وكذلك كان سادات بني الحسن والحسين مُشردين مُطردين في البلاد شاميها وبيانيها وأقصى وأبعد من ذلك، والله يحب الإنصاف -أخي الباحث-، فإن للبعض أهواءً في بتر علاقة الزيدية بسلفهم من أهل البيت ونسبتهم إلى التأثر وتقليد المعتزلة في أصولهم، لما ظهر لهم الاتصال السندي والرجالي والتاريخي ببني الحسن والحسين في المدرسة الزيدية، وأن علماء وأئمة الزيدية هم أنفسهم سادات أهل البيت بقية ذرية الحسن والحسين، نعم! ومن أراد الاستزادة في هذا راجع مبحثنا (الزيدية والمعتزلة والتأثر قراءة متأنية) ففيه تفصيل وإسهاب.

القسم الثاني : الخلط بين الزيدية والحنفية في الفروع :

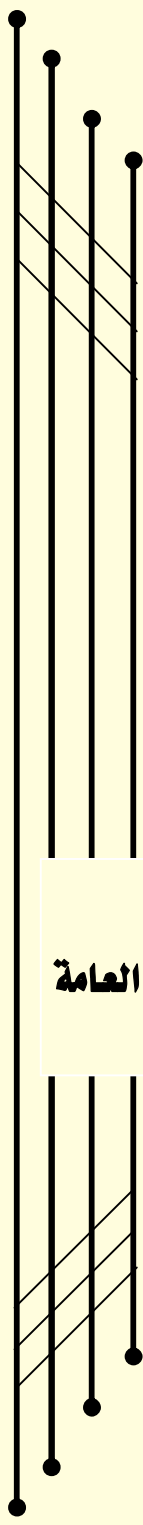
أيضاً ملاحظُ نسبة الزيدية إلى التأثر بالحنفية في الفروع، والمعلوم (بالنسبة للمحقق العالم بالتراثين الزيدي والحنفي) أن هذا تهويلٌ في جملة إطلاقه، لسبب سأذكره في آخر كلامي هنا، وإنما أشيرُ إلى أصل إطلاق صحة التأثر على افتراض صحة إطلاقه، فيسأل الباحث هل يُنسب الأصل للفرع أو العكس، فمن أطلع على حال أبي حنيفة -رضوان الله عليه- وجده قد درس على يد الإمام زيد بن علي عليه السلام سنتين، فأبهم الأصل في التلقي والتأثر وأبهم الفرع؟!، فلم لا يُقال: تأثر أبو حنيفة (الحنفية) بزید بن علي (الزيدية)، هذه قرينة على صحة عكس الإطلاق السابق من قبل البعض بتأثر الزيدية بالحنفية في الفروع، وقرينة أخرى أن أئمة أهل البيت عليهم السلام يحكون أن لإمام الزيدية النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام كتاباً في الفقه قد نقل عنه

وتأثر به تلميذُ أبي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني، قال إمام الزيدية الناطق بالحق الهاروني يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت ٤٢٤هـ) في كتابه (الإفادة في تاريخ الأئمة السادة): «وسمعتُ جماعة من فقهاء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم يقولون: إن محمد بن الحسن [الشيباني] نقل أكثر مسائل السير عن هذا الكتاب»، نعم!، فهل يصحّ مع هذه القرائن بإقرارات فقهاء الحنفية أن يُقال: تأثرت الزيدية بالحنفية في الفروع، أو يُقال العكس، هذه يُجيبُ عليها الباحثُ المُنصف، وأزيدُه قرينة ثالثة على اهتمام والتفات الأحناف لفقه وفروع الزيدية أن علي بن محمد بن كاس النخعي شيخ الحنفية المشهور في القرن الرابع هو أحد رواة مُسنَد الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن (جدّه أبي أمّه) سليمان بن إبراهيم المحاربي، وأحد رواة مُسلسلة الصلوات الإبراهيمية عن الإمام زيد بن علي عليه السلام، وهُنا أذكرُ سبب التّهويل الذي أشرتُ إليه قريباً وهو أن الزيدية تُحرم التقليد على من بلغ مرتبة الاجتهاد من الأئمة والعلماء، فلذلك قد تجدُ الإمام الزيدي يقتربُ في بعض المسائل من اجتهادات الحنفية أو من الشافعية بلا تقليدٍ منه لهم ولكن لأنّ اجتهاده ونظره أدّى به إلى هذا الاقتراب، فيتوهم البعض أن هذا تأثرٌ وتقليدٌ للحنفية أو الشافعية والاجتهادُ لا يعرفُ التقليد أصلاً، أيضاً قد يُقال ذلك مع محمد بن الحسن الشيباني أو أبي حنيفة فإنّ اجتهاداتهم في الفروع اقتربت من اجتهادات الزيدية (زيد بن علي)، (النفس الزكية)، ولا يلزمُ منه تقليدُ الحنفية أو تأثرهم بالزيدية؛ لأنّ الأصل هو الاجتهاد، فعندها يلزمُ المُنصف بناء على أصل التأثر أن يقول بتأثر الحنفية بالزيدية لا العكس، وبناءً على أصل الاجتهاد أن يقول: لم تتأثر الحنفية بالزيدية، ولا الزيدية بالحنفية، وإن اشتركوا في بعض الأقوال؛ لأنّ دافع ذلك الاجتهاد لا التقليد منهم، ثمّ سأزيدُ الباحث بما قد يجعله يُرجح تأثر الأحناف بفقه الزيدية بأنّ الزيدية أشدّ منعاً للتقليد على علمائها وأئمتها من الأحناف على علمائها وأئمتها، أيضاً بسماع الإمام الناطق بالحق الهاروني الحسيني وهو

الثَّبْتُ العَدْلُ من (جماعة) من فقهاء الأحناف يذكرون (نقل) الشَّيباني لـ (أكثر) مسائل السَّير من كتاب النَّفس الزكيَّة في الفقه، فَمَنْ نقلَ، وَمَنْ تتلمذَ، كانت قرينة التأثر له أقرب، ولا أقطع، والله يحبُّ الإنصاف. إلا أنَّ الذي أقطعُ عليه مع ما مضى من القرائن والاستنتاجات أنَّ الزيدية لم تتأثر بالحنفية، وأبو حنيفة فإمامٌ له مكانته عند الزيدية أصولاً وفروعاً ومناصرة لأهل بيت نبيه ﷺ.

نعم! فهذا -أخي الباحث عن الحق- ما قد يُتوجَّه إليه الكلام في مسألة التأثر لسادات بني الحسن والحسين أئمة الزيدية، فالحدِّاق من الباحثين فطنوا لعلاقة وارتباط الزيدية بسادات بني الحسن والحسين بشكل مُتواتر وظاهر لأصغر طلبة العلم فضلاً عن المُجتهدين والعُلَماء فجهدوا إلى فصل تراثهم عن سادات بني الحسن والحسين في الأصول والفروع، وأكثروا في ذلك فتخبَّطوا تحبَّطاً عجبياً، والله المُستعان، هذا وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمد وآله الطَّيِّبين الطَّاهرين.

يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ / ٩ / ١٤٣٣ هـ، بمكة المكرمة أيام القيام بمناسك العمرة.



الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦	٣١٥
اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِيْنَ	٧-٦	٣١٥، ٣١٤
البقرة		
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٢٧٥	٤٦٤
إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا	١٥٩-١٦٠	٤١
فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أزْوَاجَهُنَّ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا	٢٣٢	٤٠٣، ٣٩٩، ٣٩٨
لَا يَأْتِيَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ	٢٨٦	٤٥٨، ٣٠٣، ٨٢، ٤٩
	١٢٤	٣٤٥، ٣١٣، ١٣٩، ١٣٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُم يُنصَرُونَ	٤٨	٦٧
وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ	١٢٤	٢١٥، ١١٦، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣١١، ٣٦٦
وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي	١٢٤	٣٦٧
وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ	٢٣٢	٣٧٤
وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ	٢٥٥	٤٥٣
عَلَى النَّاسِ	١٤٣	١٤٤
وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةً مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ	٢٢٢	٣٧٤
وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ	٢٠٢	٤١٠
وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ	٢٢١	٣٨٧
وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا	٢٢١	٤٠٣، ٣٩٧
وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا	٨٩	٢٩٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ		
وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهَادِيَ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِليٍّ وَلَا نَصِيرٍ	١٢٠	٢١٩
وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِليٍّ وَلَا نَصِيرٍ	١٢٠	٢١١
وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ	١١٤	٢٩٣
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	٢٧٩، ٢٧٨	٤٦٥
يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ	٤٧	٢٠٦، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٨
يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ	١٨٥	٣١٧، ٣١٨
آل عمران		
وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ	١٠٤	٢٤٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ		
أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ	١٤٢	٣٢٨
إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	٧٧	٤٦٣
إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ	٣٣	٤٧٤
إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ	٩	٤٦٣
ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	٣٤	٤٧٥
لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ	٢٨	٤٦٥
وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	١٢١	٢٧٤
وَلَيَبْتَغِيَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلَيُمَحِّصَنَّ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ	١٥٤	٣٢٨
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ	٧	٢٤٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا	١٠٢	٤٧٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا	٧	٢٤٣
النساء		
أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا	٨٢	٤٠٩، ٣٩٢
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ	١١٦	٤٦٢
إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ نَصِيرًا، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا	١٤٥-١٤٦	٢٧٦
إِنْ تَحِبَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرْنَا عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا	٣١	٤٦٢
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ	٥٩	٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٦
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ	٥٩	١٤٠
فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ	٢٥	٤٠٣، ٣٩٩
فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ	٩٥	٣٥٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا		
فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا	٤١	١٤٤
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً	٢٤	٣٩٩
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ	٢٤	٤٠١، ٣٩٧
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ	٢٤	٤١٥
لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا	٩٥	١٥٤
لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	١٦٦	٤٦٣
لِيَتْلَا يُكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ وَأَحَلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ مَنَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً	١٦٥	٣٠٠
	٢٤	٤٠٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَأَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا	٨٣	٣٠٨، ٣١١، ٣١٤
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا	١٢٢	٤٦٢
وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ	١٥	٤٠٢
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَأَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا	٢٤	٣٩٢
وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا	٢٠-٢١	٤١٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
أَتَأْخُذُونَهُ مُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا، وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا	٢٥	٤٠٢
وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا	١٢٢	٤٦٣
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ... ذَلِكَ لِمَنْ حَثِي الْعَنْتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ	٢٥	٣٩٢، ٣٨٣، ٣٧٩
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ	٢٥	٣٧٥
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	٢٥	٤٠٢
وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا	٦٩	٣١٥
وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ	١٤	٤٦٦، ٤٦٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا	٩٣	٤٦٦، ٤٦٢
وَيَعْرِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ	١١٦	٤٦٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ	٥٩	٣٠٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا	٥٩	٣١٣، ٣٠٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ	٥٩	٣٠٦، ١٤٠، ١٣٧
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ	٤٣	٣٩١
المائة		
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ	٥٥	٤٨٠
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ	١١٩	١٥٥
وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ	٦٤	٤٥٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلْعُنُوا بِنَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ		
وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ	٤٨	٢٠٦
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	٩٠	٣٩٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تَبَدَّ لَكُمْ عَنَّا اللَّهُ عَنهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ	١٠٢	٣٨
الأنعام		
حَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ	١٠٢	٤٦٠
لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللطيفُ الخبيرُ	١٠٣	٤٥٦
هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ	١٥٨	٤٥٣
هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا كَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٢٧	٢٧٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ	١٦٥	٢٠٧
الأعراف		
إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ	٢٨	٣٩٩
رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي	١٤٣	٤٥٦
فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَصَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَصٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْأُخْرَى خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ	١٦٩	٢٥١
فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ	١٦٩	٢٥٢
وَأَسَاءَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْتَوْنَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِهَا كَانُوا يَفْسُقُونَ	١٦٣	٢٩٤
الأنفال		
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ	٦٥	٢٧٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا آلَافًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِهِمْ فَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ		
التوبة		
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ	١١٩٨	٢٦٨
فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ	٦٩	٤٠١
فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ	١٢٢	٢٩٧
وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ	٦٨	٤٦٧
وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ، مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَن رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يُرِغِبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ	١١٨-١٢٠	٢٦٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ	١١٩	٢٧٨
وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ	١١٩	٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ		٢٨٩

يونس

أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ	٣٥	٤٧٥، ٤٧٩
--	----	----------

هود

تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ	٤٩	٢٤٠
تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ	٤٩	٢٥٣
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ نَارٍ فِيهَا لَا تُبْطَلُ النَّارُ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا	١٠٥-١٠٨	٤٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْدُوذٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ	٠٧	٤٥٤
يوسف		
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا	٧٦ ٥	١٠١ ٢٢٧، ٧٢
الرعد		
إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ	٧	٣٠٥، ٣٠٠
إبراهيم		
قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً	٣١	٢٤٣
النحل		
فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا	٤٣ ٧٢ ٧٢	٤٧٧، ٤٠٥، ٢٩١ ٤١٨ ٤١٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ		
وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِبَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ	٤٤-٣٤	٢٩١
فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	٤٣	٢٩٨
الإسراء		
وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا، أَوْ تُكُونَ لَكَ جَنَّةً مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلالَهَا تَفْجِيرًا، أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا، أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُؤْفِكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا	٩٣-٩٠	٢٩٥
وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	٥٣	٢٤٣
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا	٧٠	٢٠٦
يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ	٧١	٣٦٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
مريم		
تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا	٦٣	٢٤٣
أَصَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا	٥٩	٣٨٩
أَصَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا	٥٩	٣٦٤
إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا	٦١	٤٦٣
طه		
الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى	٥٥	٤٥٤
وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى	١٢١	١١٢
الأنبياء		
إِذْ يَخْتَكِمَانِ فِي الْحَرْثِ	٧٨	٤٧٧
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ	٨٧	١١٢
مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ، لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ، قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ	٧-٢	٢٩١

الآية	رقم الآية	الصفحة
أَفْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ، مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفْهَمَ يُؤْمِنُونَ، وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	٧٩	٤٧٧
وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِّنْ خَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ	٢٨	٤٦٩
الحج		
الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَاتَّوُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ	٤١	٢٤٨، ٦٦
مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ	٧٤	٤٥٤
مَثَلَهُ أَتَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ	٧٨	١٤٤
المؤمنون		
فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ	٧	٤٠٢
وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفُوجِهِمْ حَافِظُونَ... إلخ	٥	٣٩٦
الآيات		
وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ	٦-٥	٣٩٣، ٣٧٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
النور		
الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ	٠٣	٤١٠، ٣٨٧
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ	٢	٤٠٢
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ	٠٢	٣٨٣
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ	٢	٤٠٠
فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ	٦٣	٤٢
قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ	٣١-٣٠	٣٨٥
لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا	٤٨، ٤٧، ٤٦	٤٦٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاء يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ	٣٢ ٣٢ ٣٢ ٣٢ ٣٣	٣٧٤ ٣٩٩ ٣٩٧ ٤٠٣ ٤٠٢، ٣٨٩، ٣٨٣

الفرقان

وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا، وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا، إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا، وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا، وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ	٦٣-٦٩	٢٤٣
---	-------	-----

الآية	رقم الآية	الصفحة
يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَجْلُدْ فِيهِ مُهَانًا		
الشعراء		
فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	١٠٢	٢٧٧
وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ	٢١٤	٣٢٦
القصص		
رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي	١٦	١١٢
كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ	٨٨	٤٥٤
وَلَوْ لَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٤٧	٢٧٧
وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُמَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ	٦-٥	٣١
العنكبوت		
أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ، وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ	٣-٢	٣٣٦
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ	٥٨-٥٩	٢٤٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
<p>مَنْ الْجَنَّةِ غُرْفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ، الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ</p>		
الروم		
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ	٢١	٣٧٢، ٣٧٣، ٤١٢، ٤١٧، ٤٢٠
السجدة		
وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ	٢٤	٣٢٠
وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا	٢٤	٣١٨
لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ	٢٤	٣١٨
وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ	٢٤	٣١٨
وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ	٢٤	٣١٦
وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا	٢٤	٣٢١
وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ	٢٤، ٢٣	٣٢٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ	٢٣-٢٥	٣١٧
الأحزاب		
النَّبِيِّ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا، إِذْ جَاءُواكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا، هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا، وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا	٦	٤٧١
رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَصَى نَجْبَهُ	٢٣	٢٧٠، ٢٨٢
رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ	٢٣	٢٧٩
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ	٢٣-٢٤	٢٧٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ فَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا، لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ	٣٣	٣٨٤
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا	٥٩	٣٨٥
فاطر		
الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ، إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ، لِيُوفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ	٣٢	٢١١
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٢٨-٣٠	٢٤٤
٢٨	٤١	
٣٢، ٣٣	٤٧٤	

الآية	رقم الآية	الصفحة
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُوهَا ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٣٢	١٩٩
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٣٢	١١٦، ١٩٦، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣١٠، ٣٥٥، ٣٥٩
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٣٢، ٣٣	٢٠٤
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٣٢	٢٥٧
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ	٣٢	٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥١
سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ !! ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا	٣٢	١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٥٦، ٢٥٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا.. الآية	٣٢	٢٠٤، ٢١٨، ٢١٥
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا	٣٢	٤٧٦، ٢٥٨، ٢٥٤
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ..... الآية	٣٢	٢٠١
ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ وَمَنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ	٣٢	١٩٨
الصفات		
وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ	١١٣	٢٧٤
ص		
فَاسْتَعْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ	٢٤	١١٢
وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ	٣٤	١١٢
الزمر		
أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَىٰ الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	٥٨	٢٧٧
وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٦٧	٤٥٥
وَالسَّهَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ	٦٧	٤٥٤
وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ	٧	٤٦٠
غافر		
ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ	٧٥	٤٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرُحُونَ		
الشورى		
مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ	٥٢	٢٥٣
وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ	٥٢	٢٤٠
الزخرف		
وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ	٢٠	٤٦٠
الأحقاف		
أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا	٢٠	٤٠١
الفتح		
لِيَعْرِفَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ	٢	١١٢
الحجرات		
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ	١٥	٢٧٩، ٢٧٨
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ	١٣	٢٢٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
ق		
مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ	٢٩	٤٦٣
الذاريات		
وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ	٤٧	٤٥٤
الطور		
وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا	٤٨	٤٥٥
القمر		
تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا	١٤	٤٥٥
الواقعة		
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ، إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا، وُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً، فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ، وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، ثَلَاثَةٌ مِّنَ الْأُولَئِينَ، وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ	١٤-١	٢٤٤
الحديد		
وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوَّةَ وَالكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ	٢٦	٣٦٥، ٢٥٠، ٢٣٩، ٢٢٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
الطلاق		
لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا	٧	٨٢، ٤٩
لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا	٧	٣٠٣
التحريم		
إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ	٠٤	٣٢٢
القلم		
يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ	٤٢	٤٥٥
الحاقة		
وَتَعْيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ	١٢	٣٢٤
الجن		
وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا، حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضَعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا	٢٤، ٢٣	٤٦٢
القيامة		
إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ	٢٣	٤٥٦
وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ	٢٢	٤٥٦
وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ	٢٣-٢٢	٤٥٥
التكوير		
الْجَوَارِ الْكُنَّسِ	١٦	٤٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ	١٥	٤٢
فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ	١٦، ١٥	٤٢
المطففين		
كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ	١٥	٤٥٥
الضحى		
وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ	٧	٢٤٠
الزلزلة		
فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ	٨	٢٤٤

فهرس الأحاديث

- اثنًا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل ----- ٦٤، ٥٩
- اعرضوا الحديث إذا سمعتموه على القرآن، فما كان من القرآن فهو عني وأنا قلته، ----- ٤٧٣
- الإيمان بيان والحكمة بيانية ----- ٩١
- ألسنت إمام الناس كلهم أجمعين؟ قال فقال رسول الله (ص) أنا رسول الله إلى الناس أجمعين ----- ٣٦٢
- اللهم اجمع شملها وألف بين قلوبها واجعلها وذريتها من ورثة جنة النعيم وارزقها ذرية ----- ٣٢١
- المهدي اسمه باسمي، واسم أبيه باسم أبي ----- ٢١
- المهدي من ولدك ----- ٢٠
- النجوم أمان لأهل السماء ----- ٥٢
- أمرني رسول الله (ص)، يقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ----- ٤٧٢
- إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام، ولياً من أهل بيتي ----- ٨٦، ٤٩
- إن هذا لا يتقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة ----- ٥٣
- أنا دار الحكمة، وعلي بابها ----- ٤٧٢
- إننا على ذلك أهل بيت اختار الله تعالى لنا الآخرة على الدنيا ----- ٢٠
- أنت أخي، وزيريري، وخير من أخلفه بعدي ----- ٤٧١
- أنت مني بمنزلة هارون من موسى ----- ٤٨٠
- إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ----- ١٣٨
- إنما العلم ثلاثة آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنة قائمة، وما خلاهن فهو فضل ----- ٢٤٢
- إنه إذا كان في هذه العشي هبط الله سبحانه إلى سماء الدنيا ----- ٤٥٣
- إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ----- ٤٧٧، ٤٠٥، ٤٨
- إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي ١١٤، ٢٢٦، ٣٠٦، ٣١٠،

- أهل بَيْتِي أَمَانٌ لَأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ لَأَهْلِ السَّمَاءِ، فَوَيْلٌ لِمَنْ خَذَلَهُمْ وَعَانَدَهُمْ ----- ٣٤٤
- أَوْ كَانَ مُنْتَظَرًا لِقَائِنَا ----- ٨٧
- أَوَّلُ سَبْعَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ----- ٢١
- أَوْلُوا وَلَوْ بِشَاةٍ ----- ٣٧٦
- أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ خَلَفْتُ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُتَيْتِي، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي ----- ٤٧٤
- بَدَأَ الْإِسْلَامَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ ----- ١٥٥
- حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَوْمَ خَيْبَرَ لِحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَنِكَاحِ الْمُتَعَةِ ----- ٣٨٥
- خَيْرُ النِّسَاءِ الْوَلُودُ الْوَدُودُ الَّتِي إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِذَا غَبَّتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ ----- ٤١٨
- دَعَهُمَا يَتَمَتَّعَانِ مِنِّي، وَأَتَمَّتْ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُمَا سَيُصِيبُهُمَا بَعْدِي أَثَرَةٌ ----- ٤٧٤
- ذَآكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهَلَهُ (تأمل)، وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَهُ ----- ٢٤٢
- سَتَانِي مِنَ بَعْدِي فِتْنٌ مُشَابِهَةٌ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، فَيُظَنُّ الْمُؤْمِنُونَ أَنَّهُمْ هَالِكُونَ فِيهَا ----- ٨٩
- سُدُّوا الْأَبْوَابَ كُلَّهَا إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ ----- ٤٧٢
- عَلِيٌّ أَفْضَاكُمْ ----- ٤٨٣
- عَلِيٌّ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنَ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ----- ٤٧٠
- قَدْ نَجَلْتُهُ الْمُهَابَةَ وَالْحَيَاءَ، وَنَجَلْتَ حُسَيْنًا الشَّجَاعَةَ وَالْجُودَ، وَهَمَّا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ----- ٤٧٤
- لَا بَدَّ لِلْغُلَامِ مِنْ غِيبةٍ، فَقِيلَ لَهُ وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَخَافُ الْقَتْلَ ----- ٣٧
- لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ----- ٢٠
- لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوِيٍّ وَشَاهِدِي عَدْلٌ ----- ٣٧٥
- لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلَّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ ----- ٥٦، ٥٥
- لَا يَزَالُ أَمْرُ أُمَّتِي صَالِحًا حَتَّى يَمْضِيَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ----- ٦١
- لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ صَالِحًا حَتَّى يَكُونَ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمَهَا فَقُلْتُ لِأَبِي مَا قَالَ؟ ----- ٥٦
- لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مَاضِيًا حَتَّى يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ ----- ٥٨
- لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مُؤَاتِيًا أَوْ مُقَارِبًا، حَتَّى يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلَّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ ----- ٥٩

- لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه ----- ٥٧
- لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة ----- ٥٨
- لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّيِّءِ لِحَقَّتِي جِبْرَيْلُ، فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ ----- ٣٩٣
- لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كِرَاعِ لَقَبَلْتُهُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ ----- ٣٦٥
- لَوْ لَمْ يَبْقَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ، لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ----- ٢١
- مَا كَانَ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ ----- ٤٧٧، ٤٠٥
- مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لِازِمٌ، لَا عُدْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِهِ ----- ١١٩
- مِثْلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ كَسَفِينَةِ نُوحٍ مِنْ رِكْبِهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهُوَ ١٤٤، ٢٢٦، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٤٤
- مَنْ حَبَسَ نَفْسَهُ لِدَاعِيِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَوْ كَانَ مُنْتَظِرًا لِقَائِنَا، كَانَ كَالْمُتَشَحِّطِ بَيْنَ سَيْفِهِ ----- ٨٦
- مَنْ سَمِعَ وَعَايَنَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَلَمْ يُجِبْهَا كَبَّهَ اللَّهُ عَلَى مَنْخَرِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ----- ٨٥، ٤٩
- مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ----- ٣٠٢، ٧٦
- مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ رَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ----- ٨٢، ٧٤
- مَهْدِي أُمَّتِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ----- ٢١
- نَحْنُ سَبْعَةٌ بَنُو الْمُطَلِّبِ سَادَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ ----- ٢٠
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (ص) عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ عَامِ خَيْبَرَ ----- ٣٩٥
- وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَاتِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ----- ٤١٧
- يَا عَلِي لَعَلَّهُمْ شَتَمُونِي، إِنْهُمْ لَوْ رَأَوْنِي لَأَذْهَمَ اللَّهُ ----- ١٢٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ مِمَّنْ الْمَهْدِي ----- ٢٠
- يَا عَلِي، أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَقْرَبُ الْخَلَائِقِ مِنِّي فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ----- ٤٧١
- يَا عَلِي، لَعْنَتُكَ مِنْ لَعْنَتِي، وَلَعْنَتِي مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ نَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ----- ٤٧٢
- يَا فَاطِمَةَ، إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ أَعْطَانَا اللَّهُ سَبْعَ خِصَالٍ ----- ٢١
- يَا مُحَمَّدُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا جِبْرَيْلُ، قَالَ إِنَّ فَلَانًا سَحَرَكَ!، وَجَعَلَ السَّحْرَ فِي بَثْرِ بَنِي فَلَانٍ ----- ١٢٣
- يَا عَلِي سَيَهْلِكُ فِيكَ اثْنَيْنِ، مُحِبُّ مُغَالٍ، وَمُبْغِضُ قَالَ ----- ١٥٤

- يُخْرِجُ الْمَهْدِيَّ فِي أُمَّتِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ غِيَاثًا لِلنَّاسِ ----- ٢٢
- يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضُ أَهْلَ بَيْتِي وَمَنْ أَحَبَّنِي مِنْ أُمَّتِي كَهَاتَيْنِ، وَسَوَى بَيْنَ أَصَابِعِهِ ----- ٢٣
- يُظْهِرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رَجُلٌ يُسَمَّى أَمِيرَ الْغَضَبِ لِلَّهِ ----- ٢٢
- يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ أَبِي إِنَّهُ قَالَ كَلِمَةً مِنْ قَرِيشٍ ----- ٥٥
- يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، ثُمَّ لَا أَدْرِي مَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَسَأَلْتُ الْقَوْمَ كَلِمَةً ----- ٥٨
- يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، قَالَتْمْ تَكَلَّمْتُ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ الَّذِي يَلِينِي فَقَالَ، قَالَ ----- ٥٦
- إِنَّ لِكُلِّ بَدْعَةٍ رَجُلًا مَوْكَلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ----- ٥٠
- مِثْلُ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ كَسَفِينَةِ نُوحٍ ----- ٥٢
- مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ----- ٤٧١

فهرس الأعلام

- إبراهيم الجزار ----- ٧٣
- إبراهيم النفس الرضية ----- ٢٠٠
- إبراهيم بن الحسن بن الحسن السبط ----- ٢٠٩، ٣٥١
- إبراهيم بن العباس ----- ٢٢٢
- إبراهيم بن عبد الله الحجبي ----- ١٠٢
- إبراهيم بن عبد الله النفس الرضية ----- ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٤٤٧، ٢٢٩، ٣٤٩
- إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ----- ٣٢٧، ١٨، ٢٤
- إبراهيم بن موسى الكاظم ----- ٣٥٠، ٣٣٦، ١٧٩، ٨٠
- ابن القيم ----- ٤٣٢، ٣٣٦
- ابن النرسي ----- ٤٥١
- ابن الوزير ----- ٤٦٠، ٤٥٩
- ابن الوليد ----- ١٣٢، ١٢٢
- ابن تيمية ----- ٤٤٧، ٤٣٢، ٣٥٢، ٣٣٦
- ابن سمرة ----- ٦٤
- ابن عساكر ----- ١١١
- ابن مسكان ----- ٢٠١
- أبو إسحاق السبيعي ----- ٢٥٦، ٢٠٥، ٢٠١
- أبو الجارود ----- ٢٤٧، ٦٥
- أبو الحسن الأشعري ----- ٤٣٢
- أبو الدوانيق العباسي ----- ٣٣١، ١٦١
- أبو الصلت الهروي ----- ١٢١

- أبو الطفيل ----- ٢١
- أبو القاسم البلخي المعتزلي ----- ٤٣٥، ٤٨٧
- أبو أمامة ----- ١٨٠، ٥٣
- أبو أيوب الأنصاري ----- ١٨٠، ٢١، ٥٣
- أبو بصير ----- ٣٤٣، ٨٧، ٢٣٠، ٢٠٠، ١٢٩، ٨٧، ١٢٩، ٨٧، ٤٤
- أبو جحيفة ----- ٦٤، ٦١
- أبو جعفر بن بابويه ----- ٢٩
- أبو حمزة الثمالي ----- ٤٧٥، ٤٨٠، ٣٢١، ٢٥٩، ٢٥٨
- أبو حنيفة النعمان ----- ٤٩٢، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٣٢، ٣٥٢، ٣٣٥، ١٥٩، ١٥٨، ١٤٧، ١٥٧، ١٤٦
- أبو خالد الكابلي ----- ٣٤، ١٩، ٢٦٠، ٣٣، ٢٣
- أبو خليفة ----- ٢٤٧، ٦٦
- أبو ذرّ الغفاري ----- ١٨٠، ٣١٦، ٥٣
- أبو ذكوان ----- ٢٢٢
- أبو سعيد الخدري ----- ١٨٠، ٥٣
- أبو سهل الخراساني ----- ٤٥٠
- أبو صالح ----- ٢٧٠
- أبو عاصم العبادي ----- ١٠١
- أبو عبيدة الخذاء ----- ٢٤٧، ٦٦
- أبو علي الجبائي ----- ٤٤٦
- أبو عوانة ----- ٢٥٩
- أبو قتادة الأنصاري ----- ١٨٠، ٥٣
- أبو مسلم الخراساني ----- ١٥٢، ١٥٣
- أبو هريرة ----- ١٨٠، ٥٣

- أبولهب ----- ١٣٤
- أحمد ابن محمد بن عيسى ----- ٧١
- أحمد بن إبراهيم أبو العباس الحسني ----- ٢٤
- أحمد بن إبراهيم أبو العباس الحسني ----- ٤٨١
- أحمد بن إبراهيم الحسني أبو العباس ----- ١٣١، ١٣٢
- أحمد بن إبراهيم الحسني ----- ١٣١
- أحمد بن إبراهيم الحسني ----- ٤٣٣
- أحمد بن الحسين الهاروني الحسني ----- ٤٢٢، ٤٧١، ٤٢٦، ٤٢١، ٣٥٠، ٤٠٠، ٣٥١
- أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن القاسم بن الحسن بن زيد بن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ----- ٤٠٠
- أحمد بن حنبل ----- ٤٤١، ٣٥٢، ٣٣٥
- أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر الحسني ----- ٤٢٢
- أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي بن أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ----- ٤٠١، ٣٩٥
- أحمد بن سليمان ----- ٤٣٤، ٤٠١
- أحمد بن عائذ ----- ١٤٤
- أحمد بن عبد الله الطبري ----- ١٠١
- أحمد بن عيسى بن زيد بن علي الحسني ----- ٣٤٩، ٣٣٦، ٣٣٥، ٤٥١، ١١١، ٢٣٤، ٤٣٢، ٣٩٧
- ٤٨٣، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٥٩، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٢٦، ٣٩٧، ٤٣٧، ١١١، ٣٦٤، ٣٥١، ٤٢٢، ٤٠٣، ٣٥٠
- ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٤
- أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ----- ٣٩٦
- أحمد بن قايماز الذهبي ----- ٤٥١، ٣٥٢
- أحمد بن محمد الشرقي ----- ٢٢

- أحمد بن محمد بن أبي نصر ----- ٣٩٤
- أحمد بن يحيى المرتضى ----- ٤٢٦، ٤١٤
- أحمد بن يحيى حابس ----- ٨٣
- إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ----- ٣٥١، ٤٤٩، ٣٤٩، ٢٥٠، ٣٣٥، ٣٣١
- الأزرق بن تمة الصريمي ----- ٤٤٨
- أسامة بن زيد ----- ١٦٠
- إسحاق بن جرير ----- ٣٨٧
- إسحاق بن عبد الحميد الأوربي ----- ٤٤٨
- إسحاق بن عمار الصيرفي ----- ٣٩٣، ٤٤
- إسحاق بن يعقوب ----- ٣٨
- إسماعيل بن إسحاق ----- ١١١
- إسماعيل بن الحسن بن زيد ----- ٤٧٢
- إسماعيل بن الفضل الهاشمي ----- ٣٨٨
- إسماعيل بن جعفر الصادق ----- ١٨٩، ١٨٧، ٣٦٣، ١٨٨
- أشير بن يعقوب ----- ٢٠٩
- الأصبغ بن نباتة ----- ١٣٤
- أم إسماعيل ----- ٥٤
- أم الشيخ المفيد ----- ١٢٢
- أم سلمة ----- ١٨٠، ٥٣، ٢٠
- أم غاب ----- ٥٤
- أم موسى ----- ٥٤
- أم هانئ ----- ٤٢
- آمنة بنت وهب ----- ٣٢

- أنس بن مالك ----- ١٨٠، ٢٠، ٥٣
- ايسافر بن يعقوب ----- ٢٠٩
- البحراني ----- ١٣٥
- بُرَيْدُ الْعِجْلِيِّ ----- ١٤٤
- بريد بن معاوية ----- ٢٤٢
- بشر بن الحسن ----- ٤٥٠
- بشير الرّحال ----- ٤٤٨
- البلاغي ----- ١٩١، ١٩٠، ٩٦
- بلال بن رباح ----- ١٤٩
- بنو دان بن يعقوب ----- ٢٠٩
- بنيامين بن يعقوب ----- ٢٠٩، ٢١٠
- ثابت بن سعيد ----- ٣٢٥
- جابر بن سمرة ----- ١٨٠، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣
- جَابِر بن عبد الله ----- ٢٨٢، ٥٧، ٦٤، ٦١، ٦٠، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ١٨٠، ٣٦٢، ٤٧٢، ٥٣
- جاد بن يعقوب ----- ٢٠٩
- جعدة ----- ١٧٦
- جعفر الصادق أبو عبد الله ----- ٣٨٩، ٣٥٣، ٢٢٨
- جعفر الصّادق ٢٨، ٩٧، ٢٨٥، ٣٤٨، ٣٣٣، ٣٤٩، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٨٧، ٨٨، ٩٥، ١١٩، ١٤٦، ١٥٨، ١٦٦، ١٨١، ١٨٨، ٢٠١، ٢٦٩، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٩٧، ٣٩٦، ٨٠، ٣٥١، ٤١٦، ٦٧، ١٥٨، ١٥٩، ٤٨٤
- جعفر المنصور ----- ٣٤٢
- جعفر بن أبي طالب ----- ٣١٦، ٢٨٢، ١٨١، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٣، ٢٧٠، ١٤٩
- جعفر بن أحمد بن عبد السلام ----- ٤٣٤

- جعفر بن الحسن بن الحسن ----- ٢٠٩
- جعفر بن محمد الإمام الصادق ----- ٧٤، ٧٥، ٣٥
- جعفر بن محمد الصادق (ع) (٣٤، ١٦٧، ٧٦، ٣٧، ٤٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٨١، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٨٧، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٨، ٤٢٦، ٥١، ٧٥، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ٢١١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤١، ٣٥٤، ٤١٠، ٤١١، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦)
- جعفر بن محمد النيروسي ----- ٣٩٧
- جعفر موسى ----- ١٩٠
- جندب أبو ذر الغفاري ----- ٣٢٤، ٢٦٩، ٤٨١
- الجوزجان ----- ٤٩٠
- الجويني ----- ٤٣٢
- الجيلاني ----- ٤٣٢
- الحاكم الجشمي ----- ٤٤٦
- الحاكم الحسكاني الحنفي ----- ٣٦٢
- الحاكم الحسكاني ----- ٤٧٥، ٢٦٠، ٢٥٨
- حجر بن عدي ----- ٣١٦، ٢٤٥، ٢٦٩
- حذيفة ابن البيان ----- ٥٣، ٣٢٤، ١٨٠
- حذيفة بن أسيد ----- ١٨٠، ٥٣
- الحسكاني ----- ٢٥٩
- الحسن العسكري بن علي الهادي - ٢٨، ١٩٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٥٣، ٧٥، ١٧٩، ١٩١، ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٢٥، ٣٠٤

الحسن العسكري ----- ١٩١، ١٨٩، ١٨١، ٩١

الحسن المثني ----- ٥٠

الحسن بن الحسن بن الحسن ----- ٣٥٢، ٣٣٦، ٢٠٩

الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -- ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٣٥، ٣٣٠، ٣١٦، ٢١٠، ١٥٢، ٢٦٨، ١٣٠ --
٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧

الحسن بن زيد بن الحسن السبط ----- ٤٣٢، ٣٥٠، ٩١، ٣٥١، ٢٠٩

الحسن بن علي أبي محمد ----- ٤٣١، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٦، ١٧٢، ١٧٤

الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْوَشَّاءِ ----- ١٤٤

الحسن بن علي بن أبي طالب -- ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٦٧، ٧١، ٧٨، ٨١، ٨٤،

٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٩، ١٠٣، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٢،

١٣٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦،

١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣،

٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣،

٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠،

٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٨،

٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٩،

٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧،

٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٨٥،

٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٥٦، ٤٦٨، ٤٧٣،

٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٩، ٥١٠، ٥١١، ٤٩٣، ٧٨، ١٠٣، ١٧٢، ١٧٤، ٣٠٣،

٣٢٩، ٣٤٥، ٤٢٤

الحسن بن علي بن الحسن الأطروش الحسيني ----- ٤٣٢

الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ----- ٤٢٢، ٤٠٠

الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب --- ٢٥٨، ١٠٢، ٤٥١، ٣٩٨، ٢٠٤
٤٥٦، ٤٥٢، ٤٣٧، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٨، ١١٨، ٤٢٢، ٤٣٧، ١٠٣، ٢٣٤، ٢٣٣، ١٩٦، ١١٨، ١١٦
٤٨٥، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٧٧، ٤٧٤، ٤٧٠، ٤٦٧، ٤٦١

الحسين ابن زيد بن علي (ذا الدمعة) ----- ٣٢٧، ٤٧٩، ٣٢٦، ٣٢٦، ٣٥٦، ٣٣٦، ٣٢٦، ٣٣٥

الحسين الفخري ، الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن المثنى --- ٣٣٥، ٩١، ١٥٢، ٣٢٧، ٢٢٩، ٥٠، ٧٨

الحسين بن القاسم العياني ----- ٢٨، ٢٢

الحسين بن بدر الدين ----- ٢٢

الحسين بن رزق الله ----- ٢٩

الحسين بن روح النوبختي ----- ٣٦

الحسين بن سعيد ----- ٢٠١

الحسين بن علوان ----- ٣٨٥

الحسين بن علي ----- ٣٨٩، ٣٨٧، ٣٨١، ٣٤١، ١٧٨، ١٧٦، ٣٠٤، ٣٠٢، ٢٦٥، ٤٧٥، ١٦٣، ١٧٦

٤١٠، ٣٨٧، ٣٨٦، ٢٠٠، ١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٥٣، ١٤٨، ١٤٥، ١٢٣، ٩٤، ٣٨، ٣٥، ٣٩٤، ٣٤

الحسين بن علي بن أبي طالب ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٣٤، ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٦٣، ٦٧

٧٠، ٧١، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦

١١٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨

١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١

١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤

٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠

٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧

٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١

٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧

٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢

٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٥، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٤،
٤٠٦، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٦،
٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣

الحسين بن علي بن الحسن ابن الحسن بن الحسن السبط ----- ٢١٠

الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن صاحب فنج ----- ٣٤٩

الحسين بن علي بن الحسين ----- ٢٠٩

الحسين بن علي ----- ٤٨٥، ٤٣١، ٣٣٠، ٣٢٧، ٢٢٩، ١٧٣، ١٥٣

الحسين بن يحيى البجلي أبو عبد الله ----- ٢٥٩

الحسين بن يحيى الخوثي الحسني ----- ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٥٤، ٤٠٢، ١١٢

الحكّم بن أبي العاص ----- ٤٨١

حكيم بن جبير ----- ٤٨٠

حكيم بنت محمد بن علي الرضا ----- ٣١، ٣٠، ٣٢، ٢٩

حمران ----- ١٢٩

حمزة بن عبد المطلب ----- ٢٧٨، ٢٧٦، ٢٧٣، ٢٧٠، ١٨١، ٣١٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ١٤٩، ٢٨٢، ٢٧٠

٢١١، ٢٠، ٢٧٩

حميدان بن يحيى القاسمي ----- ٣٢١

الحامثني ----- ٣٥٤

خديجة ----- ١٨١، ٤١٩

الخرساني ----- ١٥٤، ١٥٣

الخميني ----- ٣٥٤، ١٢٧، ١٢٦

الخوثي ----- ٣٥٤، ٣٣٦، ٣٢٧، ٢٣٠، ٢٢٧، ٧٣

الدامغاني ----- ٣٦٤، ٣٨٩

داود بن الحسن بن الحسن ----- ٢٠٩

- داود بن كثير ----- ٦٨
- داود بن محمد بن أبي القاسم ----- ١٨٧
- رشيد بن ثعلب ----- ٤٢
- رؤبيل بن يعقوب ----- ٢٠٩
- الريان بن الصلت ----- ٢٥٧
- ريحانة ----- ٢٩
- ريطة ----- ٤٩٠
- الزبير ----- ١٦٩، ١٠٢
- زرارة بن أعين ----- ٣٤٠، ٣٧، ١٤٨، ٨٠، ٥٤
- زوبولوت بن يعقوب ----- ٢٠٩
- زِيَادِ الْقَنْدِيّ ----- ١٤٣
- زيد بن أرقم ----- ١٨٠، ٥٣
- زيد بن الحسن ----- ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٣٥
- زيد بن ثابت ----- ١٨٠، ٥٣
- زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَبِي الْحُسَيْنِ ----- ٤٧٢
- زيد بن علي بن الحسين السبط ٢٣، ٣٩٦، ٢٠٤، ٢٢٦، ٣٩٥، ٧١، ١٣٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٦، ٣٣٦،
٣٤٧، ٣٤٨، ٤٥٧، ٤٠٤، ٤٢١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٤٠، ٤٨١، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣،
١٦، ٤٤٧، ٤٤٢، ٤٩٠، ١٩، ١٩، ٤٩٢، ٢٣، ٢٤، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٨١، ١٠٠، ١٠٣، ١١١،
١٣٢، ١٥٨، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٩٥، ٣٠١، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٥،
٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٩، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٤٠، ٤٤١،
٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢،
٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٥، ٢٣، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٨١، ٤٩٠،
٤٩٢، ٥٠٠، ٦٢، ٤٩١، ٤٨٥، ٤٧٢، ٤٩٢، ٤٧١، ٤٧٢، ٨٤، ٩١، ٤٧٤،

- سعد بن أبي وقاص ----- ٤٨٠
- سعد بن مالك ----- ١٨٠، ٥٣
- سعيد بن المسيب ----- ٤٨٠
- سفيان ابن خالد الأعشى ----- ٢٣
- سفيان الثوري ----- ١٤٧، ٨٠
- سفيان بن أبي الليل ----- ٢٢
- سفيان بن عيينة ----- ١٥٩، ٨٠
- سلامة بن وقش البدري ----- ٢٩٢
- سلمان الفارسي ----- ٣٢٤، ٢٧٣، ٣١٦، ٣٠١، ٢٧٣، ١٨٠، ٥٣
- سليم بن قيس ----- ٤٣١
- سليمان بن إبراهيم المحاربي ----- ٤٩٢
- سليمان بن جرير ----- ١٠٠
- سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ ----- ١٤٣
- سورة بن كليب ----- ٢٥٦، ٢٠٤، ٢٠١
- السيستاني ----- ٢٠١
- شريح بن هانئ الحارثي ----- ١٧٤
- الشريف الحسني ----- ٤٧٦، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٠، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦١، ٤٥٦، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٠٥، ٤٠٤
- ٤٨٥، ٤٨٤، ٨١، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٠، ٤٧٧
- الشريف المرتضى ----- ٣٥٠، ٢٤٠
- شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَبُو بَسْطَامَ ----- ٤٧٢
- شعبة بن الحجاج ----- ١٥٩، ٨٠
- الشَّعْبِيُّ ----- ٢٢
- شمعون بن يعقوب ----- ٢٠٩

- ٤٩٣----- الشَّيباني
- ٢٥٧----- الشيخ الصدوق
- ٦٢----- الشيخ المفيد
- ٣٩٤،٣٥٤،٢٥٩،٢٣٣،٢٢٠،١٩٩،١٣٢،١٢٢،١٢١،٢٢٢،٧٢----- الصِّدوق
- ٢٥٨،٣٥٤،٢٤٠،٢٥٦----- الصفار
- ٧٠----- صفوان الجمال
- ٢٩----- صقيل
- ٢٧٠،٢٨٢----- الضحَّاك
- ٤٠٤،٣٥٤،٣٤١----- الطاق
- ٤٤٩----- الطالقاني
- ٢٤----- طاهر بن عبيد
- ٣٩٠،٣٢١،٣٢٠،٢٠٣----- الطباطبائي
- ٢٨١،٣٥٤،٢٧٠،٤٠٤،٣٢،٢٦٩،٦٢،٢٩----- الطبرسي الجعفري
- ١٠٢،١٦٩----- طلحة
- ٤٠٤،٣٨٧،٣٨٦،٣٨٥،٣٨٢،٣٨١،٢٣٥،١٣٤،٩٣،٦٢،٣٥٤،٤٠٩،٥٢----- الطوسي
- ٤٢٤----- عامر المزني
- ٣٩٤،٣٩٣،٣٨٧----- العاملي
- ١٨٠،١٠٢،٥٣----- عائشة
- ٤٤٩----- عباد بن يعقوب
- ٢١٦، ١٧٢----- العبَّاس
- ٢٩٢----- عبد الأشَّهَل
- ٦٧----- عبد الأعلى مولى آل سام
- ٤٤٦----- عبد الجبار

- عبد الرحمن بن أبي ليلى ----- ١٧٤
- عبد الرحمن بن الأصهباني ----- ٤١٦، ٣٩٦
- عبد الرحمن بن الحجاج ----- ٦٩
- عبد الرحمن بن حسين شاييم المؤيدي الحسيني ----- ٤٠١، ١٣٣
- عبد الرزاق حسين حرز الدين ----- ٢٥٩
- عبد الله ابن عباس ----- ٢٧٠، ٢٦٩، ١٧٩، ١٧٤، ١٥١، ٢١
- عبد الله ابن عباس ----- ٤٠١، ٢٨٢، ٢٧٠
- عبد الله ابن عباس ----- ٣٩٥
- عبد الله ابن مسعود ----- ٤٨١، ٦٤، ٦٠، ٥٤
- عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق ----- ١٩٠، ٧٣
- عبد الله الرضا بن موسى بن عبد الله المحض ----- ٣٣٦
- عبد الله الكامل ----- ٨٠
- عبد الله المحض بن الحسن المثنى ٢٤، ٣٥٢، ٣٢٨، ١٣٠، ٤٣١، ١٥٢، ٣١٦، ٤٠١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٧،
٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ٤٤٤، ١٦٩، ١٠٠
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ١٠٠، ٤٧٩، ١٦، ٢٢٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٥٧، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠٠،
١٦٠، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٨١
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ١٠٢
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ٤٨٠، ٤٤٦، ٢٢٠
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ٤٧٩
- عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر ----- ٤٨١
- عبد الله بن أبي يعفور ----- ٣٥٣
- عبد الله بن الأرقم ----- ٤٨١

- عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -- ٢٢٩، ٢٤، ٤٧١، ٢٠٩، ٢٤، ٤٢١، ٣٩٦، ٤٨٤
عبد الله بن العباس ----- ١٨٠، ١٣٩، ٥٣
عبد الله بن جعفر ----- ٣٤١
عبد الله بن حماد ----- ٢٤٢
عبد الله بن حمزة (الإمام المنصور بالله) ----- ٣٣١، ٣٠٣، ١٥، ٤٧، ٢٩٦
عبد الله بن سلام ----- ٢٩٢
عبد الله بن سنان ----- ٤٢٣، ٩٤، ٤١٦، ٣٨٨
عبد الله بن عطاء ----- ٤٣
عبد الله بن علي بن الحسين ----- ٢٠٩
عبد الله بن محمد (ابن الحنفية) ----- ٤٩٠
عبد الله بن محمد حميد الدين ----- ١٧
عبد الله بن مسعود ----- ١٨٠، ٥٩، ٢٦٩، ٥٣، ٢٠
عبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض الحسيني ----- ٤٣٢
عبد الله بن موسى الجون بن عبد الله المحض ٣٥٠، ٤٣٧، ٣٥١، ٢٣٤، ٣٣٥، ٤٥٠، ٣٩٦، ٤٨٤، ٤٥١،
٤٨٥
عبد الله بن يحيى ----- ٢٥٩
عبد الله حميد الدين ----- ٩٨، ١٦، ٦٣
عبد المطلب ----- ٢٠
عبد شمس ----- ١٧٠
عبد علي العروسي الحويزي ----- ١٢٨، ٢٦١، ١٢٣
عبيد الله بن العباس ----- ١٣٩
عبيد بن زرارة ----- ٢٤١
عبيد الله العمري ----- ٤٧٢

- عُبيدالله بن أبي رافع ----- ٤٧٢
- عُبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ----- ٢٧٩
- عثمان الطويل ----- ٤٤٨
- عثمان بن سعيد العمري ----- ٣٦
- عثمان بن عَفَّان ----- ٤٨١، ٤٤٦، ٤٤٤، ١٧١، ٤٨١، ٤٨١، ١٠٠، ١٧٠، ١٦٨
- عزالدين بن الحسن ----- ٨١
- علي أبو الحسن الرضا ----- ٢٨١
- علي الرضا ----- ٤٤١، ٢٣٣، ٩١، ٧٠، ٢٨
- علي العريضي ----- ٧٣
- علي القمي ----- ٦٥
- علي المرتضى ----- ١٥٤
- علي الهادي ----- ١٩١، ١٨٨
- علي بن إبراهيم القمي ----- ٢٦٠
- علي بن أبي طالب أمير المؤمنين ----- ٣٧٩، ٢٢٠، ٤٤٤، ١١٣، ٢٢٠
- ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٦٤، ٥٦، ٤٦، ٣١، ٤٥٩، ١٧٦، ٤٧٢، ٤٧٢، ١٠٢، ١٠٢، ١٣٤، ١٦
- ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٥٢، ١٥١، ١٢٣، ١١٣، ١١١، ٩٣، ٩٢، ٨٤، ٨٣
- ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٣٤، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣١٩، ٣٠٤، ٢٧٣، ٢٥٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٨، ١٧٥، ١٧٣
- ٤٧٣، ٤٧٣، ٤٨٤، ٤٨٢، ١٧١، ١٧٣، ٣٣، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٤١، ٤٢٤
- علي بن أبي طالب ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٦٧، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٩٢، ١٠٠، ١٠٢، ١١١
- ١١٢، ١٢٣، ١٢٩، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣، ١٨٠
- ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٠
- ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٥
- ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧

- ٤٤٦، ٤٣١، ٤٢١، ٤٠٩، ٤٠٤، ٤٠٢، ٣٩٨، ٣٩٥، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٦٣، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨
٤٩٠، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٥٩
- علي بن الحسين بن موسى ----- ٣٤٩
علي بن الحسين زين العابدين -- ٤٤٣، ٣٦٢، ٣١٦، ٣٠٤، ٢٥٨، ١٨٠، ١٧٩، ١٢٩، ٨٠، ٧٣، ٣٣
٢٢٩، ٧٣، ٧٣، ٤٦١، ٤٩٠، ٥٠، ٨٤، ١٢٥، ٤٥٦
- علي بن الحسين - ٦٣، ١٠٥، ١٢٩، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٩٦، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠
٤٨٠، ٦٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٣٥١
- علي بن الحكم عن أبان ----- ٧١
علي بن الحكم ----- ٢٢٦
علي بن عاصم الكوفي ----- ٣٦
علي بن علي بن الحسين ----- ٢٠٩
علي بن محمد السمري ----- ٣٦
علي بن محمد بن كاس النخعي ----- ٤٩٢
علي بن موسى الرضا --- ١٨١، ١٢٢، ٢٢١٣٥، ٣٥٤، ٢٢٢، ٢٢٠، ٢١١، ٢٠٠، ٢٥٧، ٤٣٢، ٧٨
٤٤١، ٢٣٥، ٤٣١، ٤٠٤، ٣٩٤، ٢٥٧، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٢١
- علي بن موسى الرضا، و محمد بن إبراهيم طباطبا ----- ٣٤٩
علي بن موسى الرضا ----- ٤١٦، ٢٢٠
علي بن موسى الرضا ----- ٢٢٢
علي بن موسى الرضا ----- ٤٤٩، ٤٤١، ٣٥١، ٣٥٠، ٢٣٣، ١٢١، ٧٩
علي بن موسى ----- ٤٤١، ٢٥٥، ٢٢٢، ٢٢٠
علي بن يقطين ----- ٣٨٧
عمار السباطون ----- ٢٥٨
عمار بن ياسر ----- ٣٩٣، ١٨٠، ٢٧٣، ٣١٦، ٣٢٤، ٤٨١، ٥٣، ٢٧٣، ٢٦٩، ٢٦٨

عمر بن إبراهيم الكوفي الحسيني ----- ٤٣٣

عُمَرُ بْنُ أَدِينَةَ ----- ١٤٤

عمر بن الخطاب - ١٦٠، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٨٠، ١٦٩، ١٠٢، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٧٠،

٢٢٠، ٢٢٠، ٤٧٩، ٤٨٠، ٣٣٣، ٤٨٠، ١٦٩، ٢١٦، ٢٢٠، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٧٩

عمر بن عبد العزيز ----- ١٦١

عمر بن علي بن الحسين ----- ٤٨٤، ٢٠٩

عمر بن يزيد ----- ٣٠٢، ٧٦

عمران بن الحصين ----- ١٨٠، ٥٣

عمرو بن العاص ----- ١٧٣

عمرو بن ثابت ----- ٤٧٦، ٤٠٤

عمرو بن خالد ----- ٣٨٥

عمرو بن عبيد المعتزلي ----- ٤٤٨، ٤٤٧

عمرو بن عبيد المُعْتَزَلِيّ ----- ٤٩٠

عون بن أبي جحيفة ----- ٦١

العياشي ----- ٣٨٩، ٣٧٨

عيسى بن زيد بن علي ----- ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٣٦، ٣٣٥، ٢٢٩، ٩٠

فاطمة الزهراء ----- ٢٥١، ٢٥٠، ٢١٨، ٢١١، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٦

فاطمة ١٦، ٢١، ٣٤، ٥١، ٩٩، ١١١، ١١٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥،

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥،

٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٧،

٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨،

٣٦٠، ٣٦٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٢١٥، ١٩، ١٨١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٥٣، ٢١٠، ٤٧٤، ١٩، ١٨٠،

١٩٧، ٢٣، ٢٠، ٢٠، ٢٩٠، ٤٧٦، ٣٤، ٣٢١، ٤٨٥

- فرات الكوفي الزيدي ----- ٢٤٧، ٣٢١، ٢٠٤
- فضيل بن يسار ----- ٣٤٠
- القاسم (الرسبي) بن إبراهيم طباطبا ٣٣٦، ٤٢٢، ٤٣٢، ١٦٤، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٩٧، ٢٢٩،
٤٤٥، ٤٤٣، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٠٠، ٣٢٢، ١٠١، ٩١، ٧٩، ٤٤٩، ٤٤٩، ٧٨
٤٨٦، ٢٥، ٨٨، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٦٤، ٤١٥، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٤، ٣٩٧، ٤١٦، ٢٣٤، ٤٥١، ١٧، ٢١،
٤٣٧، ٨١
- القاسم العياني بن علي بن عبد الله بن محمد بن القاسم الرسبي ----- ٤٣٣، ٤٣٤، ٣٥٠، ٣٥١
- قاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب ----- ٢٤
- قاسم بن مسلم ----- ٢٩٦
- قتادة بن إدريس بن مطاعن (أبو عزيز) ----- ٤٣٣
- قس ----- ٢١١
- القمي ----- ٩٣
- القندوزي الحنفي ----- ٣٦٢
- قيس بن سعد ----- ١٧٤
- الكجي الشافعي ----- ٣٦٢
- كعب بن أسيد ----- ١٢٨
- كعبُ بن مالك ----- ٢٦٦
- الكلبي ----- ٢٨٢، ٢٧٠
- الكليني ----- ١٤٤، ١٤٣، ٤٠٤، ٩٣، ٣٩٣، ٣٥٤، ٣٢٥، ٢٨١، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٥، ٧٢، ٤٣١، ٥٢
- الكميت بن زيد ----- ١٠٣، ٦٧، ١٠٣، ٦٦
- لاوي بن يعقوب ----- ٢١٠، ٢٠٩
- ماعز ----- ٥٧
- مالك بن أنس ----- ٤٣٢، ٣٥٢، ١٥٩، ٣٣٦، ١٤٧، ٨٠

- المأمون العباسي ----- ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٢٠، ٤٤١، ٢٣٣، ٢٥٧، ٤٤١، ٤٤٩
- مانكديم أحمد بن الحسين ----- ٨٥
- مجد الدين المؤيدي ----- ١٠٢، ١٣٣، ١٥٦
- المجلسي الجعفري ----- ٤١٦، ١٢١، ٤٢٣، ١٢٢، ١٢٩، ٢٢٧، ٢٥٦، ٣٠١، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٤
- محمد ابن عبد الوهّاب ----- ٣٣٦
- محمد الباقر ----- ٣٣، ٣٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١١١، ١٢٥، ١٦٧، ١٨١، ٢٠١،
٢١١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٤، ٣٨٧، ٤٠٤،
٤١٤، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٩٠، ٤٢٢، ٤٩٠
- محمد الباقر ----- ٦٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٨٠، ٣٥١
- محمد الجواد ----- ٣٥، ٢٣٤، ٩٦، ١٨١
- محمد الجواد ----- ٣٣
- محمد المهدي ----- ٣٠٤
- محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن ----- ٣١٦، ٤٢١، ٣٣٥، ٤٤٦
- محمد بن إبراهيم الحسني ----- ٤٥٩
- محمد بن إبراهيم الوزير الحسني ----- ٤٤٩
- محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن ----- ٢٢٩
- محمد بن إبراهيم طباطبا الزيدي ----- ٩٧، ٥٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٤٣٧
- محمد بن إدريس الشافعي ----- ١٠١، ١٠٢، ٣٣٥، ٣٥٢، ٤٣٢
- محمد بن إسماعيل البخاري ----- ٥٥، ١٠٢، ١٠٣، ٣٤١
- محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ----- ٤٨
- محمد بن الحسن [الشيبياني] ----- ٤٩٢
- محمد بن الحسن الشَّيباني أبو حنيفة ----- ٤٩٢
- محمد بن الحسن الصفار ----- ١١٩

- محمد بن الحسن الطوسي ----- ١٢٢
- محمد بن الحسن العسكري ----- ٣٣٨، ٢٨٥، ٢٨٣، ٩٧، ٧٤، ٤٨، ٢٨
- محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ----- ١٢٢
- محمد بن الحسن بن الوليد ----- ٢٩
- محمد بن الحنفية ----- ٤٩٠، ٤٢٤، ١٧٨، ٣٩٥
- محمد بن الزبرقان الدماغي الشيخ ----- ٣٨٨، ٣٦٤
- محمد بن الفضيل ----- ٩٤
- محمد بن القاسم الرسي ----- ٤٣٦، ٤٣٢
- محمد بن القاسم الطالقاني ----- ٤٤٩، ٢٨
- محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي زين العابدين ----- ٤٤٩
- محمد بن جعفر الصادق ----- ٣٢٦، ٢٣٠، ٣٣٦، ٣٥٢، ٧٣، ٣٣١، ٢٢٩، ١٩٠، ١٧٩، ١٥٢
- محمد بن حمزة ----- ٣٩٤
- محمد بن راشد ----- ٣٨٢
- محمد بن سليمان الكوفي ----- ٤٨٠، ١١١
- محمد بن عبد الرحمن الكندي ----- ١٥٢
- محمد بن عبد الله (الإمام المهدي) ----- ٧٣، ٦٠، ١٩
- محمد بن عبد الله (النفوس الزكية) ----- ٤٩٠، ٩١، ٨٠، ٧٨
- محمد بن عبد الله المهدي ----- ٤٢٩
- محمد بن عبد الله النفوس الزكية الحسيني ١٧، ٣٦٠، ٢٠٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٩، ٣٤٨، ١٨١، ٤٤٧، ٣٤٩،
٣٥٢٣٩٦، ٣٥١، ٣٤٨، ٣٥٠
- محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ----- ٤٩١، ١٣٢، ٢١٠، ٢٩٦، ٣٢٦
- محمد بن عبد الله بن محمد (ابن الحنفية) ----- ٤٩٠
- محمد بن عبد الله (أبو هاشم) ----- ٤٩٠

- محمد بن عبد الوهّاب ----- ٤٣٢
- محمد بن عبيد الله العباسي العلوي ----- ٤٣٣
- محمد بن عثمان بن سعيد العمري ----- ٣٦
- محمد بن علي الصادق ١١٣، ٤٨٠، ٢٨٢، ٢٥٩، ٦٦، ٣٦٢، ٩٤، ٩٥، ١٢٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٤، ٢٤٧، ٢٥٦،
٢٥٩، ٢٧٠، ٣٢١، ٣٤٠
- محمد بن علي العلوي الكوفي ----- ٤٨٥، ٤٥٠، ٤٧٢
- محمد بن علي الهادي ----- ١٩١، ١٩٠
- محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي ----- ٤٥١
- محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن
الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ----- ٤٥١
- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ----- ٢٠٥
- محمد بن منصور المرادي ----- ١١٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٦، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٢٣، ٤٨٠
- محمد بن يحيى الحجري ----- ٤٥٠
- محمد بن يحيى العطار ----- ٢٩
- محمد بن يعقوب الكليني ----- ٧٩، ٣٦٢، ١٣٥، ٢٢٦، ٢٤١، ٣٠٢، ٣٤٠، ٧١، ٤٣١
- محمد جواد البلاغي ----- ١٨٨
- محمد حسين الطباطبائي الجعفري ----- ٢٠٢، ٢٦٠، ٣٢١، ٣٢٣
- محمد سبطا الحسن بن زيد ----- ٤٣٢
- محمد عبد الله الضحّياني ----- ١١٣
- محمد عزان ----- ١٠٣
- مرارة بن ربيعة ----- ٢٦٦
- مريم ----- ٢٩
- مسروق ----- ٥٩

معاوية بن أبي سفيان -- ١٠٣، ١٦٢، ١٦١، ١٥٥، ٤٨٢، ١٧٢، ٤٨٢، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥،
١٧٦، ١٧٧، ٢٢، ٢٢، ١٨٢، ١٧٦

معاوية ----- ٨١، ١٦٣، ١٧٦

معقل بن مقيس الرياحي ----- ١٧٣

المعلّى بن خنيس ----- ٣٨٦

مُعلّى بن مُحَمَّد ----- ١٤٤

المفضل بن عمر ----- ٣٤، ٦٩، ٢٤١، ١٢٣

المفيد الجعفري ----- ٥٢، ٣٥٤، ٣٥٠، ١٢٢، ٢٣٥، ٣٠٢، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٨٨، ٤٠٤، ٤٣١

مليكة ----- ٢٩

منصور الصيقل ----- ٣٨٧

مهزم الأسدي ----- ٩٦

موسى الجون ----- ٤٣٣

موسى الكاظم --- ٢٨، ٨٠، ٩٦، ١٥٠، ١٦٧، ١٨١، ١٨٩، ١٩٠، ٢٢٩، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٥٠،

٣٨٨، ٤١٦، ١٨٧، ٦٩، ٣٦٤، ٣٥١

موسى الكاظم -- ٣٥، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٩٤، ١٢٥، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢١١، ٣٦٤، ٣٨٧،

٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤١٠، ٣٥٤

موسى الكاظم ----- ٣٦٤

مُوسى بن جعفر ----- ٦٨، ٣٤٢، ٣٦٤

مُوسى بن جعفر (أبو الحسن) ----- ٣٨٨

موسى بن عمران ----- ٩٤، ٤٨٢

موسى بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - ٢٩

موسى بن يوسف الكوفي ----- ٢٥٩

مؤمن الطاق الحائرين ----- ٧٢، ٣٥٣، ٧٢، ٢٣٠، ٧٣، ٨٠

مجموع الكاظم	-----	الفهارس العامة
ميسر	-----	٢٠١
الناصر الأطروش	-----	٤٣٤،٩١،٤٢٦،٤٢١،٢٣٥
نافع	-----	٢٨٢
نرجس	-----	٣٢،٢٩،٣٠
نسيم	-----	٣٢
نشوان الحميري	-----	٩٩
نَصْرَ البَارِقِي	-----	٤٨٥
النضر بن سويد	-----	٢٠١
النعمان أبو حنيفة النعمان	-----	٤٩٣،١٦٧،١٦٧،٤٩١ ١٦٦،١٤٧،١٥٩،١٥٨،١٥٧،١٤٦،٨٠،١٤٦
النَّعْمَانُ بن ثَابِت	-----	١٤٦
نفتالي بن يعقوب	-----	٢٠٩
هارون الرشيد	-----	٣٨٩،٣٨٨،٣٦٤
هشام بن الحكم	-----	٤٠٤،٤٠٤،٣٤١،٣٥٤،٣٨٦
هشام بن سالم	-----	٣٥٤
هشام بن عبد الملك	-----	٣٤٣،١٦١،٣٤٢
هلال بن أمية	-----	٢٦٦
واثلة بن الأسقع	-----	١٨٠،٥٣
واصل بن عطاء أبو حذيفة	-----	٤٩٠،٤٤٩،٤٤٤،٤٤٣،٤٤٢،٤٩١،٤٤٠
واصل بن عطاء	-----	٤٤٠
ورقة بن نوفل	-----	٢٩٢
الوليد بن عقبة	-----	١٦٨،١٧٠
ياسر الوزير الحسيني	-----	١٣٧
يحيى الحلبي	-----	٢٠١

٤٤٩----- يحيى بن الحسن الحريري

٤٨٠،٣٠١،٤٧٤ ----- يحيى بن الحسين الشجري الحسيني

٤٩٢،٤٠١،١٠١،١٦٩،٤٢٢،٣٩٥،٤٠١،٨٤ ----- يحيى بن الحسين الهاروني الحسيني

٣٩٩،٤٢٢،٤٣٢،٢٠٥،٢٢٨،٤٠٠،٣٩٨،٣٣١،٢٣٣----- يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي

٤٧١،٤٤٤،٤٣٦،٤٣٥،٣٩٩،٢٩٦،١٩٦،٩٨،٨٦،٨١،٧٥،٦٢،٢٦،١٧----- يحيى بن الحسين

٤٨٦،٤٨٠،٤٧٤،٤٧٢

٢٢٠----- يحيى بن الضحاك السمرقندي

١٣٣----- يحيى بن حمزة

٤٨٥،٤٩٠،٣٦٠،٢١٠،٣٣٠ ----- يحيى بن زيد بن علي الحسيني

٣٥٢،٥٠،٩١،٣٥١،٣٥٠،٣٤٩ ----- يحيى بن عبد الله المحض، وإدريس بن عبد الله

٩١----- يحيى بن عمر

٤٨٢،٢٢٨،١٧٧،٨١،٣٩ ----- يزيد

٣٠٢،٧٥----- يعقوب السراج

٢٥٩----- يعقوب بن يحيى

١٤٣----- يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ

٢١٠،٢٠٩----- يهوذا بن يعقوب

٢٠٩----- يوسف بن يعقوب

فهرس المذاهب والفرق

الإباضيّة ----- ٤٣٠، ٤٢٦، ٤٨٧، ٢٩٨

الاثني عشرية ----- ٤٨٧، ٣٦٤، ٣١٩، ١٨٩، ٧٠، ٦٩، ١٦، ٤٨

الأشاعرة ----- ٤٨٧، ٢٩٨

الإمامية - ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٥٩، ٥٥، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٤٨، ٤٤، ٤٣، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٢٩، ٢٨
٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٦، ١٢١، ١٢٣، ١٤٦، ١٤٧
١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٠
١٩١، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٦٥، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٤٠، ٣٦٤، ٣٨٥، ٤٠٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤٦٥، ٣٨٠، ٤٢٦
٧٤، ٨١، ٨٩، ٩٣، ١٣٠، ١٤٧، ١٥٤، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٧، ٤٢٦، ١٢١، ٤٢٤

الجعفرية - ١٦، ٢٨، ٣٣، ٣٩، ٤٥، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧
٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦
١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٦، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠
٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٦
٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠
٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥
٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦١
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٣١
٤٨٧، ١٥، ٣٩، ٣٥، ٦٠، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ٩٧، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤
١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣
٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٧٣، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٩٣، ٤١٠
٤٢٣، ٢٣٥، ١٦، ٢٨٣، ٤٢٦، ١٤٣، ٣٧٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٩، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٢٠

٤٢٤، ١٦، ٢٢٨

الحشوية ----- ٦٣

الحنفية----- ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣

الخوارج----- ٥١، ٩٣، ٣٤٢، ٤٤٧، ٤٨٧

الزيدية --- ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٣٨، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧١، ٧٤، ٧٥،

٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،

١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٢،

١٦٥، ١٦٦، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥،

٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧،

٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦،

٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١١، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧،

٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٥،

٤٠٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٢،

٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٨٦، ٤٨٧،

٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ١٦، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ٣٦٢، ٤٠١، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١،

٤٩٢، ١٦، ٤٩٣، ٤٩٣، ٤٨، ٧٣، ١٥، ٨٤، ٢١٦، ٩٣، ٣٦٢، ٤٣١

السلفية----- ٢٩٨، ٤٢٦

السليمانية----- ١٠٠

السنية --- ١٥، ١٦، ٢٨، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٦٢، ٦٣، ٩٣، ٩٨، ٢٣٧، ٢٩٨، ٣٢٣، ٣٥٣، ٤٣٠، ٤٣١،

٤٣٢، ٣٧٥، ٤٥٩، ٣٧٦

الشافعية----- ٤٩٢

الشيعة----- ٣١٩

العمرية----- ٤٩٠

الفاطمية----- ١٧٨

القدرية----- ٣٤٢

مجموع الكاظم ----- الفهارس العامة

المُجَبَّرَةُ ----- ٤٥٧

المُرَجَّة ----- ٣٤٢

المعتزلة ١٧، - ٢٤٠، ٣٤٢، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦،

٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١

النَّصَارَى ----- ٤٨٢، ٣٣٩

اليهود ----- ٤٨٢

فهرس البلدان

١٤٨	إسرائيل
١٤٨	أمريكا
٣٣٥،٢٥٩،٥٧،٥٧	إيران
١٧٨،١٧٣،٨٠	البحرين
١٠٣،١٧٣،٢٥٩،٤٤٨	البصرة
١٧٣	الجزيرة
٤٣٥،٥٠،٤٣٢	الجيل والديلم
٣٣٥	جبلان
٣٣٦،٩١،١٧٨،١٧٣،٢٣٥،٣٣٥،٤٣٣،٥٠	الحجاز
٢٤،٢٥٧،٨٠،٩١	خراسان
١١١	دمشق
٥٠،٩١	الديلم
٣٣٥	ديلمان
٤٨١	الرَّيْدَة
١٨١،١٧٣	الرحبة
٤٨٢،٤٨١،١٧٣،٨٠	الشام
١٥١	الطائف
٤٣٢،٤٣٤،٣٣٦،٣٣٥،٢٣٥،٩١،٥٠	طبرستان
٤٧٦،٤٣٤،٣٤١،٢٥٨،٢٥٧،٥٩	العراق
١٧٣	العراقيين
١٦٢، ١٥٣، ١٤٧، ١٣٩، ١٣٤، ١٢١، ١٠٢، ١٠١، ٩٢، ٩١، ٨١، ٦٢، ٥٦، ٥٠، ٢٣	الغدِير

١٦٣، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٤٦، ٢٥٦، ٣٠١، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٨٧،

٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٩٠، ٤٨٠، ٤٥١

المدينة ----- ٩١، ١٤٧، ١٧٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٨٧، ٤٨١

مصر ----- ٨٠، ٨١، ٤٣٧، ٤٣٦، ١٧٣

المغرب ----- ٢٥، ٥٠، ٩١، ٤٣٣، ٣٣٥، ٤٤٨، ٤٤٩

مكة ----- ١٩، ٩١، ١٥١، ١٧٣، ٣٣٥، ٢٩٥، ٢٦٧، ١٧٨

المنورة ----- ٩٠، ١٥٨، ٤٩٠، ٤٣٦

نجد ----- ٣٣٥

يشرب ----- ١٥٢

اليمامة ----- ١٧٣، ١٧٨، ٣٣٥

اليمن ----- ٥٠، ٤٣٤، ٣٣٥، ٢٣٥، ١٩، ١٧٨، ١٧٣، ١٦٩، ١٤٧، ٨٠، ١٧٨، ٩٠، ٨٩، ٤٣٣، ٩١

اليونان ----- ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٦

فهرس المحتويات

- تقريظ السيّد العلامة الحجّة عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيّد الحسنيّ رحمه الله تعالى ----- ٣
- تقريظ السيّد العلامة محمّد بن محمّد المنصور، والسيّد العلامة حمود بن عبّاس المؤيد حفظهما الله ----- ٤
- تقريظ السيّد العلامة القاسم بن أحمد المهدي حفظه الله ----- ٥
- تقريظ السيّد العلامة عبدالسلام بن عباس الوجيه ----- ٦
- تقريظ السيّد العلامة أحمد درهم عبدالله حوريه ----- ٩
- مقدّمة المؤلّف ----- ١١
- أولاً: المهدويّة عند الزيدية والجعفرية ----- ١٣
- المهدويّة عند الزيدية والجعفرية ----- ١٥
- الإمام المهدي عند سادات أهل البيت الزيدية ----- ١٩
- روايات سادات أهل البيت الزيدية في المهدي: ----- ٢٠
- أ- ما أثير عن الرسول (ص) ----- ٢٠
- ب- ما أثير عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) ----- ٢٢
- ج- ما أثير عن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ----- ٢٢
- د- ما أثير عن زيد بن علي بن الحسين (ع) ----- ٢٣
- هـ- ما أثير عن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ع) ----- ٢٤
- و- ما أثير عن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ع) ----- ٢٤
- ز- ما أثير عن إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن (ع) ----- ٢٥
- ح- ما أثير عن القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ----- ٢٥
- ط - ما أثير عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) ----- ٢٦
- صفات الإمام المهدي (ع)، وحاله حالّ خروجه: ----- ٢٦

- الإمام المهدي (ع)، وفلسفة الغيبة ----- ٢٨
- مع المنصور بالله أمير المؤمنين عبدالله بن حمزة ابن رسول الله ----- ٤١
- حجج يتمسك بها الإمامية، لإثبات الغيبة ----- ٤٨
- بدلالة خبر الثقلين ----- ٤٨
- بدلالة خبر الاثني عشر خليفة ----- ٥٣
- روايات أهل الحديث في الاثني عشر خليفة ----- ٥٥
- خلاصة الكلام في حديث الاثني عشر المروي عن طريق أهل الحديث ----- ٦٢
- روايات الجعفرية في الاثني عشر خليفة ----- ٦٥
- الجعفرية والنص والإمام الباقر (ع) ----- ٦٥
- الجعفرية والنص والإمام الصادق (ع) ----- ٦٨
- روايات عن زيد بن علي (ع)، في عدم معرفة النص ----- ٧١
- بدلالة خبر الميتة الجاهلية ----- ٧٤
- أراجيف حول المهدي (ع) والغيبة عند الزيدية ----- ٧٧
- عوداً للكلام على الإمام المهدي محمد بن عبدالله عند الشيعة الزيدية ----- ٩٨
- ثانياً: العصمة عند الزيدية والجعفرية ----- ١٠٧
- العصمة عند الزيدية والجعفرية ----- ١٠٩
- الفصل الأول: بيان عقيدة الزيدية في العصمة ----- ١١١
- الفصل الثاني: بيان عقيدة الجعفرية في العصمة ----- ١٢١
- الفصل الثالث شُبه يُثيرها الجعفرية حول الزيدية ----- ١٣١
- فائدة، وخاتمة لهذا المبحث حول العصمة ----- ١٣٧
- ثالثاً: حُججُ العقول في الدَّعوة والتبليغ ----- ١٤١
- حُججُ العقول في الدَّعوة والتبليغ^(١) ----- ١٤٣

- ١٥٧ ----- حُجَّجُ العقول في الدَّعوةِ والتَّبليغِ ^(١)
- ١٦٥ ----- حُجَّجُ العقول في الدَّعوةِ والتَّبليغِ ^(٢)
- ١٨٥ ----- رابعاً: مناقشةٌ مُختصرةٌ لرسالة الشيخ البلاغي في البداء
- ١٨٧ ----- مناقشةٌ مُختصرةٌ لرسالة الشيخ البلاغي في البداء
- ١٨٨ ----- البداء عند الإمامية هو قول القائل: -----
- ١٩٣ ----- خامساً: اصْطِفَاءُ أهلِ البَيْتِ (ع) فِي كِتَابِ الله تعالى -----
- ١٩٥ ----- اصْطِفَاءُ أهلِ البَيْتِ (ع) فِي كِتَابِ الله تعالى -----
- ٢٦٣ ----- سادساً: حوار شيق حول دلائل الإمامة من الكتاب الكريم -----
- ٢٦٥ ----- القسم الأول: مناقشةٌ دلالة بعض الآيات القرآنية على نظرية النص الجعفري: -----
- ٢٦٥ ----- مناقشة قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]: -----
- ٢٧١ ----- خُلاصةُ الخُلاصةِ: -----
- مناقشات زيدية جعفرية جانبية هامة حول قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] -----
- ٢٧٣ ----- مناقشة المسألة من حيث معاني الإطلاق المطلق للصفات في القرآن الكريم: -----
- ٢٧٦ ----- مناقشة المسألة من حيث تبين معنى الحث بالكون مع الصادقين، وتبين من هم الصادقين -----
- ٢٨١ ----- مناقشة المسألة من جهة الروايات والأخبار الجعفرية حول من هم الصادقون في الآية -----
- ٢٩١ ----- مناقشة قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]: -----
- ٣٠٠ ----- مناقشة قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]: -----
- مناقشة قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْبِ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]: -----
- ٣١٤ ----- مناقشة قول الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]: -----
- ٣١٦ ----- مناقشة قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤]: -----

- مناقشة قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]: ----- ٣٢٢
- مناقشة دليل العقل: «إن الأمة بحاجة إلى إمام وقائد»: ----- ٣٢٥
- القسم الثاني: مناقشة دلالة بعض أحاديث الرسول ص على أتباع أشخاص منصوص عليهم: ----- ٣٤٤
- القسم الثالث: مناقشة بعض ما جاء في المبحث السابق حول اصطفاء الله تعالى لأهل البيت من القرآن الكريم: ----- ٣٥٥
- سابعاً: الزَّوْجُ بَيْنَ مَفْهُومِ الزَّوْاجِ الشَّرْعِيِّ وَالْمَتْعَةِ ----- ٣٦٩
- الزَّوْجُ بَيْنَ مَفْهُومِ الزَّوْاجِ الشَّرْعِيِّ وَالْمَتْعَةِ ----- ٣٧١
- خاتمة ----- ٤٠٦
- ملحق: نقاشات جانبية مهمة حول زواج المتعة: ----- ٤٠٧
- أولاً: نقاش مع باحث إمامي المذهب: ----- ٤٠٧
- ثانياً: نقاش مع باحث زيدي المذهب: ----- ٤١٤
- ثامناً: الزيدية والمعتزلة.. (والتأثر).. قراءة ثنائية ----- ٤٢٧
- الزيدية والمعتزلة.. (والتأثر).. قراءة ثنائية ----- ٤٢٩
- الزيدية والنسبة المذهبية ----- ٤٣١
- بماذا تميزت الزيدية؟ ----- ٤٣١
- الزيدية والمعتزلة ----- ٤٣٣
- المعتزلة تتأثر بالزيدية: ----- ٤٤٦
- علاقة أئمة أهل البيت الأوائل بالمعتزلة: ----- ٤٤٧
- عقيدة أهل البيت آمن غير طريق السادة الرسية: ----- ٤٥٠
- أصول الزيدية من غير طريق السادة الرسية: ----- ٤٥٢
- التوحيد ----- ٤٥٢
- العدل ----- ٤٥٧

- ٤٥٧ ----- مسألة أفعال العباد ومَعاصِيهِمْ
- ٤٨٣ ----- فروع الزيدية من غير طريق السادة الرسيَّة:
- ٤٨٦ ----- مُفَارَقَات
- ٤٨٧ ----- خاتمة:
- ٤٨٩ ----- مُلْحَق بأصل البَحْث مِن نقاشٍ مع إِخْوَةِ باحِثِينَ أشاعِرَة وأحنَافٍ :
- ٤٨٩ ----- علاقة الزيدية بالمعتزلة والحنفية أصولاً وفروعاً
- ٤٨٩ ----- القِسم الأوَّل: الخِلاط بين الزيدية والمعتزلة في الأصول
- ٤٩١ ----- القِسم الثَّاني: الخِلاط بين الزيدية والحنفية في الفروع :
- ٤٩٥ ----- الفهارس العامة
- ٤٩٧ ----- فهرس الآيات
- ٥٢٧ ----- فهرس الأحاديث
- ٥٣١ ----- فهرس الأعلام
- ٥٥٥ ----- فهرس المذاهب والفرق
- ٥٥٩ ----- فهرس البلدان
- ٥٦١ ----- فهرس المحتويات